التّحليل الاقتصادي الكلّي

النّظريّة والسّياسات الاقتصاديّة

د. عبد الفتاح عبد السّلام أبوجبيل
أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد
جامعة قاريونس

منشورات جامعة الجبل الغربي
الجماهيرية العربية الليبية العظمى


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

عندما قمت بتدريس مادة « النظرية الاقتصادية الكلية » أو « التحليل الاقتصادي الكلي » للمستوى المتوسط بقسم الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، خلال السنوات الخمس الماضية ، لمست عن كثب ندرة المراجع العربية الحديثة في هذا الفرع الرئيس من فروع المعرفة من علم الاقتصاد . ولقد كان هذا حافزا لي على توفير مرجع حديث ومناسب يمكّن الطلبة والباحثين الاقتصاديين من الإحاطة بمختلف مواضيع النظرية الاقتصادية الكلية ، بصورة دقيقة ومتعمقة .

ولقد حاولت في هذا الكتاب الجمع بين النظرية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية ، مستهدفا بذلك سد الفجوة بين النظرية والتطبيق ، التي تُعَدُّ حاجة ضرورية لكل من طلبة البكالوريوس والطلبة المبتدئين في برنامج الدراسات العليا بقسم الاقتصاد .

هذا ، وقد تم تقسيم الكتاب إلى عشرين فصلا ، لتفي بالمنهج المعتمد في قسم الاقتصاد بجامعة قار يونس لطلبة المرحلة المتوسطة . ويمكن تدريس الكتاب كاملاً في النظام التعليمي السنوي . أما في النظام الفصلي ، فيمكن تدريس الفصول الخمسة عشر الأولى ، أو أجزاء منها في الفصل الأول ، بينما تدرس الأجزاء الباقية في الفصل الثاني .

ونظرا لأن أدبيات الاقتصاد الكلي تختلف في تطورها ونماذجها عن أدبيات النظرية الاقتصادية الجزئية ، فقد ألقينا بعض الضوء على الآراء الاقتصادية لأربع

مدارس فكرية هي : المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) ، والكينزية ، والنقودية ، واقتصاديو جانب العرض . وانعكست آراء هذه المدارس في اختلاف السياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها في الأوضاع الاقتصادية المختلفة . ولكي يتمكن القارئ من فهم طبيعة هذه الاختلافات ، قمت بتقديم ثلاثة نماذج لتحديد الدخل ، هي :

1 ـ نموذج تحديد الدخل في سوقي النقود والسلع والخدمات (الفصل الخامس عشر) .

2 ـ نموذج تحديد الدخل في إطار العرض الكلي والطلب الكلي (الفصل السادس عشر) .

3 ـ نموذج تحديد الدخل في نموذج يجمع النموذجين السابقين ، وأطلقنا على هذا النموذج اسم " النموذج الكامل " (الفصل السابع عشر) .

وحاولت تقديم هذه النماذج في أبسط صورة لها ، بحيث يسهل فهمها وربطها بعضها ببعض . ولقد راعيت أن يعتمد التحليل الوارد في هذا الكتاب على الأمثلة العددية البسيطة ، وعلى الرسوم البيانية . كما تجنبت استعمال المعادلات الرياضية المعقدة ، باستثناء الضرورية منها ، لشرح النظرية الاقتصادية .ولقد لجأت في هذا الكتاب إلى استخدام الحروف الإنجليزية المتعارف على استعمالها في تعريف المتغيرات الاقتصادية الكلية أو الإشارة إليها . وهذا ليس محبة لحروف اللغة الإنجليزية ، بل لعدم وجود اتفاق عام بين الاقتصاديين العرب ، حول الحروف العربية التي يمكن استخدامها في هذا المجال . وإلى أن يتم هذا الاتفاق العام بين الاقتصاديين العرب ، فإن لاستخدام الحروف الإنجليزية ميزتين ، أولاهما اتساع مجال الاختيار ، حيث يمكن استخدام الحروف الإنجليزية الصغيرة والكبيرة ، وثانيهما ، أنها تجعل القارئ على دراية بالرموز التي سيصادفها عند قراءته للمراجع الأجنبية المتخصصة في الاقتصاد الكلي .

وبوضع هذا الكتاب بين أيدي زملائي أعضاء هيئة التدريس والطلبة والباحثين الاقتصاديين ، فإنني أرجو أن يكون إضافة متواضعة لمكتبتنا الوطنية والقومية ، في هذا الفرع الرئيس من علم الاقتصاد . وآمل من الله أيضا أن أكون قد أديت بعض ما هو مناط بي من مهام تربوية في جامعة قاريونس ، والتي أنا مدين لها بتعليمي وإعدادي لهذه المهنة السامية .

وهذا كله لا ينفي تحملي لكل النواقص التي لم يكن في الإمكان تجاوزها في الطبعة الأولى من الكتاب . وأعتذر مقدما للقراء الأعزاء الذين قد يكتشفون هذه النواقص على صفحات الكتاب في المستقبل .

وأود أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأخوة بجامعة الجبل الغربي على ما بذلوه من جهد من أجل إخراج ونشر هذا الكتاب باسم جامعة الجبل الغربي – كلية المحاسبة .

وأخيراً ، انتهز هذه الفرصة لأجدد تقديري وامتناني لعائلتي على تشجيعها الدائم ، وعلى ما تحملته من صبر ومعاناة أثناء إعداد وطباعة هذا الكتاب .

والله نسأل أن يوفقنا جميعا لما فيه خير وطننا وأمتنا .

عبد الفتاح أبو حبيل

بنغازي

1993/8/21

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية

تهدف النظرية الاقتصادية الكلية Macroeconomic Theory إلى دراسة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد الوطني بصفة كلية ، ودراسة العوامل التي تؤثر في مستوى أدائه ؛ فهي تهتم بدارسة العوامل أو القوى التي تحدد مستوى الإنتاج الوطني من السلع والخدمات ، وتلك التي تحدد مستوى توظف عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع وغيرها ، ولذلك تقوم النظرية بشرح ظاهرة الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع في فترة زمنية معينة ، وتفسر أسباب وجود طاقة غير مستغلة في فترة زمنية أخرى .

كما تحاول النظرية الكلية شرح الأسباب التي تؤدي إلى نمو الناتج الوطني من السلع والخدمات في سنة معينة بنسبة معينة ، ونموه في سنة أخرى بنسبة مختلفة ، ولماذا يرتفع المستوى العام للأسعار بنسبة كبيرة في سنة معينة ، بينما يظل ثابتا ـ أو ربما ينخفض ـ في سنوات أخرى .

وهذا يعني أن النظرية الاقتصادية الكلية تعالج مشاكلات اقتصادية عامة كالرواج، والانكماش ، والكساد ، والبطالة ، والتضخم ، وعدم الاستقرار ، والركود . وهذا بدوره يعني أن المتغيرات الاقتصادية التي تدخل في تحليل النظرية الكلية هي متغيرات كلية أو تجميعية Aggregate ، مثل الدخل الوطني ، والناتج الوطني الإجمالي ، والثروة الوطنية ، والتوظف الكامل ، والمستوى العام للأسعار ،

وأسعار الفائدة ، ومعدلات النمو ، وكذلك التغيّر (في الاتجـاه والحجـم) في هـذه المتغيرات .

كما تهتم النظرية الاقتصادية الكلية أيضا بمكونات بعض المتغيرات التجميعية ، وذلك يهدف فهم كيفية تحديد مستويات هذه المتغيرات ، إذ يمكن ، مثلا ، تقسـيم استهلاك المجتمع من السلع والخدمات إلى استهلاكه من السلع المعمرة ، واستهلاكه من السلع غير المعمرة ، واستهلاكه من الخدمات . أو أن تُقّسم الواردات الكلية إلى واردات من السلع الاستهلاكية وواردات من السلع الإنتاجية ، وواردات من المـواد الخام ، ومن الخدمات . كما يمكن تجزئة المستوى العام للأسعار إلى مستوى أسـعار السلع الاستهلاكية ، ومستوى أسعار السلع الإنتاجية ، ومستوى أسعار الخدمات ، ... وهكذا . وتتمثل الفائدة من هذا التقسيم في زيادة فهمنا لتأثير حدوث تغيير في أحد أو في كل البنود المجزأة على مستوى أو على متوسط المتغـيرات الكليـة ، ومـن ثم في مستوى النشاط الاقتصادي كله ، مما يساعدنا أيضـا في معرفـة العوامـل الـتي تؤدي إلى تغيير قيمة المتغيرات الكلية .

(1 - 1) النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية[1] .

تهتم النظرية الاقتصادية الجزئية Microeconomic Theory بإنتاج سلع وخدمات معينة بواسطة منشأة أو منشآت معينة أو بواسطة صناعة معينة . كمـا تركـز أيضـا على الانفاق على سلع وخدمات معينة مـن قبـل مسـتهلكين معينـين ، أو مـن قبـل مستهلكين في سوق معينة . غير أنها لا تهتم بالإنتاج الكلي أو بالإنفاق الكلي على

---

[1] لمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع ، انظر د . عبد الفتاح أبو حبيل ود . علي الهوني ، « مقدمة في الاقتصاد الجزئي » ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، الطبعة الأولى ، 1990 ، الجزء (1-3) .

السلع والخدمات ، أو بمستوى التوظف الكامل ، لأنها تهتم بالجزء وليس بـالكل ؛ وتركز اهتماماتها في إطار مواضيع معينة مثل :

1 ـ الكيفية التي تحدد بها منشأة معينة سعر بيع سلعتها .

2 ـ كيفية تحديد كمية الإنتاج التي تحقق للمنشأة أقصى ربح .

3 ـ تحديد مجموعة عناصر الإنتاج التي تكلف المنشأة أقل قدر من التكاليف .

4 ــ معرفـة الطريقـة الـتي يخصـص بهـا المستهلك إنفاقـه الكلـي علـى السـلع والخدمات المختلفة ، بحيث يحصل على أكبر قدر من الإشباع أو المنفعة .

هذا وتُعَدُّ المتغـيرات التجميعيـة الـتي تعالجهـا النظريـة الاقتصاديـة الكليـة مـن المسلّمات أو مـن معطيـات النظريـة الاقتصاديـة الجزئيـة . فهـذه الأخـيرة تنظـر إلى الإنتاج الكلي والإنفاق الكلي والتوظـف الكلـي ، وغيرهـا مـن المتغـيرات الكليـة ، على أنها من المعطيات المفروضة ، وبناءً على هذه المعطيات تحـاول النظريـة الجزئيـة شرح كيفية تخصيص الإنتاج والتوظف بين مختلف المنشـآت والصناعـات ، وشـرح كيفية تحديد أسـعار المنتجـات المختلفـة . كمـا تقـوم النظريـة الجزئيـة ــ بنـاء علـى المعطيات المذكورة ـ بتتبع آثار تغيير المسـتهلك لإنفاقـه مـن سـلعة معينـة إلى سـلعة أخرى ، وما يسببه ذلك من إعادة تخصيص الإنتاج والتوظف بين السلع المختلفـة ، وكذلك بين المنشآت المختلفة .

ومن جهة أخرى ، نجد أن ما تهتم به النظرية الجزئية وتحاول شـرحه ، تعتـبره النظرية الاقتصادية الكلية على أنـه مـن الفرضيـات أو المسـلمات . فالسـعر النسـبي للسلعة هو أحد أهم متغيرات النظرية الجزئية ، لكن النظرية الكلية تعده معطى لها ، ولا تقوم بنقاشه أو بشرحه وتفسير سلوكه ومعرفة العوامل التي تحدده .

ومع أن النقـاش السـابق يوضـح الاختلافـات الرئيسـة بـين التحليلـين الجزئـي والكلي ، إلا أنه لا يمكن الفصل بينهما ، إذ كيف يمكن أن نشرح الكـل بـدون أن

نشرح الأجزاء آنيا ؟ . فكلا التحليلين يشرحان اقتصاداً واحدا ، ونحن لا نقوم في الحياة الواقعية بتقسيم الاقتصاد الوطني إلى جزئين . بل إننا عندما نقوم بتحليل المتغيرات الكلية ، وشرح العلاقات بينهما ، نجد أنه لزاما علينا السماح بحدوث بعض التغييرات في المتغيرات الجزئية ، والتي قد تؤثر في المتغيرات الكلية . والعكس صحيح .

غير أننا نجد الكثير من المتغيرات المهمة في شرح السلوك الفردي تميل إلى إلغاء بعضها بعضاً ، عندما ندرس سلوك أفراد المجتمع كلهم . فمثلا ، يتوقف السلوك الاستهلاكي لعائلة ، إلى جانب دخلها ، على عدة متغيرات أخرى أهمها ؛ عمر رب العائلة ، وحجم العائلة ، وعمر السيارة التي تملكها ، وعمر السلع المعمرة الأخرى لديها ، وما إذا كانت العائلة تمتلك منزلا أم تستأجره ، وعلى حالات المرض وعدد المواليد ومرات الزواج ، وعمر الأولاد ... الخ . ولكي نستطيع شرح السلوك الاستهلاكي لعائلة معينة ، أو حتى لمجموعة صغيرة من العائلات ، لا بد من إدخال كل هذه المتغيرات في التحليل . ولكن ولشرح السلوك الاستهلاكي لكل العائلات الموجودة في المجتمع ، نجد أن كثيرا من هذه المتغيرات يلغي بعضها بعضاً ، على الأقل في المدى القصير ، فمثلا يتغيّر التركيب العمري لإجمالي السكان ببطء شديد ، كما تتغير أيضا نسبة الذين يملكون المساكن ، وقد تمتلك بعض العائلات سيارات قديمة أو أثاثا قديما ، ولكن آخرين يمتكلون سيارات حديثة وأثاثا جديدا . كما تؤدي حالات الزواج والمواليد إلى تغيير نمط استهلاك كثير من العائلات ، إلا إنها حالات يمكن توقعها . وبالطبع لا نستطيع إهمال هذه المتغيرات بالكامل عندما ندرس السلوك الاستهلاكي الكلي ، وخاصة في الأجل الطويل . ومع ذلك فإن أهميتها تتضاءل بعد مرور وقت معين ، وبالتالي يمكن إهمالها . وهذه هي إحدى مزايا النظرية الاقتصادية الكلية ، إذ إنها تتعامل مع عدد من المتغيرات يقل عن تلك التي تتعامل معها النظرية الجزئية .

كما أننا نجد أن النظرية الاقتصادية الجزئية تهتم كثيرا بالأسعار النسبية . فعندما يرتفع سعر سلعة معينة ، تنجذب الموارد الإنتاجية تجاهها . لكن هذا يؤدي إلى عزوف المستهلكين عن هذه السلعة وشراء سلع بديلة لها. هذا يعني أن تغيير الأسعار ، يغير هيكل استخدام الموارد الإنتاجية . غير أن تأثير الأسعار النسبية يتلاشى بدرجة كبيرة عندما نتعامل مع النظرية الكلية ، فزيادة سعر سلعة معينة يعني انخفاضا في أسعار السلع الأخرى بالنسبة للسلعة الأولى . وإذ فقدت صناعة معينة عددا من مستهلكي سلعتها ، فهناك صناعات أخرى تكون قد ربحت مستهلكين جددا ، بحيث إن المقادير الكلية لا تتغير كثيراً . هذا لا يعني بالطبع أن الأسعار النسبية لا علاقة لها بالاقتصاد الكلي ، إلا أن إهمالها في التحليل الكلي يقلل من عدد المتغيرات التي يعالجها هذا التحليل .

كما يجدر التنويه إلى أنه لكي يصل المجتمع إلى أعلى قيمة لدخله الوطني ، يجب أن يصل بموارده الإنتاجية إلى وضع التوظف الكامل ، آخذين كمعطيات عملية تخصيص هذه الموارد . ومن جهة أخرى ، يصل الإنتاج إلى أقصى قيمة له إذا اقتربت عملية تخصيص موارده من وضعها الأمثل .

ومن الواضح أن الهدف متماثل في كلا التحليلين ؛ وهو الوصول بالإنتاج إلى أقصى قيمة له ، (تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع) ، وهو هدف يمكن الوصول إليه عندما يتحقق كل من التوظف الكامل والتخصيص الأمثل لموارده الإنتاجية .

(1 - 2) افتراضات النظرية الكلية المشتقة من النظرية الجزئية .

إن كل النظريات التي يناقشها هذا الكتاب تعالج متغيرات كلية أو تجميعية ، وهي مبنية على افتراضات ضمنية منها :

1 ـ أن معظم النشاط الإنتاجي يتم بواسطة المنشآت الفردية ، وأن معظم الاستهلاك يقوم به الأفراد .

2 ـ تتحدد دخول عناصر الإنتاج في سوق عناصر الإنتاج .

3 ـ لا تحدد المنشأة سعر سلعتها في السوق ، وإنما تقبل السعر الذي يتحدد نتيجة للتفاعل بين البائعين والمشترين . وهو افتراض غير واقعي لكثير من الأسواق .

4 ـ البائعون والمشترون على علم بأسعار السلع التي يتعاملون بها ، وكذلك بأسعار السلع الأخرى المرتبطة بسلوكهم في سوق معينة . وهذا أيضا افتراض غير صحيح فهناك درجة من عدم التأكد حول الأسعار ، الذي يعني أن التبادل يمكن أن يتم في السوق آنياً عند أكثر من سعر واحد ، أو على الأقل عند سعر لم يتوقع بعض البائعين أو المشترين الحصول عليه ، أو دفعه عند البيع أو عند الشراء على التوالي .

وقد يتساءل القارئ عن الفائدة من دراسة النظرية الاقتصادية الكلية التي تقوم على هذه الفروض المبسطة للنظرية الجزئية . إن أحد الأسباب الرئيسة لتبني هذه الفروض هو التبسيط ؛ فبدون هذه الفروض تصبح عملية التحليل صعبة ، وتتطلب توصيفا لغويا واستخدام نماذج رياضية أكثر تعقيدا . ومن المناسب أن نبدأ من أبسط هيكل جزئي للاقتصاد ، ثم نسمح لفروض أكثر تعقيدا وواقعية عند التطرق إلى مشكلات الاقتصاد الواقعي .

(1 ـ 3) تطور النظرية الاقتصادية الكلية .

انصب اهتمام الاقتصاديين في الفترة التي سبقت سنة 1936 على النظرية الاقتصادية الجزئية فقط ، معتقدين أن الاقتصاد الحر يمتلك قوى ذاتية توجهه بصورة أوتوماتيكية نحو التوظف الكامل . ومع أنه كانت هناك فترات زمنية لم

يتحقق فيها التوظف الكامل ، إلا أن الاقتصاديين في تلك الفترة اعتقدوا أن ذلك يمثل الاستثناء ، وأن القاعدة هي الوصول إلى وضع التوظف الكامل[1] .

وهذا يعني أن الإنتاج كان ثابتا ولا يتغير من فترة زمنية إلى أخرى ؛ لأن مستوى الإنتاج يتحدد بمستوى التوظف الكامل في ظل ظروف التقنية المتاحة . ولكن ، إذا كان هذا صحيحا ، فهل الموارد الإنتاجية تم تخصيصها بطريقة مثلى بين خطوط الإنتاج المختلفة ؟ . وهذا هو ما تهتم به النظرية الجزئية . كانت الأهداف الاقتصادية للمجتمع في تلك الفترة الزمنية تتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار ، وتوازن ميزان المدفوعات. وكانت السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق هذه الأهداف ، من وجهة نظر الفكر الاقتصادي آنذاك ، هي السياسة النقدية . ولم تكن البطالة بالمشكلة الخطيرة، ولكن إذا وجدت فلا توجد سياسات اقتصادية يمكن تطبيقها لتحفيز القوى الذاتية ، لتعمل اتوماتيكيا وتوجه الاقتصاد نحو التوظف الكامل .

غير أن سنوات الكساد الكبير Great Depression (1929 – 1933) استدعت ضرورة إعادة صياغة النظرية الاقتصادية الكلية ، إذ إن البطالة خلال هذه الفترة ، عمت معظم الدول الصناعية ، وانقضت سنوات دون أن تظهر القوى الذاتية التي تعيد الاقتصاد إلى وضع التوظف الكامل ، وأيضاً دون قيام القطاع العام (الحكومي) بتطبيق سياسات اقتصادية بهدف الوصول إلى ذلك الوضع. ويعني وجود بطالة أن الموارد الإنتاجية ليست نادرة ؛ لأنه يمكن زيادة الإنتاج دون أن يتطلب ذلك إعادة تخصيص للموارد الإنتاجية بين خطوط الإنتاج . كما أن تكلفة الفرصة المضيعة Opportunity Cost لإنتاج الوحدات الإضافية ستكون قريبة من الصفر ، طالما أن تلك الوحدات يمكن إنتاجها باستخدام الموارد الإنتاجية العاطلة .

---

[1] أيد هذا الاعتقاد فترات الكساد الطويلة التي سادت في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وهذا يعني أن عدم تحقق التوظف الكامل يجعل للنظرية الاقتصادية الكلية أهمية نسبية كبيرة ، بينما تقل الأهمية النسبية للنظرية الجزئية .

ولقد قدم الاقتصادي البريطاني المشهور ما ينرد كينز J.M. Keynes في كتابه « النظرية العامة في التوظف والفائدة والنقود The General Theery of Employment Interest and Money » الذي نشره في 1936 ، صياغة جديدة للنظرية الاقتصادية الكلية[1] . شرح من خلالها أسباب عدم تساوي الطلب الكلي للعرض الكلي . وافترض كينز أن مستوى التوظف ليس ثابتا بل متغير ؛ فهناك مستوى واحد للتوظف الكامل ، ولكن هناك عدد غير محدود من مستويات التوظف التي تقل عن مستوى التوظف الكامل ، وهذا يعني أن الدخل الوطني لا يتوازن دوما عند مستوى دخل التوظف الكامل ، وإنما هناك مستويات متعددة من الدخول التوازنية يمثل كل منها إحدى مستويات التوظف المشار إليها ، ويُعدُّ واحد منها فقط ممثلاً للدخل التوازني عند مستوى التوظف الكامل .

وعلى الرغم من أن كينز كان رأسماليا ، لكنه كان يرى أن ضعف النظام الرأسمالي يكمن في عدم احتواء هذا النظام على ميكانيكية ذاتية فعالة تبقي الاقتصاد في وضع التوظف الكامل ، أو أن تعيده بسرعة إلى ذلك الوضع إذا ظهرت البطالة . وفي غياب هذه الميكانيكية الذاتية ، تقع مسؤولية الوصول إلى وضع التوظف الكامل على القطاع العام ؛ وذلك باستخدام السياسة المالية (تغيير الإنفاق العام أو الضرائب أو كليهما) ، وهي في نظر كينز سياسة ذات فاعلية أكبر من فاعلية السياسة النقدية .

---

[1] خضعت فترات الكساد التي أشرنا إليها في الهامش السابق للعديد من الدراسات من قبل D. Ricardo . (1917) و J.S. Mill (1948) و Thomas T. Malthus . إلا أنهم لم ينجحوا في تقديم نظرية اقتصادية كلية بديلة ؛ توضح أن الطلب الكلي لا يتساوى مع العرض الكلي .

هذا ، ويطلق على الأفكار الاقتصادية التي سادت قبل نشر كتاب كينز اسم النظرية الكلاسيكية Classical Economic Thoary . وهي تشتمل على آراء D. Ricardo و J.S. Mill ، و A. Marshal، و Edgeworth، و الأستاذ Pigou ، وتابعيهم . فالنظرية الكلاسيكية لم يضعها شخص بعينه ، بل هي مستخلصة من كتابات الكثيرين. بل إن ما نطلق عليه اليوم اسم النظرية الكلاسيكية لم توجد في كتابات الاقتصاديين ، إنما استخلصت من كتاباتهم التي سبقت ظهور نظرية كينز .

ويتضح من هذا السياق أن النظريتين الكلاسيكية والكينزية هما نظريتان بديلتان . ولكن ماذا نعني بالنظرية الكينزية ؟ . يُعَدّ كينز مؤسس النظرية . غير أنه يجب التمييز بين اقتصاد جون كينز والاقتصاد الكينزي . فاقتصاد كينز هو ما شمله في كتابه « النظرية العامة » ، وهو الأساس الذي قامت عليه النظرية الكينزية ، وبعد نشر ذلك الكتاب ، قام الاقتصاديون بقبول بعض نظرياته ، وتصحيح ورفض البعض الآخر. وحصيلة هذه الأفعال الثلاثة هو ما نطلق عليه اليوم اسم « النظرية الكينزية » .

إلا أن الاختلاف الأساس بين النظريتين الكلاسيكية والكينزية يعتمد على ما تحتويه كل نظرية ، فما هو الشيء المميز في النظرية الكينزية ؟ ما هي الآراء الموجودة في نظرية كينز والتي تُعَدّ إمتداد للنظرية الكلاسيكية ؟ ما هي آراء الكلاسيك التي اتضح عدم صحتها عند تطبيقها على الاقتصاديات الصناعية المعاصرة ؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست بالأمر الهين ، ولا زال الاقتصاديون مستمرين حتى اليوم في مناقشتها .

لقد تم قبول النظرية الكينزية التي تقول بأن اقتصاد الدولة يمكن أن يكون في حالة توازن عند مستوى من التوظف يقل عن مستوى التوظف الكامل . وهذا يعني رفض الرأي الكلاسيكي الذي يقول بأن التوازن يتحقق عند مستوى التوظف الكامل فقط . وهذا هو أهم اختلاف بين النظريتين . وما جاءت به النظرية

الكينزية يفتح الباب أمام استخدام السياسات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق التوظف الكامل .

لقد هيمنت النظرية الكينزية على النظرية الاقتصادية الكلية لما يقرب من ثلث قرن . وظهرت النظرية الكينزية كثورة على النظرية الكلاسيكية ، حتى أصبحت في الخمسينيات النظرية الوحيدة التي يعتقد في صحتها . ولكنها واجهت في الستينيّات والسبعينيات نظرية جديدة هي نظرية النقوديين Monetarists Theory ، التي اعتنقت كثيرا من آراء الكلاسيك ولكن بصياغة جديدة .

ركز الكلاسيك على نظرية كمية النقود Quantity Theory of Money ويركز النقوديون اليوم على النظرية الجديدة لكمية النقود Modern Quantity Theory of Money . ومع أن النظرية الجديدة تختلف عن الأولى بدرجة معينة ، إلا أن البعض يجادلون بأن النظرية الحديثة هي أقرب إلى نظرية كينز منها إلى النظرية الكلاسيكية . لكن النظرية الحديثة ، مثلها مثل النظرية الكلاسيكية ، تركز على أن كمية النقود هي المحدد الرئيس للإنفاق الكلي في الاقتصاد ، وبالتالي لمستويات الدخل والإنتاج والتوظف . ومن جهة أخرى ، يعتقد كينز (وكذلك معظم الاقتصاديين) أن العلاقة السببية القوية بين التغيرات في كمية النقود ، وبين التغيرات في الإنفاق الكلي (كما تعتقد نظرية كمية النقود الكلاسيكية) هي غير موجودة ؛ لأن التغيرات في الإنفاق تعتمد على عدة متغيرات . وسنتطرق في هذا الكتاب إلى شرح هذه المتغيرات الأخيرة ، كما سنتطرق أيضا إلى المفاهيم الرئيسة لدى النقوديين . ولكن سيظل تركيزنا الأساسي في هذا الكتاب على النظرية الكينزية ، والتي تحظى حتى الآن بتأييد كبير من أغلبية الاقتصاديين .

وهناك الكثير من الانتقادات الموجهة ضد النقوديين ، كما أن النقوديين بدورهم ينتقدون النظريات الأخرى . غير أننا عندما نفحص النظرية الاقتصادية

اليوم ، وعلى الأقل لعدة سنوات قادمة ، نلاحظ أن النظرية الكلية لا زالت تقسم تاريخيا إلى فترتين رئيستين هما :

* الفترة التي سبقت ظهور كينز ، وهي الفترة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية .

* فترة الخمسينيات التي اكتمل فيها نمو وتطوير النظرية الكينزية .

كما سنلاحظ أيضا أن النظرية الكينزية واجهت تحديات كبيرة في الستينيات ، واضطر الاقتصاديون إلى تصحيح نقاط ضعف كثيرة في النظرية الكينزية ، لكننا نلاحظ أن النظرية الكينزية لم تتلاش أو يقض عليها بسبب انتقادات النقوديين ، بالطريقة نفسها التي تلاشت أو ضعفت بها النظرية الكلاسيكية بسبب انتقادات النظرية الكينزية لها . إن ما نتج عن انتقادات النقوديين يتمثل في تحسينات وتعديلات في النظرية الكينزية . ومن ضمن هذه التعديلات ما يلي :

لا تحتوي النظرية الكينزية على أي نظرية للأسعار أو للأجور ، وإنما تركز فقط على الطلب الكلي ، في حين اهتم الكلاسيك بنظريات الأسعار والأجور وأهملوا جانب الطلب ، مفترضين صحة قانون ساي للأسواق ، بينما نجد نظريات الاقتصاد الكلي المقبولة اليوم من معظم الاقتصاديين تشكل تركيبة من العناصر الكينزية والكلاسيكية . وبكلمات أخرى ، تقدم النظرية الاقتصادية الكلية اليوم في شكل تزاوج أو اتحاد بين أفكار المدرستين الكينزية والكلاسيكية ، مع بعض التعديلات البسيطة . وهو ما أطلقنا عليه في الفصل السابع عشر ، اسم « النموذج الكامل » .

(1 - 4) الأهداف الاقتصادية العامة

يتفق الاقتصاديون اليوم على أن هناك ، على الأقل ، أربعة أهداف اقتصادية عامة في معظم المجتمعات المعاصرة ، التي تستخدم السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيقها . وهذه الأهداف هي :

1 - التوظف الكامل Full Employment

من المعروف أنه عند زيادة البطالة ينخفض الناتج الوطني الإجمالي ، ويفتقد المجتمع تلك السلع والخدمات ، التي كان بإمكانه أن ينتجها في ظل التوظف الكامل . وسنناقش موضوع التوظف الكامل والبطالة في الفصول الأخيرة على هذا الكتاب .

2 - استقرار الأسعار Prices Stabiliy

عند حدوث التضخم ، وخاصة التضخم غير المتوقع ، يستفيد مَنْ تزداد دخولهم بمعدل أسرع من معدل التضخم ، ومن يستطيعون الاقتراض بسعر فائدة منخفض نسبيا بسبب التضخم ، حيث يمكنهم إعادة دفع ديونهم ، (ذات الفائدة المنخفضة) ، بنقود ذات قوة شرائية أقل من ذي قبل . وسيتضرر من التضخم من ترتفع دخولهم بمعدل أقل من معدل التضخم ، وكذلك من قدموا قروضا بسعر فائدة منخفض ، حيث يستردون نقودهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند تقديم القروض ، وكلمات أخرى ، يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة .

كما أن التضخم يؤدي ، كما سنرى ، إلى انخفاض الاستثمار ، وإلى انخفاض التوظف . ولذلك إذا ظل مستوى الأسعار ثابتا ، فسيتجنب المجتمع عملية إعادة توزيع الدخل التي يسببها التضخم . وسنتعرض للتضخم في الفصل الثامن عشر .

3 - النمو الاقتصادي Economic Growth

يعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان . وإذا تحقق النمو ، فسيتاح للمجتمع كمية أكبر من السلع والخدمات ، ويتوفر له مستوى معيشي أعلى . وهذا لا يعني – بالطبع – أن كل أفراد المجتمع سيتمتعون بثمرات النمو الاقتصادي ، لكن النمو الاقتصادي يسهّل عملية توزيع الدخل .

وستتعرض لموضوع النمو الاقتصادي في الفصل التاسع عشر .

4 ـ التوازن الخارجي External Balance

ويلخص ميزان المدفوعات ، كل المعاملات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية في الدولة وبقية العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة . وتشمل هذه المعاملات كلا من الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة من رأس المال .
وستتعرض لهذا الموضوع في الفصل الحادي عشر .

أسئلة الفصل الأول

1 ـ عرّف وناقش باختصار كلا من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي (مستخدما بعض الأمثلة) . ؟

2 ـ لماذا أُهمل الاقتصاد الكلي قبل الثلاثينيات ؟

3 ـ هل تعتقد أن نظرية كينز كانت ثورية ؟ أو أن كتابه « النظرية العامة » كان له أثر عميق في النظرية الاقتصادية الكلية ؟ .

4 ـ اذكر وناقش بإيجاز الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع ؟ .

قائمة المراجع

1 - G. Ackley, "Macroeconomic Theory, . (The Macmillan Company, New York, 1961), Chap.1, pp. 3-23.

2 - T. Dernburg and D. McDougal, Macroeconomics, 4th ed. (Mcgraw-Hill, Inc., 1972), Chap.1, pp. 2-29.

3 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed., (Harcourt Brace Jouanourch, 1981), Chap.1, pp. 3-20.

4 - W.L. . Smith, Macroeconomics (Richard D. Ilwin, Inc., 1970), Chap.1, pp. 1-21.

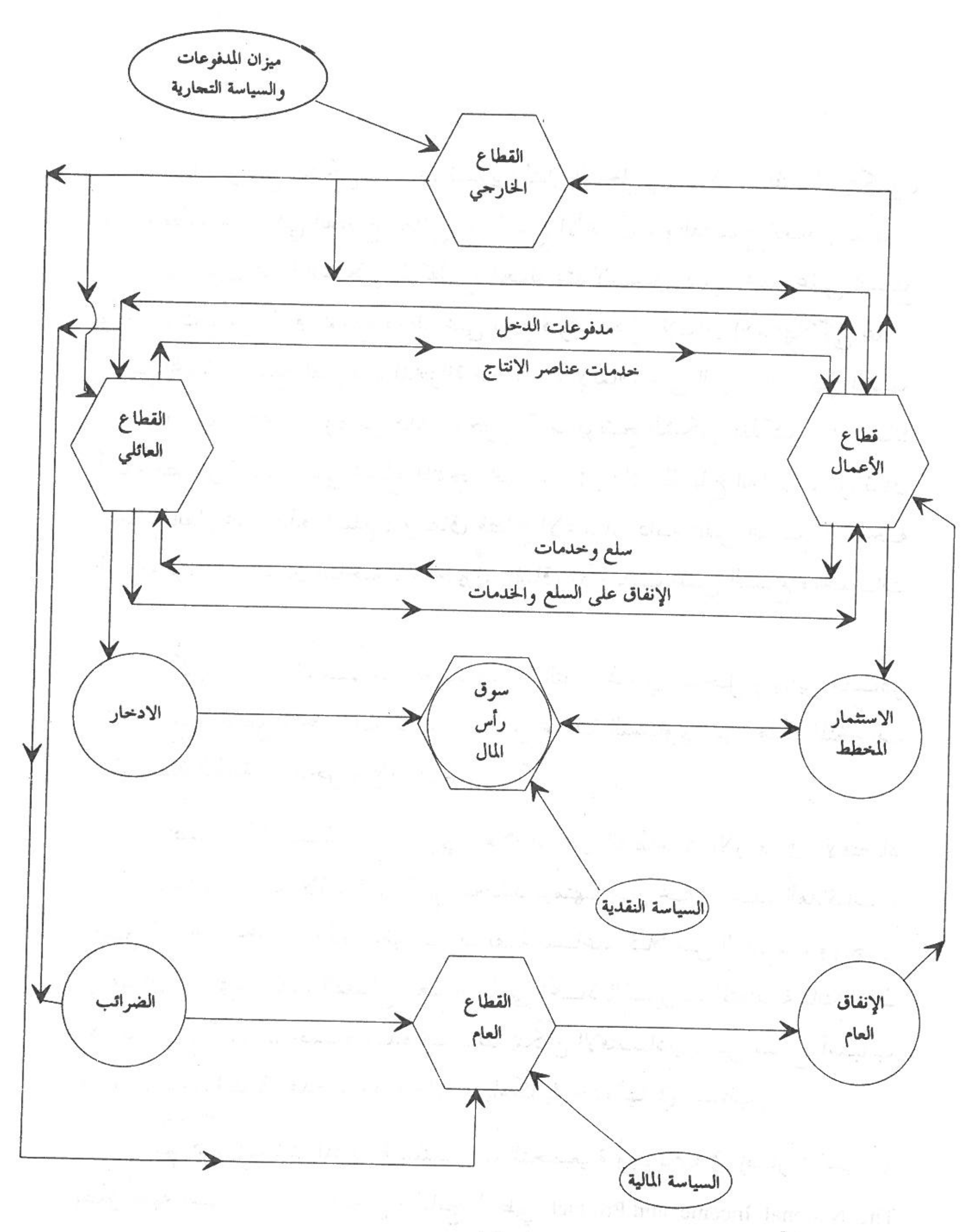
الفصل الثاني

قياس المتغيرات الكلية

أشرنا في الفصل الأول إلى أن النظرية الاقتصادية الكلية تتجاوز مستوى سلوك الوحدات الاقتصادية المنفردة (المنتج والمستهلك) في كل من أسواق السلع وعناصر الإنتاج ، وتهتم بدلا من ذلك بالحجم الكلي لتيار الدخل والإنفاق .

ووفقا للفروض التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية الكلية ، والتي أشرنا إليها في الجزء (1 ـ 2) من الفصل السابق ، فإن المنتجات التي يتم شراؤها لا بد أن يكون قد تم إنتاجها وبيعها بوساطة إحدى المنشآت . أي أن مجموع الإنفاق على السلع والخدمات يجب أن يتساوى مع مجموع الإنتاج . وبالمثل فإن مجموع الإنفاق الذي يقوم به الأفراد لا يمكن أن يفوق مجموع الدخول التي يحصلون عليها نظير خدمات عناصر الإنتاج ـ التي يمتلكونها ـ والتي ساهمت في عمليات الإنتاج المختلفة .

بمعنى أن قطاع الأعمال بكامله ، يقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تمثل قيمتها الناتج الإجمالي ، وهو في هذا يستخدم خدمات عناصر الإنتاج . مدفوعات قطاع الأعمال لأصحاب هذه العناصر تمثل دخولهم أو الدخل المتولد في الاقتصاد الوطني . ثم يقوم قطاع الأعمال ببيع هذه السلع والخدمات التي أنتجها إلى القطاعات الأخرى ، ومن البديهي أن تتساوى قيمة الناتج مع قيمة الدخل وقيمة الإنفاق .



الشكل (2 - 1)

نموذج التدفق الدائري

هذا ويوضح الشكل (2 ـ 1) تصويراً لتيار الدخل والإنفاق في اقتصاد يتكـون من 4 قطاعات ؛ هي القطاع العائلي ، وقطاع الأعمال ، والقطـاع العام والقطـاع الخارجي. يبين هـذا الشكل أن قطـاع العـائلات لا ينفـق كـل دخلـه علـى السـلع والخدمات ، بل يقوم بتوزيع دخله على أربع قنوات هي الإنفاق الاستهلاكي علـى السلع المحلية ، ودفع الضرائب للخزانة العامة ، والإنفاق على الـواردات مـن السـلع والخدمات ، وادخار جزء من هذا الدخل . كما يوضح الشكل المذكـور أن هنـاك أربعة مصادر للطلب على السلع المنتجة محليا هي : إنفاق القطاع العائلي ، وانفـاق القطاع العام على هذه السلع ، وإنفاق قطاع الأعمـال ذاتـه علـى السـلع الإنتاجيـة اللازمة لزيادة مستوى إنتاجـه ، وأخيراً، إنفـاق الأجـانب علـى السـلع والخدمـات المحلية .

ولكن ، وعلى الرغـم مـن تعـدد منـافذ التصرف في الدخـل وتبـاين مصـادر الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة ، تظـل علاقـة التسـاوي بـين هـذه المتغيرات الاقتصادية الكلية : الدخل والإنفاق والناتج كما هي .

ويتطلب هذا النموذج التصويري للعلاقات بين القطاعات الأربعة في الاقتصاد الوطني ، وللمتغيرات الاقتصادية الـتي تتحـدد قيمتهـا مـن خـلال هـذه العلاقـات ، تجميع البيانات الخاصة بهذه المتغيرات بطريقـة تسـاعد كـلا مـن الأفـراد ، ورجـال الأعمـال ، ومؤسسـات القطـاع العـام علـى اتخـاذ القـررات المتعلقـة بالنشـاط الاقتصادي . كما أن تجميـع هـذه البيانـات يمكّـن الاقتصـاديين مـن شـرح أسـباب حدوث التغييرات في هذه البنود ، والتنبؤ بإمكانية حدوثها في المستقبل .

ويتم جمع البيانات المتعلقـة بالمتغيـرات التجميعيـة وبنودهـا في إطـار محاسبي ، يطلق عليه اسم حسابات الدخل والناتج الوطني The National Income and Product

Account أو حسابات الدخل الوطني[1] [2] .

ونستطيع قياس مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع بقيمة الدخل أو الإنتاج الوطني ، الذي يمكن تقدير قيمته بإحدى الطرق الثلاث التالية :

1 - قياس الإنفاق الذي تقوم به القطاعات الاقتصادية المختلفة ، عند شرائها للإنتاج الذي قامت به الوحدات الإنتاجية المختلفة . وتسمى هذه الطريقة بطريقة الإنفاق .

2 - قياس قيمة الدخل الذي يحصل عليه أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمة هذه العناصر بخدماتها في العملية الإنتاجية . وتسمى هذه الطريقة بطريقة الدخول .

3 - قياس مجموع قيم الإنتاج من السلع والخدمات النهائية التي قامت بإنتاجه الوحدات الإنتاجية المختلفة . وتسمى هذه الطريقة بطريقة الإنتاج .

وكما أشرنا سابقاً ، فإن الطرق الثلاث هذه سينتج عنها نفس القيمة للناتج أوالدخل الوطني. وتقوم معظم الدول بتقدير ونشر حسابات الدخل الوطني وبنوده فيها على أساس سنوي[3] ، باستثناء الدول الصناعية المتقدمة التي تنشر هذه التقديرات على أساس ربع سنوي .

---

[1] تعد حسابات الدخل الوطني إحدى فروع الحسابات الاجتماعية Social Accounts التي تشمل ، بالإضافة إلى حسابات الدخل ، حساب ميزان المدفوعات ، وحسابات التدفقات النقدية وحسابات المدخلات والمخرجات.

[2] معظم الاقتصاديين العرب يطلقون على الحسابات الوطنية اسم الحسابات القومية . ومع أن الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور ، إلا أن كلمة القومي تثير كثيراً من الغموض وخاصة على مستوى الوطن العربي . فحسابات الدخل الوطني الليبي يقصد بها الحسابات التي توضح دخل وإنتاج المقيمين في الجماهيرية ، وليست تلك الخاصة بالمقيمين في الوطن العربي .

[3] نُشرت حسابات الدخل الوطني الليبي لأول مرة في عام 1962 ، لتغطي الفترة 1962 - 1971 ، ثم توالت التقديرات لتغطي الفترات 1971-1980 ، و 1980-1985 .

وسنقوم في هذا الفصل بمناقشة كيفية قياس الناتج الوطني الإجمالي ، ومشكلات هذا القياس ، وأهميته وكيفية استبعاد تقلبات الأسعار . إلا أننا سنقوم بشرح الإطار المحاسبي لحسابات الدخل بالشكل الذي يخدم النظرية الاقتصادية المقدمة في هذا الكتاب ، دون التعمق في دراسة حسابات الدخل الوطني .

(2 - 1) الناتج الوطني الإجمالي Gross National Product

نستطيع تعريف الناتج الوطني الإجمالي (GNP) بأنه مجموع الناتج من السلع والخدمات النهائية ، مقومة بأسعار السوق ، خلال فترة زمنية معينة ، جرى العرف على جعلها سنة . ويتم قياس هذا التدفق من السلع والخدمات بالمعاملات المتراكمة خلال السنة . ويتضمن هذا التعريف أن الناتج الوطني الإجمالي يشتمل على المنتجات الاقتصادية فقط ، وهي تلك التي تحقق منفعة ، وتُعَدُّ نادرة نسبيا ، وقابلة للتداول ، ويتم تقييم هذه المنتجات بالأسعار السائدة في السوق ، على أساس أن هذه الأسعار تعكس الأهمية النسبية لهذه السلع والخدمات المختلفة .

وعلى الرغم من الاتفاق على مكونات الناتج الوطني الإجمالي من الناحية النظرية ، إلا أن هناك صعوبات عديدة تواجه الجهات الرسمية التي تقوم بحسابه وتقديره أثناء عملية حصر وتقييم هذه المنتجات . وسنلقي بعض الضوء على هذه الصعوبات أثناء نقاشنا التالي .

(2 - 1 - 1) حساب الناتج الوطني الإجمالي بطريق الإنفاق

يمكن قياس الناتج الوطني الإجمالي في سنة معينة باتباع الخطوات الأربع التالية :

1 ـ حساب عدد الوحدات بالآلاف (وربما بالملايين) من السلع والخدمات المختلفة ، التي يتم إنتاجها خلال تلك السنة[1] .

---

[1] كل سلعة تختلف في الحجم أو في النوعية عن سلعة أخرى هي في الحقيقة سلعة مختلفة عن السلعة الأخرى .

2 ـ تجميع قائمة بآلاف الأسعار الخاصة بالسلع المذكورة في الفقرة(1) .

3 ـ إتمام عملية ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة في سعرها .

4 ـ تجميع كل القيم التي نحصل عليها من الخطوة (3) ، لنحصل على قيمة الإنتاج الكلي أو قيمة الناتج الوطني الإجمالي .

ويتم التركيز في الخطوات الأربع السابقة على السلع والخدمات النهائية فقط ، حيث يتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة . بمعنى أنها تشمل السلع والخدمات التي يتم إنتاجها و/أو شراؤها بغرض الاستخدام النهائي ، وليس بغرض البيع أو استخدامها في عملية إنتاجية أخرى خلال فترة السنة .

ولكن ، ولو افترضنا وجود هذه الإحصائيات الهائلة عن كل السلع والخدمات وأسعارها ، فسيكون من غير الممكن التعامل مع هذا العدد من الإحصائيات والوصول إلى قيمة دقيقة تمثل الناتج الوطني الإجمالي في سنة معينة . غير أننا نستطيع الوصول إلى هذه القيمة المحددة ، وبطريقة مباشرة ، عن طريق حساب الكميات التي تم شراؤها من كل سلعة وخدمة وتقييمها بسعر الشراء الفعلي . وعندما نجمع الإنفاق الكلي على جميع السلع والخدمات ، نحصل ـ بعد التغلب على بعض الصعوبات التي سنذكرها بعد قليل ـ على قيمة الناتج الوطني الإجمالي ، بسعر السوق .

ومع أن طريقة الإنفاق تُعَدّ طريقة ملائمة ، ويمكن تطبيقها ، إلا أنه يجب تعديلها، وتحديد مكوناتها ، بحيث تأخذ في الحسبان النقاط التالية :

1 ـ يجب أن تشمل طريقة الإنفاق تلك السلع والخدمات التي تم إنتاجها خلال السنة المراد حساب الناتج الوطني الإجمالي فيها . بمعنى أن طريقة الإنفاق لا تشمل الإنفاق على السلع والخدمات التي تم شراؤها في هذه السنة ، ولكنها أنتجت خلال السنة السابقة . والسبب هو أن هذا الإنفاق الأخير يعكس فقط تغيير ملكية الإنتاج الذي كان موجودا في نهاية السنة الماضية .

2 ـ يجب ألا تشمل طريقة الإنفاق ما تم إنفاقه على بيع الأصول مثل المنازل ، والسندات ، وحق الاختراع ، أو على عملية تسديد الديون . لأن هذا الإنفاق ليس على سلع وخدمات تم إنتاجها خلال السنة ، بل هو عملية تغيير أو تحويل شكل من أشكال الثروة من شكل معين إلى شكل آخر وهو النقود . وسواء تم إصدار السندات من هذه السنة أو في السنوات السابقة ، فإن المبالغ التي أنفقت عليها يجب ألا تحسب ضمن بنود الناتج الوطني الإجمالي ، فهذا الإنفاق لم يقابله تيار من السلع والخدمات . أما حق الانتفاع من المساكن (الإيجارات) فيتم إدراجها ضمن بنود الإنفاق .

3 ـ وبالتحليل السابق نفسه ، يجب أن تستبعد ، أيضا ، المدفوعات التحويلية للقطاع العام المقدمة لقطاع الأفراد ، لأنها لا تمثل إنفاقا على خدمات إنتاجية سابقة أو حالية . ومن أمثلة هذه المدفوعات التحويلية : المساعدات الاجتماعية ، وتحويلات الضمان الاجتماعي ، والمدفوعات المقدمة للمجاهدين القدماء . ومن أمثلة المدفوعات التحويلية أيضا خصم ديون المستهلكين المعدومة من قبل قطاع الأعمال ، وما يقدمه هذا القطاع إلى الجهات الخيرية .

4 ـ استبعاد الإنفاق على المنتجات غير القانونية ، لأن الناتج الوطني الإجمالي يقيس النشاط الاقتصادي المشروع قانونا ، ولذا فإن منع أو تحريم إنفاق معين يعد سببا كافيا لاستبعاده من الناتج الوطني الإجمالي .

5 ـ استبعاد السلع الوسيطة . وحتى إذا أخذنا في الحسبان النقاط الأربع السابقة ، فما زلنا غير قادرين على شمل كل المبالغ الباقية ، التي أنفقت على السلع والخدمات ، خلال السنة ، ضمن قيمة الناتج الوطني الإجمالي . وسنجد من ضمن هذا المبلغ ، بعض السلع التي تم حسابها مرة واحدة ، وسلعا أخرة تم حسابها مرتين ، أو ثلاث ، أو أربع مرات ... الخ ، وبالتالي سيكون هذا المبلغ مبالغاً فيه كثيراً .

لنأخذ مثالاً صناعة الخبز . هدفنا في هذه الصناعة هو حساب ما أنفق على رغيف الخبز الذي تم إنتاجه خلال السنة . ولا نهدف هنا إلى حساب قيمة الدقيق الذي استخدم في إنتاج ذلك الرغيف ، حتى إذا كان ذلك المقدار من الدقيق قد تم إنتاجه وبيعه إلى المخابز في السنة نفسها التي تم فيها إنتاج رغيف الخبز . كما أننا لا نريد أن نضيف إلى الإنفاق على الخبز قيمة القمح الذي استخدم في إنتاج الدقيق ، حتى إذا كان القمح أنتجه الفلاحون وباعوه خلال السنة نفسها التي نود حساب الإنفاق على الخبز فيها . لأننا إذا قمنا بحساب الإنفاق على الخبز فقط ، فسنحسب قيمة القمح مرة واحدة فقط ، وهذا هو هدفنا . أي أننا نحسب الإنفاق على السلع النهائية فقط .

يطلق على الإنتاج المستبعد في هذا المثال اسم السلع الوسيطة Intermediate Products . ومن السهل ، من الناحية النظرية ، استبعاد هذا النوع من المنتجات ، لكنها عملية صعبة من الناحية العملية . فهناك مثلا مبالغ ضخمة لا يمكن تصنيفها على أنها سلع نهائية أو وسيطة ، مثل كثير من مشتريات القطاع العام من الخدمات . فلا نستطيع مثلا تصنيف إنفاق القطاع العام على الأمن المحلي أو الشرطة ، على أنه إنفاق على سلعة نهائية أو على سلعة وسيطة . فإذا اعتبرنا الأمن سلعة وسيطة ، لا يستطيع من دونه القطاعان الخاص والعام أن يديرا مصانعهما ومكاتبهما ومراكز توزيعهما بكفاءة ، فيمكن عندئذ تصنيف الأمن على أنه إنتاج وسيط من شيء ما ، يستعمل في إنتاج ما تنتجه المصانع والمكاتب ومراكز التوزيع . أما إذا فكرنا في الأمن، على أنه خدمة موجودة ، بصرف النظر عن السلع والخدمات التي ينتجها القطاعان ، فهنا يمكن تصنيف هذا الإنفاق على أنه سلعة نهائية .

كما أن إنفاق الأفراد على كل من المواصلات من وإلى مقر أعمالهم والعلاج ، يعد إنفاقا على سلع وسيطة . فالمواصلات ، مثلا ، تُعَدّ خدمة تستعمل

في إنتاج السلع والخدمات التي ينتجها الأفراد في مقار أعمالهم . ويمكن النظر إلى الإنفاق على العلاج أنه ضروري لإنتاج السلع والخدمات ، وبالتالي يمثل شيئا ما يستعمل أثناء عملية إنتاج السلع والخدمات .

وهناك أعداد غير متناهية من مثل هذه الحالات . وقد يبدو ، للوهلة الأولى ، أن أفضل طريقة هي تصنيف كل حالة على حده ، وتحديد ما إذا كانت سلعة أو خدمة وسيطة أو نهائية ، معتمدين في ذلك على خصائص كل سلعة أو خدمة . لكن عملية التصنيف هذه ، مهما كانت دقيقة ، تعتمد على الآراء الشخصية . ولتجنب هذه المشكلة يصنف كل الإنفاق على أنه إنفاق على سلع نهائية ، طالما يقابله تيار من السلع التي أنتجت حالياً . وعلى الرغم من عدم مثاليّة هذه القاعدة ، إلا أنها تستعمل من قبل جميع الدول عند إعداد حسابات الدخل الوطني فيها .

ويوضح نموذج التدفق الدائري السابق أن هناك أربعة قطاعات رئيسية في الاقتصاد هي :

1 ـ القطاع العائلي أو قطاع الأفراد . الذي يمثل إنفاقه الإنفاق على السلع والخدمات النهائية لغرض الاستهلاك ، وهو ما نطلق عليه اسم الإنفاق الاستهلاكي الخاص Private consumption Expenditure . وسنرمز لهذا الاستهلاك في هذا الكتاب بالحرف C .

2 ـ قطاع الأعمال (المنشآت والشركات) ، الذي يمثل إنفاقه إنفاقا على المعدات والآلات الجديدة والمباني والانشاءات ، وعلى صافي التغير في المخزون السلعي . ويطلق على هذا الإنفاق اسم الإنفاق الاستثماري الإجمالي Gross Investment Expenditures . وسنرمز لهذا الإنفاق بالحرف I .

3 ـ القطاع العام ، وهو ينفق على السلع والخدمات التي تمول إما عن طريق الضرائب أو بالإقتراض . ويقتصر هذا الانفاق على الأجور والمرتبات ، التي يدفعها

هذا القطاع لموظفيه ، وعلى السلع الاستهلاكية النهائية ، التي تُعَدّ ضرورية لقيام هذا القطاع بوظيفته . وسنرمز لهذا الإنفاق بالحرف G .

4 ـ القطاع الخارجي ، وهو يوضح صافي الصادرات من السلع والخدمات . وتمثل الصادرات الإنفاق الذي يقوم به الأجانب على المنتجات الوطنية ، في حين تمثل الواردات إنفاق القطاعات المحلية المختلفة الذي يخصص لشراء منتجات الدول الأخرى . وسنرمز للصادرات هنا بالحرف X ، بينما سنرمز للواردات بالحرف M .

ولكي نحصل على مجموع إنفاق القطاعات الثلاثة الأولى على السلع والخدمات نقوم بجمع كل من C و I و G ، لكن السؤال المهم هنا هو كيف نستبعد إنفاق قطاع الأعمال على السلع الوسيطة ؟ .

لِنَعُدْ إلى مثالنا السابق الخاص بصناعة الخبز . المعلوم أن إنتاج الدقيق لا يتطلب القمح فقط ، بل يتطلب أيضا المباني والآلات الخاصة بعمليات الطحن . وخلال سنة معينة ستقوم شركات المطاحن بشراء القمح والتيار الكهربائي ، وبوليصة التأمين ، والقرطاسية ، وكثير من السلع غير المعمرة . كما قد تشتري شركة المطاحن في سنة معينة بعض المباني والآلات الجديدة . لكن المباني والآلات تستهلك تدريجيا عبر الزمن، بتأثير التقادم الناتج عن الاستخدام ، إلى أن تصبح خردة يجب التخلص منها .

ولذا يجب أن نطرح من المبلغ الذي أنفقه قطاع الأعمال على الآلات والمعدات والمباني قيمة استهلاك رأس المال Capital Consumption Allowance أو استهلاك الآلات والمعدات خلال فترة الإنتاج . وتمثل هذه القيمة مقدار ما تخصصه المنشآت في سجلاتها كمصاريف استهلاك خلال تلك الفترة الزمنية . إجمالي المبلغ الذي أنفقه قطاع الأعمال على الآلات والمصانع يسمى بالاستثمار الثابت الإجمالي Gross Fixed Investment . وعندما نطرح من هذا الرقم الأخير قيمة استهلاك رأس

المال نحصل على قيمة الاستثمار الثابت الصافي Net Fixed Invegtment خلال السنة . وسنرمز لهذا المبلغ بالرمز In .

وما قمنا به بالنسبة للمطاحن ، يجب القيام به لكل الصناعات الأخرى ؛ حيث يتم إيجاد قيمة I لكل صناعة .. مجموع هذه القيم تمثل الاستثمار الثابت الإجمالي للاقتصاد كلّه . وإذا ما طرحنا من هذا المبلغ مجموع ما تخصصه كل الشركات والمنشآت لاستهلاك الآلات والمعدات والمباني ، فإننا نحصل على قيمة الاستثمار الثابت الصافي للاقتصاد كلّه ، والذي يقيس الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال على السلع النهائية .

ويمثل المبلغ (C + G + In) الإنفاق الكلي على السلع والخدمات النهائية بواسطة القطاعات الثلاثة الأولى. لكن هذه القيمة لن تكون وليس من الضروري أن تكون مساوية لقيمة الإنتاج الكلي خلال السنة نفسها ، فهناك بعض السلع التي أنتجت خلال السنة ولم يتمكن قطاع الأعمال من تسويقها ، وبالتالي لم يتم الإنفاق عليها . وهذا يعني أن قيمة الإنتاج تفوق قيمة الإنفاق ، وستظهر هذه الزيادة في صورة زيادة في مخزون الأعمال . ولذا يجب أن نضيف للمبلغ (In + C +G) مبلغا يمثل قيمة السلع التي ازداد بها المخزون .

فإذا تبقى لدى شركات المطاحن ، في نهاية السنة ، كمية كبيرة من القمح بالمقارنة بالكمية التي كانت لديها في بداية السنة ، فيجب إحتساب قيمة هذا القمح على أنه جزء من الناتج الكلي خلال تلك السنة ، وذلك في صورة زيادة في المخزون . أما عندما يتم استهلاك كل القمح الذي لدى المطاحن في إنتاج الدقيق ، ومن ثم في إنتاج الخبز الذي يشتريه القطاع العائلي ، فسنقوم في هذه الحالة بشمله ضمن قيمة C .

وبالتحليل السابق نفسه ، إذا كانت هناك زيادة في مخزون المطاحن من الدقيق ، فيجب حساب قيمتها على أنها جزء من الإنتاج النهائي . وكقاعدة عامة ، إذا تبقت لدى المطاحن زيادة في مخزونها من المواد الخام (القمح) ، ومن

السلع نصف المصنعة ، ومن السلع النهائية أو المصنعة (الدقيق) ، فيجب احتساب هذه السلع أنها جزء من الإنتاج النهائي .

يقودنا هذا التحليل إلى حقيقة يتكرر سوء فهمها ، وهي أن قيمة الإنتاج النهائي لا تساوي قيمة السلع المصنعة في أي سنة . فالإنتاج النهائي يساوي السلع المصنعة ونصف المصنعة والمواد الخام ، ويجب شمل قيمة هاتين الأخيرتين ضمن الناتج النهائي في تلك السنة ، على الرغم من أنهما لا يُعَدّان سلعا مصنعة . ويمثل التغير في المخزون شيئا ما تم إنتاجه خلال السنة ، و لم يستخدم في إنتاج آخر بل بقي في مخازن الشركات في نهاية تلك السنة .

ومن جهة أخرى ، يمكن أن يكون هناك انخفاض في مخزون الشركات من المواد الخام ونصف المصنعة والمصنعة في نهاية السنة ، بالمقارنة بقيمتها في بداية السنة . وتسمى الزيادة أو الانخفاض في المخزون : بالتغير في المخزون Changes in Inventory . وستكون قيمة الاستثمار الثابت الصافي سالبة ، إذا كانت قيمة استهلاك رأس المال أكبر من قيمة الاستثمار في الآلات الجديدة . لكن قيمة الاستثمار الثابت الإجمالي ، لايمكن أن تكون سالبة على مستوى الصناعة بكاملها . ويمكن تطبيق هذا التحليل على الصناعات الأخرى .

وعندما نقول إن (C+In+G) يساوي الناتج الوطني النهائي ، فنحن نفترض هنا عدم وجود تعامل مع العالم الخارجي أي عدم وجود قطاع تجارة خارجية ، أو أن الدولة معزولة عن العالم الخارجي ، أو أننا نتحدث عن اقتصاد مغلق Closed Economy . لكن جميع دول العالم تصدر إلى وتستورد من العالم الخارجي بعض السلع والخدمات . وعندما تزيد قيمة الصادرات عن قيمة الواردات ، فإن هذا الفرق يمثل جزءا من الإنتاج النهائي للاقتصاد المحلي خلال السنة ، الذي لم نشمله ضمن المبلغ (C+In+G) .

لنفترض أن لدينا البيانات التالية ، وبالمليون دينار :

C + In + G	=	190
Δ مخزون (ΔINV)	=	10 +

صادرات الدولة من السلع والخدمات (X) = 60

واردات الدولة من السلع والخدمات (M) = 50

وفي هذه الحالة ، نجد أن ($200 = C + In + G + \Delta INV$) . ومن هذا المبلغ هناك 50 مليون دينار ، تم إنفاقها من قبل القطاعات الثلاثة (العائلي والأعمال والعام) على السلع والخدمات المستوردة . أي أن الإنتاج المحلي من السلع والخدمات يساوي (200 - 50 =) 150 مليون دينار .. ولكن تم تصدير ما قيمته 60 مليون دينار من السلع والخدمات المنتجة محليا ، وهو مبلغ يجب إضافته إلى قيمة الناتج المحلي السابق ، لتكون قيمة إجمالي إنتاج الاقتصاد المحلي تساوي 210 مليون دينار . وهذا المبلغ يساوي أيضا مجموع الإنفاق الكلي وهو كالتالي :

إنفاق القطاعات المحلية الثلاثة	= 190
التغير في المخزون	= 10
الإنفاق على القطاع الخارجي (صافي الصادرات)	= 10
مجموع الإنفاق الكلي	= 210

ومن جهة أخرى، إذا كانت قيمة الواردات من السلع والخدمات تفوق قيمة الصادرات من السلع والخدمات، فإن الفرق يمثل جزءا من إنتاج الدول الأخرى، الذي يجب حسابه جزءاً من إنتاج الاقتصاد المحلي فمثلا، إذا كانت X = 60 ، M = 80 . فإن هذا يعني أنه ضمن المبلغ (190 + 10) 200 مليون دينار ، هناك 80 مليونا من الواردات ، وهذا يعني بدوره أن قيمة السلع والخدمات المنتجة محليا تساوي 120 مليون دينار . لكننا يجب أن نضيف إلى هذا المبلغ الأخير قيمة السلع والخدمات المحلية التي تم تصديرها (60 مليون دينار) ، لتصبح قيمة الإنتاج المحلي تساوي 180 مليون دينار .

وبإيجاز ، فإن قيمة الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الإنفاق تساوي قيمة إنفاق القطاعات المحلية ، بالإضافة إلى كل من صافي الإنفاق (موجبا كان أو سالبا) على الإنتاج المحلي من قبل القطاع المحلي وقيمة التغير في المخزون .

(2–1–2) العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والناتج الوطني الصافي

يوضح الجانب الأيمن من الجدول (2–1) قيمة الإنفاق على الناتج الوطني الإجمالي الليبي في سنة 1970 ، حيث وصلت هذه القيمة إلى 1113.3 مليون دينار ليبي . وهذا المبلغ هوحاصل جمع إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد ، بالإضافة إلى قيمة التغير في المخزون .

ومن الملاحظ أننا لم نقم بطرح قيمة استهلاك رأس المال من الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال على السلع الإنتاجية . بلغ الاستثمار الثابت الإجمالي من 1970 ما قيمته 242.7 مليون دينار ، وبلغت قيمة استهلاك رأس المال (الجانب الأيسر من الجدول (2 - 1)) في السنة نفسها 109 مليون دينار ليبي . وبطرح هذا المبلغ الأخير من المبلغ الأول نحصل على الاستثمار الثابت الصافي (133.7 مليون دينار) ؛ الذي يساوي قيمة الآلات التي تمت إضافتها إلى رصيد رأس المال الموجود في نهاية 1969 . ومن جهة أخرى ، عندما نطرح قيمة استهلاك رأس المال من قيمة الناتج الوطني الإجمالي نحصل على قيمة الناتج الوطني الصافي Net Nationl Product (NNP) .

هذا ويستعمل الاقتصاديون الناتج الوطني الإجمالي أكثر من استعمالهم للناتج الوطني الصافي ، على الرغم من أننا لا نطرح قيمة استهلاك رأس المال من الأول . والسبب في هذا العزوف يرجع إلى أن قيمة الناتج الوطني الصافي تتأثر من سنة إلى أخرى بأخطاء تقدير قيم استهلاك رأس المال ، بينما لا يتأثر الناتج الوطني الإجمالي إطلاقا بهذه الأخطاء . ونستطيع أن نقول إن الصعوبات الفنية في تقدير قيمة استهلاك رأس المال جعلت من الناتج الوطني الصافي من أقل البنود دقة في الجانب الأيسر للجدول (2 - 1) .

الجدول (2 - 1)

حساب الناتج والدخل الكلي الليبـي في عام 1970 (*)

مليون دينار ليبـي ، وبالأسعار الجارية

	النـاتج الوطني		الدخل الوطني
395.5	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	268.8	تعويضات العاملين
220.7	(+) الإنفاق الاستهلاكي العام	313.4	(+) دخل القطاع العائلي من الملكية
246.3	(+) الإستثمار المحلي الإجمالي :	490.1	(+) دخل القطاع العام من الملكية والتنظيم
	242.7 الاستثمار الثابت الاجمالي		
	3.6 التغيّر في المخزون	0.0	(+) أرباح الشركات
909.6	(+) إجمالي الصادرات :		0.0 أرباح موزعة
	870 الصادرات من السلع والخدمات		0.0 أرباح غير موزعة
	36.6 الدخل من الخارج	109.0	(-) استهلاك رأس المـال
655.8	(-) إجمالي الواردات	0.0	(+) صافي الفوائد
	403.2 الواردات من السلع والخدمات		
	252.6 الدخل المحول إلى الخارج		
		963.3	الدخل الوطني NI
		50.5	(+) الضرائب غير المباشرة
		9.5	(-) إعانات القطاع العام للأفراد
		0.0	(+) المدفوعات التحويلية لقطاع الأعمال
		1004.3	الناتج الوطني الصافي NNP
		109	(+) استهلاك رأس المال
1113.3	الإنفاق على الناتج الوطني الإجمالي	1113.3	مجموع الأعباء على الناتج الوطني الإجمالي

(*) المصدر : الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط ، « الحسابات القوميـة 1962 ـ 1971 » ، حسـاب (1) ، و(2) ، ص25 ، 26 .

كما يوضح الجدول (2 ـــ 1) أن الناتج الوطني الإجمالي ، والناتج الوطني الصافي ، يشملان قيم السلع والخدمات ودخل الملكية وتعويضات العاملين ، سواء كانت هذه الملكية ، وكذلك المنتجون مقيمين داخل الأراض الليبية أم خارجها . وعندما نقوم بطرح صافي دخول العمال والملكية من الخارج (الدخل من الخارج ناقص الدخل المحول إلى الخارج) من قيمة الناتج الوطني الإجمالي ، فسنحصل على قيمة الناتج المحلي الإجمالي Groos Domestic Product . ويتضح من الجانب الأيمن من الجدول (2-1) ، أن الدخول التي حصلت عليها عناصر الإنتاج الليبية التي تعمل في الخارج ، بلغت في سنة 1970 ما قيمته 36.6 مليون دينار ، بينما بلغت دخول عناصر الإنتاج غير الليبية في السنة نفسها، التي كانت تعمل في ليبيا ، ما قيمته 252.6 مليون دينار ليبي. أي أن صافي الدخل من الخارج كان يساوي (36.6 ـــ 252.6 =) 216 مليون دينار ليبي (بالسالب) . هذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الليبي بلغ في سنة 1970 ما قيمته 897.3 مليون دينار ليبي . وبالطبع عندما نقوم بطرح قيمة صافي الدخل من الخارج من الناتج الوطني الصافي ، فسنحصل على قيمة الناتج المحلي الصافي . ويوضح الشكل (2-2) العلاقات الأساسية بين مفاهيم الناتج الوطني والناتج المحلي .

(2-1-3) قياس الناتج الوطني الإجمالي بطريقة الدخول :

يعدّ الدخل الوطني همزة الوصل بين الإنتاج الكلي (العرض الكلي) والإنفاق الكلي (الطلب الكلي) ، ويرجع ذلك إلى أن إنتاج السلع والخدمات وبيعها للمستهلكين النهائيين يعني حصول القائمين بالإنتاج على قيمة هذه المبيعات ، والتي يستخدمونها بدورهم في تمويل مشترياتهم من السلع والخدمات (الإنفاق الكلي) .

هذا يعني أن كل دينار من السلع والخدمات يقابله دينار من الدخل . ولذلك وكما أشرنا سابقاً ، نستطيع الوصول إلى نفس قيمة الناتج الوطني باستخدام قيمة

دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ، مفترضين ، بالطبع ، عدم وجود أخطاء أو نقص ، أو عدم تناسق في الإحصائيات المستخدمة في هذا القياس .

وسنقوم الآن بتعريف الدخل الكلي ، حيث تتطلب طريقة الدخول تعريفا دقيقا لما يجب أن يشمله الدخل . كما سنتطرق أيضا لمشاكلات قياس الدخل الوطني .

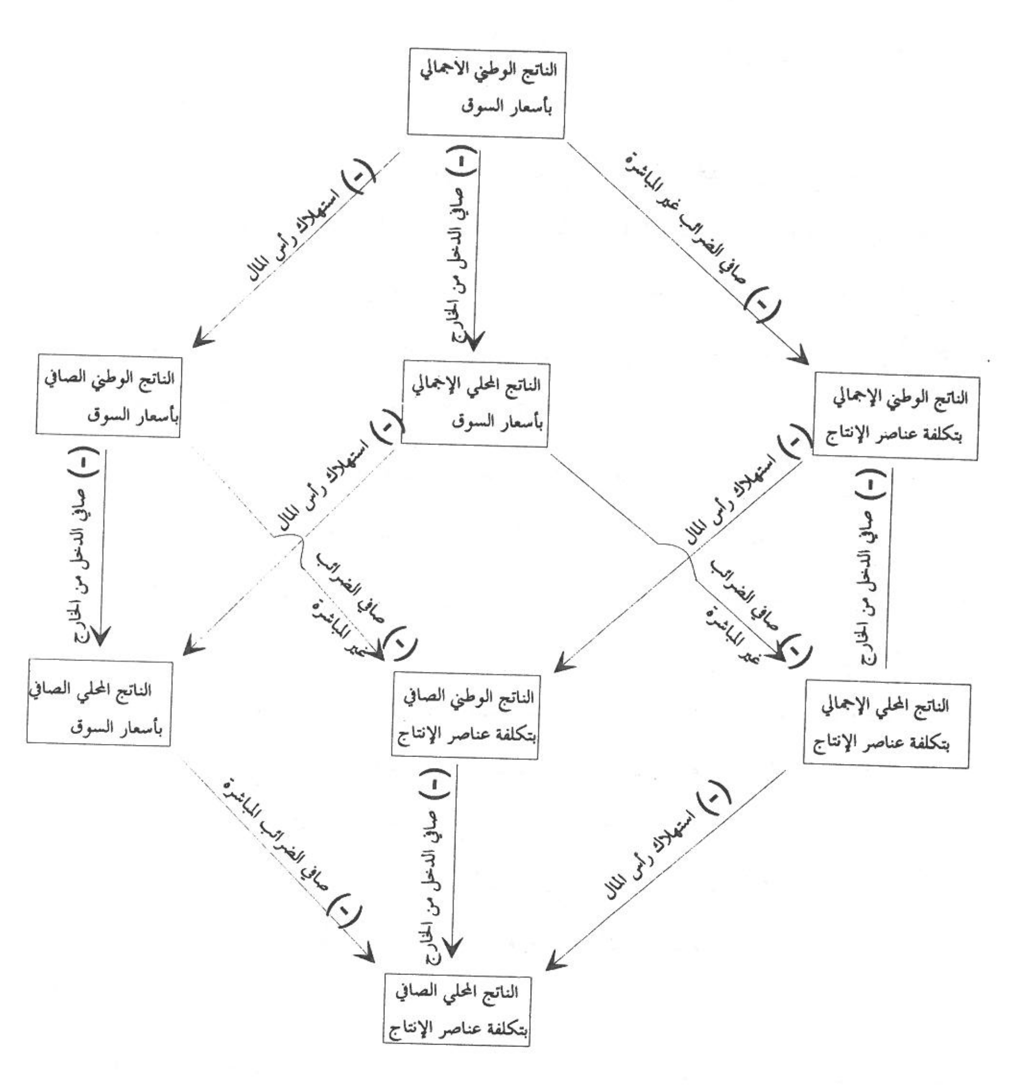
يمكننا تعريف دخل الفرد بأنه القيمة النقدية لما يحصل عليه من الخدمات الإنتاجية ، التي يقدمها هو ، أو بما يمتلكه من ثروة . والمفهوم الاقتصادي للدخل الكلي (الوطني) هو مجموع دخول الأفراد الموجودين في المجتمع .

ويتم قياس الدخل الوطني بحصر وجمع كلّ الدخول الفردية المكتسبة خلال السنة . وتعريف الدخول على أنها مكتسبات Earnings يجعلها متميزة عن كونها مستلمة Reciepts ؛ لأن جزءا من الدخل الذي يتحقق في سنة معينة قد لا يتم استلامه من قبل الشخص ، إما لأنه تم دفعه في شكل ضرائب ، أو تم حجزه من قبل الشركات في صورة أرباح غير موزعة ، قد تدفع في المستقبل .

ومن جهة أخرى ، قد نجد أن الدخل المستلم يفوق الدخل المكتسب ، وهذا راجع إلى تأخير دفع المكتسبات التي تحققت في فترة سابقة ، أو بسبب المدفوعات التحويلية من القطاع العام إلى الأفراد ، أو بسبب خصم ديون المستهلكين المعدومة من قبل الشركات ، أو بسبب ما تقدمه الشركات إلى الجهات الخيرية .

ويجب أن لا يشمل الدخل الوطني البنود التالية :

1 ـ قيمة المبالغ المستلمة من جراء بيع المنازل أو السيارات أو السندات أو حق الاختراع أو تسديد الديون ، فهذه المبالغ لا تمثل دخولا ، بل هي نتيجة تحويل أحد أشكال الثروة ـ كما أشرنا سابقاً ـ من شكل معين إلى نقود . ومن جهة أخرى يجب أن يشمل الدخل الوطني كـلاًّ من إيراد الانتفاع من المنزل ، وسعر قسيمة « كوبون » السند ، وما يدفع مقابل حق الامتياز .



الشكل (2 - 2)

العلاقة بين ثماني مفاهيم إنتاجية في حسابات الدخل الوطني

2 - الأرباح الناتجة من إعادة تقييم أسعار الأسهم أو العقار ، لأنها لا تمثل مكتسبات مقابل خدمات إنتاجية ، وبالتالي فهي لا تمثل دخولا .

3 ــ المبالغ المستلمة من قبل الأفراد من أفراد آخرين في مقابل خدمات غير إنتاجية .

4 - كل التكاليف التي يتحملها الشخص في سبيل الحصول على دخله ، مثل تكلفة الأدوات والمعدات اللازمة للعامل ، واشتراكات النقابات ، ومصاريف السفر إلى مكان العمل . ولكن من الناحية العملية يصعب التمييز بين هذه الأنواع من التكاليف، وذلك لعدم وجود خط فاصل بين ما يتم إنفاقه للحصول على الدخل وبين ما يتم إنفاقه لغرض الاستمتاع بالدخل .

ولكن ، هل كل إنفاق قطاع الأعمال هو لغرض الحصول على دخل ؟ . لنعد مرة أخرى إلى صناعة الخبز . وكما ذكرنا فإن ما يجب حسابه في طريقة الإنفاق هو المبلغ الذي تم إنفاقه على رغيف الخبز (السلعة النهائية) ، وهو مبلغ 25 درهماً . أما في جانب الدخل ، فنحن نبحث عن مجموع الدخول التي ستساوي قيمة الإنتاج النهائي ، وذلك بعد أن نطرح من المقبوضات الكلية للمخابز والمطاحن والمزارع ، وما دفعته كل صناعة في مقابل مشترياتها من الصناعة الأخرى، التي استعملتها في مرحلة من مراحل إنتاجها (حذف السلع الوسيطة) . أي أننا في طريقة الدخول نقوم بحذف جزء من مقبوضات قطاع الأعمال ، لكي نحصل على ذلك الجزء الذي يُعدّ دخلا ، ويجب بالتالي حسابه وشمله ضمن الدخل الوطني .

ومع أن المخابز تستلم 25 درهماً في مقابل رغيف الخبز ، إلا أنه يجب خصم قيمة المواد التي اشترتها المخابز من المنشآت الأخرى . وللتبسيط ، لنفترض أن المادة الوحيدة المستعملة في الإنتاج هي الدقيق ، وأن قيمة الكمية المستخدمة في إنتاج

رغيف الخبز هي 14 درهما ، وهذا يعني أن دخل المخبز هو 11 درهما لكل رغيف من الخبز . ولنفرض أيضا أن المطاحن التي تحصل على 14 درهما تقوم بدفع 10 دراهم إلى المزارع ، من مقابل كمية القمح اللازمة لإنتاج ذلك القدر من الدقيق الذي باعته إلى المخابز . هذا يعني أن دخل المطاحن هو 4 دراهم . وأخيراً لنفترض أن المزارع لا تشتري أي شيء من المنشآت الأخرى . ويوضح هذا المثال أن إنتاج رغيف الخبز يترتب عليه خلق أو تولد الدخول التالية :

10 دارهم لمزارع القمح
4 دراهم للمطاحن
11 درهماً للمخابز

---

25 درهم قيمة وحدة الإنتاج (قيمة الإنتاج بطريقة الدخول)

ومع أن المبالغ الثلاثة (10 ، 4 ، 11 درهماً) هي الدخول المتولدة في مراحل الإنتاج الثلاث ، إلا أنها تسمى أيضا بالقيمة المضافة Value Added . فالمطاحن تشتري القمح بمبلغ 10 دراهم ، وتحوله إلى سلعة مختلفة ، أو إلى مرحلة جديدة وتبيعه للمخابز بمبلغ 14 درهما . أي أن المطاحن أضافت ما قيمته 4 دراهم إلى قيمة المادة الخام (القمح) . وأضافت المخابز 11 درهما إلى قيمة الدقيق التي اشترتها من المطاحن . أما المزارع فلم تشتري أية مواد من أية منشأة ، وبالتالي فإن مقدار ما أضافته هو 10 دارهم .

ويعدُّ اصطلاح القيمة المضافة أكثر ملائمة من اصطلاح الدخل ، وذلك عند وصف المبالغ الثلاثة السابقة . والسبب هو أن كثيرا من الأفراد يظنون أن الدخول تعادل الأرباح ، في حين أن الدخول تشتمل على مبالغ تزيد كثيرا عن قيمة الأرباح. فقد افترضنا في مثالنا السابق أن دخل المخبز يساوي 11 درهما . لكن هذا الدخل لا يمثل الربح ، إذ إن هناك مصاريف يتكبدها المخبز لإنتاج رغيف الخبز ،

ويجب طرحها لكلي نصل إلى ربح المخبز . لنفترض أن تكاليف إنتاج رغيف الخبز هي كما يلي :

5.5	درهم	أجور أو حصص العمال
0.5	درهم	ضرائب غير مباشرة
0.5	درهم	مياه
0.5	درهم	استهلاك رأس المال
0.5	درهم	فوائد على رأس المال المقترض
1.0	درهم	كهرباء
8.5	درهم	مجموع تكاليف الإنتاج

وهذا يعني أن ربح المخبز يساوي (11 − 8.5 =) 2.5 درهم لكل رغيف من الخبز. لكننا لانهتم هنا بالأرباح ، بل نهتم بالدخول الكلية التي تحصل عليها المنشأة .

وما ينطبق على المخابز ، ينطبق أيضا على المطاحن والمزارع . ففي كل صناعة ، تُعدُّ الأجور وحصص العمال التي تتحملها تلك الصناعة بمنزلة دخول عند النظر إليها من وجهة نظر من يستلمها . كما أن قيمة كل من المياه والكهرباء المستخدمة تمثل دخولا لشركات المياه والكهرباء . واستهلاك رأس المال يمثل أيضا دخلا ، ولكن احتجزته المنشأة لإمكانية استخدامه في المستقبل . وبكلمات أخرى ، فإن قيمة رغيف الخبز تمثل دخلا للعمال وللمخابز ولشركة المياة ولشركة الكهرباء ، ومبلغا يمثل استهلاك الآلات والمعدات والمباني .

ونستطيع ـ باستخدام طريقة الدخول هذه ـ التوجه مباشرة إلى صناعة الخبز (السلعة النهائية) ؛ لأن هدفنا هو تقدير قيمة الناتج الوطني من السلع والخدمات النهائية . ثم نقوم بتقدير قيمة تعويضات العاملين الكلية (الأجور والمرتبات والحصص) ، وتقديرات الفوائد الكلية ، وتقديرات الأرباح ، وتقديرات البنود

الأخرى ، ويمثل مجموع هذه المبالغ الدخل الوطني . وعندما نضيف إلى هذا المبلغ ، قيمة البنود الأخرى (التي لم نذكرها هنا ، والتي سنتطرق إليها فيما بعد) ، فسنحصل على الدخل الوطني الإجمالي Gross National Income ، أو مجموع الأعباء على الناتج الوطني الإجمالي . وهذا المبلغ الأخير - كما يوضح الجدول (2-1) - يساوي قيمة الناتج الوطني الإجمالي ، الذي تحصلنا عليه باستخدام طريقة الإنفاق ؛ مفترضين بالطبع دقة الإحصائيات .

(2 – 2) الدخل الوطني ، والدخل الشخصي ، والدخل الشخصي المتاح

أشرنا في الجزء السابق إلى أن :

* الناتج الوطني الإجمالي (طريقة الإنفاق) = الدخل الوطني الإجمالي (طريقة الدخول) .

وإذا قمنا بطرح استهلاك رأس المال من الطرفين ، فسيكون المقداران المتبقيان متساويين :

* الناتج الوطني الإجمالي - استهلاك رأس المال = الناتج الوطني الصافي .
* الدخل الوطني الإجمالي - استهلاك رأس المال = الدخل الوطني الصافي .
* الناتج الوطني الصافي = الدخل الوطني الصافي .

أما الدخل الوطني (NI) فهو مجموع قيم البنود التالية :

* تعويضات العاملين .
* دخل القطاع العائلي من الملكية .
* دخل حق الإنتفاع من المساكن (الإيجارات) .
* أرباح الشركات .
* صافي الفوائد .

* إجمالي دخل القطاع العام من الملكية والتنظيم .

وتمثل هذه البنود عوائد خدمات عناصر الإنتاج التي ساهمت في العمليات الإنتاجية خلال السنة . ويقيس الدخل الوطني قيمة الإنتاج الوطني بتكلفة عناصر الإنتاج Factor cost . أما طريقة الإنفاق فتقيّم الإنتاج الوطني بأسعار السوق Market Price . وأسعار السوق أكبر من تكلفة عناصر الإنتاج ، لأن سعر السوق يشمل ثلاثة بنود إضافية هي :

1 ـ قيمة استهلاك الآلات والمعدات والمباني المستخدمة في الإنتاج .

2 ـ قيمة الضرائب غير المباشرة ، مثل ضرائب المبيعات ، التي يجب أن يدفعها البائعون إلى مصلحة الضرائب ويتحملها المستهلكون في النهاية .

3 ـ إعانات الإنتاج التي يقدمها القطاع العام .

وعادة ما يوضع البندان الأخيران في بند واحد ، هو صافي الضرائب غير المباشرة ، وهو يساوي قيمة الضرائب غير المباشرة مطروحا منها قيمة إعانات الإنتاج . ويوضح الشكل (2 ـ2) العلاقة بين أسعار السوق وأسعار تكلفة عناصر الإنتاج . فمثلا، يقيس الدخل الوطني والناتج الوطني الصافي الكمية نفسها من السلع والخدمات، لكنهما يقيمان هذه السلع والخدمات على أسس مختلفة ، مما أدى إلى زيادة الناتج الوطني الصافي عن الدخل الوطني بمبلغ 41 مليون دينار في الجدول (2ـ1) . وهذا الفرق يساوي صافي الضرائب غير المباشرة .

أما الدخل الشخصي Personal Income (PI) فهو الدخل الحالي الذي يحصل عليه الأفراد من جميع المصادر . وهو لا يقيس الإنتاج فقط ، بل إنه يضم مبالغ لم يقابلها تدفق من السلع والخدمات . ويشمل الدخل الشخصي ، بالإضافة إلى دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العمليات الإنتاجية ، كل المستلمات الأخرى التي يحصل عليها الأفراد ، مثل المدفوعات التحويلية التي لم يقدموا في مقابلها أية خدمات إنتاجية .

ويُعَدّ الدخل الشخصي المتاح Disposable Personal Income أحد المتغيرات المهمة في تحليل الإنفاق الاستهلاكي الشخصي ، كما سنوضحه فيما بعد . وهو يساوي الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب المباشرة (الضرائب على دخول الأفراد) ، وهو يمثل المبلغ الذي يمكن للأفراد التصرف فيه ، إما بإنفاقه بالكامل ، أو بادخار جزء منه . وطالما أن الدخل الشخصي المتاح يشتق من الدخل الشخصي ، فهو أيضا لا يعد مقياسا للإنتاج .

ويوضح الجدول (2ـ2) العلاقات بين الناتج الوطني الإجمالي والصافي ، والدخل الوطني والشخصيّ المتاح ، . لنبدأ من أكبر المتغيرات وهو الناتج الوطني الإجمالي في أعلى الجدول (2-2) . الانتقال من GNP إلى NNP ثم إلى NI في الجدول (2-2) يأخذ المسار نفسه من أسفل إلى أعلى في الجدول (2ـ1) . بنود الدخل الوطني في الجدول (2-1) تمثل تدفقات دخول عناصر الإنتاج . ونستطيع الحصول على قيمة الدخل الشخصي في الجدول (2-2) بعد طرح كل البنود التي لم يستلمها الأفراد من قيمة الدخل الوطني . وهذه المبالغ هي :

1 ـ إجمالي دخل القطاع العام من الملكية والتنظيم . (490.1) .

2 ـ اشتراكات الضمان الاجتماعي (8.9) .

3 ـ الأرباح غير الموزعة .

4 ـ الضرائب على أرباح الشركات .

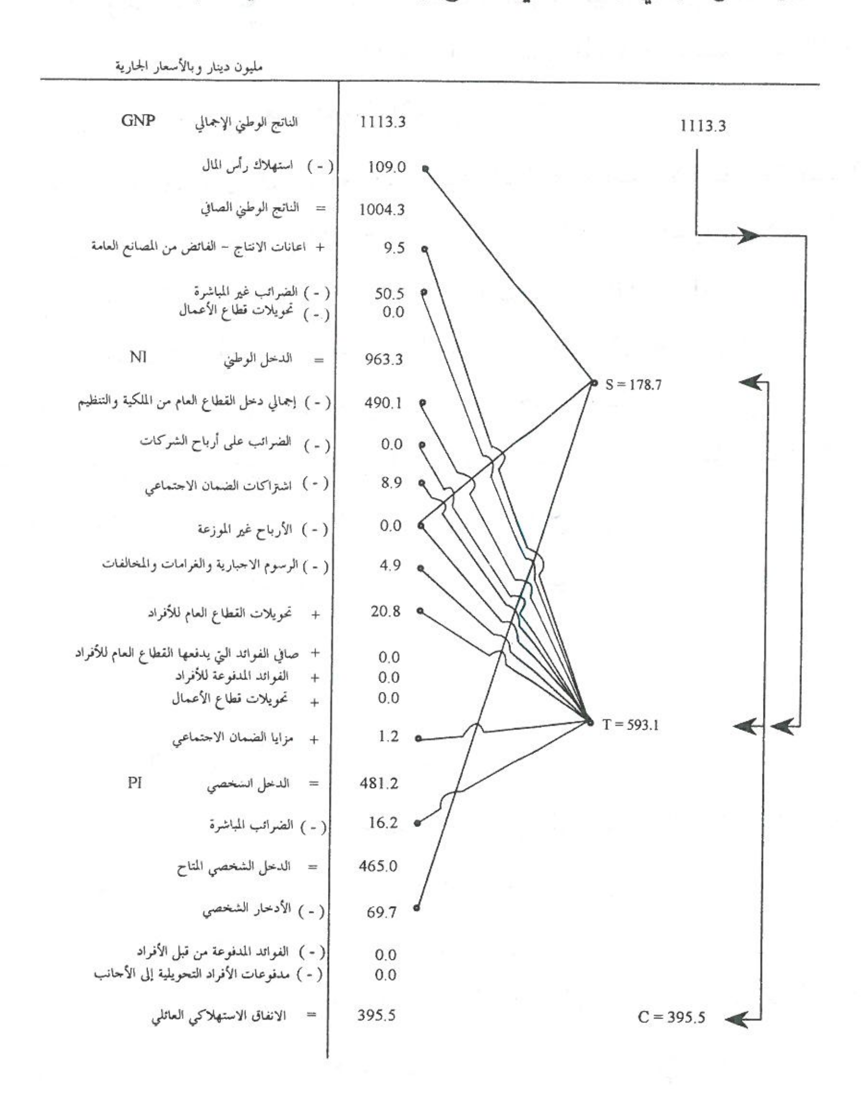
كما يجب أن نضيف إلى قيمة الدخل الوطني كل المبالغ الأخرى التي استلمها الأفراد والتي لم يقابلها تدفق من السلع والخدمات من قبل الأفراد ، ومن أمثلتها :

1 ـ تحويلات القطاع العام للأفراد (20.8) .

2 ـ صافي الفوائد التي يدفعها القطاع العام للأفراد . وهي تمثل الفوائد على الأموال التي يقترضها القطاع العام من الأفراد ، أو على تلك التي يقرضها لهم . وهذه

الجدول (2 - 2)

العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والصافي والدخل الوطني والشخصي والمتاح في الاقتصاد الليبي لعام 1970(*)



(*) المصدر السابق نفسه ، الجدول 20 ، ص102 .

الأموال ليس لأغراض الإنتاج ، ولم تحسب ضمن بنود الدخل الوطني ـ ولكنها تحسب ضمن بنود الدخل الشخصي . وبالمقارنة فإن بند صافي الفوائد في الجدول (1-2) ، الذي حُسب ضمن بنود الدخل الوطني إنما هو فوائد مدفوعة من قبل قطاع الأعمال ، في مقابل الأموال التي يقترضها لتمويل عملياته الإنتاجية .

3 ـ مدفوعات قطاع الأعمال التحويلية ، وهي أيضا لاتمثل دخلا يقابله خدمات إنتاجية . ومن الملاحظ أننا حسبنا قيمة هذه المدفوعات ضمن الناتج الوطني الإجمالي ، ثم طرحناها لكي نحصل على قيمة الدخل الوطني ، ثم أضيفت مرة أخرى للحصول على قيمة الدخل الشخصي .

4 ـ مزايا الضمان الاجتماعي (1.2) .

وعند طرح قيمة الضرائب المباشرة من الدخل الشخصي نحصل على الدخل الشخصي المتاح ، الذي ، كما أسلفنا ، يمثل المبلغ المتاح للأفراد لإنفاقه بالطريقة التي يحبذونها ، أو لادخار جزء منه كل سنة .

وأخيراً ، نستطيع الوصول مرة ثانية إلى قيمة الإنفاق الاستهلاكي الشخصي ، في الجدول (2-2) ، إذا طرحنا من الدخل الشخصي المتاح البنود الثلاثة التالية :

1 ـ الإدخار الشخصي (69.7) .

2 ـ تحويلات الأفراد إلى الأجانب .

3 ـ الفوائد التي يدفعها المستهلكون .

(3-2) التطابقيات المحاسبية الأساسية

بدأنا في الجدول (2-2) بقيمة الناتج الوطني الإجمالي الليبي في سنة 1970 ، واستطعنا الوصول إلى قيمة الإنفاق الاستهلاكي الشخصي ، في تلك السنة ، كآخر بند في الجدول . ويسمح لنا الجدول أيضا بأن نشتق قيمة دخل القطاع

العام ، وكذلك المبلغ الذي ذهب في صورة إدخار خاص . ووفقا لتعريف كـل مـن الضرائب والادخار في حسابات الدخل الوطني فإننا نجد ما يلي :

* الناتج الوطني الإجمالي ــ الإنفـاق الاسـتهلاكي الشـخصي = 717.8 مليـون دينار . فإذا صرفنا النظر عن قيمة المدفوعات التحويلية الشخصية إلى الأجانب فـإن هذا المبلغ يساوي :

* الضرائب + الادخار الخاص = 539.1 + 178.7 = 717.8

هذا يعني أننا نستطيع أن نصوغ التطابقية التالية :

$$C + S + T + Rpf \quad = GNP$$

$$= 395.5 + 178.1 + 539.1 + 0.0$$

$$= C + I + G + (E - M)$$

$$= 315.5 + 246.3 + 220.7 + 250.8$$

$$= 1113.3$$

حيث إن :

T = الضرائب

S = الادخار الخاص

Rpf = مدفوعات الأفراد التحويلية إلى الأجانب .

فالادخار هنا هو الادخار الخاص وليس ادخار القطاع العائلي ، وهو يسـاوي مجموع البنود الثلاثة التالية :

1 ـ الدخل الذي تم استقطاعه نظير استهلاك الأصـول ، لأنـه يمثـل نوعـا مـن ادخار قطاع الأعمال .

2 ـ المبلغ الذي يحجزه قطاع الأعمال من أرباحه ولا يوزعه على عناصر الإنتاج (الأرباح غير الموزعة) ، وهو يمثل ادخارا لأنه لم يدفع إلى أية جهة . والبندان الأول والثاني يمثلان ادخار قطاع الأعمال .

3 ـ قيمة ادخار القطاع العائلي وهو الادخار الشخصي (69.7 مليون دينار) .

أما ما حصل عليه القطاع العام في صورة ضرائب (T) ، فنعني به هنا صافي الضرائب ؛ الذي يساوي مجموع ما أقتصه القطاع العام من الأفراد مطروحا منه المبالغ التي دفعها لهم . أي كأننا هنا نحلل ميزانية القطاع العام بدون شمل الاستثمار الثابت الإجمالي لهذا القطاع ، لأنه سبق أن أدرجناه ضمن بند الاستثمار المحلي الثابت ، وأيضا بدون شمل إنفاق القطاع العام على السلع والخدمات النهائية . ويوضح الجدول (2-3) كيفية تحديد قيمة T .

الجدول (2-3)

تحديد قيمة T للاقتصاد الليبي في 1970

مبالغ دفعها القطاع العام		دخول القطاع العام	
9.5	إعانات الإنتاج	50.5	ضرئب غير مباشرة
1.2	مزايا الضمان الاجتماعي	490.1	إجمالي دخل الدولة من التنظيم والملكية
20.8	تحويلات القطاع العام للأفراد	0.0	الضرائب على أرباح الشركات
		8.9	اشتراكات الضمان الاجتماعي
		4.9	الرسوم الإجبارية والغرامات والمخالفات
		0.0	صافي الفوائد المدفوعة للقطاع العائلي
539.1	صافي الضرائب	16.2	الضرائب المباشرة
570.6		570.6	

ومن الملاحظ أن قيمة (C) تظهر في جانبي التطابقية السابقة ، وبالتالي نستطيع صياغة هذه التطابقية كالتالي :

$$S + T + RPF = I + G + (E - M)$$

$$= 717.8$$

ويمثل الطرف الأيسـر مـن التطابقيـة الأخـيرة الدخـل الإجمـالي الـذي لم يخصـص للإنفاق الاستهلاكي الشخصي ، بينما يمثل الطرف الأيمن منها الإنتاج الكلـي الـذي لم يستعمله القطاع العائلي . بمعنى أنه ، خلال أي فترة زمنيـة (سنة) ، هنـاك دينـار مـن الادخار أو من الضرائب لكل دينار من الاستثمارات والإنفاق العام وصافي الصادرات . هذا ، وستتضح أهمية هذه التطابقية من الأجزاء التالية من هـذا الكتـاب ، عندمـا نقـدم نظرية تحديد الدخل .

(4-2) أهمية حسابات الدخل الوطني

نستطيع أن نلخص أهمية حسابات الدخل الوطني ـ كما أشرنا إليها سـابقا ـ في النقاط التالية :

* الناتج الوطني والدخل الوطني يمثلان مقياسين للنشاط الاقتصادي للمجتمـع خلال سنة معينة . فالناتج الوطني يعبر عن مجمـوع السلع والخدمـات النهائيـة الـتي ينتجها المجتمع خلال السنة ، والدخل الوطني يوضح ما حصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نظير مساهمتها في العمليات الإنتاجية المختلفة .

* تعدّ حسابات الدخل الوطني أداة للتحليل الاقتصادي ، وأساسا لبناء الخطط الاقتصادية . فمعرفة الناتج الوطني على مستوى القطاعات تفيد المخططين في وضـع خطط كُفئة لتنمية وتطوير المجتمع .

* إن معرفة مكونات الإنفاق الكلي تساعدنا على معرفـة كيفيـة التصـرف في الدخل الوطني ، وخاصـة ذلـك المبلـغ المخصـص للاسـتثمار ؛ فالاسـتثمارات تمثـل الإضافة إلى رصيد رأس المال ، حيث يؤدي الرصيد الجديد إلى زيادة الناتج الوطـني

في فترات لاحقة . وهذا بالطبع يمكّن المخططين من رسم خطط التنمية ، وتحديد معدلات النمو على أسس واقعية يمكن تنفيذها .

* إن توفر سلاسل زمنية عن الناتج الوطني ، تساعدنا على التنبؤ بمقدرة الاقتصاد الوطني على النمو في السنوات المقبلة .

* إن معرفة مكونات الدخل الوطني (عوائد عناصر الإنتاج) تمدنا بفكرة واضحة عن كيفية توزيع الدخل الوطني في المجتمع . وهو أمر قد يتطلب اتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة لتغيير التوزيع القائم .

لكن هذا لا يعني أن الناتج الوطني النقدي (الاسمي) ، أو الدخل الوطني الاسمي يمكن استخدامهما كمؤشر للرفاه الاقتصادي في المجتمع ، أو أن زيادة قيمة الناتج الوطني في هذه السنة ، بالمقارنة بقيمته في السنة السابقة ، تعني أن المجتمع أصبح أكثر تقدما . فالزيادة في قيمة الناتج الوطني قد تكون بسبب ارتفاع الأسعار ، مع ثبات الكمية المنتجة من السلع والخدمات ، أو ربما انخفاضها ، وهو ما سنتطرق إليه في الجزء التالي من هذا الفصل .

والنقطة الأخيرة التي تجدر الإشارة إليها هنا هي ، أنه يجب الحذر عند مقارنة أرقام الناتج الوطني بين الدول ، وذلك للسببين التاليين :

1 ـ اختلاف طرق قياس الدخل الوطني بين الدول ، بسبب اختلاف الطرق الإحصائية المستخدمة ، ودرجة تطورها .

2 ـ اختلاف القوة الشرائية لعملة كل دولة عن تلك الخاصة بعملة الدولة الأخرى ، فالقوة الشرائية للمارك الألماني ، مثلا ، تختلف عن القوة الشرائية للمارك الألماني في السودان بعد تحويله إلى جنيهات سودانية ، بمعنى أن إجراء المقارنة بين قيم الناتج الوطني في كل من ألمانيا والسودان ، حتى لو تم التقويم بالجنيه السوداني، لابد أن تأخذ في حسبانها اختلاف القوة الشرائية للعملة داخل كل دولة .

(5-2) الناتج الوطني النقدي والحقيقي Nominal and Real National Product

يمكننا أن ننظر إلى الناتج الوطني الإجمالي ، على أنه تيار من السلع والخدمات ، وليس تيارا من القيم النقدية . وتتدفق هذه السلع والخدمات إلى القطاع العائلي ، وإلى قطاع الأعمال في صورة سلع إنتاجية ، وإلى القطاع العام ، وإلى التصدير ، وأخيرا إلى المخزون (إضافات) . كما نستطيع قياس الناتج الحالي لكل نوع من هذه السلع والخدمات وفقا لخصائصها الطبيعية مثل الوزن ، والحجم، وقدرتها الإنتاجية ، أو ما يعادل طاقتها ، ... الخ

ولكن إضافة الكميات العينية من السلع المختلفة بعضها لبعض هو أمر مستحيل ، حتى باستخدام خاصية معينة موجودة في كل السلع المنتجة . فمثلا ، كيف نستطيع جمع براميل النفط الخام ، مع كيلو جرامات من الذهب والألماس وأطنان الفحم ؟ . فهذه السلع غير متجانسه . غير أنه يمكن التعبير عن إنتاج كل سلعة بقيمتها النقدية ؛ كما هي الحال في حساب الناتج الوطني بطريقة الإنفاق .

وهذا يعني أن اختلاف قيم الناتج الوطني من سنة إلى أخرى يرجع إما إلى اختلاف كميات السلع المنتجة بين السنتين ، أو إلى اختلاف الأسعار التي يتم بها تقييم بعض أو كل السلع من سنة إلى أخرى ، أو إلى هذين العاملين معا . وبالتالي يجب البحث عن طريقة يمكن بها الفصل بين الاختلافات في قيمة الناتج الوطني الناشئة بسبب اختلافات الأسعار ، عن تلك الناشئة بسبب الاختلافات في الكميات المنتجة (الاختلافات العينية) .

إحدى الطرق التي يمكن بها فصل الأثر الناتج عن التغيّر في كمية الإنتاج عن الأثر الناتج عن التغير في الأسعار هي استخدام الأرقام القياسية للأسعار . وهي تقييم السلع والخدمات لكل مجموعة من السلع بمجموعة من الأسعار الثابتة ، التي كانت سائدة في فترة أساس معينة . وهذه هي الطريقة المتبعة في حسابات الدخل الوطني الليبية ، حيث يحسب الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة ، وذلك بضرب

الكميات العينية لكل سلعة منتجة في كل سنة ، بسعر الوحدة الواحدة منها في سنة الأساس ، ثم يتم جمع قيم كل السلع المنتجة . وكل التغيرات التي تظهر في هذه القيم الكلية تعكس تغييرات في الكميات العينية فقط ، طالما أن الأسعار ثابتة من سنة إلى أخرى . ويستطيع القارئ الرجوع إلى أي كتاب في النظرية الإحصائية لمعرفة كيفية تركيب الأرقام القياسية للأسعار .

والرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي هو مجموعة الأرقام التي تشير إلى التغيرات ، التي تحدث في متوسط أسعار السلع والخدمات ، التي تكوِّن الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة السنة . ولهذا يشمل هذا الرقم القياسي الضمني أسعار كل السلع المنتجة في الاقتصاد الليبي ، مثلا ، لغرض الاستهلاك ، والاستثمار ، ومشتريات للقطاع العام ، ولغرض التصدير ؛ وهي السلع التي نقوم بحساب قيمتها ضمن بنود الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة .

والفكرة من وراء استخدام الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي هي أننا نقوم بحساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1981 ، مثلا ، بأسعار أو بدنانير 1980 . أي كأن الأسعار في 1981 لم تتغير عن مستوياتها التي كانت سائدة في سنة 1980 . فسنة 1980 هي سنة الأساس . ويطلق على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1981 ، المقوم بأسعار سنة 1980 ، اسم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، أو بالدنانير الحقيقية ، أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي . Real GDP .

هذا ، ويمكن صياغة العلاقة بين الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي ، وبين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي (النقدي) ، في الصورة التالية :

$$\text{* الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}$$

أو

$$\text{* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي النقدي}}{\text{الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي}}$$

ويوضح الجدول (2 ـ 4) هذه العلاقات ؛ حيث إنّ بنود العمود الثالث هي حاصل قسمة بنود العمود الأول على بنود العمود الخامس . فبنود العمود الثالث تشير إلى قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1981 ـ 1985 ، وذلك على أساس أن أسعار السلع والخدمات في هذه الفترة لم تتغير عن مستوياتها التي سادت في سنة 1980 .

الجدول (2 ـ 4)
الناتج المحلي الإجمالي النقدي والحقيقي في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 1980 ـ 1985

(100=1980)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي		الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي 1.0 = 1980	
	القيمة بملايين الدنانير وبأسعار السوق*	معدل النمو السنوي ٪	القيمة بملايين الدنانير بأسعار سنة 1980**	معدل النمو السنوي	الرقم القياسي الضمني	معدل النمو السنوي ٪
1980	10575.2		10575.2		1.0	
1981	9260	12.44 -	8545.8	19.19 -	1.08357	8.36 +
1982	9096.2	1.77 -	8785.6	2.81 +	1.03535	4.45 -
1983	8805.2	3.20 -	8268.4	5.87 -	1.06492	2.86 +
1984	8013.3	8.99 -	8136.4	1.60 -	0.98487	7.52 -
1985	8277	3.29 +	8813.9	8.33 +	0.93908	4.65 -

* أمانة التخطيط (1987) ، الحسابات القومية ، 1981 ـ 1985 ، جدول (1) ص15 .

** المصدر نفسه ، جدول (6) ، ص16 .

ونستطيع من خلال الجدول (2 ـ 4) أن نقارن بين قيمة سنة الأساس وقيمة أية سنة أخرى ، وأن نقارن أيضا بين أية سنتين خلال الفترة 1981 — 1985 . فنجد من هذا الجدول ، مثلا ، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض في سنة 1981 بنسبة 19.19٪ عن نظيره في سنة 1980 ، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انخفض بنسبة 12.44٪ ، الذي صاحبه في الوقت نفسه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة ، 8.36٪ . كما نلاحظ من الجدول أيضا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة 1985 زاد عن نظيره في سنة 1989 بنسبة 8.33٪ في حين انخفض المستوى العام للأسعار بنسبة 4.65٪ .

ويمثل العمودان الرابع والسادس عملية فصل التغيرات في السعر عن التغيرات في الكمية المنتجة من السلع والخدمات . ومن الطبيعي ، كما هو معروف ، أن بنود العمود الثاني لا تساوي حاصل جمع بنود العمودين الرابع والسادس .

هذا ، وتقدم الجهات الرسمية المسؤولة عن قياس الحسابات الوطنية في جميع الدول أرقاما قياسية ضمنية لأسعار معظم بنود الناتج المحلي الإجمالي ؛ الذي يساوي قيمة الناتج الوطني الإجمالي ، بعد طرح قيمة صافي الدخول المحولة للخارج منه . بمعنى أن بنود الناتج المحلي الإجمالي هي بنود الناتج الوطني الإجمالي ، فيما عدا الدخول المحولة من وإلى الخارج . أي أن :

* الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص الحقيقي

+ الاستثمار الثابت الإجمالي الحقيقي

+ التغير في المخزون بالأسعار الثابتة

+ صافي الصادرات (الحقيقية)

+ الإنفاق العام الحقيقي .

هذا يعني أنه للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، يلزمنا الحصول على الأرقام القياسية الضمنية للبنود الستة ، الموجودة في الطرف الأيسر من التطابقية السابقة. ويوضح الجدول (2 ـ 5) القيم الحقيقية والاسمية ، بالإضافة إلى الرقم القياسي الضمني لهذه البنود .

الجدول (2 - 5)

الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي وبنوده

في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1980 ـ 19981

البند	القيمة بالأسعار الجارية لسنة 1981* (ملايين الدنانير)	القيمة في سنة 1981 بأسعار 1980** (ملايين الدنانير)	الرقم القياسي الضمني 1980 = 1.0
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	3887.4	3845.5	1.011
الاستثمار الثابت الإجمالي	2900.3	2728.6	1.063
التغيّر في المخزون	200.0	196.0	1.020
الإنفاق العام	2990.5	2886.0	1.036
الصادرات من السلع والخدمات	4409.5	3965.4	1.112
الواردات من السلع والخدمات	5127.7	5075.7	1.010
الناتج المحلي الإجمالي	9260	8545.8	1.084

* أمانة التخطيط ، الحسابات القومية 1981 ـ 1985 ، جدول (1) ، ص10 .

** المصدر نفسه ، جدول (6) ، ص16 .

أسئلة الفصل الثاني

1 ـ يُعدُّ الناتج الوطني الإجمالي ، والناتج الوطني الصافي ، والدخل الوطني مقاييس لمستوى النشاط الاقتصادي الجاري في الدولة ، ومع ذلك تختلف في القيمة . اذكر أسباب هذا الاختلاف . ؟

2 ـ يُعدُّ الدخل الوطني ، والدخل المتاح أيضا ، مقياسين بديلين لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي . اذكر العناصر المحددة لاختلافهما . ؟

3 ـ من المهم في تقدير الناتج الوطني الإجمالي أن نحسب فقط قيمة تلك السلع والخدمات التي تعرف كسلع وخدمات نهائية . لماذا ؟ . ناقش مستخدما مثالا معينا .

4 ـ اشرح لماذا ندخل ضمن أو نستبعد من الناتج الوطني الإجمالي كلا من البنود التالية :

* مدفوعات القطاع العام التحويلية .
* الإيجار (مقابل الانتفاع) من المساكن التي يقطنها أصحابها .
* التغير في المخزون . * شراء السندات من سوق المال .
* خدمات ربات البيوت . * شراء سيارة مستعملة .
* الضرائب غير المباشرة . * شراء منزل قديم .

5 ـ إذا كانت لديك المعلومات المحاسبية الوطنية التالية :

* ضرائب على الدخول الشخصية 1950

* أرباح الشركات بعد خصم الضرائب	900
* أرباح الشركات	1500
* مدفوعات القطاع العام التحويلية	400
* الاستثمار المحلي الخاص الإجمالي	2400
* صافي الصادرات من السلع والخدمات	700
* اشتراكات الضمان الاجتماعي	200
* الإنفاق العام على السلع والخدمات	480
* الإنفاق الاستهلاكي الشخصي	1080
* مخصص استهلاك رأس المال	180
* أرباح غير موزعة	300

والمطلوب حساب كل من الناتج الوطني الإجمالي ، والناتج الوطني الصافي ، والدخل الوطني ، والدخل المتاح ، والدخل الشخصي .

6 ـ ما أهمية التمييز بين الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية ، والناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ؟ .

7 ـ إذا زاد الإنتاج الوطني الإجمالي الحقيقي بنسبة 7 ٪ ، فهل هذا يعني أن المجتمع قد أصبح في وضع أفضل بنسبة 7٪ ؟ أي هل زادت رفاهية المجتمع بتلك النسبة ؟

8 ـ لقد وجدنا أن شرط التوازن هو :

$$I + G + (X - M) = S + T$$

إشرح بالتفصيل معنى كل من T و S . ؟ ووضح الفرق بين الادخار الشخصي والادخار الخاص ؟ .

قائمة المراجع

1 - G. Ackley, Macroeconomics Theory (The Macmillan Company, New York, 1961), Chaps. 2-4, pp.24-101.

2 - F. Brown and H.Jacoby, Macroeconomics (Aldine Publishing Comp., 1970), Chap.2, pp. 10-40.

3 - T. Dernburg and D. McDougal, Macroeconomics, 4th ed. (McGraw-Hill, Inc., 1972), Chaps. 2-4, pp. 31-96.

4- G. Sirkin , Introduction to Macroeconomic Theory, 3rd ed. (Richard D. Irwin Inc., 1970) Chap.1, pp 3-30.

5 - W. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin Inc., 1970) Chaps. 2-4, pp. 25-89.

6 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jovanovich, 1978) Chap. 2, pp. 11-29.

الفصل الثالث

النماذج الاقتصادية

تمدنا حسابات الدخل الوطني بتقديرات عن الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة ، إلا أنها لا توضح لنا العوامل التي تحدد الإنتاج ، أو تلك التي تتسبب في تغيير مستواه بين فترة زمنية معينة وفترة أخرى . وتتطلب معرفة هذه العوامل أن نلم بالمتغيرات الرئيسة التي تؤثر في كمية السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ، ثم استخلاص العلاقات الموجودة بين هذه المتغيرات ، التي أدت إلى وصول الناتج الوطني خلال سنة معينة إلى قيمة معينة . بمعنى أننا نحتاج إلى نظرية أو إلى إطار تحليلي كامل ، أو إلى نموذج يوضح لنا مختلف العلاقات بين متغيرات تلك النظرية أو ذلك النموذج ، وكيفية ارتباط كل متغير بالمتغيرات الأخرى .

هذه العلاقات بين متغيرات النظرية هي علاقات دالية Functional Relationships ، وتوضح أن متغيرا معينا يعتمد على (أو دالة في) متغير واحد ، أو على عدة متغيرات، وفقا للطريقة التي تحددها النظرية . فعندما نقول إنّ الإنفاق الاستهلاكي الكلي يعتمد على الدخل الشخصي المتاح ، فنحن نعبر عن نظرية لتحديد الاستهلاك الكلي .

وعندما توضع النظرية ، ويتم تحديد الفروض التي تقوم على أساسها العلاقات الدالية التي تشملها ، فإننا نستطيع ، عندئذ ، استخدام النظرية في شرح الواقع الفعلي . وعن طريق استخدام الإحصائيات التاريخية ، وطرق القياس المعتادة ،

نستطيع أن نقبل أو نرفض هذه النظرية ، وذلك بمقارنة نتائجها بالإحصائيات الفعلية . غير أنه يجب أن نتذكر أن النظرية التي تثبت صحتها بالقياس هي نظرية مقبولة ، ولكنه قبول مشروط أو مؤقت ؛ لأن هذا القبول لا يمكن أن يبرهن النظرية ـ بل إننا قد نجد أحيانا عددا من النظريات المتعارضة ، التي يحظى كل منها بالقبول وفقا للإحصائيات المتاحة .

وبالإضافة إلى ذلك ، لا نستطيع معرفة العوامل المحددة للإنتاج الكلي من مجرد دراستنا للإطار المحاسبي الذي تقدمه الحسابات الوطنية ، مهما كانت تفاصيلها. فالإطار المحاسبي الذي قدمناه في الفصل السابق يقوم على أساس التطابقيات ، وهذه التطابقيات لا يمكن أن تفسر لنا شيئا . غير أن الإطار المحاسبي والتعريفات التي يتضمنها مهمة جدا لكونها قاعدة يمكن على أساسها تطوير النظرية ، التي يمكن أن توضح وتشرح لنا محددات الناتج الكلي .

وقبل البدء في مناقشة النظرية الاقصادية الكلية ، وجدنا أنه من الملائم أن نتطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية المستعملة بكثرة في هذه النظرية ، مثل المتغيرات الرصيدية والتدفقية ، والتوازن وعدم التوازن ، واستخدام النماذج الاقتصادية ، وأنواع التحليل الاقتصادي المستخدم في هذه النماذج .

(3 ـ 1) المتغيرات الرصيدية والمتغيرات التدفقية

إن عملية التمييز بين المتغيرات الرصيدية Stock والتدفقية Flow ليست بالأمر الصعب ، لكن إساءة فهمها أو سوء استعمالها تسبب صعوبات جمة في التحليل الاقتصادي .

يمثل المتغير الرصيدي كمية يتم قياسها في لحظة زمنية ، أي أن هذا المتغير ليس له مدى أو بعد زمني . أما المتغير التدفقي فله بعد زمني ، ويتم قياسه خلال فترة زمنية معينة . فمثلا المخزون السلعي لدى منشأة معينة هو متغير رصيدي ، سواء تم

قياسه بوحدات مادية ، أم بوحـدات نقديـة . أمـا إنتـاج المنشـأة أو مبيعاتهـا فهـي متغيرات تدفقية . وستكون العبارة « يبلغ مخزون الشـركة مـن السـلع مـا قيمتـه 15 ألف دينار في السنة » ، لا معنى لها . كما أن العبارة « يبلغ إنتاج المنشأة من السلع ما قيمته 5 آلاف دينار » ، هي أيضا لا معنى لها ، مالم تقرن بالفترة الزمنية الـتي تم فيهـا الإنتـاج ، بـل إن الأمـر يختلـف إذا قلنـا إنّ « الإنتـاج يبلـغ 5 آلاف دينـار في السنة » ، عنه إذا قلنا إنّ « الإنتـاج يبلـغ 5 آلاف دينـار في الشـهر » . إذا لم نحـدد البعد الزمني بالنسبة للمتغـير التدفقـي ، فـإن هـذا سـيثير غموضـا كبـيرا في النظريـة الاقتصادية وتحديد علاقتها .

ويوضح الجدول (3 ـ 1) بعض الأمثلة للمتغيرات الرصيدية والتدفقية . فعرض النقود مثلا هو متغير رصيدي ، ولكن إنفاق هذه النقود هو متغير تدفقي .

الجدول (3–1)

بعض المتغيرات الرصيدية والتدفقية

المتغير الرصيدي	المتغير التدفقي
المخزون	التغير في المخزون
	الإنتاج والمبيعات
كمية النقود	إنفاق النقود
الثروة	الدخل
المدخرات	الادخار
دين القطاع العام	العجز أو الفائض في الميزانية العامة
قروض المصارف	الإقراض المصرفي
	كل بنود الدخل الوطني الإجمالي
رأس المال	الاستثمار
العمال أو التوظف	العمال الذين يجدون وظائف جديدة
رصيد الدولة من العملات الصعبة	فائض أو عجز ميزان المدفوعات

وعدم التمييز بين كمية النقود وإنفاق النقود ، يعني أن كمية النقود هي إحدى عناصر الإنتاج إذ أن زيادتها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي بنفس المقدار . وهذا بالطبع غير صحيح إذ يمكن أن تتغير كمية النقود وإنفاق النقود في اتجاهين معاكسين .

ولكن هل السعر هو متغير رصيدي أو متغير تدفقي ؟ . إن السعر لا يحتاج إلى بُعد زمني ، ولكنه ليس بالمتغير الرصيدي ، وذلك لأن :

$$\text{السعر} = \frac{\text{قيمة المبيعات النقدية}}{\text{كمية السلعة المبيعة}}$$

$$= \frac{\text{متغير تدفقي له بعد زمني}}{\text{متغير تدفقي له بعد زمني}}$$

وبالتالي يمكن حذف البعد الزمني من كل من البسط والمقام .

ومن جهة أخرى ، تمثل كل بنود حسابات الدخل الوطني التي أشرنا إليها في الفصل السابق ، متغيرات تدفقيه . كما أن مقدار التغير في المتغيرات الرصيدية يُعدُّ متغيرات تدفقية ؛ لأنه يتم قياسه دائما خلال فترة زمنية معينة .

هذا ، وهناك بعض المتغيرات الكلية التدفقية التي لها نظائر رصيدية . حيث تؤثر الأولى في الأخيرة بصورة مباشرة . فالمدخرات ، مثلا ، هي تراكم للادخار ، ورأس المال هو تراكم للاستثمار . كما أن عرض النقود في المجتمع عبارة عن تراكم للتغيرات في عرض النقود ، وتتراكم الثروة من خلال عملية الادخار . إلا إن هناك متغيرات تدفقية أخرى ليس لها نظائر رصيدية . ومن أمثلة هذه المتغيرات التدفقية الأخيرة الواردات ، والصادرات ، والأجور ، والمرتبات ، والضرائب ... الخ . وهذه المتغيرات التدفقية تؤثر بطريقة غير مباشرة في حجم متغيرات رصيدية معينة ؛

فالواردات يمكن أن تؤثر في حجم المخزون من السلع أو على الرصيد من السلع الإنتاجية . كما أن دخول الأفراد يمكن أن تؤثر في رصيدهم من المساكن ، ورصيد الدولة من العملات الصعبة يتأثر بفائض أو عجز ميزان المدفوعات .

ويستطيع الطالب أن يتلافى كثيرا من الغموض ، عندما يفكر في ما إذا كان المتغير الاقتصادي يمثل تدفقا ، أم رصيدا ، أم نسبة ؛ وإذا كانت نسبة فهل هي نسبة بين تدفق وتدفق ، أو بين رصيد ورصيد ، أو بين تدفق ورصيد .

(3 - 2) استخدام النماذج الاقتصادية

نظرا لأن كل التحليل المقدم في هذا الكتاب ؛ وكل النظريات الاقتصادية التي يحتويها هي في صورة نماذج خاصة بالسلوك الاقتصادي ، فمن المناسب أن نقوم بشرح طريقة بناء واستخدام النماذج ، وأنواع التحليل الاقتصادي المستخدم فيها .

(3 - 2 - 1) بناء النماذج الاقتصادية

إن الحياة الاقتصادية الواقعية هي على درجة كبيرة من التعقيد وتشتمل على عدد غير محدود من المتغيرات المرتبطة والمتداخلة مع بعضها البعض . وإذا أخذنا في الحسبان العوامل التي تحدد المستوى العام للأسعار ، مثلا ، فسنجد مايلي :

1 - هناك صعوبة في قياس هذا المتغير ، نظرا لأن الأسعار المختلفة تتغير بطرق وبمعدلات مختلفة .

2 - هناك عدد غير منته من الطرق التي يمكن بها جمع هذه المتغيرات ، والحصول على مقياس واحد للمستوى العام للأسعار .

3 - إذا افترضنا أننا تغلبنا على مشاكل القياس التي أشرنا إليها في النقطتين السابقتين ، وذلك باختيار بعض المتوسطات المتفق عليها ، فسنجد أن حجم وعدد العوامل التي لها بعض التأثير في المستوى العام للأسعار ضخم . وسنجد أيضا أن بعض هذه العوامل على درجة كبيرة من الأهمية ، وأن البعض الآخر ليس له تأثير

وعمليا لا نستطيع أن نأخذ كل هذه العوامل في الحسبان ، بل إن الطريقة المتبعة في هذا الصدد ، هي بناء نموذج للاقتصاد الواقعي ، الذي يجرد التحليل من العوامل الثانوية ، ويركز فقط على بعض المتغيرات الرئيسة .

هذا يعني أن النماذج هي تبسيط متعمد للعالم الواقعي ؛ فهي تطمس أو تحذف الكثير من تفاصيل الحياة الواقعية ، كما أنها قد تشوه هذا الواقع .

ويتم بناء النماذج أحيانا للإجابة عن أسئلة معينة . وسنقوم في هذا الكتاب بوضع نموذج عام - في تطبيقاته - للتحليل الاقتصادي الكلي ، مستهدفين من ذلك تقديم إطار عام معقول للتحليل الكلي ، بحيث يوجه تفكير الطالب في اتجاه المواضيع المطروحة . لكننا سنقوم في البداية بوضع نموذج بسيط للعلاقات الكلية ، ثم نقوم بعدئذ ببناء النموذج العام تدريجيا .

(3 - 2 - 2) أسس بناء النماذج الاقتصادية

لتوضيح فكرة النماذج الاقتصادية سنأخذ مثالاً لأبسط أنواع نماذج التحليل الجزئي ، وهو نموذج تحليل الطلب والعرض من سلعة معينة ، ولتكن التفاح مثلا . لنفترض ما يلي :

1 - أنّ كمية التفاح التي سيقوم المشترون بشرائها خلال فترة زمنية معينة ، تعتمد على سعر الكيلو جرام من التفاح وعلى دخل الفرد .

2 - أنّ كمية التفاح التي سيقوم البائعون بعرضها ترتبط بعلاقة طردية مع سعرها .

3 - الكمية المباعة من التفاح (العرض) تساوي الكمية المشتراة منه (الطلب) .

هذه الفروض الثلاثة يمكن صياغتها في المعادلات (العامة) التالية :

$$D = F(P, Y) \qquad (1)$$

$$S = g(p) \qquad (2)$$

$$D = S \qquad (3)$$

حيث إن :

D = الكمية المشتراة من التفاح في فترة زمنية معينة .

P = سعر الوحدة المباعة أو المشتراة .

Y = دخل الفرد المتواجد في السوق .

S = الكمية المباعة من التفاح في فترة زمنية معينة .

ويمكن قراءة المعادلة (1) كالتالي : « الكمية المطلوبة (D) من التفاح هي دالة في (تعتمد على) السعر (P) والدخل (Y) . » كما يمكن قراءة المعادلة (2) كالتالي : « الكمية المعروضة من التفاح (S) تعتمد على سعر الوحدة المباعة منه » . أما المعادلة (3) ، فتوضح الحقيقة بأن الكمية المشتراة تعادل الكمية المباعة ، وهي تطابقية التوازن في سوق التفاح .

ونحن بالطبع نعرف أن الطلب على التفاح يعتمد على متغيرات أخرى ، إلى جانب السعر ومتوسط الدخل ، مثل عدد المستهلكين الموجودين في السوق ، وعلى أذواقهم ، وعلى أسعار السلع الأخرى التي يمكن أن تحل محل التفاح ، ... إلخ . كما أن العرض من التفاح يعتمد ، إلى جانب اعتماده على السعر ، على تكاليف العمال الزراعيين ، وعلى نوعية وأسعار الآلات المتاحة للزراعة ، وعلى مستوى التقنية المستخدمة ، وعلى ظروف المناخ ... الخ . لكننا نفترض ثبات هذه المتغيرات الأخيرة مؤقتا ، حتى نتمكن من تركيز اهتمامنا على الطريقة التي تتحدد بها الكمية المنتجة من التفاح ، وكذلك سعرها .

يحتوي النموذج المقدم هنا على ثلاث علاقات . وإذا ما عرفنا طبيعة العلاقات المستخدمة ـ خطية أو غير خطية ـ فستتمكن من تحديد قيم المتغيرات D ، S ، P ؛

وهي المتغيرات الداخلية Endogenous للنموذج ، التي تتحدد قيمها داخل النموذج . أما المتغير Y فهو متغير خارجي أو مستقل Exogenous ، لأن النموذج لا يحتوي على علاقات كافية لتحديد قيمته ، وبالتالي يجب معرفة قيمته مسبقا ، حتى نستطيع استخدام النموذج لتحديد قيم المتغيرات الثلاثة الأخرى .

لنفترض أننا استطعنا تحديد الشكل الداليَ لهذه العلاقات ، على أنها علاقات خطية (دالاّت من الدرجة الأولى) ، كالآتي :

$$D = 20 - 4P + .1Y \qquad (4)$$

$$S = 29 + 3P \qquad (5)$$

$$D = S \qquad (3)$$

ولنفترض أن قيمة المتغير الخارجي هي :

$$Y = 300$$

$$\therefore D = 20 - 4P + 30$$

$$= 50 - 4P$$

وبالتعويض في المعادلة (3) ، نجد أن :

$$50 - 4P = 29 + 3P$$

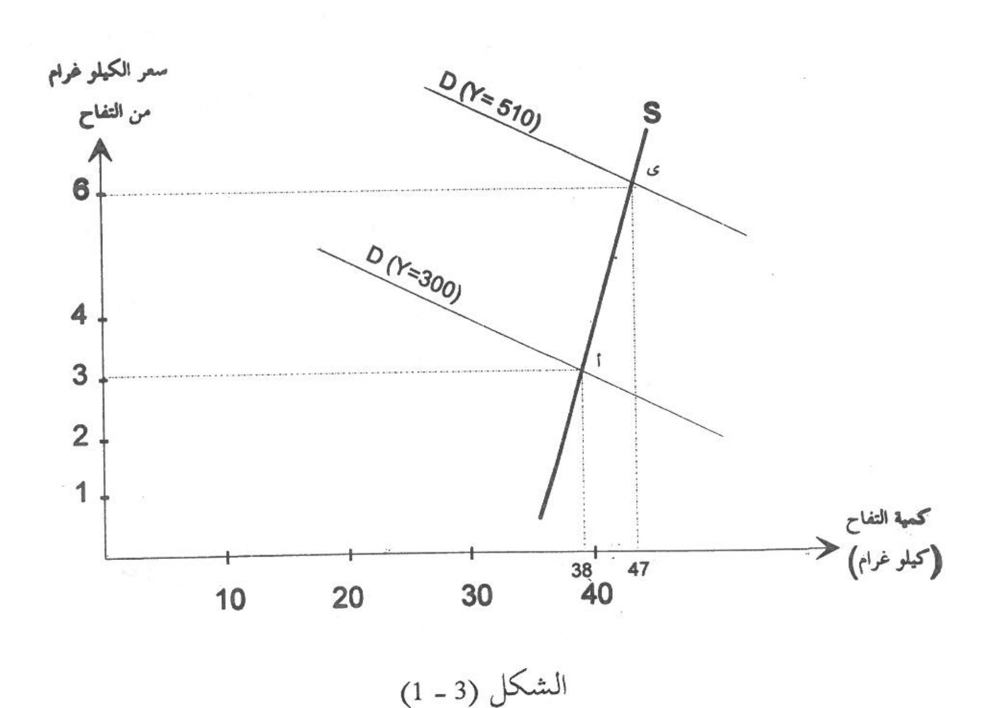
$$\therefore P = 3$$

وبالتعويض عن قيمة P في المعادلتين (4) و(5) نجد أن :

$$S = D = 38$$

هذا ، ويوضح الشكل (3 - 1) حل النموذج بيانيا . المنحنى SS يمثل دالة العرض التي توضح كيف تتغير الكمية المعروضة طردياً مع التغيير في السعر . أما المنحنى D (Y = 300) فيمثل دالة الطلب ، التي توضح أن الكمية المطلوبة تتغير عكسياً مع

تغيرات السعر، في حين أن مستوى الدخل ثابت ويساوي 300 دينار . النقطة (أ) تسمى بنقطة التوازن ، حيث إن إحداثيات هذه النقطة هي : 3 (دينار) للسعر و 38 (كيلوا جرام) للكمية .



الشكل (3 - 1)

حل النموذج الاقتصادي بيانياً

ويُعَدّ مفهوما التوازن وعدم التوازن من المفاهيم المألوفة لدى الطلبة ، سواء من دراستهم لمبادئ الاقتصاد أم من دراستهم للعلوم الطبيعية الأخرى . ففي العلوم الطبيعية يعرف التوازن بأنه حالة التعادل أو التساوي بين القوى المتضادة . هذا التعريف يمكن تطبيقه في علم الاقتصاد دون تعديل ؛ يتحقق التوازن ، في هذا المثال

عند تساوي الطلب على التفاح مع المعروض منه . أما عدم التوازن فيعني غياب التعادل بين القوى المتضادة .

(3 - 2 - 3) أنواع التحليل الاقتصادي :

يسمى التحليل الذي قدمناه بالتحليل الساكن Static Analysis . فعند معرفة الشكل الدالي للمعادلات ، ومعرفة قيمة المتغير الخارجي (Y) ، فإننا نستطيع تحديد القيم التوازنية لكل من السعر والكمية . وطالما ظل الشكل الدالي على ما هو عليه ، وظل مستوى الدخل ثابتا عند مستوى يساوي 300 دينار في السنة ، فإن الاستهلاك السنوي من التفاح سيساوي الإنتاج السنوي منه وهو 38 كيلو جراماً .

ونحن نهتم في هذا الكتاب بمتغيرات اقتصادية تتغير قيمها باستمرار . وهذا يعني أن التوازن يمكن التعبير عنه بحالة عدم وجود تغير في هذه المتغيرات عبر الزمن . هذا لا يعني أن التوازن يعني السكون المطلق ؛ بل إن التوازن يعني وجود حدث ، ولكنه فعل ذو طبيعة متكررة . فكل فترة زمنية هي صورة طبق الأصل من الفترة الزمنية التي تسبقها .

وبمرور الزمن ، ستحدث تغييرات في العرض أو في الطلب ، أو في كليهما . وستزيد أو تنخفض الأسعار والكميات ، وقد تتغير الكمية والسعر في الاتجاه نفسه ، أو في اتجاه معاكس ، وفقا لاتجاه التغيرات في العرض أو في الطلب أو في كليهما . ولا يتم الوصول إلى التوازن فوريا في الحياة الواقعية ، بل يتطلب ذلك وقتا معينا . وخلال هذا الوقت يتغير كل من السعر والكمية ، ويكون السوق في حالة عدم التوازن . وقد نجد - في ظل ظروف معينة ـــ أن التوازن لا يتحقق مرة أخرى .

(3 - 2 - 3 - 1) تحليل السكون المقارن Comparative - Static Analysis

ماذا يحدث إذا زادت قيمة المتغير الخارجي من 300 دينار في السنة إلى 510 دينار . سيقع التأثير المباشر لهذه الزيادة في داله أو منحنى الطلب ، الذي سينتقل إلى

اليمين ، لتصبح النقطة (ى1) من الشكل (3 ـ 2) هي نقطة التوازن الجديدة . إحداثيات النقطة (ى) هي 6 دنانير (للسعر) و47 كيلو جرام (للكميات) .

هذا التحليل الذي يبين ما يحدث للقيم التوازنية للمتغيرات الداخلية ، عند حدوث تغير في قيمة المتغير الخارجي يسمى بتحليل السكون المقارن . فعند زيادة مستوى الدخل من 300 إلى 510 دينار في السنة ، ارتفع السعر التوازني من 3 إلى 6 دنانير للكيلو جرام الواحد من التفاح ، في حين زادت الكمية المشتراة من التفاح من 38 إلى 47 كيلو جراما من التفاح في السنة . النقطة (ا) لها صفات النقطة (ي) ؛ فعند كليهما نجد أن الكمية المطلوبة من التفاح تساوي الكمية المعروضة منها .

وعلى الرغم من انتشار استعمال تحليل السكون المقارن ، إلا أنّ هناك حدودا لاستعماله ، منها :

1 ـ لا يصف هذا التحليل العملية أو الطريقة التي تتحرك بمقتضاها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني آخر . فهل ارتفع سعر التفاح من 3 إلى 6.5 ثم انخفض إلى 6 ، أو أنه زاد إلى 6 مباشرة ؟ . لايمكننا باستخدام تحليل السكون المقارن أن نجيب عن هذا السؤال . وكل ما يمكننا عمله هو مقارنة الوضع التوازني الأول بالوضع التوازني الجديد .

2 ـ لا يحدد لنا تحليل السكون المقارن الوقت الذي تستغرقه المتغيرات في حركتها ، من وضع توازني معين إلى وضع توازني آخر . وبالتالي لا نستطيع الإجابة عن السؤال التالي : كم الوقت اللازم لانتقال السعر من 3 إلى 6 دنانير ليتكيف مع الزيادة في الطلب ؟ .

3 ـ لا يضمن منهج التحليل الساكن المقارن الوصول إلى الوضع التوازني الجديد. فقد تنحرف المتغيرات في الوضع التوازني الجديد ، ويصل النظام الاقتصادي إلى وضع توازنيّ غير مستقر . وطالما لم نصل إلى الوضع التوازني ، فسنحصل على نتائج خطأ . أما إذا اتجهت المتغيرات الاقتصادية إلى الوضع التوازني

الجديد ، فسيكون هناك توازن مستقر ، وفي هذه الحالة يؤدي تحليل السكون المقارن إلى نتائج صحيحة : ولكن في هذه الحالة أيضاً ، لا يشير تحليل السكون المقارن إلى المسار الزمني للمتغيرات ، ولا إلى الفترة الزمنية للوصول إلى الوضع التوازني الجديد .

وللتغلب على أوجه القصور في التحليل الساكن ، فقد يستخدم التحليل الديناميكي . وفي الحالات التي يمكن تطبيق هذا التحليل فيها ، فسنتمكن من دراسة المسار الزمني للمتغيرات ، بصرف النظر عن كون التوازن مستقرا أو غير مستقر . كما يوضح الجزء التالي .

(3 - 2 - 3 - 2) التحليل الديناميكي Dynamic Analysis

سنقوم الآن بتقديم عنصر الزمن في هذا النموذج البسيط ، وذلك بهدف معرفة كيف يقوم البائعون والمشترون بتعديل سلوكهم ، ووفقا للظروف التي يعيشونها . وعند إضافة عنصر الزمن في المعادلات (1) و (2) ، و (3) ، تصبح هذه المعادلات كالتالي :

$$Dt = 20 - 4Pt + .1Yt \qquad (6)$$

$$St = 29 + 3Pt1 \qquad (7)$$

$$Dt = St \qquad (8)$$

توضح المعادلة (6) أن الكمية المطلوبة من التفاح في الفترة الزمنية t تساوي 20 ، ناقص 4 أمثال السعر السائد في الزمن t ، زائد $\frac{1}{10}$ مستوى الدخل من الفترة الزمنية نفسها . أما المعادلة (7) ، فتشير إلى فترة تأخير Lag واحدة في جانب العرض ؛ حيث إن الكمية المعروضة في الزمن t تعتمد على السعر الذي كان سائدا في الزمن t-1. وبالتحديد تبين المعادلة (7) أن الكمية المعروضة في الزمن t تساوي 29 زائد 3 أمثال

السعر السائد في الزمن t-1 . أما المعادلة (8) فتبين شرط التوازن الذي سبق الإشارة إليه .

ويصور هذا النموذج إحدى ظواهر الحياة الواقعية الخاصة بمنتجي الحاصلات الزراعية ، الذين يصنعون قراراتهم الإنتاجية في الفترة الحالية ، بناء على الأسعار التي سادت عند زراعة تلك المحاصيل . وعندما يقومون بجني محاصيلهم ويعرضونها في الأسواق ، تتحدد أسعار جديدة لها . وبناء على هذه الأسعار الجديدة يحددون كمية الإنتاج الخاصة بالفترة التالية ... وهكذا .

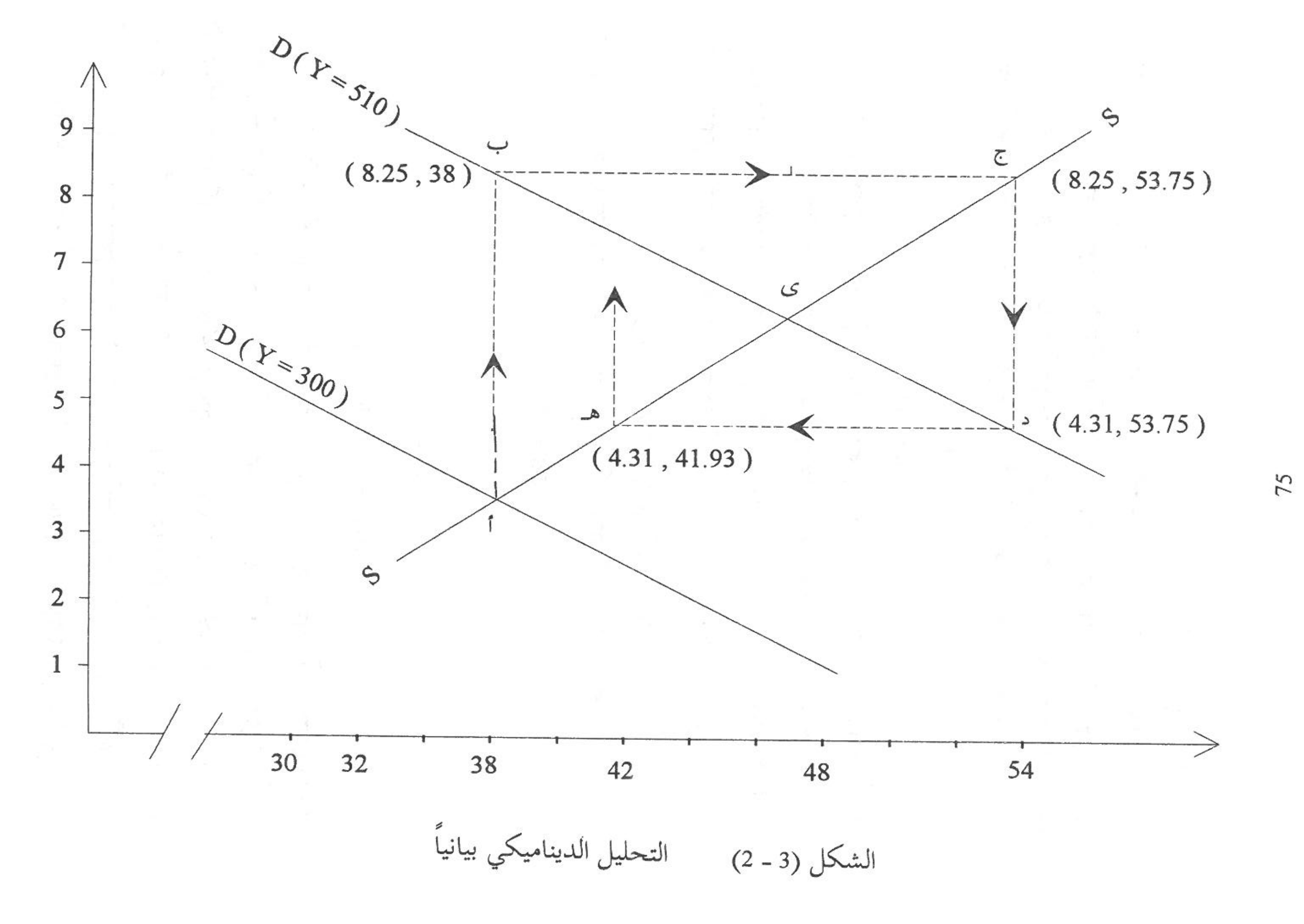
وإذا لم يكن هناك تغير في الشكل الدالي للعلاقات التي يوضحها النموذج ، وإذا لم يحدث تغير في مستوى الدخل ، فإن : $Pt = Pt-1$. وهذا يعني أن حل النموذج الديناميكي هو حل النموذج الساكن نفسه الذي توضحه النقطة (ا) في الشكلين (3-1) و (3-2) ، حيث إن القيم التوازنية هي 3 دنانير للسعر و38 كيلو جراماً للكمية .

لنفترض الآن أن مستوى الدخل زاد من 300 دينار إلى 510 دينار في السنة ، لتصبح المعادلتان (6) ، (7) كالتالي :

$$Dt = 20 - 4Pt + 51$$

$$St = 29 + 3Pt - 1$$

ويكون حل هذا النموذج الديناميكي هو حل نموذج السكون المقارن نفسه ؛ أي أن السعر التوازني هو ، 6 دنانير للكيلو جرام من التفاح ، وأن الكمية التوازنية هي 47 كيلو جراما من التفاح في السنة . وبيانيا سننتقل من النقطة (ا) إلى النقطة (ي) في الشكل (3-2) .



الشكل (3 - 2)   التحليل الديناميكي بيانياً

لكن عملية الانتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (ي) هي عملية معقدة بدرجة كبيرة. ففي الفترة الأولى زاد الدخل ، مما أدى إلى زيادة الطلب ، وانتقال منحنى الطلب من D (Y = 300) إلى D (Y = 510) . إلا أن المزارعين استمروا في تحديد إنتاجهم على أساس أسعار الفترة السابقة (3 دنانير للكيلو جرام) ، وبالتالي فسيستمرون في إنتاج 38 كيلو جراما من التفاح . وعند عرض 38 كيلو جراما من التفاح في الفترة الزمنية الثانية ، مع زيادة الطلب فستكون النتيجة هي زيادة السعر ليصبح :

$$71 - 4Pt = 29 + 3Pt\text{-}1$$

$$= 29 + 9$$

$$= 38$$

$$\therefore Pt = 8.25$$

وهو سعر يفوق السعر التوازني الذي سيسود عند النقطة (ي) ، وبالتالي ينتقل السوق من النقطة (ا) إلى النقطة (ب) من الشكل (3-2) .

هذا السعر الجديد يقود المزراعين إلى تحديد إنتاجهم في الفترة الثالثة بكمية تساوي 53.75 كيلو جراما من التفاح ، وهي كمية تفوق الكمية التوازنية (47) . وينتقل السوق من النقطة (ب) إلى النقطة (جـ) . ولكن عندما يتم عرض كمية من التفاح تساوي 53.75 كيلو جراما فإن هذا سيؤدي إلى انخفاض السعر إلى :

$$71 - 4Pt = 53.75$$

$$\therefore Pt = 4.31$$

وهو سعر يقل عن السعر التوازني (6 دنانير) ، وينتقل السوق من النقطة (جـ) إلى النقطة (د) . غير أن هذا السعر المنخفض يؤدي إلى انخفاض العرض ، في الفترة التالية ، إلى 41.93 كيلو جراما ، وينتقل السوق إلى النقطة (هـ) .

ويوضح الجدول (3 - 2) ملخص هذه التحركات ــ إلى أن يصل السوق في النهاية إلى النقطة (ي) .

الجدول (3 - 2)

المسار الزمني للسعر والكمية بعد حدوث تغير في الدخل(1) (2) (3)

	الفترة 1 (أ)	الفترة 2 (ب)	الفترة 3 (جـ)	الفترة 4 (د)	الفترة 5 (هـ)	الفترة 6 (و)	...	الفترة الأخيرة (ي)
الكمية	38	38	53.75	41.93	50.81	44.15	...	47
السعر	3	8.25	4.31	7.27	5.05	6.71	...	6

يوضح الشكل (3 ــ 2) أن السعر والكمية يتحركان في مسار حلزوني متناقص ، وهو المسار ا ب جـ د هـ ، وأن السوق يتحرك في اتجاه التوازن الجديد عند النقطة (ي) . ويكون النموذج مستقرا عندما ينمو السعر والكمية باستمرار ، ولكن بمعدلات منخفضة ، بحيث إن السوق يقترب تدريجيا من التوازن الجديد . ويعتمد استقرار النموذج على ميل دالة الطلب وكذلك على ميل دالة العرض ، ونسبة كل منهما إلى الآخر . فإذا كان ميل منحنى العرض أكبر من ميل دالة الطلب فسيكون السوق مستقرا . والمقارنة هنا تكون بين القيم المطلقة لهذه الميول(4) . أما إذا كان ميل دالة العرض أقل من ميل دالة الطلب ، ففي هذه الحالة ، وبدلا من التحرك في اتجاه التوازن الجديد ، يتحرك السوق بعيدا عن هذا التوازن .

---

(1) السهم المتجه من اليمين إلى اليسار وإلى أعلى يمثل تأثير سعر الفترة السابقة على إنتاج الفترة الحالية .

(2) السهم المتجه من أعلى إلى أسفل (عمودي) يوضح تأثير الطلب .

(3) يُعرف هذا النموذج باسم **Cobwed Model** .

(4) من معادلة الطلب الساكن نجد أن :

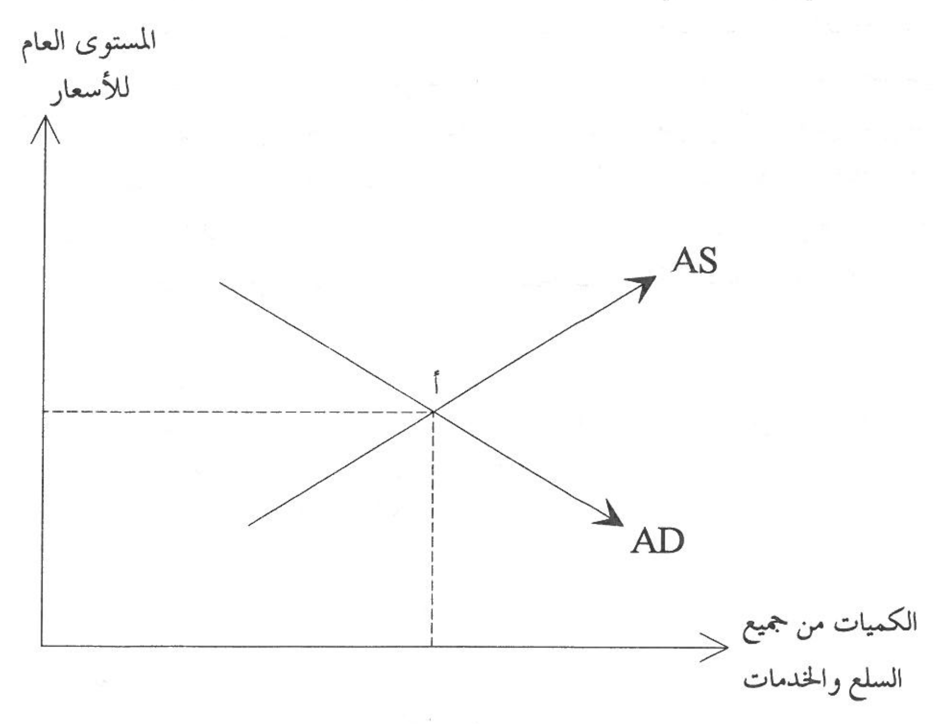
$$P = \frac{71}{4} - \frac{1}{4}D$$

ومن معادلة العرض نجد أن :

$$p = \frac{1}{3}D - \frac{29}{3}$$

أي أن ميل دالة العرض ($= \frac{1}{3}$) أكبر من القيمة المطلقة لميل دالة الطلب ($= \frac{1}{4}$) .

ومع أن النموذج الخاص بسلعة واحدة هو نموذج مألوف للطالب مـن خـلال دراسته للنظرية الاقتصادية الجزئية ، إلا أن هناك نماذج موازية في النظرية الاقتصادية الكلية ، حيث لا تقتصر المعالجة على سلعة واحدة بل على مئات وربما ألوف السلع المعروضة في السوق . أي أنه في الشكل (3 - 3) - من وجهة نظر النظرية الكلية ـ نجد أن المحور الأفقي يقيس الكميات الكليـة مـن السـلع والخدمـات ، بينمـا يقيـس المحور الرأسي المتوسط المرجح لأسعار كل السلع والخدمات . هذا يعـني أن منحنـى العـرض المرسـوم في الشـكل (3 ــ 3) هـو منحنـى العـرض الكلـي أو التجميعـي Aggregate Supply Curve (AS للاختصار) ، ومنحنى الطلـب المنـاظر هـو منحنـى الطلب الكلي أو التجميعي Aggreate Demand Curve (AD للاختصار) .



الشكل (3 - 3) التوازن الكلي الساكن

النقطة (أ) في الشكل (3 - 3) ـ وهي نقطة تقاطع AD مع AS ـ تشير إلى مستوى السعر، أو متوسط السعر، الذي تتساوى عنده الكمية الكلية المعروضة مع الكمية الكلية المطلوبة من السلع والخدمات. وكما هي الحال في حالة السلعة الواحدة، نجد أنه عند أي سعر يزيد عن ذلك الذي تشير إليه النقطة (ا)، يعني أن الكمية المعروضة تفوق الكمية المطلوبة، وسيتجه المستوى العام للأسعار إلى أسفل في اتجاه سعر التوازن. والعكس إذا كان السعر يقل عن سعر التوازن(1).

وعندما لا يتساوى السعر مع السعر التوازني، فإن أسعار بعض السلع والخدمات ستتغير أثناء عملية إعادة التوازن الكلي. كما قد تتغير أسعار بعض السلع والخدمات، وتبقى أسعار سلع أخرى ثابتة على ما هي عليه. بمعنى أن التغيرات قد تحدث في منحنيات العرض والطلب الخاص بسلع معينة، دون حدوث أي تغيير في منحنى العرض الكلي، أو في منحنى الطلب الكلي. وهذا بالطبع لا يتم إلا إذا قابلت الزيادة في الكمية التوازنية لبعض السلع، انخفاضا في الكمية التوازنية لسلع أخرى، وقابل ارتفاع أسعار بعض السلع انخفاضا في السعر التوازني لسلع أخرى.

وهناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة، وهي أننا عند دراسة جزء صغير من الاقتصاد الوطني، مثل سوق التفاح، فمن الممكن اعتبار الدخل الكلي على أنه متغير مستقل. أما إذا كنا بصدد دراسة قطاع رئيس من قطاعات الاقتصاد ـــ مثل العرض الكلي من السلع الزراعية فلا يمكننا الاستمرار في افتراض استقلالية الدخل. والسبب هو أن حدوث تغير كبير في الإنتاج الزراعي مثلا سيؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة في مستوى الدخل وبالتالي فلا بد من احتساب مستوى الدخل أنه

(1) نحن نفترض هنا أن الكمية المعروضة تعتمد على السعر فقط. وسنوضح في الفصل السادس عشر أن منحنى العرض الكلّي، من ظروف معينة، لا يميل إلى أعلى بل هو خطٌّ مستقيمٌ يوازي المحور الأفقي إلى أن يصل الاقتصاد إلى وضع التوظف الكامل. كما سنوضح أيضاً أن منحنى الطلب الكلي قد يكون خطا عموديا.

متغير داخلي . وهذا يتطلب استخدام معادلات إضافية لتحديد مستوى الدخل في النموذج . بالإضافة إلى ذلك ، فإن ما يُعَدُّ متغيرا مستقلا في نموذج معين ، قد يكون متغيرا داخليا في نموذج آخر يعالج مشكلة من نوع مختلف.

والنقطة الأخيرة التي نريد مناقشتها في هذا الجزء هي الفرق بين التوازن التدفقي والتوازن الرصيدي . ولشرح هذه النقطة سنفترض أن المياه تتدفق في خزان المياه الرئيس لمدينة بنغازي بمعدل 100 ألف متر مكعب يوميا ، وأنها تتدفق من الخزان إلى المدينة بمعدل 95 ألف متر مكعب يوميا . ويمكن وصف هذه التدفقات بأنها تدفقات توازنية ، طالما ظلت ثابتة من يوم لآخر ، أو في خلال فترة زمنية معينة . ولكن لدينا في هذا المثال عدم توازن في رصيد المياه ؛ فعندما نقيس رصيد المياه في الوقت نفسه كل يوم ، فسنجد أن رصيد المياه ينمو بمعدل 5 آلاف متر مكعب يوميا .

وبمرور الوقت يبدأ التغير في الرصيد في التأثير على التدفقات الثابتة السابقة ، وإذا لم نسمح لرصيد المياه بأن يفيض خارج الخزان ، فيجب أن يكون هناك تغير ، إما في المياه الداخلة أو في المياه الخارجة منه ، أو في كليهما . إذا حدثت مثل هذه التغيرات فسيتحقق التوازن في كل من التدفقات والرصيد .

التحليل نفسه يمكن تطبيقه على تدفقات كل من الاستثمار ، واستهلاك رأس المال ، وعلى رصيد رأس المال . فإذا افترضنا أن التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بالأسعار الثابتة يساوي 95 مليون دينا ر ، وأن استهلاك رأس المال بالأسعار الثابتة يساوي 25 مليون دينار . إذا بقي هذان التدفقان ثابتين ، فإنهما يمثلان توازنا تدفقيا. ولكن يوجد هنا عدم توازن رصيدي ؛ لأن رصيد رأس المال يزداد سنويا بمبلغ 70 مليون دينار . أما إذا كان استهلاك رأس المال يساوي 95 مليون دينار سنويا ، فإن رصيد رأس المال يبقى ثابتا .

هذا يعني أن التوازن التدفقي هو توازن قصير الأجل . أما التوازن الآني في كل من الرصيد والتدفق فهو توازن طويل الأجل . وهذا الأخير يشير إلى أن توازن الأجل الطويل لا يتحقق إلا بتوازن الأجل القصير .

(3 - 2 - 4) النماذج النظرية والنماذج القياسية

يمثل الاقتصاد القياسي Econometrics أحد مناهج دراسة المشاكلات الاقتصادية ، وهو خليط من النظرية الاقتصادية والنظرية الإحصائية ، ويهدف إلى تحديد وقياس العلاقات الاقتصادية .

فإذا افترضنا أن الباحث يود دراسة سوق التفاح الذي قدمناه في الجزء (3-2-2) ، وأن هدفه هو تقدير معادلة الطلب على التفاح . فسيقوم الباحث هنا بالخطوات الثلاث التالية :

1 - جمع الإحصائيات التاريخية عن كل من سعر التفاح والكمية المستهلكة منه ، وذلك في فترة زمنية معيَّنَة ولتكن مثلا الفترة 1970 - 1990 .

2 - رسم العلاقة بين السعر والكمية بيانيا في ما يعرف باسم Scatter Diagram، كالموضح في الشكل (3 - 4) . كل نقطة من هذا الشكل تبين القيم الفعلية لزوج من قيم المتغيرين الداخلي والخارجي ، ولا تتبع النقاط الموجودة في الشكل أي ترتيب زمني وهي غير متصلة بعضها ببعض ؛ بل مبعثرة . ومن الواضح أن الفائدة من Scatter Diagram هي أنه يقدم صورة مبدئية عن نوع العلاقة بين المتغيرين الداخلي والخارجي ، وهي علاقة خطية وعكسية .

3 - استخدام الطرق الإحصائية وبرامج الكمبيوتر ، للحصول على خط مستقيم يمر بالقرب من أكبر عدد من النقاط الموجودة في الشكل (3 — 4) ، أو بأكبر عدد منها . ويسمى هذا الخط المستقيم (علاقة خطية) باسم خط الانحدار Regression Line .

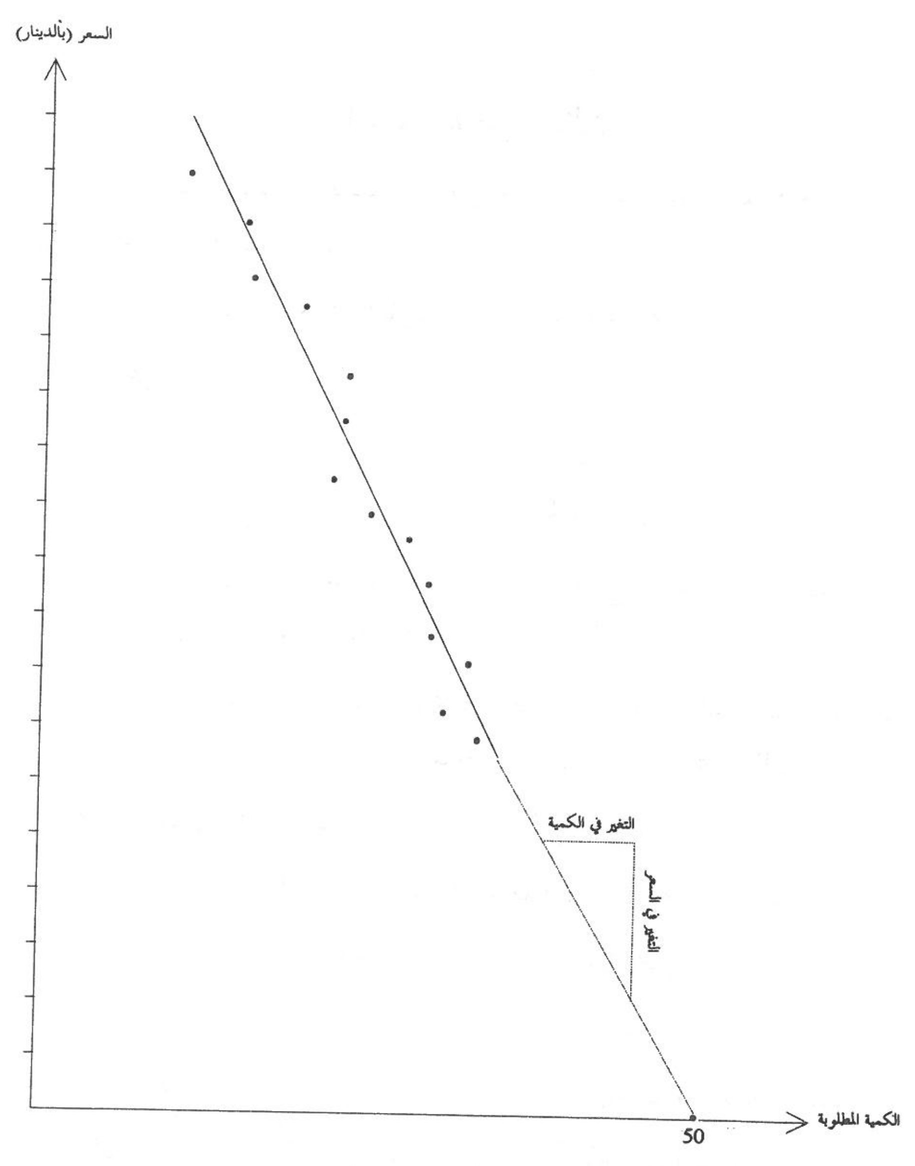
يصف خط الانحدار العلاقـة (في المتوسـط) بـين المتغـير التـابع (الداخلـي) والمتغير المستقل . كما يطلق على المعادلـة الخاصـة بهـذا الخـط اسـم معادلـة انحـدار العينة Sample Regression Equation . لنفترض أن المعادلة الأخيرة هي المعادلة التالية :

$$D = 50 - 2.5 P$$

توضح هذه المعادلة أن منحنـى الطلـب يتقـاطع مـع المحـور الأفقـي عنـد 50 كيلـو جراما من التفاح ، وأن ميل هذا المنحنى يساوي (- 2.5) . فعندما يكون السعر يسـاوي صفرا ، تكون الكمية المطلوبة من التفاح هي 50 كيلو جراما ، ثم تتناقص هـذه الكميـة المستهلكة بعدئذ بمقدار 2.5 كيلو جرام ، لكل زيادة في السعر ، بمقدرا دينار واحد .

والسبب في انحراف النقاط في الشكل (4-3) عند خط الانحدار هو وجود عوامـل أخرى ، إلى جانب السعر ، تؤثر في السعر . ومن الممكن تحسين قدرة معادلـة الانحـدار على التنبؤ بالاستهلاك ، عن طريق إدخال العوامل الأخرى التي تحدد الطلب عن معادلة الانحدار .

غير أن النماذج القياسية ليست بهذه البساطة التي قدمناها حـول العلاقـة بـين السعر والكمية ؛ فمعظم العلاقات الاقتصادية تتطلـب وجـود أكـثر مـن متغـيرين ، وإضافة متغـيرات جديـدة إلى المعادلـة تزيـد مـن صعوبـة التحليـل . كمـا أن هنـاك مشكلات تنشأ من وجود أخطاء في الإحصائيات المستخدمة ، ومن عدم التوصيف الدقيق لمتغيرات النموذج .



الشكل (3 - 4)

خط الانحدار (افتراضي)

أسئلة الفصل الثالث

1 ـ ما هو النموذج الاقتصادي ؟ هل يجب أن نهتم بكَوْن النموذج لا يحتوي على الكثير من التفاصيل ؟ لماذا ؟ .

2 ـ صف تحليل السكون المقارن واذكر مزاياه وعيوبه ؟ .

3 ـ عرف كلا من :

* المعادلة السلوكية * شرط التوازن .
* المتغير الداخلي * المتغير الخارجي .

4 ـ ما الفرق بين النموذج الساكن والنموذج الديناميكي ؟ هل يمكن استخدام هذا الأخير في علم الاقتصاد ؟

5 ـ يقال أحيانا إن تحليل التوازن يماثل أخذ صورة فوتوغرافيه آنية ، في حين أن التحليل الديناميكي هو أخذ صورة متحركة له . هل توافق على ذلك .

6 ـ ما الفرق بين النموذج الرياضي والنموذج القياسي ؟ .

7 ـ صنف كلا من المتغيرات التالية إلى متغيرات رصيدية أو تدفقية :

* الدخل * المدخرات * الادخار
* عرض النقود * السعر * الأجر النقدي .
* سعر الفائدة * عجز الميزانية العامة * المبيعات من سلعة معينة .
* الثروة * الدين العام * المخزون السلعي .
* التغير في المخزون * قروض المصارف * الواردات .
* الاستثمار * الإنفاق الاستهلاكي .

قائمة المراجع

1- G. Ackley, Macroeconomic Theory. (The Macmillan Company, New York, 1961), Chap.1, pp. 3-23.

2 -T. Dernburg and D. McDougal , Macroeconomics, 4th ed. (McGraw-Hill, Inc., 1972), Chap.1, pp. 2-29.

3 - E. Shapiro, Macroeconomic Analaysis, 4th Ed.,. (Harcourt Brace Jovanovich, 1978) Chap.1, pp. 3-20.

4 - W.L. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin , Inc., 1970), Chap.1, pp 1-21.

الفصل الرابع

النموذج الكينزي البسيط لتحديد مستوى الدخل في اقتصاد يتكون من قطاعين

سنفترض هنا أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين اثنين هما : القطاع العائلي وقطاع الأعمال . وهذا يعني أن الطلب الكلي يتحدد بالإنفاق الاستهلاكي ، والإنفاق الاستثماري المحلي الخاص . ويتطلب شرح محددات الطلب الكلي ، في أي فترة زمنية ، تقديم أسس النظرية الخاصة بالاستهلاك والاستثمار . إلا أننا في هذا الفصل لَنْ نتعمق في هذه النظريات ؛ بل إننا ، وعلى النقيض ، سنفترض أن الاستثمار مقدار ثابت ليست له علاقة بمستوى دخل قطاع الأعمال ولا بأسعار الفائدة . ونظرا لأن الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري يعكسان المشكلات النظرية الرئيسة في مجال الطلب الكلي ؛ فقد تم تخصيص الفصول من الخامس إلى السابع بالكامل لمناقشتها .

(4 - 1) الإنفاق الاستهلاكي ودالة الاستهلاك

يعتقد الكثيرون أن أهم ما قدمه كينز في النظرية الاقتصادية الكلية هو دالة الاستهلاك Consumption Function ، حيث افترض أن الإنفاق الكلي على السلع والخدمات الاستهلاكية يُعَدُّ دالة مستقرة Stable في الدخل الكلي للمستهلكين . ومن الواضح أنه كان يعني بالدخل ما يعرف الآن بالدخل الشخصي المتاح ، أو الدخل المتاح .

لا يرى كينز السعر محددا للإتفاق الاستهلاكي ، لاعتقاده بأن الدخل الكلي سيرتفع أو سينخفض بنسبة ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار نفسها . بمعنى أن الدخل الكلي الحقيقي غير مرتبط بالمستوى العام للأسعار . أي أن المقدار الكلي من السلع الاستهلاكية المشتراة ، أو المقدار الكلي من الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي ، يتحدد كليا بمستوى الدخل الحقيقي للمستهلكين ، أو بالدخل الشخصيّ المتاح (الحقيقي) .

وفي ضوء هذه الفروض يمكننا أن نضع العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح كالآتي :

* تتغيَّر قيمة الانفاق الاستهلاكي طرديا مع قيمة الدخل المتاح .

* وفقا للقانون النفساني الرئيس Fundamental Psychological Law نجد أن الأفراد يميلون ، كقاعدة عامة وفي المتوسط ، لزيادة استهلاكهم عند زيادة دخولهم . فعند زيادة الدخل يقوم الأفراد بإنفاق جزء من الزيادة وليس كل الزيادة في دخلهم ، ويدخرون الجزء الآخر .

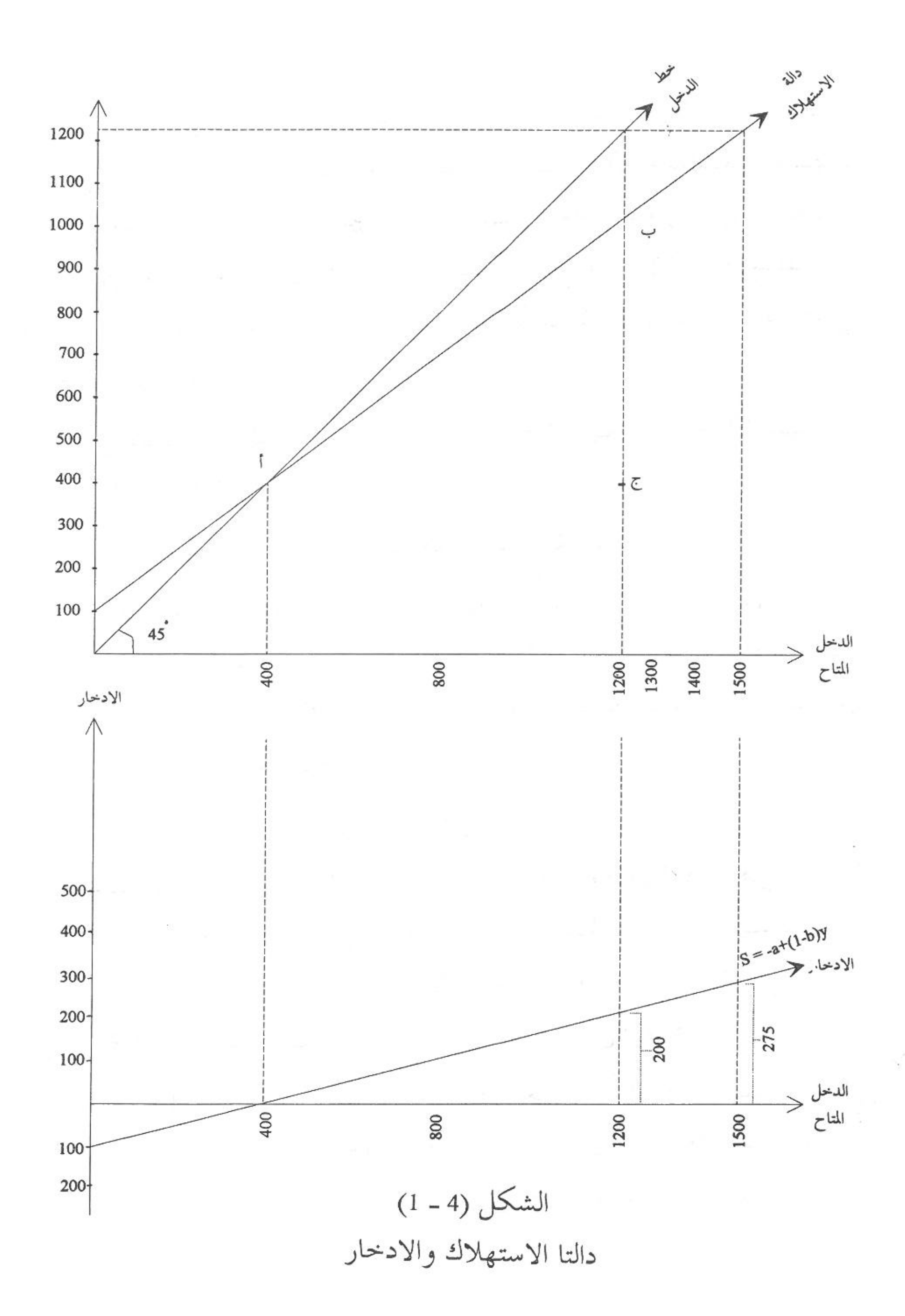
* متوسط الادخار يتزايد بتزايد الدخل[1] .

هذه العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح التي وضعها كينز هي العلاقة المستخدمة في النموذج المستخدم في هذا الفصل ، وذلك بهدف تحديد مستوى الدخل . ودالة الاستهلاك التي سنقدمها لايتم اشتقاقها من أي إحصائيات فعلية ، بل هي محاولة لوصف إنفاق المستهلكين وفقا للفروض التي قدمناها .

الخط $C = a + bY$ ، في الشكل (4 – 1) ، هو أحد دوال الاستهلاك النظرية الممكنة التي تفي بالفروض السابقة . أما الخط الآخر في الجزء العلوي من الشكل فيميل بزاوية قدرها 45° ، مشيرا إلى أن كل نقطة عليه تقع على أبعاد متساوية من المحورين .

---

[1] هذه النقاط الثلاث تعرف الآن بنظرية الدخل المطلق ، التي سنتطرق إليها في الفصل الخامس .



الشكل (4 - 1)

دالتا الاستهلاك والادخار

يتضح من الشكل (4 ـ 1) أنه عند دخل يساوي 1200 مليون دينار فـإن قيمـة الاستهلاك تساوي 1000 مليون دينار ، ولذا فإن الادخار يساوي (الدخل المتاح — الاستهلاك = 1200 ـ 1000 =) 200 مليون دينار . دالة الاستهلاك هنا تم اشـتقاقها مفترضين وجود مستوى معين من الدخل يكون عنده الاسـتهلاك المخطـط مسـاويا لقيمة الدخل ، الذي يساوي مستوى دخل نقطة للتعادل Break - even Point ، وهو يساوي في هذا المثال 400 مليون دينار . وعند هذا المستوى نجد أن داله الاسـتهلاك تتقاطع مع الخط ذي 45° .

وعند مستويات الدخل التي تزيد عن 400 نجد أن الأفراد يدخـرون جـزءا مـن دخولهم الكلية ، وهنا نجد أن دالة الاستهلاك تقع إلى أسفل من الخـط 45° ، بحيـث إن المسافة بينهما تساوي قيمة الادخار .

أما عند مستوى الدخل التي تقل عن 400 مليون دينار ، فإن الأفـراد بكـاملهم ينفقون أكثر من دخولهم ، وتقع دالة الاستهلاك إلى أسفل من الخط 45° ، بحيث إن المسافة بينهما تمثل السحب من المدخرات .

الجدول (4−1)

جدول الاستهلاك والادخار

الدخل المتاح مليون دينار (1)	الانفاق الاستهلاكي مليون دينار (2)	الميل المتوسط للاستهلاك 1÷2 =3	الادخار مليون دينار 4	الميل المتوسط للادخار 1÷4 = 5
100	175	1.750	75 -	0.750 -
200	250	1.250	50 -	0.250 -
300	325	1.083	25 -	0.083 -
400	400	1.000	0.0	0.000
500	475	.950	25	0.050
600	550	0.920	50	0.080

.106	75	.894	625	700
.120	100	.880	700	800
.138	125	.872	775	900
.150	150	.850	850	1000
.109	175	.841	925	1100
.170	200	.830	1000	1200
.173	225	.827	1075	1300
.180	250	.820	1150	1400
.183	275	.817	1225	1500

ويوضح العمود الثالث من الجدول (4 — 1) نسبة الدخل المتجهة إلى الاستهلاك ، ويطلق على هذه النسبة الميل المتوسط للاستهلاك Average Propensity to Consume (APC) ، وهي متوسط الاستهلاك بالنسبة للدخل (أي أنه حاصل قسمة العمود الثاني على العمود الأول من الجدول (4 - 1)) . ومن الواضح أن هذا النسبة تتناقص بزيادة الدخل ، مشيرة إلى أن قيمة الزيادة في الاستهلاك تقل عن الزيادة في الدخل المتاح . أي أن مقدار التغير في الاستهلاك يقل عن مقدار التغير من الدخل المتاح . فمثلا ، عندما يزداد الدخل المتاح من 900 إلى 1000 مليون دينار، الذي يعني أن مقدار التغير في الدخل (Δ Y) يساوي 100 ، نجد أن الاستهلاك يزداد من 775 إلى 850 مليون دينار . أي أن مقدار التغير في الاستهلاك (Δ C) يساوي 75 .

وعند قسمة التغير من الاستهلاك على التغير في الدخل نجد أن :

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{75}{100} = .75$$

ومن الملاحظ أن قيمة $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ ثابتة عند أي مستوى من مستويات الدخل والاستهلاك في الجدول (4 — 1) . هذا الكسر يساوي ميل دالة الاستهلاك ، ويعرف بالميل الحدي للاستهلاك Marginal Propensity to Consume (MPC)[1] .

ولكن ثبات قيمة الميل الحدي للاستهلاك لا يتحقق إلا إذا كانت دالة الاستهلاك خطية ، كتلك الموضحة في الشكل (4 - 1) . وأي دالة استهلاك خطية أخرى ، سيكون لها ميل لا يساوي 75. .

وقد يتساءل القارئ هل يمكن تفسير سلوك المستهلكين بداله الاستهلاك التي يوضحها الشكل (4 - 1) ؟ . سنقدم الإجابة عن هذا السؤال في الفصل السادس . وكل ما يهمنا الآن هو أن لدالة الاستهلاك الخواص التالية :

* الميل الحدي للاستهلاك له قيمة موجبة تقل عن الواحد الصحيح ، وذلك راجع للقانون النفساني الأساسي عند كينز .

* نظرا لأن دالة الاستهلاك هي داله خطية ، فإن للميل الحدي للاستهلاك قيمة ثابتة عند أي تغير في مستوى الدخل .

* للميل المتوسط للاستهلاك قيمة تساوي ما لا نهاية ، عند مستوى دخل يساوي صفراً ، ويتناقص بزيادة الدخل ، ولكنه أكبر من الميل الحدي للاستهلاك . وهذا راجع إلى أن الاستهلاك لا يمكن أن يكون سالبا عند أدنى مستويات الدخل .

---

[1] ميل دالة الاستهلاك بين النقطتين أ ، ب يساوي :

$$\frac{\text{ب جـ}}{\text{أ جـ}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = 0.75$$

ومن جهة أخرى ، يمكننا التعبير عن دالـة الاسـتهلاك الـتي يوضحهـا الشـكل (4 ـ 1) في صيغة جبرية . ومن الملاحـظ أن دالـة الاسـتهلاك توضـح أن الاسـتهلاك يتكون من جزئين هما :

1 ـ مقدار ثابت Constant يمثل تقاطع داله الاستهلاك مع المحور الرأسي .

2 ـ الاستهلاك التبعي Induced ، وهو يساوي ميل دالة الاستهلاك مضروبا في مستوى الدخل المتاح .

هذا ويوضح الشكل (4 ـ 1) أن دالة الاستهلاك تتقاطع مع المحور الرأسي عند مستوى قيمته 100 مليون دينار ، وهذا يحدث عندما يكون الدخـل المتـاح صفـرا . أي أن هـذا المبلـغ يمثـل الاسـتهلاك الـذي لا يعتمـد علـى مسـتوى الدخـل ، أو الاستهلاك المستقل عن الدخل المتاح . وعند زيادة الدخل من صفر إلى قيمة أخرى نجد أن الاستهلاك يزداد بمبلغ 75٪ من قيمة الزيادة في الدخل أي أن :

قيمة الاستهلاك = 100 + (الميل الحدي للاستهلاك) (مستوى الدخل المتاح)

= 100 + (0.75) (مستوى الدخل المتاح)

أي أن معادلة الاستهلاك النظرية يمكن كتابتها كالتالي :

$$C = a + bY \qquad (1 - 4)$$

حيث إن :

a = الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل ، حيث إنّ $0 \leq a$

b = الميل الحدي للاستهلاك ، حيث إن $0 < b < 1$

Y = مستوى الدخل المتاح

C = قيمة إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات النهائية بغرض الاستهلاك .

وبكلمات أخرى ينقسم الاستهلاك في المعادلة (4 ـ 1) إلى قسمين هما :

1 ـ مبلغ لا يعتمد على دخل الأفراد ، وهو ما أطلقنا عليه اسم الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل . ورمز له جبريا بالحرف a .

2 ـ الاستهلاك التبعي ، أو الاستهلاك الذي يتبع أو يعتمد على مستوى الدخل ، وهو يساوي bY.

والمعلومات التي تمدنا بها المعادلة (4 ـ 1) هي نفسها التي يمدنا بها الشكل (4-1) . فمثلاً :

* يوضح الشكل (4 ــ 1) أنه عند مستوى دخل يساوي 400 تصل قيمة الاستهلاك أيضا إلى 400 . وهذا ما توضحه المعادلة (4−1) حيث أن :

$$C = 100 + .75\ (400) = 400$$

* وعند مستوى دخل 1400 نجد أن الشكل يوضح أن قيمة الاستهلاك 1150 . والمعادلة (4 ـ 1) توضح أيضا أن قيمة الاستهلاك عند مستوى دخل 1400 تساوي .

$$C = 100 + .75\ (1400) = 1150$$

* الميل المتوسط للاستهلاك هو ميل الخط الواصل من نقطة الأصل إلى دالة الاستهلاك عند مستوى دخل معين . أو هو حاصل قسمة الاستهلاك على الدخل المتاح $(\frac{C}{Y})$. وعن طريق المعادلة نجد أن :

$$\frac{C}{Y} = \frac{a}{Y} + \frac{bY}{Y} = \frac{a}{Y} + b \qquad (2 - 4)$$

وعند مستوى دخل يساوي 400 نجد أن الميل المتوسط للاستهلاك يساوي ($.75 + \frac{100}{400} =$) الواحد الصحيح ، وعندما يزيد الدخل إلى 600 نجد أن قيمة الميل المتوسط للاستهلاك انخفضت إلى 0.92 .

(4 - 2) دالة الادخار

يوضح الجزء السفليّ من الشكل (4 ـ 1) دالة الادخار التي تناظر دالة الاستهلاك في الجزء العلوي من الشكل نفسه . مقدار الادخار في الجزء العلوي من الشكل ، عند أي مستوى من مستويات الدخل هو المسافة الرأسية بين دالة الاستهلاك والخط ذي 45° ، ولذا يمكننا اشتقاق دالة الادخار في الجزء السفلي مباشرةً من الجزء العلوي . فعند مستوى دخل قدره 400 ، مثلاً ، نجد من الجزء العلوي من الشكل (4-1) أن قيمة الادخار تساوي صفرا . وهذا يعين تقاطع دالة الادخار مع المحور الأفقي عند ذلك المستوى من الدخل . وعند مستوى دخل يساوي 200 نجد أن الادخار يساوي ‎-50 ، أي أن دالة الادخار تقع إلى أسفل من المحور الأفقي عند ذلك المستوى من الدخل بمسافة رأسية قدرها 50 . وعند مستوى دخل قدره 1400 نجد أن الاستهلاك يساوي 1150 ، وبالتالي فإن الادخار يساوي 250 . أي أن دالة الادخار تقع إلى أعلى من المحور الأفقي بمسافة رأسية قدرها 250 ، عند ذلك المستوى من الدخل .

ومن جهة أخرى ، يوضح العمود الخامس من الجدول (4 ـ 1) قيمة الميل المتوسط للادخار Average Propensity to Save . وهو يساوي قيمة الادخار مقسومة على الدخل الكلي المتاح . وهو يساوي ميل الخط الواصل من نقطة الأصل إلى دالة الادخار ، عند مستوى معين من الدخل المتاح . ونلاحظ من الجدول أن قيمة الميل المتوسط للادخار تتزايد بتزايد مستوى الدخل المتاح ؛ وذلك لأنه طالما أن نسبة الدخل المتجهة للاستهلاك تتناقص مع تزايد الدخل المتاح ، والدخل المتاح يساوي حاصل جمع الاستهلاك والادخار ، فإن نسبة الدخل المتجهة للادخار تتزايد .

وكما قدمنا الميل الحدي للاستهلاك ، نستطيع تعريف الميل الحدي للادخار بأنه يساوي نسبة التغير في الادخار إلى التغير في الدخل المتاح أي أن :

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل المتاح}} = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

وطالما أن :

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$$

فإن :

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = 1.0$$

بالإضافة إلى ذلك ، يمكننا الوصول إلى معادلة الادخار بالخطوات نفسها التي قدمنا بها دالة الاستهلاك . أي أن :

الادخار يتكون من جزأين هما :

* مقدار من الادخار لا يتأثر أو لا يعتمد على مستوى الدخل ، وهو قيمة الادخار (بالسالب هنا) ، عندما يكون الدخل يساوي صفرا . وتمثله المسافة الرأسية بين نقطة تقاطع دالة الادخار ونقطة الأصل .

* مقدار آخر يعتمد على مستوى الدخل وهو يساوي الميل الحدي للادخار مضروبا في قيمة الدخل المتاح .

أي أن معادلة الادخار هي[1] :

$$S = -a + (1-b)Y \qquad (3-4)$$

حيث إن (a-) تساوي مقدار الادخار عند مستوى الدخل النظري الذي يساوي صفراً

---

[1] يمكن اشتقاق دالة الادخار كالتالي :

$$S = Y - C = Y - (a + bY) = -a + (1-b)Y$$

وأخيراً ، نستطيع أن نحصل على معادلة الميل المتوسط للادخار ، بقسمة معادلة الادخار على مستوى الدخل ، وسنجد أن حاصل جمع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح . أي أن :

$$\left(\frac{a}{Y}+\frac{bY}{Y}\right)+\left[\frac{-a}{Y}+\frac{(1-b)Y}{Y}\right]=1.0$$

(4 ـ 3) العرض الكلي والطلب الكلي :

تفترض النظرية الكينزية أن المستويات التوازنية لكل من الدخل والإنتاج تعتمد على الطلب الكلي ، وسيتحقق التوظف الكامل إذا كانت قيمة هذه المتغيرات الثلاثة متساوية . أما إذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ، فستكون النتيجة هي تحقيق توظف كامل ، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

وكل مستويات الإنتاج ـ ابتداء من تلك التي تتحقق مع وجود بطالة ، إلى تلك التي يتحقق عنها التضخم والتوظف الكامل ـ يمكن أن تكون مستويات توازنية، لكن مستوى الإنتاج التوازني في أي فترة زمنية يتحدد بمستوى الطلب الكلي . وسنشرح هذه النظرية فيما بعد بالتفصيل ، وسنكتفي في هذا الفصل بإعطاء فكرة موجزه عنها .

أشرنا من قبل إلى أن العرض الكلي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية التي يرغب البائعون في بيعها ، وذلك بهدف الحصول على الأرباح . هذا يعني أن المؤسسات الإنتاجية قادرة على تغيير مستويات أرباحها ، وذلك عن طريق تغيير مستويات إنتاجها . ولذا فإن رغبة هذه المؤسسات في إنتاج حجم معين من الإنتاج ستستقر عند مستوى معين ، إذا لم يكن بوسعها زيادة مستوى الأرباح عن طريق تغيير حجم الإنتاج عن هذا المستوى . وهذا يعني أنه يمكننا أن نفترض توفر الرغبة لدى المنشآت والشركات ، لعرض أي كمية من السلع والخدمات ، بهدف إشباع

الطلب الكلي . أي أن منحنى العرض الكلي يمكن تعريفه بأنه يوضح الكميات المختلفة من الناتج النهائي ، التي ترغب الشركات والمنشآت في إنتاجها ، لإشباع المستويات الممكنة من الطلب الكلي .

غير أن هذه النتيجة تعتمد على ثبات العلاقة بين الأسعار وتكاليف عنصر العمل على ما هي عليه . فانخفاض تكاليف العمل - بالنسبة للإيرادات بشكل كلي - سيؤدي إلى زيادة الإنتاج ، والعكس صحيح . كما أن العلاقة بين الأسعار وتكاليف العمل قد تتغير هي الأخرى بسبب التغير في مستويات الإنتاج . أما إذا افترضنا ثبات العلاقة بين الأسعار الخاصة بالسلع وتكاليف عنصر العمل ، فيمكننا القول بأن الاهتمام الوحيد لدى المنشآت ، سيتمثل في تلافي أي اختلاف بين حجم الإنتاج ومستوى المبيعات[1].

واستنادا إلى هذه الفروض والتعريفات يمكننا أن نربط بين العرض الكلي ، وبين الناتج الوطني الإجمالي كالتالي :

العرض الكلي = قيمة الناتج الوطني الإجمالي

= التيار النقدي للناتج النهائي من السلع والخدمات

ومن جهة أخرى ، يزداد الناتج الوطني الإجمالي بزيادة كمية العمل المستخدمة في الإنتاج ، أو زيادة الكمية المستخدمة من رأس المال ، أو زيادة الكمية المستخدمة من كليهما . كما يمكن زيادة الإنتاج باستخدام الكميات المتاحة من العناصر بطريقة كفء عن طريق تحسين طرق الإنتاج .

لكن زيادة رأس المال في الاقتصاد بصورة كلية يتطلب وقتا ، يعتمد طوله على الزمن اللازم لإنتاج السلع الرأسمالية ، الذي قد يتجاوز السنة في كثير من

---

[1] يفترض هنا ثبات كل من الأسعار وتكاليف عنصر العمل . وسنتطرق في الفصل السادس عشر إلى العلاقة بين الإنتاج ومستوى الأسعار في النظرية الكينزية .

الحالات . ولهذا فقد نحتسب رصيد رأس المال ثابتا في المدى القصير . كما أن التغير التقني ، الذي يؤدي إلى تحسين المعرفة الفنية ، قد لايتغير في المدى القصير . وبالتالي لا يمكن زيادة الإنتاج إلا عن طريق زيادة الكمية المستخدمة من عنصر العمل ، سواء عن طريق توظيف عمال جدد ، أو عن طريق زيادة عدد ساعات العمل للأشخاص المستخدمين .

غير أن الإنتاج والاستمرار فيه يعتمد على الطلب الكلي على هذا الإنتاج ؛ أي أنه يمكن تحديد العلاقة بين الإنتاج الكلي وبين الكمية المستخدمة من عنصر العمل إذا افترضنا ثبات رصيد رأس المال ، وثبات مستوى المعرفة الفنية ، وكذلك ثبات توزيع الطلب بين السلع المختلفة في الأجل القصير .

وسنجد ، وفي أي لحظة زمنية ، أن مستوى الإنتاج يتحدد عن طريق التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، وليس من الضروري أن يكون هذا المستوى هو مستوى الإنتاج التوازني ، ولكنه سيقترب من هذا المستوى الأخير عندما تقوم المنشآت بتعديل حجم إنتاجها ، بالشكل الذي يشبع رغبات المستهلكين . ومستوى التوظف الفعلي هو حجم التوظف اللازم لإنتاج ذلك القدر من الإنتاج .

وباختصار شديد يمكننا أن نقول أن منحنى العرض الكلي له مرونة تامة (خط أفقي يوازي المحور الأفقي) ، إلى أن نصل إلى مستوى الإنتاج الذي يتحقق عنده التوظف الكامل . وعندما يتحقق هذا الأخير يصبح منحنى العرض الكلي غير مرن بالكامل (خط عمودي يوازي المحور الرأسي) . وفي مدى الإنتاج من صفر إلى ذلك المستوى الذي يتحقق عنده التوظف الكلي ، نجد أن منحنى العرض الكلي يبعد عن المحور الأفقي ، بمسافة رأسية تساوي مستوى السعر الثابت .

أما الطلب الكلي ، الذي يتضمن قيمة السلع والخدمات النهائية ، التي تطلبها القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد خلال أي فترة زمنية ، فتتحدد بعض مكوناته بمستوى الدخل . ومن المفيد هنا أن نربط بين حجم الطلب الكلي ومستوى

الدخل، حيث نستطيع تعريف منحنى الطلب الكلي بأنه يشير إلى الكميات المختلفة من الناتج النهائي ، التي يتم طلبها عند المستويات الممكنة من الدخل .

هذا ، ولقد سبق أن أشرنا ، عند الحديث عن الجدول (2 — 1) ، إلى أن الإنفاق الكلي على الناتج الوطني الإجمالي ، يساوي مجموع بنود إنفاق القطاعات الأربعة ، وهي البنود نفسها التي يتكون منها الطلب الكلي ، والفارق الوحيد هنا هو ما يلي :

* الطلب الكلي = كمية النقود الإجمالية التي يرغب الأفراد في إنفاقها على السلع والخدمات .

= الإنفاق المخطط (Planned) .

= Expost Expeniture

* الإنفاق على الناتج الوطني الإجمالي = كمية النقود التي يقوم الأفراد فعلا بإنفاقها .

= الانفاق الفعلي أو المحقق (Actual).

= Ex ante Expenditure

ونظرا لتوقف الطلب الكلي على الرغبات ، فلا توجد بيانات رسمية عن الانفاق المخطط ، نظرا لصعوبة قياسه ، وبالتالي لا يمكن مقارنته بالإنفاق الفعلي . هذا لا يعني ، بالطبع ، أننا نتخلى عن مفهوم الطلب ، و لم نتخل من قبل عن منحنى الطلب الخاص بسلعة معينة .

ومن جهة أخرى ، سنجد في كثير من الحالات أن قيم الناتج الوطني الإجمالي وقيم الطلب الكلي ـ لو أمكن معرفتها ـ متساوية . ويمكننا أن نفترض أن الإنفاق الفعلي لأي قطاع من القطاعات الأربعة يساوي قيمة إنفاقه المخطط ، فيما عدا حالة واحدة ، وهي عندما تكون كمية السلع المعروضة أقل من الكمية المطلوبة .

بمعنى أن الإنفاق الفعلي هو أقل من الإنفاق المخطط أو يساويه . وقد يضطر المستهلكون إلى شراء كميات تقل عن تلك الكمية التي يرغبون في الحصول عليها ، ولكن لايمكن إجبارهم على شراء كميات أكبر من تلك الكميات التي يودون الحصول عليها . ولهذا يمكننا أن نفترض - باستثناء الحالات التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ، إن الأحصاءات المتاحة عن الإنفاق على الناتج الوطني الإجمالي تتطابق مع تلك الخاصة بالطلب الكلي (لو أمكن الحصول عليها).

غير أن هذا التحليل لا ينطبق على بند واحد من بنود الإنفاق الكلي ، وهو بند التغير في المخزون ؛ حيث يمكن أن يكون الإنفاق الفعلي أكبر من الإنفاق المخطط . فقطاع الأعمال يقوم بإنتاج حجم معين من الإنتاج ، على أمل أن يتمكن من تسويقه بالكامل ، أو قد يحتفظ بجزء من إنتاجه في صورة مخزون إضافي (مخطط) ولكن عندما ينخفض الطلب ، فسيزيد المخزون الفعلي ، بالمقارنة بالكمية التي كان يرغب الاحتفاظ بها . ومن جهة أخرى ، عندما يكون الطلب كبيرا ، فسينقص المخزون السلعي لدى قطاع الأعمال عن المخزون المخطط .

وما لم يكن هناك فائض كبير في الطلب الكلي ، بحيث لا يكفى المخزون المتوفر لدى قطاع الأعمال لمواجهة هذا الفائض ، فإن الفرق بين الطلب الكلي والإنتاج الكلي سينعكس في بند التغير في المخزون . فهذا البند الأخير يتحمل الصدمات التي تحدث نتيجة لاختلاف الطلب عن الإنتاج .

وباختصار ، يفترض النموذج الكينزي ما يلي :

* ثبات المستوى العام للأسعار إلى أن يصل الاقتصاد إلى وضع التوظف الكامل .

* عندما يصل الاقتصاد إلى وضع التوظف الكامل يصبح من المستحيل زيادة الكمية المنتجة من السلع ، بينما يرتفع المستوى العام للأسعار .

* لا توجد تغييرات في منحنى العرض الكلي في المدى القصير .

* يتحدد الطلب الكلي بمستوى الدخل .

* نظرا لإمكانية زيادة مستوى الدخل في المدى القصير ، فيمكن أن ينتقل منحنى الطلب الكلي من مكانه الأصلي في المدى القصير .

(4 - 4) تحديد مستوى الدخل التوازني

نحن نفترض في هذا الفصل أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين اثنين هما : القطاع العائلي وقطاع الأعمال . أي أننا نفترض عدم وجود قطاع عام ، وبالتالي عدم وجود ضرائب ، وعدم وجود إنفاق عام . كما أننا نفترض عدم وجود قطاع خارجي ، وبالتالي فإن قيم الصادرات والواردات تساوي صفرا .

وبالإضافة إلى ذلك فسنفترض أن عناصر الإنتاج المتاحة غير موظفة بالكامل وخاصة عنصر العمل . ولهذا فإن زيادة الاستثمار ستؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظف ، مع عدم تغير الأسعار .

تطابقية الناتج الوطني الإجمالي في هذا الاقتصاد هي :

الناتج الوطني الإجمالي = $C + S$

$= C + I$

$= Y$

حيث إن :

S = الادخار الخاص الذي يشمل ادخار قطاع الأعمال .

I = الاستثمار قبل خصم مبلغ استهلاك رأس المال .

وإذا قمنا بخصم استهلاك رأس المال من كل من S و I فإن Y سيشير إلى الناتج الوطني الصافي . وإذا فرضنا أيضا أن قيمة المدفوعات التحويلية التي يقوم بدفعها قطاع الأعمال تساوي صفرا ، والقيمة نفسها بالنسبة للفوائد التي يدفعها

المستهلكون ، وكذلك عدم وجود أرباح غير موزعة[1] . إذا فرضنا هـذا فـإن عـدم وجود قطاع عام يتضمن ما يلي :

الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي

= الدخل الشخصي

= الدخل الشخصيّ المتاح

بمعنى أن كل دينار يتم إنفاقه خلال السنة على الاستهلاك والاستثمار الصـافي يتولد عنـه دينـار مـن الدخـل المتـاح . فـالدخل المتـاح يخصـص لكـل مـن الانفـاق الاستهلاكي الشخصي والادخار الخاص . ولكن عندمـا يتسـاوى كـل مـن النـاتج الوطني الصافي والدخل المتاح فإن الادخار ـ وهو المبلغ غير المنفق من الدخل المتاح ـ يجب أن يساوي الاستثمار الصافي ، وهو المبلـغ غـير المسـتهلك مـن النـاتج الوطـني الصافي . أي أن :

$$S \equiv I \qquad (4 - 4)$$

والمعادلـة (4 ــ 4) ترمـز للقيـم الفعليـة أو المحققـة للادخـار وللاسـتثمار . و سنوضح في نهاية هذا الفصل كيف يمكن أن لا تتساوى قيـم الاسـتثمار المحقـق مـع قيم الاستثمار المخطط .

ما ذكرناه إلى الآن هو أن الاقتصاد يتكون من قطاعين ، حيـث يمكـن تفسـير سلوك القطاع العائلي بدالة الاستهلاك الكينزية ، التي يعتمد فيهـا الاسـتهلاك علـى مستوى الدخل المتاح . لنفترض الآن أن قطـاع الأعمـال يخطـط لإنفـاق مبلـغ 200 مليون دينار في السنة على الآلات والمعدات الإنتاجية وكذلك على المخزون . فهذا المبلغ مستقل عن مستوى الإنتاج ، فنجد إنه عند كل مستويات الإنتاج تكون قيمة الإنفاق الاستثماري المخطط تساوي 200 . أي أن دالة الاستثمار هي :

---

[1] يجب على الطالب مراجعة الجدولين (2 ـ 1) و(2 ـ 2) ليفهم المنطق من وراء هذه الفروض.

I = مقدار ثابت = I = 200 ... (5 - 4)

ولكي نشتق الدالة أو المنحنى الخاص بالإنفاق الكلي عند جميع مستويات الإنتاج ، يجب أن نضيف دالتي الاستهلاك والاستثمار معا . وهذا ما يوضحه الشكل (4 - 2) في جزئه العلوي، حيث إن المنحنى الذي رمزنا إليه بالمقدار (C + I) هو منحنى الإنفاق الكلي ، وتم الحصول عليه بإضافة الاستثمار الثابت إلى قيم الاستهلاك الموضحة في الشكل (4 – 1) عند جميع مستويات الدخل . أما قيم الإنفاق الكلي فيوضحها الجدول (4 – 2) . المنحنى C + I وفي الشكل (4 – 2) يوضح مقدار الإنفاق الكلي .

الجدول (4 - 2)

الدخل والإنفاق الكلي

ملايين الدينارات

الدخل الكلي Y	الاستهلاك المخطط C	الادخار المخطط S	الاستثمار الثابت I	الإنفاق الكلي C+I
100	175	75 -	200	375
200	250	50 -	200	450
300	325	25 -	200	525
400	400	0	200	600
500	475	25	200	675
600	550	50	200	750
700	625	75	200	825
800	700	100	200	900
900	775	125	200	975
1000	850	150	200	1050
1100	925	175	200	1125
1200	1000	200	200	1200

1275	200	225	1075	1300
1350	200	250	1150	1400
1425	200	275	1225	1500

وفي ظل فرضية ثبات أسعار السلع والخدمات ، نجد أن منحنى الإنفاق الكلي في الجزء العلوي من الشكل (4 ـ 2) يوضح كيف أن المقدار الكلي من السلع التي يتم شراؤها تختلف باختلاف مستوى الدخل الحقيقي .

وبناء على افتراضات النموذج الحالي ، فإن كل ما نحتاج إليه لتحديد المستوى التوازني للإنتاج الكلي ، هو معرفة دالتي الادخار المخطط والاستثمار المخطط في الجزء السفلي من الشكل (4 ـ 2) ، أو معرفة دالة الإنفاق العام .

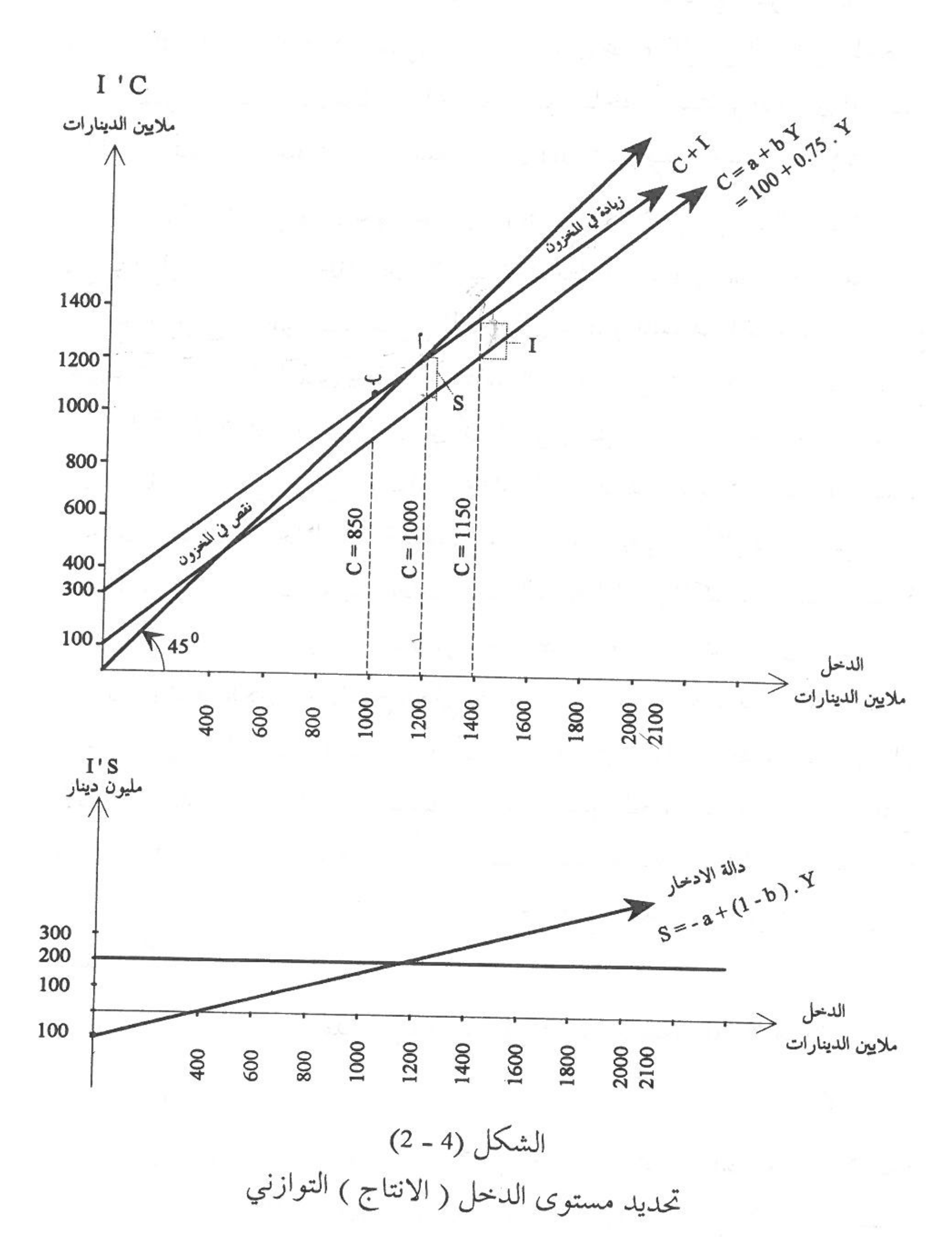
إن كل دينار يتم إنفاقه على المحور الأفقي من الجزء العلوي يشير إلى مستوى معين من الإنتاج الكلي . ويمكن تحديد الإنتاج التوازني في هذا الجزء من الشكل (2-4) على أنه ذلك المستوى الذي يكون عنده .

مستوى الإنفاق الكلي = قيمة الإنتاج الكلي .

= قيمة الدخل الكلي .

وعندما تكون قيمة الإنتاج الفعلي 1200 ، فإن الدخل المتاح يساوي أيضا المبلغ نفسه. هذا يعني أن الاستهلاك يساوي 1000 . وبإضافة الإنفاق الاستثماري إلى هذا المبلغ الأخير ، يصبح الإنفاق الكلي يساوي 1200 . فالمنشآت تنتج ما قيمته 1200 ، وتتوقع أن تكون مبيعاتها من هذا الإنتاج 1200 . وبذلك تتحقق خطط البائعين والمشترين .

ونحن نفترض هنا ، أنه لا يتم بيع كل السلع إلى القطاع العائلي وإلى المنشآت لأخرى ضمن قطاع الأعمال ، بل إن جزءا من هذا الإنتاج قد يتم الاحتفاظ به من قبل المنشآت بوصفه جزءاً من مخزونها السلعي . ومثل هذا الإنتاج يمكن النظر إليه أنه جزء من الإنتاج يتم بيعه إلى قطاع الأعمال نفسه . أي أن جزءا من المبيعات المحققة يمثل مبيعات مخططة لقطاع الأعمال نفسه .



الشكل (4 - 2)

تحديد مستوى الدخل (الانتاج) التوازني

كما يمكننا تعريف مستوى الإنتاج التوازني ، باستخدام الجزء السفلي من الشكل (4 ـ 2) ، بأنه ذلك المستوى الذي يتساوى عنده كل من الادخار المخطط والاستثمار المخطط . فالاستثمار المخطط ممثل بالخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي ، الذي يبعد عنه بمسافة رأسية تساوي 200 عند مختلف مستويات الإنتاج .

أما دالة الادخار فيوضحها الخط ($S = -a + (1 - b)Y$) ، وقيم العمود الثالث من الجدول (4 ـ 2) . وطالما أن الاستثمار المخطط يساوي 200 ، فإن مستوى الإنتاج التوازني يتحقق عند تساوي المبلغ الذي ستقرر المنشآت إنفاقه على السلع الإنتاجية ، مع المبلغ الذي يخطط مستلمو الدخل على عدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية (الادخار المخطط) . أي أن المستوى التوازني للإنتاج يتحقق عندما يكون كل دينار من الدخل، تم توليده خلال الفترة الزمنية، يساوي دينارا من السلع والخدمات تم إنتاجه خلال الفترة نفسها. وهذا بدوره يعني أن كل دينار من دخل تلك الفترة تم ادخاره ـ و لم يتم إنفاقه على السلع الاستهلاكية ــ يقابله دينار تم إنفاقه على السلع الرأسمالية (الاستثمار المخطط) . وبكلمات أخرى ، يتساوى كل من الإنفاق الكلي، والإنتاج الكلي إذا كان الادخار المخطط يساوي الاستثمار المخطط . ومن الشكل (4ــ 2) نجد أن هناك مستوى واحدا فقط من الإنتاج الكلي ، يتساوى عنده الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط ، وهو مستوى إنتاج قدره 1200 مليون دينار ، وهو أيضاً يمثل نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي . أي أن مستوى الإنتاج الكلي (الدخل الكلي) يحدد موقع الطلب الكلي .

ومن جهة أخرى ، لقد ذكرنا أن شرط التوازن توضحه المعادلة التالية :

$$Y = C + I \qquad (6 - 4)$$

حيث إن قيم كل من C ، I هي قيم مخططة . وبحل هذه المعادلة الأخيرة نحصل على مستوى الإنتاج الكلي، الذي عنده يكون مجموع الإنفاق المخطط

الكلي (C + I) كافيا لشراء مقدار الإنتاج الذي تم إنتاجه بالفعل . وبالتعويض عن قيم كل من C و I (من المعادلتين (4 – 1) ، (4 – 5) على التوالي) في معادلة التوازن ، نحصل على ما يلي :

$$Y = C + \bar{I}$$

$$= a + bY + \bar{I}$$

$$Y - bY = a + \bar{I}$$

$$Y(1 - b) = a + \bar{I}$$

$$\therefore Y = \frac{1}{(1-b)}\left(a + \bar{I}\right) \quad \cdot\cdot\ (7 - 4)$$

$$= \frac{1}{1 - .75}(100 + 200)$$

$$= 1200$$

وبالتعويض في المعادلة (4 - 3) نحصل على قيمة الادخار المخطط كالتالي :

$$S = -a + (1 - b)\,Y$$

$$= -100 + (.25)\,(1200)$$

$$= 200$$

$$= I$$

ويجب أن نتذكر هنا أن قيم كل من C ، I ، S ، هي قيم مخططة . فعند مستوى دخل قدره 1200 مليون، نجد أن الإنفاق الكلي يساوي الإنتاج الكلي ، كما أن الادخار المخطط يساوي الاستثمار المخطط .

(4 - 5) مؤشرات وآثار عدم التوازن

الإنتاج الكلي هو مجموع إنتاج كل المنشآت التي تكوّن قطاع الأعمال ، وقد لا يؤدي قرار قطاع الأعمال الخاص بالإنتاج إلى الوصول إلى الدخل التوازني . فقد يقل الإنفاق الكلي أو يزيد عن قيمة الإنتاج الكلي ، مما يؤدي إلى تغير قيمة المخزون السلعي لدى المنشآت الإنتاجية . فعندما يكون هناك فائض في الطلب الكلي مثلا ، وتوقع قطاع الأعمال استمرار هذا الفائض في المستقبل ، فسيقوم قطاع الأعمال بزيادة إنتاجه ، وقد ترتفع الأسعار مع الزيادة في الإنتاج ، وقد ترتفع الأسعار بدون زيادة في الإنتاج . والعكس صحيح في حالة فائض العرض الكلي .

لنفرض أن قطاع الأعمال قرر زيادة إنتاجه إلى 1400 مليون دينار . عند هذا المستوى الإنتاجي نجد أن قيمة الدخل الكلي تساوي 1400 أيضا ، وسينفق القطاع العائلي مبلغ 1150 مليون على السلع والخدمات الاستهلاكية . وإذا أضفنا قيمة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الاستهلاكي يصبح الإنفاق الكلي 1350 مليون دينار ، بينما تبلغ قيمة الإنتاج الكلي 1400 . أي أن هناك فائضا في العرض بمبلغ 50 مليون دينار (المسافة الرأسية بين دالة الإنفاق الكلي والخط 45°) عند مستوى الإنتاج 1400 . وعند هذا المستوى الأخير نجد أن الاستثمار المخطط لايساوي الادخار المخطط . فالادخار المخطط يساوي :

$$S = -100 + 350 = 250$$

في حين أن الاستثمار المخطط لا زال يساوي 200 مليون دينار . وهذا واضح من الجزء السفلي في الشكل (4 - 2) ، عند مستوى إنتاج قدره 1400 ، بالمسافة الرأسية بين دالة الادخار ودالة الاستثمار . وسيجد قطاع الأعمال أن قيمة مخزونه السلعي زادت بمبلغ 50 مليون دينار . أي أن هناك زيادة في الاستثمار غير مرغوب فيها (زيادة غير

مخططة) . وإذا استمر الوضع على ما هو عليه من فترة زمنية إلى أخرى ، فسيحاول قطاع الأعمال تخفيض مستوى الإنتاج حتى يصل إلى 1200 مليون دينار مرة أخرى .

ومن جهة أخرى ، إذا افترضنا أن قطاع الأعمال أخطأ فقدر أنه يمكنه بيع ما قيمته 1000 ميلون دينار . ولما كان الدخل الكلي يساوي الانتاج الكلي ، فإن قيمة الاستهلاك تساوي 850 مليون دينار . أي أن قيمة الإنفاق الكلي تساوي 1050 مليون دينار . هذه الحالة تشير إلى وجود فائض يساوي المسافة الرأسية بين المنحنى (C + I) والخط ذي 45° في الجزء العلوي من الشكل (4-2) . وعند مستوى الدخل المشار إليه أعلاه نجد أن الادخار المخطط يساوي 150 ، في حين أن الاستثمار المخطط لم يتغير، ويساوي 200 مليون دينار . والمسافة الرأسية بين دالة الادخار ومنحنى الاستثمار عند مستوى دخل قدره 1400، في الجزء السفلي من الشكل (4 – 2) توضح قيمة فائض الإنفاق الكلي . وإذا ظل الوضع على ما هو عليه ، فسيكون هناك انخفاض غير مخطط (غير مرغوب فيه) في المخزون بقيمة 50 مليون دينار . وعاجلاً أم آجلاً ، سيتغلب قطاع الأعمال على هذه المشكلة، وذلك بتوظيف عمال جدد ، وبالتالي يزيد الانتاج إلى أن يصل إلى 1200 مليون دينار ؛ حيث يتحقق التوازن .

ويلخص الجدول (4 – 3) الأوضاع الثلاثة التي أشرنا إليها . ينقسم الجدول إلى قسمين : القسم الأول يوضح القيم الفعلية أو المحققة ، ويبين القسم الثاني القيم المخططة . وتشير القيم الفعلية إلى كيفية توزيع الناتج الفعلي بين الاستهلاك الفعلي والاستثمار الفعلي ، كما تشير أيضا إلى تساوي القيم الفعلية لكل من الاستثمار والادخار . فالاستثمار الفعلي مثلا يساوي الاستثمار المخطط (المرغوب فيه) زائدا الاستثمار غير المخطط (غير المرغوب فيه) .

أما القيم المخططة فتوضح أن الاستثمار الفعلي يساوي الاستثمار المخطط عند مستوى إنتاج واحد فقط وهو 1200 مليون دينار .

وعند مستوى إنتاج قدره 1400 ، يجد قطاع الأعمال أن هناك جزءاً من إنتاجه، لم يستطع تصريفه في الأسواق وأن هناك سلعاً بقيمة 50 مليون دينار ستحوّل إلى مخازن قطاع الأعمال[1] ، ومن جهة أخرى عند مستوى إنتاج قدره 1000 يجد قطاع الأعمال استثماره الفعلي يساوي (1000 − 850) = 150 مليون دينار . وهذا يعني أن هناك سحباً من مخازن قطاع الأعمال لبضائع قيمتها 50 مليون دينار . أي أن الفرق بين قيمة الاستثمار الفعلي والاستثمار المخطط يتمثل في قيمة التغير في المخزون (الاستثمار غير المخطط) .

الجدول (4 - 3)

القيم الفعلية والمخططة للاستهلاك والاستثمار والادخار والإنفاق الكلي

ملايين الدينارات

الدخل الكلي	القيم الفعلية				القيم المخططة			الحالة
	الاستهلاك C	الادخار S	الاستثمار I	الإنفاق الكلي C+I	الادخار	الاستثمار	الإنفاق الكلي	
1000	850	150	150	1000	150	200	1050	فائض في الطلب (توسع)
1200	1000	200	200	1200	200	200	1200	توازن
1400	1150	250	250	1400	250	200	1350	فائض في العرض (انكماش)

وبالرجوع إلى الشكل (4 ـ 2) نجد عند أي مستوى من مستويات الدخل ما يلي :

---

[1] الاستثمار الفعلي = الإنتاج الفعلي − الاستهلاك الفعلي

= 1400 − 1150

= 250

* الاستثمار غير المخطط = المسافة الرأسية بين الادخار الفعلي والاستثمار المخطط[1]

= المسافة الرأسية بين المنحنى (C + I) والخط 45° .

* الاستثمار الفعلي = المسافة الرأسية بين دالة الاستهلاك والخط 45° .

= المسافة الرأسية بين دالة الادخار والمحور الأفقي في الجزء السفلي .

* الاستثمار المخطط = المسافة الرأسية بين دالة الاستهلاك والمنحنى C + I

= المسافة الرأسية بين دالة الاستثمار والمحور الأفقي في الجزء السفلي .

وهذا يعني أن الاستثمار الفعلي يتساوى مع الادخار الفعلي عند جميع مستويات الدخل ، ولكن الاستثمار المخطط لا يتساوى مع الادخار المخطط إلا عند مستوى دخل معين .

---

[1] الادخار الفعلي يساوي الاستثمار الفعلي .

أسئلة الفصل الرابع

1 ـ إذا كان لديك النموذج التالي :

$$C = 150 + .8Y$$

$$I = I0 = 250$$

أجب عما يلي :

1 ـ 1) ما الشرط الضروري ليكون مستوى الدخل عند مستوى التوازن .

1 ـ 2) أوجد القيم التوازنية لكل من Y ، C ، S .

1 ـ 3) إذا زاد الاستثمار بمبلغ 20 ، أوجد التغير في المتغيرات Y ، C ، S .

2) ما معنى الاستثمار غير المخطط ؟ وما دوره في تحديد الدخل التوازني ؟ .

3) " قد يدخر الفرد أكثر إذا قام بتخفيض استهلاكه ، ولكن إذا حاول كل فرد أن يدخر أكثر عن طريق تخفيض استهلاكه ، فقد تكون النتيجة أنه سيدخر أقل من ذي قبل " .

هل هذه العبارة صحيحة ؟ ولماذا ؟ .

قائمة المراجع

1 - T. Dernburg and D. McDougal, Macroeconomics, 4th ed. (McGraw-Hill, Inc., 1972) , Chap.5, pp. 99-119.

2 - E. Shapiro , Macroeconomic Analysis, 4th. ed (Harcourt Brace Jovanovich, 1972), Chap.4, pp. 47-65.

3 - W. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin, 1970) Chap.5, pp. 91-113.

الفصل الخامس

التغيرات في دالة الإنفاق الكلي : المضاعف

أشرنا في الفصل الرابع إلى أن الإنتاج الفعلي قد لا يتساوى مع الإنتاج التوازني ، وذلك بسبب عدم دقة قطاع الأعمال في تقديره لمستوى الطلب الكلي على منتجاته . وهنا يقوم قطاع الأعمال بتغيير مستوى إنتاجه ليتعادل مع قيمة الطلب الكلي . فمستوى الإنتاج يتغير بتغير مستوى الطلب الكلي .

وكنا قد افترضنا في الفصل السابق أن الاقتصاد الوطني يتكون من قطاعين اثنين، هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال ، وأن الانفاق الكلي يساوي مجموع الإنفاقين الاستهلاكي والاستثماري . ومع أنه من الممكن أن تتغير قيمة هذين البندين الأخيرين معا ، أو أن تتغير قيمة أحدهما دون الأخرى ، إلا أن معظم الاقتصاديين يتفقون على أن دالة الاستهلاك هي دالة مستقرة Stable نسبيا(1) . وهذا يعني أن قيمة الإنفاق الاستهلاكي عند أي مستوى من مستويات الدخل هي قيمة مستقرة نسبيا ، وأن التغيرات في مستوى الدخل إنما هي بسبب التغير في الإنفاق الاستثماري .

---

(1) دالة الاستهلاك غير المستقرة تعني أن قيمة الاستهلاك تتغير بدون حدوث أي تغير في قيمة الدخل المتاح ؛ كأن تتغير قيمة a أو b في معادلة الاستهلاك، أما دالة الاستهلاك المستقرة فهي دالة خطية ، حيث إن قيم a ، b ثابتة على أي معادلة خطية .

وسنركز في هذا الفصل على التغير في المستوى التوازني لكل من الدخل بسبب التغيرات في دالة الاستثمار .

(5 - 1) التغير في دالة الاستثمار والمضاعف الساكن

توصلنا في الفصل السابق إلى أنه عند مستوى استثمار معين – وليكن I_1 ، تكون معادلة الدخل التوازني هي :

$$Y_1 = \frac{1}{(1-b)}(a + I_1) \qquad .. (7 - 4)$$

لنفترض الآن أن هناك تحسنا في توقعات قطاع الأعمال وتفاؤلا بالنسبة للنشاط الاقتصادي ، وأنه يتوقع أن تزيد مبيعاته في المرحلة الزمنية القادمة . ونتيجة لهذا ، فقد ارتفع حجم الإنفاق بمبلغ يساوي ΔI ، حيث إن :

$$\Delta I = I_2 - I_1$$

و

I_2 = القيمة الجديدة للإنفاق الاستثماري .

I_1 = القيمة المبدئية للاستثمار .

أي أن معادلة الدخل التوازني الجديدة هي :

$$Y_2 = \frac{1}{(1-b)}(a + I_1 + \Delta y)$$

$$= \frac{1}{(1-b)}(a + I_2) \qquad .. (1 - 5)$$

وتوضح المعادلة (5 - 1) القيمة الجديدة للدخل ، (Y_2) ، التي تتلاءم مع المستوى الجديد للاستثمار (I_2) .

وبطرح المعادلة (4 - 7) من المعادلة (5 - 1) نحصل على ما يلي :

$$Y_2 - Y_1 = \Delta Y$$

التغير في الدخل $= \frac{1}{(1-b)} \Delta I =$

أو

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} . \Delta I \qquad .. (2 - 5)$$

وإذا افترضنا أن التغير في الاستثمار يساوي دينارا واحدا[1] . فإن المعادلة (5 ــ 2) تصبح :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b} \qquad .. (3 - 5)$$

أي أن زيادة (انخفاض) الإنفاق الاستثماري بمبلغ دينار واحد سيؤدي إلى زيادة (انخفاض) الدخل التوازني بمبلغ يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار . ويعرف هذا المبلغ الأخير باسم المضاعف Multiplier . كما أن المعادلتين (5 ــ 2) ، (5 ـ 3) تعرفان بمعادلات المضاعف . ونستطيع أن نعرف المضاعف بأنه القيمة التي يزداد بها الدخل التوازني عند زيادة الإنفاق بمقدار دينار واحد ، أو أنه يساوي التغير في الدخل مقسوما على التغير في الإنفاق .

هذا ، وكنا قد توصلنا في الفصل السابق إلى أن مستوى الدخل التوازني يساوي 1200 مليون دينار ، عندما كان مستوى الاستثمار يساوي 200 مليون دينار . لنفترض الآن أن حجم الانفاق الاستثماري زاد إلى 300 مليون، دينار عند جميع مستويات الإنتاج . أي أن التغير في الاستثمار يساوي 100 مليون دينار . وطالما أن قيمة المضاعف تساوي 4 ، فإن

---

(1) هذا مرادف لقيامنا بتقسيم طرفي المعادلة (2-5) على ΔI

$$\Delta Y = (4)(100) = 400$$

وبالتالي فإن

$$Y_2 = Y_1 + \Delta Y = 1600$$

و

$$\Delta Y = \Delta S + \Delta C$$

$$= 100 + 300$$

وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يؤثر في الاستهلاك (وبالتالي في الادخار) وعلى مقدار التغير اللازم لإعادة التوازن . كما أن قيمة المضاعف تتجه إلى التزايد كلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك .

ومع أن هناك أسبابا أخرى للتغيرات في الإنتاج والدخل ، إلا أن الميل الحدي للاستهلاك والتغير في الإنفاق الاستثماري يلعبان دورا مهما في تفسير حجم التغيرات في الدخل والإنتاج خلال أي فترة زمنية . وعندما يقوم قطاع الأعمال بزيادة أو بتخفيض إنفاقه الاستثماري ، فسيكون لهذه التغيرات تأثيرات مباشرة في مستويات الدخل والإنتاج ، وستؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار . وتزداد حالة عدم الاستقرار بارتفاع قيمة الميل الحدي للاستهلاك ، بينما تؤدي القيمة المنخفضة للميل الحدي للاستهلاك إلى مستوى أقل (نسبيا) من عدم الاستقرار[1] .

يوضح الشكل (5 - 1) . تأثير التغير في الإنفاق الاستثماري على مستوى الدخل التوازني . زيادة الاستثمار أدت إلى انتقال منحنى الإنفاق الكلي - في الجزء العلوي في الشكل (5 - 1) . من المنحنى (C + I) إلى $(C + I + \Delta I)$. في الجزء السفلي من الشكل أضفنا مسافة رأسية ، قدرها ΔI ، إلى المنحنى I ، وأطلقنا على المنحنى الجديد اسم $(I + \Delta I)$.

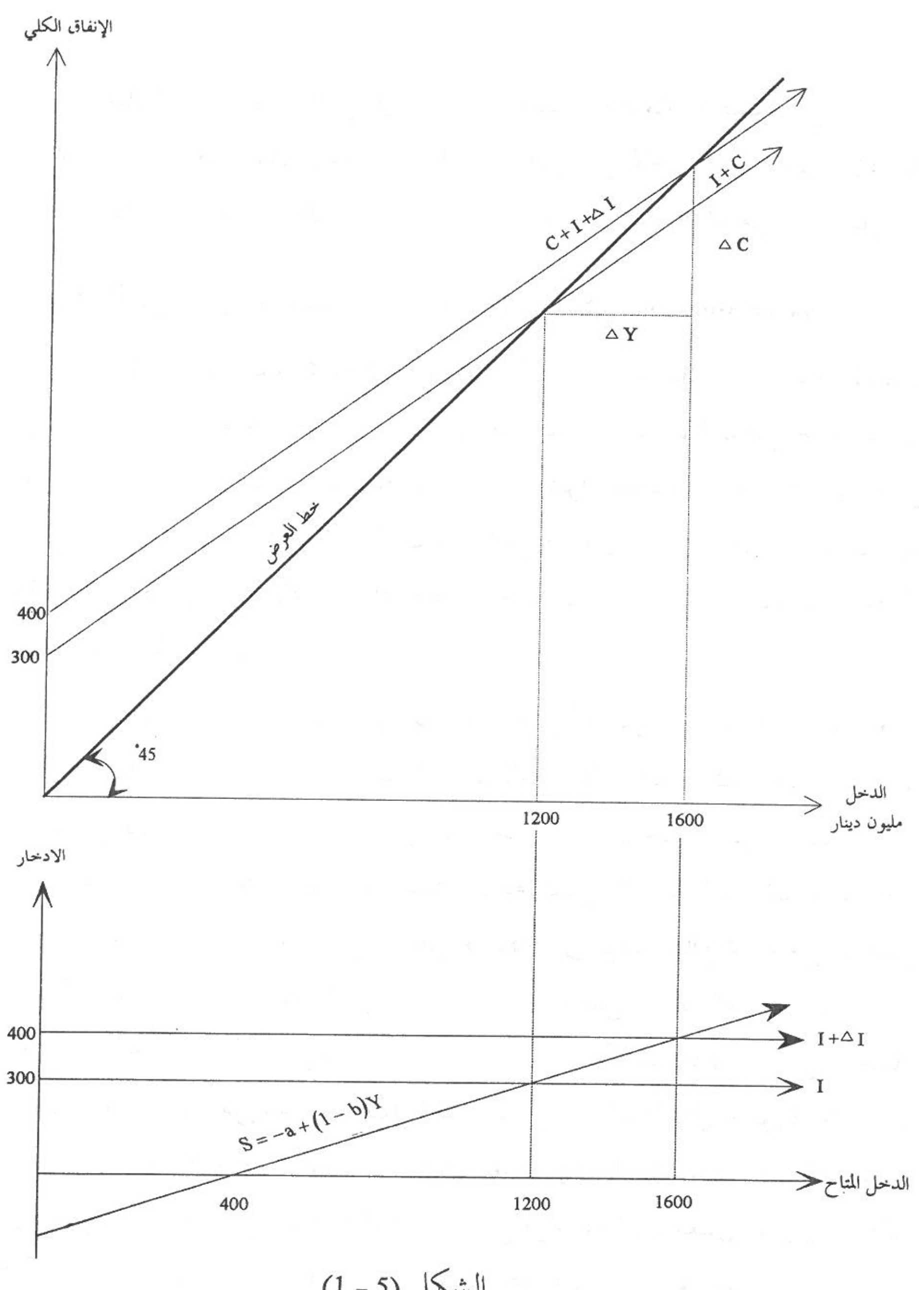
---

(1) وستكون هناك حالة متطرفه من عدم الاستقرار عندما تكون قيمة الميل الحدي للاستهلاك تساوي الواحد الصحيح .

يوضح المنحنى $(C + I + \Delta I)$ من الجزء العلوي في الشكل (5 ـــ 1) أن مستوى الدخل التوازني الجديد يساوي 1600 مليون دينار ، الذي عنده تصل قيمة الاستهلاك إلى 1300 .

ونظرا لأن مستوى الإنتاج الحالي يقل عن مستوى الإنتاج الذي يتحقق عنده التوظف الكامل ، فإن مستوى الأسعار لم تتغير عندما زاد الإنتاج من 1200 إلى 1600 مليون دينار .

ويلاحظ هنا أن نقاشنا انحصر حتى الآن في مقارنة وضع توازني معين ، بوضع توازني جديد . أي مقارنة قيم الاستهلاك والدخل والإنتاج قبل وبعد الزيادة في الاستثمار . زيادة الاستثمار بمقدار 100 أدت إلى زيادة الدخل بمبلغ 400 ، نظرا لأن قيمة المضاعف تساوي 4 . ولأننا نقارن بين وضع سكون معين بوضع سكون آخر ، فإن المضاعف في هذه الحالة يسمى بالمضاعف الساكن Static Multiplier . وهذا المضاعف لا يتعمق ولا يشرح لنا الكيفية التي يصل بها النظام الاقتصادي إلى المستوى التوازني الجديد . بل إنه يبحث في التغير في الدخل التوازني في لحظة زمنية معينة، نتيجة لتغير الإنفاق بمبلغ معين . ويفترض المضاعف الساكن أن عملية الانتقال من مستوى توازني معين إلى مستوى توازني آخر تتم آنيا ، أو على الأقل بسرعة ، بحيث لا يوجد وقت كاف لحدوث تغيرات في المتغيرات الأخرى مثل ذوق وتفضيل المستهلكين ، وتوزيع الدخل ... إلخ . بمعنى أن عنصر الزمن غير وارد في التحليل .



الشكل (5 - 1)

تأثير التغير في الاستثمار التلقائي على مستوى الدخل التوازني

وعندما نقدم عنصر الزمن في التحليل ، فسيتم الاهتمام بالكيفية التي يتغير بها الدخل التوازني من مستوى معين إلى المستوى التوازني الآخر ، وسيتوقف الاهتمام بمجرد المقارنة بين وضعي التوازن الساكنين . وهذا ما سيتضح لنا من البند التالي .

(5 - 2) التغيرات في الاستثمار والمضاعف الديناميكي Dynamic Multiplier

عند زيادة الاستثمار بمبلغ 100 مليون دينار ، فإن الدخل في الحياة الواقعية ، لن يزيد بسرعة بمبلغ 400 مليون . بل لا بد من مضي بعض الوقت قبل حدوث أي تغير في الدخل والإنتاج . فزيادة الإنتاج هو قرار يتخذ من قبل العديد من الشركات ، وزيادة الإنتاج قد تتطلب زمنا ليس بالقصير ؛ فهي تتطلب توظيف أيدٍ عاملة جديدة ، وشراء آلات ومواد خام ، وتعاقدات مختلفة . ولا بد من إدخال عنصر الزمن في التحليل .

هذا يعني أنه يجب أن ننظر إلى المضاعف على أنه مفهوم ديناميكي، بدلا من المفهوم الساكن . وهنا يمكننا النظر إلى المضاعف على أنه يتكون من جولات متتالية من تدفق الدخل . ففي لحظة زمنية معينة نجد أن جزءا من الدخل الذي يحصل عليه الأفراد خلال هذه الفترة سيتم إنفاقه على الاستهلاك ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات . وهذا بدوره يؤدي إلى توليد مبالغ مماثلة من الدخل في شكل أجور وحصص وفوائد وأرباح . كما ستحصل الخزانة العامة على جزء من هذا الدخل في شكل ضرائب ، بينما ستحتفظ الشركات بجزء آخر من الدخل في شكل أرباح غير موزعة ، وسيصل الجزء المتبقي من الدخل إلى حوزة الأفراد . ويمكننا النظر إلى الجولة المتعلقة بتولد الدخل على أنها تمثل متوسط الفترة الزمنية، التي تقع بين اللحظة التي يتم فيها استلام الدخل بواسطة فرد معين، وبين اللحظة التي يتم عندها تسلمه بواسطة شخص آخر في هذا التيار الدائري للدخل .

ويمكننا هنـا أن نفـرق بـين ثـلاث فـترات للإبطـاء أو للتأخـير Lags في التيـار الدائري للدخل هي:

1 ـ فترة إبطاء الإنفاق(1) Expenditure Lags

وهي متوسط فترة التأخير الـتي تقـع بـين اللحظـة الـتي يسـتلم عندهـا الأفـراد دخولهم، وبين اللحظة الزمنية الـتي يقومـون فيهـا بإنفـاق جـزء مـن هـذا الدخـل . وترجع هذه الفترة لأسباب سيكولوجية .

2 ـ فترة إبطاء الإنتاج(2) Output Lags

وهي متوسط فترة التأخير التي تقع بين الوقت الذي ينفق فيه الأفراد جزءاً من دخلهم ، وبين الوقت الذي يزيد فيه الإنتاج والدخـل نتيجـة للزيـادة في الإنفـاق . وفترة الإبطاء هذه ترجع لأسباب تكنولوجية تتعلق بالعملية الإنتاجية .

3 ـ فترة إبطاء الاستلام Earning Lags

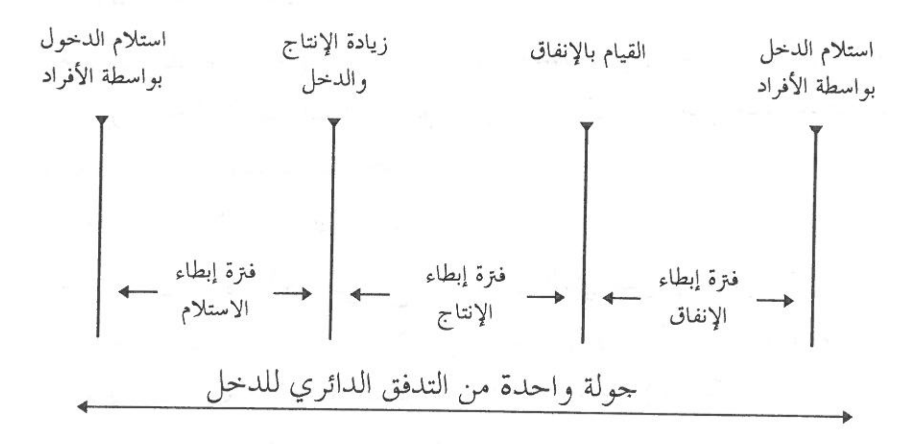
وهي متوسط فترة التأخير الـتي تنقضـي بـين اللحظـة الـتي يكتسـب فيهـا الأفـراد دخولَهم ، وبين اللحظة الزمنية التي يستلمون فيها هـذه الدخـول . وترجـع هـذه الفـترة لأسباب إدارية .

هذا ، ويمكن توضيح فترات الإبطاء الثلاث هذه في الشكل البياني التالي :

---

(1) تسمى هذه الفترة بفترة إبطاء روبرتسون نسبة إلى D. it. Robertson, Banking Policy and the Price Level, (London: P. S. King and San, 1926) p59.

(2) وتسمى هذه الفترة بفترة ابطاء لوندبرج إشارة إلى العالم السويدي E. Lundberg, Studies in the Theory of Econemic Expansion, Stockholm, 1937.



الشكل (5 ـ 2) فترات إبطاء الإنفاق والإنتاج والاستلام

وفترات الإبطاء الثلاث هذه توضح الوقت الذي لا بد من انقضائه، بين حدوث التغير في الإنفاق (السبب)، وبين حدوث التغير في الدخل التوازني (النتيجة) . وتعد فترة إبطاء الإنفاق مهمة في الدراسات الخاصة بالاستهلاك والاستثمار ، في حين تحتل فترة إبطاء الإنتاج أهمية كبيرة في الدراسات المتعلقة بالتوظف والمخزون . أما فترة إبطاء الاستلام فتحظى بأهمية خاصة في الدراسات المتعلقة بالأرباح[1] . هذا وسنخصص بقية هذا الفصل إلى فترات الإبطاء الثلاث .

(1) تشير الدلائل إلى أن فترة إبطاء كل من الإنفاق والاستلام أقصر من فترة إبطاء الإنتاج .

(5 - 2 - 1) المضاعف الديناميكي وفترة إبطاء الإنفاق

لكي نتمكن من التركيز على فترة إبطاء الإنفاق وحدها ، سنفترض عدم وجود فترات إبطاء خاصة بالإنتاج أو الاستلام . وسنستخدم المثال السابق نفسه وهي أن قيمة الدخل كانت 1200 مليون دينار، عند مستوى استثمار يساوي 200 مليون دينار . ثم نفترض أن الإنفاق الاستثماري زاد بمبلغ 100 مليون دينار .

ولمعرفة تأثير زيادة الاستثمار في مستوى الدخل التوازني ، سنقسم الفترة الزمنية التي يتطلبها النظام الاقتصادي ليعود إلى التوازن مرة أخرى إلى فترات زمنية قصيرة جدا . فإذا كانت الفترة الكلية هي سنة مثلا ، يمكن تقسيم هذه الفترة إلى 365 يوما أو إلى 52 أسبوعا أو 12 شهراً .. إلخ .

ولكن ، وقبل أن نبدأ في تحليلنا ، يجب أن نفرق بين نوعين من أنواع الزيادة في الاستثمار هما:

* يزيد الاستثمار في الجولة الثانية بمبلغ 100 مليون دينار ، وتستمر الزيادة إلى نهاية الجولات . ويطلق على هذه الزيادة اسم الزيادة الدائمة أو المستمرة في الإنفاق الاستثماري .

* يزيد الاستثمار في الجولة الثانية بمبلغ 100 مليون دينار ، لكنه يعود في الجولة الثالثة إلى مستواه في الجولة الأولى وهي 200 مليون دينار . أي أن الزيادة في الاستثمار هي زيادة مؤقتة حيث إنها تستمر خلال جولة واحدة فقط هي الجولة الثانية .

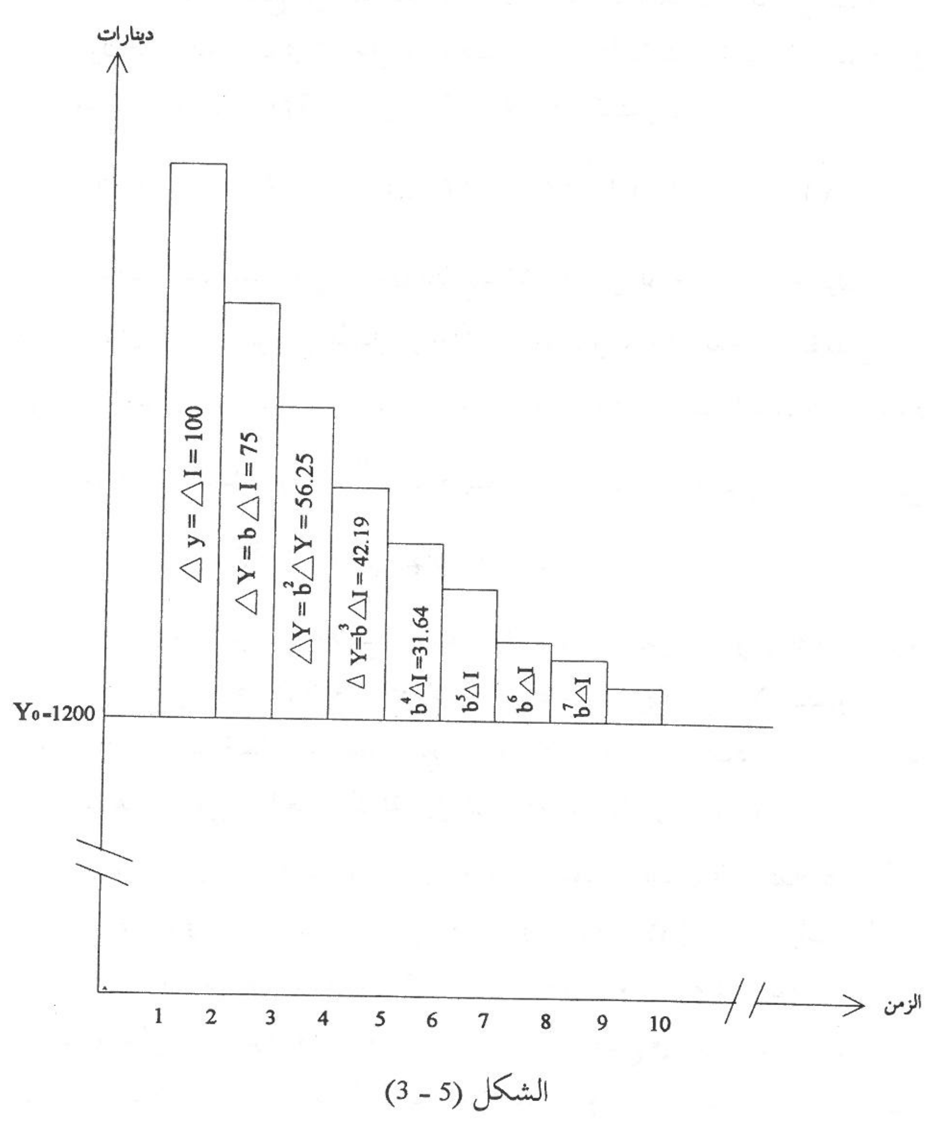
وسنوضح تأثير زيادة الاستثمار المؤقتة في مستوى الدخل التوازني أولا ، ثم نتطرق إلى الزيادة المستمرة . وفي كل حالة نفترض فترة إبطاء بين التغير في الدخل والتغير في الإنفاق الاستهلاكي المترتب على التغير في الدخل .

(5 - 2 - 1 - 1) الزيادة المؤقتة في الاستثمار وفترة إبطاء الإنفاق

عندما يزيد الاستثمار في الفترة الزمنية الثانية بمبلغ 1 Δ فسيزيد الإنفاق على الآلات والمعدات الجديدة . ويتم تقسيم وتوزيع هذا المبلغ على عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاج السلع الرأسمالية . فتزداد دخول أصحاب عناصر الإنتاج في الفترة الزمنية الثانية . أي أن الدخل في الجولة الثانية يساوي دخل الجولة الأولى مضافاً إليه مقدار الزيادة في الاستثمار . ونظرا لأننا نفترض وجود فترة إبطاء في الإنفاق ، فإن الإنفاق في الفترة الثانية لن يتغير ، بل يتغير إنفاق الفترة الثالثة . إذ سيزيد الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية في الجولة الثالثة بمبلغ يساوي ($b\Delta I$) ديناراً . وهذا بالطبع يعني أن دخول من يعمل في صناعة السلع الغذائية سيزيد في الجولة الثالثة بالمبلغ نفسه الذي زاد به الإنفاق .

أما في الجولة الرابعة فسيزيد إنفاق القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية بمبلغ يساوي الميل المدى للاستهلاك مضروبا في التغير في الدخل ؛ أي بمبلغ $b^2 \Delta I$ دينارا . كما سيزيد الدخل بنفس المبلغ .

وفي الجولة الخامسة سيزيد الاستهلاك بمبلغ $b^3 \Delta I$ دينار ، كما سيزيد الدخل أيضا بالمبلغ نفسه . الزيادة في دخل الفترة أو الجولة الخامسة ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي في الجولة السادسة بمبلغ ($b^4 \Delta I$) دينار . مما يؤدي إلى زيادة الدخول في الجولة السادسة بالمبلغ نفسه . فيزيد استهلاك الفترة أو الجولة السابعة .... وهكذا إلى نهاية الجولات .



الشكل (5 - 3)

المضاعف الديناميكي ، والزيادة المؤقتة في الاستثمار

مع وجود فترة إبطاء واحدة في الإنفاق

ويوضح الشكل (5 ـ 3) هذه التغيرات في الدخول والإنفاق الاستهلاكي حتى الجولة التاسعة . وواضح من هذا الشكل ، أن مقـدار الزيـادة في الدخـل تتنـاقص . وستكون قيمة التغيرات في الدخل عبر الجـولات المختلفـة نتيجـة للزيـادة المؤقتـة في الاستثمار ، مع وجود فترة إبطاء واحدة في الإنفاق كالتالي :

$$\Delta Y = \Delta I + b\Delta I + b^{2}\Delta I + b^{3}\Delta I + \ldots + b^{n-1}\Delta I \ldots \qquad (4 - 5)$$

وطالما كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح فإن الفرق بين مستوى الدخل التوازني المبدئي (Y0 = 1200) ومستوى الدخـل الفعلـي (في نهاية كل جوله) يتناقص بمرور الزمن . ونظرا لأن عدد الفترات الزمنيـة هـو عـدد كبير جـدا فـإن المقـدار (b^{n-1}) يصبـح صغـيرا جـدا ، وبالتـالي يعـود الدخـل التوازني إلى مستواه الأصلي Y0 في نهاية الجولات .

ومن جهة أخرى ، يوضـح الجـدول (5 ــ 1) أن الجولـة الأولى تمثـل الوضـع التوازني الأصلي ؛ وهو الوضع الاقتصادي قبل حدوث الزيادة في الاسـتثمار . وفي الجولة الثانية زادت قيمة الاستثمار بمبلغ 100 مليون دينار ، ثم عـادت هـذه القيمـة إلى مستواها الأصلي في الجولة الثالثة وإلى نهاية الجولة الأخيرة (n - 1) .

العمود الأول من الجـدول (5 ــ 1) يوضـح قيمـة الإنفـاق الاسـتهلاكي ، أي قيمة الاستهلاك في أي جولـة تسـاوي القيمـة في الجولـة الأولى مضافاً إليهـا المبلـغ ΔC ، حيث Δ تعبر عن الفرق بين قيمة الفترة الحاليـة والقيمـة في الجولـة الأولى (التوازن الأصلي). ونظرا لعدم وجود فترة إبطاء في الإنتاج فإن العمود الثالث يمثـل قيم الإنتاج . ولأننا نفترض هنا فترة إبطاء واحدة في الإنفاق ، فكأننا نستخدم دالـة الاستهلاك التالية :

$$C_t = a + bY_{t-1} \quad \ldots (5 - 5)$$

أو

$$\Delta C_t = b\Delta Y_{t-1} \quad \ldots (6 - 5)$$

وهذا واضح من قيم العمودين الأول والثالث ، حيث إن قيمة التغير في استهلاك الجولة الحالية تساوي $\frac{3}{4}$ قيمة التغير في دخل الفترة السابقة بالنسبة لدخل الجولة الأولى (العمود الرابع) .

ويوضح العمود الخامس قيمة المضاعف الديناميكي . والملاحظ هنا أن أول قيمة لهذا المضاعف هي الواحد الصحيح . أما العمودان السادس والسابع فيشيران إلى قيم الادخار المخطط والادخار الفعلي على التوالي ، حيث إن الادخار المخطط يعتمد ـ بسبب فترة إبطاء الإنفاق ـ على دخل الفترة السابقة . أي أن :

$$S_t = -a + (1 - b)Y_{t-1} \quad (7 - 5)$$

نستطيع الآن ، وباستخدام الجدول (5 ـ 1) ، مناقشة المضاعف الديناميكي . عندما زاد الاستثمار في الجولة الثانية بمبلغ 100 مليون دينار ، زاد الإنتاج (الدخل) بالمبلغ نفسه . أي أن $\Delta Y = 100$ ، وهذا يعني أن قيمة المضاعف تساوي الواحد الصحيح . لكن الاستهلاك في الجولة الثانية لم يتغير ، ولكنه سيتغير في الجولة الثالثة بمبلغ يساوي :

$$\Delta C_3 = b\Delta Y_2 = .75(100) = 75$$

ونظراً لأننا نفترض عدم وجود فترة إبطاء في الإنتاج ، فإنه وبمجرد زيادة الاستهلاك يزداد الإنتاج والدخل بنفس المبلغ الذي ازداد به الاستهلاك . أي أن

دخل الفترة الثانية يساوي 1075 . أي أن الدخل في الفترة الثالثة زاد بمبلغ 75 ، ولذا فإن قيمة المضاعف في الجولة الثالثة تساوي 0.75 ، وهو أقل من قيمة المضاعف في الجولة الثانية.

زيادة الدخل في الجولة الثالثة ستؤثر في قيمة الاستهلاك في الجولة الرابعة ، الذي سيزيد بمبلغ يساوي ((75) 0.75 =) 56.25 دينارا . وسيزيد إنتاج ودخل الفترة الرابعة بهذا المبلغ لتصبح قيمة الدخل تساوي 1256.25 مليون دينار . ومن الملاحظ هنا أن دخل الجولة الرابعة يقل عن دخل الجولة الثالثة ، وذلك بسبب الزيادة المؤقتة في الاستثمار ، ولهذا فإن المضاعف في الجولة الرابعة يساوي 0.56 .

وهكذا نجد أن قيمة التغير في الدخل . تتناقص بمرور الزمن إلى أن تصبح صفرا في الجولة الأخيرة ، وفي هذه الجولة نجد أن قيمة الدخل التوازني تساوي قيمته المبدئية في الجولة الأولى ، وتصبح قيمة المضاعف في الجولة الأخيرة تساوي صفرا .

الجدول (5−1)

فترة إبطاء الإنفاق ، والزيادة المؤقتة في الاستثمار ، والمضاعف الديناميكي

الجولة	الانفاق الاستهلاكي C 1	الاستثمار I 2	الدخل الإنفاق Y 3	ΔY 4	المضاعف $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$ 5	الادخار المخطط* S 6	الادخار الفعلي 1−3=7
1	1000.00	200	1200.00			200.00	200
2	1000.00	300	1300.00	100.00	1.00	200.00	300
3	1075.00	200	1275.00	75.00	.75	225.00	200

* الادخار المخطط يساوي $S_{t1} - 100 + .25Y_{t-1}$

4	1056.25	200	1256.25	56.25	.56	218.25	200
5	1042.19	200	1242.19	42.19	.42	214.06	200
6	1031.64	200	1231.64	31.64	.32	210.55	200
7	1023.73	200	1223.73	23.73	.24	207.91	200
8	1017.80	200	1217.80	17.80	.18	205.39	200
9	1013.35	200	1213.35	13.35	.13	204.45	200
10	1010.01	200	1210.01	10.01	.10	203.34	200
.	.	.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.	.	.
ن	1000.00	200	1200.00	0.0	0.00	200.00	200

وبمقارنة العمودين الأخيرين في الجدول (5 ـ 1) نجد ـ وباستثناء الفترات الأولى والثانية والأخيرة ـ أن قيمة الادخار الفعلي لا تساوي الادخار المخطط . ونظرا لأن الفرق بين القيم الفعلية والقيم المخططة تتمثل في الادخار غير المرغوب فيه فإننا نلاحظ الحالات الثلاث التالية :

* الاستثمار المخطط يفوق الادخار المخطط . هذا يحدث بالطبع عندما يكون الادخار الفعلي أكبر من الادخار المخطط . أي أن الادخار غير المرغوب فيه أكبر من الصفر . أما انخفاض المدخرات عن المستوى المرغوب فيه فيشير إلى أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي . أي أن الاقتصاد يمر بمرحلة من التوسع الاقتصادي .

* الاستثمار المخطط يساوي الادخار المخطط ، وهذا الأخير يساوي الإدخار الفعلي . أي أن الادخار غير المرغوب فيه يساوي صفرا .. وفي هذه الحالة يتحقق التوازن ولا توجد ضرورة للتوسع أو للانكماش .

* الاستثمار المخطط يقل عن الادخار المخطط ، أي أن الادخار الفعلي يقل عن الادخار المخطط ، وبالتالي فإن قيمة الادخار غير المرغوب فيه تقل عن الصفر .

هذه الحالة هي عكس الحالة الأولى . وهي تشير إلى تفوق العرض الكلي على الطلب الكلي، أي إلى حالة من الانكماش الاقتصادي .

وترجع أسباب التباين بين الادخار الفعلي والادخار المخطط في هذه الحالة إلى وجود فترة إبطاء الإنفاق بالنسبة للتغير في الدخل . فالادخار المخطط يتحدد عن طريق الدخل في الفترة السابقة ، بينما يتحدد الادخار الفعلي بطرح قيمة الاستهلاك الحالي من الدخل الحالي . واختلاف الدخل الحالي عن دخل الفترة السابقة يجعل الادخار الفعلي لا يتساوى مع الادخار المخطط .

(5 - 2 - 1 - 2) الزيادة المستمرة في الاستثمار ، وفترة إبطاء الإنفاق

افترضنا في الحالة السابقة أن الاستثمار زاد بمبلغ ΔI في الجولة الثانية ، ثم عاد إلى مستواه الأصلي في الجولة الثالثة وإلى نهاية الجولات . أما الآن فسنفترض أن الزيادة في الاستثمار استمرت من الجولة الثانية إلى نهاية الجولات .

وعندما يزيد الاستثمار في الجولة الثانية بمبلغ ΔI ، فإن دخل الجولة الثانية سيزداد بالمبلغ نفسه . أي أن مستوى الدخل في الجولة الثانية يساوي :

$$Y_2 = Y_1 + \Delta I$$

وفي الجولة الثالثة سيزداد الاستثمار بمبلغ ΔI ، ولكن ، وفي الوقت نفسه سيزيد الاستهلاك في هذه الفترة بمبلغ يساوي الزيادة في الدخل التي حدثت في الفترة الثانية مضروباً في الميل الحدي للاستهلاك ، وبالتالي يزداد الدخل في الجولة الثالثة بمبلغ الزيادة في الاستثمار مضافاً إليه الزيادة في الاستهلاك . أي أن دخل الفترة الثالثة يساوي :

$$Y_3 = Y_1 + \Delta I + b\Delta I$$

أي أنه في الجولة الثالثة نجد أن التغير في الدخل بالمقارنة بالجولة الثانية يساوي $(\Delta I + b\Delta I)$ دينار . وسيؤثر هذا التغير في دخل الفترة الثالثة في الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالجولة الرابعة ، ويزيد بمبلغ يساوي $(\Delta I + b\Delta I)\, b$ دينار . أي أن دخل الجولة الرابعة يساوي :

$$Y_4 = Y_1 + \Delta I + b(\Delta I + b\Delta I)$$
$$= Y_1 + \Delta I + b\Delta I + b^2 \Delta I$$

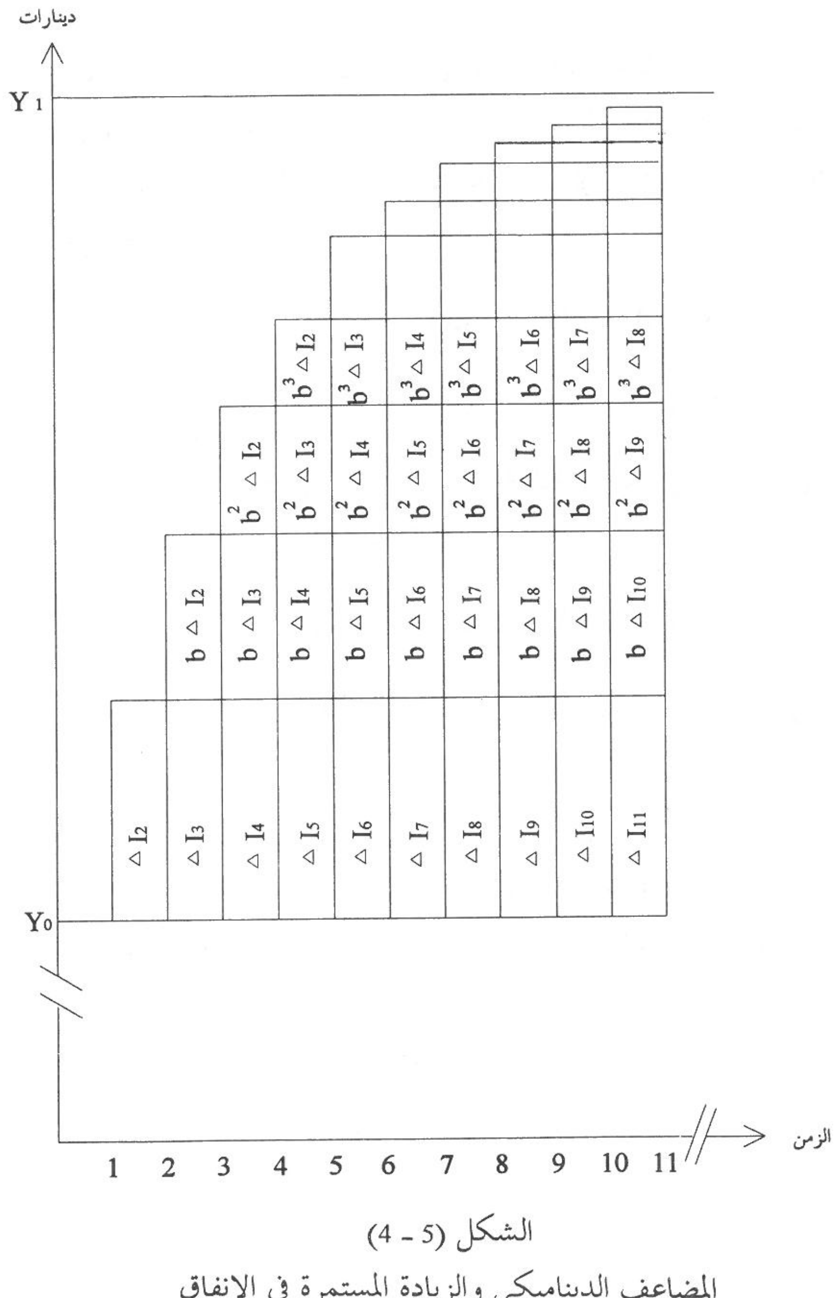
وتستمر هذه العمليات إلى أن نصل إلى الجولة الأخيرة (الجولة ن)، التي يتحدد فيها مستوى الدخل بالمعادلة التالية :

$$Y_n = Y_1 + \Delta I + b\Delta I + b^2 \Delta I + b^3 \Delta I + \dots b^{n-1} \Delta I$$

ويوضح الشكل (5 — 4) هذه الزيادات في مستوى الدخل التوازني حتى الجولة العاشرة .

ومن الملاحظ هنا أن مستوى الدخل التوازني لا يمكن أن يكون في حالة توازن إلا إذا كان الادخار المخطط مساويا للاستثمار المخطط . أي أن التوازن يتحقق إذا وصلت قيمة الادخار المخطط إلى مبلغ يساوي الادخار في الجولة الأولى مضافاً إليه التغير في الاستثمار . وبالتالي فإن النقطة المهمة هنا هي إيجاد قيمة الزيادة في الدخل ، اللازمة لزيادة الادخار المخطط بمبلغ يساوي ΔI . هذا بالطبع يعتمد على قيمة المضاعف التي تعتمد بدورها على قيمة الميل الحدي للاستهلاك . فإذا كانت قيمة الميل الحدي للاستهلاك ، كما افترضناها سابقا ، تساوي 0.75 ، فإنه وفي كل جولة يزيد الدخل فيها بمبلغ 100 ، يزيد الادخار بمبلغ 25 . أي أن الزيادة اللازمة في الدخل تساوي :

$$\Delta Y = \frac{100}{.25} = 400 = \frac{\Delta I}{1-b}$$



الشكل (5 - 4)

المضاعف الديناميكي والزيادة المستمرة في الإنفاق الاستثماري مع وجود فترة إبطاء واحدة في الإنفاق

ويوضح الجدول (5 ــ 2) ميكانيكية الوصول إلى المستوى الجديد للدخل التوازني . الجولة الأولى من هذا الجدول توضح الوضع التوازني الأصلي (المبدئي).

الجدول (5 - 2)

فترة إبطاء الإنفاق ، والزيادة المستمرة في الإنفاق الاستثماري والمضاعف الديناميكي

الجولة	الإنفاق الاستهلاكي C 1	الاستثمار المخطط I 2	الانفاق الكلي = الانتاج الكلي = الدخل الكلي Y 2+1 = 3	المضاعف الديناميكي 4	الادخار المخطط 5	الادخار الفعلي 1−3 = 6
1	1000.00	200	1200.00		200.00	200
2	1000.00	300	1300.00	1.00	200.00	300
3	1075.00	300	1375.00	1.75	225.00	300
4	1131.25	300	1431.25	2.31	243.75	300
5	1173.44	300	1473.44	2.73	257.81	300
6	1205.08	300	1505.08	3.05	268.36	300
7	1238.81	300	1538.81	3.38	276.27	300
8	1246.61	300	1546.61	3.47	284.70	300
9	1259.96	300	1559.96	3.60	286.64	300
10	.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.	.
ن	1300.00	300	1600.00	4.00	300.00	300

وفي الجولة الثانية زاد حجم الإنفاق الاستثماري بمبلغ 100 ، واستمرت هذه الزيادة إلى الجولة الأخيرة (الجولة ن) . العمود (1) من الجدول (5 ــ 2) يشير إلى قيمة الإنفاق الاستهلاكي في كل جولة ، حيث تم حساب قيمة هذا الاستهلاك

باستخدام المعادلة (5 ــ 5) . أما العمود (2) فيوضح قيمة الاستثمار المخطط . والعمود (3) يبين قيم الدخل (= قيمة الإنتاج) ، حيث لا توجد فترة إبطاء خاصة بالإنتاج . وأخيرا يشير العمودان الأخيران إلى قيم الادخار المخطط والادخار الفعلي على التوالي ، حيث تم حساب قيم الادخار المخطط باستخدام المعادلة (7-5).

ومن الملاحظ هنا أن قيم كل المتغيرات في الجولتين الأولى والثانية متساوية في الجدولين (5 - 1) و (5 ــ 2) . ولكن ، وبسبب الزيادة المستمرة في الاستثمار (الحقن الاستثماري المستمر) في الجولات من الثالثة إلى الجولة الأخيرة ، من الجدول (5 - 2) ، نجد أن قيم الدخل تتزايد بمرور الوقت ليصبح 1600 مليون دينار في نهاية الجولة ن ، مشيرا إلى أن قيمة الاستهلاك هي 1300 مليون دينار .

كما نلاحظ من العمود (4) في الجدول (5 ــ 2) أن قيمة المضاعف $\left(\frac{\Delta Y}{\Delta I}\right)$ تأخذ أول قيمة له ، وهي الواحد الصحيح ، ثم تتزايد هذه القيمة بمرور الوقت لتصل إلى قيمة المضاعف الساكن وهي 4 .

هذا ولقد تم الوصول إلى مستوى الدخل الجديد (1600) ، مفترضين أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.75 ، وهي قيمة بالطبع تقل عن الواحد الصحيح . أما إذا كانت $b>1$ ، فإن الدخل سيستمر في التزايد بصورة لا نهائية ، وبمعدل هندسي، بدلا من أن يستقر عند المستوى التوازني الجديد الذي يحدده المضاعف الساكن .

ومع أننا استعملنا فترة إبطاء واحدة للإنفاق ، إلا أن دالة الاستهلاك الفعلية قد تكون أكثر تعقيدا من المعادلة (5 - 5) . ويمكننا مثلا أن نفترض أن فترة الإبطاء تستغرق جولتين أو ثلاث جولات . ولذا يجب أن نتذكر أن السرعة التي تتحقق بها آثار المضاعف ـ مقاسة بالفترات الزمنية ـ لا تعتمد على الميل الحدي للاستهلاك

فقط ، بل أيضا على طول المدى الزمني لفترة المضاعف ، التي بدورها تعتمد على طول فترة إبطاء الإنفاق .

(5 - 2 - 2) المضاعف الديناميكي وفترة إبطاء الإنتاج

تتعلق فترة إبطاء الإنتاج ، كما أشرنا سابقا ، بالسرعة التي تستجيب بها الشركات والمنشآت الإنتاجية للتغيرات في الطلب على منتجاتها . فعندما يزيد الطلب على منتجات قطاع الأعمال ، فإن هذا القطاع يحتاج إلى تدريب عمال إضافيين ، أو إلى التعاقد على شراء بعض الآلات ، أو إلى إجراء بعض التوسعات الضرورية في مرافق الإنتاج . كما قد يتطلب الانخفاض في الطلب قيام قطاع الأعمال بالانتهاء من إنتاج السلع التي تم البدء في إنتاجها فعلاً ، بدلا من التوقف في منتصف الطريق . ومن كلتا الحالتين نجد أن قطاع الأعمال يقوم باستخدام مخزونه السلعي كعامل منظم ، حيث يزيد هذا المخزون في حالة انخفاض الطلب ، وينخفض في حالة زيادة الطلب على منتجات قطاع الأعمال .

وبصرف النظر عن الآثار التي يسببها التغير في الطلب على منتجات قطاع الأعمال ، فإن حجم الإنتاج في الفترة الحالية لا يتغير ، بل يبقى على ما هو عليه في الفترة السابقة . بمعنى أن المنشآت تعدل إنتاجها بما يلائم مستوى الطلب الجديد ، بعد مرور فترة زمنية واحدة . ونحن نفترض هنا أن قطاع الأعمال لا يتوقع حدوث تغييرات في الطلب على منتجاته في الفترة الحالية ، ولكنه يتبع قاعدة بسيطة ، هي أن إنتاجه في الفترة الحالية يساوي مبيعاته في الفترة السابقة . فإذا كان هناك فائض في الطلب في الفترة الحالية ، فستتم مواجهته بالسحب من المخزون ، في حين أن فائض العرض يتطلب إضافة للمخزون . ولكي نركز على فترة إبطاء الإنتاج ، سنتجاهل فترات إبطاء الإنفاق والاستلام . أي أننا نفترض ما يلي :

1 - الدخل التوازني في الفترة الزمنية الأولى هو 1200 مليون دينار ، مقسما إلى 1000 مليون دينار للاستهلاك ، والباقي للانفاق الاستثماري .

2 ـ أن دخل الفترة الحالية يحدد استهلاك الفترة الحاليـة ؛ أي لا توجد فـترات إبطاء للإنفاق .

3 ـ إنتاج قطاع الأعمال من السلع الاستهلاكية في الفترة الحالية يساوي قيمة مبيعاته في الفـترة السابقة ، حيث توجد فـترة إبطـاء واحـدة في إنتـاج السـلع الاستهلاكية فقط .

4 ـ زاد الإنفاق الاستثماري في الجولة الثانية بمبلغ 100 مليون دينار ، وأن هذه الزيادة استمرت من الجولة الثانية إلى نهاية الجولات (حقن استثماري مستمر) .

نستطيع الآن باستخدام الجدول (5 ـ 3) توضيح الكيفية التي يصل بها النظام الاقتصادي إلى الوضع التوازني الجديد . فعندما زاد الإنفاق الاستثماري في الجولة الثانية ـ ونظرا لعدم وجود فترة إبطاء في إنتاج السلع الرأسمالية ـــ فإن إنتاج السلع الرأسمالية يزداد بمبلغ التغير في الاستثمار . ولذلك فإن الناتج الكلي (الدخل الكلي) يزداد في الجولة الثانية بمبلغ الزيادة في الاستثمار . أي أن دخل الفترة الثانية يساوي 1300 مليون دينار . ونظرا لعدم وجود فترة إبطاء في الإنفاق ، فإن الإنفاق الاستهلاكي يزداد بمبلغ يساوي ($= b\Delta y$) 75 مليون دينار . أي أن مبيعات قطاع الأعمال من السلع الاستهلاكية في الجولة الثانية تساوي 1075 مليون دينار .

هذا يعني أن الإنفاق الكلي في الجولة الثانيـة يساوي 1375 مليون دينار ، في حين أن قيمة الإنتاج تساوي 1300 . فهناك فائض في الطلب بمبلغ 75 مليون دينار ، يتم تغطيته بقيام قطاع الأعمال بسحب بضائع من مخازنه بقيمة فائض الطلب . ولذلك نجد أن بند المخزون (العمود (7)) يحمل قيمة سالبة بمبلغ 75 مليون دينار .

ونلاحظ هنا أن قيمة الاستثمار المخطط (العمود (2)) لا تساوي قيمة الاستهلاك الفعلي (العمود (8)) ، ويختلف أحدهما عن الآخر بقيمة الاستثمار غير المرغوب فيه في المخزون . فالاستثمار الفعلي ، كما أشرنا في نهاية الفصل السابق ، يشمل التغير في المخزون . وإذا طرحنا قيمة التغير في المخزون من

الاستثمار المخطط ، فإننا نحصل على أرقام العمود (8) . وتصل قيمة التغير في المخزون إلى الصفر في الجولة التي يصل فيها الاقتصاد إلى وضع التوازن .

ويحاول قطاع الأعمال تعديل مستوى إنتاجه ، وذلك بزيادة الإنتاج من السلع ، الاستهلاكية إلى قيمة تساوي قيمة مبيعاته في الجولة الثانية (1075 مليون دينار) . هذا يعني أن قيمة الدخل أو الإنتاج تساوي 1375 ، وذلك بزيادة قدرها 75 مليون دينار عن مستوى الجولة الثانية .

يترتب على هذه الزيادة في الدخل زيادة في الإنفاق الاستهلاكي في الجولة الثالثة بمبلغ يساوي 56.25 مليون دينار ، ليصل الاستهلاك في الجولة الثالثة إلى 1131.25 مليون دينار . وهذا يعني أن الإنفاق الكلي يساوي 1431.25 ، وهو يفوق قيمة الإنتاج الكلي (1375) . ويقوم قطاع الأعمال بتغطية فائض الطلب هذا عن طريق سحب سلع من مخازنه بقيمة هذا الفائض (العمود (7)) . وفي هذه الجولة نجد أن الاستثمار الفعلي زاد إلى 243.75 مليون دينار .

وفي الجولة الرابعة ، يحاول قطاع الأعمال زيادة إنتاجه إلى مستوى مبيعاته في الجولة الثالثة ، وهكذا . ونلاحظ هنا أن الفجوة بين الطلب الكلي والإنتاج الكلي تتناقص بمرور الوقت . وهذا واضح من تناقص قيمة التغير في المخزون ، وزيادة قيمة الاستثمار الفعلي إلى أن نصل إلى الجولة الأخيرة .

الجدول (5 - 3)

فترة إبطاء الإنتاج ، والزيادة المستمرة في الاستثمار والمضاعف الديناميكي

الجولة	الانفاق الاستهلاكي C 1	الاستثمار المخطط I 2	الإنفاق الكلي 2+1=3	إنتاج السلع الاستهلاكية 4	الإنتاج = الدخل Y 2+4=5	المضاعف الديناميكي 6	Δ المخزون 5-3 = 7	الاستثمار الفعلي 5=8 7-2=
1	1000	200	1200	1000	1200		0.0	200

2	1075.00	300	1375.00	1000.00	1300.00	1.00	75.0 -	225.00
3	1131.25	300	1431.25	1075.00	1375.00	1.75	56.25 -	243.75
4	1173.44	300	1473.44	1131.25	1431.25	2.31	42.19 -	257.81
5	1205.08	300	1505.08	1173.44	1473.44	2.73	31.64 -	268.36
6	1228.81	300	1528.81	1205.08	1505.08	3.05	23.73 -	276.27
7	1246.61	300	1546.61	1228.81	1528.81	3.29	17.80 -	282.20
8	1259.96	300	1559.96	1246.61	1546.61	3.47	13.35 -	286.65
9	.	300	.	1259.96	1546.61	3.60	.	.
.	.	.	.	.	.	.	.	.
.	.	.	.	.	.	.	.	.
ن	1300.00	300	1600.00	1300.00	1600.00	4.00	0.0	300.00

وعند نهاية الجولة الأخيرة نجد ما يلي :

* قيمة التغير في المخزون تساوي صفرا .

* قيمة مبيعات قطاع الأعمال من السلع الاستهلاكية تساوي قيمة إنتاجه منها .

* الإنفاق الكلي = العرض الكلي = الدخل الكلي .

* الاستثمار الفعلي يساوي الاستثمار المخطط .

* تصل قيمة المضاعف الديناميكي إلى قيمة المضاعف الساكن .

(5 - 2 - 3) فترة إبطاء الاستلام

افترضنا في الجزئين السابقين عدم وجود فترات إبطاء استلام الدخول ، حيث يتم دفع كل عوائد عناصر الإنتاج بالكامل فور قيام المؤسسات الإنتاجية ببيع منتجاتها . وتتعلق فترة إبطاء الاستلام بأرباح الشركات . ونحن افترضنا في السابق

أن كل أرباح الشركات توجه لبند الأرباح الموزعة . وهذا الافتراض ، بالطبع ، يتضمن أن الميل الحدي لادخار المؤسسات الإنتاجية يساوي صفراً .

ولكن في الحياة الواقعية ، نجد أن الأرباح الكلية للشركات توزع على أربع قنوات هي :

1 - دفع الضرائب على أرباح الشركات .

2 - خصم أقساط استهلاك رأس المال .

3 - دفع الفوائد على ديون الشركات .

4 - الجزء المتبقي من الأرباح الكلية للشركات بعد خصم البنود الثلاثة السابقة يسمى بالأرباح الصافية . يتم توزيع الأرباح الصافية على بندين هما : أرباح موزعة على المساهمين ، وحجز الجزء الآخر تحت بند الأرباح غير الموزعة .

وتهدف المؤسسات الإنتاجية من حجز جزء من أرباحها وعدم تسليمه للمساهمين إلى :

* الاحتفاظ بمعدل ثابت للأرباح الموزعة ، بحيث تظل نسبة الأرباح الموزعة إلى الأرباح الصافية نسبة مستقرة من سنة إلى أخرى .

* استخدام هذه المبالغ لمواجهة التقلبات التي تتعرض لها الشركات عند زيادة الطلب على منتجاتها ، والتي تتطلب زيادة الاستثمار .

وهذا يعني أن وجود بند الأرباح غير الموزعة يشير إلى أن الميل الحدي للادخار لدى قطاع الأعمال لا يساوي صفرا كما افترضنا في السابق . بالإضافة إلى ذلك ، فإن وجود بند الأرباح غير الموزعة يجعل قيمة المضاعف مختلفة عن القيم التي افترضناها سابقا .. فإذا افترضنا ما يلي :

$$\text{1 - الميل الحدي للادخار لدى قطاع الأعمال} = \frac{\Delta \text{ الأرباح الموزعة}}{\Delta \text{ الأرباح الصافية}}$$

u =

0.8 =

$$0.25 = r = \frac{\text{قيمة الأرباح الكلية}}{\text{الدخل الوطني}}$$ - 2

3 - الدخل المتاح = الدخل الوطني - الأرباح غير الموزعة

$$Yd = Y - U$$

4 - الأرباح غير الموزعة تعتمد على الأرباح الكلية للشركات بحيث إن :

$$U = uo + uF$$

حيث أن :

F = الأرباح الكلية للشركات = rY

uo = الأرباح غير الموزعة المستقلة عن مستوى الأرباح الكلية .

هذا يعني أن :

$$U = uo + uF$$
$$= uo + urY$$
$$= uo + KY$$

$$\therefore \ Yd = Y - U$$
$$= Y - uo - KY$$
$$= Y [1 - K] - uo$$

ولكن شرط التوازن هو

$$Y = C + I$$
$$= a + bYd + I$$
$$= a + b (Y (1-k) -uo) + I$$
$$= a + b (1-k) Y - buo + I$$

$$= \frac{1}{1 - b(1 - k)}(a - buo + I)$$

وإذا فرضنا الآن أن حجم الإنفاق الاستثماري زاد بمبلغ ΔI ، فإن .

$$\Delta Y = \frac{1}{1 - b(1 - k)}\Delta I$$

ولكن قيمة المضاعف هنا تساوي 2.5 . أي أن قيام قطاع الأعمال بحجز جزء من أرباحه ، وفقا للفروض التي قدمناها ، تؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف الساكن من 4 إلى 2.5 .

ومن جهة أخرى ، تتغير قيمة المضاعف الديناميكي هي الأخرى بسبب وجود جزء من الأرباح لم يتم توزيعها ، فإذا فرضنا أن :

* وجود فترة إبطاء واحدة في الإنفاق .
* عدم وجود فترات إبطاء في جانب الإنتاج .
* هناك زيادة مؤقتة في الاستثمار في الفترة الثانية بمبلغ 100 مليون دينار .

في ظل هذه الفروض نجد أن قيمة التغير في الدخل من جولة إلى أخرى هي كما يلي:

الجدول (5 - 4)

الأرباح غير الموزعة ، وفترة إبطاء الإنفاق ، والمضاعف الديناميكي

الجولة	التغير في الدخل	قيمة التغير في الدخل	قيمة الدخل
1	—	—	1200
2	ΔI	100	1300
3	$b\Delta I(1-k) - \Delta I$	40 -	1260
4	$b^2\Delta I(1-k)^2 - b\Delta I(1-k)$	14 -	1246.0
5	$b^3\Delta I(1-k)^3 - b^2\Delta I(1-k)^2$	7.2 -	1238.8

. . ن	$b^{n}\Delta I(1-k)^{n}-b^{n-1}\Delta I(1-k)^{n-1}$	0.0	1200

يتضح من الجدول (5 – 4) أن الدخل يزداد في البداية ثم يبدأ بعدئذ في التناقص . فالزيادة في الاستثمار لا تؤدي إلى زيادة سريعة بالمبلغ نفسه في الدخل المتاح ، إلا إذا كان المبلغ الاستثماري قد أُنفق على مشروع يستلزم زيادة عدد العمال فقط مثل حفر نظام قنوات للري تعتمد عمليات حفرها على المجهود العضلي فقط . ولكن معظم المشاريع تتطلب إبرام عقود لشراء آلات وإقامة المرافق الخاصة بها ، ويتم دفع قيمتها إلى شركات أخرى . وهذه الأخيرة تقوم بدفع دخول عمالها ، وشراء المواد التي تستخدمها من شركات أخرى ، كما تقوم بتوزيع جزء من أرباحها . وتحتفظ بالباقي . كل هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف .

أي أن إدخال سلوك الشركات يؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف . كما يؤدي أيضا إلى نوع من الواقعية في تحليلنا للمضاعف الديناميكي . ولكن زيادة درجة الواقعية هذه تكون على حساب بساطة التحليل .

أسئلة الفصل الخامس

1 ـ ما أوجه التشابه والاختلاف بين المضاعف الساكن والمضاعف الديناميكي؟

2 ـ اشرح فترات الإبطاء الثلاث التي يمكن ملاحظتها في التيار الدائري للدخل؟

3 ـ ما تأثير وجود فترة إبطاء في الإنفاق على معادلة الاستهلاك في نظرية كينز ؟

4 ـ « إن المضاعف الديناميكي يساوي المضاعف الساكن في آخر جولة زمنية » . اشرح هذه العبارة مستعينا بالنموذج التالي :

$$C = 150 + .8\, Y_{t-1}$$

$$I = I_0 = 250$$

وأن هناك زيادة مستمرة في الإنفاق الاستثماري بمبلغ 50 .

5 ـ افرض أن هناك فترة إبطاء في الإنتاج ، مع عدم وجود أي فترات إبطاء أخرى . استخدم المثال نفسه السابق لتوضح أن التغير في المخزون يتلاشى في آخر جولة زمنية .

6 ـ اشرح العبارة التالية :

« إن قيام المنشأة بحجز جزء من أرباحها ، وعدم توزيعه على المساهمين ، يؤدي إلى انخفاض المضاعف الساكن » .

قائمة المراجع

1 - G. Ackley, Macroeconomic Theory, (The Macmillan Company, New York, 1961), Chap.8, pp. 308-358.

2 - F. Broom and H. Jacoby , Macroeconomics (Adline Publishing Comp., 1970), Chap.6, pp. 134-155.

3 - T. Dernburg and D. McDougall, Macroeconomics 4th ed. (McGraw-Hill Inc., 1972), Chap.5, pp. 99-119.

4 - L. A. Metzler, "Three lags in the Circular Flow of Income." in "Inceme, employment, and Public Policy : Essays in Hanor of Alvin H. Hansen (New York, W. W. Norton and Comp., 1948), pp 11-32.

5 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th. ed. (Harcourt Brace Jovanvich, 1978), Chap.5, pp. 69-79.

6 - W. Smith, Macroeconomics, (Richad D. Irwin Inc., 1970), Chapts. 6-7, pp. 114 - 158 .

الفصل السادس

الطلب الاستهلاكي

تطرقنا في الفصلين السابقين إلى مفهوم التوازن الاقتصادي في الأجل القصير ، وذكرنا أن هذا المفهوم يتحقق إذا تعادل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي ؛ حيث إن الطلب الكلي يساوي إنفاق القطاع العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية ، والإنفاق العام ، والطلب الاستثماري ، وصافي التجارة الخارجية ، بينما يعني العرض الكلي قيمة الناتج الوطني بأسعار السوق .

وإذا لم يتحقق التوازن فستحدث تغيرات في حجم الناتج العيني ، أو في المستوى العام للأسعار ، أو في أي منهما ، ولذلك ، وحتى نستطيع تفسير العوامل التي تحدد توازن النظام الاقتصادي عند مستوى معين من الناتج الوطني ، فلا بد من دراسة مكونات الطلب الكلي ، ومعرفة محددات كل منها .

ونظراً لأن الطلب الاستهلاكي الخاص يُعَدُّ أحد البنود الرئيسة للطلب الكلي ، فإن التغييرات التي قد تحدث فيه . ستؤدي إلى إحداث آثار ملموسة على مستوى النشاط الاقتصادي .

ومن جهة أخرى ، تطرقنا في الفصل الرابع إلى دالة الاستهلاك عند كينز ، التي تقوم على أساس أن المستهلك يخصص جزءا من أي زيادة في دخله للادخار ، وأن الادخار يزداد بزيادة مستوى الدخل . ومع أن نظرية الاستهلاك عند كينز تُعَدُّ نظرية مقبولة ، إلا إنها تحتاج إلى دلائل عملية لكي يتمكن القارئ من تأييدها ..

هذا ولقد تم شرح وتطوير نظرية كينز من قبل العديد من الاقتصاديين ، وأصبحت تعرف بنظرية الدخل المطلق Absolute Income Hypothesis أو (AIH) ، إلا أن نظريات منافسة أخرى ظهرت في الأدب الاقتصادي من أهمها نظرية الدخل النسبي Relative Income Hypothesis أو (RIH) ونظرية الدخل الدائم Permanent Income Hypotheis أو (PIH) ونظرية دورة الحياة Life Cycle Hypothesis أو (LCH) . وكل نظرية من هذه النظريات تخصص دورا معينا للدخل بصفته محدداً للاستهلاك ، ولكن لكل منها معنى معين للدخل ، وتفترض ثبات الأشياء الأخرى على حالها .

ولهذا سنتعرض في هذا الفصل أيضا للمشكلات الإحصائية المتعلقة بمفهوم الدخل الذي يمكن استخدامه في هذه النظريات الأربع ، وكذلك للاختلاف بين دالة الاستهلاك في الأجل القصير ودالة الاستهلاك في الأمد الطويل .

وفي كل من هذه النظريات الأربع يبدأ الاقتصاديون بشرح سلوك المستهلك الفرد، ثم يعممون النتائج بعدئذ على كل المستهلكين .

(6 - 1) نظرية الدخل المطلق (AIH)

تقوم نظرية الدخل المطلق على أن المستهلك الفرد يخصص نسبة من دخله الجاري (الحالي) لإنفاقه الاستهلاكي ، وأنه يحدد هذه النسبة وفقا لمستوى دخله المطلق . وتنص هذه النظرية على أنه إذا زاد الدخل المطلق للمستهلك - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - فستنخفض نسبة الدخل المخصصة للإنفاق الاستهلاكي[1] .

---

(1) صاغ هذه النظرية ولأول مرة الاقتصادي جون ماينرد كينز :

John Maynard Keynes, The General Theory of Emplayment, Interest, and Money, Harcout Brace Jovanovich, 1936, PP 96-98.

ثم تم تطويرها بصورة خاصة من قبل كل من

James Tobin, « Relative Income, Absolute Income, and Saving, » in Money, Trade and Economic Growth, Macmillan, 1951, PP 135-156.

A.Smithies « Forecasting Postwar Demand: I, » Econometrica. Jan. 1945, PP. 1-114

ولفهم هذه النظرية سنفترض وجود المعلومات التي يوضحها الجدول (6 — 1) حول ثلاث عائلات ، تختلف دخولها التي تحصل عليها خلال فترة زمنية معينة ، ولتكن سنة مثلا . كما تختلف تبعا لذلك المبالغ المنفقة على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل هذه العائلات خلال فترة السنة . ويوضح هذا الجدول أيضا أن انخفاض مستوى الدخل المطلق يصاحبه ارتفاع قيمة الميل المتوسط للاستهلاك ، ويقل هذا المتوسط بزيادة مستوى الدخل المطلق . (كما يبينه العمود الرابع من الجدول المذكور) .

لنفترض الآن أن دخول كل العائلات الموجود في المجتمع ـ بما فيها العائلات الافتراضية الثلاث ـ زادت بنسبة 100٪ ، ولم تتغير العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في الإنفاق الاستهلاكي .

الجدول (6 ـ 1)

الدخل والإنفاق الاستهلاكي لثلاث عائلات افتراضية خلال سنة معينة

العائلة	الدخل (بالدينار)	الميل المتوسط للاستهلاك	الإنفاق الاستهلاكي (بالدينار)
1	1200	1.2	1440
2	2400	1.0	2400
3	4800	0.8	3840

وفقا لنظرية الدخل المطلق ، ستقوم هذه العائلات بتقسيم دخولها الجديدة ، في المتوسط ، بطريقة التقسيم نفسها التي سبقت الزيادة في الدخول ، كما هو موضح في الجدول (6 ـ 2) . وهذا يعني أن نسبة الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي تتناقص بزيادة الدخل ؛ أي أن الميل المتوسط للاستهلاك للعائلة يتناقص في المتوسط . وإذا استجابت كل العائلات لهذه التغيرات في الدخل بالطريقة نفسها التي يبينها الجدول (6 ـ 2) ، فإن هذا يعني أن نسبة الدخل الكلي

المخصص للاستهلاك الكلي تتناقص بزيادة الدخل[1] ، وهو الافتراض الذي قدمناه في الفصل الخامس .

وبكلمات أخرى ، يرتبط الاستهلاك الكلي بعلاقة غير نسبية مع الدخل الكلي ؛ أي أن الاستهلاك لا يساوي نسبة ثابتة من الدخل ، بل إن هذه النسبة تتناقص بزيادة مستويات الدخل .

الجدول (6 - 2)

تأثير زيادة الدخول بنسبة 100٪ وفقا لنظرية الدخل المطلق

العائلة	الدخل (بالدينار)	الميل المتوسط للاستهلاك	الإنفاق الاستهلاكي (بالدينار)
1	2400	1.0	2400
2	4800	0.8	3640
3	9600	0.6	5760

وإذا عممنا نتائج التحليل الجزئي هذه على كل المستهلكين ، نصل إلى دالة الاستهلاك التي قدمناها في بداية الفصل الخامس .

وقد تكون فرضية الدخل المطلق مقبولة ظاهريا لتفسير سلوك المستهلك الفرد ، وبالتالي فإن دالة الاستهلاك يمكن تمثيلها كما هو مبين في الجزء العلوي من الشكل (4 - 1) . لكن هذه الفرضية لا يمكن قبولها إلا بالأدلة العملية ، وخاصة أن هناك أشكالا متعددة يمكن أن تأخذها دالة الاستهلاك ، مثل ما يوضحه الشكلان (6 - 1) و(6 - 2) .

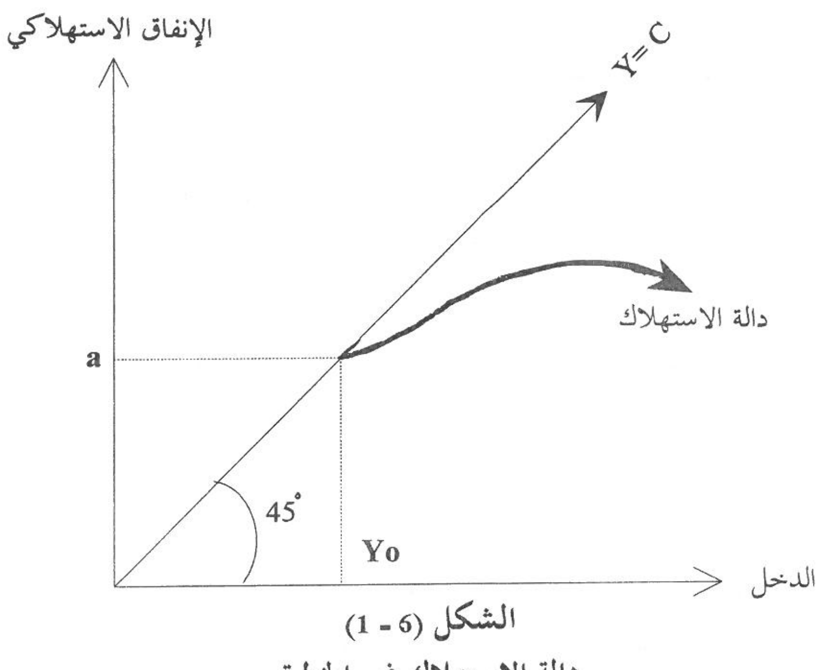
---

[1] يوضح الجدول (6 ـ 2) ، أن العائلات وفي المتوسط ؛ تقسم دخلها الذي تضاعف بالطريقة نفسها التي قسمت بها العائلة التي كانت تحتل في السابق هذه الشريحه من الدخل .

فالشكل (6 - 1) يبين أن الحد الأدنى من إنفاق المستهلكين هو a ، حتى ولـو كان مستوى الدخل يساوي الصفر ، ويظل مستوى الاستهلاك ثابتاً إلى أن يصل مستوى الدخل إلى Y0 ، وبعدها يبدأ الاستهلاك في الزيادة كلما زاد الدخل . لكن الزيادة في الاستهلاك أقل من الزيـادة في الدخـل . أي أنـه ، وإلى يمـين Y0 تتناقص النسبة من الدخل التي يتم تخصيصها للاستهلاك .

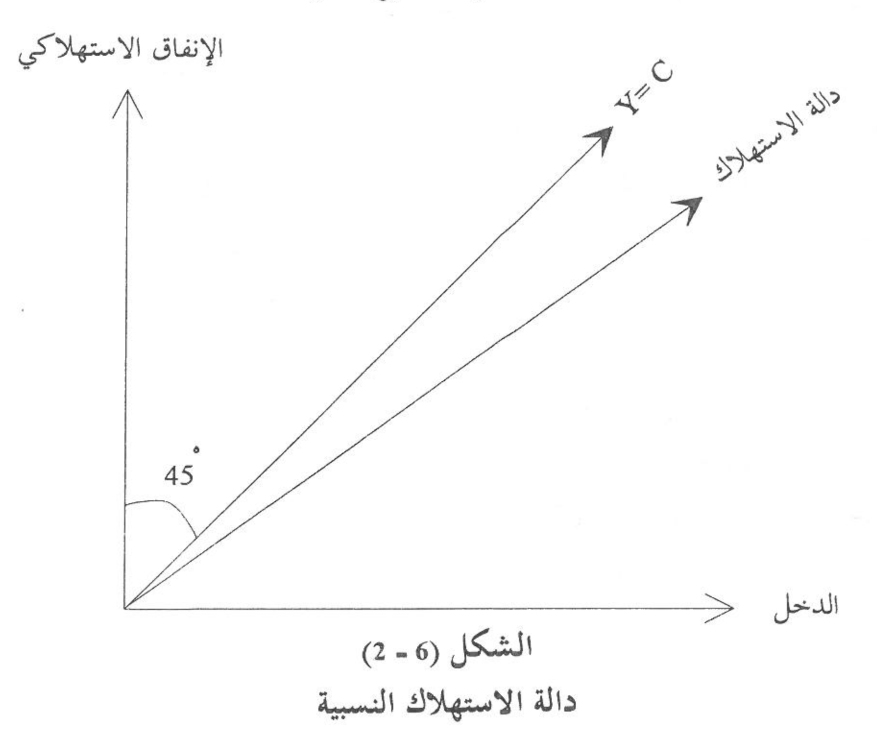
أما الشكل (6 - 2) فيوضح دالة استهلاك ممثلة بخـط مستقيم يبـدأ مـن نقطـة الأصـل . وهـذا يعـني أن إنفـاق المستهلكين يتجـه إلى الـتزايد مـع تزايـد الدخـل ، ولكنهم ينفقون النسـبة نفسـها مـن الدخـل مهمـا كـان مستوى الدخـل كبـيرا أو صغـيرا ، ويوضـح الخـط ذو 45° دالـة استـهلاك مـن نـوع خــاص ، حيـث يقــوم المسـتهلكون بإنفـاق كـل الدخـل الـذي يحصلـون عليه علـى السـلع والخدمـات الاستهلاكية النهائية . أي أن هذا الخط يمثل كل النقاط التي يتعادل عندها الإنفـاق الاستهلاكي مع الدخل ، مشـيرا إلى أن الميـل الحـدي للاستهلاك علـى هـذا الخـط يساوي الواحد الصحيح .

والملاحظ على الأشكال (4 - 1) و (6 - 1) و (6 - 2) أنها توضح بعض الحـالات الممكنة لدالة الاستهلاك ، وتحاول تحديـد طبيعـة العلاقـة بـين الدخـل والاسـتهلاك عـن طريق تحديد شكل ومكان دالة الاستهلاك . ولكنها لا تشير إلى أن الدخـل هـو العـامل الأساس المحدد للإنفاق الاستهلاكي . وهذا يعود إلى أنه عند رسم هذه الأشكال البيانية لدالة الاستهلاك استخدمنا فرضية « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . وهذا يعـني أننا ننظر فقط إلى العلاقـة بـين الدخـل والاسـتهلاك ، ونتجـاهل في الوقـت نفسـه كـل المتغيرات الأخرى الـتي يمكـن أن تؤثـر في الإنفـاق الاسـتهلاكي . وبكلمـات أخـرى ، يتوقف استخدامنا لدوال الاستهلاك السابقة على ما إذا كان لدينا الأدلة على أن الدخل هو العامل المهم من بين العوامل المختلفة التي تؤثر في حجم الطلب الاستهلاكي .



الشكل (6 - 1)

دالة الاستهلاك غير الخطية



الشكل (6 - 2)

دالة الاستهلاك النسبية

ومن جهة أخرى ، لم نتعرض حتى الآن لما نعنيه بمفهوم الدخل الذي يعتمد عليه الإنفاق الاستهلاكي إلى حد كبير ؛ فهل هو الدخل الوطني أو الدخل المتاح ؟ أي هل هو ما يكتسبه أفراد المجتمع أو هو ما يتلقونه بالفعل ؟ .

لا شك أن الدخل المتاح هو المؤثر في قرار الاستهلاك والادخار ، نظرا لأن هذا القرار يعتمد على ما يحصل عليه الأفراد بالفعل . ولكن هل هو الدخل المتاح الجاري (المقيم بالأسعار الجارية) ، أو الاسمي أو هو الدخل المتاح الحقيقي (بالأسعار الثابتة). الواقع إن ما نعنيه هنا هو الدخل المتاح الحقيقي ، وبالتالي فإن الكميات التي يتم قياسها على المحور الأفقي والرأسي في الأشكال السابقة يتم التعبير عنها بالأسعار الثابتة . وهذا يعني أننا نفترض غياب ظاهرة « الوهم النقدي » Money illusion . فإذا تضاعف كل من الدخل النقدي والأسعار ، فلن يتغير حجم السلع الاستهلاكية التي يتم شراؤها . ولاستبعاد تأثير التغير في الأسعار عن كل من الدخل والاستهلاك يتم استخدام الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية . هذا لا يعني بالطبع أن الإنفاق الاستهلاكي لا يتأثر بالتغيرات في الأسعار ، وإنما يشير إلى ضرورة فصل أثر هذه التغيرات ـــ وبالتالي تأثيرها في الدخل الحقيقي ـ على الإنفاق الاستهلاكي ، التي قد تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك من مكانها .

والنقطة الثالثة حول مفهوم الدخل هي : هل الذي نقصده بالدخل هو الدخل الكلي أو دخل الفرد ؟ إن ما نعنيه هنا هو دخل الفرد أو العائلة ، ثم نعمم النتائج على كل أفراد القطاع العائلي . أما إذا بدأنا بالمستوى الكلي فإن زيادة عدد السكان ، مع بقاء الدخل الكلي على ما هو عليه ، يؤدي إلى انخفاض مستوى معيشة الأفراد وانتقال دالة الاستهلاك إلى أسفل .

والنقطة الأخيرة الخاصة بمفهوم الدخل هو أننا نتحدث عن دخل الفترة الحالية ، أي أن استهلاك الفترة الحالية يتحدد بمستوى الدخل الحالي أو الجاري . والاستثناء هنا هو وجود فترة إبطاء الإنفاق كما قدمنا في الفصل السابق .

(6 - 2) دالة الاستهلاك في المدى الطويل

إن ما قدمناه حول نظرية كينز للاستهلاك يمكن تلخيصه في النقاط التالية :

* أن الاستهلاك هو دالة تتميز بالثبات بالنسبة لمستوى الدخل .
* الميل الحدي للاستهلاك له قيمة موجبة تقل عن الواحد الصحيح .
* أن الميل المتوسط للاستهلاك يتجه إلى الانخفاض مع زيادة الدخل ، أي أن العلاقة هي علاقة غير نسبية .
* أن استهلاك الفترة الحالية يتحدد بمستوى دخل الفترة نفسها .

إلا أن بعض الاقتصاديين أوضحوا بأن العلاقة بين الاستهلاك الحالي والدخل الحالي هي علاقة ضعيفة ، وأن استهلاك العائلة لا يعتمد على دخلها الحالي بل على تيار من الدخل عبر فترة طويلة من الزمن ، كما يعتمد أيضا على ثروة هذه العائلة .

وبالإضافة إلى ذلك ، أوضحت الدراسات العملية (القياسية) حول هذا الموضوع ، أن دالة الاستهلاك في المدى الطويل تميل إلى أن تكون نسبية ، بمعنى أن الميل المتوسط للاستهلاك ثابت في المدى الطويل ، على الرغم من تزايد الدخل ، وأن هذا الميل المتوسط يساوي الميل الحدي للاستهلاك . وبكلمات أخرى ، يمثل الإنفاق الاستهلاكي نسبة ثابتة من الدخل في المدى الطويل .

وسنقدم في الجزء المتبقي من هذا الفصل ثلاث نظريات رئيسة توضح العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الأمد الطويل ، وهي نظريات أو فرضيات الدخل النسبي ، والدخل الدائم (الثابت) ودورة الحياة .

(6 - 2 - 1) نظرية الدخل النسبي Relative Income Hypothesis

تقترن هذه النظرية باسم الاقتصادي جيمس دوزنبري[1] James S. Duesenberry . وهي تقوم على أساس أن نسبة الدخل المخصص للإنفاق الاستهلاكي ، تعتمد على مستوى دخل العائلة بالنسبة لدخول العائلات المجاورة

---

(1) يمكن للقارئ الرجوع إلى كل من :

. J. S. Duesenberry, « Income, Saving and the Theory of Consumer Behavior, » Harvard University Prees, 1949

. F. Modigliani, « Fluctuations in the Saving- Income Ratio: A Problem in Econmic Forecasting, » in Studies in Income and Wealth, Vol. 11, Nationl Bureau of Economic Research, Princeton University Press, 1949, PP 371-443.

لها ، أو العائلات التي تعرفها ، وليس على المستوى المطلق لدخل تلك العائلة فقط . فإذا زاد دخل عائلة ما ولكن الموقع النسبي لهذه العائلة على سلم الدخل ظل على حاله ، نظراً لزيادة دخول العائلات الأخرى بالنسبة نفسها ، فسنجد أن تقسيم الدخل الجديد المرتفع بين الاستهلاك والادخار سيظل هو أيضا ثابتاً . ومع زيادة كل من الدخل والادخار (المطلق) لهذه العائلة ، إلا أن نسبة الدخل المخصص للاستهلاك – بعد حدوث الزيادة في الدخل – ستبقى مساوية لنسبة الدخل المخصص للاستهلاك قبل حدوث الزيادة .

ومن جهة أخرى ، إذا ظل دخل العائلة ثابتا ، وزادت دخول العائلات الأخرى ، فإن موقع هذه العائلة على سلم الدخل سيتغير ، وتزيد النسبة التي تخصصها من دخلها للاستهلاك . وهذا يحدث على الرغم من عدم حدوث تغيير في مستوى الدخل المطلق لهذه العائلة .

وتقوم نظرية الدخل النسبي على طبيعة التقليد والمحاكاة Imitation والتشبه والمنافسة Emulation ، في إنفاق الأشخاص على السلع والخدمات النهائية الاستهلاكية. فإذا كانت العائلة تسكن في حي يتميز بارتفاع مستويات دخول العائلات التي تقطنه ، فإن هذه العائلة ستقوم بإنفاق مبلغ أكبر على الاستهلاك ، عند أي مستوى من مستويات دخلها . ويرجع ذلك إلى السببين التاليين :

* محاولة هذه العائلة تقليد العائلات الأخرى المجاورة لها .

* أن هذه العائلة تلاحظ ، من خلال تعايشها اليومي ، السلع الفاخرة التي تقتنيها ، وتستهلكها العائلات المجاورة ، ومن ثم تحاول هذه العائلة اقتناء السلع نفسها ، وهذا هو ما أسماه دوزنبري بالاستهلاك التفاخري أو التظاهري Demonestration Effect .

وهذا يعني أن تقسيم العائلة لدخلها بين الاستهلاك والادخار سيكون مخالفاً للتقسيم الذي تقدمه نظرية الدخل المطلق . فإذا بدأنا من الجدول (6 – 1) ،

وافترضنا أن مستويات دخول كل العائلات ، بما فيها العائلات الثلاث ، قد تضاعفت ، فإن هذا يعني أن موقع العائلة على سلم الدخل لم يتغير . وفي هذه الحالة تجادل نظرية الدخل النسبي بعدم وجود أي سبب لحدوث أي تغير في نسبة الدخل المنفق من قبل العائلة (في المتوسط) . أي أن الميل المتوسط للاستهلاك سيظل ثابتا . ويوضح الجدول (6 ـ 3) قيمة الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الثلاث ، عند زيادة دخولها بنسبة 100٪ ، وهو يشير إلى أن الميل المتوسط للاستهلاك للعائلة لا يتأثر بالزيادة التي تحدث في مستوى الدخل المطلق ، إذا لم يتغير الدخل النسبي لهذه العائلة بالمقارنة بمستويات دخول العائلات الأخرى . وستستمر هذه العائلة في تخصيص النسبة نفسها من دخلها للإنفاق الاستهلاكي ، كما كانت تفعل قبل مضاعفة مستويات الدخول .

الجدول (6 ـ 3)

زيادة دخول العلائلات بنسبة 100٪ والإنفاق الاستهلاكي وفقا لنظرية الدخل النسبي

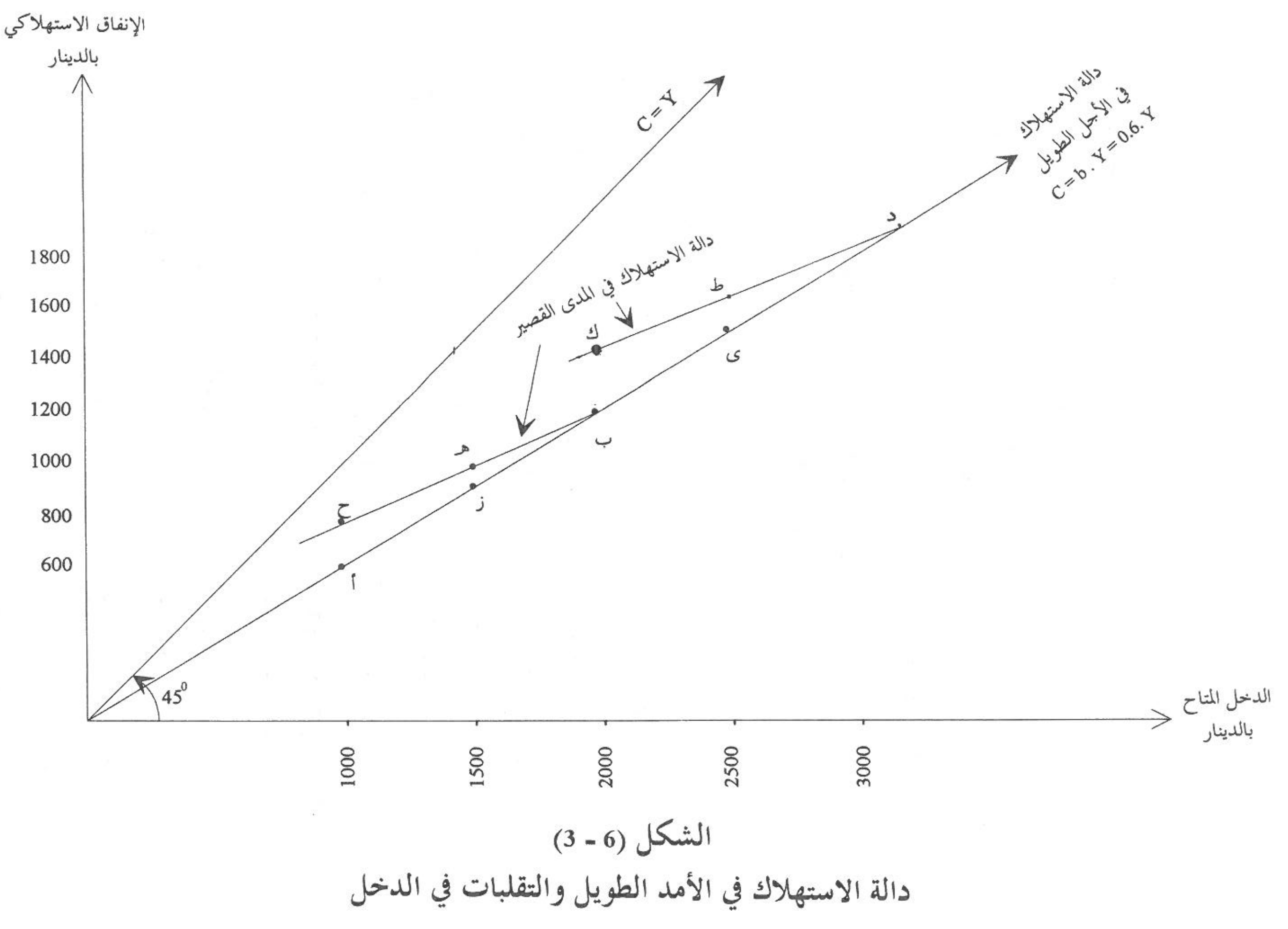
العائلة	مستوى الدخل المطلق (بالدينار)	الميل المتوسط للاستهلاك	الإنفاق الاستهلاكي (بالدينار)
1	2400	1.2	2880
2	4800	1.0	4800
3	9600	0.8	7780

لكن هذه النتيجة لنظرية الدخل النسبي تعتمد ، كما أشرنا ، على افتراضنا بعدم حدوث تغير في توزيع الدخل . فإذا فرضنا حدوث تغيير في توزيع الدخل ، فإن العائلات التي زاد دخلها بمعدل يقل عن متوسط دخل العائلات المجاورة لها ، ستزيد من دخلها المخصص للاستهلاك . أما إذا زاد دخل العائلة بمعدل يزيد عن متوسط دخل العائلات المجاورة ، فستقوم هذه العائلة بتخفيض ميلها المتوسط

للاستهلاك . وبكلمات أخرى ، ينخفض الاستهلاك التفاخري بانخفاض الفوارق بين دخول العائلات .

وكما أشرنا من قبل ، تحاول كل نظريات الاستهلاك تفسير سلوك القطاع العائلي ، وفقا لمستوى دخله ، مفترضة عدم حدوث أي تغير في المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في إنفاقه الاستهلاكي ، بما فيها إعادة توزيع الدخل . وإذا فرضنا هذا ، وقمنا بمقارنة العمودين الأخيرين في الجدولين (6 — 2) و (6 — 3) ، فسنلاحظ وفقا لنظرية الدخل النسبي أن دالة الاستهلاك تنتقل إلى أعلى بنسبة معينة نتيجة لزيادة الدخل الكلي الذي تستلمه كل العائلات . وهي نتيجة متناقضة مع ما تقدمه نظرية الدخل المطلق التي تجادل بعدم انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى ، بل أن التحرك يتم على دالة الاستهلاك الأصلية . وبكلمات أخرى ، إذا كان الدخل النسبي هو العامل المحدد لنسبة الدخل التي تنفقها العائلة على السلع والخدمات الاستهلاكية ، فإن زيادة دخول كل العائلات بنسبة واحدة لا يؤدي إلى تغيير النسبة المخصصة من الدخل للإنفاق الاستهلاكي ، أما إذا كان الدخل المطلق هو المحدد للاستهلاك فإن زيادة دخول كل العائلات بنسبة واحدة سيؤدي إلى تناقص نسبة الدخل المخصص للاستهلاك .

وعندما نقوم بتعميم نتائج هذه النظرية على كل المستهلكين ، تتكون لدينا نظرية يعتمد فيها الميل المتوسط للاستهلاك ، على نسبة الدخل الحالي إلى أقصى دخل تم الحصول عليه في السابق . ويمكننا شرح هذه النظرية باستخدام الشكل (6 ـ 3) . فإذا كان معدل نمو الدخل ثابتاً في كل السنوات ، ولا يتعرض للتقلبات الموجبة أو السالبة، فسيكون للاستهلاك مسار واحد ، هو مسار أو دالة الاستهلاك في المدى الطويل . وهذا يكون بالانتقال من النقطة (أ) إلى النقطة (د) عبر النقاط (ز) و(ب) و(جـ) . وفي هذه الحالة نجد أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك . ولكن وبسبب الدورات التجارية وما يتبعها من زيادة أو



الشكل (6 - 3)

دالة الاستهلاك في الأمد الطويل والتقلبات في الدخل

انخفاض في معدل نمو الدخل في الأمد الطويل فسيتعرض الدخل في المدى القصير إلى تقلبات ينتج عنها عدم ثبات الميل المتوسط للاستهلاك ؛ هذه التقلبات في الدخل تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك من مسارها في الأمد الطويل إلى دالة الاستهلاك في المدى القصير .

وبكلمات أخرى ، إذا زاد مستوى الدخل في الأمد الطويل من 1000 دينار إلى 2000 دينار ، فسيزداد الاستهلاك من 600 إلى 1200 دينار . لنفرض الآن ، وفور وصول الدخل إلى مستواه الأخير ، تعرض الاقتصاد إلى حالة من الكساد انخفض معها الدخل إلى مستويات تقل عن 2000 دينار . مستوى الدخل الذي يساوي 2000 دينار هو أقصى دخل تم الوصول إليه في السابق ، أو هو دخل القمة . عند مستوى الدخل الجديد ، وليكن 1500 دينار مثلا ، سيحاول المستهلكون كمجموعة المحافظة على مستوى الاستهلاك الذي تمتعوا به عند دخل القمة ، وسيقاومون بشدة أي انخفاض في مستوى معيشتهم ، ولكنهم سيضطرون في النهاية إلى تخفيض إنفاقهم تدريجيا . فعند مستوى الدخل 1500 ، نجد أن دالة الاستهلاك في المدى الطويل تشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي سيكون 900 دينار (النقطة (ز)) . ولكن ، ونظرا لأن المستهلكين سيحاولون التشبث بأقصى مستوى معيشة وصلوا إليه في السابق عند دخل القمة ، فلن ينخفض الإنفاق الاستهلاكي إلى 900 دينار ، بل إلى 1000 دينار (النقطة (هـ)) . هذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك زاد من 0.6 إلى 0.67 ، وبالتالي انخفض الميل المتوسط للادخار من 0.4 إلى 0.33 ، بينما نجد أن الميل الحدي للاستهلاك انخفض من 0.6 إلى 0.4.

ولو فرضنا أن الدخل انخفض مرة أخرى إلى 1000 ، فإن دالة الاستهلاك في المدى الطويل تشير إلى أن قيمة الإنفاق الاستهلاكي تساوي 600 دينار . ولكن ونتيجة للمحاكاة وللعوامل الاجتماعية ، فسينخفض الاستهلاك إلى 800 دينار وليس إلى 600 دينار (النقطة (ح)) . وهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك

يساوي 0.8 ، أي أن الميل المتوسط للاستهلاك زاد من 0.6 إلى 0.67 إلى 0.8 ، وانتقل المستهلك من النقطة (ب) إلى (هـ) ثم إلى النقطة (ح) .

وعندما يعقب هذا الانكماش انتعاش اقتصادي ، ويزيد الدخل من 1000 دينار إلى 1500 ، ينتقل المستهلك من النقطة (ح) إلى النقطة (هـ) . وإذا زاد الدخل من 1500 إلى 2000 دينار ، يتم الانتقال من النقطة (هـ) إلى النقطة (ب) . الانتقال من النقطة (ح) إلى النقطة (ب) يعني انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ، وزيادة الميل المتوسط للادخار. ولكن الميل الحدي للاستهلاك لا زال يقل عن الميل المتوسط للاستهلاك .

وحين يصل مستوى الدخل إلى 2000 دينار سنويا ، ثم يزداد بعدئذ ، فسيتم الانتقال من النقطة (ب) إلى النقطة (ي) ثم إلى (جـ) وأخيرا إلى النقطة (د) . أي يتم الانتقال على دالة الاستهلاك في المدى الطويل ، حيث يتساوى الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط للاستهلاك . ولأن المستهلك لم يصل في السابق إلى مستويات من الدخل تزيد عن 2000 دينار ، فلن يشعر المستهلك بالحاجة الملحة لزيادة ادخاره ، كما شعر بها أثناء فترة الانتعاش (زيادة الدخل في المدى من 1000 إلى 2000 دينار) . وهم الآن يتمتعون بمستويات مرتفعة من الدخل ، ومطمئنون للمستقبل ، ويخصصون نسبة من دخلهم لغرض الاستهلاك تزيد عن النسبة التي كانوا يخصصونها للاستهلاك عند مستويات دخل تقل عن 2000 دينار . وبكلمات أخرى ، زيادة مستوى الدخل عن 2000 دينار سنويا تعني ثبات النسبة المخصصة للاستهلاك منه (ثبات كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار) ، وتساوي كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك .

وإذا بقي معدل نمو الدخل ثابتا ، فسيتحرك المستهلكون على دالة الاستهلاك في المدى الطويل . ولكن ، ونظرا لأن الرواج يعقبه كساد اقتصادي ، والكساد يعقبه رواج اقتصادي ، فيمكننا أن نفترض أنه وفَوْر وصول الدخل إلى 3000

دينار ، تعرض الاقتصاد إلى موجة من الكساد أدت إلى انخفاض الدخل إلى 2500 دينار ثم إلى 2000 دينار . وهنا نجد أنفسنا نواجه الحالة نفسها التي انخفض فيها الدخل من 2000 إلى 1500 ثم إلى 1000 دينار سنويا . وهذا ينتج عنه انتقال المستهلكين على الخط (جـ ط ك) . وإذا فرضنا ، بعد الوصول إلى النقطة ك ، انتعاشا في الاقتصاد الوطني ، فسينتقل المستهلكون على الخط (ك ط جـ) . إلى أن يصلوا إلى أقصى قيمة من الدخل وصلوا إليها في السابق (3000 دينار) ؛ أي إلى أن يصلوا إلى النقطة (جـ) . أما إلى يمين النقطة (جـ) ـ التي تشير إلى فترة رواج اقتصادي ـ فسيتم التحرك على دالة الاستهلاك في المدى الطويل .

هذا يعني أن نظرية الدخل النسبي تشير إلى أنه يمكن التعبير عن السلوك الاستهلاكي الكلي بدالة استهلاك واحدة ، تجمع مزايا الأجل الطويل ($C = d\ Y$) ومزايا الأجل القصير ($C = a + b\ Y$) كالتالي :

$$C = \overline{Y}(d - b) + bY \cdot\cdot \ (1 - 6)$$

حيث إن :

$\overline{Y}$ = دخل القمة = أقصى دخل تم الوصول إليه في السابق .

Y = الدخل الحالي .

وهذا يعني أننا ، وفي أي فترة زمنية ، نجد أن $(Y \leq \overline{Y})$. ففي فترة الانكماش الاقتصادي يكون $\overline{Y}$ أكبر من Y ، ويكون الانتقال على دالة الاستهلاك في المدى القصير ، حيث إن :

$$C = a + bY = \overline{Y}(d - b) + bY$$

ويتم التحرك على الخط (ب هـ ج) أو الخط (جـ ط ك) .

أما إذا كان $\overline{Y} = Y$ ، فإن المعادلة (6 ـ 1) تصبح :

$$C = \overline{Y}(d - b) + b\overline{Y} = dY \qquad \cdot\cdot \ (2 - 6)$$

وهي دالة الاستهلاك في المدى الطويل ، وهي تتحقق في فترات الرواج الاقتصادي .

(6 - 2 - 2) نظرية الدخل الدائم[1]

أشرنا إلى أن الدخل الحالي هو المحدد للإنفاق الاستهلاكي في نظريتي الدخل المطلق والدخل النسبي . ولكن هل تشير قيمة الدخل إلى الدخل الأسبوعي أو الشهري ، أو السنوي ، بحيث تقوم العائلة بتعديل إنفاقها الاستهلاكي من أسبوع إلى آخر أو من شهر إلى آخر ، أو من سنة إلى أخرى ، عند تغير دخلها الأسبوعي أو الشهري أو السنوي . ؟ . الواقع أن الإنفاق الاستهلاكي للعائلة خلال أي أسبوع لا يرتبط بدخلها في ذلك الأسبوع ، بل إننا نجد أن للعائلة إنفاقا على السلع والخدمات الاستهلاكية ولو وصل دخلها إلى الصفر . ويمكننا أيضا ملاحظة هذه الحالة على المستوى الشهري . ولقد أوضحت الدراسات أن الاستهلاك الحالي يتحدد بدخل السنة الحالية ، وأحيانا بدخل السنة الحالية ودخل السنة السابقة .

أما نظرية الدخل الدائم فهي ترفض الفكرة السابقة التي تقول بأن الإنفاق الاستهلاكي يتحدد بالدخل الحالي ، وتستبدل بمفهوم الدخل الحالي الدخل الدائم أو الثابت Permanent Income وهذا الأخير لا يساوي الدخل الحالي في أي سنة ، بل إنه يتحدد بالدخل المتوقع (Expected or Anticipated) أن تستلمه العائلة خلال فترة طويلة من الزمن المستقبلي . ويمكن تعريف هذه الفترة الزمنية بأنها أقل فترة زمنية يمكن فيها المحافظة على تأثيرات الدخل ، بحيث يعتبرها مستلم الدخل تأثيرات دائمة . هذا يعني أن الدخل المقاس Measured Income أو الملاحظ ، للعائلة في أي سنة يمكن أن يزيد أو ينقص عن دخلها الدائم . ولهذا يقسم فريدمان الدخل المقيس (Ym) للعائلة في أي سنة إلى قسمين هما :

---

(1) M. Friedman, « A Theory of the Consumption Function, » Princeton Univ. Press, 1957.

* الدخل الدائم أو الثابت (Yp) .

* الدخل الانتقالي أو المؤقت Transitory (Ys)

ولذلك فإن :

$$Ys \lessgtr Ym \qquad \ldots (3 - 6)$$

فإذا فرضنا أن أحد الأشخاص العاملين في الكادر الوظيفي حصل على علاوة Bonus واحدة فقط ، ولا يتوقع الحصول عليها مرة ثانية في السنة القادمة ، فإن قيمة هذه العلاوة تمثل دخلا مؤقتا بقيمة موجبة ، زاد بها دخله المقاس عن دخله الدائم أو الثابت . ومن جهة أخرى ، إذا تعرض هذا الشخص لخسارة في دخله بسبب غلق المصنع الذي يعمل به نتيجة لحريق شب فيه ، فإن هذه الخسارة تمثل دخلا مؤقتا سالبا، يخفض بها دخله المقاس عن دخله الدائم . وهذه الدخول غير المتوقعة (الموجبة أو السالبة) تختفي في الأجل الطويل ، ولكنها تظل موجودة في الأمد القصير .

وفي المقابل يقسم فريدمان الإنفاق الاستهلاكي إلى قسمين هما[1] :

* الاستهلاك الدائم Permanent Consumption (Cp) .

* الاستهلاك المؤقت (Cs) .

فشراء السلعة بسبب التخفيضات في أسعارها تمثل استهلاكا مؤقتا موجبا ، كما أن شراء السلعة لعدم توافرها تمثل استهلاكا مؤقتا سالبا . وهذا يعني أنه ، وفي أي فترة زمنية ، نجد أن :

---

(1) يجب ملاحظة أن فريدمان يعرّف الاستهلاك بأنه الإنفاق على الخدمات والسلع غير المعمرة ، وعلى مخصصات استهلاك السلع الاستهلاكية المعمرة . أما الإضافة الصافية إلى رصيد العائلة من السلع المعمرة فيعدّه ادخاراً .

$$Cm \gtreqless Cp \qquad (4 - 6)$$

وبناء على هذه التعريفات يجادل فريدمان بأن الاستهلاك الثابت يتناسب مع الدخل الثابت كالتالي :

$$Cp = k\ Yp \qquad (5 - 6)$$

حيث إن K تشير إلى النسبة بين كل من CP و Yp ، أي أن الاستهلاك الثابت يمثل نسبة ثابتة من الدخل الدائم ، وتعتمد هذه النسبة على عدة عوامل منها أسعار الفائدة ، ونسبة الثروة غير البشرية إلى إجمالي الثروة ، والتوزيع العمري للسكان ، والأذواق والتفضيلات ، التي بدورها تعتمد على السن وعلى عدد أفراد الأسرة . فإذا كان لدينا مجموعة من العائلات لها الدخل الدائم نفسه ، ولكن أذواقها مختلفة ، فسيكون استهلاكها الدائم مختلفا .

وتنص فرضية الدخل الدائم ، في صيغتها المتطرفة ، على أن نسبة الدخل الدائم المخصصة للاستهلاك ستكون ثابتة لمجموعتين من العائلات هما :

* العائلات التي يقترب دخلها الدائم من النهاية السفلى لسلم الدخل .
* العائلات التي يقترب دخلها الدائم من النهاية العليا لسلم الدخل .

أي أن الميل الحدي للاستهلاك - عندما يعبر عنه بأنه نسبة إلى Yp - هو نسبة ثابتة عند كل مستويات الدخل الدائم للعائلات . فالغني والفقير يخصصان النسبة نفسها من دخلهما للادخار .ومع أن هذه النتيجة تتناقض مع الحقائق العملية ، إلا أن نظرية الدخل الدائم تجادل بأن الهدف من الادخار هو تمويل الإنفاق الاستهلاكي للعائلة في المستقبل ، وأن العائلة تخطط للاستهلاك ، وتحاول مساواته بمستوى دخلها في فترة تزيد عن السنة ، وتقل عن فترة الحياة . ومع منطقية هذا الجدل ، إلا أن هناك شكا فيما إذا كان هذا الجدل يعكس السلوك الفعلي للمستهلكين . فهل العائلات ذات الدخل المنخفض تفضل السلع الحالية عن السلع

التي سيتم استهلاكها في المستقبل ، بدرجة أكبر من تفضيل العائلات ذات الدخول المرتفعة ؟ . وهل ستكون العائلة ذات الدخل المنخفض ـ عند تأجيل استهلاكها الحالي ـ قادرة على ادخار النسبة نفسها من دخلها (الأدنى) التي تدخرها العائلة ذات الدخل المرتفع ؟ .

إن العائلات ذات الدخول المنخفضة تفضل الاستهلاك الحالي على الاستهلاك المؤجل (المستقبلي) بالمقارنة بالعائلات ذات الدخول المرتفعة ، وهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك عند العائلات منخفضة الدخل مرتفع .

والنقطة الأخرى التي يقدمها فريدمان هي أن الاستهلاك المؤقت (Cs) لا يرتبط بالدخل المؤقت (Ys) ، وهذا يتضمن ما يلي :

* عندما يكون الدخل المؤقت بالسالب $(Ys\langle 0)$ ، فإن هذا لا يعني أن العائلة ستقوم بتخفيض استهلاكها استجابة للانخفاض في دخلها المقيس (Ym) .

* عندما يكون الدخل الانتقالي موجبا $(0\langle Ys)$ ، فإن هذا لا يعني أن العائلة ستقوم بزيادة استهلاكها استجابة للزيادة في دخلها المقيس (Ym) .

إن الزيادات أو الانخفاضات غير المتوقعة في الدخل ستؤدي إلى زيادات أو انخفاضات في الادخار ، في حين لا يتأثر الاستهلاك بالأرباح أو الخسائر غير المتوقعة . وبكلمات أخرى ، إن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المؤقت يساوي صفرا . ولكن هل هذا يعدّ صحيحاً ويعكس السلوك الفعلي للمستهلكين ؟. فهل إذا تعرض المزارع إلى كارثة أدت إلى إتلاف محصوله الزراعي ، لا يغير من نسبة استهلاكه إلى دخله ؟.

وحتى إذا قبلنا بهذه النقطة الأخيرة ، وافترضنا بأن الميل الحدي للاستهلاك من (Ys) يساوي صفرا ، أو قريبا منه ، فإننا نجد أن نظرية الدخل النسبي تذهب إلى أبعد من ذلك ، وتجادل بأن الميل الحدي للاستهلاك من (Ym) قد لا تكون ثابتة ، فقد يلاحظ المستهلكون ، خلال أي فترة زمنية ، التغيرات التي تطرأ على دخلهم

المقيس ، وسيعتقدون بأن المحدد الرئيس للميل الحدي للاستهلاك من دخلهم المقيس هي التغيرات الـتي حدثـت في هـذا الدخـل ، وكلمـا زادت نسـبة التغـير في (Ys) ، انخفض الميل الحدي للاسـتهلاك ، والعكـس صحيـح . وطالمـا أنـه مـن الصعـب أن نتوقـع أن الأفـراد الذيـن تغيـرت دخولهـم سيتوقعون اسـتمرار هــذه التغـيرات في المستقبل ، ولذلك فإن الميل الحدي للاستهلاك سيكون غير ثابت من فترة زمنيـة إلى أخرى . وسبق أن ذكرنا ، أن ثبات الميل الحدي للاستهلاك يمثل الفرضية الأساسية لنظرية كينز ، إلا أن نظرية الدخل الدائم تنفي هذا الثبات . غير أن عدم ثبات الميل الحدي للاستهلاك ـ وفقا لنظرية الدخل الدائم ـ تعتمد علـى أن قيمـة الميـل الحـدي للاستهلاك من (Ys) تساوي صفرا أو قريبة منه ، وهذه الفرضية الأخيرة تتعرض إلى نقد شديد من قبل الاقتصاديين .

أثارت نظرية الدخل الدائم وجهتي نظر مختلفتين حول النقاط التي أشرنا إليهـا أعلاه ، وقام الاقتصاديون بالعديد من الدراسات العملية ؛ التي قدمـت أدلـة عمليـة لكلتا الوجهتين ، وبالتالي لم تحل الخلافات بينهما بعد . ولا نهدف هنا لمتابعة هـذا الجدل ، لكننا نود تقديم الأسس النظرية لفرضية الدخل الدائم ، التي تدعمها الأدلة (الدراسات) العملية ، ولكن بصيغة مبسطة .

أوضحت الدراسات العملية[1] أن الميـل المتوسـط للاسـتهلاك يتنـاقص بزيـادة الدخل . لكن هذه النتيجة انبثقت عن دراسة العلاقة بين الدخل الحالي والاسـتهلاك الحالي لعائلات لها مستويات مختلفة مـن الدخـل . ولا تنكـر نظريـة الدخـل الدائـم وجود هذه العلاقة ، ولكنها لا تعترف بوجود الدخل المقيس في الطرف الأيمـن مـن معادلة الاستهلاك . فالدخل الحالي أو المقيس يشمل كلا من الدخل الدائم والدخل المؤقت ، كما أن الاستهلاك الحالي يشمل كلا من الاسـتهلاك الدائـم والاسـتهلاك

---

1) T. Mayer , « Permanet Income, Wealth, and Consumption, » University of California Press, 1972, and H.W. Walts, « An Analysis of the Effect of Transitory Income in Expenditures of Norwegian Households, » Cowes Foundation Discussion Papers, 249, 1962.

المؤقت . أما تناقص الميل المتوسط للاستهلاك عند زيادة الدخل فيرجع إلى تأثير الدخل المؤقت في الدخل المقيس وتأثير الاستهلاك المؤقت في الاستهلاك المقيس .

وتذهب نظرية الدخل الدائم إلى القول بأن دالة الاستهلاك التي توضح العلاقة بين الدخل والاستهلاك الدائمين ، ستكون مختلفة وتتمثل في شكل خط مستقيم يمر بنقطة الأصل ، مشيرا إلى ثبات الميل المتوسط للاستهلاك عند مختلف مستويات الدخل . ولذلك فإن التغيرات في الدخل الدائم الكلي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الاستهلاك الدائم الكلي .

ومع أن نظرية الدخل الدائم تنادي بثبات الميل الحدي للاستهلاك ، وهي تتفق مع نظرية الدخل النسبي ، إلا أنهما لا تتفقان مع نظرية الدخل المطلق التي تنادي بعدم ثبات نسبة الاستهلاك إلى الدخل . غير أنه من الصعب مقارنة النتائج بدقة بين نظرية وأخرى ، وذلك بسبب الاختلاف في مفاهيم الدخل والاستهلاك بين النظريات الثلاث . ومن جهة أخرى ، تفترض نظريتا الدخل الدائم والدخل النسبي - كما أشرنا من قبل - ثبات نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك عند مختلف الدخول . إلا أن مفاهيم الدخل والاستهلاك تختلف بين النظريتين ؛ فالدخل الدائم يمثل الدخول المتوقعة ، ولا توجد طريقة مباشرة لتقديرها .

(6 - 2 - 3) نظرية دورة الحياة .

تَقَدّم بنظرية دورة الحياة ثلاثة من الاقتصاديين هم[1] موديجلياني Franc Modigliani وبرومبرج R. Brumberg واندو Albert Ando ، ولذا يطلق على هذه النظرية اسم فرضية MBA . وهي تشبه نظرية الدخل الدائم إلى حد كبير .

---

1) F. Modigliani and R. Brumberg, « Utility Analysis and the Consumption Function , » in K. Kurihara (ed.), Post Keyesian Economics (New Bruns wick, N.J: Rutgers University Press, 1954); and A. Amdo and F. Modigliani, « The Life Cycle Hypothesis and Savins, in R. A. Gordon and L. R. Klein, eds. For the American Economic Assocition, Reading in Business Cycle (Homewood, ILL. : Irwins, 1965» .

ويقوم الأساس النظري لهذه الفرضية على أساس أن المستهلك يحاول الوصول إلى أقصى منفعة من الاستهلاك ، خلال فترة حياته ، وذلك في حدود الموارد التي يتوقع أن تكون متاحة له خلال حياته (القيمة الحالية لإجمالي الأصول التي تؤول إلى المستهلك طيلة حياته) . أي أن استهلاك الشخص لا يعتمد فقط على مستوى دخله الحالي ، بل أيضا على جميع موارده المستقبلية طيلة فترة حياته الإنتاجية .

وتتكون الموارد الكلية المتاحة للمستهلك في لحظة زمنية معينة من البنود الثلاثة التالية :

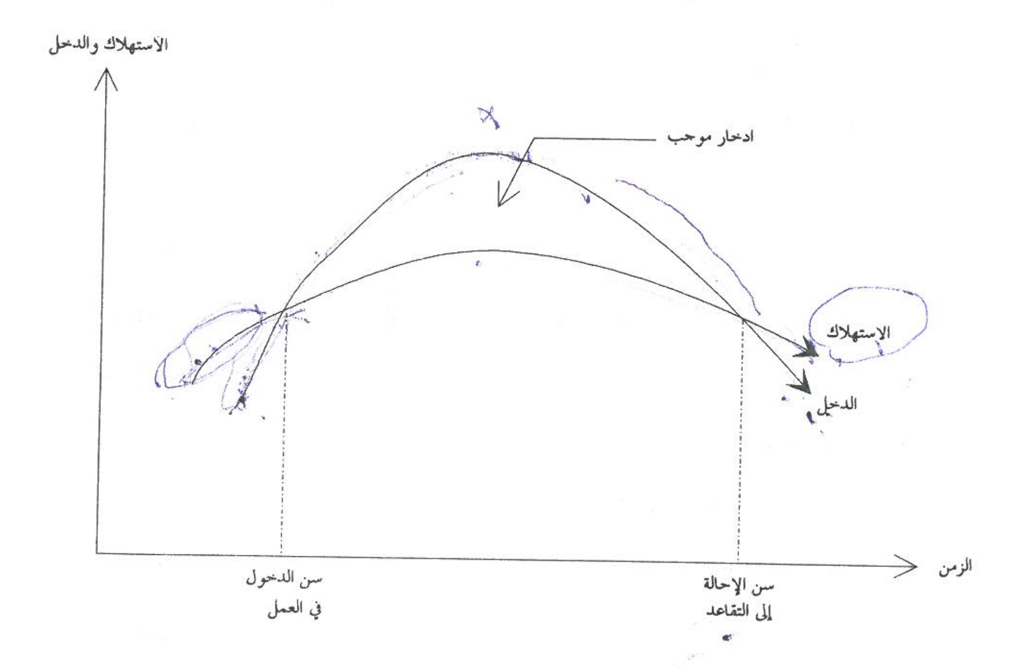
* الدخل الحالي أو الجاري باستثناء عوائد الملكية . وسنرمز له بالرمز YC_t . وهو يعادل دخل العمل .

* صافي الأصول Net Worth في نهاية الفترة السابقة ، وسيرمز له بالرمز At-1 . وهو يمثل الثروة الإجمالية في نهاية الفترة السابقة .

* القيمة الحالية للأصول التي لا تأتي من الملكية ، والتي يتوقع أن يحصل عليها خلال حياته الباقية (مثل عوائد الاستثمارات المالية) ، وسنرمز لهذا البند بالرمز Yf_t.

ويبدأ الشخص حياته الإنتاجية (دخوله مجال العمل) وفقاً لهذه النظرية بمستوى دخل منخفض ، ثم يبدأ دخله في الارتفاع إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له ، ثم ينخفض عند بلوغه سن التقاعد . ولذا يحاول الفرد توزيع إنفاقه الاستهلاكي على فترة حياته بشكل يمكنه من تفادي التقلبات في دخله . ونستطيع تمثيل هذه النظرية بيانيا كما هو موضح في الشكل (6 ـ 4) .

فالشخص يبدأ حياته الإنتاجية بدخل منخفض يقل عن استهلاكه ، وهذا يعني لجوءه إلى الاقتراض من الغير . ومع تقدمه في العمل يزداد دخله بنسبة أكبر من الزيادة في استهلاكه ، وهو ما يمكنه من تجميع مدخراته . وبعدئذ ، وعند الاقتراب



الشكل (6 ـ 4)

فرضية دورة الحياة

من السن التي يحال فيها للتقاعد ، ينخفض الدخل ، ويستمر استهلاكه على ما هـو عليه أو ينخفض قليلا ، مما يضطره إلى السحب من مدخراته السابقة .

وتفترض هذه النظرية أن المستهلك يحاول إنفاق نسبة معينـة مـن ثروتـه علـى الاستهلاك ، بصرف النظر عن مستوى دخله الحالي الذي يحصل عليه .

أما الصيغة الجبرية لهذه النظرية فيمكن صياغتها كالتالي :

$$Y^*_t = YC_t + Yf_t + rA_t - 1 \qquad .. (6 - 6)$$

حيث إن Y^*_t تمثل إجمالي الدخل ، و r تمثل معدل العائد على صـافي الأصـول (الثروة) .

فإذا وضعنا YC_t و Yf_t في بند واحد ، وأطلقنا عليه الرمز Ynt فسنجد أن :

$$Y_{nt} = YC_t + Yf_t$$

$$= Y^* - rAt\text{-}1 \qquad (7 - 6)$$

أو

$$^*{}_t = Yn_t + rA_t - 1 \qquad (8- 6)$$

وبتعميم المعادلة (6 ـ 8) على جميع المستهلكين ، نستطيع صياغة دالة الاستهلاك الكلية كالتالي :

$$C_t = aY_{nt} + bA_{t\text{-}1}$$

$$= \alpha \left(Y^*_t - rA_t\text{-}1 \right) + bAt\text{-}1$$

$$= aY^*_t + (b\text{-}ar)A_t\text{-}1 \qquad .. (9\text{-}6)$$

وإذا افترضنا أن :

$a = .7$

$b = .06$

$r = .04$

فإن المعادلة (7 ـ 9) تصبح ـ تقريبا ـ كالتالي :

$$C_t = 0.7Y^*_t + 0.03A_t\text{-}1 \qquad .. (10 - 6)$$

.بمعنى أن الاستهلاك في الفترة الحالية يعادل 70٪ من إجمالي الدخل الحالي زائد 3٪ من إجمالي الثروة في نهاية الفترة السابقة .

ومن جهة أخرى ، إذا تعرض الاقتصاد الوطني في المدى القصير إلى حالة الكساد الاقتصادي ، فستتجه الاستثمارات إلى الانخفاض ، كما يتناقص أيضا معدل نمو الثروة . وفي هذه الحالة سنجد أنفسنا أمام دالة للاستهلاك تشبه دالة

الاستهلاك عند كينز . فإذا انخفض معدل نمو الثروة وأصبح يساوي صفرا ، وأن رصيد الثروة في نهاية الفترة الزمنية السابقة يساوي 2 بليون دينار فإن المعادلة (6 ــ 10) تصبح :

$$C_t = 0.7Y^*_t + 0.03(2000)$$

$$= 0.7Y^*_t + 60 \qquad (10 - 7)$$

أما دالة الاستهلاك في المدى الطويل فيتم الحصول عليها بإجراء الخطوتين التاليتين :

* قسمة طرفي المعادلة (7 - 10) على Y^*_t :

$$\frac{C_t}{Y^*_t} = 0.7 + 0.03\frac{A_{t-1}}{Y^*_t}$$

* نفترض أن إجمالي الدخل يعادل 20٪ من الثروة ، وهذا يمكننا من الحصول على التالي :

$$\frac{C_t}{Y^*_t} = 0.7 + .03(5) = 0.85$$

أي أن :

$$C_t = 0.85Y^*_t \qquad (11 - 6)$$

وهذه المعادلة الأخيرة توضح أن الاستهلاك في المدى الطويل يتناسب مع الدخل ، حيث تصل هذه النسبة إلى 85٪ . وهذه المعادلة تشبه دالة الاستهلاك في المدى الطويل ، التي أشرنا إليها في نظرية الدخل النسبي .

(6 ـ 3) العوامل الأخرى المحددة للاستهلاك

هناك عدد من العوامل الأخرى ، غير الدخل ، التي تؤثر في سلوك القطاع العائلي . وعلى الرغم من أن الدخل هو المحدد الأساس لهذا السلوك ، إلا أن هناك عوامل أخرى تحدد وضع دالة الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل ، حيث يتغير موقع الدالة وفقا لطبيعة التغير في هذه العوامل . ومن هذه العوامل ما يلي :

1 ـ حجم العائلة وتركيبها العمري .

يتأثر الاستهلاك بعدة عوامل اقتصادية ـ اجتماعية مثل : حجم الأسرة والعمر والتعليم والوظيفة ، التي لها تأثيراتها في الميل المتوسط للاستهلاك . فبالنسبة للعمر نلاحظ أن الدخل الفردي ودخل الأسرة ينموان في مرحلة الشباب ، ويصلان إلى القمة من منتصف العمر ، ثم يتناقص الدخل عند سن الشيخوخة . ويسلك الادخار سلوك الدخل نفسه . وهذا يعني أن الجزء الأكبر من الدخل يتم تخصيصه للاستهلاك في مرحلتي الشباب والشيخوخة ، وأكبر نسبة من الدخل يتم ادخارها تتحقق في فترة منتصف العمر .

ويختلف نمط استهلاك الأفراد في سن الشباب عن نمط سلوكهم في سن الشيخوخة . ففي سن الشباب ينفق الأفراد على السلع الاستهلاكية المعمرة أكثر مما ينفقونه في سن الشيخوخة . وبكلمات أخرى ، تتغير العلاقة بين دالة الاستهلاك والتوزيع العمري للسكان بتغير هذا الأخير . كما أن الميل للاستهلاك يزداد بارتفاع نسبة الأطفال والشيوخ .

ويعدّ التوزيع العمري ثابتا تقريبا في الأجل القصير . وفي الأمد الطويل يعتمد التوزيع العمري على معدلات المواليد . وزيادة هذه الأخيرة ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، تعني ارتفاع نسبة الشباب إلى مجموع السكان .

ومع أهمية التوزيع العمري في دالة الاستهلاك ، إلا أنه لا يتغير إلا بقدر ضئيل في الأجل القصير .

ومن جهة أخرى يؤثر مستوى التعليم أو المهنة في الاستهلاك ، ويمكن تتبع آثارها بالطريقة السابقة نفسها ، إلا أنها تتغير بمعدل بطيء في الأجل القصير .

2 ـ الثروة Wealth

تلعب الثروة دورا مهما في تحديد الاستهلاك . ففي نظرية الدخل الدائم يتحدد الدخل الدائم بالثروة . وتتحدد K (الميل الحدي للاستهلاك في هذه النظرية) بنسبة الثروة إلى الدخل الدائم . ونظرا لأن الأفراد يحتفظون بجزء من ثروتهم في صورة أصول سائلة (نقدية) وغير بشرية ، فإننا نجد بعض الاقتصاديين يضعون هذه الأصول السائلة[1] متغيراً في دالة الاستهلاك ، مستفيدين من سهولة الحصول على البيانات الاحصائية عن الأصول السائلة . وتوصلوا إلى أن الأصول السائلة تلعب دورا مهما في تحديد الاستهلاك وأن كل الدلائل تشير إلى أن الأصول السائلة يجب أن تدخل ضمن المتغيرات المفسرة لسلوك القطاع العائلي[2] .

3 ـ الأذواق Tastes

ويمكن أن نجد اختلافاً في نمط استهلاك الأفراد المتماثلين في السن ، وذوي الدخول المتساوية ، وذلك بسبب الاختلاف في ميولهم الادخارية أو الأذواق .

وعندما تتغير ميول الأفراد فجأة نحو الادخار ، فستتغير دالة الاستهلاك . وإذا قرر الأفراد زيادة نسبة الدخل المدخرة ، فإن دالة الاستهلاك تنتقل إلى أسفل . غير

---

(1) A. Zellner, D. S. Huang, and L. C. chaw, Further Analysis of the Short-run Consumption Function with Emphasis on the Role of Liquid Assets, Econometrica, 33 (July 1965..

(2) Robert Ferber, Consumer Economics: A survey, Journal of Economic Literature, II (Dec. 1973).

أن ميول الأفراد الاقتصادية لا تتغير بسرعة ، وحتى الهوايات الاجتماعية لا تستمر لفترة طويلة من الزمن ، وبالتالي لا تمثل تغيرا في ميول المجتمع الاقتصادي .

4 ـ سعر الفائدة :

افترض الاقتصاديون الكلاسيك أن الاستهلاك يعتمد على سعر الفائدة ، نظراً لأن زيادة سعر الفائدة تشجع الادخار وبالتالي تخفض الاستهلاك .

ولكن ، إذا كان الفرد يدخر من أجل الحصول على دخل ثابت في سن التقاعد مثلا ، فسيلاحظ عند ارتفاع سعر الفائدة أنه يدخر مبلغا أقل من دخله الجاري ، ولكنه يحقق هدفه في الحصول على عائد أعلى على مدخراته . ولكن هذا يعني زيادة إنفاقه الاستهلاكي . وبكلمات أخرى ، ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك ، وهو عكس ما ذهب إليه الكلاسيك .

ولكن القضية ليست بهذه السهولة . ولعل المشكلة الأساسية هي « أيَّ عائد على الادخار نقصده ؟ هل هو سعر الفائدة الأسميّ ؟ أو سعر الفائدة الحقيقي بعد دفع الضرائب ؟ » . يجادل بعض الاقتصاديين(1) على أن المتغير الملائم هو معدل العائد الحقيقي (سعر الفائدة الحقيقي) بعد خصم الضريبة . وسعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي ناقص معدل التضخم . وقد نشرت دراسات أخرى عن العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة ؛ حيث وجد البعض منها علاقة وطيدة بين الادخار وسعر الفائدة ، بينما لم يجد الآخرون أي علاقة بينهما(2) ، وهذه خلاصة غير طبيعية لأنها ظهرت على أيدي أنصار اقتصاديات جانب العرض Economists Supply - Side ، الذين يجادلون بأن الادخار يستجيب للتغيرات في سعر الفائدة

(1) E. Philip Howrey and Saul H. Hymans, « The Measurement and Determination of Loanable Funds Savings », Brooking Papers on Economic Activity, No. 3 (1978), PP 655-685.

2) Gearge M. Van Frusten berg, « Saving, » in Henry J. Aaron and Joseph A. Pechman (ed.), How Taxes Affect Economic Behavior (Wash ington D. C: the Brookings Institute, 1981), PP. 327-390.

الحقيقي بعد دفع الضريبة ، كما سنرى في الفصل الثامن عشر . ونظرا لأن الادخار قد يتغير بسبب التغير في معدلات الضريبة ، وأن الانخفاض في معدلات الضريبة يؤدي إلى تشجيع الادخار ، فإن زيادة الادخار ـ مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ـ يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، وبالتالي إلى زيادة الاستثمار .

5 ـ مستوى الأسعار :

تفترض النظريات السابقة أن الاستهلاك يعتمد على الدخل الحقيقي ، وهذا يعني أن زيادة الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها لن تغير من الاستهلاك الحقيقي . وهذا بدوره يعني عدم وجود خداع نقدي Money illusion .

ولقد كان الاعتقاد في السابق بين الاقتصاديين هو عدم وجود الخداع النقدي . ولكن وجدت بعض الدراسات الحديثة أن الاستهلاك الحقيقي يزداد بزيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، مع بقاء الدخل الحقيقي والثروة ثابتين . بمعنى أن الزيادة النقدية في الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الحقيقي ، وهذا دليل على وجود الوهم النقدي .

ومن جهة أخرى ، عندما تتوقع العائلات حدوث التضخم ، فستقوم بزيادة الاستهلاك الحالي قبل أن ترتفع الأسعار . وتخلق المعدلات المرتفعة من التضخم المزيد من عدم التأكد ، وبالتالي مزيدا من الادخار . ولكن هذه الأراء تحتاج إلى الأدلة العملية لكي تكون صحيحة .

أسئلة الفصل السادس

1 ـ بما أن الأغنياء يستهلكون نسبة من دخلهم أصغر من النسبة التي يستهلكها الفقراء ، فقد يقترح البعض أن يعاد توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء ، من أجل زيادة الاستهلاك . استخدم نظرية الدخل المطلق في توضيح صحة أو عدم صحة هذا الرأي ؟ .

2 ـ اذكر الاختلافات بين دوال الاستهلاك في الأجلين القصير والطويل ؟ .

3 ـ إشرح كيف تحاول نظرية الدخل النسبي التوفيق بين دالة الاستهلاك في الأمد الطويل ودالة الاستهلاك في المدى القصير ؟ .

4 ـ قارن بين نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي ؟

5 ـ قارن بين نظرية الدخل النسبي ونظرية الدخل الدائم ؟

6 ـ اذكر العوامل الأخرى ـ باستثناء الدخل ـ التي يعتمد عليها الاستهلاك ؟

7 ـ إذا فرضنا ثبات الدخل المتاح ، وكل العوامل الأخرى المحددة للاستهلاك ، بين ما تأثير المتغيرات التالية على الاستهلاك :

* زيادة مدفوعات القطاع العام التحويلية .
* الزيادة في الثروة .
* الزيادة في السكان .
* زيادة سعر الفائدة .
* انخفاض الضرائب .

قائمة المراجع

1 - عبد الفتاح أبو حبيل « محددات الاستهلاك من الدول النامية ، مع دراسة لمحددات الاستهلاك الخاص في الجماهيرية ». في « بحوث ومناقشات ندوة الاستهلاك في الاقتصاد الليبي » تحرير محمد عبد الجليل أبو سنينة . منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، بنغازي ، 1990 ، ص 176 - 187.

1 - G. Ackley , Macroeconomic Theory (The Macmillan Company, New York, 1961), Chaps. 10-12, pp. 208-307.

2 - F. Brooman and H. Jacoby, Macroeconomics, (Aldine Publishing Company, 1970), Chap.5, pp. 96-132.

3 - T. Dernburg and D.McDonall, Macroeconomics, 4th ed. (McGraw Hill Inc., 1972), pp. 99-119.

4 - R. Ferber, "Consumer Economics : Syrvey," Journal of Economic Literature, II (Dec. 1973), pp. (303-42).

5 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jovanovich, 1978) Chaps. 8,9 , pp. 115-155.

6 - W. Smith, Macroeconomics (Richard D.Irwin, Inc., 1970), Chap.5, pp. 98-113.

الفصل السابع

الطلب الاستثماري : الكفاءة الحدية لرأس المال

اقتصرت دراستنا في الفصلين الرابع والخامس على نموذج اقتصادي يتكون من قطاعين اثنين ؛ هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال . وذكرنا أن الإنفاق الكلي على السلع والخدمات يساوي مجموع كل من الإنفاق الاستهلاكي الشخصي والإنفاق الاستثماري المحلي الخاص . وأوضحنا أن التغير في الإنفاق الكلي ينتج إما بسبب التغير في الإنفاق الاستهلاكي الشخصي أو بسبب التغير في الإنفاق الاستثماري . وأشرنا إلى أن التغير الأخير هو مصدر التغير في الإنفاق الكلي ، غير أننا لم نحاول تحديد العوامل المختلفة التي يمكن أن تفسر سلوك الإنفاق الاستثماري . وهذا هو ما يهدف إليه الفصلان الحالي والقادم .

غير أن الاقتصاديين لم يتفقوا على متغير واحد يحدد الإنفاق الاستثماري ، كما هي الحال بالنسبة لمستوى الدخل الذي يهيمن على نظريات الاستهلاك بوصفه محدداً للإنفاق الاستهلاكي . فبعض الاقتصاديين أوصلتهم بحوثهم إلى أن العامل المحدد للإنفاق الاستثماري هو الأرباح ، بينما يشير البعض إلى مبدأ المعجل ، والبعض الآخر إلى درجة استخدام الطاقة الإنتاجية بأنه العامل المؤثر في الإنفاق الاستثماري . ولكن لا يوجد من هؤلاء الاقتصاديين من يجادل بأن أيا من هذه المتغيرات يمكن وحده أن يقدم نظرية متكاملة للاستثمار . وهناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين حاولت التوفيق بين هذه المتغيرات ، وتجادل بأن كلا من الأرباح ،

ومبدأ المعجل ، هما العاملان الضروريان في هذا المجال . أي أن التفسير المعقول للاستثمار يتطلب إدخال كل من المتغيرين الأخيرين في التحليل ، وربما يتطلب الأمر – وفقا لرأيهم – إدخال عوامل أخرى مثل سعر الفائدة والعوامل المالية الأخرى .

وبما أنه لا يوجد متغير واحد مهيمن ، أو عامل مفسر للإنفاق الاستثماري يعد كافياً بنفسه ، فلا نستطيع دراسة الإنفاق الاستثماري عن طريق التركيز على متغير واحد فقط ، كما قمنا به من حالة الإنفاق الاستهلاكي . ومن الأفضل أن نركز على تدفق الأرباح وعلى مبدأ المعجل ، وعلى أسعار الفائدة . وسنقتصر في هذا الفصل على دراسة نظرية الكفاءة الحدية لرأس المال ، ونقدم في الفصل الثامن نظرية الأرباح والمعجل .

ومن المعروف أن الاستثمار يعني امتلاك أصول رأسمالية ، لذلك فسنبدأ في هذا الفصل بوضع العلاقة الأساسية بين الإنفاق الاستثماري (تدفق) وبين رأس المال (رصيد) . ولأن امتلاك المنشأة لأصل رأسمالي ، سواء كان آلة صغيرة أو مصنعا كاملا ومعداته ، يعتمد على عوامل مختلفة ، تختلف عن تلك التي تحدد شراء المستهلك لأي سلعة استهلاكية ، فإن قرار المنشأة بشراء أو عدم شراء الأصل الرأسمالي ، يتطلب حساب معدل العائد المتوقع على الأصل خلال عمره الإنتاجي . ولذلك ستكون المهمة الثانية في هذا الفصل هي توضيح كيفية حساب هذا العائد ، وارتباطه بسعر الفائدة السائد في السوق ، وعلاقتهما بقرار المنشأة بشراء أو بعدم شراء السلعة الإنتاجية .

(7 - 1) العلاقة بين رأس المال والاستثمار :

يعرف الاستثمار بأنّه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة (مثل المصانع ، أو الآلات ، أو الطرق ، أو المنازل) ، أو الإضافات للمخزون (مثل المواد الأولية ، أو السلع الوسيطة ، أو السلع النهائية) ، خلال فترة زمنية معينة .

ويقتصر هذا التعريف على شراء السلع العينية الجديدة ، التي سيتم استخدامها في المستقبل . أي أن هذا التعريف يستبعد مشتريات الأسهم التي تتم بين الأفراد ، أو حتى مشتريات الأسهم من الشركات . وهذا يرجع إلى أن الاستثمار الذي يقوم به المشتري في الحالة الأولى يقابله عملية تخلص من الأسهم بوساطة الشخص الآخر (البائع) . كما أن شراء الأسهم من الشركات قد لا يؤدي بالضرورة إلى قيام هذه الشركات باستخدام هذه الأموال في شراء الآلات الجديدة ، أو في إقامة الإنشاءات الجديدة . أي أن تعريف الاستثمار الذي قدمناه هنا يهتم بالمشكلات التي تواجهها إدارة الشركة وليس بالمشكلات التي يواجهها المساهم .

وبكلمات أخرى ، يركز تعريفنا للاستثمار هنا ، كما أشرنا في حسابات الدخل الوطني ، على قيمة ذلك الجزء من الإنتاج الوطني ، خلال أي سنة ، الذي يتمثل في السلع الرأسمالية أو الإضافات إلى المخزون . وباستثناء هذا البند الأخير ، فإنه يتم قياس الناتج الوطني بمقدار الإنفاق على هذه البنود . ولذلك نستطيع ، باستخدام هذا التعريف ، أن ننظر إلى الاستثمار على أنه إجمالي وصاف ؛ فالاستثمار الإجمالي يشمل كل من الاستثمار الصافي Net Investment والاستثمار الإحلالي Replacement Investment . ويتمثل الاستثمار الصافي في الإضافات إلى رصيد رأس المال خلال فترة زمنية معينة ، أما الاستثمار الإحلالي فهو ذلك المبلغ الذي يخصص لمواجهة الإهلاك بهدف المحافظة على الرصيد الفعلي لرأس المال ؛ أي بهدف مواجهة العوامل المختلفة التي تؤثر في حجم هذا الرصيد مثل البلى ، والهلاك ، أو التقادم ، أو التدمير الذي قد ينتج بفعل الحرائق أو الفيضانات ، أو الكوارث الأخرى .

وعند أي محاولة لتفسير الإنفاق الاستثماري الإجمالي في أي سنة ، فإن المعضلة الأولى التي ستواجهنا هي أن هناك عدة عوامل متباينة تحدد الأنواع المختلفة من الإنفاق الاستثماري ، ولا توجد نظرية معينة للاستثمار يمكن تطبيقها على كل

أنواع الإنفاق الاستثماري . والمبلغ الذي ينفقه الفرد على مسكن له لا يحدده عامل الربح ، الذي قد يحدد إنفاقا استثماريا آخر ، مثل الإنفاق على المشاريع التجارية والصناعية . وبالمثل فإن مقدار ما تنفقه المنشآت على الآلات والمعدات الجديدة ، يتأثر بعوامل تختلف عن تلك التي تحدد إنفاقها على الإضافات إلى المخزون ، على الرغم من أن توقعات الربح تهيمن على تفسير هذين النوعين من الإنفاق .

ويمثل الاستثمار متغيرا تدفقيا ، بينما يمثل رأس المال نظيره الرصيدي . كما أن لكلمة رأس المال عدة معان ، إلا أننا نعني به هنا الرصيد المتراكم من المصانع والمعدات التي يمتلكها قطاع الأعمال . وإذا كان الاستثمار الإجمالي ، في فترة زمنية معينة ، يساوي مقدار رأس المال الذي تم استهلاكه خلال تلك الفترة الزمنية ، فهذا يعني عدم وجود استثمار صاف ، وبالتالي لا يوجد تغير في رصيد رأس المال . أما إذا زادت قيمة الاستثمار الإجمالي عن قيمة الاستثمار الإحلالي ، فإن الفرق بينهما ، الذي هو الاستثمار الصافي ، يمثل الزيادة في رصيد رأس المال . وأخيرا ، عندما تقل قيمة الاستثمار الإجمالي عن قيمة الاستثمار الإحلالي ، فإن الفرق بينهما يمثل الاستثمار الصافي السالب Disinvestment ، الذي يعني انخفاضا في الرصيد الفعلي من رأس المال . ويمكن أن تحدث هذه الحالة الأخيرة خلال فترات الحروب ، حيث يتم التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية (بما فيها الأسلحة) مع اتجاه المخزون من المنازل والمعدات وغيرها للتدهور .

ومن جهة أخرى ، زيادة رصيد رأس المال ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يعني زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد . أي أن هذه الأخيرة تزداد عندما تتاح للاقتصاد الوطني كمية كبيرة من رأس المال ، يمكن استعمالها مع ما هو موجود من قوى عاملة وموارد طبيعية ، وذلك في ظل التقنية السائدة . وبالتحليل نفسه نستطيع القول بأن القدرة الإنتاجية يمكن أن تزداد ، عند زيادة القوى العاملة ، مع عدم تغير رصيد رأس المال ، أو في كمية الموارد الطبيعية المتاحة ، أو تحسن المستوى التقني ،

كما يمكن زيادة القدرة الإنتاجية عندما يتحسن المستوى التقني ، مع عدم وجود تغير في رصيد رأس المال ، أو في القوى العاملة ، أو في الموارد الطبيعية . والاستثناء الوحيد لهذه القواعد الثلاث ، وفقا لقانون تناقص الغلة ، وهو الزيادة الكبيرة جداً في العنصر الإنتاجي المتغير بالنسبة للعنصر الثابت ، بحيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعنصر المتغير إلى الصفر ، ولكن هذه تُعَدُّ حالة غير معتادة .

ومن جهة أخرى ، توضح إحصائيات الدخل الوطني أن رصيد رأس المال في الاقتصاد الوطني ينمو عبر الزمن ، كما تنمو أيضا القوى العاملة ، ويتحسن مستوى التقنية . فالحياة الواقعية تشير إلى أن الأشياء الأخرى لا تظل على حالها عند زيادة رأس المال . غير أنه ولأغراض التحليل لابد من عزل نمو رأس المال عن نمو العوامل الأخرى، حتى نستطيع تحديد الزيادة في الإنتاج المصاحبة لنمو رأس المال .

وعلى الرغم من أن الاستثمار الإجمالي قد يكون أكثر ملاءمة في دراسات معينة ، فإننا نجد أن الاستثمار الصافي يمثل متغيرا ملائما في دراسات أخرى . غير أن القياس العملي للاستثمار الصافي يُعَدُّ أمرا صعبا إلى حد ما . فالاستثمار الصافي ، كما أشرنا من قبل ، يساوي الاستثمار الإجمالي ناقص قيمة استهلاك رأس المال . ومخصصات استهلاك رأس المال (الاستثمار الإحلالي) لا يمكن حسابها بدقة ؛ إما بسبب محاولة التهرب من الضرائب ، أو لأنها تعتمد على تكلفة شراء الأصول الرأسمالية التي تم شراؤها في فترات زمنية مختلفة ، وبالتالي عند مستويات مختلفة من الأسعار ، أو لأن المعدات التي يتم إحلالها هي في الغالب متفوقة من ناحية الكفاءة الفنية عن المعدات المستهلكة . وإذاً فقد يكون من الصعب فصل الاستثمار الإحلالي عن الاستثمار الإجمالي .

ولما كانت دراستنا هنا تنصب على الطلب الاستثماري بوصفه أحد مكونات الطلب الكلي ، فإن الاستثمار الإجمالي يعد أكثر ملاءمة لهذا الغرض من الاستثمار الصافي ، ونستطيع ، بالتالي ، مقارنته مع الادخار الإجمالي .

ومن جهة أخرى ، تُعدُّ التفرقة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام من القضايا الهامة في دارسة النظرية الاقتصادية الكلية . والسبب هو أن الاستثمار الخاص يعتمد على دافع الربح فقط ، ويمكن للقطاع العام التأثير في الإنفاق الاستثماري الخاص بطريق غير مباشر ، وذلك من خلال استعمال السياسات النقدية والمالية بهدف إقناع مؤسسات القطاع الخاص بالبحث عن طريقة تساعد على الوصول إلى مستوى التوظف الكامل أو استقرار المستوى العام للأسعار أو المحافظة عليهما . أما الاستثمار العام فيتم استخدامه عاملاً تعويضياً لسد أي عجز في إنفاق القطاع الخاص .

وعلى الرغم من أن الاستثمار العام يمكن تعديله خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا ، إلا أن المرونة التي يتمع بها لا تعد كبيرة ، كما قد يبدو لأول وهلة ؛ فالكثير من الاستثمارات العامة تتم لسد احتياجات اجتماعية معينة ، مثل التعليم والصحة والمواصلات ، التي قد لا يرغب القطاع العام في تعديلها ، أو التضحية بها حتى ، لو اقتضت السياسة الاقتصادية العامة ضرورة تخفيض الطلب الكلي . ولذلك فهناك صعوبة في تعديل برامج الاستثمار العام في الأجل القصير . أما زيادة الإنفاق الاستثماري العام فقد لا تواجه مثل هذه الصعوبات ، عندما تقتضي ظروف السياسة الاقتصادية ضرورة زيادة الطلب الكلي . ولأن الإنفاق الاستثماري العام يعد جزءاً من الإنفاق العام ، الذي سنعالجه فيما بعد ، فسيقتصر تحليلنا في هذا الفصل على الطلب الاستثماري الخاص ، الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية المختلفة بهدف تحقيق الأرباح.

(7 - 2) قرار الاستثمار

يمكننا الوصول إلى قيمة إجمالي الطلب الاستثماري بالجمع الأفقي للطلب الاستثماري الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية المختلفة . وتقوم المنشأة الفردية بتنفيذ المشروع الاستثماري إذا اعتقدت بأن هذا المشروع سيزيد ـ بطريقة مباشرة

أو غير مباشرة ـ من أرباحها . أي أن اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع الاستثماري أو بعدم تنفيذه، يعتمد على نوع معين من تحليل الأرباح[1] .

وتتم عملية اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع الاستثماري في الخطوات الأربع التالية :

1 ـ دراسة سبل تمويل المشروع الاستثماري :

تستطيع المنشأة تمويل مشروعها الاستثماري بإحدى الطريقتين التاليتين :

أ ـ التمويل الخارجي ، الذي يشمل الاقتراض من المصارف أو من المؤسسات المالية ، أو بإصدار سندات . وفي كلتا الحالتين تقوم المنشأة بدفع فوائد على الأموال المقترضة .

ب ـ التمويل الداخلي ، ويتمثل في استعمال الأموال الخاصة بالشركة ، التي هي حصيلة الأرباح التي لم يتم توزيعها في السنوات السابقة ، وكذلك مخصصات استهلاك رأس المال ، وإلى حد ضئيل ، بإصدار أسهم جديدة .

وسنركز في هذا الفصل على مصادر التمويل الخارجي فقط .

2 ـ تقدير تكاليف المشروع الاستثماري . ويمثل سعر الفائدة ، من وجهة نظر المنشآت المستثمرة ، تكلفة تمويل استثماراتها أي تكلفة الحصول على الأموال اللازمة والقابلة للاستثمار[2] .

3 ـ تقدير العوائد التي تتوقع المنشأة الحصول عليها في المستقبل نتيجة قيامها بعملية الاستثمار . وتتمثل هذه العوائد في الإيرادات المتوقع الحصول عليها مما تنتجه الآلة ، مثلا ، من السلع خلال عمرها الإنتاجي . وذلك في ظل الظروف الحالية والمتوقعة لكل من التكاليف والطلب على السلعة المنتجة . ويُقصد

---

(1) توجد عوامل أخرى تؤثر على قرار الاستثمار ستتم معالجتها في الفصل القادم .

(2) إذا استخدمت المنشأة أموالها الخاصة في تمويل مشروعها الاستثماري ، فإن سعر الفائدة هنا يمثل تكلفة الفرصة البديلة (المضاعة) ، والتي تساوي العائد الذي تضحي به هذه المنشأة والذي كان في الإمكان الحصول عليه لو تم استثمار هذه الأموال في مجالات أخرى ، لعل أبسطها هو إيداعها في المصرف والحصول في مقابل ذلك على سعر الفائدة السائد في السوق .

بالإيرادات المستقبلية هنا ، الإيرادات الصافية ؛ أي بعد خصم كل التكاليف التي تتحملها المنشأة ، باستثناء مخصصات استهلاك رأس المال والفوائد التي يجب دفعها . غير أن السلع الرأسمالية هي عادةً سلع معمرة durable ، ولهذا فإن العائد المتوقع (الصافي والإجمالي) يتحقق خلال عدة سنوات تمثل العمر الإنتاجي للأصل الرأسمالي . ويجب أن يؤخذ عنصر الزمن في الحسبان عند تقدير العوائد المتوقعة .

4 ـ مقارنة تكاليف تمويل الأصل الرأسمالي بالعوائد المتوقعة من استخدامه في عمليات الإنتاج المختلفة ، بحيث يكون قرار المنشأة كالتالي : تنفيذ المشروع الاستثماري إذا كانت عوائده المتوقعة أكبر من تكلفة تمويله ، وعدم تنفيذه إذا تحقق العكس .

هذا وسنوضح أولا ميكانيكية اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع الاستثماري عندما يكون عمره الإنتاجي سنة واحدة ، ثم نتناول ، بعدئذ ، الحالة التي يزيد فيها العمر الإنتاجي للأصل عن السنة .

لنفترض أن إحدى المنشآت تود شراء آلة جديدة بتكلفة قدرها 100 ألف دينار ، وأن العمر الإنتاجي لهذه الآلة هو سنة واحدة . وحتى يكون قرار المنشأة بتنفيذ المشروع رشيداً ، كما أشرنا من قبل ، فإنه يتوجب عليها إعداد تقديراتها الخاصة بالتكاليف والعوائد المتوقعة . ويوضح الجدول (7 ـ 1) مثالاً افتراضياً لهذه الحسابات التقديرية لمنشأة افتراضية . ولعل الشيء الملفت للنظر في هذا الجدول هو تكرار كلمة « المتوقع Expected » . فالقرارات الاستثمارية تتطلب تقديرات وتوقعات دقيقة للوضع المالي للشركة فيما لو قامت بشراء الآلة الجديدة . تشير أرقام الجدول (7 ـ 1) أن العائد النقدي الصافي المتوقع يبلغ 8 آلاف دينار ، أي أن معدل العائد المتوقع على الاستثمار قبل دفع الفوائد على الأموال المقترضة يساوي صافي العائد النقدي المتوقع مقسوما على تكلفة الأصل الإنتاجي ؛ أي يساوي :

$$\%8 = \frac{100000 - 108000}{100000}$$

الجدول (7 - 1)

حساب العوائد المتوقعة من تنفيذ مشروع استثماري له عمر إنتاجي قدره سنة واحدة

100000 دينار	تكلفة الآلات
سنة واحدة	العمر الإنتاجي للآلة
20000 وحدة	الإنتاج الإضافي المتوقع عند استخدام الآلات
10 دنانير	السعر المتوقع للوحدة الواحدة من الإنتاج
200000 دينار	الإيراد الإضافي المتوقع (الإنتاج الإضافي مضروبا في السعر)
92000 دينار	النفقات الإضافية المتوقعة باستثناء استهلاك رأس المال :
	30000 تكاليف اليد العاملة
	45000 تكاليف المواد الخام
	16000 تكاليف صيانة
	1000 ضرائب مبيعات وملكية
108000 دينار	الأرباح الكلية المتوقعة من الاستثمار قبل خصم الفوائد واستهلاك رأس المال
100000 دينار	مخصصات استهلاك رأس المال المتوقعة
8000 دينار	الربح المتوقع قبل دفع الفوائد المتوقعة
8٪	معدل العائد المتوقع على الاستثمار قبل دفع الفوائد

ونلاحظ أيضاً أن الجدول السابق لا يحتوي على الفوائد المدفوعة على الأموال التي اقترضتها المنشأة من المؤسسات المالية ، وتهدف المنشأة من هذه البيانات مقارنة معدل العائد المتوقع على الاستثمار ، مع سعر الفائدة الذي يجب أن تدفعه مقابل اقتراضها. وإلى أن نلقي مزيدا من الضوء على هذه النقطة نقدم القاعدة التالية :

* إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق يساوي 7٪ (تكلفة الحصول على الأموال تبلغ سبعة آلاف دينار) فستقوم المنشأة بتنفيذ مشروعها الاستثماري ، لأنها ستحقق ربحاً صافياً قدره ألف دينار (1٪ من قيمة الأصل الرأسمالي) . بل إن المنشأة ستقوم بتنفيذ كل المشاريع الاستثمارية المطروحة أمامها ، إذا كان سعر الفائدة يقل عن معدل العائد المتوقع .

* إذا كان سعر الفائدة أكبر من معدل العائد المتوقع ، وليكن مثلا 9٪ ، فلن تقوم المنشأة بتنفيذ المشروع الاستثماري ؛ لأنها لو نفذته فستحقق خسائر ، قدرها 1000 دينار في هذا المثال .

* تطبق هذه القاعدة على الاستثمارين الصافي والإحلالي ؛ فلا يجب إعادة استثمار مخصصات استهلاك رأس المال إلا إذا أدت هذه الاستثمارات إلى زيادة أرباح المنشأة .

وتوضح أرقام الجدول (7 - 1) ضرورة قيام المنشأة بتقدير قيم العديد من المتغيرات ؛ فيجب أولا معرفة تكاليف الآلات قبل شرائها ، أو أن تقوم بتقدير هذه التكاليف ، كما يجب تقدير بقية التكاليف الأخرى الموجودة في الجدول السابق[1] . كما يجب على المنشأة تقدير إيراداتها المتوقعة ؛ وذلك عن طريق تقدير الكمية الإضافية من السلعة التي ستتمكن من إنتاجها باستخدام الآلة الجديدة ، وكذلك تقدير السعر المتوقع الذي ستحصل عليه مقابل بيعها للوحدة الواحدة من السلعة .

غير أن هذا التحليل يفترض ثبات سعر السلعة التي تنتجها المنشآت المستثمرة ، أي أنه يمكن تطبيقه على سوق تتحقق فيه شروط المنافسة الكاملة . أما إذا كنا بصدد منشأة تحتكر إنتاج سلعة معينة ، وتتوقع مواجهة منحنى طلب مائل إلى أسفل ، فيجب على هذه المنشأة أن تقدر المدى الذي يمكن أن ينخفض به سعر الوحدة الإضافية من الإنتاج ، وكذلك تأثير هذا الانخفاض في المبيعات الحالية والمستقبلية . فلو فرضنا ، مثلاً ، أن المبيعات الحالية للمنشأة ، قبل شراء الآلة الجديدة ، تساوي 40 ألف وحدة من وحدات السلعة ، وأنها تتقاضى 5 دنانير مقابل الوحدة الواحدة ؛ فإن هذا يعني أن الإيراد الكلي يبلغ 200 ألف دينار . وإذا توقعت المنشأة أن الآلة الجديدة ستمكنها من إنتاج كمية إضافية من السلعة قدرها

---

(1) قد تكتشف المنشأة أن التكاليف الفعلية تختلف عن التكاليف المقدرة التي قد تكون بسبب زيادة التكاليف الفعلية خلال فترة إنشاء المصنع ، وسنتطرق إلى هذه النقطة فيما بعد .

20 ألف وحدة ، وحتى تتمكن المنشأة من بيع هذه الكمية الإضافية قامت بتخفيض السعر الذي تتقاضاه إلى 4.5 دينار . الإيـراد الصـافي ، في هـذه الحالـة ، لا يسـاوي (20000×4.5 =) 90 ألف دينار ، بل سيساوي

(60000 × 4.5 − 40000 × 5) 70 ألف دينار .

ومن جهة أخرى ، قد تتغير تقديـرات الطلـب علـى سـلعة المنشـأة لعـدة أسـباب منها :

* عدم دقة التقديرات الخاصة بالتسويق .

* عدم دقة التقديرات الخاصة بتحسين طرق الإنتاج وجودة السلعة .

* حدوث تغيرات غير متوقعة في أذواق المستهلكين تجاه السلعة المعينة .

* تغيرات في الطلب بسبب الظروف العامة للاقتصاد (رواج أو كساد) .

إن أي خطأ بسيط في تقديـر بنـود الإيـراد أو بنـود التكـاليف قـد يـؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المرغوب فيهـا ، أو إلى اختفـاء أي أربـاح متوقعـة ، وبالتـالي عدم قيام المنشأة بتنفيذ أي من مشاريعها الاستثمارية . وسـنتطرق إلى هـذه النقطـة في نهاية هذا الفصل .

هذا ، ويفترض تحليلنا السابق أن المنشأة تعتقد بعدم وجود مخـاطر Risks عنـد قيامها بعملية الاستثمار . ولكن إذا كان هذا غير صحيح واعتقدت المنشأة بوجـود مخاطر تحف العملية الاستثمارية ، فسنجد أن هذه المنشـأة لـن ترضـى بربـح صـافٍ قدره 8000 دينار . لأنها تعدّه غير كاف لتعويضها عـن المخـاطر الـتي سـتواجهها . وبكلمات أخرى ، لا تفضل معظم المنشآت أية مخـاطر قـد تواجههـا أثنـاء تنفيذهـا لمشاريعها الاستثمارية ، ولكن إذا اعتقدت المنشآت بوجـود هـذه المخـاطر فقـد لا تقوم بتنفيذ هذه المشاريع ، حتى إذا كان معدل العائد المتوقع أكبر من سعر الفـائدة الذي يجب أن تدفعه مقابل الأموال المقترضة .

ولتبسيط تحليلنا سنفترض ما يلي :

* أن المنشأة قادرة على الحصول على أية قروض قد تحتاجها .

* ثبات الكمية المعروضة من الأيدي العاملة ، ومن الموارد الطبيعية .

* ثبات مستوى التقنية ، أو على الأقل عدم وجود تغيرات تقنية كبيرة .

* عدم وجود مخاطر ، وأن المنشآت تعمل في ظل ظروف التأكد Certainty .

* تعمل المنشآت في أسواق مالية كاملة النمو .

* أن التوقعات حول النشاطات المستقبلية لقطاع الأعمال هي توقعات مستقرة أو ثابتة Stable ، وأن كل التقديرات المالية هي تقديرات صحيحة ودقيقة .

(7 - 3) الكفاءة الحدية لرأس المال Marginal Effeciency of Capital (MEC)

عندما يودع أحد الأشخاص مبلغاً قدره 100 دينار وديعة ادخار ، لمدة ثلاث سنوات ، في أحد المصارف التجارية ، وكان سعر الفائدة الذي يدفعه المصرف على مثل هذه الودائع هو 8٪ ، فإن هذا الشخص سيحصل ، في نهاية السنة الثالثة ، على مبلغ تحدده المعادلة التالية :

$$P_n = P_o(1+i)^n \qquad . (1 - 7)$$

حيث أن :

P_n = المبلغ الذي سيحصل عليه المودع في نهاية السنة الثالثة .

= القيمة المستقبلية للمبلغ المودع اليوم .

P_o = القيمة الحالية للمبلغ (= 100 دينار) .

i = سعر الفائدة .

n = عدد السنوات التي سيبقى فيها المبلغ بالمصرف كوديعة ادخار .

وبالتعويض عن قيم المعادلة نجد أن :

$$P_3 = 100(1+.08)^3$$
$$=126.0$$

أي أن الشخص المودع سيستلم في نهاية السنة الثالثة مبلغا قدره 126 دينـــار ، إذا قام اليوم بإيداع مبلغ 100 دينار ، وكان المصرف يدفع لـه سنويا سـعر فـائدة يساوي 8٪ .

وباستخدامنا للمعادلة (7 -1) استطعنا الإجابة عن السؤال التالي[1] :

ما المبلغ الذي سيحصل عليه الشخص المـودع بعـد ثـلاث سـنوات ، إذا قـام بإيداع مبلغ 100 دينار اليوم ، وكان سعر الفائدة يساوي 8٪ ؟.

كما نستطيع أن نسأل السؤال السابق بالصيغة التالية :

ما المبلغ الذي أودعته اليوم لتحصل ، بعد ثلاث سنوات ، وبسعر فائدة قـدره 8٪ ، على مبلغ ، 126 دينار ؟ أو ما القيمة الحالية Present Value لمبلـغ يصـل بعـد 3 سنوات وبسعر فائدة قدره 8٪ إلى 126 دينار ؟ . أي أننا لـو عرفنـا قيمـة (Pn) و (n) و (i) في المعادلة (7 - 1) ، لاستطعنا معرفة (Po) كالتالي :

$$\because P_n = P_o(1+i)^n$$

$$\because P_o = \frac{P_n}{(1+r)^n} \qquad (2-7)$$

---

(1) نستطيع باستخدام المعادلة (7 - 1) أن نعرف أن رصيد هذا المـودع لـدى المصرف في نهايـة السـنة الأولى يبلغ 108 دينار ، بينما يبلغ رصيده في نهاية السنة الثانية 116.64 ديناراً .

ومن الملاحظ أنه تم استبدال سعر الفائدة (i) في المعادلة (7 ـ 1) بسعر الخصم (r) في المعادلة (7 ـ 2) ، وهو المعدل الذي تخصم به القيمة (القيم) المستقبلية (Pn) لنصل إلى القيمة الحالية (Po) . ومعدل الخصم هذا هو الذي أطلق عليه كينز ، وتعارف عليه الاقتصاديون من بعده ، باسم « الكفاءة الحدية لرأس المال » . كما يطلق عليه أيضاً اسم معدل العائد الداخلي[1] Internal Rate of Return . وهو يستعمل في صورة نسبة مئوية من تكاليف الأصول الرأسمالية ، ويساوي المبلغ الذي يتوقع أن تحصل عليه المنشأة بعد خصم كل التكاليف ، باستثناء الاستهلاكات والفوائد ، مقسوماً على تكلفة الأصول الرأسمالية .

وسنقوم الآن بتعديل تعريفاتنا السابقة كالتالي :

P_0 = تكلفة شراء الأصل الرأسمالي

= سعر شراء الآلة = سعر العرض = C

P_1, P_2, P_3 = الإيرادات المتوقعة في السنوات الثلاث التي تلي اللحظة التي تم عندها شراء الآلة

$$= R_j \; (J = 1, 2, 3 .. n)$$

أي أنه وبعد التوصل إلى العوائد السنوية النقدية الصافية المتوقع الحصول عليها خلال العمر الإنتاجي للآلة ، تصبح الخطوة التالية هي حساب سعر الخصم الذي يجب أن تخصم به هذه العوائد المتوقعة ، بحيث يجعل سعر الخصم هذا القيمة الحالية لهذه العوائد تعادل ثمن شراء الآلة (ثمن العرض) ، أو نفقة الاستثمار . هذا يعني أن المنشأة تستطيع اتخاذ قرار الاستثمار باستخدام أحد الأسلوبين التاليين :

---

(1) يطلق على سعر الفائدة السائد في السوق اسم معدل العائد الخارجي External Rate of Return .

1 ـ إيجاد معدل الخصم الداخلي الذي تُخصم به التدفقات (الإيرادات) ، النقدية المستقبلية لنصل إلى سعر شراء الآلة .

2 ـ خصم التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار باستخدام سعر الفائدة السائد في السوق ، بحيث تساوي القيمة الحالية لهذه العوائد تكلفة شراء الآلة .

(7 ـ 3 ـ 1) معدل الخصم الداخلي

يوضح الجدول السابق مايلي:

P_o = تكلفة شراء الآلة = 100 ألف دينار .

P_n = القيمة المستقبلية للمبلغ = 108 ألف دينار .

وبتطبيق المعادلة (7 ـ 2) على بيانات الجدول (7 ـ 1) نجد أن :

$$P = \frac{P_n}{(1+r)}$$

$$100000 = \frac{108000}{(1+r)}$$

حيث إن r هو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائدات المتوقعة من استخدام الآلة (108000 دينار) ، تساوي تكلفة شرائها (100 ألف دينار) ، والعوائد هنا تمثل الإيرادات ناقص كل التكاليف باستثناء الاستهلاكات والفوائد .

ويتبين من المعادلة الأخيرة أن سعر الخصم يساوي 8٪ ، وهو معدل العائد نفسه الذي تحصلنا عليه عند نقاشنا للجدول (7 ـ 1) .

وعندما يزيد العمر الإنتاجي للآلة عن السنة ، فستتدفق العوائد النقدية طوال السنوات التي تمثل العمر الإنتاجي للآلة . وهذا يعني استحالة حساب معدل الخصم الداخلي باستخدام الجدول السابق ، بل يجب استخدام الصيغة الرياضية التالية :

$$C = P_0 = \frac{R_1}{1+r} + \frac{R_2}{(1+r)^2} + \frac{R_3}{(1+r)^3} + \ldots + \frac{R_n}{(1+r)^n} \quad .. (3 - 7)$$

ويتم تطبيق واستخدام المعادلة (7 ـ 3) عندما تختلف قيم التدفقات النقدية من سنة إلى أخرى . أما إذا كانت هذه المبالغ متساوية فيتم استخدام المعادلة التالية :

$$C = P_0 = \frac{R}{r}\left(1 - \frac{1}{(1+r)^n}\right) \quad . \quad (4 - 7)$$

حيث يشير R إلى التدفق النقدي السنوي الثابت

ويمكننا الآن صياغة العلاقات الآتية :

* إذا كان سعر الخصم أكبر من سعر الفائدة في السوق ، فستقوم المنشأة بتنفيذ المشروع الاستثماري .

* إذا كان سعر الخصم أقل من سعر الفائدة في السوق فلن تقوم المنشأة بتنفيذ هذا المشروع .

(7–3–2) طريقة القيمة الحالية

تفترض طريقة معدل الخصم الداخلي معرفة ثمن شراء الآلة ، والتدفقات النقدية المتوقعة خلال حياة المشروع ، وبالتالي استطعنا حساب قيمة معدل الخصم . أما طريقة القيمة الحالية فهي تفترض أننا نعرف قيم التدفقات النقدية المتوقعة خلال عمر الأصل الرأسمالي ، وأيضاً نعرف سعر الفائدة السائد في السوق ، وبالتالي نستطيع حساب

القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية ، ثم بعدئذ نقارن بين القيمة الحالية وبين ثمن شراء الآلة[1] .

ونجد وفقاً لطريقة القيمة الحالية ما يلي

إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة تفوق تكلفة شراء الآلة ، فسيكون من مصلحة المستثمر أن يقوم بشراء الأصل الرأسمالي . أما إذا كان المبلغ الأول أقل من المبلغ الثاني ، فليس من مصلحة المستثمر أن يشتري الآلة أو الأصل الرأسمالي .

ويوضح الجدول (7–2) ما يجب أن تقرره المنشأة بشأن مشروع الاستثمار الذي تود القيام به باستخدام أي من الطريقتين السابقتين .

الجدول (7–2)
قرارات الاستثمار

الطريقة	الحالة الأولى	الحالة الثانية	الحالة الثالثة
الكفاءة الحدية للاستثمار	الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق	الكفاءة الحدية لرأس المال أقل من سعر الفائدة	الكفاءة الحدية لرأس المال تساوي سعر الفائدة
القيمة الحالية	القيمة الحالية أكبر من تكلفة العرض	القيمة الحالية أصغر من تكلفة العرض	القيمة الحالية تساوي تكلفة العرض
القرار	القيام بالاستثمار	عدم القيام بالاستثمار	الاستثمار الصافي يساوي صفر

الحالة الثالثة في الجدول (7–2) تتحقق عند تساوي كل من الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائد السائد في السوق (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تعادل تكلفة شراء الآلة) . وإذا قامت المنشأة بشراء الآلة ، فلن تزيد من أرباحها ،

---

(1) الطرف الأيمن من أي من المعادلتين (7 ـ 3) و (7 ـ 4) يساوي القيمة الحالية للتدفقات المتوقعة .

حيث إنّ إيراداتها تغطي تكاليفها فقط . وإذا لم يتغير سعر الفائدة السائد في السوق ، أو لم يتغير معدل العائد الداخلي ، أو كلاهما ، فلا توجد حاجة لتغيير رصيد المنشأة من رأس المال . وتكون المنشأة قد توصلت إلى رصيد فعلي من رأس المال يساوي رصيدها المرغوب فيه ، وللمحافظة على هذا الرصيد الأخير يجب أن يتساوى الاستثمار الإجمال مع الاستثمار الإحلالي . أي أن الاستثمار الصافي يساوي صفراً .

ولكن هل يجب اتباع طريقة معدل الخصم الداخلي أو طريقة القيمة المضافة لأختيار المشروعات المربحة ؟ . يميل بعض الاقتصاديين إلى استخدام طريقة القيمة الحالية بدلاً من طريقة معدل العائد المتوقع .

ويرجع هذا لتأثر الطريقة الأولى بسعر الفائدة السائد في السوق . والمشروعات التي تعطى عائداً كبيراً في السنوات الأولى من المشروع تكون القيمة الحالية لعائداتها كبيرة ، إذا كان سعر الفائدة منخفضاً ، وتكون القيمة الحالية منخفضة إذا كان سعر الفائدة مرتفعاً . وبالتالي تعدّ هذه المشروعات أفضل من تلك المشروعات التي تدر عوائد في السنوات المتأخرة من عمر الأصل الرأسمالي ، بينما لا يتغير معدل الكفاءة الحدية لرأس المال عندما يتغير سعر الفائدة .

(7–4) الكفاءة الحدية للاستثمار والكفاءة الحدية لرأس المال

ذكرنا من قبل أن المنشأة ستقوم بتنفيذ كل المشاريع الاستثمارية التي ينتج عنها زيادة من أرباحها ، وأن كل استثمار صافٍ يعني زيادة في رصيد المنشأة من رأس المال . كما أشرنا إلى أنه عندما يكون معدل العائد الداخلي على الوحدة الحدية من رأس المال مساوياً لسعر الفائدة السائد في السوق (معدل العائد الخارجي) ، فإن رأس المال الموجود عندئذ يمثل رأس المال المرغوب Desired ، أو رأس المال الأمثل Optimal .

والعلاقة بين رأس المال المرغوب فيه من قبل المنشأة وبين سعر الفائدة تمثل طلب هذه المنشأة على رأس المال . وعندما نقوم بجمع الكميات المطلوبة من رأس المال من قبل جميع المنشآت العاملة ، عند مختلف أسعار الفائدة ، فإننا نصل إلى منحنى الطلب الكلي على رأس المال . كما أن العلاقة بين الإضافات إلى رأس المال (الاستثمار) لدى منشأة معينة وبين سعر الفائدة يمثل طلب هذه المنشأة على الاستثمار . وعند جمع ما تطلبه كل المنشآت العاملة في الاقتصاد من الاستثمارات ، عند مختلف أسعار الفائدة ، نحصل على منحنى الطلب الكلي على الاستثمارات .

منحنى الطلب الكلي على رأس المال يسمى بمنحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الكلي ، بينما يطلق على منحنى الطلب الكلي على الاستثمارات اسم منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار Marginal Efficiency of Investment ، أو MEI .

وسنقوم الآن باشتقاق منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال ، ومنحنى الكفاءة الحدية للاستثمار ، آخذين في الحسبان الفروض السابقة والمتعلقة بحالة التأكد ، واكتمال الأسواق المالية ، وثبات عرض الموارد الإنتاجية ، وقدرة المنشآت على اقتراض أي أموال تحتاجها .

(7-4-1) منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال

هناك العديد من المشاريع الاستثمارية التي يمكن أن تنفذها المنشأة في أي فترة زمنية معينة . فإضافةً إلى المشاريع التي تُفرض على المنشأة بسبب تغير التكنولوجيا ، توجد مشاريع أخرى مثل :

* توسيع الأبنية الحالية للمصنع .

* بناء مبانٍ جديدة ومختلفة .

* شراء كمية أكبر من المعدات نفسها التي تمتلكها المنشأة ، بهدف زيادة خطوط الإنتاج الحالية .

* شراء معدات جديدة ومختلفة لخلق خطوط إنتاج جديدة .

* شراء شاحنات للقيام بعمليات التوزيع .

وإذا فرضنا أن هناك 6 مشاريع ممكنة هي (أ) ، (ب) ، (حـ) ، (د) ، (هـ) ، و(و) . وأن قيمة الاستثمار في كل مشروع وكذلك معدل العائد الداخلي (المتوقع) من كل مشروع ، يوضحها الجدول (7-3) .

الخطوة الأولى لاشتقاق منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال هي تكوين جدول الكفاءة الحدية لرأس المال . وحتى نتمكن من بناء هذا الجدول الأخير يجب أن نقوم بترتيب القيم النقدية للاستثمارات ترتيباً تنازلياً وفقاً لمعدل العائد المتوقع ، كما يوضحه الجدول (7-4) .

الجدول (7-3)

الاستثمارات ومعدلات العائد المتوقعة

في ستة مشاريع افتراضية .

المشروع	قيمة المشروع (الاستثمار) بآلاف الدنانير	معدل العائد المتوقع MEC
أ	10	7٪
ب	5	9٪
جـ	11	6٪
د	9	5٪
هـ	4	8٪
و	6	10٪

الجدول (7–4)

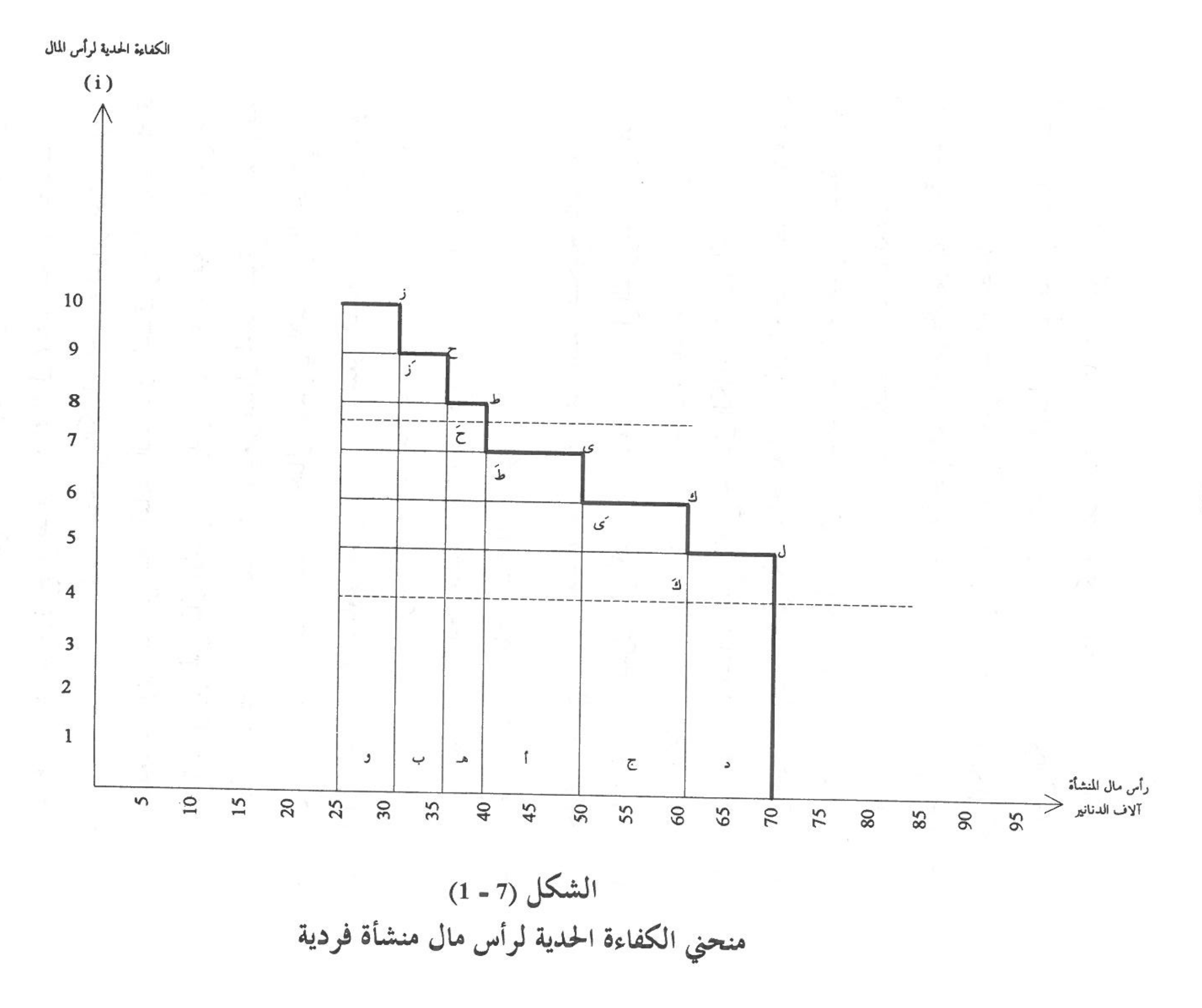
جدول الكفاءة الحدية لرأس المال

المشروعات	القيمة بآلاف الدنانير	معدل العائد المتوقع MEC
و	6	٪10
و ، ب	11	٪ 9
و ، ب ، هـ	15	٪ 8
و ، ب ، هـ ، أ	25	٪ 7
و ، ب ، هـ ، أ ، جـ	36	٪ 6
و ، ب ، هـ ، أ ، جـ ، د	45	٪ 5

ولو افترضنا أن رصيد هذه المنشأة من رأس المال بعد خصم كل مخصصات الاستهلاك يعادل 25 ألف دينار ، فإننا نستطيع اشتقاق منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الخاص بهذه المنشأة ، كما يوضحه الشكل (7–1) .

يبين هذا الشكل أن أكبر مشروع مربح للمنشـأة هـو المشـروع (و) ، حيث تبلغ الكفاءة الحديـة لـرأس المـال منـه 10٪ . ويعدّ المشـروع (ب) هـو ثـاني أكـبر مشروع مربح للمنشأة ، حيث يعود على المنشأة بمعدل عائد متوقع قدره 9٪ . أمـا أقل مشروع مربح فهو المشروع (د) ، الذي تبلغ الكفاءة الحدية لرأس المال منه 5٪ فقط .

ويشير الشكل (7–1) أيضاً إلى أنه إذا كان سعر الفائدة يساوي 7.5 ٪ تكـون المشاريع الثلاثة (و) و(ب) و(هـ) مربحة ، وهي تتطلب استثماراً صافياً يبلغ 15 ألف دينار ، ليصل رصيد رأس المال لهذه الشركة إلى 40 ألف دينار . أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى 4٪ فتصبح كل المشاريع الستة مربحة ، ويتم تنفيذها ، ويصل رأس مـال المنشأة إلى 70 ألف دينار .



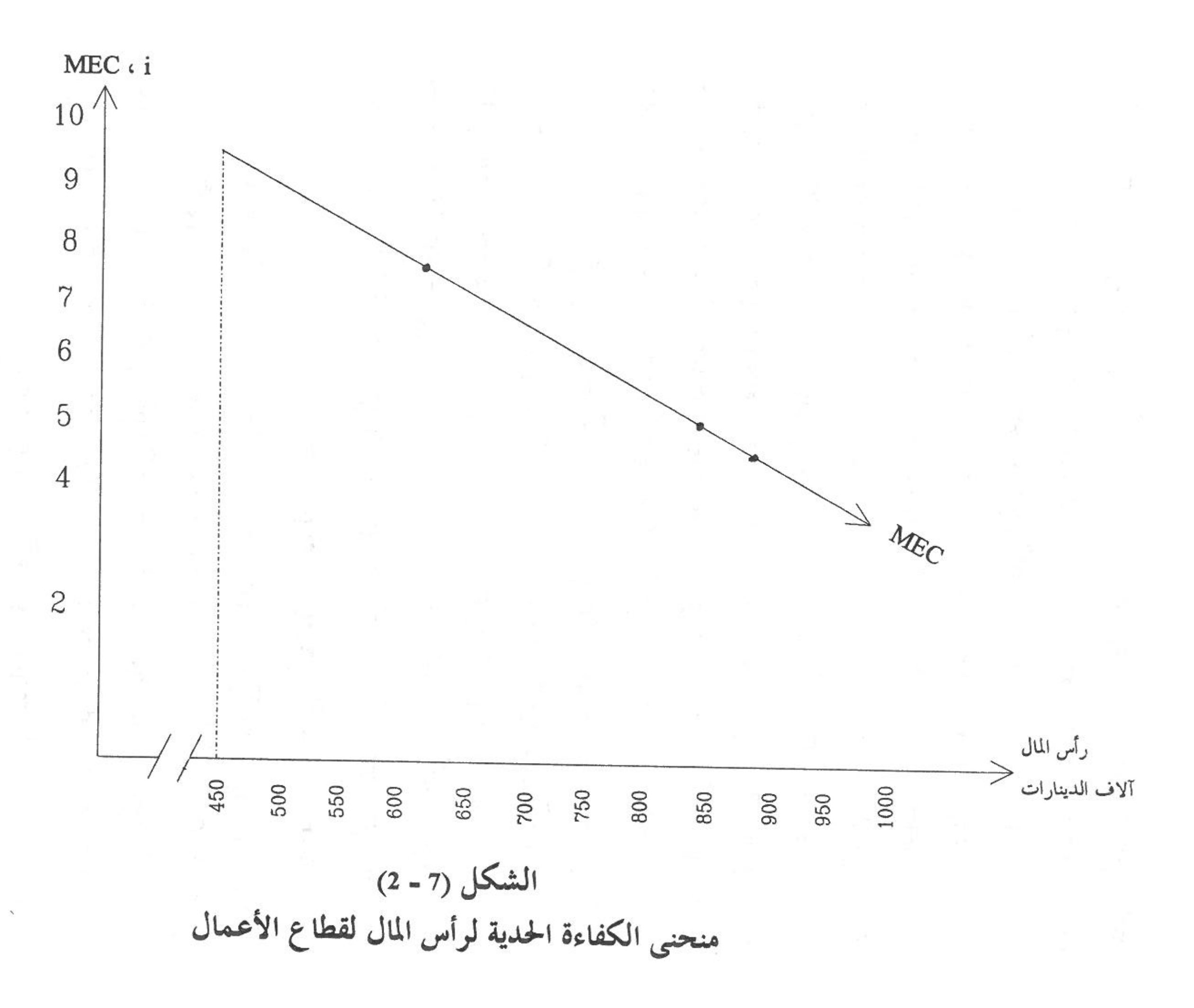
الشكل (7 - 1)

منحني الكفاءة الحدية لرأس مال منشأة فردية

ومن الملاحظ أن هذه المشاريع الستة تم ترتيبها ، في الشكل (7-1) ، وفقاً لربحيتها ، الخط المنكسر (ززَ ح حَ ط طَ د دَ ك كَ ل) هو منحنى الطلب على رأس المال لهذه المنشأة الفردية ، أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال . ومرة أخرى ، عندما يتساوى كل من سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل العائد المتوقع، فإن المنشأة تصل إلى رأس المال الأمثل ، أو رأس المال المرغوب فيه . وسيبقى ذلك الرصيد ثابتاً ما لم يتغير سعر الفائدة ، أو لم يتغير معدل العائد المتوقع ، أو لم يتغيرا معاً . وفي هذه الحالة نجد أن الاستثمار الإجمالي يساوي الاستثمار الإحلالي ، أي أن قيمة الاستثمار الصافي تساوي صفراً . فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو 9٪ ، فسيكون الرصيد المرغوب من رأس المال يساوي 35 ألف دينار . وطالما لم يتغير سعر الفائدة أو لم يتغير معدل العائد المتوقع من المشروعين (و) و(ب) ، فسيظل رصيد رأس المال ثابتاً عند ذلك المستوى .

وما هو صحيح بالنسبة للمنشأة الواحدة ، هو أيضاً صحيح بالنسبة لكل المنشآت التي تحاول الحصول على أقصى ربح ، وذلك في ظل الفروض التي أشرنا إليها سابقاً . وإذا قامت كل منشأة بإعداد جدول للكفاءة الحدية لرأس المال ، خاص بمشاريعها ، ثم قمنا بالجمع الأفقي لجداول الكفاءة الحدية لكل المنشآت ، فسنحصل على جدول ومنحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الخاص بقطاع الأعمال كله ، كما هو موضح في الشكل (7-2) . وبينما نجد أن منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال الخاص بالمنشأة الفردية هو خط منكسر ، بسبب تكتل أو تجميع المشروعات الاستثمارية ، إلا أن هذا التقطيع في المنحنى يختفي في حالة المنحنى التجميعي للكفاءة الحدية لرأس المال ، ويصبح المنحنى سلساً ومتصلاً .

منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال لقطاع الأعمال يوضح طلب هذا القطاع على رأس المال . وعندما يكون سعر الفائدة السائد في السوق يساوي 10٪ ،



الشكل (7 - 2)
منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال لقطاع الأعمال

يكون رصيد رأس المال الأمثل 450 ألف دينار . وما لم يتغير سعر الفائدة أو جداول الكفاءة الحدية لكل المنشآت ، فسيبقى هذا الرصيد ثابتاً .

وإذا انخفض سعر الفائدة إلى 5٪ يزيد رأس المال المرغوب فيه إلى 900 ألف دينار . وستكون هناك زيادة مرغوب فيها من رأس المال بمبلغ (900−450=) 450 ألف دينار . وإذا بقي سعر الفائدة عند 5٪ ، وظل منحنى MEC في مكانه ، فسيظل رأس المال الفعليّ (900 ألف دينار) مساوياً لرأس المال المرغوب فيه .

(7−4−2) منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار

غير أن زيادة رأس المال المرغوب فيه من 450 ألف دينار إلى 900 ألف دينار ، عند انخفاض سعر الفائدة من 10٪ إلى 5٪ ، يعني زيادة في الاستثمار المرغوب فيه بمبلغ 450 ألف دينار . أي زيادة في الطلب على الأصول الرأسمالية ، وبالتالي إلى زيادة في إنتاج هذه الأصول . وحتى نتمكن من اشتقاق منحنى طلب المنشآت على الاستثمار ، فلا بد أن نتطرق إلى ظروف إنتاج السلع الرأسمالية نفسها .

عندما يزيد الطلب على الأصول الرأسمالية ، وكانت هناك طاقة إنتاجية معطلة في صناعة السلع الرأسمالية ، فيمكن لهذه الصناعة أن تستفيد من هذه الطاقة المعطلة في زيادة إنتاجها . كما يمكننا القول بأنه إذا كانت لهذه الصناعة طاقات إنتاجية غير محدودة ، فيمكن إنتاج أي كمية من السلع الرأسمالية . وفي كلتا هاتين الحالتين يزداد الإنتاج دون زيادة في أسعار السلع الرأسمالية ، حيث تتميز هذه الصناعة بثبات تكاليف الإنتاج . أي أنه يمكن زيادة رصيد رأس المال من 450 ألف دينار إلى 900 ألف دينار ، في فترة زمنية قصيرة ، دون حدوث أي تغير في أسعار السلع الرأسمالية . في هذه الحالة نجد أن منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال في الشكل (7−2) هو منحنى الطلب على الاستثمار (MEI) . كما يمكننا أن نشير إلى حالة متطرقة أخرى ، وهي أن زيادة الطلب على السلع الرأسمالية يمكن أن تؤدي إلى

ظهور اقتصاديات الحجم Economies of Scale ، بحيث تنخفض تكاليف الإنتاج عند زيادة الكمية المنتجة من السلعة .

غير أن صناعة السلع الرأسمالية لها قدرات أو طاقة إنتاجية محدودة ، وهي ، كأي صناعة أخرى ، ستواجه ارتفاعاً في تكاليف إنتاجها عندما تزيد إنتاجها . هذا يعني أن المنشأة التي تنتج الآلة ، مثلاً ، ستكون مستعدة لأن تعرض آلة إضافية ، إذا حصلت في مقابلها على سعر أعلى . فزيادة إنتاج هذه الصناعة يحتم عليها استخدام عمال جدد ، أو استخدام عنصر العمل في أوقات إضافية ، أو استخدامهم في أيام العطل والمناسبات الدينية . وبكلمات أخرى ، فمع قدرة هذه المنشآت على إنتاج السلع الرأسمالية ، إلا أنها ستكون غير مستعدة لزيادة إنتاجها ، إلا إذا تحصلت في مقابلها على سعر مرتفع ، يمكنها من تغطية التكاليف الإضافية المترتبة على زيادة الإنتاج .

ومن جهة أخرى ، عندما تقوم المنشأة بشراء أكثر من آلة واحدة ، فإنها تواجه بالسؤال التالي :

ما القيمة الحالية لكل آلة جديدة تقوم بشرائها ؟

والحقيقة أن هناك عدة أسباب تجعلنا نتوقع بأن القيمة الحالية لكل آلة إضافية تقل عن القيمة الحالية للآلة التي سبقتها ، ومن هذه الأسباب ما يلي :

أ) الانخفاض في الإيرادات .

ينخفض إيراد المنشآت المستثمرة إذا كان الناتج الحدي للآلة الأخيرة يقل عن ذلك الخاص بالآلة التي سبقتها في خطوط الإنتاج ، كما سينخفض الإيراد إذا أدى الناتج الحدى للآلة الأخيرة إلى انخفاض السعر الذي تتقاضاه المنشأة في مقابل سلعتها .

ولكن عندما يكون الطلب على السلعة التي تنتجها المنشآت المستثمرة هو طلب مرن ، وكان هناك ثبات في السعر ، فستبقى الإيرادات ثابتة . وحتى إذا

انخفض سعر السلعة التي تنتجهـا المنشـآت المسـتثمرة ، فسيظل إيرادهـا ثابتـاً إذا تم تعويض الانخفاض في الإيراد عن طريق زيادة الطلب على السلعة التي تنتجها .

ب) زيادة التكاليف غير الرأسمالية

تتمثل التكاليف غير الرأسمالية في تكاليف عناصر الإنتاج الإضافية ، وتكاليف المواد الإضافية اللازمة لتشغيل الآلات الجديدة . فكـل آلـة جديـدة تتطلـب عمـالاً لإدارتها ، وبالتالي سيزيد الطلب على العمال وتزداد تكاليفهم .

أي أن التكاليف غير الرأسمالية المترتبة على استخدام الأصـل الرأسمـالي الجديـد تزيد عن تلك المصاحبة للأصل الرأسمالي الذي سبقه ، لأن المنشأة في هذه الحالة لـن تزيد أجور العمال الإضافيين فقط ، بل ستزيد أجور كل العمال العاملين بها[1] .

ومن جهة أخرى ، قد تزيد التكـاليف غـير الرأسمالية إذا وجـدت المنشـأة أن زيادة عدد الآلات لديها أدى إلى قيامها بإنتاج كمية من السلع تختفـي عندهـا كـل الوفورات الخارجية ، وتنخفض إنتاجية الآلات .

جـ) زيادة أسعار عرض الأصول الرأسمالية .

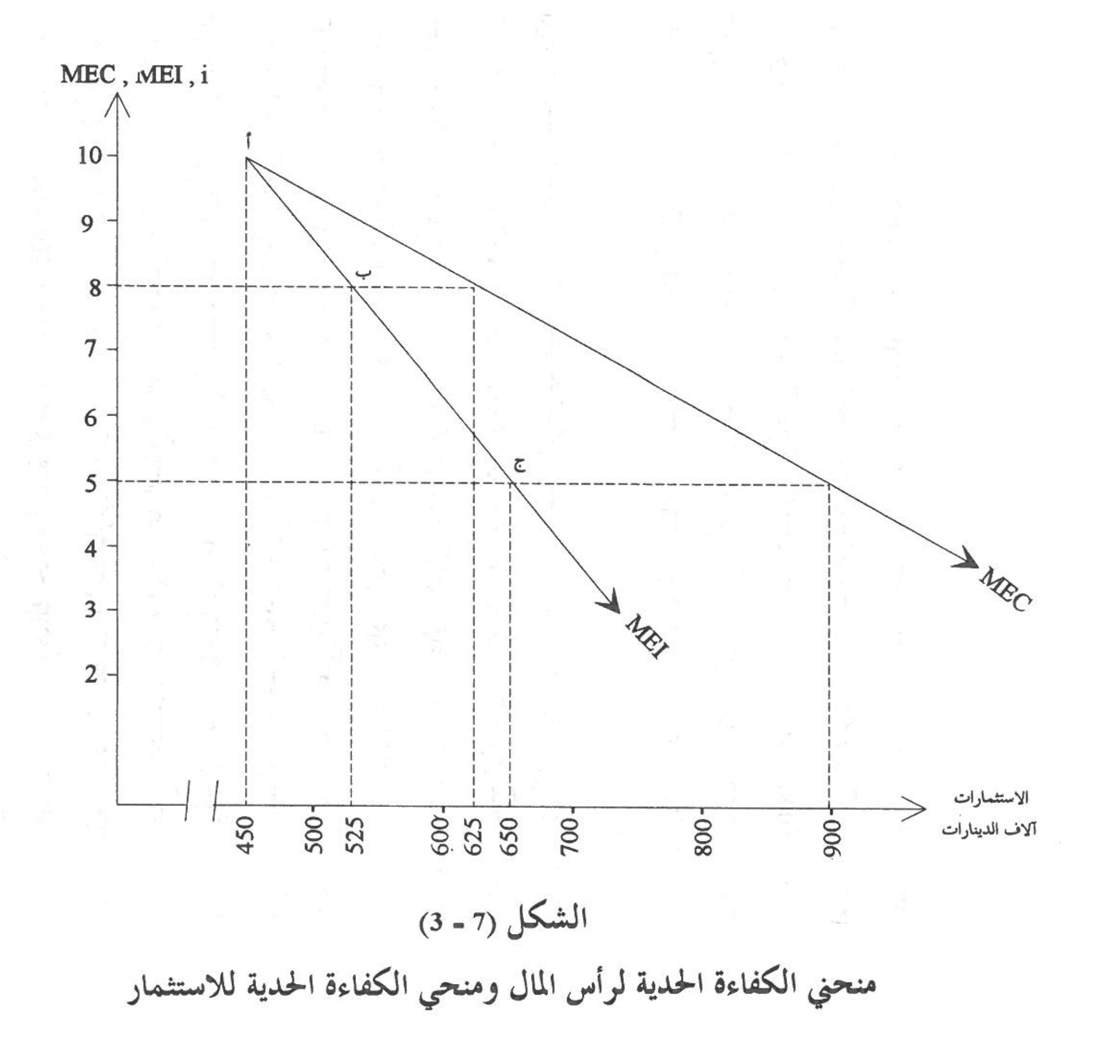
عندما تؤدي الزيادة في الطلب على الأصول الرأسمالية إلى أرتفاع أسعار هـذه الأصول ، ولم يصاحب هذا الارتفاع في الأسعار زيادة في الإيـرادات ، أو انخفـاض في التكاليف غير الرأسماليـة لـدى المنشـآت الـتي تطلـب هـذه الأصـول ، فستكون النتيجة هي عدم زيادة الاستثمار ، بمبلغ يسـاوي الإضافـة المرغـوب فيهـا مـن رأس المال ، بل بمبلغ يقل عن ذلك بكثير . والسـبب هـو انخفـاض المعـدل الداخلـي مـن الاستثمارات .

---

[1] إذا كان الاستثمار الجديد هو لغرض إحلال آلة جديدة محل آلة أصبحت عاطلة عـن العمـل ، وليـس لأن المنشأة تحتاج إلى عدد أكـبر مـن هـذه الآلات ، فسـنجد في هـذه الحالـة إمكانيـة انخفـاض التكـاليف غـير الرأسمالية ، نظراً لأن نوعية الآلة الجديدة هي أفضل من الآلة السابقة .

يوضح الشكل (7–3) أن رأس المال الفعلي عند سعر الفائدة 10٪ يساوي رأس المال المرغوب فيه (450 ألف دينار) ؛ وذلك لأن سعر الفائد ة هذا يساوي الكفاءة الحدية لرأس المال . وسيبقى راس المال ثابتاً ما لم يتغير سعر الفائدة أو لم يتغير معدل العائد الداخلي ، أو كلاهما . ولو انخفض سعر الفائدة من 10٪ إلى 8٪ ، فهذا يعني أن رصيد رأس المال المرغوب فيه يبلغ 625 ألف دينار ، بينما لا زال رأس المال الفعلي يساوي 450 ألف دينار . وهناك حاجة لزيادة الاستثمار بمبلغ (625 –450=) 175 ألف دينار . هذه الزيادة في الطلب الاستثماري تؤدي إلى زيادة أسعار الأصول الرأسمالية ، بسبب ارتفاع التكاليف الحدية في صناعة السلع الرأسمالية . ولكن ارتفاع تكلفة شراء الأصول الرأسمالية تعني انخفاضاً في معدل العائد على الاستثمارات . أي أن معدل العائد على الاستثمارات ينخفض بمعدل أسرع من انخفاض معدل العائد على رأس المال . الانخفاض معدل العائد على الاستثمارات (أو MEI) يحد من الزيادة المرغوب فيها في الاستثمار ، ولذلك فقد يزداد الاستثمار بمبلغ يساوي (525–450=) 75 ألف دينار فقط بدلاً من 175 ألف دينار . فالاستثمار يمكن أن يزداد بمبلغ 175 ألف دينار ، إذا لم تزدد تكاليف إنتاج الأصول الرأسمالية . والنتيجة هي زيادة الرصيد الفعلي من رأس المال من 450 إلى 525 ألف دينار ، في حين أن الرصيد المرغوب فيه من رأس المال يساوي 625 ألف دينار .

أما إذا انخفض سعر الفائدة السائد في السوق من 10٪ إلى 5٪ فسيبلغ رأس المال المرغوب فيه 900 ألف دينار . أي أن الإضافات المرغوب فيها من رأس المال تساوي (900–450=) 450 ألف دينار ، ولكن ومرة أخرى ، وبسبب أرتفاع أسعار عرض الأصول الرأسمالية يزداد الاستثمار الفعلي بمبلغ (650–450=) 200 ألف دينار ، ليصبح الرصيد الفعلي من رأس المال يساوي 650 ألف دينار .



الشكل (7 - 3)

منحني الكفاءة الحدية لرأس المال ومنحي الكفاءة الحدية للاستثمار

وفي كلتا الحالتين السابقتين نجد أن المقدار الفعلي من الاستثمار في أي فترة زمنية ، وعند مختلف أسعار الفائدة ، يقل عن الإضافة المرغوب فيها من رأس المال . أي أنه لا بد من مرور عدة فترات زمنية قبل أن يتمكن الرصيد الفعلي من رأس المال من النمو ليصل إلى مستواه المرغوب فيه .

المنحنى (الخط المستقيم) أ ب جـ في الشكل (7-3) هو منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار Marginal Efficiency of Investment (MEI) . يوضح هذا المنحنى العلاقة العكسية بين سعر الفائدة السائد في السوق وبين الإنفاق الاستثماري ، حيث إن ارتفاع الأول يؤدي إلى انخفاض الثاني ، والعكس صحيح . فعند انخفاض سعر الفائدة من 10٪ إلى 8٪ ، يزيد الاستثمار بمبلغ 75 ألف دينار ، وعند زيادة سعر الفائدة من 5٪ إلى 8٪ ينخفض الاستثمار بمبلغ 125 ألف دينار . ويأخذ هذا المنحنى شكل منحنى الطلب المعتاد ، الذي يوضح العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة من السلعة ، حيث إن السعر في هذه الحالة هو سعر الحصول على الأموال اللازمة للقيام بالاستثمار ، وهو سعر الفائدة .

ويمكن صياغة دالة الاستثمار رياضياً كما يلي :

$$I = I_o - \frac{\Delta I}{\Delta i} i$$

$$= I_o - gi \qquad (5 - 7)$$

I_o = مبلغ موجب محدد من الدنانير ، ويمثل مقدار الاستثمار الذي لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة . ويحدد هذا المقدار نقطة تقاطع دالة الاستثمار مع المحور الأفقي .

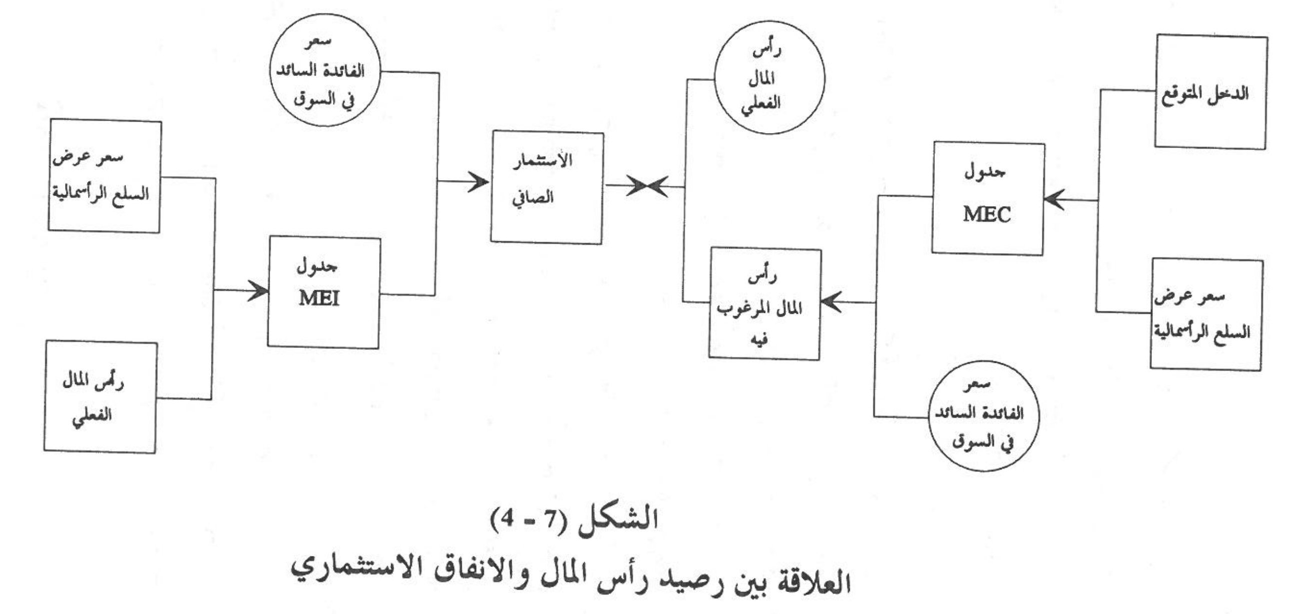
$\frac{\Delta I}{\Delta i}$ = ميل دالـة الاسـتثمار ، أو درجـة اسـتجابة الاسـتثمار للتغير في سـعر الفائدة .

وتعتمد درجة استجابة الاستثمار للتغيّر في سعر الفـائدة علـى مرونـة منحنـى عرض السلع الرأسمالية . فإذا كان هذا المنحنى يميل إلى أعلى بدرجـة كبـيرة جـداً ، فسينخفض الاستثمار بسرعة عندما يتغـير سـعر الفـائدة ، وسـيكون النّمـو في رأس المال بطيئاً إذا كانت درجة انحدار منحنى MEI كبيرة (صغر قيمة $\frac{\Delta I}{\Delta i}$)

هذا ، ويمكننا أن نلخص الأفكار الرئيسـة لهـذه الفصـل ، وبمسـاعدة الشـكل (7- 4) ، فيما يلي :

إن قيمة الاستثمار الصافي ستكون أكبر من الصفر إذا كان هناك اختلاف بين الرصيدين الفعلي والمطلوب من رأس المال . هذا الاختلاف ، كمـا يوضحـه الجـزء الأيمن من الشكل (9-4) ، يعتمد على كل من الكفاءة الحدية لرأس المـال ، وسـعر الفائدة السائد في السوق . وتعتمد الكفاءة الحدية لرأس المال ، مـن جهتهـا ، علـى سعر تكلفة عرض السلع الرأسمالية ، وعلى العوائد المتوقعة من الأصول الرأسمالية .

أما الجزء الأيسر من الشكل (7-4) فيوضح أن قيمة الاستثمار الصـافي تعتمـد على العلاقة بين سعر الفائدة السائد في السـوق وبـين الكفـاءة الحديـة للاسـتثمار . ويعتمد ميل منحنى MEI على سعر عرض الأصـول الرأسماليـة ، أمـا موقـع منحنـى MEI فيعتمد على حجم الرصيد الفعلي من رأس المال .



الشكل (7 - 4)

العلاقة بين رصيد رأس المال والانفاق الاستثماري

أسئلة الفصل السابع

1 ـ افرض أن لديك 1000 دينار ، وأن أمامك فرصة لشراء أصل يدر 590 دينار عند نهاية السنة الأولى ، و 590 دينار عند نهاية السنة الثانية . وصفراً بعد ذلك . فإذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو 10 ٪ ، فهل من مصلحتك أن تشتري هذا الأصل ؟ ولماذا ؟

2 ـ لنفترض أن إحدى الشركات تسعى لتوسيع خطوط انتاجها ، وقدرت . معدل الكفاءة الحدية للاستثمار على أنه 7٪ :

أ ـ فاذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو 10 ٪ ، فهل يجب على المنشأة أن تبدأ في توسيع المصنع إذا كان في استطاعتها أن تقترض النقود ؟ ولماذا ؟.

ب _ ماذا يحدث إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق 10 ٪ ، وكانت الشركة تمتلك المبلغ الذي تود استثماره ؟

ج _ إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو 5 ٪ ، فهل يجب أن تقوم الشركة بتوسيع مصنعها ؟ ولماذا ؟

3 ــ افرض أن إحدى الشركات تخطط لشراء آلة ، وأن تقديرها هو أن الكفاءة الحدية للاستثمار تساوي 8 ٪ . اشرح كيف ولماذا تتغير الكفاءة الحدية للاستثمار عندما يحدث ما يلي :

* زيادة تكاليف الشراء .
* زيادة السعر المتوقع للسلعة التي ستبيعها المنشأة باستخدام هذه الآلة .
* زيادة تكاليف التشغيل المتوقعة .

4 ـ قارن بين مرونة منحنى MEC النسبة لسعر الفائدة ومرونة منحنى MEI .

5 ـ ميز بين الاستثمار المالي ، والاستثمار الصافي ، والاستثمار الإحلالي ؟

قائمة المراجع

1 - G. Ackley, Macroeconomic Theory (The Macmillan Company, Inc., 1961) , Chap.17, pp. 461-504.

2 - F. Brooman and H. Jacoby, Macroeconomics (Aldine Publishing Company, 1970) Chap.7, pp. 156-178.

3 - T. Dernburg and D. McDogall, Macroeconomics (McGraw Hill, 1972), Chap.7, pp. 143-154.

4 - D.W. Jorgenson, Econometric Studies of Investment Behavior : A Survey " Journal of Economic Literature 9 (Dec. 1971), pp. 1111-47.

5 - J. Lindauer, Macroeconomics, 2nd. ed. (John Wiley & Sons, Inc. , 1971), Chap.4, pp. 76-95.

6 - Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th. ed. (Harcourt Brace Jovanovich, 1978), Chap.10, pp. 156-174.

7 - G. Sirkin, Introduction to Macroeconomic Theory, 3rd ed. (Richard D. Irwin, Inc., 1978) Chap.5, pp. 93-100.

8 - W. Smith, Macroeconomics , (Richard D. Irwin, 1970), Chap.8, pp. 155-172.

الفصل الثامن

الإنفاق الاستثماري : نظريات الأرباح والمعجل

ذكرنا في الفصل السابق أنه لا يوجد اتفاق حول محددات السلوك الاستثماري في الدراسات الاقتصادية المتخصصة ، وهذا يعكس العدد الكبير من النظريات الاقتصادية المتخصصة التي تحاول شرح الطلب الاستثماري . وسنقتصر في هذا الفصل على تقديم نظريتين مهمتين ، من النظريات التي تحاول تفسير السلوك الاستثماري ، هما نظرية الأرباح ، ونظرية أو مبدأ المعجل (المسرّع)[1] .

ويتضح من خلال ما قدمناه في الفصل السابق أنه يمكن تصنيف نظريات الاستثمار ، أو تصنيف العوامل المؤثره في السلوك الاستثماري إلى فئتين هما :

1 ـ عوامل تؤدي إلى انتقال منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى اليمين أو إلى اليسار .

2 ـ عوامل تؤدي إلى الانتقال على منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال .

---

[1] تم تصنيف نظريات الاستثمار في إحدى الدراسات العملية إلى خمس النظريات التالية :

أ) النيوكلاسيك (1) Newclasical I ب) النيوكلاسيك 2 Newclasical جـ) نظرية المعجل د) نظرية الأرباح المتوقعة هـ) نظرية السيولة . وللمزيد من الاطلاع حول هذه النظريات يمكن للقارئ الرجوع إلى :

D. W. Jorgenson and C. D. Siebert, « A Comparison of Alternative Thories of Corporate Invstment Behavior », AER, Sep. 1968, PP. 681-712.

ونظرية الأرباح والمعجل تقعان ضمن الفئة الأولى . ففي نظرية الأرباح يكون رأس المال المرغوب فيه (رأس المال اللازم للإنتاج) دالة في الأرباح . ولذلـك فـإن زيادة الأرباح تؤدي إلى انتقال منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى اليمين ، مشيراً إلى حجم أكبر من رأس المال المرغوب فيه عند كل سعر من أسعار الفـائدة السـائد في السوق . أما في نظريـة المعجـل فنجـد أن رأس المـال المرغـوب فيـه يعتمـد علـى مستوى الإنتاج الوطني ، وبالتالي فإن انخفاض الإنتاج الكلي ينقـل منحنـى الكفـاءة الحدية لرأس المال إلى اليسار . وبكلمات أخرى فإن زيادة الأرباح أو زيادة الإنتاج الوطني تؤدي إلى انتقال منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى اليمين[1] .

وسنقوم الآن بتقديم نظرية الأرباح والمعجل وتفسـير انتقـال منحنـى الكفـاءة الحدية إلى اليمين أو إلى اليسار ، وسنبدأ أولاً بنظرية الأرباح .

(8 - 1) نظرية الأرباح Profit Theory

قد يتبادر إلى الذهن وللوهلة الأولى أن نظرية الربح هي نظرية الاستثمار المعقولـة والوحيدة ، وذلك لأنه إذا كان تعظيم الأرباح هو هدف المنشآت فإن هذه المنشآت لن تقوم بتنفيذ المشاريع الاستثمارية إلا إذا توقعـت الحصـول علـى أربـاح (أو انخفـاض في الخسـائر) عنـد تنفيذهـا لهـذه الاسـتثمارات . أي أن المنشـآت سـتنخرط في النشـاط الاستثماري ، إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال تفوق سعر الفائدة السائد في السوق. وهذا يجعل الإنفاق الاستثماري يعتمد على مقدار الأرباح التي ستجنيها المنشآت .

إن جوهـر نظريـة الربـح يقـوم علـى أسـاس أن أحـد المؤشـرات الـتي تسـتعملها المنشآت، لمعرفة مستوى الأرباح المتوقعة ، هو مسـتوى الأربـاح الحاليـة ، أو تلـك الـتي

---

[1] لاحظنا في الفصل السابع أنه يمكن زيادة رأس المال المرغوب فيه ، بدون انتقال منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى اليمين ، وذلك عندما ينخفض سعر الفائدة السائد في السوق ؛ حيث يتم الانتقال على المنحنـى المذكور . وكل العوامل التي تؤثر في سعر الفائدة هذا تؤثر بدورها في رأس المال المرغوب فيه ، وأيضـاً في الإنفاق الاستثماري.

تحققت في الفترة الماضية القريبة . وزيادة مستوى الأرباح المحققة خلال أي فترة زمنية قد يزيد من توقع الاستمرار في الحصول على هذه الأرباح في المستقبل . فالمنشآت تتوقع أرباحاً عالية إذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة رواج ، وتتوقع أرباحاً منخفضة خلال فترة الكساد . وتؤدي الأرباح العالية ، خلال فترة الرواج ، إلى زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال لمختلف المشاريع الاستثمارية ، الذي يعني انتقال منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى اليمين ، مشيراً إلى زيادة رأس المال المرغوب فيه .

غير أن هناك بعض التحفظات حول نظرية الأرباح ، وخاصة حول استخدام مستوى الأرباح المحققة في هذه السنة ، أو في السنوات الماضية ، كمقياس أو كمؤشر لأرباح السنة القادمة ، أو السنوات القليلة القادمة . إن أرتفاع مستوى الأرباح المحققة (الجارية) قد يكون بسبب تغيرات غير متوقعة أو تغيرات لها طبيعة مؤقتة . بمعنى أنه قد لا يكون هناك سبب لأن نتوقع استمرار هذه الأحداث . كما قد لا تكون الأرباح بسبب التغيرات غير المتوقعة ، بل إنها تمثل العوائد على الاستثمارات السابقة .

وفي كل هذه الحالات نجد أن الأرباح لا تقدم بالضرورة حافزاً لدى المنشآت لتزيد من استثماراتها . صحيح أن الأرباح الحالية للمنشأة تعكس الأوضاع الحالية للطلب على منتجاتها ، وكذلك الأوضاع الحالية لعرض عناصر الإنتاج المستخدمة في الإنتاج ، إلا أنها لا تعكس التغيرات الكثيرة التي قد تحدث في المستقبل في كل من الطلب والعرض . فمن الصعب أن تستنتج المنشأة من أرباحها الحالية استمرار الزيادة في الطلب على منتجاتها في المستقبل ، وبالتالي تزيد من استثماراتها . كما أن زيادة مستوى التقنية يحسن طرق الإنتاج ، وبالتالي يزيد أرباح قطاع الأعمال ، لكن هذا التحسن في ظروف العرض في المستقبل لا ينعكس في قيم الأرباح الحالية .

ومن جهة أخرى ، تلعب نظرية الأرباح دوراً كبيراً في تنمية رصيد المنشآت من المصدر الداخلي لتمويل استثماراتها . فعدم وجود مصدر التمويل هذا ، أو

صغر قيمته ، قد يؤدي إلى عدم تنفيذ الكثير من المشاريع الاستثمارية ، على الرغم من أنها تزيد من أرباح المنشآت . وبكلمات أخرى ، يعني وجود الأرباح ، قيام المنشأة بتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية ، التي لم يكن في الإمكان تنفيذها ، لو لم توجد هذه الأرباح ، وهذا هو السبب في أن الأرباح - بعد دفع الضرائب وتوزيع جزء من الأرباح - تعدّ أحد المحددات المهمة للإنفاق الاستثماري .

وبالإضافة إلى ذلك ، ترتبط الأرباح الكلية لقطاع الأعمال بعلاقة طردية مع مستوى الدخل الوطني ، وإذا فرضنا أن التغير في الأرباح يساوي $\frac{1}{5}$ قيمة التغير في الدخل الوطني ، وأن التغير في الاستثمار يساوي $\frac{4}{5}$ التغير في الأرباح . فإننا نجد في هذه الحالة وجود علاقة كبيرة بين التغير في الدخل والتغير في الاستثمار . فعند زيادة الدخل بمبلغ 100 مليون ديناراً مثلاً ، فسنجد أن هناك زيادة في الاستثمار بمبلغ $16\left(=\frac{4}{5}\times\frac{1}{5}\times100\right)$ مليون دينار . غير أن هذه العلاقة القوية بين التغيرات في كل من الدخل والاستثمار غير موجودة في الحياة الواقعية . وكل ما يمكن ملاحظته في الحياة العملية هو تغير الأرباح الكلية كلما تغير مستوى الدخل الوطني ، كما أن الرصيد المرغوب فيه من رأس المال يتغير بتغير الأرباح ، وعندما يشير مستوى الأرباح إلى رصيد مرغوب فيه من رأس المال يفوق الرصيد الفعلي ، فسيكون هناك استثمار صافٍ لغلق الفجوة بين الرصيدين .

(8 - 1 - 1) نظرية الأرباح ومستويات الدخل والإنتاج التوازنية

إن مستويات الدخل والإنتاج التوازنية ، هي تلك التي يتساوي عندها الإنفاق الكلي مع الإنتاج الكلي . وكنا قد قدمنا في الفصل الرابع كيفية تحديد الدخل التوازني، مفترضين أن الاستثمار لا يعتمد على سعر الفائدة ، أو على مستوى الدخل بل كان مقداراً محدداً ، وبدون شرح أسباب زيادته أو انخفاضه . والآن

وبعد أن قدمنا نظرية الأرباح نستطيع بناء نموذج جديد يتكـون مـن قطـاعين اثنـين أيضـاً ، ويتحـدد مستوى الاستثمار فيـه بمستوى الدخـل الوطـني . أي أن لدينـا المعادلات الثلاث التالية:

$$Y = C + I \qquad ..\quad (7-4)$$

$$C = a + bY \qquad .\quad (1-4)$$

$$I = I_0 + eY \qquad ..\quad (1-8)$$

حيث إن e تساوي الميل الحدي للاستثمار .

وبالتعويض عن قيمة المعادلتين (4-1) و(8-1) في المعادلة (4-7) نحصل على ما يلي :

$$Y = a + bY + I_0 + eY$$

$$\therefore Y - bY - eY = a + I_0$$

$$\therefore Y(1-b-e) = a + I_0$$

$$\therefore Y = \frac{1}{(1-b-e)}\left(a + I_o\right) \qquad ..\quad (2-8)$$

وإذا فرضنا أن :

$$I_o = 100 \quad ، \quad a = 100$$

$$e = .2 \quad ، \quad b = .6$$

فإن قيمة الدخل التوازني هي :

$$Y = \frac{1}{(1-.6-.2)}(100+100)$$

$$= 1000$$

هذا يعني أن قيمة الإنفاق الاستهلاكي تساوي 700 مليون دينار ، بينما تبلغ قيمة الإنفاق الاستثماري 300 مليون دينار أي أن :

الإنفاق الكلي = 700 + 300 = 1000

= الدخل الكلي .

= الإنتاج الكلي .

كما يمكننا أيضاً إيجاد مستوى الدخل (الإنتاج) التوازني على أنه ذلك المستوى الذي يتعادل عنده كل من الادخار المخطط والاستثمار المخطط ، وذلك على النحو التالي :

$$S = -a + (1-b)Y = -100 + (1-.6)Y$$

$$I = I_0 + eY = 100 + .2Y$$

$$\therefore S = I$$

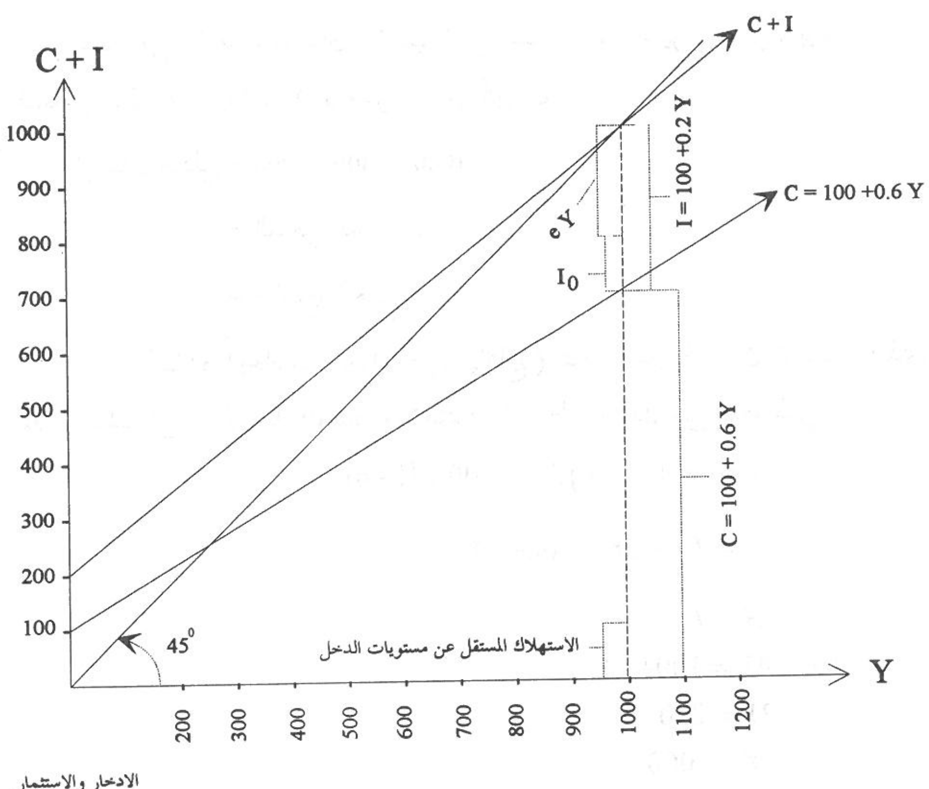
$$\therefore -100 + .4Y = 100 + .2Y$$

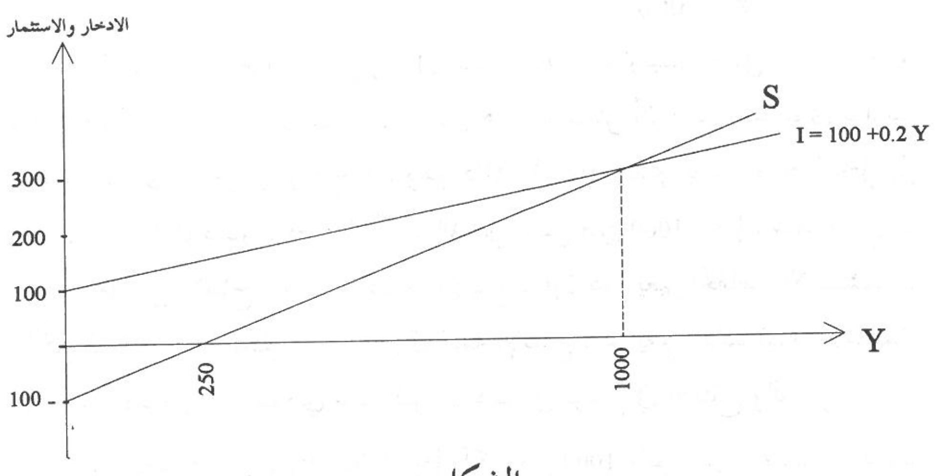
$$2Y = 200$$

$$\therefore Y = 1000$$

هذا ، ويوضح الشكل (8-1) المستويات التوازنية لكل من الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار . ويبين هذا الشكل أن هناك مستوى توازنياً واحداً لمستوى الدخل (الإنتاج) ، وهو ذلك المستوى الذي يصل عنده الدخل إلى مبلغ 1000 ميلون دينار . فعندما يكون الدخل أقل من 1000 ، فإن هذا يعني أن الدخل أقل من الإنتاج ، ووفقا لنظرية الأرباح ، فإن هذا يعني انخفاض الاستثمار ، ولكن قيمة الإنفاق الكلي (C+I) تفوق قيمة الإنتاج ، مما يعني زيادة قيمة الاستثمار عن قيمة الادخار . وسيؤدي عدم التوازن هذا إلى توسع في الإنتاج والدخل .

ومن جهة أخرى ، إذا كان الدخل أكبر من 1000 مليون دينار فسينتج لدينا حالة عدم توازن معاكسة وحالة من الانكماش في الدخل والإنتاج .





الشكل (8 - 1)

المستويات التوازنية للدخل عندما يكون الاستثمار دالة للدخل

(8 - 1 - 2) التغيرات في مستوى الدخل التوازني

إذا قبلنا بأن الإنفاق الاستثماري يعتمد على الأرباح الكلية ، وبأن الأرباح الكلية ترتبط كثيراً بمستوى الدخل الوطنيّ ، فإننا لا نستطيع شرح التغيرات في الدخل بسبب التغيرات في الاستثمار ، حيث إن هذه الأخيرة جاءت نتيجة للتغيرات في الأرباح الكلية ، إلا إذا افترضنا أن التغيرا ت في الدخل إنما هي بسبب التغير في الاستثمار الثابت I_0[1] . ويمكننا في هذه الحالة تتبع الميكانيكية التي تعمل بها نظرية الأرباح كالتالي :

يؤدي التغيّر المبدئي في Y إلى زيادة الاستثمار عن طريق الميل الحدي للاستثمار ، كما يزداد الاستهلاك أيضاً عن طريق الميل الحدي للاستهلاك . وهاتان الزيادتان في كل من الاستثمار والاستهلاك ستؤديان إلى زيادة أخرى في Y ، وهذه الزيادة الأخيرة في الدخل ستعمل على زيادة جديدة في كل من الاستثمار والاستهلاك . وستستمر هذه العملية إلى أن نصل إلى وضع توازني جديد . وطالما أن التوازن المبدئي تم اشتقاقه من دالة الإنفاق الكلي (Y = C + T) ، فإن أي تغير في Yيجب أن يساوي مجموع التغير في كل من الاستهلاك والاستثمار . أي أن :

$$\Delta Y = \Delta a + b\Delta Y + \Delta I_0 + e\Delta Y$$

$$\therefore \Delta Y = \frac{1}{1-b-e}\left(\Delta I_0 + \Delta a\right) \qquad ..(3-8)$$

فإذا فرضنا أن : $\Delta I_0 = 5$ و $\Delta a = 0$ ، فإن :

$$\Delta Y = 5(5) = 25$$

---

[1] أي بسبب الانتقال العمودي لدالة الاستثمار بمقدار ΔI_0 .

ومن الملاحظ هنا أن تقديمنا للاستثمار الذي يعتمد على مستوى الدخل من هذا النموذج أدى إلى تغيير قيمة المضاعف من $\frac{1}{1-b}$ إلى $\frac{1}{1-b-e}$. وطالما أن قيمة e موجبة ، فإن هذا يعني أن المضاعف الجديد أكبر من مثيله السابق . ومن جهة أخرى ، إذا لم يستجب الاستثمار للزيادة في الدخل (e = 0) ، فإن قيمة المضاعف تصبح $\frac{1}{1-b}$. وبالتالي فإن الزيادة في Y بسبب الزيادة في I_0 ستكون 12.5 مليون دينار فقط . وهذا يعني أن نظرية الأرباح الخاصة بالاستثمار ، والتي على أساسها تم بناء النموذج الحالي لتحديد مستوى الدخل ، توضح أن قيمة المضاعف تزداد بزيادة الأرباح الكلية ، عند أي مستوى من مستويات الدخل ، وتزداد أيضاً بزيادة التغير في الاستثمار عند أي مستوى من الأرباح الكلية .

(8 - 2) نظرية المعجل[1] Accelerator Theory

أشرنا من قبل إلى أن نظرية الأرباح تعطي لمستويات الأرباح المحققة دوراً مهما في تحديد الإنفاق الاستثماري ، حيث إن المنشآت تستعمل مستويات الأرباح

---

[1] يزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من الدراسات حول نظرية المعجل ، التي يعود البعض منها إلى بداية القرن الحالي ، مثل :

J. M. Chark, « Business Acceleration and the Law of Demand,» JPE, March 1917, PP. 217-35

من أشهر الدراسات التي ظهرت في الستينيات :

R. Eisner, « Capital Expenditures, Profits, and the Acceleration Principle, » in Models of Income Determination, Studies in Income and Wealth, Volume 28, Princton University, 1964.
E. Kuh, « Capital Stock Growth: Amicroeconomic Approach, » North Holland, 1963
B. Hickma, « Investment Demand and U. S. Economic Growth », Brookings Institute, 1965

ويمكن للقارئ المهتم بالدارسات القياسية في هذا الموضوع الرجوع إلى :

D. W. Jorgenson, « Econometric Studies of Investment Behavior: A survey, » Journal of Economic Literature, Dec. 1971, PP. 1111-47

الحالية ، أو التي تحققت في الماضي القريب كمؤشر لمعرفة مستوى الأرباح المحققة . أما نظرية المعجل أو المسرِّع فلا تقر هذا الدور الاستراتيجي للأرباح ، وترى أن حافز المنشآت لامتلاك الأصول الرأسمالية هو بسبب الزيادة في الإنتاج ، التي تتطلب زيادة في القدرة الإنتاجية للمصانع . وهذه الأخيرة تتطلب ، بدورها ، زيادة رصيد المنشآت من رأس المال ، وهذا يعني أن الإنفاق الاستثماري يعتمد على التغير في الإنتاج .

ونجد ، وفقاً لنظرية المعجل ، أن المنشآت التي تحصل على مستويات كبيرة من الأرباح الحالية ، هي تلك المنشآت التي زادت مبيعاتها وإنتاجها بصورة كبيرة نسبياً . وتقوم هذه المنشآت بامتلاك مصانع (آلات) إضافية ليس بسبب أرباحها ، بل بسبب النمو في مبيعاتها وإنتاجها . فزيادة رأس المال المرغوب فيه يرجع إلى نمو الطلب على الإنتاج ، الذي استدعاه نمو عرض خدمات السلع الرأسمالية .

هذه العلاقه بين التغير في مستوى الإنتاج وحجم الإنفاق الاستثماري تسمى بمبدأ المعجل Accelerator principle ، ونسبة رأس المال المطلوب (المرغوب فيه) إلى الإنتاج تسمى المسرّع أو المعجّل . أما نظرية الاستثمار المبنيه على هذه العلاقات فتسمى نظرية المعجل ، التي يمكن صياغتها كالتالي :

إذا ظل مستوى الإنتاج على حاله (ثابتاً) فلا حاجة لوجود استثمار صافٍ ، وكل ما يجب عمله هو المحافظة على رصيد رأس المال الموجود ، وذلك عن طريق استثمار مبلغ معين يساوي قيمة استهلاك الآلات والمعدات . أما إذا بدأ الإنتاج في الزيادة ، فإن الرصيد المرغوب فيه من رأس المال يزداد ، وهذا يعني بالطبع وجود استثمار صافٍ ، والعكس صحيح .

ولعل أفضل الطرق لشرح نظرية المعجل هو تطبيقه على منشأة إنتاجية معينة ، ثم تعميم النتائج بعدئذ على قطاع الأعمال بكامله . لنفترض أن إحدى المنشآت الإناجية التي تقوم بإنتاج سلعة معينة تخضع لظروف الإنتاج التالية :

1) بدأ المصنع في الإنتاج في عام 1970 ، وذلك باستخدام 40 آلة ثم استمر هذا المصنع في التوسع سنوياً ، وذلك بإضافة 40 آلة جديدة خلال كل سنة من سنوات الفترة 1971 – 1979 . وأن رصيد المصنع من هذه الآلات في بداية 1979 هو 400 آلة يستخدمها المصنع كلها في إنتاج سلعته .

2) أن العمر الإنتاجي للآلة هو 10 سنوات ، أي أن الأربعين آلة التي تم شراؤها في 1970 ، استهلكت ، وأصبحت غير قابلة للاستعمال مع بداية 1980 ، ويجب استبدالها بآلات جديدة مماثلة .

3) أن الآلة الواحدة يمكنها إنتاج $\frac{1}{4}$ وحدة من السلعة المعنية ، وهذا يعني أن نسبة رأس المال إلى الإنتاج تساوي 4 .

بناء على هذه الفروض نستطيع شرح نظرية المعجل كالتالي :

لو ظل الإنتاج (الاستهلاك) في عام 1980 على ما هو عليه في 1979، فإن هناك 40 آلة يتم استبدالها في سنة 1980 بآلات جديدة مماثلة . والسبب هو أن هناك 40 آلة تم شراؤها في 1970 ، أصبحت غير قابلة للاستعمال ، ولذلك فإن الاستثمار الإحلالي يساوي 40 آلة في سنة 1980 ، إذا ما أردنا أن يكون عدد الآلات المنتجة يساوي 400 آلة . هذا يمكّن المنشآت من إنتاج 100 وحدة من السلعة في 1980 ، أي أن الرصيد المرغوب فيه من رأس المال متساوٍ في سنتي 1979 و1980 ، وكلاهما يعادل رأس المال الفعلي (بعد القيام بالاستثمار الإحلالي) . وطالما أن الإنتاج لم يتغير ، وقامت المنشآت بالاستثمار الإحلالي ، واستطاعت إنتاج مستوى إنتاج سنة 1979 نفسه ، فإن الاستثمار الصافي يساوي صفراً . أي أنه لا حاجة للاستثمار

الصافي وكل ما هو مطلوب هو المحافظة على رصيد رأس المال اللازم لإنتاج 100 وحدة من وحدات السلعة، وهذا ما يوضحه السطر الأول من الجدول (8-1) ، والتحليل نفسه ينطبق على سنة 1981 .

أما في سنة 1982 فنلاحظ من الجدول (8-1) أن هناك زياد في استهلاك السلعة (إنتاجها) بنسبة 5٪ (من 100 إلى 105) وفي ظل فروضنا السابقة فإن هذا يعني أن عدد الآلات المرغوب فيها (رأس المال المرغوب فيه) يساوي 420 آلة ، بينما رأس المال الفعلي مع بداية سنة 1982 يساوي 360 آلة . وإذا قامت المنشأة بشراء 40 آلة لغرض استبدال مثيلاتها التي تم شراؤها في سنة 1972 ، فإن رصيد المصنع الفعلي من الآلات سيكون مع بداية 1982 يساوي 400 آلة ، وهذا يتطلب أن يكون الاستثمار الصافي مساويا لعشرين آلة . أي أن الاستثمار الإجمالي في سنة 1982 يساوي (40 (إحلالي) + 20 (صافٍ)) 60 آلة . وهذا ما يوضحه السطر الثالث من الجدول (8-1) ، ونلاحظ هنا أن زيادة استهلاك السلعة التي تنتجها المنشأة بنسبة 5٪ أدت إلى زيادة الطلب الاستثماري على الآلات بنسبة 50 % .

لنفرض أن الطلب على سعلة المنشأة زاد في سنة 1983 بمقدار 5 وحدات ليصل إلى 110 وحدة ، من وحدات السلعة ، ليصبح رأس المال المرغوب فيه (110× 4) 440 آلة . غير أن هناك 40 آلة تم شراؤها في سنة 1973 أستهلكت وأصبحت غير قابلة للاستعمال مع بداية 1983 . وإذا قامت المنشأة بشراء 40 آلة مماثلة لغرض الإحلال فسيصبح الرصيد الفعلي من الآلات لدى المصنع 420 آلة . لكن المنشأة تحتاج إلى 440 آلة ، وهذا يعني أن الاستثمار الصافي يساوي 20 آلة . وهذا ما يوضحه السطر الرابع من الجدول (8-1) .

والتحليل السابق نفسه يمكن تطبيقه في السنتين 1984 و1985 ، فخلال الفترة 1982 - 1966 نلاحظ أن زيادة الاستهلاك (الإنتاج) تستدعي وجود الاستثمار الصافي .

أما في سنة 1986 فقد افترضنا ، في الجدول (8-1) ، بقاء الطلب على سلعة المنشأة على ما هو عليه في سنة 1985 . أي أن الرصيد المرغوب فيه من الآلات يساوي 540 آلة ، وبالتالي لا حاجة للاستثمار الصافي ، وكل ما هو مطلوب هو المحافظة على الرصيد الفعلي من رأس المال ، وذلك بشراء 40 آلة بغرض إحلالها محل الآلات التي تم شراؤها في سنة 1976 . وهذا ما يوضحه السطر السابع من الجدول (8-1) .

ولو فرضنا أن الطلب على سلعة المنشأة انخفض في سنة 1987 ليصل إلى 120 وحدة من وحدات السلعة ، فإن هذا يعني أن الرصيد المرغوب فيه من الآلات هو 480 آلة . وإذا قامت المنشأة باستبدال الآلات التي تم شراؤها في سنة 1977 ، فإن الرصيد الفعلي من الآلات يساوي 540 آلة . أي أن الاستثمار الصافي يساوي (480-540=) -60 آلة . فالمنشأة يجب أن تبيع 60 آلة من آلاتها ، ليصبح الاستثمار الإجمالي في سنة 1987 (40-60=) - 20 .

وإذا افترضنا أكثر أن الطلب على سعة المنشأة انخفض في سنة 1988 ليصل إلى 100 وحدة من وحدات السعلة ، فإن هذا يعني أن الرصيد المطلوب من الآلات هو 400 آلة . وإذا قامت المنشأة ، مرة أخرى ، باستبدال الأربعين آلة التي تم شراؤها في سنة 1978 ، فإن الرصيد الفعلي من الآلات القابلة للاستعمال سيكون 480 آلة ، وهذا يشير إلى أن الاستثمار الصافي يساوي -80 .

ومن الواضح أن انخفاض الاستهلاك في السنتين 1987 و1988 ، أدى إلى انخفاض الاستثمار الصافي .

الجدول (8-1)
ميكانيكية مبدأ المعجل (قيمة المعجل تساوي 4)

السنة	الإنتاج (الاستهلاك)	رأس المال المرغوب فيه	رأس المال الفعلي	الاستثمار الإحلالي*	الاستثمار الصافي	الاستثمار الإجمالي
1980	100	400	400	40	0	40
1981	100	400	400	40	0	40
1982	105	420	420	40	20	60
1983	110	440	440	40	20	60
1984	125	500	500	40	60	100
1985	135	540	540	40	40	80
1986	135	540	540	40	0	40
1987	120	480	540	40	-60	-20
1988	100	400	480	40	-80	-40
1989	105	420	420	40	20	60
1990	105	420	420	40	0	40

ومن جهة أخرى ، لو فرضنا أن الطلب على سلعة المنشأة في سنة 1989 زاد ليصل إلى 105 وحدة من وحدات السلعة ، فإن عدد الآلات المطلوبة لإنتاج هذه الكمية من السلعة يساوي 420 آلة . الرصيد الفعلي من الآلات في نهاية سنة 1988 هو 400 آلة . ومن هذا العدد الأخير هناك 40 آلة أصبحت غير قابلة للاستعمال مع بداية سنة 1989 ، وإذا قامت المنشأة بشراء 40 آلة جديدة مماثلة لتحل محل الآلات التي تم شراؤها في سنة 1979 ، فإن الرصيد الفعلي من الآلات القابلة للاستعمال في بداية سنة 1989 هو 400 آلة . ولكن عدد الآلات المطلوبة هو 420 آلة ، وهذا يعني أن الاستثمار الصافي يساوي 20 آلة . أي أن الرصيد الفعلي من الآلات في سنة 1989 هو 420 آلة . وهذا ما يوضحه السطر ما قبل الأخير من الجدول (8-1) .

* الاستثمار الإحلالي يساوي 10٪ من رصيد رأس المال الذي كان موجودا في سنة 1980 .

وأخيراً ، إذا فرضنا أن الطلب على سلعة المنشأة في سنة 1990 ظل على ما هو عليه كما في سنة 1989 ، فإن الرصيد المرغوب فيه من الآلات هـو 420 آلـة ، وهـو يساوي الرصيد الفعلي من الآلات في نهاية سنة 1989 . ولكن ومع بداية سنة 1990 أصبحت هناك 40 آلة غير قابلة للاستعمال ، وإذا فرضنا أن المنشأة قامت ، في بداية سنة 1990 ، بشراء 40 آلة جديدة مماثلة بغرض الإحـلال، فـإن الرصيـد الفعلـي مـن الآلات في بداية هذه السنة الأخيرة يصبـح مسـاوياً لـلرصيد المرغـوب فيـه . وهـذا يعني ، بالطبع ، أن الاستثمار الإجمالي يسـاوي 40 ، في حـين أن الاسـتثمار الصـافي يساوي صفراً .

يتضح من هذا السياق أن التغير في الطلب على السلعة التي تنتجهـا المنشـأة يـؤدي إلى حدوث تغير في الطلب على الآلات ، بمقدار 4 أمثال التغير في الطلـب علـى السـلعة المنتجة .

هذا ، ويمكننا التعبير عن أرقام الجدول السابق بالمعادلة التالية :

$$M_t = m\left(X_t - X_{t-1}\right) + R_t \ldots \qquad \ldots (4 - 8)$$

حيث إن[1] :

M = عدد الآلات الجديدة التي يتم شراؤها في السنة.t

X_t = الطلب على السلعة في الزمن.t

= الإنتاج من السلعة.

---

[1] يطلق على دالة الإنتاج التي توضحها المعادلة (8 ـ 4) اسـم دالـة إنتـاج ليونتيـف ، الـتي لا تسـمح بـإحلال عناصر الإنتاج بعضها محل بعض . ويمكن للقارئ الرجوع إلى :

د . عبد الفتاح أبو حبيل و د. علي الهوني « مقدمة في الاقتصاد الجزئي » ، ص118 ـ 119 .

m = عدد الآلات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة التي تنتجها المنشأة التي تطلب هذه الآلات.

R = عدد الآلات المطلوبة لغرض الإحلال.

وعندما تتصرف كل المنشآت بهذه الطريقة ، فإن الاستثمار الكلي سيعتمد على التغير في الطلب الكلي بدلاً من التغير في الاستهلاك ؛ لأن الزيادة في الطلب على الآلات ستؤدي إلى زيادة في طلب صناعة السلع الرأسمالية (الآلات) نفسها على الآلات الجديدة (آلات لصناعة الآلات) .

غير أن المعادلة (8-4) توضح علاقة مادية بين الآلات وكمية السلع التي تنتجها ، وإذا ما حولنا هذه المعادلة إلى قيمتها النقدية ، تصبح لدينا علاقة بين قيمة الآلات وقيمة الإنتاج ، ونحصل على المعادلة التالية :

$$IG_t = v\left(Y_t - Y_{t-1}\right) + IR_t \quad \ldots (5-8)$$

حيث إن

IG_t = الاستثمار الإجمالي الثابت في السنة t .

Y_t = الدخل الوطني (إجمالي الطلب) في السنة. t .

IR_t = قيمة الاستثمار الإحلالي في السنة. t .

v = قيمة الآلات (رأس المال) اللازمة لإنتاج ما قيمته دينار واحد من السلع خلال السنة.

= معامل رأس المال إلى الإنتاج. Capital - Output Ratio

= المعجّل أو المسرّع. Accelerator

هذا ، وكنا قد افترضنا في الجدول (8-1) أن قيمة m تساوي $\left(=\frac{400}{100}\right)=4$.
ولو كان ثمن الآلة يساوي 200 دينار ، في حين أن قيمة السلعة التي تنتجها المنشأة هو 100 دينار فإن قيمة v تساوي 8 . هذا وتعتمد قيمة v على عاملين هما :

1) الطاقة الإنتاجية للآلات وهو ما توضحه قيمة m .

2) الفترة الزمنية التي يتم فيها قياس الإنتاج . فقيمة v التي تساوي 8 تقوم على أساس أن الإنتاج تم قياسه في فترة سنة كاملة .

أما إذا كانت الفترة التي يتم قياس الإنتاج فيها هي نصف سنة ، فإن قيمة v تصبح 16 ، وإذا تم قياس الإنتاج خلال فترة تساوي ربع سنة فإن قيمة v تصبح 32 .

ولكن ما هو الطول المناسب للفترة الزمنية التي يقاس فيها الإنتاج ؟ . يعتمد طول الفترة الزمنية هذه على طول الفترة الزمنية التي ترغب المنشآت فيها من الانتهاء من تجهيز المعدات اللازمة لمواجهة الزيادة في الطلب على منتجاتها . ويطلق على هذه الفترة الأخيرة اسم فترة التفريخ أو فترة الاستثمار Gestation Period . وهذا يعني أن زيادة فترة الاستثمار تعني انخفاض قيمة المعجل ، والعكس صحيح . ولقد أوضح سيركين (Sirkin ص 105-107) أن هذه الفترة قد تصل إلى 7 سنوات ، وهذا يتطلب من المنشآت المستثمرة أن تركز وتهتم ، ليس فقط على الأرباح المتوقعة في المستقبل القريب ، بل على التوقعات طويلة الأمد الخاصة بزيادة الأرباح .

وإذا قمنا الآن بطرح قيمة الاستثمار الإحلالي (قيمة استهلاك رأس المال) من طرفي المعادلة (8-5) ، فسنحصل على المعادلة التالية :

$$IG_t - IR_t = v\left(Y_t - Y_{t-1}\right)$$

$$= IN_t$$

$$= K_t - K_{t-1}$$

$$= \Delta K_t \qquad .. (6 - 8)$$

حيث إنه :

IN_t = الاستثمار الصافي في الزمن t .

K_t = الرصيد الفعلي من رأس المال في الزمن t .

وتشير المعادلة (8–6) إلى أن الاستثمار الصافي يعتمد على التغير في الدخل الوطني (التغير في الطلب الكلي) ، وأن الاستثمار الصافي يساوي ، أيضاً ، التغير في قيمة رأس المال .

وهناك مجموعة من التحفظات أو الانتقادات[1] التي يمكن توجيهها لنظرية المعجل ، ومن هذه الانتقادات ما يلي .

1 ـ تقوم نظرية المعجل على مجموعة من الافتراضات التي قد تكون غير واقعية ، ومن هذه الفروض .

أ – العمر الإنتاجي للآلات محدد بفترة زمنية معينة ، وهو يساوي 10 سنوات في الجدول (8–1) ، بحيث لا يمكن استخدام الآلات لفترة أطول من عمرها الإنتاجي ، التي قد تكون أمراً ممكناً.

ب – عدم وجود طاقة إنتاجية عاطلة في المنشآت المنتجة للسلع الاستهلاكية ، مع وجود طاقة إنتاجية عاطلة لدى المنشآت التي تنتج الآلات

---

[1] لا تنطبق هذه التحفظات إلى حد كبير على الاستثمار في المخزون ؛ على فرض أن هذا الأخير يمكن تعديله بسرعة معقولة عندما تتغير المبيعات .

نفسها . ولكن قد تكون هناك طاقة عاطلة لدى المنشآت الأولى ، كما يمكن أيضاً تشغيل المصنع لأكثر من وردية واحدة[1] .

2 ـ قد لا تكون هناك طاقة معطلة في صناعة الآلات ، بل إن هذه الصناعة تشتغل بكامل طاقتها الإنتاجية ، وبالتالي فإن الزيادة في الطلب على الآلات تؤدي إلى زيادة في أسعارها بسبب استحالة زيادة الاستثمار . وهذا يعني أن الفجوة بين رأس المال الفعلي ورأس المال المرغوب فيه لا يمكن غلقها في فترة زمنية واحدة . ونظراً لزيادة تكاليف الإنتاج الحدية يصبح منحنى عرض صناعة الآلات غير مرن في المدى القصير .

3 ـ لا تهتم نظرية المعجل بتوقعات المستثمرين ، فلا تزيد المنشآت من استثماراتها بناء على زيادة حجم مبيعاتها خلال سنة واحدة فقط ؛ لأن الزيادة في المبيعات قد تكون مؤقتة ، ولذا يمكن مواجهتها عن طريق السحب من المخزون ، ولكن عندما ندخل عنصر التوقعات في التحليل فإن هذا يعني أن الاستثمار يعتمد على مجموعة عوامل ، منها الثقة ، واستقرار الأوضاع السياسية ، والتطورات الدولية .

4 ـ إن نظرية المعجل لا تأخذ في الحسبان القيود المختلفة التي قد تواجه المنشآت في الحياة الواقعية ، مثل الفترة اللازمة لإنتاج السلع الرأسمالية ، أو فترات الإبطاء اللازمة لحدوث رد الفعل من جانب المستثمرين ، التي قد يسببها التأخير في عمليات اتخاذ القرارات ، وطلب وشراء وتسليم السلع الرأسمالية اللازمة ، أو الصعوبات التي تواجهها المنشآت بخصوص تمويل مشاريعها الاستثمارية ، التي قد تدفعها إلى تأجيل تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية .

ونظرية المعجل ، مثلها مثل نظرية الأرباح ، هي نظرية تحاول تفسير سلوك الإنفاق الاستثماري ، إلا أنها تختلف عن نظرية الأرباح في أنها توضح علاقة

---

[1] تشغيل المصنع لأكثر من وردية واحدة يجعل نظرية المعجل غير صحيحة .

ديناميكية وليست علاقة ساكنة ، فمستوى الاستثمار يعتمد على التغير في متغير آخر ؛ هو مستوى الإنتاج ، وتحاول معرفة تأثير التغير الأخير في مستوى الاستثمار ، وكنا قد قدمنا نظرية الأرباح في صورة نموذج ساكن لتحديد الدخل ؛ حيث يعتمد الاستثمار على مستوى الأرباح ، بينما يعتمد هذا الأخير على مستوى الدخل . وأوضحنا في الجزء السابق أن المستوى التوازني للدخل هو ذلك المستوى الذي يعتمد الاستثمار عنده على مستوى الأرباح ؛ بحيث أن حاصل جمع قيمتي الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي يتساوي مع ذلك المستوى من الدخل . أي أن النموذج الذي تم تقديمه في نظرية الأرباح هو نموذج ساكن وبسيط يحدد لنا قيم الأرباح والاستثمار والدخل . أما في نظرية المعجل فلم نتمكن من الوصول إلى المستوى التوازني للدخل ، أو إلى مستوى الإنتاج المتناسق مع مستوى معين من الاستثمار ؛ والسبب هو أن هذا المستوى المعين من الاستثمار إنما هو نتيجة التغير في مستوى الدخل (الإنتاج) .

ولكن ، ومع جود هذه الاختلافات بين نظرية الأرباح والمعجل فإن كليهما تشيران إلى إمكانية انتقال منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى اليمين أو إلى اليسار وليس إلى التحرك على هذا المنحنى .

(8 - 3) نموذج تعديل رصيد رأس المال Capital Stock Adjustment Model

تعدّ نظرية المعجل حالة خاصة من نموذج تعديل رصيد رأس المال الذي يشير إلى أن الاستثمار يتغير طردياً مع مستوى الدخل ، ويتغير عكسياً مع رصيد رأس المال الموجود في نهاية الفترة الزمنية السابقة . وسنوضح هذه العلاقة في الجزء المتبقي من هذا الفصل .

لقد توصلنا فيما سبق إلى المعادلة التالية :

$$IG_t - IR_t = K_t - K_{t-1}$$

$$= v\left(Y_t - Y_{t-1}\right) \qquad \ldots (6 - 8)$$

أو أن الاستثمار الإجمالي يساوي :

$$IG_t = K_t - K_{t-1} + IR_t$$

$$= V\left(Y_t - Y_{t-1}\right) + IR_t \qquad \ldots (5 - 8)$$

ولو فرضنا الآن ما يلي :

أ ـ استهلاك رأس المال في الفترة الزمنية t نسبة ثابتة من رصيد رأس المال الموجود في نهاية الفترة الزمنية السابقة ؛ أي أن :

$$IR_t = D_t = SK_{t-1} \qquad \ldots (7 - 8)$$

حيث إن :

S = معدل استهلاك رأس المال

D_t قيمة استهلاك رأس المال

ب – أن رصيد رأس المال المرغوب فيه (اللازم للإنتاج) في نهاية الفترة الإنتاجية t هو K_t^d ، وأن هذا الرصيد يرتبط بعلاقة طردية مع حجم المبيعات في الفترة السابقة $\left(S_{t-1}\right)$ أي أن :

$$K_t^d = aS_{t-1} \qquad \ldots (8 - 8)$$

جـ – أن الإنتاج يتغيّر ويتعدل ليتساوى مع حجم المبيعات بعد فترة إبطاء واحدة ؛ أي أن :

$$Y_t = S_{t-1} \qquad \ldots (9 - 8)$$

هذا يوصلنا إلى المعادلة التالية :

$$K_t^d = aY_t \qquad \ldots (10 - 8)$$

د – أن قطاع الأعمال يهدف إلى الوصول إلى رأس المال المرغوب فيه ، ولكنه لا يستطيع غلق الفجوة بين K_t^d وبين الرصيد الفعلي (Kt) في فترة زمنية واحدة كما توضحه المعادلة (8–6) ، بل إن :

$$IG_t - IR_t = \alpha\left(K_t^d - K_{t-1}\right) \qquad (11 - 8)$$

$$= \alpha\left(aY_t - K_{t-1}\right)$$

حيث إن :

α = معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment Coefficient .

= الجزء من الفجوة بين الرصيدين ، الذي يتم غلقه في كل فترة إنتاجية.

ومن الملاحظ هنا أنه كلما اقتربت α من الواحد الصحيح ، زادت سرعة غلق الفجوة بين الرصيدين ، الفعلي والمرغوب ، فيه من رأس المال[1] .

ومن المعادلتين (8–6) و (8–11) ، يمكننا للوصول إلى ما يلي :

---

[1] إذا كانت $K_{t-1} = 100$ ، $Y_t = S_{t-1} = 110$ ، $\alpha = 50\%$ ، فإن الاستثمار في الفترة الزمنية t يساوي (5. (110 - 100) =) 5 . أما إذا زادت قيمة α إلى 90٪ فإن قيمة الاستثمار تصبح 9 . وأخيرا عندما تصل قيمة α إلى الواحد الصحيح ، يتم غلق الفجوة بين الرصيدين ، حيث تصبح قيمة الاسثمار الإجمالي تساوي 10 .

$$IG_t - IR_t = K_t - K_{t-1}$$

$$= \alpha \left(aY_t - K_{t-1} \right)$$

$$\therefore K_t = \alpha \, aY_t + (1-\alpha) K_{t-1} \qquad \ldots (12 - 8)$$

وإذا كانت الفجوة بين الرصيدين الفعلي والمرغوب فيه من رأس المال يمكن غلقها خلال فترة زمنية واحدة ، أي أن قيمة α تساوي الواحد الصحيح ؛ فإن المعادلة (8-12) ، وبعد استبدال a بالرمز v ، تصبح كما يلي :

$$K_t = vY_t \qquad \ldots (13 - 8)$$

وهذه المعادلة الأخيرة هي المعادلة التعريفية لقيمة المعجل ، أما معادلة الاستثمار الإجمالي فيمكن اشتقاقها من المعادلات (8-6) ، (8-12) ، و(8-13) ، كما يلي :

$$IG_t = \alpha \left(K_t^d - K_{t-1} \right) + IR_t$$

$$= \alpha \left(K_t^d - K_{t-1} \right) + SK_{t-1}$$

$$= \alpha \, K_t^d - (\alpha - S) K_{t-1}$$

$$= \alpha \, aY_t - (\alpha - S) K_{t-1} \qquad \ldots (14 - 8)$$

المعادلة (8-14) هي معادلة نموذج تعديل رصيد رأس المال ؛ حيث يتغير الاستثمار بصورة طردية مع مستوى الدخل ، وبصورة عكسية مع رصيد رأس المال في نهاية الفترة الإنتاجية السابقة ، وإذا فرضنا الآن ما يلي :

$$a = v$$
$$S = o$$
$$\alpha = 1...$$

فإن المعادلة (15–14) تصبح كالتالي :

$$IN_t = vY_t - K_{t-1} \qquad (15 - 8)$$
$$= K_t^d - K_{t-1}$$

وهذه المعادلة هي معادلة نظرية المعجل[1] ، وتوضح أنه عندما تفوق قيمة الطرف الأيمن الصفر ، فستحاول المنشآت القيام بالاستثمارات بهدف غلق الفجوة بين الرصيدين .

وأخيراً يجب أن نشير هنا إلى ضرورة التفرقة بين نظرية رأس المال ، ونظرية الاستثمار ؛ حيث تهتم الأولى بتحديد الحجم الأمثل لرصيد رأس المال ، الذي يمكن أن تستخدمه المنشآت الإنتاجية ، والذي يمكن أن يتحدد عن طريق سعر الفائدة السائد في السوق ، أو عن طريق حجم الطلب على منتجات تلك المنشآت (مبدأ المعجل) . أما نظرية الاستثمار ، فتهتم بتوضيح محددات حجم الإنفاق الاستثمارى عند عدم تساوي الرصيدين ، الفعلي والمرغوب فيه من رأس المال .. فإن حجم إنفاق المنشأة الاستثماري يعتمد على طول الفترة اللازمة لإنتاج السلع الرأسمالية ، أو على معدل استهلاك رأس المال . أما بالنسبة للمجتمع بصفة كلية فإن حجم الاستثمار يعتمد على الطاقة الإنتاجية لصناعة السلع الرأسمالية ، وعلى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

لكن المشكلة في مبدأ المعجل هي أنه يستخدم النظرية نفسها كنظرية لرأس المال وأيضاً كنظرية للاستثمار آنياً.

---

[1] هذه المعادلة هي المعادلة (8 - 11) .

أسئلة الفصل الثامن

1 ـ اشرح العبارة التالية :

« إن الإنفاق الاستثماري يعتمد على الأرباح المتوقع الحصول عليها في المستقبل ، وليس على الأرباح الحالية .».

2 ـ قارن بإيجاز بين نظرية الأرباح والمعجل .

3 ـ ما هي التحفظات على نظرية المعجل ؟

قائمة المراجع

1 - Ackley, « Macroeconomic Theory (The Macmillan Company , Inc., 1961), Chap. 17, pp. 461-504.

2 - F. Brooman and H. Jacoby, Macroeconomics (Aldine Publishing Company , 1970), Chap. 7, pp. 178-189.

3 - F. Dernburg and D. McDogall, Macroeconomics (McGraw-Hill, 1972), Chap.17, pp. 360-369.

4 - D. W. Jorgenson , Econometric Studies of Investment Behavior : A Survey, Journal of Economic Literature, 9 (Dec. 1971), pp.1111-47.

5 - J. Lindauer, Macroeconomics, 2nd. ed. (John Wiley & Son , Inc., 1971). Chap.15, pp. 318-325.

6 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th. ed. (Harcourt Brace Jouanovich, 1978), Chap. 11, PP. 175-196.

7 - G. Sirkin , Introduction to Macroeconomic Theory, 3rd. ed. (Richard D. Irwin, Inc., 1970), Chap.5, pp. 100-116.

8 - W. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin ., 1970) Chap.9, pp. 173-193.

الفصل التاسع

القطاع العام والسياسة المالية

ناقشنا في الفصول السابقة العوامل التي تحدد كلاً من الاستهلاك الخاص (C) ، والاستثمار (I) . وسنقوم في هذا الفصل بمناقشة الآثار المختلفة والمترتبة على قيام القطاع العام بدوره في تحديد المستوى العام للطلب الكلي . ويتمثل تأثير القطاع العام في الطلب الكلي في السياسات التي يضعها فيما يتعلق بالإنفاق العام ، والضرائب والمدفوعات التحويلية ، التي يطلق عليها اسم « أدوات السياسة المالية » ، والتي تستخدم كأدوات لضبط النشاط الاقتصادي . وهذه الأدوات الثلاث للسياسة المالية تمثل أهم بنود الميزانية العامة ، ويتم تعريفها كالآتي :

1 ـ الإنفاق العام : وهي المدفوعات التي يقوم القطاع العام بدفعها للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيام القطاع بدوره في الاقتصاد ، وتشمل المرتبات والأجور والمشتريات من السلع والخدمات مثل الأدوات المكتبية والأدوية ، والأسحلة ... الخ .

2 ـ المدفوعات التحويلية : وهي مدفوعات يقوم بها القطاع العام دون أن يصاحبها حصول القطاع العام على سلعة أو خدمة ، ومن أمثلتها إعانات الضمان الاجتماعي ، والمعاشات ، والتأمين ضد البطالة ، والفوائد على الدين العام .

3 ـ الضرائب وهي مدفوعات من دافعي الضرائب للقطاع العام دون أن يحصلوا مقابلها على عائد مباشر . ولذلك فإن الضرائب هي عكس المدفوعات

التحويلية ؛ ومع أن كليهما عبارة عن تيار من النقود لا يقابله تيار من السلع والخدمات ، إلا أن لهما تأثيرين متضادين على الاقتصاد المحلي .

هذا ، ويقصد بالسياسة المالية استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ، ونفقات الدولة ، التي تجمعها معاً ميزانية الدولة ، وذلك للقيام بمسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة التي تم ذكرها في الفصل الأول والتي تهدف في النهاية إلى تحقيق ما يعرف بالرفاهية الاقتصادية Economic Welfare . ولكن قد تتعارض هذه الأهداف . مما يتطلب وضع أولويات لأهداف السياسة المالية بحيث يتحقق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية . وسنركز في هذا الفصل على هدف تحقيق التوظف الكامل .

وعندما نضيف القطاع العام إلى النموذج الاقتصادي فسيكون الإنفاق الكلي مساوياً لمجموع الإنفاق الخاص الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ، والإنفاق العام . كما سيتم تقسيم الدخل الكلي إلى الاستهلاك والإدخار والضرائب . وحتى نتمكن من بناء نموذجنا الاقتصادي بعد إضافة القطاع العام ، سنبدأ أولاً بتعريف متغيرات النموذج كالآتي :

G = الإنفاق العام . T = الضرائب .

R = المدفوعات التحويلية . Y_d = الدخل المتاح .

Y = الدخل الكلي .

هذا يعني أن :

$$Y = Y_d + (T - R) \quad (1 - 9)$$

$$Y_d = C + S$$

$$= Y - (T - R) \quad (2 - 9)$$

$$\therefore Y = C + S + (T - R) \quad (3 - 9)$$

$$= C + I + G$$

الانفاق الكلي =

أو :

$$S + T = I + G + R \qquad (4 - 9)$$

فالمعادلة (9 ـ 3) توضح أن القطاع العام يستطيع زيادة الإنفاق الكلّي عن طريق زيادة المقدار الذي يضيفه إلى تيار الإنفاق الخاص (أي بزيادة G) . أو بتخفيض المبلغ الذي يستلمه من تيار الانفاق الخاص (أي بتخفيض T) ، كما تبينه المعادلة (9ـ 2) أما المعادلة (9 ـ 4) فتبين شرط التوازن وهو تحقق التعادل بين الحقن Injection الكلي (الاستثمار زائد الإنفاق العام) وبين التسرب الكلي (الإدخار زائد الضرائب) . وطالما أن مستوى الدخل ومستوى الإنتاج يعتمدان على حجم الإنفاق الكلي ، فإن القطاع العام يستطيع زيادة أو تخفيض الدخل والإنتاج من خلال تغيير أدوات السياسة المالية .

ومن الواضح أن تحقيق التعادل بين الإيرادات العامة (صافي الضرائب) وبين الإنفاق العام لا يعد أمراً ضرورياً طالما كان بوسع الخزانة العامة أن تقوم بالاقتراض .

هذه النقاط السابقة هي خلاصة ما يتفق عليه الغالبية من الاقتصاديين باستثناء عدد قليل من الاقتصاديين النقوديين Monetarists المتطرفين الذين يرون أن القطاع العام لا يمكنه التأثير في الإنفاق الكلي ، من خلال أدوات السياسة المالية ، إلا إذا كان العجز في الميزانية العامة ممولاً بزيادة في عرض النقود ، أو إذا كان الفائض في الميزانية العامة يمكن تعويضه بتخفيض الكمية المعروضة من النقود . وبكلمات أخرى ، يرى النقوديون أن التغيرات في عرض النقود ـ التي تصاحب التغيرات في الإنفاق العام والضرائب ـ هي التي تمكن أدوات السياسة المالية من التأثير في الإنفاق الكلي .

ومع أن كل الاقتصاديين يرون أن الطريقة التي يموّل بها العجز أو يصرف بهـا الفائض تؤثر في الإنفاق الكلي بدرجة كبيرة ، إلا أن معظـم الاقتصـاديين مـا زالـوا يرون أن العجـز (أو الفـائض) لـه تأثـيرات مهمـة في الإنفـاق الكلـي حتـى إذا لم يحدث تغيُّر مواكب في عرض النقود .

ولما كان بوسع الخزانة العامة تغيير جزء معين من الميزانية دون أن تقوم بتغيـير مماثل في البنـود الأخـرى ، فسنقوم في هـذا الفصـل بمعالجـة كـل مـن التغيرات في الإنفاق العام ، والمدفوعات التحويلية ، والضرائب بصورة منفردة ، ثـم نتطـرق إلى مفهوم الميزانية المتوازنة ، وفي كل هـذه الحـالات سنفترض ضمنياً أن النتـائج الـتي سنحصل عليها تقوم على الافتراض التقليدي وهو « بقاء الأشياء الأخرى علـى مـا هي عليه » .

(9 - 1) التمويل التعويضي وتحليل الفجوة

ذكرنا في الجزء السـابق أن للقطـاع العـام مجموعـة مـن الأهـداف الـتي يمكنـه تحقيقها باستخدام أدوات السياسة الماليـة . كمـا أشـرنا أيضـاً إلى إمكانيـة تعـارض وتنافس هذه الأهداف ، ولكي نتجنب هذه الصعوبة سنقوم بالـتركيز علـى هـدف واحد هو تحقيـق التوظـف الكـامل . وإذا عرفنـا التوظـف الكـامل أنـه الاسـتخدام الكامل للموارد الاقتصادية فيمكننا الإشارة إلى الإنتاج الكلي المصاحب لهذه الحالـة أنه الإنتاج الذي يحقق التوظف الكامل .

هذا يعني أن الخزانـة العامـة يمكنهـا القيـام بعويـض أي عجـز (فـائض) فـي الطلب الكلي إذا كان هذا الأخير يقل (يزيد) عن المستوى الـذي يحقـق التوظـف الكامل وذلك باستخدام سياسة مالية توسعية (انكماشية) . وهـذا هـو السـبب في تسمية العمليات الخاصة بالسياسة المالية باسم « التمويل التعويضي Compensatory Finance» . فإذا كان الاقتصاد يعمل عند مسـتوى مـن الدخـل والإنتـاج يقـل عـن

ذلك المستوى الذي يحقق التوظف الكامل فستكون السياسة المالية الملائمة هي سياسة توسعية مثل زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب . أما إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى من الدخل والإنتاج حيث إن جميع العناصر الإنتاجية موظفة بالكامل ، مع وجود ضغط على الأسعار لكي ترتفع ، فإن السياسة المالية الملائمة هي سياسة انكماشية ؛ أي تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب .

ولقياس حجم التمويل التعويضي اللازم ، فمن الضروري التعرض لمفهوم الفجوة ، الذي يشير إلى الفرق بين المستوى الفعلي للطلب الكلي وبين مستوى الطلب الكلي الذي يتحقق عنده التوظف الكامل . وعندما يزيد الطلب الكلي الفعلي عن نظيره الذي يحقق التوظف الكامل ، فسيعاني الاقتصاد من « فجوه تضخمية Inflationary Gap » . أما إذا قل مستوى الطلب الكلي الفعلي عن ذلك المستوى الذي يحقق التوظف الكامل فستكون هناك « فجوة انكماشية Deflationary Gap » .

ولتوضيح الكيفية التي يمكن بها قياس حجم الفجوة الانكماشية (أو التضخمية) فسنعود إلى المثال الذي قدمناه في الفصل الرابع ، والذي أشرنا فيه إلى أن مستوى الدخل التوازني يساوي 1200 مليون دينار . وإذا افترضنا الآن أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يساوي 1500 مليون دينار ، فإن هذا يعني أن هناك فجوة انكماشية قدرها 300 مليون دينار ، ويشير حجم الفجوة الانكماشية إلى حجم الإنفاق الذي يجب إضافته للطلب الكلي ؛ حتى يمكن زياد مستوى الدخل إلى ذلك الذي يحقق التوظف الكامل . والسياسة المالية الملائمة هنا ، كما ذكرنا من قبل ، هي سياسة توسعية ؛ أي زيادة الإنفاق العام ، أو زيادة المدفوعات التحويلية ، أو تخفيض الضرائب . وهناك نجد أنفسنا أمام الأسئلة التالية :

1 - كيف يختار القطاع العام أداة السياسة المالية المؤثرة أو الفعالة لغلق الفجوة الانكماشية ؟

2 ـ ما الفرق بين التغيّر في الإنفاق العام بمبلغ معين وتغيّر عكسي في الضرائب بالمبلغ نفسه .

3 ـ هل يستطيع القطاع العام زيادة الدخل الكلي بزيادة مشترياته من السلع والخدمات بمبلغ معين ، وزيادة الضرائب آنياً بالمبلغ نفسه ؟ .

4 ـ هل هناك اختلاف بين التأثير التوسعي لزيادة الإنفاق العام بدينار واحد وبين التأثير التوسعي لزيادة المدفوعات التحويلية بدينار واحد أيضاً ؟ .

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب فهما للميكانيكية التي تعمل بها السياسة المالية . وسنقدم شرحاً لهذه الميكانيكية باستخدام ثلاثة نماذج اقتصادية للسياسة المالية ، حيث يختلف الواحد منها عن الآخر في طبيعة العلاقات التي يحتويها كل نموذج وفقاً لتعريف أدوات السياسة المالية . وهذه النماذج هي :

1 ـ إضافة الإنفاق العام والضرائب بوصفها مقادير ثابتة إلى النموذج الذي تمّت معالجته في الفصول السابقة ، وهو النموذج الذي يحتوي على قطاعين اثنين هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال .

2 ـ إضافة المدفوعات التحويلية (بوصفه مقداراً ثابتاً) إلى النموذج المقدم في النقطة(1) .

3 ـ النموذج نفسه في النقطة (2) أعلاه ، مع جعل الضرائب تعتمد جزئياً على مستوى الدخل .

(9 ـ 2) النموذج الأول : إضافة الإنفاق العام والضرائب إلى النموذج ذي القطاعين .

يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية :

1 ـ لا توجد مدفوعات تحويلية من القطاع العام إلى الأفراد $(R=0)$.

2 ـ أن الضرائب هي ضرائب مقطوعة Lump - sum Tax ؛ فهي مبلغ معين يستقطع من الدخل .

3 ـ قيمة الإنفـاق العـام هـي 100 مليـون دينـار ، كمـا أن حصيلـة الضرائـب تساوي قيمة الإنفاق العام .

4 ـ قيمة الإنفاق الاستثماري (I) تساوي 200 .

5 ـ إن قيمة الاستهلاك المستقل عن مسـتوى الدخـل تسـاوي 100 ، في حـين تبلغ قيمة الميل الحدي للاستهلاك 0.75 .

ونلاحظ في هـذا النمـوذج أن شـرط التـوازن توضحـه المعادلـة (9 ـ 4) بعـد التعويض عن قيمة R الجديدة ، أي أن :

$$S + T = I + G \qquad (5 - 9)$$

الحقن = التسرب

والمعادلة (9 ـ 5) تشـير بـالطبع إلى الكميـات المخططـة وليـس إلى الكميـات الفعلية . أما معادلة الدخل المتاح فهي المعادلة (9 ـ 2) نفسها بعد التعويض عن قيمة المدفوعات التحويلية الافتراضية . ولذا فإن دالة الاستهلاك تصبح :

$$C = a + bY_d = a + b(Y - T)$$
$$\therefore\ Y = C + I + G = a + bY - bT + I + G$$
$$\therefore\ Y = \frac{1}{1-b}(a - bT + I + G) \qquad ..\ (6 - 9)$$

وبالتعويض عـن قيـم المتغيرات والمعـاملات الموجـودة في الطـرف الأيمـن مـن المعادلة الأخيرة ، نحصل على القيمة التالية للدخل التوازني :

$$Y = \frac{1}{1-.75}(100 - 75 + 200 + 100)$$
$$= 4(325) = 1300$$

وتوضح المعادلة (9 ـ 6) ما يلي :

1 ـ عند زيادة الإنفاق العام بمقدار 100 ، يزيد الدخل بمبلغ يساوي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-5b}\Delta G \qquad (7 - 9)$$
$$= 400$$

2 ـ زيادة الضرائب بمبلغ 100 يؤدي إلى انخفاض الدخل بمبلغ يساوي :

$$\Delta Y = \frac{-b}{1-b}\Delta T \qquad (8 - 9)$$
$$= -300$$

3 ـ عند زيادة كل من الإنفاق العام والضرائب آنياً بمبلغ 100 فإن الدخل التوازني سيزداد بمبلغ يساوي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G - \frac{b}{1-b}\Delta T$$
$$= \frac{1}{1-b}\Delta G - \frac{b}{1-b}\Delta G$$
$$= \frac{1-b}{1-b}\Delta G$$
$$= \Delta T = \Delta G = 100$$

4 ـ المقدار $\frac{1-b}{1-b}$ يسمى بمضاعف أو بمكاثر الميزانية المتوازنة ، أو بمضاعف الوحدة .

هذا يعني أنه إذا كان الدخل الذي يحقق التوظف الكامل هو 1300 ، والدخل الفعلي يساوي 1200 ، فإن القطاع العام يستطيع القيام بزيادة معقولة في ميزانيته ، بحيث إنّ كل دينار يتم إنفاقه يقابله دينار إضافي من الضرائب ، أي الوصول إلى التوظف الكامل دون حدوث عجز في الميزانية العامة .

ولكن الوصول إلى حالة التوظف ليست بهذه البساطة بحيث نستطيع استعمال نظرية مضاعف الوحدة ، لإنه من غير المؤكد أن الأرتفاع في حجم

الميزانية بمقدار معين سيؤدي إلى زيادة الدخل بـالقدر نفسـه . بالإضافـة إلى ذلـك ، فإن زيادة حجم الميزانية العامة لن يكون حيادياً في تأثيره في مستوى الدخل .

(9 ـ 3) النموذج الثاني : إضافة المدفوعات التحويلية إلى النموذج الأول

الاختلاف الوحيد بين النموذج الذي سنقدمه الآن والنموذج الذي تم تقديمـه في الجزء السابق هو أن المدفوعات التحويلية الآن لا تسـاوي صفـراً ، ولذلـك فإنـه يمكن تعريف صافي الضرائـب أنـه يسـاوي الإيـرادات الضريبيـة ناقصـاً المدفوعـات التحويلية ، فالمدفوعات التحويلية هي جزء من حصيلة الضرائب الإجمالية تم إعادتـه إلى الأفراد في شكل مدفوعات بدون مقابل . وفي هذه الحالة نجد أن شـرط التـوازن توضحه المعادلة (9–4) . أما معادلة الدخل التوازني فهي :

$$Y = a + b(Y - T + R) + I + G$$

$$= \frac{1}{1-b}(a - bT + bR + I + G) \qquad (9 - 9)$$

ولذلك فإن زيادة المدفوعات التحويلية ستزيد الدخل الكلي بمقدار يساوي :

$$\Delta Y = \frac{b}{1-b}\Delta R \qquad (10 - 9)$$

هذا يعني :

1 ـ أن القيمة المطلقة لمضاعف الضرائب المقطوعة (المعادلـة (9–8)) يسـاوي قيمة مضاعف المدفوعات التحويلية .

2 ـ أن مضاعف الإنفاق العام أكبر من مضاعف المدفوعات التحويلية ؛ بمعنـى أن تأثير زيادة R على Y سيكون أقل من تأثير زيادة مساوية في G على Y .

وهذا يعود إلى أن الزيادة في الإنفاق العام ستذهب بالكامل في شكل زيادة في الإنفاق ، بينما جزء معين مـن الزيـادة في المدفوعـات التحويليـة سـتذهب للإنفـاق (75٪) ، ويتم ادخار الجزء الباقي . فالتغير في المدفوعات التحويلية يؤثـر في الإنفـاق

بطريق غير مباشر ، وذلك من خلال تأثيره في الدخل المتاح . وبكلمات أخرى ، تؤدي الزيادة في الإنقاق ـ عن طريق المضاعف ــ إلى زيادة الدخل ، أما في حالة المدفوعات التحويلية فإن الجزء الذي لم يخصص للإدخار هو الذي سيؤدي ــ عن طريق المضاعف ـ إلى زيادة الدخل . ولهذا فإن :

$$\frac{1}{1-b}\Delta G \rangle \frac{b}{1-b}\Delta R$$

وإذا فرضنا أن :

$$\Delta G = \Delta T = \Delta R = 100$$

فإن التغير في الدخل يساوي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G + \frac{b}{1-b}\Delta R - \frac{b}{1-b}\Delta T$$
$$= 4(100) + 3(100) - 3(100) = 400$$

لكننا في الحياة الواقعية لا نجد الاختلافات بين التأثيرات التوسعية للزيادة في الإنفاق العام بالمقارنة بالتأثيرات التوسعية لزيادة في المدفوعات التحويلية هي بهذه الدقة التي توضحها هذه النماذج البسيطة ، والتي تفترض أن الميل الحدي للاستهلاك متساوٍ عند جميع الأفراد في المجتمع ، فالميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد الذين تنخفض دخولهم بسبب فرض الضرائب عليهم سيكون مختلف عن الميل الحدي للاستهلاك عند الأفراد الذين ستزيد دخولهم بسبب استلامهم للمدفوعات التحويلية .

كما أن الانخفاض في استهلاك دافعي الضرائب ليس من الضروري أن يكون مساوياً للاستهلاك عند المنتفعين بالمدفوعات التحويلية ، لأن دافعي الضرائب قد لا يكونون هم أنفسهم المنتفعين بالمدفوعات التحويلية .

وعلى الرغم من عدم واقعية النموذج ، إلا أنه لا يزال يسمح لنا باستخلاص بعض النتائج المحتملة للسياسات المالية البديلة ، التي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي :

1 ـ للزيادة في الإنفاق العام تأثير توسعي يفوق ذلك الخاص بتخفيض الضرائب أو بزيادة المدفوعات التحويلية (بالمقدار نفسه) .

2 ـ التأثير التوسعي للزيادة في المدفوعات التحويلية سيكون مماثلاً للتأثير التوسعي للانخفاض في الضرائب .

3 ـ زيادة كل من الضرائب والمدفوعات التحويلية بالمبلغ نفسه لن يؤثر في مستوى الدخل ، لأن التأثير التوسعي للزيادة في R سيتم تعويضه بالتأثير الانكماشي للزيادة في T .

4 ـ لا يمكن تطبيق نظرية الميزانية المتوازنة على الضرائب التي تمول المدفوعات التحويلية ، ويمكن تطبيقها فقط على الضرائب التي تمول الإنفاق العام .

(9 ـ 4) النموذج الثالث : الضرائب بصفتها دالّة للدخل

توصلنا في النموذج السابق من اشتقاق المعادلة (9 ـ 9) ، ووجدنا أنه ، وعند أي قيمة للميل الحدي للاستهلاك ، يمكننا معرفة تأثير التغير في أي بند داخل القوسين ـ في الطرف الأيسر من المعادلة ـ مفترضين بقاء قيم البنود الأخرى على حالها .

ولكننا نجد في الحياة الواقعية ، أن التغير في أي بند سيؤثر في بقية البنود الأخرى وذلك من خلال تأثيره في مستوى الدخل ، فالتغيّر في a أو I أو G أو R أو T سيحدث تغيراً في Y ، وهذا الأخير سيؤدي إلى حدوث تغيرات في بنود الإنفاق الأخرى .

ولكي نحافظ على بساطة النموذج ، سنستمر في معالجة كل من I و G على أنهما مقادير ثابته . غير أننا سنقوم بتعديل مهم للنموذج لجعله قريباً من الحياة الواقعية ، وذلك بوضع معادلة توضح العلاقة بين الضرائب ومستوى الدخل .

وبالتالي يستطيع القطاع العام أن يعوض الانخفاض في دخله عن طريق الحصول على مصدر آخر لهذا الدخل .

وإذا فرضنا أن دالة الضرائب هي دالة خطية وتأخذ الصيغة التالية :

$$T = To + tY \qquad (9 - 11)$$

حيث إن

T_o = الضريبة المستقلة عن مستوى الدخل ، وهي تمثل بنوداً مثل الدمغة ، والرسوم والمخالفات .

t = المعدل الحدي للضريبة Marginal Rate of Taxation

= التغير في T مقسوماً على التغير في الدخل .

= نسبة التغير في الدخل التي سوف تقتص من مستلمي الدخول لصالح القطاع العام في ظل التشريع الضريبي الموجود .

= الميل الحدي للضريبة .

ولنعدّ الآن صياغة المعادلة (9 - 2) ، (9 - 3) ، و(9 - 4) .

كالآتي :

$$\text{الدخل الكلي} = Y = Y_d + T - R$$

$$= Y_d + T_o + tY - R$$

$$= C + S + T_o + tY - R \qquad (12 - 9)$$

$$\text{الإنفاق الكلي} = Y = C + I + G$$

$$\therefore S + T_o + tY - R = I + G \qquad (13 - 9)$$

الحقن = التسرب

وتتضمن المعادلة (9 - 12) أن دالة الاستهلاك تصبح في هذا النموذج كالتالي :

$$C = a + bY_d$$

$$= a + b(Y - T_o - tY + R) \qquad (14 - 9)$$

أما معادلة الدخل التوازني فيمكن اشتقاقها كالآتي :

$$Y = C + I + G$$
$$= a + b(Y - T_o - tY + R) + I + G$$
$$Y - bY + btY = a - bT_o + bR + I + G$$
$$\therefore Y = \frac{1}{1 - b + bt}(a - bT_o + bR + I + G) \qquad (15 - 9)$$

وتوضح هذه المعادلة الأخيرة أن المضاعف يساوي :

$$\frac{1}{1 - b + bt}$$

فإذا كان $t = 0.2$ ، فإن المضاعف يساوي 2.5

وإذا فرضنا الآن أن :

1 - $T = T_o + tY = 20 + 0.2Y$

2 - $R = 60$

3 - $C = a + bY_d = 100 + .75Y_d$

$G = 200$

$I = 100$

فيمكننا استعمال المعادلة (9 ـ 15) لنحصل على قيمة للدخل تساوي 1075 . وبالتعويض في المعادلة (9 ـ 11) نحصل على قيمة للضرائب تساوي 235 . كما أن المعادلة (9 ـ 13) توضح أن قيمة كل من الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي هما 900 و775 على التوالي . أما قيمة الادخار فهي 125 .

ومن جهة أخرى ، إذا نظرنا إلى الميزانية Budget العامة ـ التي سنرمز لها بالحرف F ـ فسنجد أن هناك فائضاً قدره .

$$F = T - (G + R) \qquad (16 - 9)$$

$$= 236 - (100 + 160) = 75$$

وأخيراً ، وبالتعويض في المعادلة (9 ـ 13) ، نجد أن شروط التوازن محققة حيث إنّ :

$$S + T - R = I + G$$
$$125 + 235 - 60 = 200 + 100 = 300$$

وبعد أن قمنا ببناء النماذج المالية ، سنقوم في الجزء القادم بتحديد مقدار التغير في أداة السياسة المالية اللازم لغلق الفجوة الانكماشية مفترضين أن القيم الفعلية لمتغيرات النموذج هي التي تم توضيحها في النموذج الثالث . وأن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل هو 1500 . أي أن مقدار التغير في الدخل يساوي (1500−1075=) 425 ، وسنوضح مرة أخرى الآثار التوسعية للزيادة في G أو R أو الانخفاض في T على كل من Yd ، C ، S ، و F ، وذلك باستخدام المعادلات من (9 ـ 11) إلى (9ـ 15) وسنفترض أن قيم النموذج الثالث تمثل الوضع المبدئي أو الأصلي أو الفعلي للاقتصاد ، ويوضح السطر الأول من الجدول (9 — 1) هذه القيم المبدئية .

(9 ـ 5) النماذج المالية ومستويات الدخل التي تحقق التوظف الكامل

ذكرنا في نهاية الجزء السابق أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل هو 1500 مليون دينار ، وأن القيمة الفعلية للدخل تساوي 1075 . وبالتالي هناك فجوة انكماشية قدرها 425 مليون دينار كما هو موضح في الشكل (9 — 1) . هذا ويمكن غلق هذه الفجوة بإحدى الطرق الأربع التالية :

1 ـ إذا تغيرت أذواق المستهلكين بحيث ارتفعت دالة الاستهلاك إلى أعلى .

2 ـ إذا زاد الإنفاق الاستثماري الخاص .

3 ـ إذا زاد الدخل المتاح .

أ – إما بتخفيض الضرائب .

ب – أو بزيادة المدفوعات التحويلية للأفراد .

4 ـ إذا زاد الإنفاق العام .

وكما أشرنا من قبل فإن النقطتين الثالثة والرابعة تمثلان أدوات السياسة المالية ، وسنخصص جزءاً من هذا الفصل لتأثير تغير كل أداة من هذه الأدوات على الدخل المتاح خاصةً ـ وبالتالي في الإنفاق العائلي على السلع والخدمات ـ على الميزانية العامة .

وكما أشرنا من قبل فإن النقطتين الثالثة والرابعة تمثلان أدوات السياسة المالية ، وسنخصص جزءاً من هذا الفصل لتأثير تغير كل أداة من هذه الأدوات على الدخل المتاح خاصةً ـ وبالتالي في الإنفاق العائلي على السلع والخدمات ـ على الميزانية العامة .

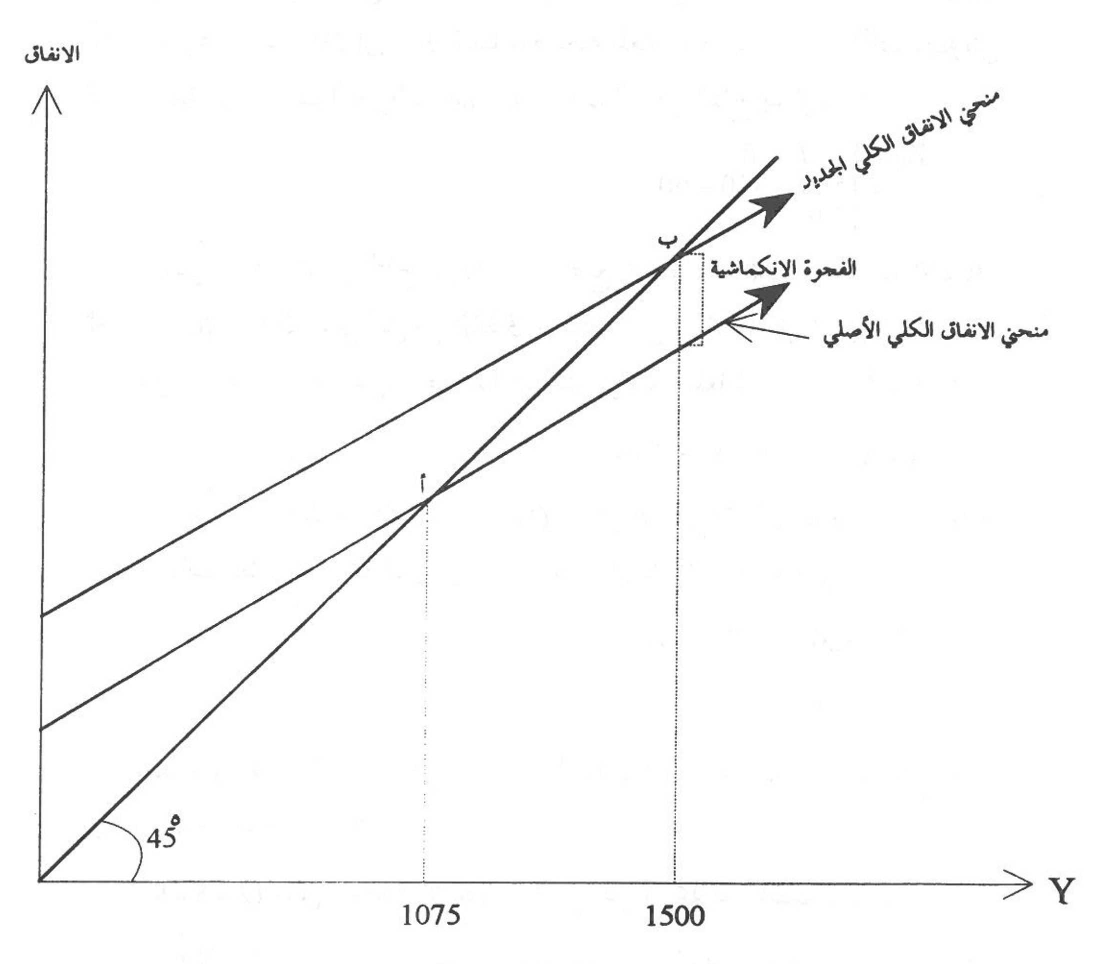
(9 ـ 5 ـ 1) غلق الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة الإنفاق العام .

توضح لنا المعادلة (9 ـ 15) أن التغير في الإنفاق العام اللازم لغلق الفجوة الانكماشية يمكن تحديد قيمته باستعمال المعادلة التالية :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b-bt}\Delta G$$

أي أن :

$$425 = 2.5\Delta G$$



الشكل (9 - 1)

غلق الفجوة الانكماشية والسياسية والمالية

أي أن :

$$\Delta G = 170$$

أو

$$G = 270$$

وعند مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل (1500) نلاحظ أن حصيلة الضريبة زادت من 235 إلى 320 كما توضحه المعادلة (9 ـ 11) . ولأننا نفترض ثبات قيمة المدفوعات التحويلية ($R = 60$) ، فإن الدخل المتاح يساوي :

$$\begin{aligned} Y_d &= Y - T + R \\ &= 1500 - 320 + 60 \\ &= 1240 \end{aligned}$$

ونظراً لزيادة الدخل المتاح من 900 في الوضع الأصلي إلى 1240 بعد زيادة الإنفاق العام بمبلغ 170 ، فإن قيمتي كل من الإنفاق الاستهلاكي والادخار تزداد إلى 1030 و210 على التوالي . وبالتعويض عن شرط التوازن الذي توضحه المعادلة (9 ـ 13) نجد أن :

$$S + T = G + I + R = 536$$

وأخيراً ، نلاحظ من المعادلة (9 ـ 16) أن الزيادة في الإنفاق العام تفوق الزيادة في الإيرادات الضريبية ، مما أدى إلى تحقيق عجز في الميزانية العامة قدره :

$$F = 320 - (270 + 60)$$

$$= - 10$$

هذا ، ويوضح السطر الثاني من الجدول (9 ـ 1) قيم متغيرات النموذج بعد زيادة الإنفاق العام بمبلغ 170 .

(9 ـ 5 ـ 2) غلق الفجوة الانكماشية عن طريق تخفيض الضرائب .

نظراً لأننا نفترض اعتماد الضرائب على مستوى الدخل ، فإن الانخفاض في الضرائب يمكن أن يكون في شكل انخفاض في المعدل الحدي للضريبة ، أي انخفاضاً في t . ولقد حددنا مقدار التغير في الدخل بمبلغ 425 لكي يصل الاقتصاد إلى

مستوى التوظف الكامل ، والمطلوب هنا هو معرفة المعدل الحدي للضريبة (الذي يقل عن 0.2) اللازم لحدوث الزيادة في الدخل بالمبلغ الذي أشرنا إليه .

وسنبدأ من المعادلة (9 - 15) .

$$1500 = \frac{1}{1-b+bt}[430]$$
$$= \frac{1}{.25+.75t}[430]$$
$$430 = (.25+.75t)1500$$
$$\therefore t = .0489$$

أي أن المعدل الحدي للضريبة يجب أن ينخفض من 20٪ من مستوى الدخل إلى 4.89٪ منه فقط ، وفي هذه الحالة نجد ما يلي :

$$T = 20+.0489(1500) = 93,3$$
$$Y_d = Y - T + R = 1466,7$$
$$C = 100+.75(1466.7) = 1200$$
$$S = -100+.25(1466.7) = 266.7$$
$$T + S = I + G + R = 360$$
$$F = 93..3 - (200+60) = -166.7$$

أي أن الزيادة الكبيرة في الدخل المتاح يواكبها عجز كبير في الميزانية العامة . هذا ، ويوضح السطر الثالث من الجدول (9 — 1) قيم المتغيرات الاقتصادية عند تخفيض المعدل الحدي للضريبة إلى 0489 .

(9 - 5 - 3) غلق الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة المدفوعات التحويلية

توضح المعادلة (9 — 15) أن مقدار الزيادة في المدفوعات التحويلية اللازمة لزيادة الدخل بمبلغ 425 يمكن تحديده بالمعادلة التالية :

$$\Delta Y = 425 = \frac{b}{1-b+bt}\Delta R$$
$$= \frac{.75}{.40}\Delta R$$
$$\therefore \Delta R = 226.7$$
$$\therefore R = 286.7$$

وهذا التغير في المدفوعات التحويلية يزيد عن التغير في الإنفاق العام الذي تحصلنا عليه من الجزء (9 ـ 5 ـ 1) وهو 170 ، ويعود السبب في ذلك إلى أن مضاعف الإنفاق العام أكبر من مضاعف المدفوعات التحويلية ، حيث إن :

$$\frac{1}{1-b+bt} = 2.5$$

بينما نجد أن :

$$\frac{b}{1-b+bt} = 1.8075$$

وفي هذه الحالة نجد أن قيمة الضرائب لم تتغير ولا زالت تساوي 320 في حين أن الدخل المتاح زاد وأصبح يساوي :

$$Y_d = 1500 - 320 + 286.7 = 1466.7$$

ولهذا فإن قيمتي كل من الإنفاق الاستهلاكي والادخار تساوي 1200 و 266.7 على التوالي.

وأخيراً فإن الميزانية العامة تحقق عجزاً في هذه الحالة يبلغ :

$$F = 320 - (200 + 286.7) = -166.7$$

ويوضح السطر الرابع من الجدول (9 ـ 1) قيم متغيرات النموذج لهذه الحالة .

(9 ـ 5 ـ 4) غلق الفجوة الانكماشية باستخدام الميزانية المتوازنة :

والمطلوب في هذا الجزء معرفة مقدار التغير في G (وكذلك في T) الذي يؤدي إلى زيادة الدخل بمبلغ 425 . ويتحقق توازن الميزانية العامة إذا كان :

$$T - R = T_0 + ty - R = G \qquad (17 - 9)$$

ونستطيع الآن صياغة المعادلة (9 ـ 15) كالتالي :

$$Y = C + I + G$$

$$= a + bY + I + G$$
$$= a + b(Y - T_o + tY + R) + I + G$$
$$Y - bY = a + b(-T + R) + I + G$$
$$= a + I - b(T - R) + G$$
$$= a + I - bG + G$$
$$= a + I + (1 - b)G$$
$$\therefore Y = \frac{1}{1-b}(a + I + (1 - b)G)$$
$$= 4(100 + 200 + .25G)$$
$$\therefore 1500 = 4(300) + G$$
$$\therefore G = 300$$

وبالتعويض في المعادلة (9 ـ 17) نحصل على ما يلي :

$$300 = 20 + t(1500) - 60$$
$$\therefore t = .2267$$
$$\therefore T = 20 + .2267(1500) = 360$$
$$Y_d = 1200$$
$$S = 200$$

هذا ويوضح السطر الخامس من الجدول (9ـ1) القيم التوازنية لحالة الميزانية المتوازنة .

ونستطيع الآن مقارنة تأثير غلق الفجوة الانكماشية باستعمال أدوات السياسة المالية ، وذلك باستخدام أرقام الجدول (9 ـ 1) . يوضح هذا الجدول أنه يمكن غلق هذه الفجوة مع عدم وجود عجز في الميزانية العامة وذلك باستخدام سياسة الميزانية المتوازنة . لكن الدخل المتاح الناتج عن هذه السياسة يقل عن الدخل المتاح الناتج عن تطبيق الأدوات من (1) إلى (3) من الجدول (9 ـ 1) . فأكبر دخل متاح تحقق باستعمال أداة السياسة (2) و (3) ، ولكن هذا أدى إلى تحقيق أكبر قيمة لعجز الميزانية العامة (166,7 مليون دينار) . ويوضح هذا المثال أن هناك علاقة تبادلية

Tradeoff بين الدخل المتاح والعجز (أو الفائض) من الميزانية العامة ، وتعتمد عملية اختيار إحدى هذه السياسات على مجموعة من الآثار الجانبية التي يجب دراستها من قبل الخزانة العامة ، ومعرفة المساوىء أو المزايا النسبية لكل سياسة من هذه السياسات الأربع .

وكل النماذج الموسعة والمطبقة في الدول المتقدمة تم بناؤها على أساس النماذج المبسطة التي قدمناها في هذا الفصل ، وتهدف هذه النماذج ـ كما ذكرنا ـ إلى توضيح الطريقة التي يؤثر بها الإنفاق العام والضرائب في الطلب الكلي وبالتالي في مستويات الدخل والإنتاج . ويجب أن ننوه مرة أخرى ، إلى أن الخلاصة المقترحة من هذه النماذج المبسطة تعتمد على الافتراض الذي ينص على « بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . لكن هذه الأشياء الأخرى قد تتغير نتيجة لتنفيذ السياسة المالية المعينة ، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات في نتائج هذه النماذج . ويمكننا اختيار هذه التغييرات من خلال تأثيرها في دوال الاستهلاك والاستثمار . وهذا هو ما سنقدمه في الجزئين التاليين من هذا الفصل .

وقبل أن نختتم هذا الجزء سنتطرق باختصار إلى نوع آخر من الضرائب وهي الضرائب غير المباشرة ؛ التي من أمثلتها ضرائب المبيعات ، والرسوم الجمركية ، وهي الضرائب التي يتحملها الأفراد بصورة غير مباشرة في شكل ارتفاع سعر السلع التي يشترونها ، فزيادة الضرائب غير المباشرة ستؤدي إلى زيادة الأسعار ، مع بقاء الدخول النقدية على حالها . وهذا بالطبع سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع ، وبالتالي إلى انخفاض الدخل التوازني .

وإذا استخدمنا الرموز التالية :

T = الضرائب غير المباشرة .

Y = الدخل الكلي بتكلفة عناصر الإنتاج .

vY = قيمة الضرائب غير المباشرة .

فيمكننا الوصول إلى التطابقيات التالية :

$$Y + T = Y + vY$$

$$= (1 + v)Y$$

= الدخل الوطني بسعر السوق

= الإنفاق الكلي على السلع والخدمات

$$= C + I + G$$
$$= a + by + I + G$$
$$\therefore (1 + v)Y + by = a + I + G$$
$$\therefore Y = \frac{1}{1 - b + v}(a + I + G)$$

حيث إن المقدار $\frac{1}{1 - b + v}$ هو المضاعف في حالة الضرائب غير المباشرة .

هذا حيث إن وجود ضرائب غير مباشرة سيؤدي إلى انخفاض قيمة المضاعف ، ولكن :

$$\frac{1}{1 - bt} < \frac{1}{1 - b + v}$$

وعندما نقول إن الضرائب غير المباشرة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار ، فإننا نعني بذلك ارتفاع كل الأسعار بما في ذلك أسعار عناصر الإنتاج . فإذا كان الطلب الكلي يزيد عن العرض الكلي ، ووصل هذا الأخير إلى مستوى التوظف الكامل ، وتم فرض ضرائب غير مباشرة للحد من الطلب الكلي الزائد ، فإن النتيجة هي تحقيق معدلات تضخم مرتفعة .

الجدول (9 - 1)

الفجوة الانكماشية واستخدام أدوات السياسة المالية

المتغير / الوضع	الدخل التوازني Y	الإيرادات الضريبية T	المدفوعات التحويلية R	الدخل المتاح Yd	الإنفاق الاستهلاكي C	الادخار المخطط S	الإنفاق العام G	المعدل الحدي للضريبة t	الميزانية العامة F
1 - الوضع التوازني الأصلي (المبدئي)	1075	235	60.0	900.0	775	125.0	100	.2000	75.00
2 - زيادة الإنفاق العام	1500	320	60.0	1240.0	1030	210.0	270	.2000	10.00-
3 - انخفاض المعدل الحدي للضريبة	1500	93.3	60.0	1466.7	1200	266.7	100	.0490	166.70-
4 - زيادة المدفوعات التحويلية	1500	320	286.7	1466.7	1200	266.7	100	.2000	166.70-
5 - الميزانية المتوازنة	1500	360	60.0	1200.0	1000	200.0	300	.2267	0.00

الجدول (9 - 1)

الفجوة الانكماشية واستخدام أدوات السياسة المالية

(9 - 6) دالة الاستهلاك والسياسة المالية

قد تؤدي السياسة المالية إلى تغيير قيمة الميل الحدي للاستهلاك أو إلى تغيير قيمة الاستهلاك المستقل عن مستوى الدخل . فإذا ما انخفضت قيمة الميل الحدي للاستهلاك ، فسيكون للسياسة المالية تأثيرات توسعية محدودة ، وسيكون لها تأثيرات توسعية كبيرة إذا ارتفعت قيمة الميل الحدي للاستهلاك .

ولدراسة تأثير السياسة المالية على دالة الاستهلاك سنستعمل المعادلتين (4 ــ 7) و(9- 15) ، ومن ثم دالتي الاستهلاك الناتجتين عنهما . توصلنا باستخدام المعادلة (4- 7) إلى أن قيمة الدخل التوازني تساوي 1200 ، وإلى أن قيمة الإنفاق العائلي على السلع والخدمات الاستهلاكية (النهائية) تساوي 1000 ؛ حيث إن $a = 100$ و $b = \cdot75$. ويمكن توضيح دالة الاستهلاك بيانياً ، كما هو في الشكل (9 ــ 2) ، بالخط المستقيم $C = 100 + \cdot75Y$ كما وجدنا في هذه الحالة أن قيمة المضاعف تساوي 4 .

أما إذا استخدمنا المعادلة (15 - 9) ، فإننا سنجد ما يلي :

$$\begin{aligned} C &= a + bY_d \\ &= a + b[Y - T_o - tY + R] \\ &= a - bT_o + bR + b(1-t)Y \\ &= 100 - .75(20) + .75(60) + .75(.8)Y \\ &= 130 + .6Y \end{aligned}$$

ويوضح الخط المستقيم $C = 130+.6Y$ دالة الاستهلاك الجديدة - بعد إضافة القطاع العام - وهي بالطبع تختلف عما يمثله الخط المستقيم $C = 100+.75Y$. لقد توصلنا في هذه الحالة إلى أن قيمة المضاعف انخفضت من 4 إلى 2.5 .

ومن جهة أخرى ، إذا استخدمنا المعادلة (9 - 15) مع افتراض انخفاض المعدل الحدي للضريبة من 0.2 إلى 049. ، فسنجد ما يلي :

$$C = 130 + .75(1 - .04)Y$$

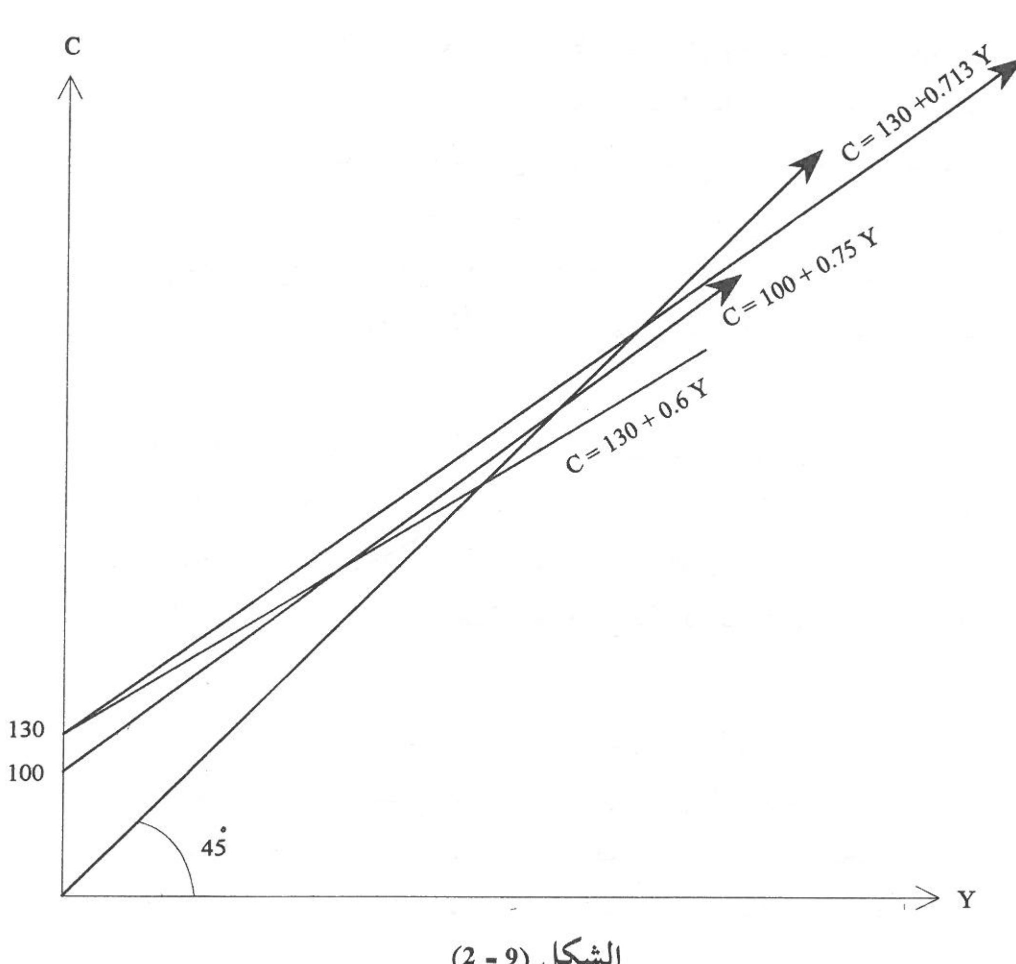
$$= 130 + .713Y$$

أي أنه ، ونتيجة لوجود القطاع العام ، انخفضت قيمة الميل الحدي للاستهلاك من 75. إلى 6. ، وانخفضت قيمة المضاعف من 4 إلى 2.5 . ومن جهة أخرى ، انخفاض المعدل الحدي للضريبة أدى إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك من 6. إلى 713. ، وزاد المضاعف من 2,5 إلى 3.4884 ، وانتقلت دالة الاستهلاك في اتجاه عقارب الساعة كما هو موضح في الشكل (9 ـ 2) .

ومن جهة أخرى ، ذكرنا من قبل أن الميل الحدي للاستهلاك عند ذوي الدخل المحدود أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند ذوي الدخول المرتفعة . فإذا كان الإنفاق العام ممولاً عن طريق ضرائب الدخل التصاعدية ، فستزيد قيمة الميل الحدي للاستهلاك ، وستكون لهذه السياسة تأثيرات توسعية في الدخل أكبر مما لو لم يتغير الميل الحدي للاستهلاك .

ومن جهة أخرى ، إذا كان هناك عجز في الميزانية العامة ، وتم تمويل هذا العجز عن طريق ضرائب الدخل ، فستنخفض قيمة الميل الحدي للاستهلاك ، وستحقق الميزانية العامة عجزاً تلقائياً . وبكلمات أخرى ، زيادة الضرائب تؤدي إلى انخفاض الدخل مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية . كما أن تخفيض الضرائب سيزيد الدخل ، مما يؤدي إلى زيادة في حصيلة الضرائب .

وفي كل مرة يزداد فيها الدخل ، سنجد أن نسبة الزيادة في الضرائب تفوق نسبة الزيادة في الدخل ، وبالتالي فإن الضرائب تخفف من حدة التأثير التوسعي . والعكس في حالة الانكماش التي يلاحظ فيها أن نسبة الانخفاض في الإيرادات الضريبية تقل عن نسبة الانكماش في مستوى الدخل ، ومن ثم فهي ـ مرة أخرى ـ تقلل من الأثر الانكماشي .



الشكل (9 - 2)

السياسة المالية ودالة الاستهلاك

(9 ـ 7) الاستثمار والسياسة المالية :

عندما تقوم الخزانة العامة بتمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب المرتفعة على الشركات ، أو عن طريق ضرائب الدخل (الشخصية) التصاعدية ، فستكون لهذه العملية تأثيرات عكسية في مدى استعداد المستثمرين للإنفاق على الآلات والمعدات ، وهو الأمر الذي قد يحد من أو يعادل التأثير التوسعي للإنفاق العام .

وحتى إذا لم يكن الإنفاق العام ممولاً بالضرائب ـ أي وجود عجز في الميزانية العامة ـ فإن هذا لا يخلو من وجود آثار سلبية محتملة في دالة الاستثمار . فزيادة الدين العام المحلي قد تزيد المخاوف من احتمال ارتفاع معدلات التضخم ، أو حدوث زيادة في الضرائب ، أو حتى تدهور الوضع الائتماني للقطاع العام . وعلى الرغم من عدم وجود مخاوف من الإفلاس المالي للقطاع العام ، إلا أن هذا لا يمنع نشوء وتعاظم هذه المخاوف ، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات عكسية في دالة الاستثمار .

وقد تؤدي زيادة الإنفاق الممول عن طريق الضرائب إلى ارتفاع أسعار الفائدة . ويؤكد النقوديون على هذه النقطة فيجادلون بأن ارتفاع سعر الفائدة يخفض الإنفاق الاستثماري الخاص بمبلغ مساو للإنفاق العام الممول عن طريق الدين العام ، ولذلك فإن الزيادة في الإنفاق العام لن تكون لها تأثيرات توسعية في مستويات الدخول .

ونظراً لما تبديه المصارف المركزية من تخوف بسبب الآثار السيئة لمعدلات التضخم المرتفعة ، فإنها لا تسمح بتمويل العجز في الميزانية العامة عن طريق زيادة عرض النقود . ولذلك فإن المصارف المركزية لا تسمح للمصارف التجارية بمنح قروض لتغطية الطلب الزائد على النقود . وهنا سيرتفع سعر الفائدة مثلما هي الحال عندما يتم تمويل العجز (الإنفاق العام) عن طريق الاقتراض من الأفراد , ومرة

أخرى ، سنجد وفقاً لمفهوم التزاحم Crowding Out ، أن التأثير الانكماشي للانخفاض في الاستثمار سيعوض التأثير التوسعي للزيادة في الإنفاق العام .

وخير ما نختتم به هذا الفصل هو إعادة الفكرة المهمة التي ذكرناها من قبل ، وهي أن النتائج الفعلية لأي تغيّر في برنامج القطاع العام ، الخاص بالإنفاق – الاقتراض - الضرائب لا يمكن توقعها بدرجة عالية من الدقة ، ومع هذا فإن معظم الاقتصاديين يتفقون على أن زيادة الإنفاق العام أو انخفاض الضرائب سيؤديان إلى زيادة كل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري ، وبالتالي يزيدان مستوى الدخل الكلي .

أسئلة الفصل التاسع

1 ـ ماهي أهداف السياسة المالية ؟ وهل يفيد تحليل المضاعف في تصميم هـذه السياسة ؟

2 ـ ما سبب اختلاف قيمة مضاعف الانفاق العام ومضاعف الضرائب ؟

3 ـ ما تأثير السياسة المالية في كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ؟

4 ـ لماذا يُعَدُّ الإنفاق العام من ضمن الإضافات (أو الحقن) للنـاتج الكلـي ، بينما تُعَدُّ الضرا ئب نوعاً من التسربات ؟

5 ـ إذا كان لديك النموذج التالي :

$$C = 150 + .8Y_d$$
$$I = 250$$
$$G = 100$$
$$T = 50$$

أجب عما يلي :

(5 ـ 1) ما الشرط اللازم للوصول إلى الدخل التوازني ؟ .

(5 ـ 2) أوجد القيم التوازنية لكل من الدخل والاستهلاك والادخار ؟ .

(5 ـ 3) هـل مـن الضـروري أن يكـون هـذا المستوى التوازنـي للدخـل هـو مستوى التوظف الكامل ؟ ولماذا ؟ .

(5 ـ 4) إذا فرضنا أن الدخل الذي يحقـق التوظـف الكـامل هـو 2500 ، وأراد القطاع العام الوصول إلى ذلك المستوى عن طريق زيادة الإنفاق العام ، فما الزيـادة في G اللازمة للوصول إلى الهدف ؟ .

(5 ـ 5) إذا أراد القطاع العام زيادة الإنفاق وزيادة الضرائب لتمويل الزيادة الأولى ، أوجد مقدار الضرائب ؟ .

(5 ـ 6) لماذا يكون مضاعف الضريبة سالبا ؟ .

(5 ـ 7) هل الادخار المخطط يتساوى مع الاستثمار المخطط في الفقرتين (5 ـ 2) و (5 ـ 4) ؟ ولماذا ؟ .

6 ـ إذا زادت المدفوعات التحويلية ، وزادت الضرائب لتمويلها ، فما تأثير ذلك في الدخل ؟ وعلى توزيع الدخل؟ .

7 ـ إذا كان لديك النموذج التالي :

$$C = 100 + 0.6Y_d$$
$$I = 250$$
$$G = 300$$
$$T = 100 + 0.25Y$$

أجب عما يلي :

(7 ـ 1) أي المتغيرات خارجية ؟ وأيها داخلية ؟ .

(7 ـ 2) ما هو الشرط الضروري للوصول إلى مستوى الدخل التوازني ؟ .

(7 ـ 3) أوجد القيم التوازنية لكل من T, S, C, Y .

(7 ـ 4) لماذا يختلف المضاعف من هذه الحالة عن المضاعف في السؤال الخامس ؟ .

قائمة المراجع

1 - F. Brooman and H. Jacoby , Macroeconomics (Aldine Publishing Comp., 1970), Chap.9, pp. 210-231.

2 - Dernburg and D. McDougall, Macroeconomics (McGraw-Hill, Inc., 1972), Chap6, pp. 121-142.

3 - J. Lindauer, Macroeconomics, 2nd. ed., (J. Wiley & Son, Inc. , 1971), Chap.7, pp. 152-180.

4 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jovanovich, 1978), Chap.6, pp. 81-96.

5 - W. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin, Inc, 1970). Chap.6, pp. 114-137.

الفصل العاشر

التوازن في سوق السلع والخدمات

(التوازن في القطاع الحقيقي)

أشرنا في الفصول السابقة إلى الدخل التوازني ، وشروط تحقيقه التي هي تعادل المدخلات أو الإضافات أو الحقن مع التسربات ، وسنقوم في هذا الفصل باشتقاق منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات ، والعوامل المؤثرة فيه .

ولتسهيل التحليل سنفترض أن النظام الاقتصادي يتكون من قطاعين اثنين ؛ هما القطاع العائلي وقطاع الأعمال . وسنفترض أيضاً أن الطلب الاستثماري مرنٌ بالنسبة لسعر الفائدة ، ولهذا فإن منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار يوضح العلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة ، وأن كل العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستثمار تظل ثابتة . أما القطاع العائلي فيمكن تفسير سلوكه وفقاً لنظرية الدخل المطلق ، مع ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر في الطلب الاستهلاكي .

وتتضمن هذه الفرضيات أن التوازن في سوق السلع والخدمات يتحقق إذا كان :

الادخار المخطط = الاستثمار المخطط

أو

$$I_o - gi = -a + (1-b)Y \qquad \cdot\cdot\ (1 - 10)$$

وهذا الشرط يتطلب وجود قيمتين مناسبتين لكل من سعر الفائدة ومستوى الدخل ، فعند أي سعر فائدة سيكون هناك مستوى معين من الاستثمار ، ويمكن

تحديده بالنظر إلى منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار . وعندما نحدد قيمة الطلب الاستثماري ، نستطيع تحديد المستوى التوازني للدخل الذي يحقق شرط التوازن الذي توضحه المعادلة (10 - 1) . ومن جهة أخرى ، يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى اتجاه الطلب الاستثماري نحو الزيادة ، الذي سيؤدي ، عن طريق المضاعف ، إلى زيادة مستوى الدخل التوازني ، والعكس صحيح .

ويمكننا بهذه الطريقة الحصول على جدول كامل يوضح العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التي تفي بشرط التوازن في سوق السلع والخدمات . ويطلق على هذا الجدول اسم جدول التوازن في سوق السلع والخدمات أو جدول *IS* [1] أو جدول تساوي كل من الادخار المخطط والاستثمار المخطط . أي أن جدول *IS* يبين كل التوليفات الممكنة من سعر الفائدة ومستوى الدخل التي يتعادل عندها كل من الاستثمار المخطط والادخار المخطط .

وسنقوم أولاً باشتقاق معادلة *IS* جبرياً ، ثم بيانياً وذلك باستخدام الأربع المعادلات التالية :

$$C = a + bY \qquad (1 - 4)$$

$$S = -a + (1-b)Y \qquad (3 - 4)$$

$$I = I_o - gi \qquad (5 - 7)$$

$$Y = C + I$$

$$= a + bY + I_o - gi$$

---

(1) يشير الحرف I إلى كلمة Investement ، أما الحرف S فيشير إلى كلمة Saving . أي إلى تعادل الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط .

$$Y - by = a + I_o - gi$$
$$Y(1-b) = a + I_o - gi$$
$$\therefore Y = \frac{1}{1-b}(a + I_o - gi) \quad ..(2-10)$$

وإذا فرضنا أنه لدينا المعلومات التالية :

$$S = -100 - (1-.75)Y$$
$$I = 400 - 375i$$
$$\therefore Y = 2000 - 1500i \quad (3-10)$$

المعادلة (10 - 2) أو نظيرتها (10 - 3) هي معادلة IS ، وهي تحتوى على مجهولين هما سعر الفائدة ومستوى الدخل . وإذا أردنا تحديد مستوى الدخل فلا بد من معرفة سعر الفائدة أو افتراض قيمة له . فإذا كان سعر الفائدة يساوي 4٪ ، فسيكون لدينا ما يلي :

$$I = 400 - 375(.04) = 385$$
$$Y = 2000 - 1500(.04) = 1940$$
$$S = -100 + .25(1940) = 385$$

وعند سعر فائدة قدره 6٪ تتغير قيم المتغيرات الثلاثة السابقة إلى ما يلي :

$$I = 400 - 375(.06) = 377.5$$
$$Y = 2000 - 1500(.06) = 1910.0$$
$$S = -100 + .25(1910) = 377.5$$

وأخيراً ، إذا زاد سعر الفائدة وأصبح يساوي 12٪ ، فسنحصل على القيم التالية :

$$I = 400 - 375(.12) = 355$$
$$Y = 2000 - 1500(.12) = 1820$$
$$S = -100 + .25(1820) = 355$$

هذا ، ولقد تم وضع قيم كل من S,Y,I,i بالطريقة التي يوضحها الجدول (10 ـ 1) ، بحيث تم تقسيم هذا الجدول إلى أربعة أجزاء يحتوي كل جزء على عمودين كالتالي :

أ ــ العمودان الأول والثاني يوضحان العلاقة بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري ، أو يوضحان منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار .

ب ــ العمودان الثالث والرابع يوضحان شرط التوازن في سوق السلع والخدمات ، وهو تعادل الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط .

جـ ـ العمودان الخامس والسادس يوضحان العلاقة بين الادخار المخطط ومستوى الدخل ، أو دالة الادخار .

د ـ العمودان السابع والثامن يوضحان العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل . ويلاحظ من قيم هذين العمودين أن هذه العلاقة عكسية ؛ فيزيد الدخل بانخفاض i وينخفض بزيادة سعر الفائدة . هذه العلاقة تكوّن ما يسمى بمنحنى التوازن في سوق السلع والخدمات أو منحنى IS . أي أن المعادلة (10 ــ 2) هي معادلة الدخل التوازني أو معادل IS ، وسنقوم الآن باشتقاق منحنى IS بيانياً .

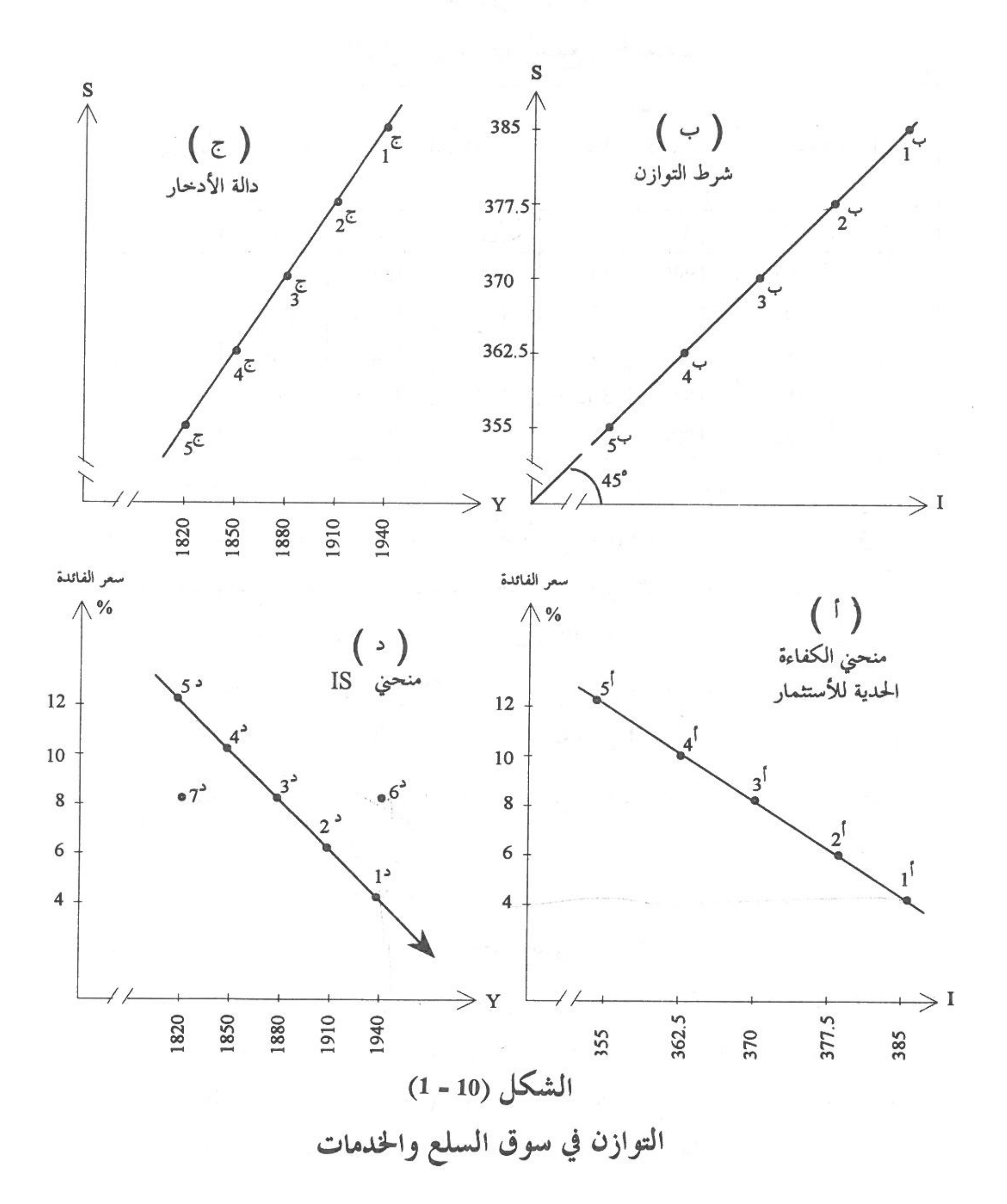
يتكون الشكل (16 ـ 1) من أربعة أجزاء (أو ربيّعات) هي (أ) ، (ب) ، (جـ) ، (د) . يمثل كل ربيّع الجزء الذي يحمل الرمز نفسه في الجدول (10 ــ 1) . فالربيّع (أ) يمثل الجزء (أ) في الجدول (10 ـ 1) وهو يشير إلى جدول الكفاءة الحدية للاستثمار ، والربيّع (جـ) يعكس الجزء (جـ) في الجدول (10 ـ 1) ، وهو يمثل دالة الادخار . أما الربيّع (ب) فيمثل الجزء (ب) في الجدول ، وهو يوضح شرط التوازن في سوق السلع والخدمات . وأخيراً نجد أن الربيّع (د) يناظر الجزء (د) في الجدول وهو يوضح العلاقة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة والتي تتحقق عند تساوي عمودي الجزء (ب) في الجدول .

الجدول (10 ـ 1)
التوازن في سوق السلع والخدمات

أ جدول الكفاءة الحدية للاستثمار		ب شرط التوازن		جـ دالة الادخار		د معادلة IS	
i	I	I	S	S	Y	Y	i
٪4	385	385	385	385	1940	1940	٪4
6	377.5	377.5	377.5	377.5	1910	1910	6
8	370	370	370	370	1880	1880	8
10	362.5	362.5	362.5	362.5	1850	1850	10
٪12	355	355	355	355	1820	1820	٪12

يوضح السطر الأول من الجدول (10 ـ 1) أن قيمة الطلب الاستثماري تساوي 385 ، وهذا ما توضحه النقطة (أ1) في الربيّع (أ) . أما الربيع (ب) فيشير إلى أن التوازن يتحقق عند النقطة (ب1) التي توضح أن قيمة الادخار المخطط تساوي 385 . ولكن هذا الأخير لا يمكن الوصول إليه إلاّ إذا كان مستوى الدخل يساوي 1940 ؛ وهذا يمكننا من الوصول إلى النقطة (جـ1) في الربيّع (جـ) . وفي الربيّع (د) نجد أن مستوى الدخل هذا يتم الوصول إليه إذا كان سعر الفائدة يساوي ٪4 ، وبالتالي نحصل على النقطة (د1) في الربيع الأخير .

وبالتحليل نفسه ، وعند أسعار الفائدة التي يوضحها العمود الأول في الجدول (10 ـ 1) ، نستطيع الحصول على نقاط مماثلة للنقاط (أ1) و(ب1) و(جـ1) و(د1) . فعند سعر فائدة قدره ٪12 ، مثلاً نلاحظ أن قيمة الطلب الاستثماري تساوي 355 ، وهذا تمثله النقطة (أ5) في الربيّع (أ) . ولكي يتحقق التوازن فلا بد أن تكون قيمة الادخار المخطط تساوي 355 أيضاً ، ولذلك نتحصل على النقطة (ب5) في الربيّع (ب) ، غير أن قيمة الادخار هذه لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان مستوى الدخل يساوي 1820 ، وهذا ما تمثله النقطة (جـ5) في الربيع (جـ) . وأخيراً ، يوضح الربيّع (د) أننا عند النقطة (د5) التي تتمثل إحداثياتها في 1820 كمستوى دخل و٪12 كسعر الفائدة .



الشكل (10 - 1)

التوازن في سوق السلع والخدمات

وعندما نقوم بتوصيل النقاط الخمس في كل ربيّع نحصل على منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار في الربيع (أ) ، وعلى الخط ذي 45 درجة في الربيّع (ب) ، وعلى دالة الادخار في الربيّع (جـ) ، وعلى منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات ، أو منحنى *IS* ، في الربيّع (د) .

وكما أشرنا من قبل يوضح منحنى IS كل التوليفات الممكنة من سعر الفائدة ، ومستوى الدخل الحقيقي — (4٪ ، 1940) ، (6٪ ، 1910) ، (8٪ ، 1880) ، (10٪ ، 1850) ، (12٪ ، 1820) - التي يتعادل عندها كل من الاستثمار المخطط والادخار المخطط ، ومن الواضح أن منحني *IS* له ميل سالب ، يشير إلى علاقة عكسية بين سعر الفائدة و مستوى الدخل . وهذا يعود إلى أن زيادة سعر الفائدة ستؤدي إلى انخفاض الطلب الاستثماري ، والذي عن طريق المضاعف سيؤدي إلى انخفاض الدخل . كما أن انخفاض سعر الفائدة سيعمل على اتجاه الطلب الاستثماري نحو الزيادة ، الذي عن طريق المضاعف سيؤدي إلى زيادة مستوى الدخل التوازني . ويوضح الجدول (10 — 1) والشكل (10 — 1) أن زيادة سعر الفائدة من 4٪ إلى 6٪ ستخفض الاستثمار بمبلغ 7.5 مليون دينار . ولأن قيمة المضاعف تساوي 4 ، فإن الانخفاض في الدخل سيساوي :

$$\Delta Y = 4(7.5) = 30$$

ولذلك ينخفض الدخل من 1940 إلى 1910 . ومن جهة أخرى ، انخفاض سعر الفائدة من 12٪ إلى 10٪ يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمبلغ (362.5–355=) 7.5 مليون دينار ، مسبباً في زيادة الدخل التوازني بمبلغ 30 ؛ ولذلك يزداد الدخل التوازني من 1820 إلى 1850 .

وبكلمات أخرى فإن العلاقة التي يوضحها منحنى *IS* بين سعر الفائدة ومستوى الدخل هي علاقة عكسية ، وهي علاقة غير مباشرة ، لأن سعر الفائدة يؤثر في الاستثمار ، وهذا الأخير يؤثر في مستوى الدخل التوازني .

ولكن ، ما هي مميزات النقاط التي تقع إلى يمين أو إلى يسار منحنى IS ؟ لننظر إلى النقظة (د6) في الربيّع (د) ، التي تقع إلى يمين منحنى IS . ويلاحظ أن سعر الفائدة عند هذه النقطة هو 8٪ . هذا يعني أن قيمة الطلب الاستثماري تساوي 370 ، وهي قيمة الاستثمار نفسها عند النفطة (د3) . لكن النقطة (د6) تشير إلى أن مستوى الدخل يساوي 1940 ، وبالتالي فإن الادخار يساوي 385 ، أي أنه عند النقطة (د6) يزيد الادخار المخطط عن الاستثمار المخطط بمبلغ 15 . بمعنى أنه عند النقطة (د6) نجد ما يلي :

$$S > I$$
$$C + S > C + I$$

الإنفاق < الدخل المتاح

وهو ما يشير إلى وجود فجوة انكماشية ، حيث سيتجه الدخل (الإنتاج) للانخفاض ، وذلك مع ثبات العوامل الأخرى .

ومن جهة أخرى ، يلاحظ عند النقطة (د7) أن قيمة الادخار (355) تقل عن قيمة الاستثمار (370) بمبلغ 15 . أي أنه عند النقطة (د7) نجد أن قيمة الدخل (الإنتاج) تقل عن قيمة الإنفاق ، مما يعني وجود فجوة تضخمية ، حيث سيتجه مستوى الدخل نحو الارتفاع .

هذا ، ويمكننا تفسير منحنى IS على أنه منحنى الطلب الكلي على السلع والخدمات عند مختلف أسعار الفائدة ، مفترضين ثبات المستوى العام للاسعار . وهذا يعني إمكانية توضيح التعديلات اللازمة في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي - عندما تتغير أسعار الفائدة - وذلك للمحافظة على التوازن .

ويعتمد شكل منحنى IS على شكل دالة الطلب الاستثماري وكذلك على شكل دالة الادخار ؛ فإذا كانت دالة الاستثمار غير مرنة بالنسبة للتغيرات في سعر

الفائدة ، فستكون النتيجة هي انخفاض مرونة منحنى IS بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة . وسنعود إلى هذه النقطة في الفصل الثامن عشر .

ويلاحظ أننا قمنا باشتقاق منحنى IS مفترضين عدم وجود قطاع عام ، وكذلك عدم وجود قطاع خارجي . وإذا تخلينا عن هذه الافتراضات فسيكون من الضروري إضافة الإنفاق العام والصادرات إلى الإنفاق الاستثماري في الربيّع (أ) من الشكل (10 ـ 1) ، وبالتالي سيقيس المحور الأفقي حاصل جمع كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق العام والصادرات $(I+G+X)$. كما يجب إضافة الواردات إلى الادخار المخطط في الربيّع (جـ) ، بحيث يصبح المحور الرأس يقيس مجموع التسربات $(S+T+M)$. وفي هذه الحالة يشير منحنى IS إلى مختلف التوليفات الممكنة من سعر الفائدة ومستوى الدخل الحقيقي ، التي يتحقق عندها التعادل بين إجمالي الحقن $(I+G+X)$ وإجمالي التسربات $(S+T+M)$.

وسنقوم في الجزء التالي بإضافة القطاع العام فقط للنموذج السابق ، وذلك بهدف المحافظة على بساطة التحليل .

(10 ـ 1) إضافة القطاع العام النموذج IS .

قدمنا في الفصل التاسع القطاع العام في نموذج الدخل التوازني ، وسنقوم هنا باستخدام أبسط نموذج للقطاع العام وهو أن نفترض ثبات قيمة كل من الإنفاق العام والضرائب ، وبالتالي سيكون لدينا النموذج التالي :

$$G=\overline{G}=400$$
$$T=\overline{T}=480$$
$$C=a+b(Y-T)=100+.75Y-.75T$$
$$I=I_0-gi=400-375i$$
$$Y=C+I+G$$

$$= \frac{1}{1-b}[a + I_o + G - bT - gi] \qquad (4-10)$$
$$= 4(100 + 400 + 400 - 360 - 375i)$$
$$= 2160 - 1500i$$

وتمثل المعادلة الأخيرة منحنى IS بعد إضافة القطاع العام (الإنفاق العام والضرائب) إلى النموذج السابق . وباستخدام هذه المعادلة مع معادلة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري نستطيع تكوين الجدول (10 ـ 2) الذي يناظر الجدول (10 ـ 1) بعد إضافة القطاع العام للنموذج . ويمكننا باستخدام هذا الجدول اشتقاق منحنى IS بالطريقة نفسها التي تم فيها اشتقاق منحنى IS في الشكل (10 ـ 1) ، ولكن مع وجود الاختلافات التالية :

- يتم إضافة G إلى الإنفاق الاستثماري في الربيّع (أ) ، لينتج لدينا خطٌ يوضح إجمالي الحقن (الإضافات) وهو $I + G$.

- تتم إضافة الضرائب T إلى الادخار المخطط في الربيّع (جـ) وبالتالي نحصل على خط يوضح مجموع التسربات $(S + T)$.

- يشير منحنى IS في هذه الحالة إلى مختلف التوليفات من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ، التي يتساوى عندها مجموع الحقن (الإضافات) مع مجموع التسربات .

الجدول (10 ـ 2)

التوازن في سوق السلع والخدمات عند إضافة القطاع العام للنموذج

د جدول IS		جـ التسرب الإجمالي		ب شروط التوازن		أ إجمالي الحقن	
i	Y	Y	$S+T$	$S+T$	$I+G$	$I+G$	i
4	2100	2100	785	785	785	785	٪4
6	2070	2070	777.5	777.5	777.5	777.5	6
8	2040	2040	770	770	770	770	8
10	2010	2010	762.5	762.5	762.5	762.5	10
٪12	1980	1980	755	755	755	755	٪12

ومن جهة أخرى ، أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن منحنى IS سيظل في مكانه ما لم تتغير المعاملات والمتغيرات التي يحتوي عليها النموذج . كما أشرنا في الفصل التاسع . إلى أن التغيّر في الإنفاق العام له التأثير نفسه في مستوى الدخل مثل الإنفاق الاستثماري . وسنقوم الآن بمناقشة تأثير التغير في كل من الانفاق العام ، والضرائب ، والاستثمار والادخار .

(10 - 2) منحنى IS والتغير في الإنفاق العام

سنفترض هنا الفروض نفسها التي قدمناها في الجزء السابق من هذا الفصل فيما عدا أن الإنفاق العام زاد من 400 إلى 420 مليون دينار . وفي ظل هذه الظروف ستكون معادلة IS كالآتي :

$$Y = 2240 - 1500i$$

ونستطيع الآن مقارنة الوضع الاقتصادي قبل التغيرّ في الإنفاق العام وبعده في النقاط التالية :

1 - زيادة الإنفاق العام بمبلغ 20 ستؤدي إلى زيادة الدخل التوازني ، عند أسعار الفائدة الافتراضية السابقة ، بمبلغ يساوي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta G = 80$$

ولهذا فإن قيم الدخل التوازني الجديد تزيد عن مثيلتها في الجدول (10 — 2) بمبلغ 80 ، كما هو موضح في الجدول (10 - 3) .

2 - زيادة الإنفاق العام يعني انتقال المنحنى $I + G$ إلى اليمين كما يوضحه المنحنى $I + G + \Delta G$ في الشكل (10—2) .

3 - نظراً لثبات الضرائب ، وزيادة الدخل المتاح بمبلغ 80 عند أسعار الفائدة الافتراضية ، فإن الادخار يزيداد بمبلغ يساوي :

$$\Delta S = (1-b)\Delta Y = 20$$

ولهذا ينتقل المنحنى $T + S$ إلى $T + S + \Delta S$ ، كما هو موضح في الربيّع (جـ) من الشكل (10 - 2) .

4 – عند أسعار الفائدة الافتراضية نفسها ، تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى انتقال منحنى IS ، في الربيع (د) من الشكل (10 — 2) ، إلى IS_2 وهذه النتيجة تتوقف على افتراضنا ببقاء كل العوامل الأخرى على حالها . وهي نتيجة متوقعة إذ إن زيادة الحقن تؤدي إلى زيادة الدخل التوازني . ونظراً لثبات الضرائب ، فإن الزيادة في الحقن تقابلها زيادة في الادخار بمقدار الزيادة نفسها في الإنفاق العام .

(10 ـ 3) زيادة الضرائب الثابتة ومنحنى IS

لنفترض مرة أخرى فروض الجزء (10 — 2) نفسها باستثناء زيادة الضرائب الثابتة من 400 إلى 500 . ونود معرفة تأثير الزيادة في هذه الضرائب على منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات .

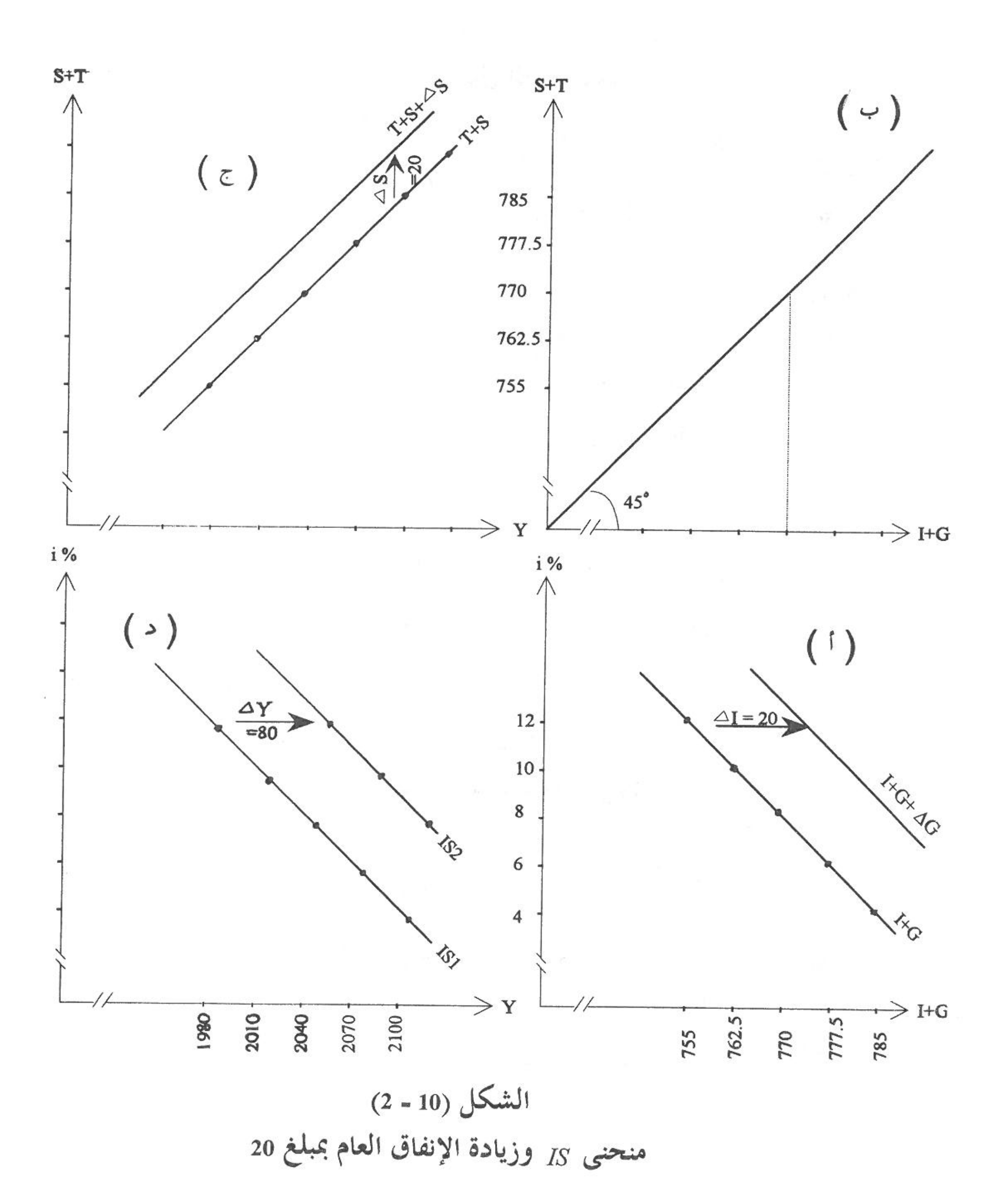
وفي ظل الفروض السابقة تصبح معادلة IS هي :

$$Y = 2100 - 1500i$$

ويمكننا مقارنة الأوضاع التوازنية الجديدة عند أسعار الفائدة الخمسة بالأوضاع التوازنية التي سبقت الزيادة في الضرائب في النقاط التالية :

1 ـ ثبات قيم الحقن ، وزيادة الضرائب تعني انخفاض قيم الادخار بمبلغ يساوي 5 عند جميع مستويات الدخل السابقة . أي أن منحنى الادخار سينتقل إلى اليمين ، ويبعد بمسافة رأسية قدرها 5 من منحنى الادخار قبل زيادة الضرائب (غير موضح في الشكل (10 ـ 3)) .

2 ـ زيادة الضرائب بمبلغ 20 مع انخفاض الادخار بمبلغ 5 يعني زيادة التسربات بمبلغ 15 . وبالتالي ينتقل المنحنى $S + T$ إلى اليسار بحيث إنّ المنحنى الجديد ، في الربيع (جـ) من الشكل (10 ـ 3) ، يبعد عن المنحنى $S + T$ بمسافة رأسية قدرها 15 ، وذلك عند مستويات الدخل نفسها التي يوضحها الجدول (10 ـ 2) .



الشكل (10 - 2)

منحنى *IS* وزيادة الإنفاق العام بمبلغ 20

الجدول (10 - 3)

زيادة الإنفاق العام ومنحنى IS

Y	$S+T$	S	$I+G$	C
2180	805	325	805	٪ 4
2150	797.5	317.5	797.5	٪ 6
2120	790	310	790	٪ 8
2090	782.5	302.5	782.5	٪ 10
2060	775	295	775	٪ 12

3 - تؤدي الزيادة في الضرائب بمبلغ 20 إلى انخفاض الدخل بمبلغ يساوي :

$$\Delta Y = \frac{b}{1-b} \Delta T = 60$$

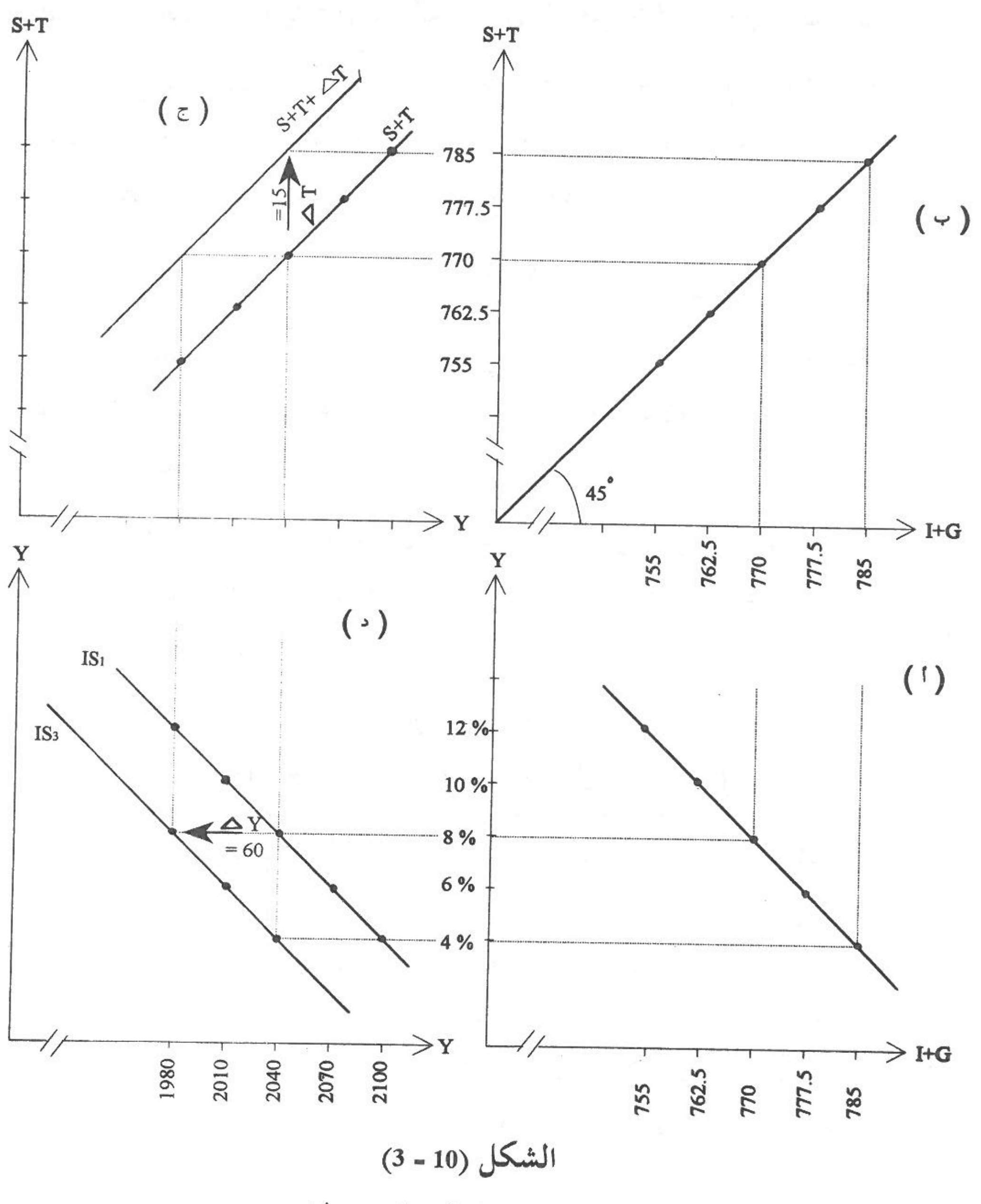
ولذلك فإن الجـدول (10 ـــ 4) يوضـح أن مسـتويات الدخـل التوازنـي عنـد أسعار الفائدة الخمسة تقل عن مثيلاتها في الجدول (10 - 2) بمبلغ 60 .

وانخفاض مستويات الدخل عند أسعار الفائدة نفسها يعني انتقال منحنـى IS من $IS1$ إلى $IS3$ في الشكل (10 - 3) .

الجدول (10—4)

زيادة الضرائب ومنحنىIS

Y	$S+T$	S	$I+G$	$\%i$
2040	785	285	785	4
2010	777.5	277.5	777.5	5
1980	770	270	770	6
1950	762.5	262.5	762.5	7
1920	755	255	755	8



الشكل (10 - 3)

منحني *IS* وزيادة الضرائب بمبلغ 20

(10 - 4) منحنى IS والزيادة الآنية المتساوية في كل من الإنفاق العام والضرائب

وعلى غرار الجزئين السابقين ، سنفترض فروض الجزء (10 – 1) نفسها ، باستثناء زيادة كل من G و T بمبلغ يساوي 20 مليون دينار . وفقاً لمضاعف الميزانية المتوازنة ، سيزيد الدخل التوازني بمبلغ يساوي :

$$\Delta Y = \frac{1}{1-b}\Delta Y - \frac{b}{1-b}\Delta T = 20$$

وهذا يعني أن مستويات الدخل التوازني في هذه الحالة ، وعند جميع أسعار الفائدة الافتراضية ، سيزيد عن مثيلاتها في الجدول (10 – 2) بمبلغ 20 كما هو موضح في الجدول (10 - 5) .

وزيادة الضرائب بمبلغ 20 تؤدي إلى انخفاض الادخار بمبلغ 5 ، كما أن زيادة الإنفاق العام تزيد الادخار بمبلغ 20 . مما يؤدي إلى زيادة صافية في الادخار قدرها 15 عند مستويات الدخل السابقة نفسها .

الجدول (10 - 5)

منحنى IS والزيادة الآنية المتساوية في كل من G و T .

Y	$S+T$	S	$I+G$	$\%i$
2120	305	805	805	4
2090	297.5	797.5	797.5	5
2060	290	790	790	6
2030	282.5	782.5	782.5	7
2000	275	775	775	8

ولذلك نجد أن المنحنى $S+T+\Delta T$ يبعد عن المنحنى $S+T$ في الشكل (10 - 4) بمسافة رأسية قدرها 15 .

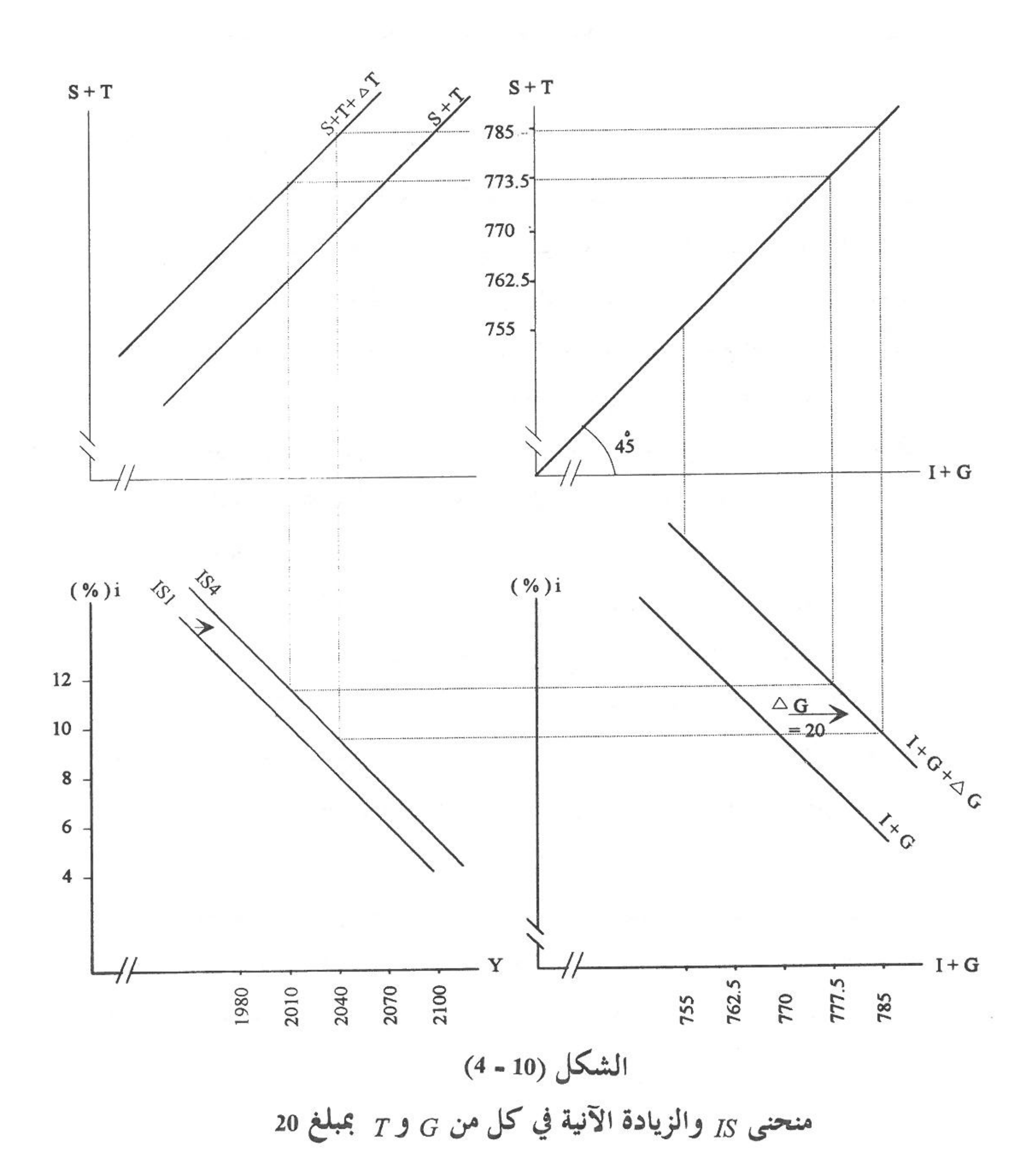
ومن جهة أخرى ، زيادة الدخل التوازني عند كل أسعار الفائدة الافتراضية يعني انتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_4 ، بحيث تكون المسافة الأفقية بين المنحنيين تساوي $20 (= \Delta Y)$.

(10 ـ 5) منحنى IS والزيادة في الادخار .

يتغير الدخل التوازني إذا تغيرت قيمة الادخار عند كل مستوى من مستويات الدخل التوازني ، وينتقل منحنى IS إلى اليمين أو إلى اليسار وفقاً لطبيعة التغير في الادخار . فإذا فرضنا أن القطاع العائلي قرر زيادة ادخاره عند جميع مستويات الدخل بمبلغ يساوي ΔS ، فهذا يعني انتقال منحنى التسربات ، في الربيّع (جـ) من الشكل (10 - 5) ، من $S + T$ إلى $S + \Delta S + T$. وهذا يؤدي بدوره إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار ، مشيراً إلى انخفاض دخول الأفراد عن مستوياتها السابقة . ويمكن اشتقاق منحنى IS الجديد الطريقة التي استعملناها في الشكل (10 ـ 1) نفسها مستخدمين المنحنى $S + \Delta S + T$ بدلاً من $S + T$.

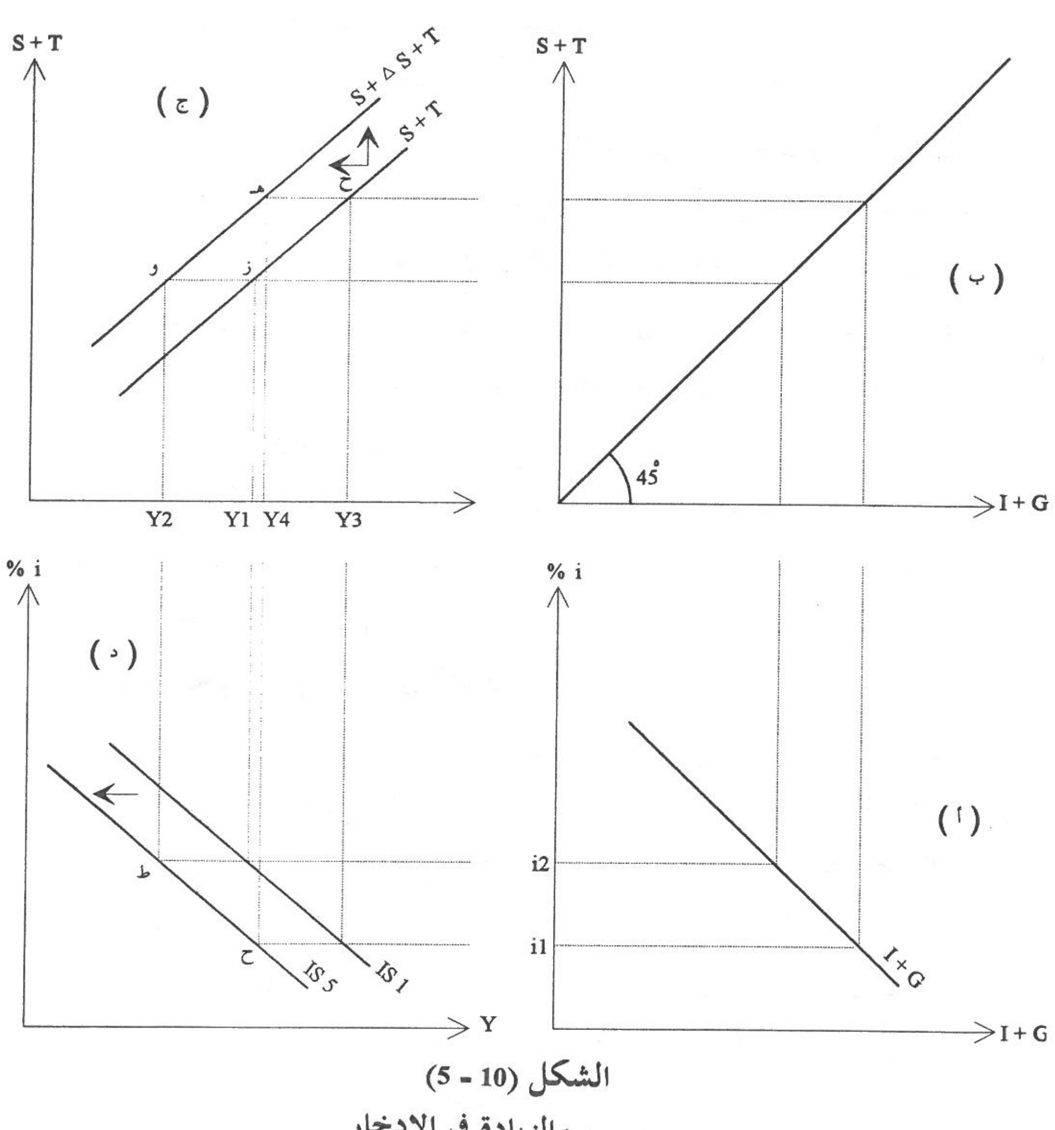
فعند سعر الفائدة i_2 نجد أن التسرب الذي يساوي الحقن لم يتغير ، وهو يتحدد بقيمة كل من الضرائب والادخار ، ومع مقدار الضرائب الثابت ، يمكن تحقيق الادخار اللازم عند مستوى من الدخل يقل عن Y_1 . وبالتحديد يمكن أن يقوم الأفراد بادخار المبلغ المطلوب عند مستوى دخل يساوي Y_2 . أي أن قيمة التسربات تتحدد بالنقطة (و) في الربيع (جـ) من الشكل (10 ـ 5) بدلاً من النقطة (ز) .

وتشير النقطة (و) إلى قدرة الأفراد على ادخار المبلغ نفسه الذي يمكن ادخاره عند النقطة (ز) ، ولكن عند مستوى أقل من الدخل التوازني . التوليفة (i_2, Y_3) تحدد نقطة على منحنى IS الجديد في الربيع (د) ، و توضح النقطة (ط) هذه التوليفة .



الشكل (10 - 4)

منحنى IS والزيادة الآنية في كل من G و T بمبلغ 20



الشكل (10 - 5)

منحنى *IS* والزيادة في الادخار.

أما عند سعر فائدة قدره i_1 ، ونظراً لأن الضرائب ثابتة ، ولأن التوازن يتحقق عند تساوي الحقن مع التسربات ، فإن مقدار الادخار اللازم لتحقيق التوازن يمكن تحقيقه عند مستوى أقل من الدخل . وبدلاً من النقطة (ح) ، نجد أن النقطة (هـ) تشير إلى ادخار المبلغ نفسه عند مستوى من الدخل Y_4 بدلاً من Y_3 . التوليفة (i_1, Y_4) التي تمثلها النقطة (ح) تُعَدُّ نقطة جديدة على منحنى IS .

وبالطريقة نفسها يمكننا اختيار أسعار فائدة أخرى ، والحصول على نقاط أخرى مثل النقطتين (ح) و (ط) في الربيّع (د) . وعند توصيل هذه النقاط بعضها ببعض ، نحصل على منحنى التوازن في سوق السلع الجديد ، وهو المنحنى IS_5 .

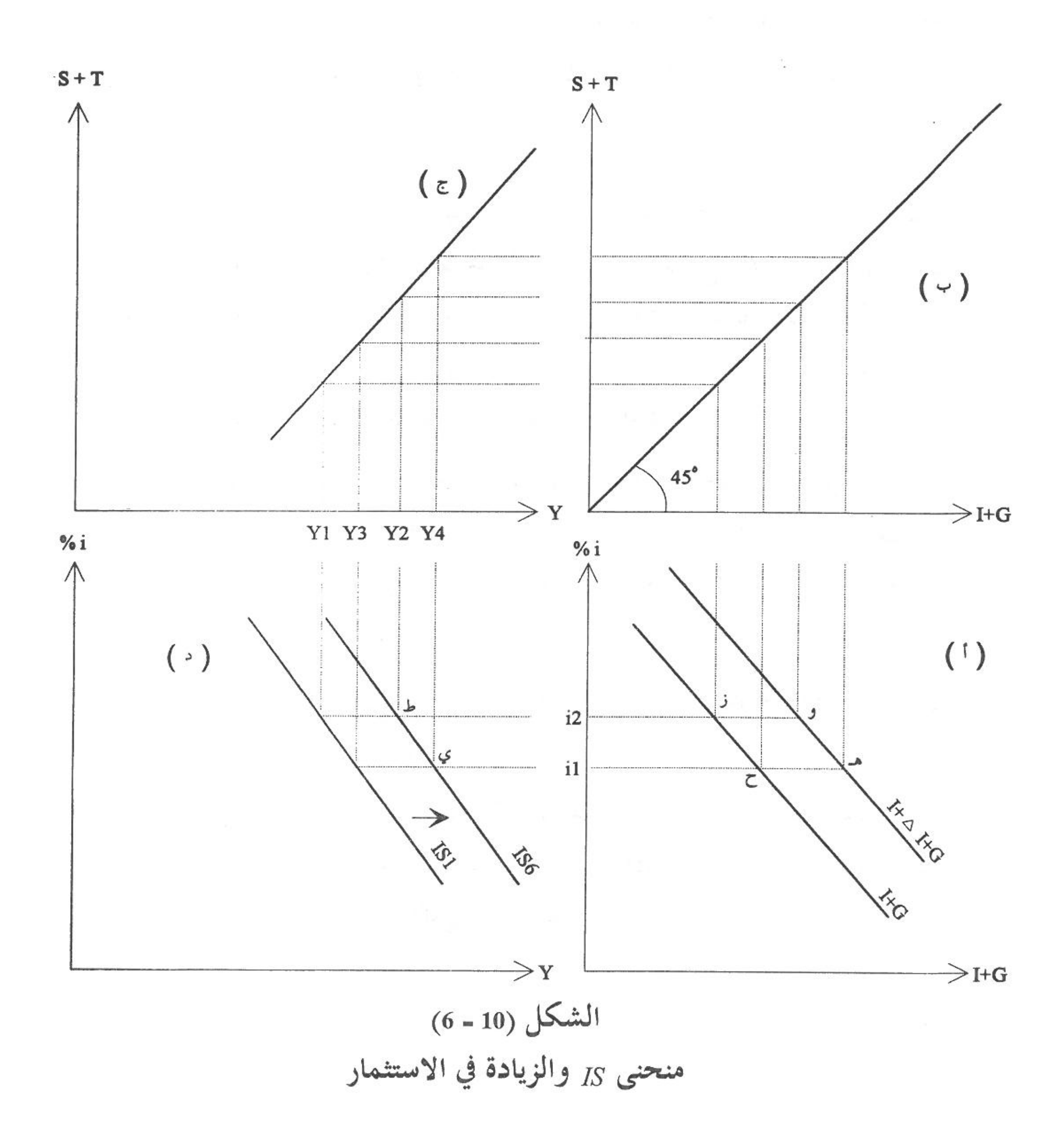
ويقع المنحنى IS_5 إلى يسار المنحنى IS_1 ، مشيراً إلى أن زيادة الادخار تؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار ، وإلى انخفاض الدخل التوازني ، نظراً لزيادة التسربات من الدخول الجارية .

وعلى العكس ، إذا انخفض الادخار عند جميع مستويات الدخل ، والتالي زاد الاستهلاك الكلي ، فسينتقل منحنى التسربات إلى اليمين ، وتزداد الدخول التوازنية ، وينتقل منحنى IS إلى اليمين .

(10 - 6) منحنى IS والزيادة في الاستثمار

ومع أن تأثير الزيادة في الاستثمار على منحنى IS تماثل تأثير الزيادة في الإنفاق على هذا المنحنى ، إلا أننا سنقوم بإعطاء لمحة سريعة عن تأثير زيادة الاستثمار مستخدمين طريقة تحليل تختلف قليلاً عما قدمناه سابقاً بخصوص تأثير الزيادة في الإنفاق العام .

افترض أن هناك تحسناً في توقعات المستثمرين ، أدى إلى زيادة الاستثمار ، وانتقل منحنى الحقن ، في الربيع (أ) من الشكل (10 — 6) ، من $I+G$ إلى $I+\Delta I+G$ ، وسنقوم الآن باشتقاق منحنى IS باستخدام منحنى الحقن الجديد .



الشكل (10 ـ 6)

منحنى *IS* والزيادة في الاستثمار

وعند سعر الفائدة ، i_2 نجد أن النقطة (و) ، وليس النقطة (ز) ، تحدد مقدار الحقن $(I+G)$. وهنا يشير إلى أن مستوى الدخل التوازني أصبح Y_2 بدلاً من Y_1 . والنقطتان (و) ، (ط) تشيران إلى أن $I+G+\Delta I=S+T$ ، وبالتالي فإن النقطة (ط) تقع على منحنى IS الجديد ، حيث إن إحداثيات هذه النقطة الأخيرة هي $(i_2 . y_2)$.

وبالطريقة نفسها نجد أن قيمة الاستثمار زائد الإنفاق العام ، عند سعر الفائدة i_1 ، تحددها النقطة (هـ) بدلاً من النقطة (ح) في الربيّع (أ) . وهذا يعني أن مستوى الدخل التوازني أصبح Y_4 بدلاً من Y_3 . وعند النقطة (هـ) نجد أن قيمة التسربات تساوي قيمة الحقن الجديد $(I+\Delta I+G)$. وبالتالي فإن النقطة (ي) ، والتي إحداثياتها (Y_4 ، i_1)، تقع على منحنى IS الجديد .

ونستطيع اختيار أسعار فائدة جديدة ، واستخدام التحليل السابق للوصول إلى نقاط أخرى مثل النقطتين (ط) و (ي) . وعند توصيل هذه النقطاط بعضها ببعض نحصل على منحنى جديد للتوازن في سوق السلع والخدمات ، وهو المنحنى IS_6 في الربيّع (د) من الشكل (10 ـ 6) .

ويقع المنحنى IS_6 إلى يمين المنحنى IS_1 . وهي نتيجة متوقعة حيث تؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الدخل .

أو على العكس ، إذا ساءت توقعات المستثمرين ، وانخفض الاستثمار ، فسينتقل منحنى $I+G$ إلى اليسار، ويترتب على ذلك انخفاض الدخول التوازنية عند أسعار الفائدة المختلفة ، وبالتالي ينتقل منحنى IS إلى اليسار .

أسئلة الفصل العاشر

1 ـ عرّف منحنى IS واشرح سبب العلاقة العكسية بين الدخل وسعر الفائدة (كلما تحركنا على هذا المنحنى)؟

2 ـ اشرح مميزات النقاط التي تقع إلى يمين أو إلى يسار منحنى IS وهل تُعَدُّ هذه النقاط من نقاط الاستقرار؟ .

3 ـ إذا كان لديك النموذج التالي :

$$C = a + bYd = 100 + \cdot 8Yd$$
$$Yd = Y - T = Y - 50$$
$$I = I_o - gi = 150 - 500i$$
$$G = 90$$

أوجد القيمة التوازنية للمتغيرات الداخلية للنموذج وذلك عند سعر فائدة قدره 6 ٪ ؟ .

4 ـ اشرح ، مستعينا بالرسوم البيانية ، ما يحدث لمنحنى IS في الحالات التالية :

* انخفاض الإنفاق العام .
* انخفاض الضرائب (الثابتة) .
* انخفاض الإنفاق العام والضرائب آنيا وبالقيمة نفسها .
* انخفاض الادخار .
* انخفاض الاستثمار .

قائمة المراجع

1 - W. H. Branson, Macroeconomic Theory and Policy (Harper & low, Publishers, 1972), Chap.4, pp. 53-60.
2 - T. Dernburg and D. McDougal, Macroeconomics, 4th ed. (McGraw Hill, Inc., 1972), Chap.9, pp.188-200.
3 - Fred R. Glahe, Macroeconomics: Theory and Policy, (Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1973), Chap.7, pp.110-121.
4 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jovanovich, Inc., 1978), Chap. 16, pp. 284-308.

الفصل الحادي عشر

القطاع الخارجي

انصب اهتمامنا في الفصول السابقة على دراسة اقتصاد مغلق Closed لا يرتبط بأي علاقات اقتصادية مع العالم الخارجي . أما في هذا الفصل فسنحاول مناقشة حالة الاقتصاد المفتوح Open Economy مع العالم الخارجي ، وآثار ذلك على تحديد مستوى الدخل والأسعار والتوظف ... الخ . وقد يكون هذا التعامل أو التبادل الاقتصادي الدولي في شكل واردات أو صادرات سلعية ، أو مشتريات أو مبيعات من الخدمات ، أو تحويلات أو إقراض أو اقتراض دولي ، أو استثمارات مباشرة في أو من العالم الخارجي . ويتم تسجيل قيم هذه المعاملات في سجل يسمى « ميزان المدفوعات Balance of Payment » .

ونظراً لأن الطلب على القطاع الخارجي هو جزء من الطلب الكلّي ، فإن التغيرات في القطاع الخارجي تؤثر في كل من الإنتاج والدخل الكلي ، والأسعار ، والتوظف ... الخ .

وسنتعرض في هذا الفصل إلى مناقشة سريعة لميزان المدفوعات ، ثم إلى الكيفية التي يتأثر بها الاقتصاد المحلي وميزان المدفوعات بالتغيرات التي تحدث في قطاع التجارة الخارجية ، ومن الظروف الاقتصادية الدولية .

(11 - 1) ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي سنوي لقيم المعاملات التجارية والرأسمالية التي تتم بين المقيمين المحليين في دولة معينة ، وبين بقية دول العالم .

ويقصد بالمقيم هنا الشخص الذي يقيم في الدولة أثناء إجراء المعاملات التجارية ، سواء كان يحمل جنسية تلك الدولة أم لا ، كما أنه قد يكون شخصاً عادياً ، أو اعتبارياً (شركات أو مؤسسات عامة أو خاصة) .

وتشير كلمة « ميزان » هنا إلى ضرورة تساوي الجانبين : المدين والدائن ، ولكن ، وكما سنرى ، هنا التساوي لا يعني التوازن . فقد تكون الدولة دائنة أو مدينة من معاملاتها السنوية مع العالم الخارجي ، وفي الوقت نفسه يكون ميزان مدفوعاتها في حالة توازن حسابي . فعندما تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ، فإن التوازن الحسابي يتم عن طريق حصولها على القروض والإعانات من الخارج ، أو عن طريق تخفيض احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية ، ولا تمثل هذه الحالة توازناً اقتصادياً ، لأن القروض تمثل أعباء لا بد من تسديدها في المستقبل .

ومن جهة أخرى ، إذا حقق ميزان المدفوعات فائضاً ، فيمكن تحقيق التساوي فيه باستثمار الفائض من الخارج ، أو بزيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية .

ويعود السبب في ضرورة تحقيق التوازن الحسابي إلى خضوع ميزان المدفوعات لنظام القيد المزدوج (المحاسبي) ، حيث إن كل معاملة تُقيد في قيدين اثنين ؛ أحدهما دائن ، والآخر مدين . ومن حيث المبدأ يجب أن يتساوى مجموع كل من القيود الموجبة والسالبة ، وبالتالي يكون صافي رصيد المعاملات صفراً . ويمكن تفسير هذه الظاهرة على أساس أن المعاملات الاقتصادية تقابلها قيم اقتصادية أخرى . فمدفوعات أي دولة لباقي دول العالم يجب أن تتساوى مع ما تحصل عليه هذه الدولة من باقي دول العالم .

ولكن هناك بنوداً في ميزان المدفوعات ليس لها مقابل ، مثل تحويلات العاملين إلى الخارج ، أو تحويلات المقيمين ، أو القطاع العام إلى الخارج (كالهبات

والمنح) . وهذه المعاملات هي بدون مقابل ، ولكن يتم تقييدها في ميزان المدفوعات لتحقيق التوازن .

هذا ، ويتضمن ميزان المدفوعات نوعين من الحسابات هما ميزان الحساب الجاري ، وحساب رأس المال والاحتياطيات ، وسنتطرق فيما يلي لهذه الحسابين.

(11 - 1 - 1) الحساب الجاري The Current Account

يحتوي الحساب الجاري على كل ما تحصل عليه الدولة خلال السنة (الجارية) مقابل صادراتها من السلع والخدمات ، وعلى كل ما تقوم بدفعه خلال السنة نفسها مقابل وارداتها من السلع والخدمات . ويشتمل الحساب الجاري على البنود التالية:

أ ـ الميزان التجاري Trade Balance

ويسجل في هذا الحساب كل المدفوعات التي تتم مقابل الواردات السلعية وما تحصل عليه مقابل الصادرات السلعية . أي إنه سجل لقيم الصادرات والواردات المنظورة . Visibles والفرق بين قيمة الصادرات السلعية وقيمة الواردات السلعية يسمى بالميزان التجاري(BOT)

ب ـ ميزان الصادرات والورادات غير المنظورة Invisibles

وتتمثل الصادرات والواردات غير المنظورة في الصادرات والواردات من الخدمات ، والمدفوعات التحويلية الدولية ، ومن الأمثلة على الواردات غير المنظورة ما يلي :

مصاريف العلاج في الخارج ، ما يدفعه السياح الليبيون في الخارج ، مصاريف التعليم في الخارج ، وعوائد الاستثمارات التي تحصّل عليها الأجانب في ليبيا ، وتحويلات العاملين في ليبيا إلى دولهم ، وتحويلات القطاع العام للخارج .

أما الصادرات غير المنظورة فتشمل ما يدفعه غير الليبين في ليبيا ، أو عندما يشترون تذاكر سفر على الخطوط الجوية الليبية ، أو على السفن الليبية ، وعوائد الاستثمارات التي يحصل عليها الليبيون من الخارج ، وعوائد شركات التأمين الليبية من المعاملات الدولية .

وعند جمع بنود كل من الحساب التجاري ، وحساب البنود غير المنظورة نحصل على رصيد الحساب الجاري . فإذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن ، أي أن إجمالي مدفوعات ليبيا نظير وارداتها المنظورة وغير المنظورة أكبر مما تحصل عيه نظير صادراتها المنظورة وغير المنظورة ، فإن هذا يعني وجود عجز في الميزان الجاري الليبي .

(11 - 1 - 2) حركة رؤوس الأموال والاحتياطيات

The Capital Account and Reserves

لا يعني توازن ميزان المدفوعات أن كل بند دائن يجب أن يتساوى مع بند مدين يقابله ، لكنه يعني أن المحصلة النهائية فقط للميزان يجب أن تكون متوازنة . فإذا كان هناك عجز في ميزان الحساب الجاري ، فيجب أن يعوضه فائض في حساب رأس المال و الاحتياطيات حتى يتحقق التوازن . والعكس في حالة وجود فائض في الحساب الجاري ، إذ يجب أن يعوضه عجز في حساب رأس المال والاحتياطيات .

ويشمل حساب رأس المال والاحيتاطيات جميع المعاملات الدولية التي ينشأ عنها حقوق أو التزامات دولية تسبب انتقال رؤوس الأموال ، (خاصة أو عامة) من الدولة ، أو التي تسبب حدوث تغييرات في الاحتياطيات الرسمية التي تستخدمها السلطات النقدية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات . ومن البنود التي يتم تقييدها في حساب رأس المال والاحتياطيات ، جيمع المعاملات الدولية التي يترتب عليها

إحداث تغييرات في دائنية ليبيا، مثلاً، تجاه العالم الخارجي. ويوضح الجدول (11-1) أهم بنود حساب رأس المال ، وطريقة قيدها في جانبيه .

الجدول (11 - 1)

ميزان المعاملات الرأسمالية

المدفوعات **صادرات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل** (−)	المتحصلات **واردات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل** (+)
أ ـ مدفوعات تؤدي إلى زيادة دائنية ليبيا للعالم الخارجي : 1 ـ شراء الليبيين لأسهم وسندات أجنبية . 2 ـ تملك الليبين لعقارات أجنبية . 3 ـ تملك الليبين لحسابات بالمصارف الأجنبية . 4 ـ قروض تقدمها ليبيا للحكومات الأجنبية . ب ـ مدفوعات تؤدي إلى إنقاص مديونية ليبيا للعالم الخارجي : 5 ـ بيع الأجانب لأسهم وسندا ت ليبية . 6 ـ بيع الأجانب لعقاراتهم في ليبيا . 7 ـ تصفية أو إنقاص حسابات الأجانب في ليبيا . 8 ـ وفاء ليبيا لديونها للحكومات الأجنبية .	جـ ـ متحصلات عن طريق زيادة مديونية ليبيا للعالم الخارجي : 1 ـ شراء الأجانب لأسهم وسندات ليبية . 2 ـ تملك الأجانب لعقارات ليبية . 3 ـ تملك الأجانب لحسابات بالمصارف الليبية . 4 ـ حصول ليبيا على قروض من الخارج . د ـ متحصلات تؤدي إلى إنقاص دائنية ليبيا للعالم الخارجي : 5 ـ بيع الليبين لأسهم وسندات مملوكة لهم في الخارج . 6 ـ بيع الليبين لعقاراتهم في الخارج . 7 ـ تصفية أو إنقاص حسابات الليبين في المصارف الأجنبية . 8 ـ وفاء الحكومات الأجنبية لديونها لليبيا .

إن توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي رصيد الحساب الجاري مع رصيد حساب رؤوس الأموال والاحتياطيات . والفائض في ميزان المدفوعات هو إجمالي

الفائض في كل من حساب العمليات الجارية وحساب رأس المـال والاحتياطيـات . ويمثل إجمالي الفائض هذا الأموال المتاحة للدولة لإضافتهـا إلى الاحتياطيـات الرسميـة من الذهب والعملات الأجنبية ، والعكس صحيح في حالة حدوث العجز .

(11 - 2) التجارة الخارجية والدخل الوطني

إن إضافة قطاع التجارة الخارجية إلى نموذج الدخل التوازنـي يـؤدي إلى تـأثر كل من الاقتصاد المحلي وميزان المدفوعات بحركة التبادل الاقتصادي الدولي . ونظراً لأن العلاقات المترتبة على إضافة القطاع الخارجي إلى النموذج هي علاقات معقـدة إلى حد ما ، ولا يمكننا تحديد القوى الرئيسة التي تؤثر في هذه العلاقـات إلا بوضـع مجموعة من الافتراضات التي تستهدف تبسيط التحليل . ولهذا سنفترض ما يلي:

1 - عدم وجود قطاع عام .

2 - يتكون العالم من دولتين اثنتين فقط هما (أ) و(ب) .

3 - ثبات أسـعار الصـرف بـين عملـتي الدولـتين ، وثبـات المستويات العامـة للأسعار فيهما .

4 - توجد موارد إنتاجية معطلة في كلتا الدولتين ، وتخضع العمليات الإنتاجيـة فيهما لظروف الغلة الثابتة ، مع ثبات أسعار عناصر الإنتاج .

5 ـ الاسـتثمار هـو مقـدار ثـابت ، لا يتـأثر بسـعر الفـائدة (ثبـات أسـعار الفائدة) ، ولا بمستويات الأرباح والإنتاج .

6 - تجاهل حساب رأس المال والاحتياطيات ، والتركيز علـى ميزان الحسـاب الجاري فقط .

وفي ظل هذه الفروض ، يمكننا صياغة شروط التوازن في الاقتصاد كما يلي :

$$Y = C + I + E - M \qquad (1 - 11)$$

حيث إن :

E = الطلب على الصادرات من السلع والخدمات .

M = الطلب على الواردات من السلع والخدمات .

ونلاحظ أن M تمثل عنصراً سلبياً من عناصر الطلب الكلي ، لكونها مقداراً من الدخل يؤول إلى المؤسسات الإنتاجية في الدولة الأجنبية . وإذا كانت M أكبر من E ، فإن المستوى التوازني لكل من الدخل والتوظف سيتجه للانخفاض ، والعكس صحيح إذا زادت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات .

وستؤدي التغيرات في كل من الصادرات والواردات إلى تأثيرات مضاعفة في الدخل ، والتي ستكون موجبة إذا كان هناك فائض في الميزان الجاري . ومن جهة أخرى ، تمثل الواردات جزءاً من الدخل لا يتم إعادة إنفاقه على المنتجات المحلية ، وهي تشبه في ذلك كلاً من الادخار والضرائب . ولهذا السبب لا تعامل الواردات على أنها متغير مستقل ، بل على أنها دالة في الدخل . فزيادة مستوى الدخل سيزيد الإنفاق على السلع والخدمات المحلية والمستوردة . هذا ، ويمكننا صياغة العلاقة بين الدخل الوطني والطلب على الواردات ــ بطريقة اشتقاق دالة الطلب الاستهلاكي نفسها ـ كالتالي :

$$M = M_o + mY \tag{2 - 11}$$

حيث إن :

M_o = الواردات المستقلة عن مستوى الدخل .

m = الميل الحدي للاستيراد Marginal Propensity to Import

إن توضيح العلاقة بين الدخل الوطني والقطاع الخارجي يعتمد على الكيفية التي يعامل بها الطلب على الصادرات . ولعل أبسط فرضية هنا تتمثل في معاملتنا للصادرات على أنها متغيرٌ مستقلٌ ، ولا تعتمد على دخل البلد الأجنبي ، أما

التحليل الواقعي فيتطلب اعتماد الصادرات على الدخل الكلي في الدولـة المستوردة لهذه الصـادرات ، فصـادرات الدولـة (أ) هـي واردات الدولـة (ب) ، والصـادرات النفطية الليبية هي واردات الدول الصناعيـة ، الـتي تعتمـد علـى مسـتويات النشـاط الاقتصادي في الدول الأخيرة .

وسنقوم بدراسة العلاقة بـين القطـاع الخـارجي والدخـل التوازنـي في جزأيـن يعتمد أي منهما على افتراضنا حول الكيفية التي تعامل بها الصادرات .

(11 - 2 - 1) الطلب على الصادرات بصفته متغيراً مستقلاً .

نستطيع في كل هذه الفرضية معاملـة الصـادرات علـى أنهـا نـوع مـن أنـواع الحقن ، مثلها مثل الاستثمار ، حيث إن :

$$E = E_o \qquad (3 - 11)$$

وعند إحلال المعادلات (4 - 1) ، (4 - 5) ، (11 - 3) ، (11 ــ 2) في المعادلـة (11 - 1) نحصل على ما يلي :

$$Y = a + bY + I + E - M_o - mY$$

$$Y = \frac{1}{1-b+m}(a + I + E - M_o) \qquad (4 - 11)$$

ويمثـل المقـدار $\left(\frac{1}{1-b+m}\right)$ المضـاعف السـاكن الـذي يوضـح آثـار التجـارة الخارجية بسبب ظهور الميل الحدي للاستيراد في مقامه . فـإذا كـان $b = .75$ ، و $m = .15$ ، فـإن قيمـة المضـاعف في المعادلـة (11 ــ 4) تسـاوي 2.5 ، أي أن قيمـة المضاعف التي كانت تسـاوي 4.0 في البنـد (5 ــ 1) ، انخفضـت إلى 2.5 فقـط بعـد إضافة قطاع التجارة الخارجية إلى النموذج . وهذا يعود إلى أن جزءاً من الزيادة في الطلب ستتسرب خارج البلد في شكل زيادة في الطلب على الواردات .

ولتوضيح الكيفية التي يتحقق بها الدخل التوازني في حالة الاقتصاد المفتوح ، سنفترض النموذج التالي :

$$C = a + by = 100 + .75y$$
$$I = \bar{I} = 200$$
$$E = E_0 = 120$$
$$M = M_0 + my = 20 + .15y$$
$$Y = \frac{1}{1-b+m}(a + I + E - M_0)$$
$$= 2.5(100 + 200 + 120 - 20)$$
$$= 1000$$

وبالتعويض في المعادلتين (4 - 3) و(11 - 2) نحصل على ما يلي :

$$S = -100 + .25(1000) = 150$$
$$M = 20 + .15(1000) = 170$$

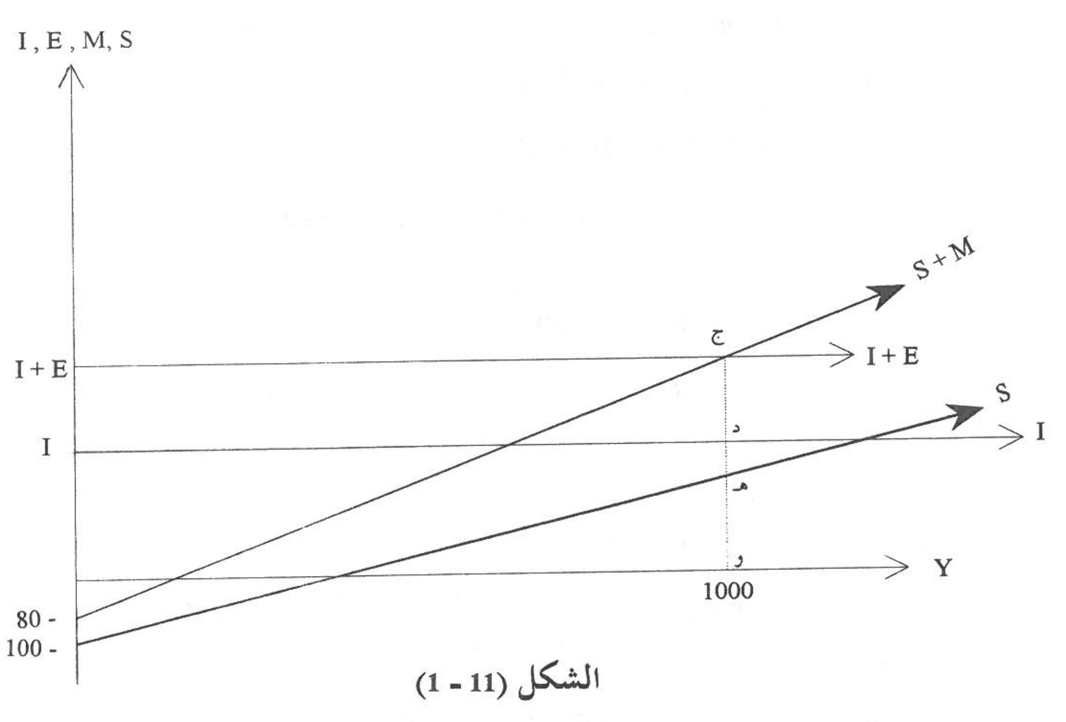
ولقد ذكرنا من قبل أن شرط التوازن هو تعادل إجمالي الحقن $(I + E)$ مع إجمالي التسرب $(S + M)$ ؛ أي أن :

$$I + E = 200 + 120 = 320$$
$$S + M = 150 + 170 = 320$$

وهذا يعني أن الدخل الذي توصلنا إليه هو الدخل التوازني ، على الرغم من أن قيمة الواردات من السلع والخدمات (170) تفوق قيمة الصادرات من السلع والخدمات (120) . وبكلمات أخرى ؛ يمكن تحقيق دخل توازني مع وجود عجز في الميزان الجاري .

ويوضح الشكل (11 - 1) الدخل التوازني بيانياً ، بالإضافة إلى تحقق عجز في الحساب الجاري . فالنقطة (جـ) ، وهي نقطة تقاطع الخط $(I + E)$ مع الخط $(S + M)$ هي نقطة التوازن . أما المسافة (جـ د) ، التي تمثل الصادرات ، فهي أقصر من المسافة الرأسية (جـ هـ) ، التي تمثل الواردات ، هذا يعني أن الادخار ، (المسافة (هـ و)) ، يقل عن الاستثمار (المسافة (د و)) ، وذلك حتى يمكن الإنفاق

على العجز في الحساب الجاري . أي أن الفـرق بـين الادخـار المخطـط والاسـتثمار المخطط يساوي العجز في الحساب الجاري الذي يساوي المسافة (د هـ) .



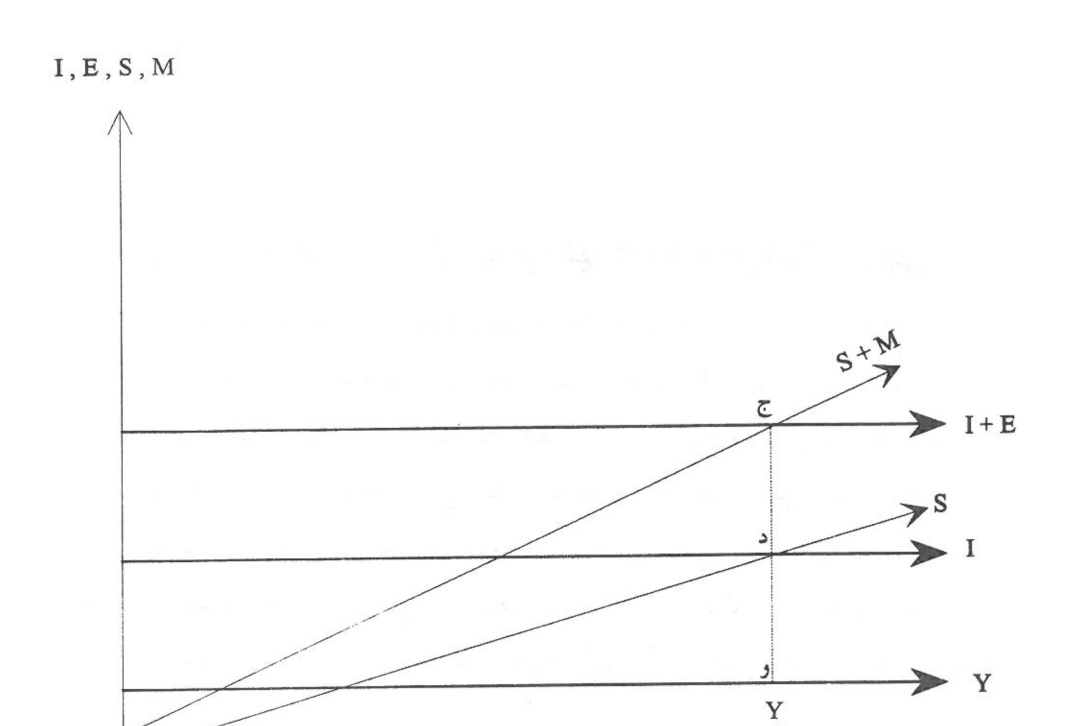
الشكل (11 - 1)

تحديد مستوى الدخل التوازني مع وجود عجز في الحساب الجاري

غير أنه من الممكن في الحياة العملية أن يتحقق الدخل التوازني مع وجود توازن أو فـائض في الحساب الجاري ، كما هو موضح في الشكلين (11 ـ 2) و(11 ـ 3) على التوالي[1] .

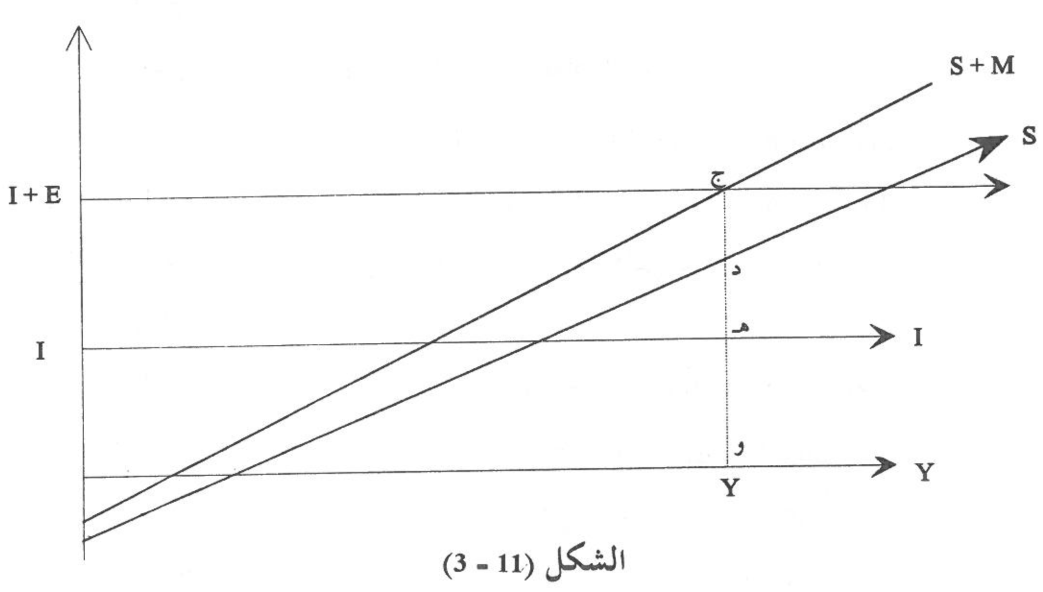
---

(1) يمكن توضيح هاتين الحالتين عددياً إذا فرضنا قيمتين للصادرات هما 200 و 240 على التوالي ، مع الحفاظ على قيم المعاملات الأخرى في النموذج على حالها .



الشكل (11 - 2)

تحديد مستوى الدخل التوازني مع وجود توازن في الحساب الجاري



الشكل (11 - 3)

تحديد مستوى الدخل التوازني مع وجود فائض في الحساب الجاري

(11 - 2 - 2) الصادرات الوطنية بوصفها دالة في دخل العالم الخارجي

افترضنا في الجزء السابق أن الصادرات هي متغير مستقل ، وهـو افـتراض غـير واقعي . فالصادرات الليبية تزداد بزيادة النشـاط الاقتصـادي في الـدول الصناعيـة ، وعندما تزداد صادراتنا ـ عن طريق المضاعف ـ سيزداد دخل الليبيـين ، وتـزداد تبعاً لذلك وارداتنا . وهذه الأخيرة هي صادرات العا لم الخارجي ، التي ستؤدي بدورها ـ عن طريق المضاعف ـ إلى زيادة مستويات الدخل الأجنبي ، وإلى زيـادة صادراتنـا لهم. وبكلمات أخرى ، ينتـج عـن التغـيرات في الدخـل ، تغـيرات غـير مباشـرة في الصادرات ، ويعتمد مقدار التغيرات الأخيرة علـى الميـل الحـدي للاسـتيراد في كلتـا الدولتين .

ولتوضيح هذه الفكرة ، سنقوم بدراسة الدولتين آنياً ، وسنستعمل المعـادلات الخاصة بالدولتين ، وسنرمز في هذه المعـادلات للدولـة (أ) بـالرقم (1) وإلى الدولـة (ب) بالرقم (2) .

يتحقق التوازن في الدولتين إذا تحققت المعادلتان التاليتان :

$$Y_1 = a_1 + b_1Y_1 + I_1 + E_1 - M_{01} - m_1Y_1 \qquad (5 - 11)$$

$$Y_2 = a_2 + b_2Y_2 + I_2 + E_2 - M_{02} - m_2Y_2 \qquad (6 - 11)$$

ويتطلـب التـوازن أن أي زيـادة في الطلـب الكلـي تقابلهـا زيـادة مسـاوية في الإنتاج والدخل ، أي أن :

$$\Delta Y_1 = b_1\Delta Y_1 + \Delta I_1 + \Delta E_1 - m_1\Delta Y_1 \qquad (7 - 11)$$

$$\Delta Y_2 = b_2\Delta Y_2 + \Delta I_2 + \Delta E_2 - m_2\Delta Y_2 \qquad (8 - 11)$$

ونظراً لأن صادرات إحدى الدولتين ، هي واردات الدولة الأخرى ، فإن .

$$\Delta E_1 = m_2\Delta Y_2 \qquad (9 - 11)$$

$$\Delta E_2 = m_1\Delta Y_1 \qquad (10 - 11)$$

وأخيراً ، لنفرض زيادة في حجم استثمارات الدولة (أ) مع عدم حدوث أي زيادة في استثمارات الدولة (ب) . وبالتعويض عن قيمة ΔE_1 من المعادلة (11 – 9) ، في المعادلة (11 - 5) ، وعن قيمة ΔE_2 من المعادلة (11 - 10) في المعادلة (11 – 6) ، نحصل على ما يلي :

$$\Delta Y_1 = b_1\Delta Y_1 + \Delta I_1 + m_2\Delta Y_2 - m_1\Delta Y_1 \qquad (11 - 11)$$

$$\Delta Y_2 = b_2\Delta Y_2 + m_1\Delta Y_1 - m_2\Delta Y_2 \qquad (12 - 11)$$

ونستطيع من المعادلة الأخيرة الحصول على ما يلي :

$$\Delta Y_2 = \left(1 - b_2 + m_2\right) = m_1\Delta Y_1$$

$$\therefore \Delta Y_2 = \frac{m_1\Delta Y_1}{1 - b_2 + m_2} \qquad (13-11)$$

وبإحلال المعادلة الأخيرة في المعادلة (12–11) نجد أن:

$$\Delta Y_1 = b_1\Delta Y_1 + \Delta I_1 + \frac{m_1 m_2\Delta Y_1}{1 - b_2 + m_2} - m_1\Delta Y_1$$

$$\therefore \Delta Y_1 = \left(1 - b_1 + m_1 - \frac{m_1 m_2}{1 - b_2 + m_2}\right) = \Delta I_1$$

أو

$$\frac{\Delta Y_1}{\Delta I_1} = \left(\frac{1}{1 - b_1 + m_1 - \dfrac{m_1 m_2}{1 - b_2 + m_2}}\right) \qquad (14 - 11)$$

المعادلة (11 - 14) هي معادلة المضاعف ، الذي يختلف عن مثيله السابق في وجود مقدار إضافي هو المقدار الأخير في مقام المعادلة (11 - 14) . ولهذا المقدار إشارة سالبة ، مشيراً إلى أن قيمة المضاعف أصبحت أكبر من ذي قبل . فإذا فرضنا أن :

$$b_2 = \cdot 55 \quad , \quad m_2 = \cdot 05$$

فإن قيمة المضاعف ستصبح 2.60 بدلاً من 2.5 ، وهذه الزيادة في قيمة المضاعف تمثل ردود الفعل أو التغذية العكسية للطلب من الدول الأخرى ، التي نتجت عن زيادة في استثمار الدولة (أ) . إن زيادة الاستثمار في (أ) تؤدي إلى زيادة دخلها ، وستستورد كمية أكبر من الدولة (ب) . الزيادة في صادرات (ب) ، تزيد بدورها من دخل الدولة (ب) ، وستستورد كيمة أكبر من (أ) ، وهذا سيزيد دخل الدولة (أ)، التي تستورد أكبر من (ب) ... وهكذا . وتوضح المعادلة (11−14) الوضع النهائي الذي لن يتحقق بسرعة ، وستطول الفترة اللازمة للوصول إلى الوضع النهائي إذا كانت هناك فترات تأخير Lags ، وهنا سيعمل المضاعف ديناميكيا كما قدمنا في الفصل الخامس .

وكلّما انخفضت قيمة m_2 ، انخفضت قيمة المضاعف في المعادلة (11 ـ 14) . وهذه تحدث إذا كانت الدولة (أ) صغيرة بالنسبة للعالم الخارجي . في هذه الحالة نجد أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على الواردات ، ولكن نصيب الدولة (أ) من هذه التجارة سيكون ضئيلاً . ولو فرضنا أن قيمة m_2 تساوي 0.01 ، فستكون قيمة المضاعف 2.52 ، التي لا تختلف كثيراً عن قيمة المضاعف عندما تكون قيمة m_2 تساوي صفراً .

(11 ـ 3) بعض الاستنتاجات

ويمكننا الآن أن نشير إلى استنتاجات مهمة بشأن العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل الوطني ، التي من أهمها ما يلي :

(11 ـ 3 ـ 1) الانتقال الدولي لعدم الاستقرار

عندما تغيّر حجم الاستثمارات في الدولة (أ) ، فإن هذا لم يغير الدخل في الدولة (أ) فقط ، بل أدى إلى حدوث تقلبات في مستوى دخل (ب) أيضاً . وكما ذكرنا من قبل ، أدت زيادة الدخل في (أ) إلى زيادة وارداتها ، التي هي صادرات الدولة (ب) ، وبالتالي زاد الدخل فيها ، فزادت وارداتها ، التي هي صادرات الدولة (أ) .

وبكلمات أخرى ، انتقلت آثار التغير في استثمارات (أ) إلى الدولة (ب) وذلك عن طريق التغير في الواردات . وتزداد حدة هذه الآثار بزيادة قيمة الميل الحدي للاستيراد في الدولة (أ)

(11 - 3 - 2) العلاقة بين الدخل الوطني والحساب الجاري

عندما زاد الاستثمار في الدولة (أ) ، زاد دخلها الكلي ، ولكن وفي الوقت نفسه تضرر حسابها الجاري ، وذلك لأن زيادة الدخل أدت إلى زيادة الواردات في حين لم تتغير الصادرات بسبب اعتمادها على مستوى الدخل في الدولة (ب) .

ومن جهة أخرى ، إذا حدثت زيادة (انخفاض) في استثمارات الدولة (ب) ، فإن هذا يعني تحسناً (تدهوراً) في الحساب الجاري للدولة (أ) ، أي أن كلاً من مستوى الدخل وميزان العمليات الجارية سيتحركان في اتجاه واحد . ويعود السبب في ذلك إلى أن التغير في الدخل تحقق عن طريق الحساب الجاري .

وبكلمات أخرى ، يعمل التحسن أو التدهور المبدئي في الحساب الجاري على زيادة أو انخفاض مستوى الدخل .

لكن العلاقة بين الدخل الوطني والحساب الجاري ليست بهذه البساطة بحيث يمكننا أن نفترض حدوث تغير في استثمارات الدولة (أ) مع بقاء استثمارات الدولة (ب) على ما هي عليه ، أو العكس . بل إننا قد نجد في الحياة الواقعية حدوث تغيرات في استثمارات الدولتين آنياً ، وبالتالي لا يمكننا التنبؤ بسهولة بأية علاقة بسيطة بين الدخل والحساب الجاري .

(11 - 3 - 3) سياسة التسول من الجار

نلاحظ من التحليل السابق أنه إذا كانت هناك دولة تعاني من عدم كفاية مستوى طلبها ، أو من نسبة بطالة كبيرة ، فيمكن لهذه الدولة تصحيح وضعها بإحدى الطريقتين التاليتين :

1 - تبني سياسات اقتصادية تعمل على زيادة الطلب الاستهلاكي أو الطلب الاستمثاري مثل زيادة الإنفاق العام , أو تخفيض الضرائب ، أو تطبيق سياسة نقدية توسعية لتشجيع الاستثمار .

2 - تطبيق أدوات السياسة التجارية التي تهدف إلى زيادة التصدير والحد من الاستيراد مثل سياسة إحلال الواردات ، أو دعم الصادرات ، أو زيادة العراقيل أمام التجارة للحد من الواردات (رسوم جمركية مرتفعة ، نظام الحصص) .

ومع أن استخدام إحدى هاتين الطريقتين يمكّن الدولة من زيادة دخلها ومستوى التوظف فيها ، إلا أن تأثيراتها في ميزان المدفوعات وفي العالم الخارجي ستكون مختلفة ، فالسياسة المالية التوسعية ، أو السياسة النقدية التوسعية يتولد عنها طلب جديد في الدولة التي تطبقها ، وبالتالي زيادة وارداتها ، وقد يتحقق عجز في ميزان مدفوعاتها، وينتقل الأثر إلى العالم الخارجي ، فيزيد الدخل في الخارج .

ومن جهة أخرى ، فإن زيادة الصادرات أو الحد من الورادات سيؤدي إلى زيادة الدخل المحلي ، وقد يحقق ميزان المدفوعات فائضاً ، وينخفض الدخل في العالم الخارجي . وفي هذه الحالة نجد أن الدولة المعنية حلت مشكلاتها على حساب جيرانها مؤقتاً ، ولكن انخفاض دخل العالم الخارجي يعني انخفاض وارداته من هذه الدولة ، مما يؤدي إلى انخفاض دخلها .

(11 - 3 - 4) آثار التغيرات في الأسعار

توصلنا في تحليلنا السابق إلى أن التغيرات في الطلب الكلي تؤدي إلى تغيرات في الإنتاج والتوظف دون حدوث تغيرات في الأسعار . وهذه قد تكون صحيحة في الحالات التي يعاني فيها النظام الاقتصادي من مستويات مرتفعة من البطالة مع وجود موارد كبيرة غير مستغلة . ولكن لا يمكن قبول هذه النتائج إذا كان الاقتصاد يقترب من مستوى التوظف الكامل ، حيث إن زيادة الطلب الكلي ستزيد كلاً من الأسعار والدخل والتوظف .

إن زيادة الأسعار المحلية النسبية بالمقارنة بالأسعار الخارجية ستؤدي إلى زيادة الواردات ، وانخفاض الصادرات ، مما يعني تدهور ميزان العمليات الجارية ، وربما يحقق ذلك عجزاً . ومن الملاحظ أنه سيكون هناك انخفاض نسبي في أسعار الواردات ، وارتفاع في أسعار الصادرات وهذا يعني تحسنا في معدل التبادل الدول Terns of Trad (ToT) . غير أن النتيجة النهاية للتغير في معدلات التبادل الدولية ، وتأثيرها في بنود الطلب الكلي تعتمد على مرونة كل من الطلب المحلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالنسبة للتغير في معدلات التبادل الدولي ، وهو ما يعرف بشرط مارشال ـ ليرنر Marshall-Lerner الذي يمكن صياغته في النقاط الثلاث التالية :

1 ـ إذا كان مجموع المرونتين أكبر من الواحد الصحيح ، فإن التحسن في معدلات التبادل الدولي سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي .

2 ـ إذا كان مجموع المرونتين أقل من الواحد الصحيح فإن التحسن في معدل التبادل الدولي سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي .

3 ـ إذا كان مجموع المرونتين يساوي الواحد الصحيح ، فإن التغير في معدل التبادل الدولي لن يؤثر في الطلب الكلي .

وبكلمات أخرى ، تعتمد النتيجة النهائية للزيادة في مستوى دخل الدولة (أ) على ميزان عملياتها الجارية على كل من :

* طبيعة العلاقة بين التغيرات في الدخل والتغيرات في الحساب الجاري .

* ردود الفعل في العالم الخارجي (التغذية العكسية Feed back) .

* أثر معدلات التبادل الدولي .

ولكن ، وبصورة عامة ، يمكننا القول بأن التغيرات في ميزان العمليات الجارية ستتحرك بصورة معاكسة للتغيرات في مستوى الدخل الكلي .

أسئلة الفصل الحادي عشر

1 ـ ما هو ميزان المدفوعات ؟ ولماذا يتساوى جانباه ؟ وهل هذا التساوي يعني التوازن ؟ .

2 ـ افترض دولة كبيرة ، لا تهتم بردود فعل العالم الخارجي ، وأن وارداتها يمكن تقديرها بالمعادلة .

$$M = 70 + \cdot 1Y$$

ويبلغ الميل الحدى للاستهلاك فيها 0.9 أما الاستثمار فيساوي 500 مليون دينار .

في ظل هذه الفروض وضح ماذا يحدث لكل من الاستهلاك العائلي والميزان التجاري إذا زاد الاستثمار في هذه الدولة بمبلغ 200 مليون دينار .

3 ـ إذا فرضنا ما يلي :

* الصادرات (E) مقدار ثابت .
* توازن مبدئي في الميزان التجاري $(E = M)$.
* الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.6 .
* دالة الواردات هي $M = 50 + \cdot 2Y$

بيّن ما يحدث لكل من مستوى الدخل والميزان التجاري عندما:

أ ـ تنخفض الصادرات بمبلغ 50.

ب ـ انخفاض الاستثمار بمبلغ 50.

4 ـ لو افترضنا أن عناصر الإنتاج موظفة بالكامل في الدولة ، بين تأثير زيادة الاستثمار في ميزانها التجاري .

5 ـ لنفترض أن العالم يتكون من دولتين اثنتين هما (أ) ، (ب) . وأن

$$b1 = \cdot 7 \qquad b2 = \cdot 6$$
$$m1 = \cdot 1 \qquad m2 = \cdot 2$$

اشرح تأثير زيادة الاستثمار بمبلغ 100 مليون دينار من الدولة (أ) في كل من مستوى الدخل والحساب التجاري في الدولة (ب) .

6 ـ اشرح العبارة التالية :

« لو افترضنا أن العالم يتكون من دولتين هما (أ) و (ب) ، فإن عدم الاستقرار الاقتصادي من (أ) سينتقل إلى الدولة (ب) » .

7 ـ ما العلاقة بين التضخم المحلي وميزان المدفوعات في الدولة ؟

قائمة المراجع

1 - F. Brooman and H. Jacoby, Macroeconomics (Aldine Publishing Company, 1970), Chap.8, pp. 197-209.

2 - M. E. Kreinin, International Economice : A Policy Approach, 3rd ed. (New York : Harcourt Brace Jovanovich, 1979), Chap.11, pp. 214-54.

3 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jovanovich, 1978), Chap.7, pp. 98-111.

4 - G. Sirkin, Introduction to Macroeconomic Theory, 3rd ed. (Richard D. Irwin, Inc., 1970), Chap.11, pp. 241-262.

5 - W. L. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin, 1970), Chap.22, pp. 458-472.

الفصل الثاني عشر

النظرية الكلاسيكية (التقليدية)

يقصد بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الفكر الاقتصادي البريطاني كما ظهر وتطور ابتداء من عام 1876 الذي نشر فيه كتاب ثروة الأمم لآدم سميث ، وانتهاء بعام 1930 ، لكننا سنقتصر في هذا الفصل على آراء كل من دافيد ريكارد و D.Ricardo وجون ستيورت ميل J.S.Mill ، والفريد مارشال A.Marshall ، أي على الآراء التي جاءت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

ولا تشير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق للكلمة . وعلى الرغم من وجود أفكار عديدة ومتفرقه في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك ، إلا أن الجزء الرئيس منها كان اقتصاداً جزئياً ؛ مثل كيفية تحديد الأسعار (النسبية) ، وكميات السلع والخدمات ، ودخول عناصر الإنتاج . ولقد تمت مناقشة الكيفية التي يتحدد بها السعر بوضوح على الرغم من أن الكلاسيك اعتقدوا أن ذلك غير مهم في تحديد الأسعار والدخول النسبية .

ولقد تضمن كتاب كينز « النظرية العامة في التوظف وسعر الفائدة والنقود » ، الذي نشر في عام 1936 ، العديد من الأفكار التي استعارها من النظرية الكلاسيكية ، بالإضافة إلى الكثير من التعديلات لهذه الأفكار ، وبدأ الاقتصاديون بعدئذ في جمع ما كتبه المنظرون الكلاسيك ، ووضعوه في نماذج متكاملة بحيث يمكن مقارنتها بنظرية كينز . وأظهر التحليل الذي ظهر فيما بعد أنه ربما يكون كينز قد بالغ في تصوير التناقض بين اتجاهه واتجاه من سبقوه . ولقد اتضح أن آراء

كينز نفسه تمثل حالة خاصة من نظرية عامة تشمل الكثير من الآراء الكلاسيكية ، وذلك على الرغم من أن الحالة الكينزية هي الأكثر تمثيلاً لاقتصاد اليوم .

وسوف نحصر نقاشنا في الخطوط العريضة للنموذج الكلاسيكي ، الذي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة فروع هي :

1 ـ نظرية التوظف والأجور الحقيقية :

وتهتم بتحديد مستوى الناتج الوطني ، وأنه يعتمد على العوامل الحقيقية (عرض العمل ، والظروف الفنية للإنتاج) . ونظراً لأن الكلاسيك افتراضوا مرونة الأسعار والأجور ، فإن التغيرات في الأسعار النسبية تعمل على تحقيق التوظف الكامل . وسنقدم هذه النظرية في الفصل السادس عشر .

2 ـ نظرية كمية النقود Quantity Theory of Money :

وتهتم بتحديد المستوى العام للأسعار حيث إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار . وتقوم هذه النظرية على أساس أن للنقود وظيفة واحدة تتمثل في كونها وسيطاً للتبادل .

3 ـ نظرية سعر الفائدة :

وتوضح الطريقة التي يتم بها تقسيم الناتج الوطني بين إنتاج السلع الاستهلاكية ، وإنتاج السلع الرأسمالية . والافتراض الجوهري هنا هو مرونة منحنى الاستثمار ، أو منحنى الادخار ، أو كليهما ، بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة .

وقبل أن نتطرق إلى النظريتين الأخيرتين ، سنتناول قضية مهمة جداً في الفكر الكلاسيكي ، وهي قانون ساي .

(12 ـ 1) قانون ساي[1] Say 's Law

هل يمكن أن يوجد فائض في الإنتاج في نظام يتحدد فيه الإنتاج وكل المبادلات الاقتصادية بقوى السوق ؟ يجيب قانون ساي عن هذا السؤال بعدم

---

[1] نسبة إلى الاقتصادي جان باتيست ساي J.B.Say (1767 ـ 1832) .

إمكانية حدوث هذا الفائض ، حيث إن مستوى الإنتاج ، مهما كان مرتفعاً ، سيتم تصريفه وبصورة تلقائية في السوق . وينص هذا القانون على أن :

العرض يخلق الطلب الخاص به Supply Creates its own Demand»

ويعود السبب في استنتاج هذا القانون إلى افتراض الكلاسيك بأن الهدف من كل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك ، الذي يعتمد على مستوى الدخل ، ويعتمد هذا الأخير على الإنتاج . ولذا فإن القيام بالإنتاج يمثل طلباً على شيء ما . والنتيجة هي عدم إمكانية وجود فائض في الإنتاج ، وبالتالي استحاله وجود حالة عامة من البطالة .

ويُعَدُّ هذا القانون صحيحاً في اقتصاد مقايضة ، على الرغم من أن الكلاسيك لم يفترضوا نظاماً اقتصادياً يعتمد على المقايضة فقط . فالأفراد يعملون من أجل الحصول على السلع والخدمات التي تمنحهم الإشباع الذي يريدونه . وهم ينتجون السلع التي يمتلكون مزايا مقارنة في إنتاجها ، ويستبدلون ما يفيض من إنتاجهم بإنتاج الآخرين . أي أن إنتاج الفرد (عرضه من السلعة) يمثل طلب على السلع الأخرى ، ولهذا فإن الطلب الكلي يجب أن يكون مساوياً للعرض الكلي .

وينبغي أن نميّز بين تطابقيات الناتج الوطني التي تعرضنا لها في الفصل الثاني (الناتج الكلي = الدخل الكلي = الإنفاق الكلي) ، وبين قانون ساي . فتطابقية الناتج الكلي تعد صحيحة عند أي مستوى من مستويات الدخل والإنتاج والإنفاق . أما قانون ساي فيتضمن أن أي زيادة في الإنتاج تؤدي إلى زيادة مماثلة في كل من الدخل والإنفاق .

ولهذا ، فإن كلاً من الدخل والإنتاج سيبقيان دائماً عند مستوى التوظف الكامل . وإذا حدث وكان مستوى الإنتاج عند مستوى يقل عن مستوى التوظف الكامل ، بسبب وجود بعض الموارد معطلة بصورة إجبارية ، فإن أي إضافة في الإنتاج ستتولد عنها إضافة مساوية في الدخل ، سيتم إنفاقها على شراء الناتج

الإضافي . ولما كان الجميع غير راضين بمستوى دخل يقل عن المستوى الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل ، فستستمر الزيادة في الإنتاج حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل .

إن قانون ساي هو قانون واضح عندما يتم ربطه باقتصاد مقايضه ، ولكن هل هو صحيح أيضاً عندما يتم ربطه باقتصاد يستخدم النقود ؟ لكي نتمكن من الإجابة عن هذا السؤال لا بد من التعرض لنظرية كمية النقود ، وعلاقتها بالطلب الكلي . غير أنه يجب التنويه إلى أن الكثير من الأفكار التي سنطرحها تمت صياغتها بعد ساي بزمن طويل ، بل إن منها ما جاء بعد كينز .

(12 ـ 2) نظرية كمية النقود

اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن للنقود وظيفة واحدة ، وهي أنها وسيطٌ للتبادل ، وأنه لا يوجد شخص يسلك سلوكاً اقتصادياً رشيداً يحتفظ برصيد نقدي عاطل . وهذا يعود إلى أن النقود لا تدر عوائد ، ولا تعطي إشباعاً ، ولذا سيقوم الأفراد باستخدام كل ما يحصلون عليه من نقود في شراء السلع والخدمات . وتعتمد السرعة التي تتحقق بها هذه العملية على عدة عوامل منها ؛ الكيفية التي يتم بها تنظيم الإنتاج ، وعدد مرات دفع الدخول ، واللوائح المالية والإداية والأعراف[1] .

وفي ظل هذه الفرضيات تقرر النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن سعر السلعة (عدد الدنانير التي يجب دفعها مقابل وحدة واحدة من السلعة) يعتمد على كمية النقود الموجود في الاقتصاد . أما اكتناز Hoarding النقود فهو أمر مستبعد ، ولا يساعدنا هذا المفهوم ولا عملية التخلص من النقود المكتنزة في تفسير التقلبات في مستوى الأسعار . ولذا فسر الكلاسيك التغير في الأسعار بالتغيرات في كمية النقود المتداولة . وتعرف هذه النظرية بنظرية كمية النقود .

---

(1) سنتطرق إلى هذه النقاط بشيء من التفصيل في الفصل القادم .

وسنتناول أولاً نظرية كمية النقود في الصورة التي قدمها ارفنج فيشر I.Fisher ، والتي يطلق عليها صيغة فيشر ، الموضحة في المعادلة التالية :

$$Ms.V = P.T \qquad (1 - 12)$$

حيث إن :

Ms = كمية النقود الموجودة في التداول ، أو عرض النقود .

V = سرعة دوران النقود.

= عدد المرات التي تستعمل فيها النقود من المعاملات.

= عدد المرات التي يتم فيها صرف الدينار الواحد خلال فترة زمنية معينة.

P = متوسط سعر كل المبادلات ، وهو رقم قياسي بعكس التغيرات في متوسط الأسعار التي تتحقق عند إجراء المعاملات ، والمرجحة بأوزان مناسبة .

T = الكمية العينية أو المادية لكل المعاملات التي تنجز باستخدام النقود .

وإذا كانت V ثابته ، وافترضنا أن الأسعار مرنة بالكامل ، فإن T ستكون عند أعلى مستوى يمكن أن تصل إليه . ولهذا فرض الكلاسيك ثبات T . والنتيجة هي أن P تتناسب مع Ms . فإذا زادت Ms بنسبة 10٪ ، فسيزيد P بالنسبة نفسها ، وإذا انخفضت الأولى بأي نسبة ، فسينخفض P بالنسبة نفسها .

غير أن صياغة فيشر تعرضت لانتقادات كثيرة تتعلق بعدم وجود مقياس مقبول لحجم المعاملات ، والرقم القياسي لأسعارها ، ووجد الاقتصاديون أن بإمكانهم صياغة المعادلة السابقة باستخدام الناتج الوطني ، وظهرت صياغة جديدة قدمتها مدرسة كيمبردج ، ووضعها كل من مارشال وبيجو وكينز ، كالتالي :

$$Ms.V = PQ \qquad (2 - 12)$$

حيث إن Q = الكمية العينية للسلع النهاية (الاستهلاكية والاستثمارية والسلع المصدرة ، والخدمات العامة) .

p = متوسط أسعار السلع النهائية ، وهو مؤشر لمتوسط الأسعار بالمعنى المتعارف عليه ، ولكنه لا يشمل أسعار السندات أو الأسهم أو السلع الوسيطة .

V = معدل دورات النقود في شراء السلع النهائية وليس في كل المعاملات .

ويجب أن ننوه هنا إلى أن المعادلة (12 ـ 2) هي تطابقية صحيحة بصرف النظر عن نظرية كمية النقود ، أو أي نظرية أخرى . إن ما تشير إليه هذه التطابقية هو : أن كمية النقود مضروبة في عدد مرات استبدال النقود بالسلع ، خلال أي فترة زمنية ، تساوي كمية الإنتاج من السلع والخدمات خلال الفترة نفسها مضروبة في مستوى أسعار هذه السلع والخدمات . أي أن التطابقية تعني :

$$Ms.V = Y = C + I + G + E - M = PQ \qquad (3 - 11)$$

وكلّ جزء من هذه الأجزاء الأربعة يُمثل طريقة معينة لوصف المقدار نفسه من الدينانير .

ولو افترضنا سيادة المنافسة ، ومرونة الأسعار ، وثبات سرعة دوران النقود ، فإن هذا يعني أن Q ستكون عند أعلى قيمة لها ، وعندئذ يمكن تحويل التطابقية إلى نظرية لكمية النقود ، تنص على أن p ستتغير بنسبة التغير نفسها في Ms ، ولكن التغير في p لا يؤدي إلى تغيرات مماثلة في Ms .

(12 ـ 3) نظرية كمية النقود كنظرية للطلب الكلي

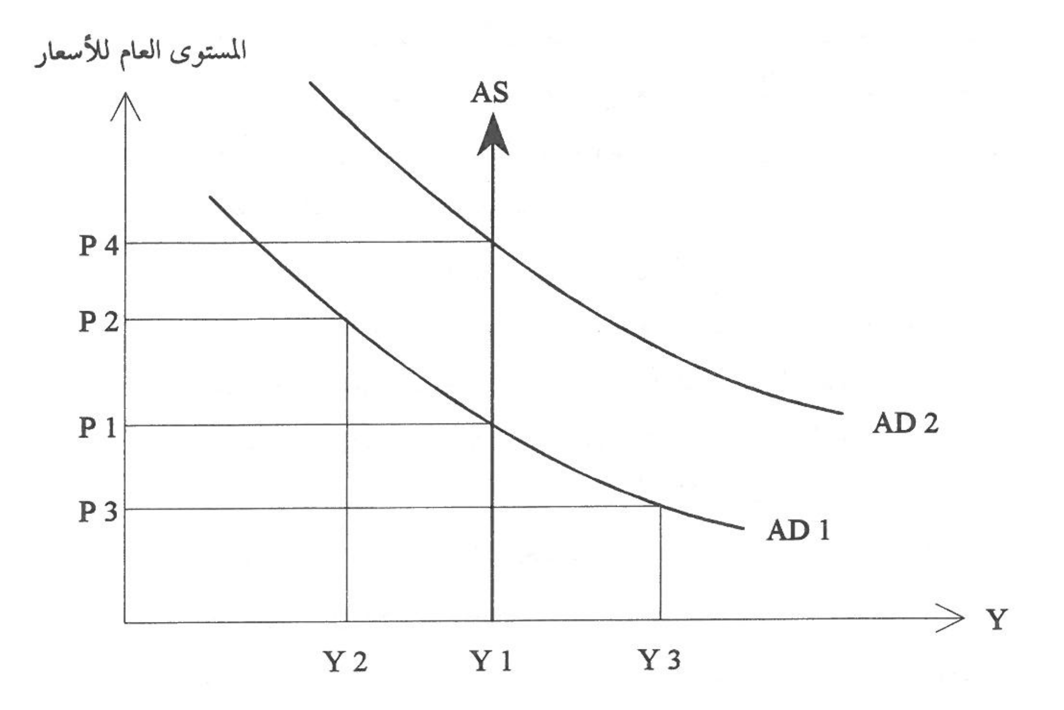
يستطيع النموذج الكلاسيكي تحديد مستوى الإنتاج بدون معرفة الطلب الكلي ، وهذا عكس ما تراه النظرية الكينزية ، التي لا تستطيع تحديد مستوى الإنتاج إلا بمعرفة الطلب الكلي . ويعرف الإنتاج الكلي عند الكلاسيك بأنه ذلك المستوى الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل . وكما أوضحنا في البند

السابق , فإن النظرية الكلاسيكية يمكنها تحديد مستوى السعر بدون معرفة الطلب الكلي ، حيث إن التغيرات في السعر تعكس تغيرات في الكمية المعروضة من النقود ، ومع أن المنظرين الكلاسيك لا يتطرقون بصراحة إلى الطلب الكلي ، إلا أننا نستطيع استخلاص نظرية للطلب الكلي من نظرية كمية النقود .

لقد افترض الكلاسيك أن الأفراد لا يحتفظون بالنقود بوصفها مقياساً للقيمة ، ولا توجد أرصدة نقدية معطلة . وعندما يمتلك الأفراد النقود تمتلكهم نزعة واحدة تجاهها ، وهي إنفاقها على سلع استهلاكية أو رأسمالية , أما النقود التي لا يتم إنفاقها على السلع الاستهلاكية فستودع في المصارف . ثم تقوم الأخيرة بإقراضها للمنشآت التي تنفقها على السلع الرأسمالية ، ومع أن الأفراد يقومون بالادخار ، إلا أن النظرية الكلاسيكية تقول بأنهم لن يحتفظوا بأية مبالغ مدخرة في شكل أرصدة نقدية معطلة ، وأن كل النقود سيتم تبادلها بين أفراد المجتمع .

وطالما أن النقود تستعمل وسيطاً للتبادل ، وتظل بالكامل في الدوران الفعلي ، فستظل سرعة دوران النقود ثابتة على ما هي عليه . وعندما تكون V ثابتة ومعروفة فسيكون في إمكاننا معرفة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات ($Y = PQ = Py$ ، حيث إن y تمثل الناتج الحقيقي) إذا ما عرفنا الكمية المعروضة من النقود . وهذا يوصلنا إلى مفهوم الطلب الكلي Aggregate Demand أو AD .

منحنى الطلب الكلي AD_1 في الشكل (12 ـ 1) يوضح مختلف كميات الإنتاج التي يتم شراؤها عند مختلف مستويات الأسعار ، وعند مقدار ثابت ومعين من عرض النقود . ونظراً لثبات V فإن مقدار الإنفاق في أي فترة زمنية يعتمد بالكامل على متوسط رصيد النقود المحتفظ بها من قبل أفراد المجتمع خلال تلك الفترة الزمنية . هذا يعني أن لكل رصيد من Ms يوجد منحنى للطلب الكلي . وعند زيادة عرض النقود ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين ، كما ينتقل هذا المنحنى إلى اليسار إذا انخفض عرض النقود .



الشكل (12 - 1)
منحنى الطلب الكلي في النظرية الكلاسيكية

وأي نقطة على منحنى الطلب الكلي تشير إلى قيمة معينة للسعر وإلى كمية معينة من السلع ، بحيث يكون حاصل ضربهما يساوي الإنفاق الكلي . وهذا يعني أن منحنى الطلب الكلي لدى الكلاسيك ذو مرونة تساوي الواحد الصحيح عند كل نقطة عليه (منحنى الإنفاق المتساوي) . أي أن كل نقطة على منحنى الطلب الكلي تشير إلى قيمة معينة من MV التي تساوي PQ .

ومن جهة أخرى ، يفترض الكلاسيك ، استناداً إلى قانون ساي ، ومرونة الأسعار والأجور ، أن الإنتاج هو عند أعلى قيمة له ، وهو الإنتاج الذي يتحقق عند مستوى التوظف الكامل . أي أن مستوى الإنتاج الكلي (العرض الكلي)

ثابت عند مستوى التوظف الكامل ، ولا يتأثر بالأسعار أو بالإنفـاق الكلـي . هـذا يعني أن منحنى العرض الكلـي Aggregate Supply (أو AS) يمكـن رسمـه كخـط مستقيم يوازي المحور الرأسي ، ويعبر عنه بمستوى يمثل الإنتـاج الـذي يتحقـق عنـد الوصول إلى مستوى التوظف الكامل[1] ، كما هـو موضـح في الشـكل (12 ـ 1) . ونقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي مـع منحنـى العـرض الكلـي تحـدد لنـا مسـتوى السعر P_1 .

إن أي مستوى للأسعار لا يسـاوي P_1 سيترتب عليـه عـودة الاقتصـاد مـرة أخرى إلى التـوازن الأصلـي . فـإذا كـان مسـتوى السـعر يسـاوي P_2 ، فسـيقوم الأفراد بإنفاق مبلغ يساوي Y_2 فقط . أي أن هناك فائضاً في العرض . لكن هـذا لا يعني أن الإنتاج سينخفض عن طريق تسريح العمال مثلاً ، بل سـيظل الإنتـاج عنـد Y_1 . وتتنافس المنشآت بعضها مع بعـض في الحصـول علـى زبـائن لسـلعها وذلـك بتخفيض أسعار هذه السـلع . وستسـتمر هـذه العمليـة إلى أن ينخفـض السـعر إلى P_1 . أما إذا كـان السـعر يسـاوي P_3 ، فسيكون هنـاك فـائض في الطلـب علـى السلع ، وسيتنافس المشترون بعضهم مع بعـض في الحصـول علـى السـلع ، وترتفـع الأسعار حتى تصل إلى P_1 .

ومن جهة أخرى ، إذا زادت الكمية المعروضة من النقود بأي نسبة ، فتستزيد الأسعار بهذه النسبة . ونظراً لعدم رغبة الأفراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية معطلة ، فسيزيد الإنفاق الكلي ، وينتقل منحنى الطلب الكلي AD_1 في الشـكل السـابق إلى اليمين ؛ إلى AD_2 ، وتكون الزيادة في الإنفاق الكلي وفقاً للمعادلة التالية :

$$\Delta \text{ الإنفاق الكلي } = [Ms1 - Ms2]V$$

حيث إن :

---

(1) سنقوم باشتقاق منحنيات العرض في الفصل السادس عشر .

V = سرعة دوران النقود .

$Ms2$ = الرصيد النقدي الجديد.

$Ms1$ = الرصيد النقدي الأصلي.

وزيادة الإنفاق الكلي ، مع ثبات الإنتاج ، تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للسعر إلى $P4$.

يمكننا الآن أن نلخص ما توصلنا إليه في النقاط التالية :

1 ـ يتحدد مستوى الإنتاج بمنحنى العرض الكلي .

2 ـ يتحدد المستوى العام للأسعار بالكمية المعروضة من النقود .

3 ـ زيادة الكمية المعروضة من النقود تزيد المستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها .

ولكن يظل مستوى الإنتاج عند ذلك المستوى الذي يتحقق عنده التوظف الكامل .

(12 ـ 3) نظرية سعر الفائدة .

بعد أن ناقشنا قانون ساي ، ونظرية كمية النقود ، نجد أمامنا السؤال التالي :

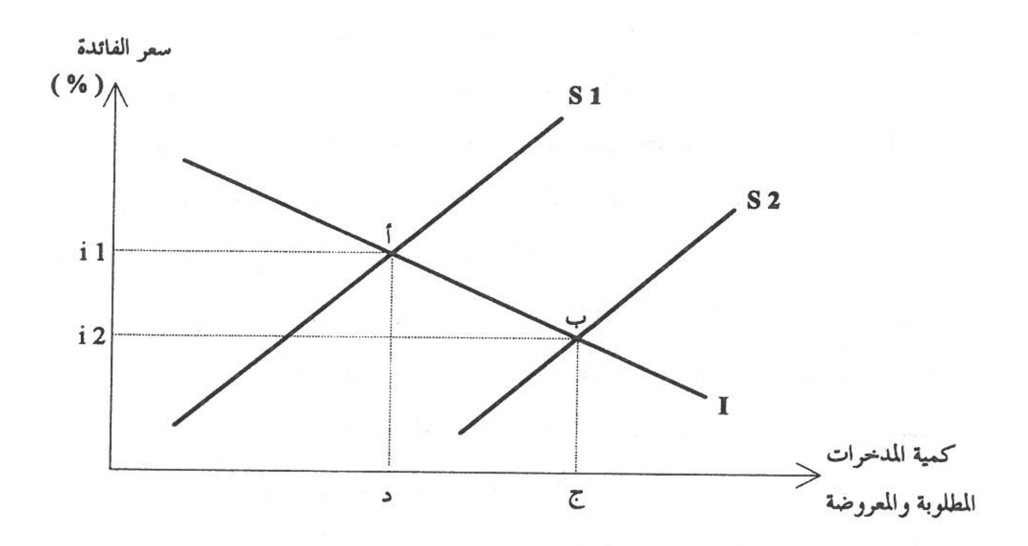
إذا قام معظم أفراد المجتمع بادخار جزء من دخلهم ، فإن هذه الدخول المدخرة تمثل جزءاً من قيمة إنتاجهم ، ولهذا فإن الطلب الكلي سيكون أقل من العرض الكلي ، فهل لا زال عرض السلع يخلق الطلب الخاص به ؟ .

من المعروف أنه إذا لم يوجد دينار من الاستثمار المخطط مقابل كل دينار من الدخل المدخر ، فسيكون هناك عجز في الإنفاق الكلي ، ويكون التساؤل حول الكيفية التي يتعادل بها كل من الادخار المخطط والاستثمار المخطط . أو بكلمات أخرى ، ما الآلية (الميكانيكية) التي تضمن تعادل كل من الادخار المخطط والاستثمار المخطط ؟ .

إن إجابة الكلاسيك تتمثل في الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في تحقيق هذا التوازن . إن النظرية الكلاسيكية تعامل الادخار المخطط بوصفها دالة (طردية) لسعر الفائدة ، وتعامل الاستثمار المخطط بوصفها دالة (عكسية) لسعر الفائدة ، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار يمكن تفسيرها بمفهوم التفضيل الزمني ، والرغبة في الاستهلاك ، التي تشير إلى أن الادخار يتضمن قدراً من التضحية ينعكس في الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحاضر ، الذي يجب أن يقابله عائد (سعر فائدة) . وهذا يعني أن هذا العائد يتجه للتزايد مع تزايد حجم المدخرات ، وهذا هو السبب في وجود العلاقة الطردية بين الادخار وسعر الفائدة .

أما الاستثمار (الطلب على القروض لأغراض الاستثمار) فيشير إلى الكفاءة الحدية لرأس المال . ونظراً لسريان قانون الغلة الثابتة ، فإن تزايد استخدام المعدات الرأسمالية في الإنتاج تؤدي إلى تناقص الزيادة في الإنتاج ، ولأن مدفوعات الفائدة على الأموال المقترضة يتم دفعها من عوائد الاستثمار ، فإن استخدام رأس المال يتطلب انخفاض سعر الفائدة حتى يتمكن المقترضون من دفع الفوائد على قروضهم . وهذا هو السبب في وجود العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة .

ولقد قام الكلاسيك باشتقاق منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال أولاً ، ثم تبناه كينز منهم . لكن النظريتين لا تعطيان لسعر الفائدة التأثير نفسه على الإنفاق الاستثماري . ويتركز الاختلاف بينهما حول مرونة الطلب الاستثماري بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة . والنظرية الكلاسيكية ترى أن منحنيات الاستثمار المخطط والادخار المخطط مرنة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة ، بينما يرى كينز وبعض من جاء بعده أن منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال غير مرن نسبياً ، ولا بد من حدوث تغيرات كبيرة في سعر الفائدة ليتعادل كل من الاستثمار والادخار .



الشكل (12 - 2)
التوازن الكلاسيكي بين الادخار والاستثمار

وبكلمات أخرى ، يرغب المدخرون في الحصول على أكبر عائد على الأموال التي يقرضونها ، بينما يرغب المستثمرون في تكبد أقل تكاليف على الأموال التي يقترضونها ، ولذلك ، لا بد من وجود سعر فائدة معين يتساوى عنده الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط . ولكن ، هل سيتغير سعر الفائدة بحرية وبالقدر اللازم لإتمام عملية التعادل هذه ؟ لقد افترض الكلاسيك أن الدخل الوطني يساوي ، دائماً ، دخل التوظف الكامل ، ولهذا السبب لا يؤثر الدخل في سعر الفائدة ، وتصبح الإشكالية هي كيف يتغير الادخار عند مستوى التوظف الكامل ؟. تتركز إجابة الكلاسيك عن هذا السؤال في الدور الذي يلعبه سعر

الفائدة ، والذي كلما كان مرتفعاً ، زاد المبلغ المخصص للادخار من الدخل الذي يحقق التوظف الكامل .

وفي ضوء القوى التي تعمل على كل من جانبي الطلب والعرض يتضح لنا أن سعر الفائدة سيتحدد عند النقطة التي يتعادل عندها كل من تيار الدخل وتيار الاستثمار . فإذا زاد سعر الفائدة عن i_1 في الشكل (12 ـ 2) ، فستزيد الأموال المعروضة من قبل المدخرين عن الأموال المطلوبة من قِبَل المستثمرين ، ويؤدي التنافس بين المدخرين إلى تفضيل الحصول على عائد أقل بدلاً من عدم الحصول على عائد على الأطلاق . وينخفض سعر الفائدة مرة أخرى إلى i_1 . وعلى العكس إذا انخفض سعر الفائدة عن i_1 ، فسيزيد الطلب على القروض (تزيد الاستثمارات) بمقدار أكبر من الادخار ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى i_1 .

أما إذا كان سعر الفائدة أكبر من i_1 ، ولسبب ما ظل هذا الوضع لفترة زمنية معينة ، فسيكون تيار الإقراض أكبر من تيار الاقتراض $(I \langle S)$. وستكون هناك موارد إنتاجية في حالة بطالة ، وأحد هذه الموارد هو عنصر العمل ، إذ سيكون هناك فائض في عرض العمل . وتقرر النظرية الكلاسيكية في هذا الصدد أنّ عدم قدرة سعر الفائدة على تعادل الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط ، يعني عدم قدرة الاقتصاد على إعادة تخصيص موارده التي تم تسريحها أو تحريرها من إنتاج السلع الاستهلاكية في إنتاج السلع الرأسمالية ، وستكون هناك بطالة في الموارد الاقتصادية .

ومن جهة أخرى ، تقرر النظرية الكلاسيكية بأن سعر الفائدة يتغير إلى أعلى أو إلى أسفل لتصحيح أي عدم توازن بين تيار الادخار وتيار الاستثمار ، وأن التغيرات فيهما تؤدي إلى وصول الاقتصاد إلى أوضاع توازنية جديدة . ولو فرضنا أن هناك زيادة في الادخار عند مختلف أسعار الفائدة ، فإن منحنى الادخار ينتقل إلى اليمين ؛ إلى S_2 في الشكل (12 ـ 2) ، ولم يتغير مستوى الإنتاج أو عرض العمل

في هذه الحالة ، وكل ما حدث تمثل في تغيير توزيع الإنتاج ؛ حيث انخفض إنتاج السلع الاستهلاكية وزاد إنتاج السلع الرأسمالية . وانخفض إنتاج السلع الاستهلاكية بالمسافة الأفقية (حـ د) على المحور الأفقي من الشكل (12 ــ 2) وزاد الادخار ، وبالتالي الاستثمار ، بالمقدار نفسه . أما إذا قام الأفراد بتخفيض ادخارهم عند جميع أسعار الفائدة ، فسينتقل منحنى الادخار إلى اليسار ، ولن يتغير مستوى الإنتاج أو التوظف ، وكل ما يحدث هو إعادة تخصيص الموارد بين السلع الاستهلاكية والرأسمالية .

ولكن ، وحتى تكون الحالات السابقة صحيحة ، ويؤدي سعر الفائدة الدور المطلوب منه في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، وبالتالي ضمان تحقيق قانون ساي في الأسواق ، فلا بد أن يكون جدول الادخار ، أو جدول الاستثمار ، أو كلاهما مرناً بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة .

وإذا فرضنا إمكانية تغيّر سعر الفائدة بحرية لتحقيق التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط ، فإن قيام الأفراد بادخار جزء من دخلهم لا يتطلب أي تعديل في نظرية كمية النقود ، بوصفها نظرية للطلب الكلي ، حيث يقومون بإنفاق كمية النقود التي يحصلون عليها . وعلى الرغم من أنهم لا يقومون بإنفاقها بأنفسهم ، فإن رغبتهم في الحصول على عائد تؤدي إلى تغيير سعر الفائدة ، بحيث يتعادل تيار الادخار مع تيار الاستثمار .

وباختصار يعتمد كل من سعر الفائدة ، وتقسيم الناتج الوطني بين الاستهلاك والادخار على العوامل المتعلقة بإنتاجية رأس المال والرغبة في الادخار ، ولا يعتمدان على العوامل التي تحدد الإنتاج ، أو كمية النقود ، أو مستويات الأجور والأسعار .

أسئلة الفصل الثاني عشر

1 ـ ما الدور الذي يلعبه قانون ساي في النظرية الكلاسيكية ؟ وهل يمكن الحكم على صحة هذا القانون في اقتصاد يستخدم النقود ؟ .

2 ـ ما الفرق بين قانون ساي والتطابقية التي تقول إن الإنتاج الكلي = الإنفاق الكلي = الدخل الكلي ؟ .

3 ـ اشرح كيفية اشتقاق منحنى الطلب الكلي في نظرية كمية النقود الكلاسيكية ؟ .

4 ـ ما الدور الذي يلعبه سعر الفائدة في تحقيق التوازن بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط في النظرية الكلاسيكية ؟ .

قائمة المراجع

1 - W. H. Branson, Macroeconomic Theory and Policy, (Harpper & Row, Publishers, 1972), Chap.6, pp. 94-112.

2 - F. Brooman and H. Jacoby, Macroeconomice (Aldin Publishing Company, 1970), Chaps.6 and 11, pp. 63-98, 252-291.

3 - T. F. Dernburg and D. M. McDougal, Macroeconomics, 4th ed. (McGraw Hill, 1972), Chaps. 11-12, pp. 219-262.

4 - B. Hiller, Macroeconomics : Models, Debates, and Development (Basil Blackwell, Inc., 1986)

ترجمة د. فتحي أبو سدرة ود. عبد الفتاح أبو حبيل، منشورات جامعة قار يونس، 1990، ص 15-38.

5 - J. Lindauer, Macroeconomics, 2nd ed. (John Wiley & Sons, Inc., 1971), Chap.20, pp. 422-442.

6 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jovanovich, 1978), Chap.14, pp. 229-251.

الفصل الثالث عشر

النقود والنشاط الاقتصادي

تعرضنا في الفصول السابقة ، وبصورة تفصيلية ، للبنود المختلفة للطلب الكلي ، دون أن نعطي دوراً محدداً للنقود ، لكننا استعملنا النقود ، ضمنياً ، مقياساً للقيم وكذلك للتعبير عن التدفقات المختلفة ، وتوصلنا إلى النقاط التالية :

* يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على مستوى الدخل بدرجة كبيرة ، وإلى حد ما على ميول المستهلكين وتوقعاتهم ، وعلى سعر الفائدة ، ونسبة الأصول إلى إجمالي الأصول التي يمتلكها الأفراد ، وعلى شروط الائتمان ، وعلى توزيع الدخل .

* يعتمد الاستثمار على سعر الفائدة ، وشروط الائتمان ، والأرباح المتوقعة ، وعلى مستويات الدخل الحالي والتغيرات السابقة في الدخل .

* تعتمد الواردات على مستوى الدخل إلى حد كبير .

* تعتمد الصادرات على مستوى الدخل إذا أخذنا في الحسبان ردود فعل العالم الخارجي .

وفي ضوء هذه النتائج تمت صياغة معادلة التوازن التالية .

$$Y = C + I + G + E - M \qquad (1 - 13)$$

لكن هذه المعادلة تعاني من بعض نقاط الضعف ، التي منها :

1 - تركز التحليل على القوى الحقيقية الخاصة بالإنتاج والادخار في تحديد مستوى الدخل التوازني ، دون الاهتمام بالقوى النقدية التي تلعب دوراً مهما في تحديد سعر الفائدة ، الذي يتم تحديده في سوق النقود . وطالما أن حجم الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة ، فإن التغيرات في عرض النقود ستؤثر في النشاط الاقتصادي والمستوى العام للأسعار ، وذلك من خلال تأثيرها في سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار . ولقد تجاهلنا حتى الآن سوق النقود بالكامل ، وهو موضوع هذا الفصل .

2 - عدم الاهتمام بالكيفية التي يتحدد بها المستوى العام للأسعار ، و سنتناول هذه النقطة في الفصل السادس عشر .

ومن جهة أخرى ، ذكرنا في الفصل السابق أن الكلاسيك اهتموا بوظيفة واحدة للنقود تتمثل في كونها وسيطاً للتبادل Medium Exchange ، وتجاهلوا إمكانية طلب النقود بوصفها أصلاً . وبناء على هذه الوظيفة التي حددوها للنقود ، صاغ الكلاسيك نظرية كمية النقود التي قدمناها في الفصل الثاني عشر . كما توصل الكلاسيك إلى أن سعر الفائدة التوازني يتحدد بتعادل الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط .

ويرى الاقتصاديون اليوم أن للنقود وظيفة أساسية هي التسهيل والإسراع في إنجاز العمليات التبادلية ، وهي وظيفة لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر الشرط الأساسي المتعلق بالثقة في النقود أو بالقبول العام لها عند استخدامها في شراء السلع من الخدمات ، أو في تسوية الديون . وإذا تحقق شرط القبول العام ، فستكون للنقود الوظائف الأساسية التالية :

1 - وسيط للتبادل ؛ حيث تقوم النقود بتسهيل عملية التبادل في الاقتصاد الحديث .

2 ـ مقياس للقيمة أو وحدة القياس Standard of Value ، حيث يمكن بواسطتها التعبير عن قيم مختلف الحسابات الخاصة بالأنشطة الاقتصادية ومنتجاتها بالشكل الذي يمكن من حساب الأرباح والخسائر .

3 ـ معيار للمدفوعات المؤجلة Standard of Deferred Payment حيث تسهّل عمليات الاقتراض في تقدير أو في تحديد ما يتعين على المقترض دفعه في المستقبل إلى المقرض . وتعتمد قدرة النقود في أداء هذه الوظيفة على توافر قدر مقبول من الاستقرار في القيمة الشرائية للنقود .

4 ـ مخزن للقيمة Store Of Value حيث يمكن تأجيل تبادلها مقابل السلع والخدمات التي يرغب فيها حاملها إلى وقت لاحق في المستقبل . فحاملها استخدمها كمخزن يحتفظ فيه لبعض الوقت بمجموعة معينة من القيم تساوي ما يقابل هذه النقود غير المنفقة من سلع وخدمات .

هذا ، ولقد أجرى كينز تعديلاً مهما على التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بمفهوم « تفضيل السيولة Liquidity Preference » أو الطلب على النقود[1] . وأوضح أن هذا الأخير يعتمد ـ ضمن العوامل الأخرى ـ على سعر الفائدة ، وأن هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود وبين سعر الفائدة . ووجود هذا العلاقة يعني أن الأفراد يحتفظون بالنقود ليس لكونها وسيطاً للتبادل فقط ، بل على أنها أصلاً من الأصول السائلة . فإذا انخفض سعر الفائدة فإن الأفراد الذين بحوزتهم الثروة سيقومون بإحلال النقود محل ما يمتلكون من سندات (بيعهم للسندات) ، وعدم شرائهم لسندات جديدة يضع حداً للانخفاض في سعر الفائدة .

ولكل شخص ، في أي وقت ، ثروة معينة ، حيث يمكنه الاحتفاظ بها في عدة أشكال مثل النقود السائلة ، والأوراق المالية التي يحصل منها على عوائد (مثل السندات) ، والعقارات والأصول الأخرى . وقد يوزع الفرد ثروته بطرق مختلفة على هذه الأصول بهدف الوصول إلى تلك الحافظة Portfolio الاستثمارية التي

---

(1) من التعديلات الأخرى التي أجراها كينز على الآراء الكلاسيكية ما يلي : أن الدخل الوطني يعتمد على الطلب الكلي ، وأن سعر الفائدة يتحدد بتعادل العرض من النقود مع الطلب عليها ، وأن الدخل المتاح هو المحدد الرئيس للإنفاق الاستهلاكي ، وأن الدخل التوازني يتحدد عند تعادل الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط ، ويمكن تحقيق الدخل التوازني عند مستوى توظف يقل عن مستوى التوظف الكامل.

يحصل منها على أقصى منفعة . وتتغير نسبة الأصل في الحافظة الاستثمارية إلى بقية الأصول الأخرى بصورة طردية مع معدل العائد على ذلك الأصل ، وبصورة عكسية مع معدلات العائد على الأصول البديلة . فإذا كان لدينا أصلان بديلان هما (أ) و (ب) ، وظل معدل العائد على (أ) ثابتاً ، بينما زاد معدل العائد على (ب) ، فمن المتوقع أن تزداد نسبة (ب) في تلك الحافظة ، وتقل نسبة (أ) فيها .

إن دراسة العلاقة بين النقود وسعر الفائدة عندما يكون هناك العديد من الأصول البديلية التي يمكن أن يحتفظ بها الفرد أو الوحدة الاقتصادية ، تقع خارج نطاق هذا الكتاب ، وسنتعامل ـ وللتبسيط ـ مع أصل واحد بديل للنقود وهو السندات ، حيث يستطيع الفرد أن يقوم ببيعها في السوق ويطلب النقود ، كما يمكنه أيضاً عرض النقود ويطلب السندات . ومع أن النقود يمكن طلبها لأغراض أخرى ، إلا أن الطلب على النقود ـ وهو الجانب العكسي لعرض السندات ـ يُعَدُّ مهما في تحديد سعر الفائدة .

ومن جهة أخرى ، يوجد في الحياة العملية العديد من أسعار الفائدة التي تختلف باختلاف درجة المخاطر في عمليات الإقراض ، وفترات الاسترداد ، وتكلفة الفرصه البديلة (المضاعة) ، وعلى المصاريف الإدارية . لكننا ، وللتبسيط ، سنفترض إمكانية وجود سعر فائدة واحد يمثل تكلفة الحصول على النقود .

وسنقوم في هذا الفصل بدراسة الطلب على النقود ، والعرض منه ، ودراسة الكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة وذلك عن طريق التفاعل بين الطلب على النقود والعرض لها .

(13 - 1) الطلب على النقودMoney Demand

أشار الكلاسيك ـ كما قدمنا سابقاً ـ إلى أن النقود تطلب لأداء وظيفة واحدة وهي « وسيط التبادل » ، وأن كمية الأرصدة النقدية تعتمد بصورة مستقرة Stableعلى مستوى الناتج أو الدخل الكلي . ولقد قبل كينز هذا الدافع للطلب

على النقود ، بوصفه أحد عناصر نظرية تفضيل السيولة ، ولكنه خرج عــن الإطـار الكلاسيكي ، وأضاف دافعين آخرين للطلب على النقود هما :

1 ـ الطلب على النقود بدافع الاحتياط Precautionary Demand .

2 ـ الطلب على النقود بدافع المضاربات Speculative demand .

وقبل أن نقوم بمعالجة كل بند من بنود الطلب على النقود نود أن نشير إلى أن النقود تعني رصيداً (كمية) معيناً وليـس أي دينـار مـن القـوة الشـرائية ، ويشـير الطلب على النقود إلى متوسط كمية النقود التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها إمـا في جيوبهم أو في حساباتهم الجارية بالمصارف .

(13 ـ 1 ـ 1) الطلب على النقود بدافع المعاملات :

يُطلق على النقود الـتي تفضـل الوحـدات الاقتصاديـة المختلفـة الاحتفـاظ بهـا لتغطية الفترة الزمنية التي تنقضي بين اسـتلام الدخـل والقيـام بالإنفـاق اصطـلاح « الطلب على النقود وبدافع المعاملات » .

ويرغـب كـل فـرد في الاحتفـاظ بمقـدار معين مـن النقـود يحملـه معـه لإتمـام المعـاملات اليوميـة الـتي تتمثـل في شـرائه للمــواد الغذائيــة ، والملابـس ، ووقـود السيارة ... الخ . وتعتمد قيمة هذه المدفوعات على عادات الأسرة ، وعلى اللوائـح المالية والإدارية التي تحدد العلاقة بين العمال وإدارة الشركة . ولتوضيـح تأثـير هـذه العوامل في أرصدة المعاملات نورد المثال التالي :

لنفترض أن شخصاً يستلم دخلاً شهرياً قدره 420 دينـار ، وأنـه يقـوم بانفـاق كل هذا الدخل بصورة منتظمة خلال الشهر (المبلغ نفسه يومياً) . وأن هذا المبلـغ يمكن أن يستلمه الشخص بعدة أنماط من أنماط الدفع كأن يتم دفع :

(أ) 420 دينار في اليوم الأول من كل شهر .

(ب) 210 دينار في اليوم الأول من الشهر ، والباقي في اليوم السادس عشر من الشهر .

(جـ) 105 دينار في اليوم الأول من كل أسبوع .

ووفقاً لنمط الدفـع (أ) نجـد أن الرصيـد النقـدي يسـاوي 420 دينـار في اليـوم الأول من الشهر ، و315 دينار في اليوم الأول من الأسبوع الثـاني ، و210 دينـار في

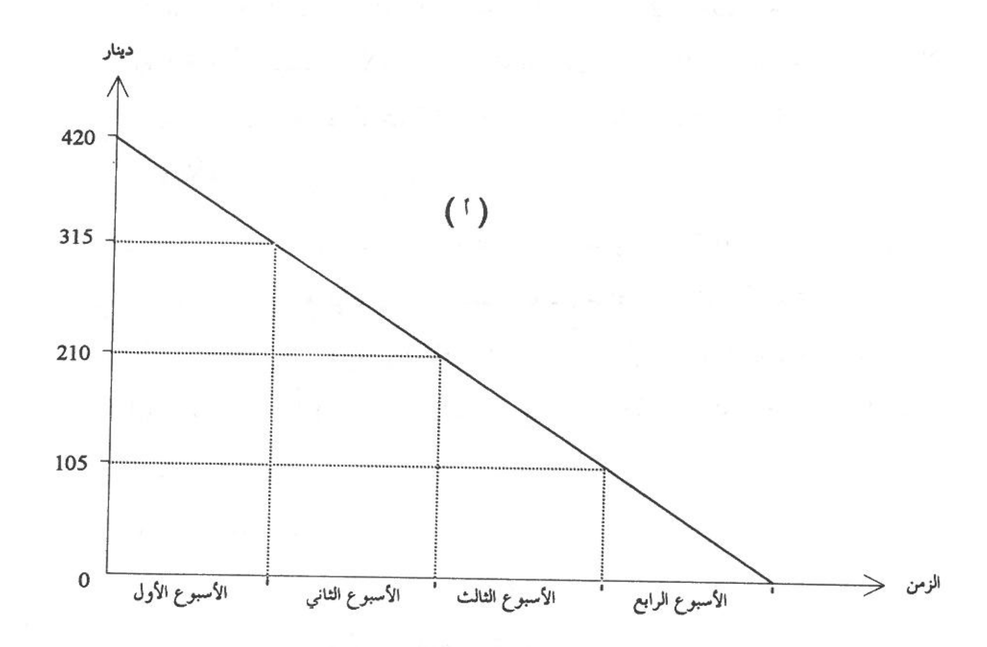
بداية الأسبوع الثالث ، و105 دينار في بداية الأسبوع الربع ، وصفراً في نهاية الأسبوع الرابع . ثم يقفز مرة أخرى إلى 420 دينار في اليوم التالي . ولما كانت هذه الأرصدة تتجه إلى التناقص من يوم لآخر بطريقة منتظمة حتى تصل إلى الصفر في نهاية الشهر ، فإن متوسط الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الفرد يساوي :

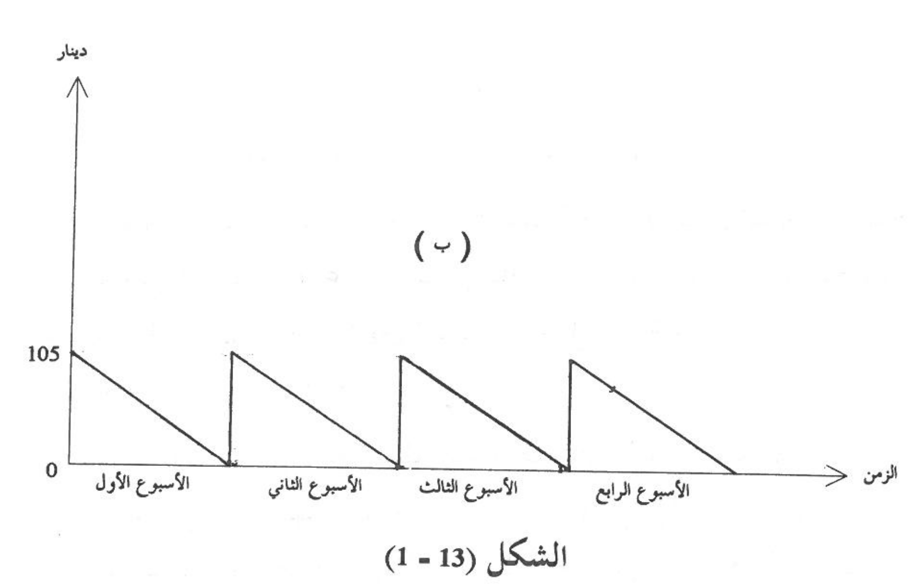
$$\text{متوسط الرصيد النقدي} = \frac{420 + \text{صفر}}{2} = 210 \text{ دينار} .$$

وهو يعادل نصف دخله الشهري . أما الرصيد الفعلي في أي لحظة زمنية خلال الشهر فيوضحه الجزء (أ) من الشكل (13−1) .

وفي ظل نمط استلام الدخل (جـ) ، ومع فرضية انتظام نمط الإنفاق ، نجد أن الرصيد النقدي للفرد في بداية اليوم الأول من الأسبوع الأول يبلغ 105 دينار ، وفي بداية اليوم الثاني 90 ديناراً ، وفي بداية اليوم الثالث 70 ديناراً .. وهكذا . وفي هذه الحالة يكون متوسط الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الفرد يساوي ((105 + 0) / 2 =) 52.5 ديناراً . وهذا يعني ، (مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها) ، أن زيادة عدد مرات الدفع (استلام الدخل) إلى 4 مرات أدى إلى انخفاض متوسط الرصيد النقدي إلى الربع : من 210 إلى 57.5 ديناراً . ويوضح الجزء (ب) من الشكل (13−1) الرصيد النقدي في لحظة زمنية خلال كل أسبوع .

وإذا توسعنا في هذا التحليل ، وافترضنا أن الدخل الشهري الذي يبلغ 420 دينار يتم استلامه على أساس يومي وبمعدل 15 ديناراً ، أي عدد مرات الدفع (استلام الدخل) زاد من مرة واحدة في الأسبوع إلى ست مرات ، فسيترتب على ذلك ـ مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ـ انخفاض متوسط الرصيد النقدي اليومي لهذا الفرد إلى السبع من 52,5 د إلى ((15 + 0) ÷ 2 =) 7.5 دينار . وهذا الأخير يساوي حاصل قسمة 52.5 على 7 .





الشكل (13 - 1)

نمط استلام الدخل ومتوسط الرصيد النقدي الفعلي

وبكلمات أخرى ، ينخفض متوسط الرصيد النقدي الذي تحتفظ به الوحدة الاقتصادية (فرد أو منشأة) لإتمام عمليات التبادل عند زيادة عدد مرات استلام الدخل . غير أن صحة هذه القاعدة تعتمد على فرضية انتظام نمط إنفاق الفرد ، مع بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه .

ولو فرضنا أن الشخص يستلم دخله الأسبوعي (105 دينار) في بداية الأسبوع ، إلا أنه لا يقوم بإنفاق هذا المبلغ بمعدل منتظم ، كما كان عليه الحال في الحالات السابقة ، بل أنه يقوم بإنفاق 45 ديناراً في اليوم الثالث ، و15 ديناراً في اليوم الرابع ، و45 ديناراً في اليوم السابع . وفي هذه الحالة سيكون متوسط الرصيد النقدي كالآتي :

105 دينار كل يوم ولمدة 3 أيام	315
60 ديناراً لمدة يوم واحد	60
45 ديناراً كل يوم ، ولمدة 3 أيام	135
المجموع	510

أي أن متوسط الرصيد النقدي اليومي = 510 ÷ 7 (أيام) = 72.8 دينار .

وبالمقارنة بالحالات السابقة نجد أن متوسط الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الفرد يتجه للزيادة مع زيادة عدد مرات الإنفاق . ففي هذا المثال فرضنا عدم وجود تزامن أو توافق Synchronization بين استلام الدخل وإنفاقه . أي أن نمط استلام الدخل يختلف عن نمط إنفاق هذا الدخل .

ولنضرب مثالاً آخر لعدم التوافق هذا ولكن على المستوى الشهري ، حيث يحصل الفرد على دخل شهري قدره 420 دينار يستلمه في أول أيام الشهر ، ويقوم بإنفاق 140 دينار فور حصوله على الدخل ، ثم 140 دينار أخرى في اليوم العاشر ، وينفق الباقي من دخله في اليوم العشرين . أي أن عملية الإنفاق تم تقديمها بمقدار

10 أيام عن الحالة السابقة . ويمكن حساب متوسط الرصيد النقدي في هذه الحالة كالآتي .

280 دينار كل يوم لمدة عشرة أيام 2800

140 دينار كل يوم لمدة عشرة أيام 1400

———

المجموع 4200

أي أن متوسط الرصيد النقدي = 4200 ÷ 30 = 140 دينار .

ويوضح هذا المثال أن متوسط الرصيد النقدي يتجه – إذا ظلت الأشياء الأخرى على حالها – إلى الزيادة مع انخفاض درجة التوافق بين استلام الدخل والقيام بالإنفاق .

وأخيراً ، إذا زاد الدخل الأسبوعي من 105 دينار إلى 525 دينار ، يتم دفعه في بداية الأسبوع ، مع انتظام نمط الإنفاق ، فإن متوسط الرصيد النقدي يزداد من 52.5 دينار إلى 262.5 دينار . وهذا يعني أنه إذا لم يتغير النمط المنتظم للدخل ، ولم يتغير التوزيع المنتظم للإنفاق ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، فإن متوسط الرصيد النقدي الذي تحتفظ به الوحدة الاقتصادية يزداد بنسبة زيادة قيمة الدخل نفسها .

ومع بساطة هذا التحليل ، إلا أنه يشير إلى أن نسبة الأرصدة النقدية الخاصة بالمعاملات إلى الإنفاق على السلع والخدمات ـ لكل وحدة اقتصادية ـ يعتمد على عدد مرات استلام الدخل ، وعدد مرات الإنفاق ، وعلى درجة التوافق أو التزامن بين استلام الدخل والقيام بالإنفاق . أي أنها ، وباختصار ، تعتمد على عادات الدفع في المجتمع . ويمكننا الحصول على الأرصدرة النقدية الخاصة بالمعاملات إلى الإنفاق على السلع والخدمات للمجتمع كلّه مباشرة من النسبة الخاصة بكل وحدة اقتصادية في المجتمع .

ويقصد بكلمة « المعاملات » هنا كل المعاملات التي تُبرم في الاقتصاد والتي تتعلق بشراء السلع الوسيطة ، والنهائية ، والاستثمارات الحقيقية والمالية . وقيمة

هذه المعاملات تفوق كثيراً قيمة الناتج الوطني الإجمالي في أي فترة زمنية . ويعتقد الاقتصاديون أن نسبة الناتج الوطني الإجمالي إلى قيمة المعاملات هي نسبة ثابتة إلى درجة كبيرة ، وهذا يمكننا من أن نقول بأن متوسط الرصيد النقدي الذي يرغب الجمهور بالاحتفاظ به لأغراض المعاملات يعتمد ، وبصورة طردية ، على مستوى الدخل ، و بذلك نستطيع ربط الأرصدة النقدية بمستوى الإنتاج . ولهذا يمكننا تعريف نسبة الأرصدة النقدية الخاصة بالمعاملات إلى الدخل الوطني ، وبالأسعار الجارية ، كما يلي :

$$k = \frac{Mt}{Y} \qquad (2 - 13)$$

حيث إن :

Mt = أرصدة المعاملات .

Y = الناتج الوطني الإجمالي .

ويتم الوصول إلى قيمة k من النسب الخاصة بالوحدات الإقتصادية المختلفة ، التي تعتمد على نسبة أرصدة المعاملات إلى الإنفاق على السلع والخدمات لكل وحدة اقتصادية مرجحه بنصيب هذه الوحدات من الإنفاق الكلي ، وعلى نسبة الإنفاق إلى الدخل الوطني .

وتتغير أرصدة المعاملات ، والمصاحبة مع أي مستوى من مستويات الإنتاج ، بنسب تغيّر السعر الذي يباع به الإنتاج . فإذا زاد السعر بنسبة 100 ٪ ، فإن هذا يتطلب زيادة أرصدة المعاملات بالنسبة نفسها لشراء الكمية السابقة نفسها من السلع . كما أن أرصدة المعاملات تتغير بتغير الإنفاق ، سواء كان السبب هو تغير المستوى العام للسعر ، أو في الإنتاج (المعاملات) ، أو في أي توليفة منها . فإذا احتاج الجمهور لرصيد نقدي قدره دينار واحد لإنجاز معاملة ممثلة لدخل قدره 2.5 دينار ، فإن أرصدة المعاملات المطلوبة ستساوي 740 مليون دينار عند مستوى دخل

يساوي 1850 مليون دينار ، سواء كان مستوى الدخل يساوي :

2.5 دينار × 740 مليون وحدة = 1850 مليون دينار

أو

1 دينار × 1850 مليون وحدة = 1850 مليون دينار

أو أي توليفة منهما بحيث أن حاصل ضربهما يساوي 1850 دينار .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة ، باستخدام المعادلة (13 ـ 2) ، بالصيغة التالية :

$$Mt = kPy \quad (3 - 13)$$

حيث إن :

P = المستوى العام للأسعار .

y = الناتج الحقيقي .

ويمكن التعبير عن أرصدة النقود لأغراض المعاملات بوحدات اسمية ، كما قدمنا في المعادلة (13 ـ 2) ، التي يمكن صياغتها كالتالي :

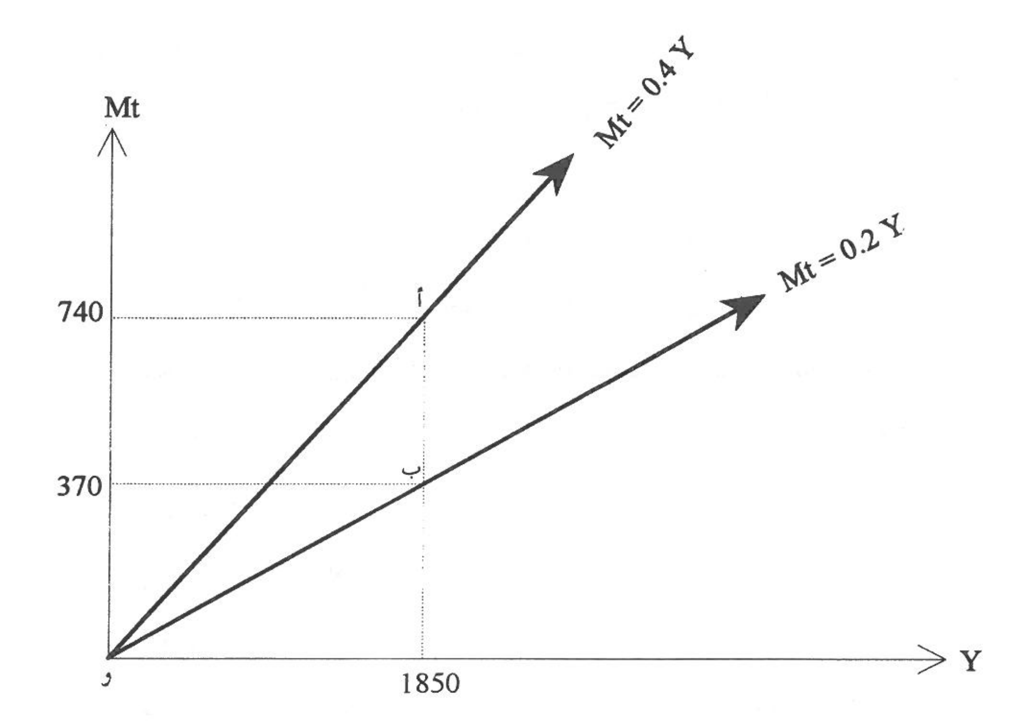
$$Mt = P.ky \quad (4 - 13)$$

وتتضمن المعادلة (13 ـ 4) أن التغير في P هو نتيجة التغيّر النسبي في القيمة النقدية لأرصدة المعاملات . كما يمكن التعبير عن أرصدة المعاملات بوحدات حقيقية وذلك بقسمة المعادلة (13 ـ 4) على P ، لنحصل على :

$$\frac{Mt}{P} = Mt = ky \quad (5 - 13)$$

ونحن نفرض في هذا الجزء من الكتاب أن مستوى الأسعار ثابت ، وبالتالي فإن $Mt = mt$. وسنتخلى عن هذه الفرضية ابتداء من الفصل السادس عشر .

هذا ، ويمكننا توضيح العلاقة بين أرصدة المعاملات والدخل الكلي ، وذلك باستخدام الشكل التالي :



الشكل (13 - 2)

الطلب على النقود بدافع المعاملات

يشير الخط المستقيم (وأ) إلى أرصدة المعاملات عند مختلف مستويات الدخل وعندما تكون k تساوي 0.4 . وعند مستوى دخل يساوي 1840 ، يصل الطلب على النقود بدافع المعاملات إلى 740 مليون دينار ، أما إذا انخفضت k إلى 0.2 ، فإن الخط المستقيم (وب) يصبح منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات ، وينخفض رصيد المعاملات من 740 إلى 370 مليون دينار نظراً لانخفاض k إلى النصف .

هذا ، وتعتمد k على عادات الدفع في المجتمع ، وهذه الأخيرة لا تتغير بشكل واضح في المدى القصير ؛ لأنها تعتمد على ظروف دستورية وهيكلية داخل الاقتصاد ، مثل درجة التزامن بين استلام الدخول والقيام بالإنفاق لكل وحدة

اقتصادية ، وعلى الفترة الزمنية اللازمة ليصبح الإنفاق في مكان معين دخلاً في مكان آخر . كما تعتمد أيضاً على مدى انتشار المؤسسات المالية في المجتمع ، وعلى درجة التكامل الصناعي في الاقتصاد الوطني . ولهذه الأسباب سنفترض أن k لا تتغير في المدى القصير ، وبالتالي فإن المحدد الرئيس للأرصدة الحقيقية الخاصة بالمعاملات هو التغير في مستوى الدخل الحقيقي[1] .

(13 - 1 - 2) الطلب على النقود لأغراض الاحتياط .

ينشأ الطلب على النقود بدافع المعاملات ، كما ذكرنا ، لعدم وجود توافق أو تزامن بين استلام الدخول والقيام بالإنفاق . وبالمثل ينشأ الطلب على النقود بدافع الاحتياط لعدم التأكد من استلام الدخول أو القيام بالإنفاق . ويمكن للوحدات الاقتصادية استخدام أرصدة الاحتياط لمواجهة الزيادة غير المتوقعة في الإنفاق ، أو التأخر غير المتوقع في استلام الدخل ، وللاستفادة من التخفيضات في أسعار البيع . وتعتمد أرصدة الاحتياط على عاملين هما[2] .

1 ـ طبيعة الفرد ، ودرجة تفاؤله أو تشاؤمه ، وذلك فيما يتعلق بقدرته على الاقتراض خلال وقت قصير .

2 ـ مستوى الدخل حيث إن الأفراد يحتاجون إلى أرصدة أكبر ، وهم قادرون على طلبها ، عند المستويات المرتفعة من الدخل .

ومع أننا نستطيع التمييز بين الطلب على النقود بدافع الاحتياط ، والطلب على النقود بدافع المعاملات ، إلا أن مجموعهما يعتمد على مستوى الدخل ،

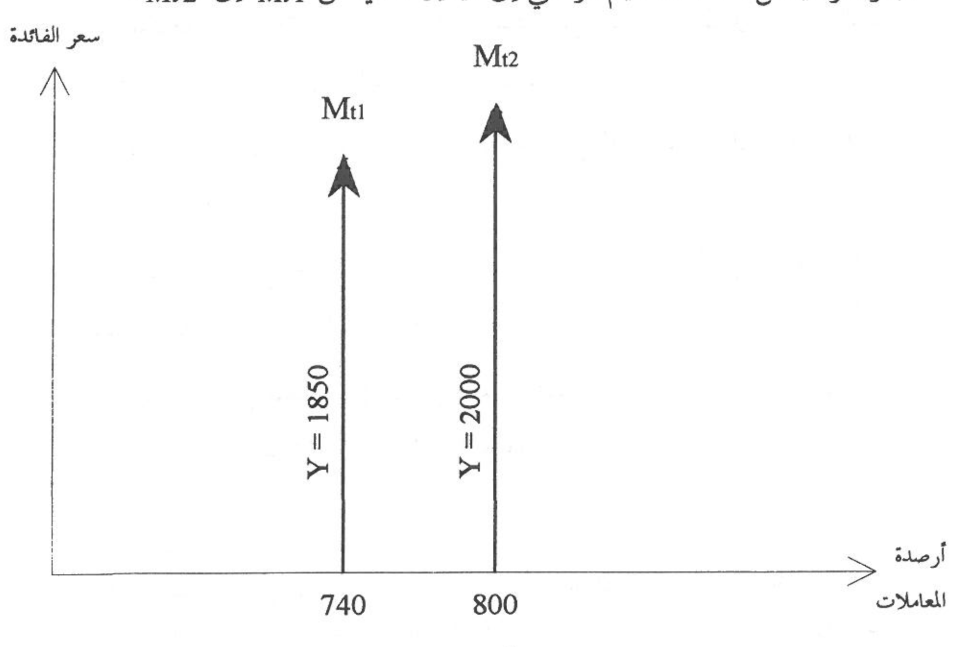
---

(1) يتفق معظم الاقتصاديين على أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات يعتمد , في الحياة الواقعية ، على سعر الفائدة ، إلى جانب اعتماده على مستوى الدخل . ولكن ، ولتبسيط التحليل سنفترض أن هذا الطلب غير مرن بالكامل بالنسبة لسعر الفائدة .

(2) تعتمد أرصدة الاحتياط أيضا على سعر الفائدة ؛ إذ يمكن استخدام هذه الأرصدة في شراء أصل مالي يدر عائداً . ومرة أخرى ولتبسيط التحليل ، سنفترض أن هذا الطلب غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة .

وبالتالي نستطيع دمجهما في المعادلة السابقة ، وسنطلق على هذا المجموع اسم « الطلب على النقود بدافع المعاملات » أي أن Mt تشير الآن إلى هذا المجموع الذي تتحدد قيمته بمستوى الدخل .

هذا ، ولقد افترضنا في هذا التحليل أن الطلب على النقود لأغراض المعاملات غير مرن بالكامل بالنسبة لسعر الفائدة . ونظراً لثبات k ، فإن هذا الطلب يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الدخل . وهذا هو ما يوضحه الشكل (13 ــ 3) ، حيث يمكن رسم أرصدة المعاملات بيانياً خطاً مستقيماً رأسيّاً عند مستوى الدخل المناظر ، وبصرف النظر عن سعر الفائدة السائد في السوق . وإذا زاد مستوى الدخل من 1850 مليون دينار إلى 2000 مليون دينار ، فسترتفع أرصدة المعاملات من 740 إلى 800 مليون دينار ، وسينتقل الخط المستقيم الرأسي إلى اليمين ، أي من $Mt1$ إلى $Mt2$.



الشكل (13 - 3)
أرصدة المعاملات وسعر الفائدة

(13 - 1 - 3) الطلب على النقود بدافع المضاربات .

إن الفكرة التي قدمناها في البند السابق ، والخاصة بالطلب على النقود بدافع المعاملات ، لا تتعارض مع وجهة النظر الكلاسيكية ، حيث يمكن إضافة أرصدة الاحتياط إلى أرصدة المعاملات دون حدوث تغيير في نتائج النظرية الكلاسيكية ، ولكن الطلب على النقود بدافع المضاربات يمثل اختلافاً جوهرياً عن آراء الكلاسيك .

ينشأ الطلب على النقود بدافع المضاربات نتيجة لرغبة المضاربين في الحصول على أرباح (مكاسب) رأسمالية ، وذلك عن طريق شراء الأصول عندما تكون أسعارها منخفضة ، وبيعها عندما ترتفع هذه الأسعار ، فعند بيع السند ، مثلاً ، بسعر مرتفع بالمقارنة بسعر الشراء ، فسيحصل مالك السند (حامله) على أرباح رأسمالية تتمثل في الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء . أما إذا تم بيع السند بسعر يقل عن سعر شرائه فسيتكبد البائع خسارة رأسمالية تساوي الفرق بين السعرين . ومن جهة أخرى ، عندما يلاحظ الفرد - الذي يحتفظ برصيد نقدي – انخفاضاً في سعر السند يفوق الفائدة على السند ، فإن هذا سيشجعه على شراء السند لتحقيق الأرباح الرأسمالية في المستقبل .

وبكلمات أخرى ، يرغب مالكو الثروة في الاحتفاظ بجزء كبير من ثروتهم في شكل نقود عندما تكون أسعار الأصول الأخرى مرتفعة نسبياً ، ويتوقعون انخفاضها في المستقبل . وهم يريدون الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لاستعمالها في شراء السندات بعد أن تنخفض أسعارها . أما إذا كانت أسعار الأصول الأخرى منخفضة نسبياً ، ومن المتوقع ارتفاعها ، فلن يرغب مالكو الثروة في الاحتفاظ بالنقود ، وسيبيعون النقود ويشترون الأصول ذات الأسعار المنخفضة لبيعها في المستقبل والحصول على الأرباح .

غير أن الفرد لا يحتفظ بثروته في شكل نقود سائلة أو سندات (أوراق مالية) فقط ، بل إن هناك شكلاً آخر للاحتفاظ بالثروة ألا وهو السلع . ولكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة بعض المزايا والعيوب .

وتتميز النقود عن باقي الأصول الأخرى بالسيولة التامة ، وإذا أراد أصحاب الأصول الأخرى استبدال أصولهم بأصول أخرى ، فلا بد لهم أن يقوموا ببيع أصولهم مقابل النقود أولاً . لكن عملية البيع هذه محفوفة بالصعوبات والمخاطر ؛ فقد لا يجدون المشتري في لحظة البيع ، أو قد ينخفض سعر هذه الأصول في الأسواق . أي أن هناك عدم تأكد من الحصول على القيمة الكاملة لهذه الأصول ، لكن للنقود عيباً يتمثل في أنها أصلٌ عقيمٌ لا يدر أي عوائد .

أما السندات فتتمتع بقدر كبير من السيولة ، نظراً لإمكانية مبادلتها بالنقود دون تأخير . كما أنها تدر عائداً يتمثل في الفائدة التي يحصل عليها حاملها عند استحقاقها . غير أن حامل السندات قد يتعرض لخسائر رأسمالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة ، وسنتطرق إلى ذلك بعد قليل .

ومن جهة أخرى ، نجد أن السلع ، بما فيها الأسهم ، تتميز عن النقود والسندات في أن قيمتها تتغير بتغير مستوى الأسعار . ففي حالة التضخم ، مثلاً ، نجد أن المستثمرين يفضلون الاحتفاظ باستثمارات حقيقية نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لكل من النقود والسندات . لكن الأصول العينية تعاني من انخفاض درجة سيولتها ، كما تعاني الأسهم من التعرض للخسائر الرأسمالية ، على الرغم من إمكانية مبادلتها بالنقود .

وتدر السلع عائداً على المستثمرين يتمثل في جدول الكفاءة الحدية للاستثمار ، كما قدمنا في الفصل السابع . ولهذا سنهتم بتوضيح كيفية المفاضلة بين النقود والسندات ، ونجيب عن السؤال التالي : هل من الأفضل للمستثمر أن يحتفظ بالسندات بدلاً من النقود أو بالعكس ؟. وحتى نتمكن من الإجابة عن هذا السؤال ، يجب أولاً أن نتطرق لمفهوم السند .

السند عبارة عن التزام تعاقدي تصدره مؤسسة إنتاجية خاصة أو عامة ، تتعهد فيه بدفع مبلغ معين كفائدة بالإضافة إلى القيمة الاسمية عند الاستحقاق . والفائدة التي يحصل عليها حامل السند (الكوبون) هي حاصل ضرب سعر الفائدة

المحدد على السند (معدل الكوبون) في القيمة الاسمية للسند . ويظل معدل الكوبون ثابتاً طيلة بقاء السند . لكن سعر الفائدة السائد في السوق قد يتغير باستمرار نتيجة للتغيرات في العرض والطلب على السندات ، التي هي انعكاس للحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة ، وللسياسة النقدية التي ينتهجها المصرف المركزي فيها .

لنفترض أن مؤسسة معينة أصدرت سنداً قيمته الاسمية تساوي 1000 دينار ، معدل الفائدة عليه (معدل الكوبون) يساوي 5٪ ، ومدة استحقاقه سنة . فإذا قام شخص ما بشراء هذا السند بالقيمة الأسمية السابقة نفسها ، واحتفظ به إلى تاريخ استحقاقه ، فسيحصل على مبلغ إجمالي قدره :

القيمة الاسمية للسند + الفائدة على السند = 1000 + 50

= 1050 دينار

ولو أراد حامل السند أن يبيعه ، مفترضين عدم تغير سعر الفائدة في السوق ، ومدركين أن حامل السند سيحصل على مبلغ 1050 دينار ، فما القيمة السوقية للسند؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في الإجابة عن السؤال التالي : ما القيمة الحالية لمبلغ يصل في نهاية السنة إلى 1050 دينار علماً بأن سعر الفائدة يساوي 5٪ ؟ .

القيمة السوقية للسند ـ وفقاً للمعادلة (7 ـ 2) في الفصل السابع ـ تساوي :

$$\frac{1050}{1.05} = 1000 \text{ دينار}$$

وهي نفس القيمة الاسمية للسند لأننا افترضنا عدم تغير سعر الفائدة . ولكن ، إذا كان المستثمر يتوقع أن ينخفض سعر الفائدة (أو أن سعر الفائدة انخفض) إلى 3٪ ، فهذا يعني أن القيمة السوقية للسند أصبحت 1019.42 دينار . أي أن سعر السند في السوق زاد مع انخفاض سعر الفائدة (انظر السطر الأول من الجدول (13 ـ 1) .

ومن جهة أخرى ، إذا توقع المستثمرون زيادة في سعر الفائدة (أو أن سعر الفائدة زاد) إلى 10.53 ٪ ، فإن القيمة السوقية للسند تنخفض إلى 950 دينار كما هو واضح من السطر الرابع من الجدول (13 ـ 1) . وفي كلتا هاتين الحالتين نلاحظ أن سعر السند يتغير بصورة معاكسة للتغيرات في أسعار الفائدة .

وبعد أن قدمنا العلاقة بين سعر السند وسعر الفائدة ، سنحاول الآن الإجابة عن السؤال التالي :

لماذا يقوم المستثمر بالاحتفاظ بجزء من ثروته في شكل نقود بدلاً من إقراضها للغير والحصول على فائدة مقابل ذلك ؟ .

إن الإجابة عن هذا السؤال تترتبط بمقارنة العائد على السند (العائد مقابل إقراض النقود) مع المكسب (أو الخسارة) الرأسمالية الناتج من اختلاف القيمة الاسمية للسند مع قيمته السوقية . وللتوضيح سنعود مرة أخرى للجدول (13 ـ 1) .

افترض إن سعر الفائدة انخفض من 5٪ إلى 4٪ ، وأن المستثمر يتوقع أن ينخفض سعر الفائدة إلى 3٪ . إذا انخفض سعر الفائدة من 5٪ إلى 4٪ ، فهذا يعني زيادة القيمة السوقية للسند من 1000 إلى 1009,62 دينار . وإذا قام المستثمر بشراء السند دون أن يتوقع انخفاضاً جديداً في سعر الفائدة ، فسيتحمل خسارة رأسمالية قدرها 9.62 دينار . وإذا احتفظ بالسند إلى تاريخ استحقاقه فسيستلم مبلغ 1050 دينار ، أي أن إيراده الكلي يساوي (50 ـ 9.62 =) 40.38 دينار ، بدلاً من 50 ديناراً أو أكثر . أما إذا توقع المستثمر انخفاضاً آخر في سعر الفائدة ليصل إلى 3٪ ، فهذا يعني أنه اشترى السند بمبلغ 1009.62 دينار ، ويمكنه الآن أن يبيعه بمبلغ 1019.42 دينار ، ويحصل على مكسب رأسمالي قدره (1019.42 - 1009.62 =) 9.8 دينار . أي أن انخفاض سعر الفائدة من 5٪ إلى 4٪ ثم إلى 3٪ أدى إلى زيادة

المكاسب الرأسمالية ، وإلى زيادة ، المشتريات من السندات ، وزاد المبلغ النقدي المطلوب لأغراض المضاربات .

ومن جهة أخرى ، إذا زاد سعر الفائدة من 5٪ إلى 10.53٪ وقام المستثمر ببيع السند ـ الذي اشتراه بمبلغ 1000 دينار ـ بمبلغ $\left(=\frac{1050}{1+.1053}\right)950$ دينار. أي أن هناك خسارة رأسمالية قدرها 50 ديناراً، وهي تعادل مقدار الفائدة التي سيحصل عليها عند استحقاق الدين العام. أي أن أرباحه الصافية تساوي صفراً، وكان الأجدر بهذا المستثمر عدم شراء السند منذ البداية (السطر الرابع من الجدول (13 ـ 1)) .

وإذا زاد سعر الفائدة إلى 12٪ وليس إلى 10.53٪ ، فإن القيمة السوقية للسند تنخفض إلى 937.5 دينار ، وإذا احتفظ المستثمر بالسند إلى يوم استحقاقه ، فسيحقق خسارة قدرها 12.5 ديناراً .

ونستطيع أن نستخلص الآن أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض المشتريات من السندات ، وبالتالي انخفاض الرصيد النقدي المطلوب لأغراض المضاربات . أي أن الإجابة عن السؤال السابق هي أن المستثمر يعزف عن اقراض نقوده للغير ـ لا يقوم بشراء السندات ـ ويحتفظ بثروته في صورة نقود إذا توقع أنه سيتكبد خسارة صافية عند قيامه بشراء السندات .

وبكلمات أخرى ، عند انخفاض سعر الفائدة تزيد القيمة السوقية للسند ، وتنخفض الرغبة في شراء السندات ، وتزيد الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لأغراض المضاربات . أما أرتفاع سعر الفائدة فسيخفض القيمة السوقية للسند . ويزيد الرغبة في الاحتفاظ بالسندات ، وبالتالي ينخفض الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الأفراد لأغراض المضاربات ، وبالتالي فهناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة ، والطلب على النقود لأغراض المضاربات .

الجدول (13 - 1)

العائد المتوقع من الاحتفاظ بسند (ذي قيمة اسمية قدرها 1000 دينار وبمعدل كوبون قدره 5٪)

عند مختلف مستويات أسعار الفائدة الحالية والمتوقعة

1 سعر الفائدة الحالي (٪)	2 سعر الفائدة الجديد أو المتوقع (٪)	3 السعر الحالي للسند = 1050 / (1 + سعر الفائدة الحالي)	4 السعر المتوقع للسند = 1050 / (1 + سعر الفائدة المتوقع)	5 المكاسب أو الخسائر الرأسمالية (3) - (4) =	6 العوائد الكلية (5) - (50) =	7 معدل العائد (٪) (3) ÷ (6) =	8 مكونات الحافظة
4	3	1009.62	1019.42	9.80 +	59.80	5.98	كلها سندات
5	4	1000.00	1009.62	9.62 +	59.62	5.96	كلها سندات
5	5	1000.00	1000.00	0.00	0.00	5.00	سيان
5	10.53	1000.00	950.00	50.00 −	0.00	0.00	نقود
5	12	1000.00	937.50	62.50 −	12.50 −	1.25 −	نقود

وأخيراً ، عندما يكون المستثمر قادراً على التنبؤ بدقة بأسعار الفائدة في المستقبل ، فلن يكون هناك طلب على النقود بدافع المضاربات ، ولن يكون هناك أيضاً اعتراضٌ على المفهوم الكلاسيكي الخاص بالطلب على النقود .

وعلى مستوى الاقتصاد الوطني سيتم تقسيم الأصول المتاحة بين النقود والسندات ، وفقاً للقيمة السوقية لهذه السندات . وكلما زادت هذه القيمة (انخفضت أسعار الفائدة) زادت نسبة الأرصدة النقدية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها . وبالعكس ، إذا انخفضت أسعار السندات (زادت أسعار الفائدة) ، زادت الرغبة في الاحتفاظ بالسندات ، وانخفض الطلب على النقود . أي أن الطلب على النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة ؛ فيزيد بانخفاض سعر الفائدة ، وينخفض بزيادته .

(13 - 1 - 4) منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات

توصلنا في البند السابق إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربات . ويوضح الشكل (15 - 4) أن منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات يميل إلى أسفل ، ومن اليسار إلى اليمين . وهو يشبه منحنى الطلب على السلع ، مع وجود اختلافين ، هما أن الكمية هنا تشير إلى الأرصدة النقدية التي تفضل الوحدات الاقتصادية الاحتفاظ بها لأغراض المضاربات ، وأن السعر يشير إلى تكلفة الاحتفاظ بهذه الأرصدة .

هذا ، ويمكننا صياغة دالة الطلب على النقود بدافع المضاربات في الصيغة التالية :

$$Ma = L(i) \qquad (6 - 13)$$

حيث إن :

Ma = الطلب على النقود بدافع المضاربات.

(i) = سعر الفائدة .

ومنحنى Ma ، الموضح في الشكل (13 ــ 4) ، هــو حـاصل جمـع منحنيـات Ma الخاصة لكل الوحدات الاقتصادية الموجودة في المجتمــع ، وبالتـالي فـإن شـكل وموقع منحنى Ma يعتمـد علـى توقعـات المستثمرين حـول سـعر الفـائدة العـادي Normal Interest Rate ، والأسعار الفعلية للفائدة . ويعتمـد السـعر العـادي للفـائدة على التجارب الماضية للمستثمر ، وعلى الظروف الاقتصادية التي يمر بهـا الاقتصـاد الوطني (رواج أوكساد) . فإذا انتقل الاقتصاد الوطني من حالة رواج إلى كسـاد ، أو بالعكس ، فستتغير التوقعات حول سعر الفائدة الطبيعي ، الذي يؤدي إلى انتقال منحنى Ma إلى أسفل أو إلى أعلى .

هذا ، ويوضح الشكل (13 ـ 4) أن الطلب على النقود بدافـع المضاربـات يزداد من 8 مليون دينار إلى 32 مليون دينار عندمـا ينخفـض سـعر الفـائدة مـن 16٪ إلى 4٪ . أما إذا زاد سعر الفائدة إلى 20٪ ، فسـتكون أرصـدة المضاربـات صفراً . وهذه النتيجة لا يمكن الوصول إليها إلا إذا كانت معادلة الطلـب علـى النقود لأغراض المضاربات كالآتي :

$$Ma = \overline{M}a - h(i) \qquad (7 - 13)$$

حيث إن :

$\overline{Ma}$ = الطلب علـى النقـود بدافـع المضاربـات الـذي لا يعتمـد علـى سـعر الفائدة .

h = مقدار التغير في Ma نتيجة التغير في i بنسبة 1% .

وهو يمثل ميل منحنى Ma في الجزء المائل إلى أسفل منه [1] .

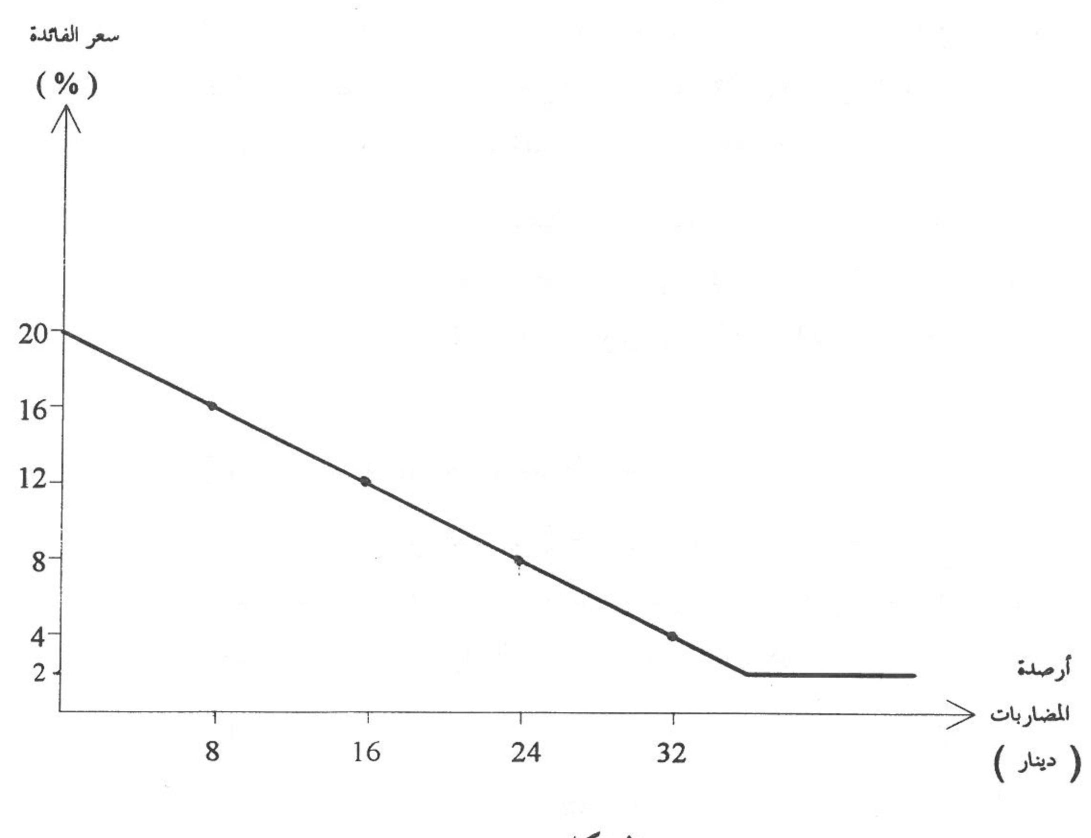
وتتحقق الأرقام السابقة إذا كانت :

---

(1) زيادة سعر الفائدة بنسبة 1٪ (أو 0.01) تؤدي إلى انخفاض Ma بمبلغ 2 أو زيادة سعر الفـائدة بواحـد صحيح يؤدي إلى انخفاض Ma بمبلغ 200 .

$$Ma = 40 - 200i \quad (8 - 13)$$

ووفقاً للمعادلة (13 - 8) والشكل (13 - 3) نجد أن قيمة Ma تساوي صفراً عند سعر فائدة قدره 20٪ ، ولهذا يصبح منحنى Ma عمودياً (ينطبق مع المحور الرأس) عند سعر فائدة يساوي أو يزيد عن 20٪ . وهذا يعني أن مالكي الثروة يحتفظون بكل ثروتهم في شكل أرصدة نقدية بدلاً من السندات ، وذلك بسبب انخفاض أسعار هذه الأصول .



الشكل (13 - 4)
منحني الطلب على النقود بدافع المضاربات

ومن جهة أخرى ، نلاحظ أنه عند سعر فائدة قدره 2٪ ، يصبح منحنى Ma خطاً مستقيماً يوازي المحور الأفقي . أي أن المنحنى يصبح مرناً بالكامل بالنسبة لسعر الفائدة . ويمكن أن تحدث هذه الحالة إذا شعرت الوحدات الاقتصادية في المجتمع بانخفاض سعر الفائدة الفعلي عن معدله العادي بشكل كبير ، وأن هناك قناعة عامة ومؤكدة لدى هذه الوحدات بأن سعر الفائدة لن يرتفع في المستقبل القريب . ويترتب على هذه الوضعية ارتفاعٌ كبيرٌ في أسعار السندات، مما يؤدي إلى انخفاض العوائد منها، وإلى عدم قدرة المشترين على تحمل أي تكاليف (أو خسائر) مثل تكاليف رسوم السماسرة الخاصة بتحويل النقود إلى سندات. ونظراً لعدم وجود من يرغب في شراء السندات، فلن ترتفع أسعارها أكثر، كما أن سعر الفائدة لن ينخفض عن مستواه الحالي (2٪ في الشكل (13 ـ 4)). ويطلق على هذا الوضع اسم فخ أو شَرَك أو مصيدة السيولة Liquidity Trap .

وهو يعني أن المستثمرين سيحتفظون بأي كمية من النقود تقع في حوزتهم في شكل أرصدة نقدية معطلة دون استخدام أي جزء منها في شراء السندات . ومع أن فخ السيولة يُعَدُّ ظاهرة شيقة ويمكن حدوثها ، إلا أنه من الصعب توقع حدوثها في الاقتصاديات المعاصرة .

(13 ـ 1 ـ 5) الطلب الكلي على النقود :

إن الطلب الكلي على النقود ـ أو جدول التفضيل النقدي ـ هو حاصل جمع الطلب على النقود بدافع المعاملات ، والطلب على النقود بدافع المضاربات . وإذا رمزنا للطلب الكلي على النقود بالرمز Md ، فإن هذا الأخير يساوي :

$$Md = Mt + Ma \qquad (9 - 13)$$

وبالتعويض عن قيمتي Ma و Mt من المعادلتين (13 – 7) و (13 – 4) ، نحصل على المعادلة التالية :

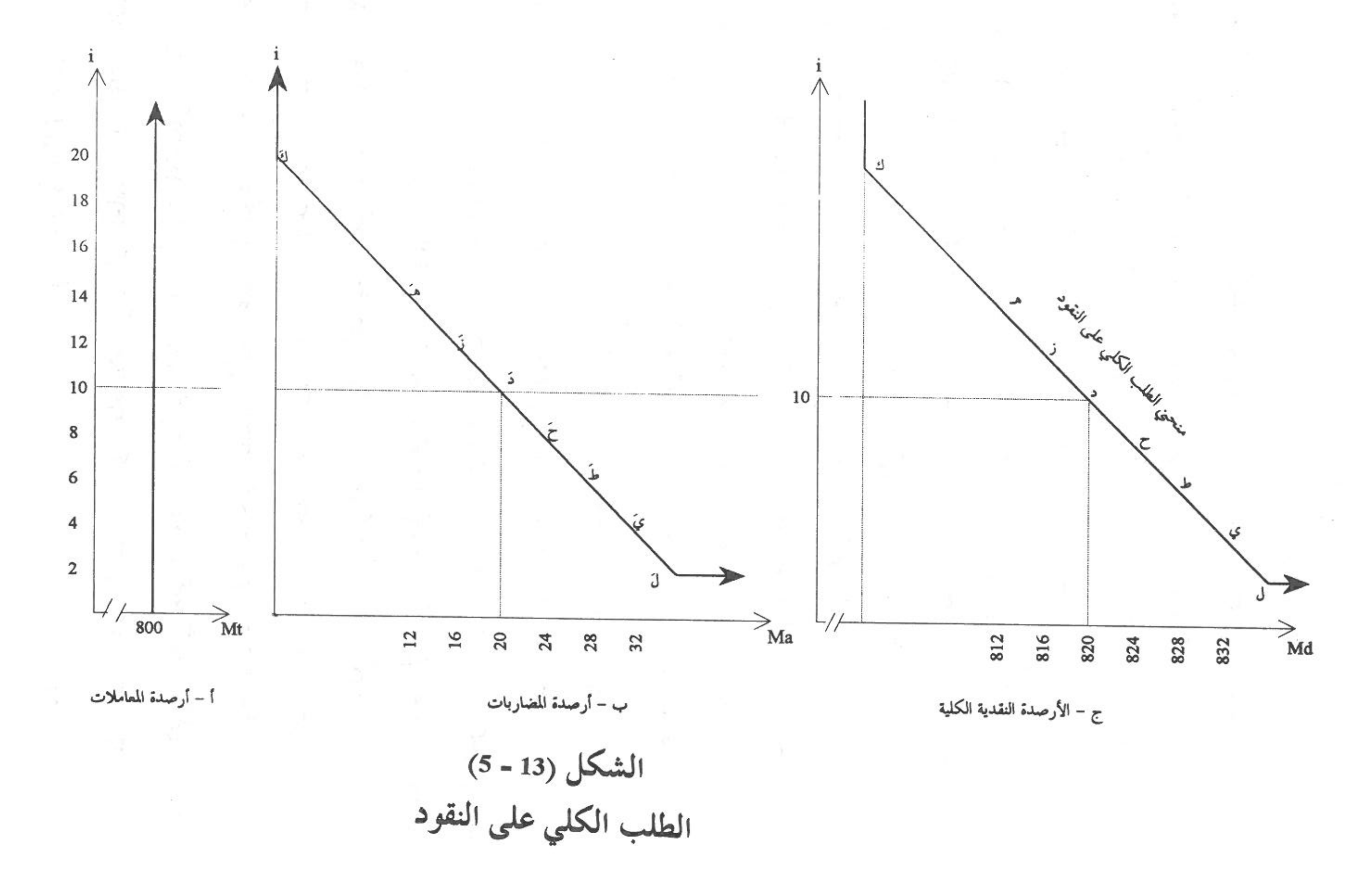
$$Md = kY + \overline{Ma} - h(i) \qquad (10 - 13)$$

ونظراً لأننا نفترض ثبات المستوى العام للأسعار ، فإن المعادلة (13 ـ 10) ، تقيس الطلب الكلي الحقيقي على النقود ، أو الطلب الكلّي على النقود بالأسعار الثابتة .

وسنقوم الآن باشتقاق منحنى الطلب الكلي على النقود ، الموضح في الجزء (جـ) من الشكل (13 ـ 5) . الخط العمودي في الجزء (أ) من الشكل يبين الطلب على النقود بدافع المعاملات ، وهو غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة . ونظراً لأنه يتحدد بمستوى الإنتاج (الدخل) ، فإنه يشير إلى أن Mt تساوي 800 مليون دينار عندما يصل الدخل إلى 2 بليون دينار ، مفترضين أن k تساوي 0.4 .

أما المنحنى في الجزء (ب) من الشكل فهو منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات ، الذي قدمناه في البند السابق .

ويوضح الجزء (جـ) منحنى الطلب الكلي على النقود ، وهو يمثل حاصل الجمع الأفقي لأرصدة المعاملات والمضاربات عند مستوى دخل معين ، وسعر فائدة معين ، وقيمة ثابتة للمعامل K . فعند سعر فائدة قدره 10٪ ، ومستوى دخل 2000 مليون دينار نجد أن الطلب الكلي على النقود يساوي 820 مليون دينار ؛ مقسماً كالآتي : أرصدة معاملات بقيمة 800 مليون دينار ، وأرصده مضاربات تساوي 20 مليون دينار . ولذلك فإن إحداثيات النقطة (د) في الجزء (جـ) من الشكل (13 – 4) هي 820 مليون دينار كرصيد نقدي (أو طلب كلي على النقود) و10٪ كسعر فائدة . وبالمثل يمكننا الحصول على إحداثيات النقاط (هـ) ، (ز) ، (ح) ، (ط) و(ى) . المستقيم (هـ ز د ح ط ي) يمثل الجزء المائل إلى أسفل من منحنى الطلب الكلي ، المناظر للمستقيم (هـَ زَ دَ حَ طَ يَ) من منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات . والنقطة (ك) في الجزء (جـ) تناظر النقطة (كَ) في الجزء (ب) ، التي عندها يصبح منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات عمودياً ، ويوازي المحور الرأس .



الشكل (13 - 5)

الطلب الكلي على النقود

أما النقطة (ل) على منحنى الطلب الكلي على النقود فتناظر النقطة لَ على منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات . أي إلى يمين النقطة ل يصبح منحنى الطلب الكلي على النقود ذا مرونة كاملة بالنسبة لسعر الفائدة ، مشيراً إلى فخ السيولة .

(13 - 2) العرض من النقود Money Supply

يتكون عرض النقود - وفقاً للتعريف الضيق Narrow - من العملات المعدنية وأوراق البنكنوت والودائع تحت الطلب[1] ، ويطلق على البندين الأول والثاني اسم « العملة المتداولة خارج المصارف Currency » . وعندما تزيد درجة التقدم الاقتصادي في الدولة فسيتم استخدام الودائع تحت الطلب - عن طريق الصكوك المسحوبة عليها - في تسوية العديد من المعاملات سواء بين الشركات بعضها وبعض ، أو بين كل من الشركات والقطاع العام والأفراد ، و سيقتصر التعامل بالعملة وأوراق البنكنوت في تسوية المعاملات الصغيرة .

ومن أهم وظائف المصارف التجارية قبول ودائع الوحدات الاقتصادية في المجتمع . ويجب أن تحتفظ هذه المصارف برصيد نقدي معين يمثل نسبة معينة من قيمة ودائع زبائنها . وتعرف هذه النسبة بمعدل الاحتياطي القانوني الذي يحدده قانون المصارف أو المصرف المركزي في الدولة . ويُعَدُّ هذا المعدل من الأدوات المهمة للسياسة النقدية ، التي يستعملها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود وشروط الائتمان .

ومن جهة أخرى ، يحق للمصارف التجارية الاقتراض من المصرف المركزي بهدف زيادة احتياطياتها ، غير أن المصرف المركزي يتقاضى سعر فائدة على هذا الاقتراض ، ويطلق على هذا السعر اسم « سعر الخصم » . ويستطيع المصرف المركزي زيادة سعر الخصم ، الذي يعني زيادة تكاليف الحصول على النقود ، أو

---

(1) أما التعريف الواسع Broad لعرض النقود فيشمل ، بالإضافة إلى ما جاء في التعريف الضيق ، الودائع الزمنية كودائع الادخار .

زيادة تكاليف المصارف التجارية ، حيث يتكمن المصرف المركزي بهذه الطريقة من تنفيذ سياسة نقدية متحفظة أو انكماشية .

ومن الواضح أن المصارف التجارية ستحتفظ باحتياطي قانوني ولو لم يفرض القانون المصرفي أو المصرف المركزي في الدولة معدلاً للاحتياطي القانوني . وهذا يعود لرغبة المصارف في تمكنها من مواجهة إمكانية زيادة نسبة المسحوبات من الودائع خلال أي فترة زمنية . ولهذا ، فإن نسبة الاحتياطي الذي تحتفظ به المصارف التجارية تعتمد على عدة عوامل من أهمها :

1 ـ نسبة الاحتياطي القانوني .

2 ـ تقدير مدراء المصارف لكمية النقود التي يحتمل سحبها في مختلف الفترات الزمنية .

3 ـ العائد الذي ستفقده المصارف نتيجة عدم استثمارها لمبلغ الاحتياطي في أصول تدر عوائد . وهذا يعني أن تكلفة الاحتفاظ بالاحتياطي تزيد بارتفاع معدلات العوائد على الأصول البديلة . وإذا لم يقم المصرف المركزي بتحديد معدل الاحتياطي القانوني ، فقد تعمل المصارف التجارية على تخفيض احتياطياتها إذا وجد من يقترض بمعدلات فائدة مرتفعة .

4 ـ تفضيلات الأفراد بين الودائع تحت الطلب والعملة ، فعندما يكون للأفراد الحرية في إيداع أي مبالغ تزيد عن احتياجاتهم ، وسحب أية مبالغ من حساباتهم ، تصبح المصارف ملزمة بالاحتفاظ بالمبالغ التي لا يرغب الجمهور بالاحتفاظ بها . وتخصص جزءاً منها على أنه احتياطي قانوني أو أحتياطي فعلي . وعندما تتغير تفضيلات الجمهور ، ولا يقوم المصرف المركزي بتغيير كمية العملة المتداولة لدى الجمهور ، فستتأثر احتياطيات المصارف كثيراً .

5 ـ عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

عندما يقوم المصرف المركزي بشراء السندات في سوق المال ، فإن البائعين يودعون قيمة مبيعاتهم من السندات في حساباتهم الجارية لدى المصارف التجارية ، وتزيد ودائع المصارف التجارية لدى المصرف المركزي . ونلاحظ في هذه العملية قيام المصرف المركزي باستبدال النقود بالسندات ، وبالتالي زيادة الكمية المعروضة

من النقود بقيمة السندات . أما بالنسبة للمصارف التجارية فقد زادت الوائع لديها (خصومها) مقابل زيادة ودائعها لدى المصرف المركزي .

ولا يقتصر تأثير شراء السندات في زيادة عرض النقود بقيمة السندات هذه ، بل يفوق ذلك بكثير . فعند زيادة ودائع المصرف التجاري ، فسيقوم هذا المصرف بحجز جزء منها يمثل نسبة معينة من الوديعة ، وهي الاحتياطي القانوني . فإذا كانت الوديعة تساوي 1000 دينار ، ونسبة الاحتياطي القانوني هي 15٪ فسيكون لدى المصرف التجاري احتياطي زائد قدره 850 دينار ، يستطيع المصرف التجاري التصرف فيه إما باستعماله في شراء سندات أو في منح قروض . ولو فرضنا أن المصرف التجاري قام بشراء سندات ـ على أن يسمح القانون المصرفي بذلك ـ بمبلغ 850 دينار من أحد الأشخاص ، وأودع هذا الأخير قيمة المبيعات في أحد المصارف التجارية ، فإن هذا سيزيد من حجم الودائع المصرفية بقيمة الوديعة الأخيرة . والمصرف التجاري الذي استلم الوديعة الأخيرة سيحتفظ منها بمبلغ 127.5 دينار على أنه احتياطي قانوني ، ويمكنه التصرف في مبلغ 722.5 دينار ، الذي يمثل الآن احتياطياً زائداً . ويمكن للمصرف التجاري استخدام هذا الأخير في منح قروض أو شراء سندات . وهكذا يمكن أن تستمر هذه العمليات إلى أن يصبح حجم الودائع (1000 + 850 + 722.5 + 614.125 + ... =) 6666.67 دينار .

ويلاحظ هنا أن الاحتياطي الزائد يتلاشى بالكامل عندما يصل حجم الودائع إلى هذا المبلغ الأخير . كما يلاحظ أيضاً أن مصدر التوسع النقدي هو نشاط المصرف المركزي في سوق الأوراق المالية ، أي ظهور احتياطيات إضافية من خارج المصارف التجارية . ولكن ، هل سيتلاشى الاحتياطي النقدي الزائد ، وبالتالي يتحقق التوسع النقدي الكامل ؟ .

هناك عاملان على الأقل يحولان دون ذلك ، هما :

1 ـ وجود المقترضين الذين يرغبون في الاقتراض من المصارف التجارية عند أسعار الفائدة الجارية . ولو فضل المقترضون الحصول على الأموال بأسعار فائدة منخفضة فقد لا تكون مربحة للمصارف التجارية ، ولا يتحقق التوسع النقدي بالكامل .

2 ـ إن زيادة شراء السندات (زيادة الطلب عليها) ستؤدي إلى ارتفاع أسعارها . وهذا يعني انخفاض أسعار الفائدة ، وبالتالي انخفاض تكلفة الاحتفاظ باحتياطي زائد ، المتمثلة في تكلفة الفرصة البديلة (الفائدة المضحى بها نتيجة عدم القيام بالإقراض) .

ومع كل هذا ، ولغرض التحليل المبسط ، سنفترض أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحدد خارج النموذج . أو أنه أحد متغيرات السياسة الاقتصادية التي يحددها المصرف المركزي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية . ويهدف المصرف من ذلك التأثير في مستوى الطلب الكلي عن طريق التأثير في سعر الفائدة .

ونود أن ننوه إلى نقطة مهمة ، قبل أن نختم هذا البند ، وهي أنه وبغض النظر عن الكمية المعروضة من النقود ، فإن كمية النقود التي تحتفظ بها الوحدات الاقتصادية في أي لحظة زمنية لا يمكن أن تزيد عن الكمية المعروضة من النقود في المجتمع في تلك اللحظة ، ولا يمكن أن تكون أقل من ذلك . ومهما كانت الكمية المعروضة من النقود في أي لحظة من الزمن ، فلا بد من وجود وحدات اقتصادية تحتفظ بهذا المبلغ .

(13 ـ 3) تحديد سعر الفائدة التوازني

تعرضنا في البنود السابقة إلى الطلب الكلي على النقود (جدول التفضيل النقدي) ، ثم تناولنا بشيء من الاختصار عرض النقود ، وكيفية تغيره من قِبَل المصرف المركزي ، وسنناقش الآن وكيفية تفاعل العرض من النقود مع الطلب على النقود لتحديد سعر الفائدة التوازني .

هذا ، ولقد توصلنا إلى النموذج التالي :

$$Mt = kY \qquad (4 - 13)$$

$$Ma = \overline{Ma} - hi \qquad (7 - 13)$$

$$Md = Mt + Ma \qquad (9 - 13)$$

وسنفترض الآن أن الكمية المعروضة من النقود تتحدد من قبل المصرف المركزي ، وهي بالتالي متغير خارجي . وسنرمز لعرض النقود بالرمز Ms أي أن :

$$Ms = \overline{Ms} \qquad (11 - 13)$$

وعند معرفة قيمة كل من Ms و Y ، سنتمكن من تحديد سعر الفائدة التوازني في سوق النقود ، الذي يتحقق عند تعادل العرض من النقود مع الطلب على النقود ، أي عند تحقق المعادلة التالية :

$$Ms = Md \qquad (12 - 13)$$

ويجب أن ننوه ، مرة أخرى ، إلى أننا نفترض ثبات المستوى العام للأسعار . ولتوضيح الكيفية التي يتحدد بها سعر الفائدة التوازني نبدأ من المعادلة (13–4) ، فنحن نعرف أن :

$$Y = P.Q \qquad (3 - 11)$$

وطالما أن P ثابتة ، فإن Y يعتمد على حجم الناتج العيني Q . وعند معرفتنا للدخل الحقيقي نستطيع معرفة أرصدة المعاملات . وعند إضافة الطلب على النقود بدافع المضاربات إلى أرصدة المعاملات ، نحصل على الطلب الكلي على النقود ، وبالتالي نستطيع معرفة الكيفية التي سيتغير بها الطلب الكلي على النقود عند تغير سعر الفائدة ، وعند مستوى معين من الدخل .

ولقد توصلنا في البند (13 – 1 – 2) إلى أن أرصدة المعاملات عند مستوى دخل 2000 مليون ، يساوي 800 مليون دينار . وإذا كان عرض النقود يساوي 820 مليون دينار ، فإن سعر الفائدة ـ باستخدام المعادلة (13 – 12) – يساوي 10٪ . وسعر الفائدة ، هذا يُعَدُّ سعراً توازنياً لأنه تم الحصول عليه عند تعادل العرض من النقود مع الطلب على النقود .

أما إذا كان سعر الفائدة يساوي 12٪ ، فإن الطلب على النقود بدافع المضاربات يساوي 16 مليون دينار ، ونظراً لأن مستوى الدخل لم يتغير فإن الطلب الكلي على النقود يصبح :

$$
\begin{aligned}
Md &= Mt + Ma \\
&= 800 + 16 \\
&= 816
\end{aligned}
$$

وهذا يعني أن هناك فائضاً في العرض من النقود يبلغ (820-816=) 4 مليون دينار . وهذا الفائض يمثل حالة من عدم التوازن . ولكن ، وكما أشرنا من قبل ، سنجد من يقوم بالاحتفاظ بكل ما يتم عرضه من النقود في أي لحظة زمنية . غير أن الوحدات الاقتصادية ستجد أن كمية النقود المحتفظ بها تفوق الكمية التي يرغبون في الاحتفاظ بها فعلياً . وسيقومون باستخدام الرصيد النقدي غير المرغوب فيه في شراء السندات ، ويزيد الطلب على هذه السندات ، فترتفع أسعارها ، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة . وإذا ظلت الأشياء الأخرى على حالها ، فسيستمر الانخفاض في سعر الفائدة إلى أن يصبح 10٪ مرة أخرى . وعند هذا السعر ستجد الوحدات الاقتصادية أنها تحتفظ بأرصدة المضاربات المرغوب فيها (20 مليون دينار) .

ومن جهة أخرى ، إذا انخفض سعر الفائدة إلى 8٪ ، وظلت الأشياء الأخرى على حالها ، فإن الطلب الكلي على النقود يساوي .

$$
\begin{aligned}
Md &= Mt + Ma \\
&= 800 + 24 \\
&= 824
\end{aligned}
$$

وهذا يعني وجود فائض في الطلب على النقود يبلغ 4 مليون دينار . ولكي تصل الوحدات الاقتصادية إلى الرصيد النقدي المرغوب فيه ، فإنها تقوم ببيع جزء مما تحتفظ به من سندات واستبدالها بالنقود . غير أن زيادة عرض السندات يؤدي إلى انخفاض قيمتها السوقية وبالتالي إلى ارتفاع سعر الفائدة . وإذا لم يتغير الطلب الكلي على النقود فسيستمر الارتفاع في سعر الفائدة إلى أن يصل إلى 10٪ ، وهو

السعر الذي تصل فيه أرصدة المضاربات إلى 20 مليون . وهذا الرصيد الأخير يمثل المبلغ الذي تكون الوحدات الاقتصادية مستعدة وراغبة في الاحتفاظ به .

وسعر الفائدة ـ وهو تكلفة الحصول على النقود ـ مثله مثل سعر أي سلعة أخرى ، يتغير بتغير الطلب أو العرض . فعند زيادة الدخل إلى 2020 مع ثبات كل من Ms و Ma ، تزيد أرصدة المعاملات إلى 808 مليون دينار ، وسينتقل منحنى الطلب الكلي على النقود من $Md1$ إلى $Md2$ في الشكل (13 – 6) ، بحيث تكون المسافة الأفقية بينهما تساوي 8 ملايين دينار . وإذا لم يتغير عرض النقود ، وتحقق التوازن في سوق النقود ، فسينخفض الطلب على النقود بدافع المضاربة من 20 مليون إلى 12 مليون دينار ، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة إلى 14٪ . أي أن نقطة التوازن تنتقل من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) في الشكل (13 – 6) ، وعند هذه النقطة الأخيرة نجد أن منحنى عرض النقود Ms يتقاطع مع منحنى الطلب على النقود $Md2$.

إن زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات مع ثبات كل من Ms و $Md2$ يعني أن هناك فائضاً في الطلب على النقود عند سعر الفائدة الذي قدره 10٪ ، وأن هذا الفائض يساوي المسافة الأفقية بين النقطتين (أ) ، (جـ) . وتحاول الوحدات الاقتصادية بيع بعض من سنداتها التي تحتفظ بها ، فيزيد عرض السندات ، وتنخفض أسعارها ، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة . وإذا ظلت الأشياء الأخرى على حالها ، فسيستمر الارتفاع في سعر الفائدة حتى يصل إلى 14٪ ، الذي عنده تنخفض أرصدة المضاربات بمبلغ 8 ملايين دينار ، وهذا المبلغ الأخير يمثل الزيادة في أرصدة المعاملات .

وبالمنطق نفسه يمكننا القول بأن انخفاض Y ، مع ثبات كل من Ms و Ma ، يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . فعند انخفاض Y تجد الوحدا ت الاقتصادية أنها تحتفظ بأرصدة معاملات تفوق ما تحتاج إليه . وسيتم التخلص من هذا الفائض عن طريق شراء السندات ، التي ترتفع أسعارها ، وينخفض سعر الفائدة إلى ذلك

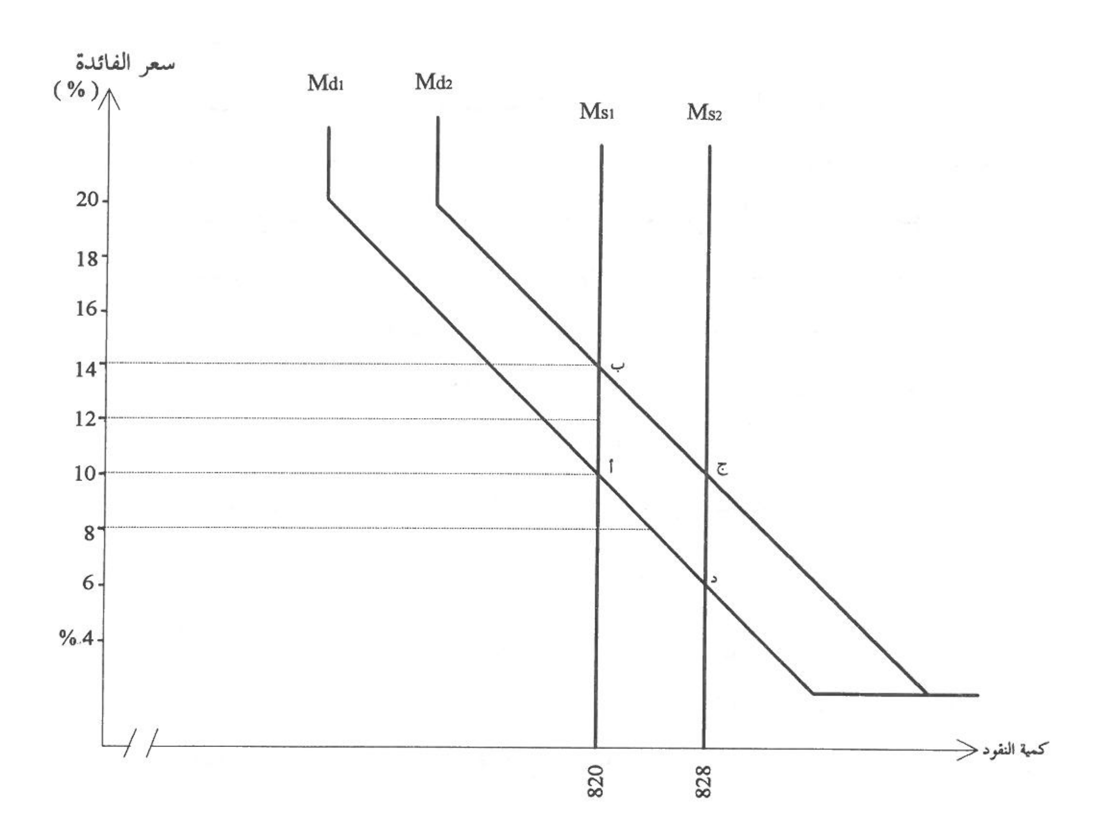
المستوى الذي تشعر الوحدات الاقتصادية عنده أنها تحتفظ بالأرصدة النقدية المرغوب فيها فقط .

ومن جهة أخرى ، أشرنا من قبل إلى أن أصحاب الثروة لديهم فكرة عن أسعار الفائدة العادية . لكن هذا لا يعني أن لهم الرأي نفسه حول سعر الفائدة العادي المنخفض أو المرتفع الذي يمكن أن يسود في السوق في أي لحظة زمنية معينة . بل سيكون هناك اختلافات في الآراء حول معنى دالة الطلب على النقود بدافع المضاربات . وعندما نقول إن سعر الفائدة مرتفع أو منخفض ، فنحن نشير إلى سعر الفائدة الذي تتفق عليه معظم الآراء (متوسط سعر الفائدة) في لحظة زمنية معينة .

وعندما يكون لملاك الثروة آراء متماثلة حول سعر الفائدة العادي في أي لحظة زمنية ، واحتفظت كل وحدة اقتصادية بكل ثروتها في صورة سندات عند سعر فائدة يزيد عن سعر الفائدة العادي ، بينما احتفظت بكل ثروتها في صورة نقود عند سعر فائدة يقل عن السعر العادي ، فسيكون منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات مرناً مرونة كاملة عند سعر الفائدة العادي ، وفي هذه الحالة وبصرف النظر عن قيمة Ms ، وطالما أن $Ms \langle Mt$ ، فسيظل سعر الفائدة ثابتاً . وعندما يكون سعر الفائدة الفعلي مساوياً لسعر الفائدة العادي ، فلن يتغير Ma الكامل المرونة استجابة للتغير في عرض النقود . وهذا التحليل يشير إلى الجزء المرن بالكامل من منحنى Ma الذي أطلقنا عليه اسم « فخ السيولة » لكن المنحنى بالكامل لا يمكن أن يكون مرناً بالكامل .

ولو اعتقد أصحاب الثروة أن سعر الفائدة الذي يساوي 10٪ ، في الشكل (13 ـ 6) ، هو سعر الفائدة العادي ، فإن نقطة التوازن هي (أ) . وإذا تغيرت توقعات الوحدات الاقتصادية لأي سبب ، واعتقدت أن سعر الفائدة العادي هو 14٪ ، فإن أسعار الفائدة التي تزيد عن 14٪ سينظر إليها أنها أسعار فائدة

مرتفعة . كما سينظر لأسعار الفائدة التي تقل عن 14٪ علـى أنهـا أسـعار فـائدة منخفضة . وهذه الأخيرة تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي على النقود من $Md1$ إلى $Md2$. وإذا لم يتغير كل من Ms و Y ، فإن نقطـة التـوازن الجديـدة تصبح هي النقطة (ب) .



الشكل (13 - 6)

المستويات التوازنية لسعر الفائدة

لنفرض الآن أن عرض النقود زاد من 820 إلى 828 مليون دينار ، وأن هذه الزيـادة نتجت عن عملية خلق النقود (زيادة الودائع تحت الطلب) ، وفرضنا أيضاً أن مستوى الدخل لم يتغير ويساوي 2000 مليون دينار ، فإن سعر الفائدة في هـذه الحالـة سيساوي 6٪ . وبكلمات أخرى ، زيادة Ms مع ثبات Y ، تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة من 10٪ (النقطة (أ)) إلى 6٪ (النقطة (د)) . وعنـد سـعر الفـائدة الجديـد هـذا نجـد أن الوحدات الاقتصادية مستعدة وراغبة في زيادة أرصدتها النقدية لأغراض المضاربات مـن 20 إلى 28 مليون دينـار . أي تم اسـتيعاب الزيـادة في عـرض النقـود في شـكل زيـادة في أرصدة المضاربات.

والسؤال المهم في هذا الصدد هو : مـا مقـدار التغـير المتوقـع في سـعر الفـائدة الناتج عند حدوث تغير معين في عرض النقود ؟. إن التغـير في سـعر الفـائدة يعتمـد على الكثير من المتغيرات ، التي من أهمها مرونة منحنى الطلب علـى النقـود بدافـع المضاربات . إن زيادة مرونة هذا المنحنى تعني انخفاض الرصيد النقدي الـذي سـيتم استيعابه في شكل أرصدة مضاربة ، وبالتـالي تـؤدي السياسـة النقديـة التوسـعية إلى زيادة كل من Y و Mt . أما انخفاض مرونة منحنى Ma فتعني زيادة الرصيد النقدي الذي سيتم استيعابه في صورة أرصدة مضاربات .

وبكلمات أخرى ، إذا استثنينا الحالتين المتطرفتين التاليتين :

* منطقة فخ السيولة (منحنى Ma مرنٌ مرونة كاملة) .
* المنطقة الكلاسيكية (منحنى Ma غير مرن بالكامل) .

فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ، والعكـس صحيـح ، ويعتمد مقدار التغير في سعر الفائدة على مرونة منحنى الطلب على النقود لأغـراض المضاربات .

أسئلة الفصل الثالث عشر

1 ـ ما التعديل الذي أجراه كينز على التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بمفهوم تفضيل السيولة ؟ .

2 ـ عرّف الطلب على النقود بدافع المعاملات ، ووضح ماذا يحدث لأرصدة المعاملات إذا طالت أو قصرت الفجوة بين تسلم الدخل والقيام بإنفاقه ؟ .

3 ـ ما سبب وجود الطلب على النقود بدافع المضاربة ؟ ومتى يزيد هذا الطلب ومتى ينخفض ؟ .

4 ـ اشرح منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة ؟ .

5 ـ اشرح شرحاً وافياً كيف يتحدد سعر الفائدة ؟ .

6 ـ متى يمكن أن يتعرض الاقتصاد المعاصر لمصيدة السيولة ؟ .

قائمة المراجع

1 - F . Brooman and H . Jacoby , Macroeconomies (Aldine Publishing Company , 1970), chap . 11 , pp . 252 - 291

2 - T . Dernburg and D . McDoug , Macroeconomics (McGraw - Hill , Inc , 1972) , chap 8 , pp . 159 - 184.

3 - J - Lindauer , Macroeconomies , 2nd ed . (John Wiley & Sons , 1971) , chap 9 , pp . 200 - 216 .

4 - E . Shapiro , Macroeconomic Analysis , 4th ed . (Harcourt Brace Jovanovich, 1978), chap . 5 , pp. 252-282.

5 - W . L . Smith , Macroeconomics (Richard D . Irwin , 1970), chap . 11 , pp . 210 - 235 .

الفصل الرابع عشر

التوازن في سوق النقود

أشرنا في الفصل السابق إلى أن التوازن في سوق النقود يتحقق عند تعادل الطلب الكلي على النقود مع العرض من النقود . كما أشرنا أيضاً إلى أن الطلب الكلي على النقود يعتمد على كل من مستوى الدخل وسعر الفائدة ، ولقد ارتأينا أن الكمية المعروضة من النقود Ms متغيرٌ خارجيٌ بالنسبة للنموذج ، حيث تتحدد قيمتها من قبل السلطات النقدية في الدولة . ولهذا ، فإن شرط التوازن تمت صياغته ، مفترضين ثبات المستوى العام للأسعار ، كالتالي :

$$Ms = Md = Mt + Ma$$

$$= KY + \overline{M}a - hi \qquad (1 - 14)$$

وتوضح هذه المعادلة أن الكمية المعروضة من النقود يجب استيعابها في الطلب على النقود بشقيه ، وأن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ، حيث تعبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود . وعند أي سعر من أسعار الفائدة ستكون هناك قيمة معينة من Ma ، التي يمكن معرفتها بالنظر إلى منحنى Ma . وعند تحديد هذه القيمة الأخيرة ـ مفترضين ثبات Ms ـ فإن الجزء من عرض النقود الذي لم يتم طلبه لأغراض المضاربة سيتم استيعابه في شكل أرصدة نقدية لأغراض المعاملات . ومن جهة أخرى ، عندما تنخفض (أو تزداد) أسعار الفائدة تتجه الكمية المطلوبة من النقود لأغراض المضاربة نحو الزيادة (أو

الانخفاض) وهذا يعني انخفاض (أو زيادة) الطلب على النقود لأغراض المعاملات ، التي لا يمكن أن تنخفض (أو تزداد) إلا بانخفاض (أو زيادة) مستوى الدخل الحقيقي ، أي أن انخفاض (أو زيادة) سعر الفائدة سيصاحبه انخفاضٌ (أو زيادة) في مستوى الدخل .

ونستطيع هنا ، وبالتحليل الذي اتبعناه في الفصل العاشر نفسه ، الحصول على جدول كامل يوضح العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل الحقيقي الذي يفي بشرط التوازن في سوق النقود الذي توضحه المعادلة السابقة ، ويطلق على هذا الجدول اسم منحنى التوازن في سوق النقود أو منحنى LM (1) . وهو يوضح كل التوليفات الممكنة من سعر الفائدة ومستوى الدخل الحقيقي التي يتعادل عندها الطلب الكلي على النقود مع العرض من النقود . وسنقوم الآن باشتقاق منحنى LM جبرياً وبيانياً باستخدام المعادلات التالية :

$$Mt = kY \qquad (3 - 13)$$

$$Ma = \overline{M}a - hi \qquad (7 - 13)$$

$$Ms = \overline{M}s \qquad (11 - 13)$$

$$Md = Ms = Mt + Ma \qquad (12 - 13)$$

ومن المعادلة الأخيرة يمكننا الوصول إلى ما يلي :

$$Ms = kY + \overline{M}a - hi$$
$$kY = Ms - \overline{M}a + hi$$
$$\therefore Y = \frac{1}{k}\left[Ms - \overline{M}a + hi\right] \qquad (2 - 14)$$

---

(1) الحرف L هو أول حرف من كلمة Liquidity أي السيولة (أو الطلب على النقود) ، أما الحرف M فهو أول حرف من اصطلاح Money Supply . أي أن هذا المنحنى هو منحنى تساوي الطلب على النقود مع العرض من النقود .

والمعادلة (14−2) هي معادلة التوازن في سوق النقود .

وإذا فرضنا ما يلي :

$$Mt = 0.4Y \qquad (3 - 14)$$

$$Ma = 40 - 200i \qquad (4 - 14)$$

$$Ms = 820 \qquad (5 - 14)$$

فإن المعادلة (14−2) تصبح كما يلي :

$$Y = \frac{1}{0.4}(820 - 40 + 200i)$$

$$= 1950 + 500i \qquad (6 - 14)$$

ويلاحظ أن المعادلة (14−6) ، مثلها مثل المعادلة (10−3) ، تحتوي على مجهولين هما Y ، i ولا يمكننا إيجاد قيمة Y إلا إذا افترضنا قيما معينة لسعر الفائدة . ولذلك سنفترض أسعار الفائدة نفسها التي استخدمناها في الفصل العاشر بهدف الحصول على قيم الدخل التوازني في سوق النقود .

عند سعر فائدة قدره 4٪ ، وباستخدام المعادلات الأربع الأخيرة ، نحصل على ما يلي :

$$Y \quad = 1950 + 500(.04) = 1970$$
$$Mt \ = 0.4(197.0) = 788$$
$$Ma = 40 - 200(.04) = 32$$
$$Md = 788 + 32 = 820$$

وإذا زاد سعر الفائدة إلى 6٪ ، وباستخدام المعادلات السابقة نفسها ، نحصل على ما يلي :

$$Y \ = 1950 + 500(.06) = 1980$$
$$Mt = 0.4(1980) = 792$$
$$Ma = 40 - 200(.06) = 28$$
$$Ma = 792 + 28 = 820$$

أما عند سعر فائدة قدره 12٪ ، وبالطريقة نفسها ، فسيكون لدينا ما يلي :

$Y = 2010$
$Mt = 804$
$Ma = 16$
$Md = 820$

هذا ، ولقد تم وضع قيم كل من Ma ، Mt ، Y عند أسعار الفائدة الخمسة في الجدول (14-1) ، بحيث تم تقسيم هذا الجدول إلى أربعة أجزاء يحتوي كل منها على عمودين كالتالي :

أ ـ يوضح العمودان الأول والثاني العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربات ، أو على دالة الطلب على النقود بدافع المضاربات .

ب ـ العمودان الثالث والرابع يوضحان شرط التوازن في سوق النقود الذي تنص عليه المعادلة (15-12) .

جـ ـ العمودان الخامس والسادس يوضحان العلاقة بين الطلب على النقود لأغراض المعـ ـلات ومستوى الدخل الحقيقي ؛ أو دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات .

د ـ العمودان السابع والثامن يوضحان العلاقة بين سعر الفائدة ، ومستوى الدخل أو جدول أو معادلة التوازن في سوق النقود .

ويلاحظ من الجزء (د) في الجدول (14-1) أن العمودين السابع والثامن تربطهما علاقة طردية ، فزيادة (أو انخفاض) سعر الفائدة يصاحبه زيادة (أو انخفاض) في مستوى الدخل .

وبالطريقة نفسها التي أشتققنا بها منحنى IS ، سنقوم الآن باشتقاق منحنى LM في الشكل (14 ـ 1) . ويتكون هذا الشكل من أربعة أجزاء (ربيّعات) هي (أ) ، (ب) ، (جـ) ، و (د) ، حيث يُمثل كل ربيّع الجزء الذي يحمل الرمز نفسه من الجدول (14 ـ 1) ، فالربيّع (أ) يمثل منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات ، بينما يصور الربيّع (جـ) الطلب على النقود بدافع المعاملات . أما الربيّع (ب) فيعكس شرط التوازن في سوق النقود ، في حين يبين الربيّع (د) منحنى LM .

الجدول (14 - 1)
التوازن في سوق النقود

أ دالة الطلب على النقود لأغراض المضاربات		ب شرط التوازن في سوق النقود		جـ دالة الطلب على النقود لأغراض المعاملات		د معادلة LM	
i	Ma	Ma	Mt	Mt	Y	Y	i
4٪	32	32	788	788	1970	1970	4٪
6	28	28	792	792	1980	1980	6
8	24	24	796	796	1990	1990	8
10	20	20	800	800	2000	2000	10
12٪	16	16	804	804	2010	2010	12٪

وعملية اشتقاق منحنى LM تتمثل في الحصول على إحداثيات النقاط الواقعة على المنحنيات الواقعة في الربيّعات الأربعة ، وهي النقاط التي يوضح الجدول (14 ـ 1) قيمها . ويشير هذا الجدول إلى أن قيمة Ma تساوي 32 عند سعر فائدة قدره 4٪ ، وهذا ما توضحه النقطة (أ1) في الربيّع (أ) . الربيّع (ب) يشير إلى أن التوازن يتحقق إذا كانت قيمة Mt تساوي 788 ، بحيث يكون مجموع كل من Ma و Mt يساوي الكمية المعروضة من النقود (820) . وهذا يتم عند النقطة (ب1) ، التي إحداثياتها هي 32 و 788 مليون دينار . لكن الطلب على النقود بدافع المعاملات يمكن أن يصل إلى 788 مليون دينار إذا كان مستوى الدخل الحقيقي يساوي 1970 مليون دينار . وبالتالي تتكون لدينا نقطة جديدة في الربيّع (د) إحداثياتها 788 قيمةً للطلب على النقود بدافع المعاملات و1970 قيمةً لمستوى الدخل ، وهي النقطة (د1) .

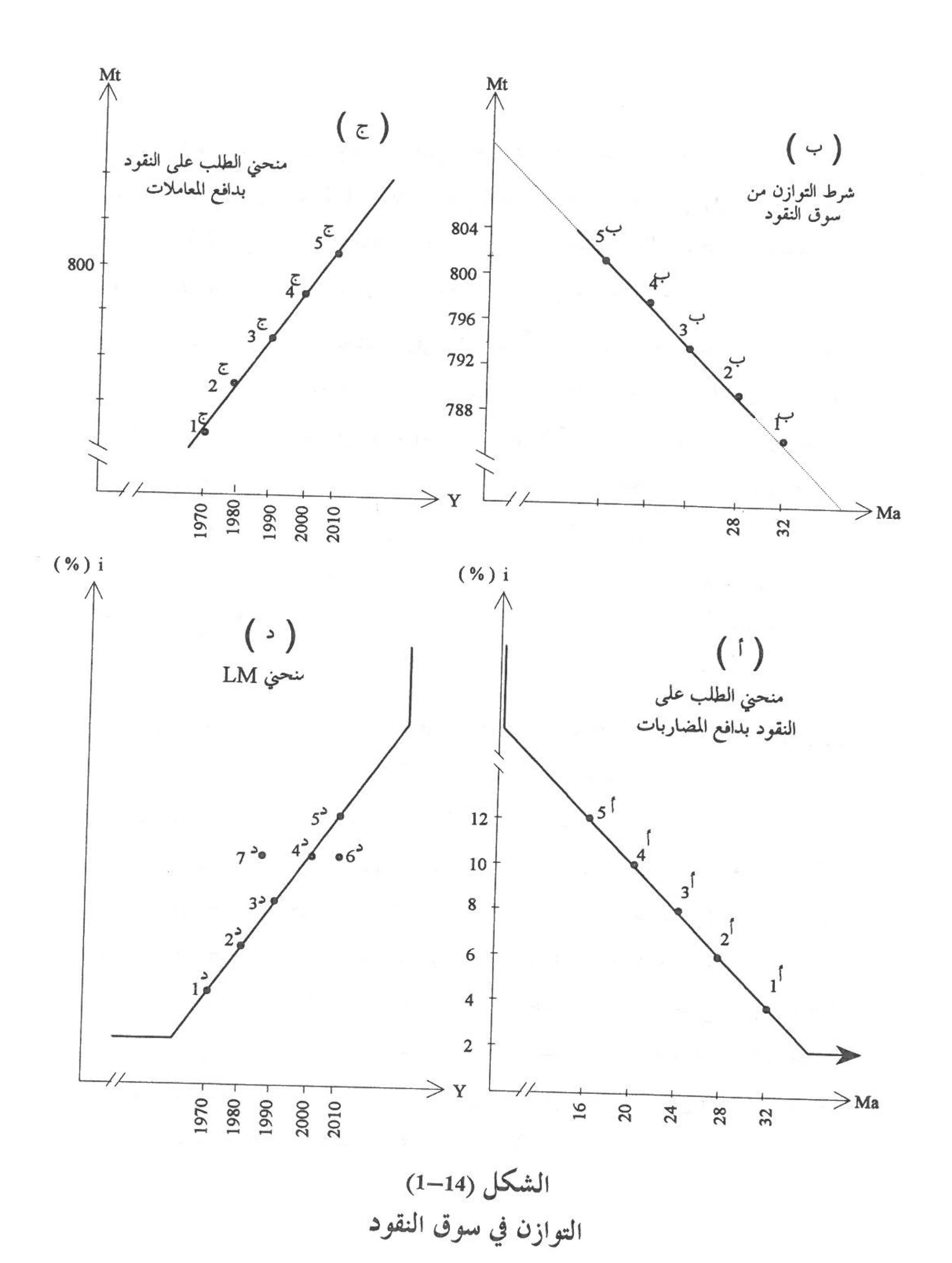
ويمكننا تطبيق التحليل نفسه على بقية قيم الجدول (14 — 1) ، ونحصل على خمس نقاط في كل ربيّع من الربيّعات الأربعة . وعندما نقوم بتوصيل النقاط

الخمس في كل ربيّع نحصل على منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربات في الربيّع (أ) ، وعلى الخط الذي يوضح شرط التوازن في سوق النقود في الربيّع (ب) ، وعلى منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات في الربيّع (جـ) ، وعلى منحنى التوازن في سوق النقود ، أو منحنى LM ، في الربيّع (د) .

وكما أشرنا من قبل ، يوضح منحنى LM كل التوليفات الممكنة من سعر الفائدة ومستوى الدخل [(4٪ ، 1970) ، (6٪ ، 1980) ، ..... ، (12٪ ، 2010)] ، التي يتعادل عندها كل من الطلب الكلي على النقود والعرض من النقود . ويتضح من الربيّع (د) أن لمنحنى LM ميلاً موجب مما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والدخل الحقيقي ، وهذا يعود إلى أن زيادة الدخل الحقيقي ستزيد الطلب على النقود لأغراض المعاملات . و طالما أن الكمية المعروضة من النقود ثابتة ، فإن هذا يعني انخفاض أرصدة النقود المتاحة للمضاربات . وهذا يحدث إذا زادت أسعار الفائدة .

هذا ، ويعتمد شكل منحنى LM على شكل كل من منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربات ونظيره الخاص بأرصدة المعاملات . ولهذا ، فإن لمنحنى LM مرونة لا نهائية عند المستويات المنخفضة للدخل ، حيث سيكون الطلب على النقود بدافع المعاملات منخفضاً ، بينما تكون الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربات كبيرة . وهذه الأخيرة تتحقق عند الأسعار المنخفضة للفائدة ، حتى يتم الوصول إلى مصيدة السيولة ، التي تعني عدم إمكان استمرار الانخفاض في سعر الفائدة بعد الوصول إلى هذه المصيدة . كما أن انخفاض مستويات الدخل لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة إلى أقل من ذلك المستوى المحدد عند فخ السيولة . ويطلق على هذه المنطقة من منحنى LM اسم فخ السيولة أو مصيدة كينز .

وبالمثل ، يصبح منحنى LM خطاً عمودياً عند المستويات المرتفعة من الدخل ، وذلك لأن عرض النقود في هذه الحالة يكفي بالكاد لتغطية الطلب على



الشكل (14–1)

التوازن في سوق النقود

النقود بدافع المعاملات . ولهذا يواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يمكن التخلص من أرصدة المضاربات كلياً ، ويطلق على هذه المنطقة من منحنى LM اسم المنطقة الكلاسيكية . وإذا استثنينا منطقة مصيدة كينز والمنقطة الكلاسيكية ، فسنجد أن منحنى LM يبين علاقة طردية بين أسعار الفائدة ومستويات الدخل .

ولقد تم اشتقاق منحنى LM في الشكل (14 ــ 1) مفترضين ثبات كل المتغيرات والمعاملات الواقعة في الجانب الأيمن من المعادلات (13 ـ 3) ، (13 ــ 7) ، (13 ـ 11) ، (13 ـ 12) ، ولكن ، إذا زاد عرض النقود (انتقال الخط الموجود في الربيّع (ب) من الشكل (14 ـ 1) إلى جهة اليمين) أو تغيرت قيمة $\overline{Ma}$ أو h (إنتقال منحنى Ma إلى اليمين أو إلى اليسار) ، أو انتقال Mt إلى أعلى أو أسفل ، إذا حدث أي من هذه التغييرات ، فسينتقل منحنى LM إلى اليمين أو إلى اليسار حسب نوع التغيير الأول . لكن ما يجب ملاحظته هو أنه ، وعلى الرغم من انتقال منحنى LM فإنه يظل عمودياً في المنطقة الكلاسيكية ، وأفقياً عند مصيدة كينز .

ومن جهة أخرى ، يمكننا معرفة خصائص النقاط التي تقع إلى يمين أو إلى يسار منحنى LM وذلك بمقارنة النقطة (د6) أو (د7) بالنقطة (د4) على التوالي . وعند كل هذه النقاط لا زلنا نفترض أن عرض النقود ثابت ويساوي 820 مليون دينار ، كما أننا اخترنا هذه النقاط بحيث تقع كلها عند سعر فائدة قدره 10٪ ، وبالتالي فإن قيمة الأرصدة النقدية المطلوبة لأغراض المضاربات تساوي 20 . ويمكن معرفة خصائص هذه النقاط بالنظر إلى متغيرات النموذج عند هذه النقاط كما يوضحها الجدول (14 ـ 2) . فعند النقطة (د6) نجد أن الطلب على النقود (824) أكبر من العرض من النقود . ويترتب على هذه الظاهرة ــ كما أشرنا في الفصل السابق ــ ارتفاع سعر الفائدة ، وبالتالي انخفاض الطلب على النقود بدافع المضاربات ، مفترضين ـ بالطبع ـ بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

الجدول (14 - 2)

نقاط التوازن وعدم التوازن في السوق النقدية

النقطة	Ma	Y	Mt	Md	Ms
د 6	20	2010	804	824	820
د 4	20	2000	800	820	820
د 7	20	1980	792	812	820

أما عند النقطة (د7) فنلاحظ وجود فائض في العرض من النقود ، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . وإذا ظلت الأشياء الأخرى على حالها ، فسيزيد الطلب على النقود لأغراض المضاربات . وما يجب أن نركز عليه هنا هو وجود اتجاه نحو زيادة سعر الفائدة عند النقطة (د6) ، واتجاه نحو انخفاض سعر الفائدة عند النقطة (د7) . وسنعود إلى هذه النقاط في الفصل القادم .

ومن جهة أخرى ، إذا حدث تغير في السياسة النقدية ، فإن هذا سيؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين أو اليسار . كما أن الانتقال قد يحدث نتيجة للتغير في التوقعات ، أو في عادات الدفع . وسنقوم الآن بتوضيح تأثير الزيادة في كل من عرض النقود ، ونسبة الأرصدة النقدية على منحنى LM .

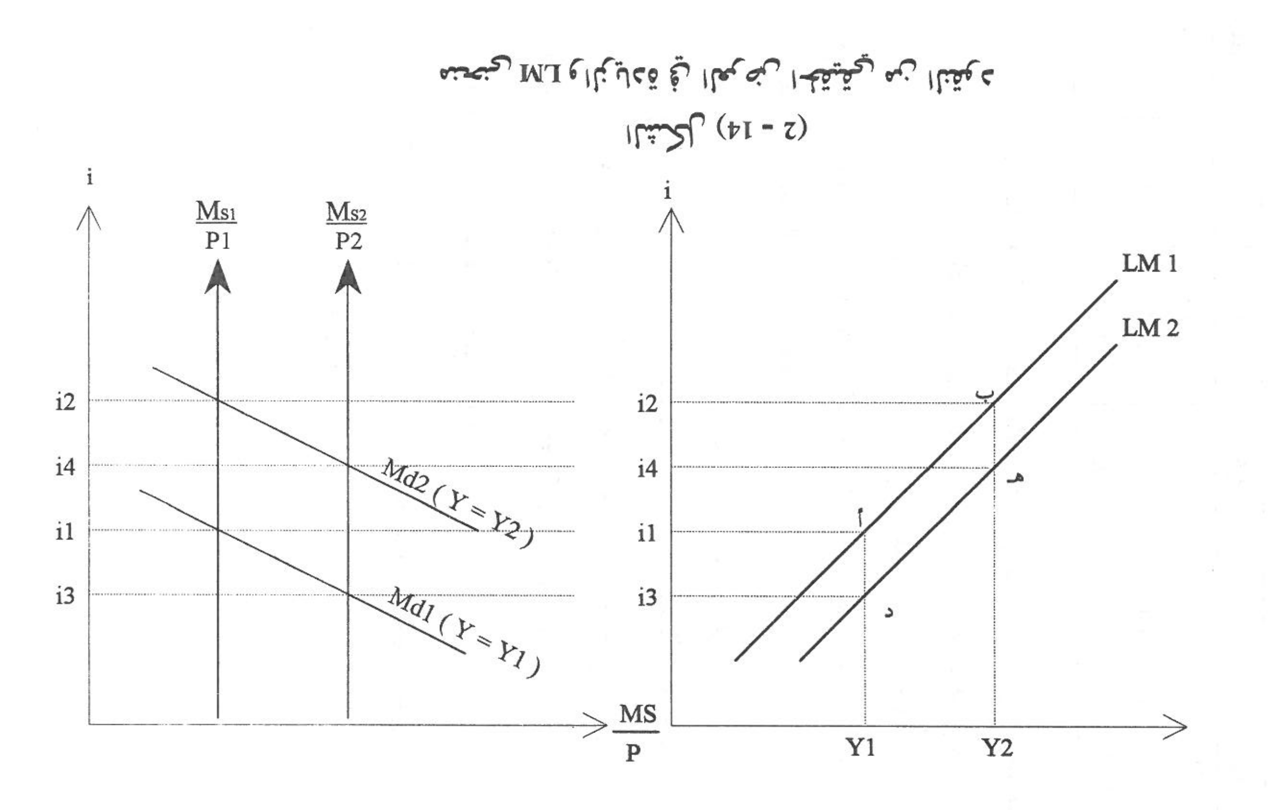
(14 - 1) زيادة عرض النقود ومنحنى LM :

لنبدأ ، وبالاستعانة بالشكل (14 - 2) ، بوضع توازني يتميز بالتالي :

* عرض النقود الاسمي يساوي $MS1$.

الشكل (14 - 2)

منحنى LM والزيادة في العرض الحقيقي من النقود



* نظراً لثبات المستوى العام للأسعار عند $p1$ ، فإن العـرض الحقيقـي للنقـود يساوي العرض الاسمي ، وكلاهما يساوي $\frac{Ms1}{p1}$.

* عند مستوى دخل يساوي $Y1$ نجد أن الطلب على النقود (الاسمي) $Md1$ يساوي الطلب الحقيقي على النقود .

* $Md1$ مع $\frac{Ms1}{p1}$ يحددان سعر فائدة توازني قدره i_1 .

* $Y1$ مع i_2 تحتلهما النقطة (أ) على $LM1$.

* وبالمثل عند مستوى الدخل $Y2$ نجد أن الطلـب علـى النقـود هـو $Md2$. وهذه الأخـير مـع $\frac{Ms1}{p1}$ يحـددان لنـا سـعر فـائدة قـدره i_2 . والنقطـة (ب) ، الـتي إحداثياتها ($Y2$ ، i_2) ، تقع على $LM1$.

وإذا زاد عرض النقود (الاسمي) من $Ms1$ إلى $Ms2$ ، ومـع ثبـات المسـتوى العام للأسعار عند P_1 ، فإن العرض الحقيقي من النقود يزداد من $\frac{Ms1}{p1}$ إلى $\frac{Ms2}{p1}$ وينتقل منحنى عرض النقود إلى $\frac{Ms2}{p1}$ ، أي إلى اليمين .

وللحصـول علـى منحنـى LM الجديـد ، سـنقوم باتبـاع الخطـوات السـابقة نفسها ، وذلك باستخدام $\frac{Ms2}{p1}$ بدلاً من $\frac{Ms1}{p1}$. ونلاحظ من الشكل ما يلي :

* عند مستوى دخل قدره $Y1$ ، يتقاطع Md_1 مع $\frac{Ms2}{p1}$ عند سعر الفـائدة i_3 . التوليفة ($Y1$ ، i_3) ، التي تمثلها النقطة (د) ، تقع على منحنى LM الجديد .

* عند مستوى الدخل $Y2$ ، يتقاطع $Md2$ مع $\frac{Ms2}{p1}$ عند سعر الفائدة $i3$. والنقطة (هـ) ، التي إحداثياتها ($Y2$ ، $i4$) ، تقع على منحنى LM الجديد .

* النقطتان (د) و(هـ) هما نقطتان تقعان على منحنى LM الجديـد . ويمكننـا أن نفترض مستويات أخرى للدخل ، ونحصل على نقاط مماثلة للنقطتين السابقتين . وعند توصيل هذه النقاط بعضها ببعض ، نحصل على المنحنى $LM2$.

ويتضح من الشكل (14–2) أن $LM2$ يقع إلى يمين $LM1$ ، مشيراً إلى أن سعر الفائدة عند كل مستوى دخل يقل عما كان عليـه قبـل الزيـادة في عـرض النقـود . وهذه ، بالطبع ، نتيجة متوقعة ، حيث إن زيادة عرض النقود عند مستويات الدخل التوازني الأصلي ينتج عنها وجود مبلغ من النقـود لا يرغـب الأفـراد في الاحتفـاظ به . وسيحاول الأفراد التخلص من هذا الفائض عن طريق شراء السندات . وتـزداد القيمة السوقية لهذه الأخيرة ، وتنخفض أسعار الفائدة .

وعلى العكس ، إذا انخفض عرض النقود ، مع ثبات المستوى العام للأسعار ، يتجه العرض الحقيقي للنقود للانخفاض ، وينتقل منحنى العرض الحقيقي من النقـود إلى اليسار ، وبالتالي ينتقل منحنـى LM إلى اليسـار ، مشـيراً إلى سـعر أنّ الفـائدة أصبح أعلى من ذي قبل عند كل مستوى من مستويات الدخل .

(14 ـ 2) زيادة أرصدة المعاملات ومنحنى LM

لنبدأ من الوضع التوازني ، الذي يمثله الشكل (14–3) ، والذي يتميز بالتالي :

* قيمة $K = 0.4$

* $Mt1$ هو منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات .

* $LM1$ هو منحنى التوازن في سوق النقود (منحنى LM الأصلي)

وفي هذا الوضع التوازني نجد الآتي :

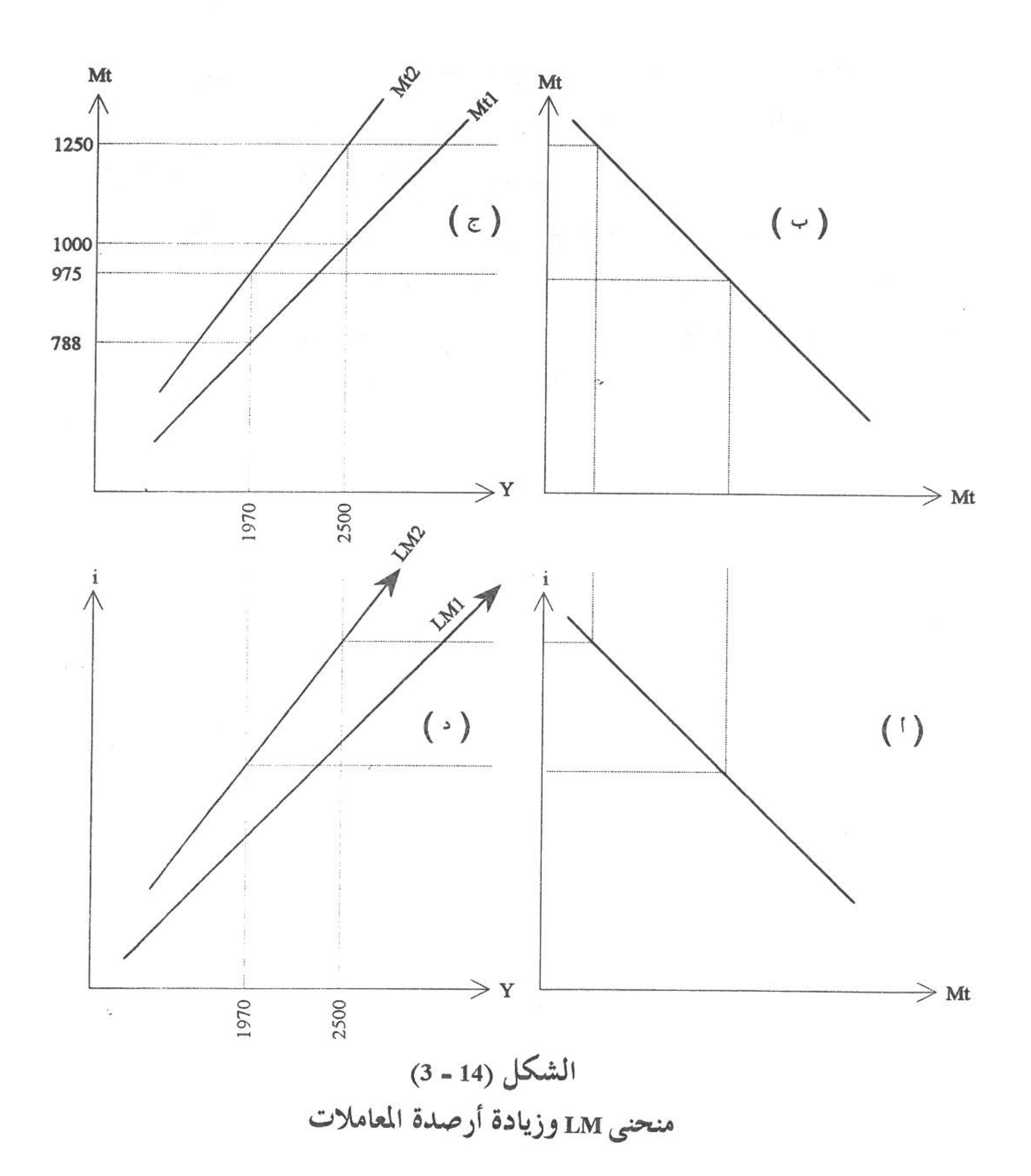
1 ـ أرصدة المعاملات تساوي 788 عند مستوى دخل يساوي 1970 .

2 ـ أرصدة المعاملات تساوي 1000 عندما يكون الدخل يساوي 2500 .

لنفترض الآن ، ولأي سبب من الأسباب التي ذكرت في الفصل الثالث عشر ، أن قيمة k في معادلة الطلب على النقود بدافـع المعـاملات زادت مـن 0.4 إلى 0.5 ، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة على ما هي عليه . هنا يعني ما يلي :

* أن أرصدة المعاملات تساوي 975 عند مستوى دخل قدره 1970 .

* أن أرصدة المعاملات تصل إلى 1250 عند مستوى الدخل 2500 .



الشكل (14 - 3)

منحنى LM وزيادة أرصدة المعاملات

ويقوم الأفراد بالتخلص من السندات ، فيزيد عرضها ، وتنخفض أسعارها السوقية ، وبالتالي ترتفع الأسعار .

ويترتب على هذا التغير انتقال منحنى Mt إلى اليسار (من $Mt1$ إلى $Mt2$) ، مع بقاء المنحنيين الموضحين في الربيعين (أ) ، (ب) في مكانهما . وهذا يعني انتقال منحنى LM من $LM1$ إلى $LM2$.

وبالعكس إذا انخفضت أرصدة المعاملات عند كل مستوى من مستويات الدخل ، فسينتقل منحنى كل من Mt و LM إلى اليمين . إذ إن الأفراد هنا سيجدون لديهم أرصدة نقدية غير مرغوب فيها ، وسينفقونها على السندات ، التي ترتفع أسعارها ، وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة .

أسئلة الفصل الرابع عشر

1 ـ عرّف المنحنى LM ، واشـرح سـبب العلاقـة الطرديـة بـين سـعر الفـائدة ومستوى الدخل ؟

2 ـ ما مميزات النقاط التي تقع على يمين أو على يسار منحنى LM ؟ هل هـذه النقاط هي نقاط استقرار ؟ ولماذا ؟

3 ـ اشرح كيف يتغير المنحنى LM إذا :

أ – انخفض العرض الاسمي للنقود .

ب – زاد العرض الاسمي للنقود .

جـ – انخفض الطلب الحقيقي على النقود .

د – زاد الطلب الحقيقي على النقود .

هـ – زيادة الدخل .

قائمة المراجع

1 - F. Brooman and H. Jacoby, Macroeconomics, (Aldine Publishing Company, 1970), Chap.11, PP. 280 -310.

2 - T. Dernburg and D. McDonal, Macroeconomics (McGraw-Hill, Inc., 1972), Chap.9, pp.185-200.

3 - J. Lindauer, Macroeconomics, 2nd. ed. (J. Wiley & Sons, Inc., 1971), Chap.10, pp. 216-38.

4 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jouanavich, 1978), Chap.16, pp.289-292, 297-99.

5 - W. L. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwine, Inc., 1970), Chap.12, pp. 236-250.

الفصل الخامس عشر

نظرية تحديد الدخل : أسواق السلع والنقود

قمنا في الفصلين العاشر والرابع عشر باشتقاق منحنى التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، وتحديد شروط التوازن في كل سوق ، ووضحنا إمكانية انتقال كل منحنى من المنحنيين عندما تتغير قيم بعض المعاملات أو المتغيرات في السوق المعني ، وفي كل التحليل السابق استعملنا التحليل الجزئي حيث تمت مناقشة أحد السوقين بمعزل عن السوق الآخر . وعلى الرغم من أن هذا التحليل الجزئي يُعَدُّ ملائماً لأغراض الأجل القصير ، إلا أنه لا يوضح لنا التعديلات والتغيرات التي تحدث نتيجة التداخل والتفاعل بين السوقين . ويمكننا توضيح قصور التحليل الجزئي هذا في النقاط الثلاث التالية :

1 ـ زيادة العرض من النقود ، مع بقاء الطلب على النقود على ما هو عليه ، تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . لكن التحليل الجزئي لا يوضح لنا نتائج انخفاض سعر الفائدة على الاقتصاد كلّه . فانخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى اتجاه الطلب الاستثماري نحو الزيادة ، وفقاً لمرونة منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة . وزيادة الاستثمار ، عن طريق المضاعف تؤدي إلى زيادة الدخل التوازني . والعكس صحيح عند انخفاض الكمية المعروضة من النقود . ومن جهة أخرى ، يعتمد الطلب على النقود لأغراض المعاملات على مستوى الدخل الحقيقي ، ولذلك فإن الزيادة في قيمة الدخل ، والتي حدثت في سوق السلع والخدمات ، ستعمل على زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات . ولكن ، ولكي يتم إقناع الأفراد بالمضاربة في الأسواق المالية ، فلا بد من

أرتفاع سعر الفائدة ، وارتفاع سعر الفائدة يترتب عليه انخفاض حجم الاستثمارات ، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل التوازني . وستكون هناك سلسلة طولية من الأفعال وردود الأفعال ، والتي لا يمكننا تتبعها باستخدام أساليب التحليل الجزئي .

2 ـ تعاني كل من النظرية الكلاسيكية والكينزية من بعض المشكلات ، ففي النظرية الكلاسيكية ، وكما أشرنا في الفصل الثاني عشر ، يتحدد سعر الفائدة عند تساوي كل من الادخار والاستثمار . لكن سعر الفائدة في هذه النظرية هو سعر غير محدد Indeterminate ، نظراً لأن الادخار يعتمد على مستوى الدخل ، ويعتمد هذا الأخير على سعر الفائدة ، من خلال تأثير هذا الأخير في الاستثمار .

ولكي نعرف قيمة سعر الفائدة ، لا بد أولاً من معرفة قيمة الدخل ، ولكي نحدد قيمة الدخل لا بد من معرفة سعر الفائدة . ولهذا فالنظرية الكلاسيكية لا يمكنها أن تحدد لنا سعراً معيناً للفائدة .

وفي النظرية الكينزية ، يتحدد سعر الفائدة بكل من الطلب على النقود والعرض من النقود ، وذلك عند مستوى دخل معين . لكن معرفة هذا الأخير يتطلب معرفة حجم الإنفاق الاستثماري ، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة . وتدور النظريتان في حلقة مفرغة إذا أردنا تحديد سعر الفائدة في أي منهما .

3 ـ كما تعاني النظريتان الكلاسيكية والكينزية من الانقسام Dichotomy بين الأجزاء الحقيقية والأجزاء النقدية المكونة للنظام الاقتصادي . ففي النظرية الكلاسيكية يتحدد سعر الفائدة بالقوى الحقيقية لكل من الادخار والاستثمار . ونظراً لعدم وجود طلب على النقود لأغراض المضاربات ، فإن عرض النقود في النظرية الكلاسيكية يؤثر تأثيراً كبيراً في المستوى العام للأسعار . أما في النظرية الكينزية فيتحدد سعر الفائدة في السوق النقدية ، في حين تتحدد قيمة الدخل التوازني بالعلاقة بين الادخار والاستثمار .

وللتغلب على هذه المشكلات سنقوم بتجميع الأجزاء المختلفة المكونة للسوقين التي تعرضنا لها في الفصول السابقة ، وتحليلها معاً في شكل نموذج واحد متكامل يوضح التوازن الآني في السوقين ، بحيث يمكن استخدامه لتحديد مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية في ظل الظروف المختلفة[1] .

ولهذا سنقوم في هذا الفصل بتجميع السوقين معاً ، أو جمع منحنى IS مع منحنى LM ، أو حل معادلتي IS و LM آنياً ، حيث نحصل على نقطة التوازن العام ، ويبين النموذج الكيفية التي يتم بها ربط القطاع الحقيقي بالقطاع النقدي عن طريق سعر الفائدة . كما ينتج عن هذا الجمع أو الدمج نموذجٌ يتكون من معادلتين ، يحتوي كل منهما على المتغيرين المجهولين نفسهما وهما سعر الفائدة ومستوى الدخل . وبالتالي يمكن حل النموذج آنياً ، والحصول على قيم المتغيرين المجهولين ، دون الحاجة إلى افتراض قيمٍ معينة لأحد المتغيرين بهدف الحصول على قيمة المتغير الآخر .

(15 - 1) نموذج IS - LM

يتكون نموذج LM - IS الساكن Static من سبع معادلات ، تخص الأربع المعادلات الأولى سوق السلع والخدمات ، بينما تمثل الباقية سوق النقود . وكل المعادلات التي سنقدمها هنا تم تقديمها في الفصلين العاشر والرابع عشر ، وهي معادلات خطية . وهذه المعالادت هي :

$$T = To$$
$$G = Go$$
$$C = a + b(Y - T) \qquad (1 - 4)$$
$$I = Io - gi \qquad (5 - 7)$$

---

(1) يطلق على هذا النوع من التحليل اسم « تحليل هيكس - هانس » نسبة إلى :
J.R.Hicks, « Mr. Keynes and The Classic, » Econometrica, Vol. 5, 1937, PP 147-159 and A. Hansen, « Monetary Theory and Fiscal Policy, » Megraw Hill, 1949, chap. 5.

$$Mt = KY \qquad (5 - 13)$$

$$M2 = \overline{M}a - hi \qquad (7 - 13)$$

$$Ms = \overline{M}s \qquad (11 - 13)$$

ولدينا شرطان للتوازن هما :

$$I + G = S + T \qquad (4 - 9)$$

$$Md = Ms \qquad (12 - 13)$$

والمعادلات الأربع الأولى مضافاً إليها المعادلة (9-4) يلخصها منحنى IS كما قدمناه في الفصل العاشر . والمعادلات الأربع الأخرى يلخصها منحنى LM كما تم تقديمه في الفصل الرابع عشر . وتشتمل هذه المعادلات على سبعة متغيرات داخلية هي الإنفاق الاستهلاكي (C) ، والدخل الحقيقي (Y) ، والاستثمار الإجمالي الثابت (I)، وسعر الفائدة (i) ، والطلب على النقود بدافع المعاملات (Mt) ، والطلب على النقود بدافع المضاربات (Ma) ، والطلب الكلي على النقود . كما يشتمل النموذج على أداة واحدة من أدوات السياسة النقدية ، وهي (Ms) ، وأداتين من أدوات السياسة المالية وهما G و T .

هذا ولقد توصلنا في الفصلين العاشر والرابع عشر إلى أن هذه المعادلات أوصلتنا إلى معادلتي IS ، و LM التاليين :

$$Y = \frac{1}{1-b}\left[a + Io + G - bT - gi\right] \qquad (4 - 10)$$

$$Y = \frac{1}{k}\left[Ms - \overline{M}a + hi\right] \qquad (2 - 14)$$

وسنقوم باستخدام قيم المعاملات والمتغيرات الخارجية نفسها التي تطرقنا إليها في الفصلين العاشر والرابع عشر ، وهي :

$$
\begin{aligned}
C &= 100 + 0.75(Y - T) \\
I &= 400 - 375i \\
T &= 480 \\
G &= 400 \\
Mt &= .4Y \\
Ma &= 40 - 200i \\
Ms &= 820
\end{aligned}
$$

وهذا يعني أن المعاددلتين (10 ـ 4) و(14 ـ 2) يمكن صياغتهما كالتالي :

$$
\begin{aligned}
Y &= 2160 - 1500i \qquad (IS) \\
Y &= 1950 + 500i \qquad (LM)
\end{aligned}
$$

وبطرح معادلة LM من معادلة IS ، نحصل على :

$$
\begin{aligned}
0 &= 210 - 2000i \\
\therefore i &= \frac{210}{2000} = .105 \\
\therefore i &= 10.5\%
\end{aligned}
$$

وبالتعويض عن قيمة i في معادلتي IS و LM نحصل على ما يلي :

$$
\begin{aligned}
Y &= 2160 - 1500(.105) = 2002.5 \\
Y &= 1950 + 500(.105) = 2002.5
\end{aligned}
$$

$$\therefore Yd = Y - T = 2002.5 - 480 = 1522.5$$

$$
\begin{aligned}
S &= -100 + .25(1522.5) = 280.6 \\
I &= 400 - .375(.105) = 360.6 \\
Mt &= .4\,(2002.5) = 801 \\
Ma &= 40 - 200(.105) = 19
\end{aligned}
$$

وعند هذه القيم التوازنية نجد أن :

$$
\begin{aligned}
I + G &= 360.6 + 400 = 760.6 \\
S + T &= 280.6 + 480 = 760.6
\end{aligned}
$$

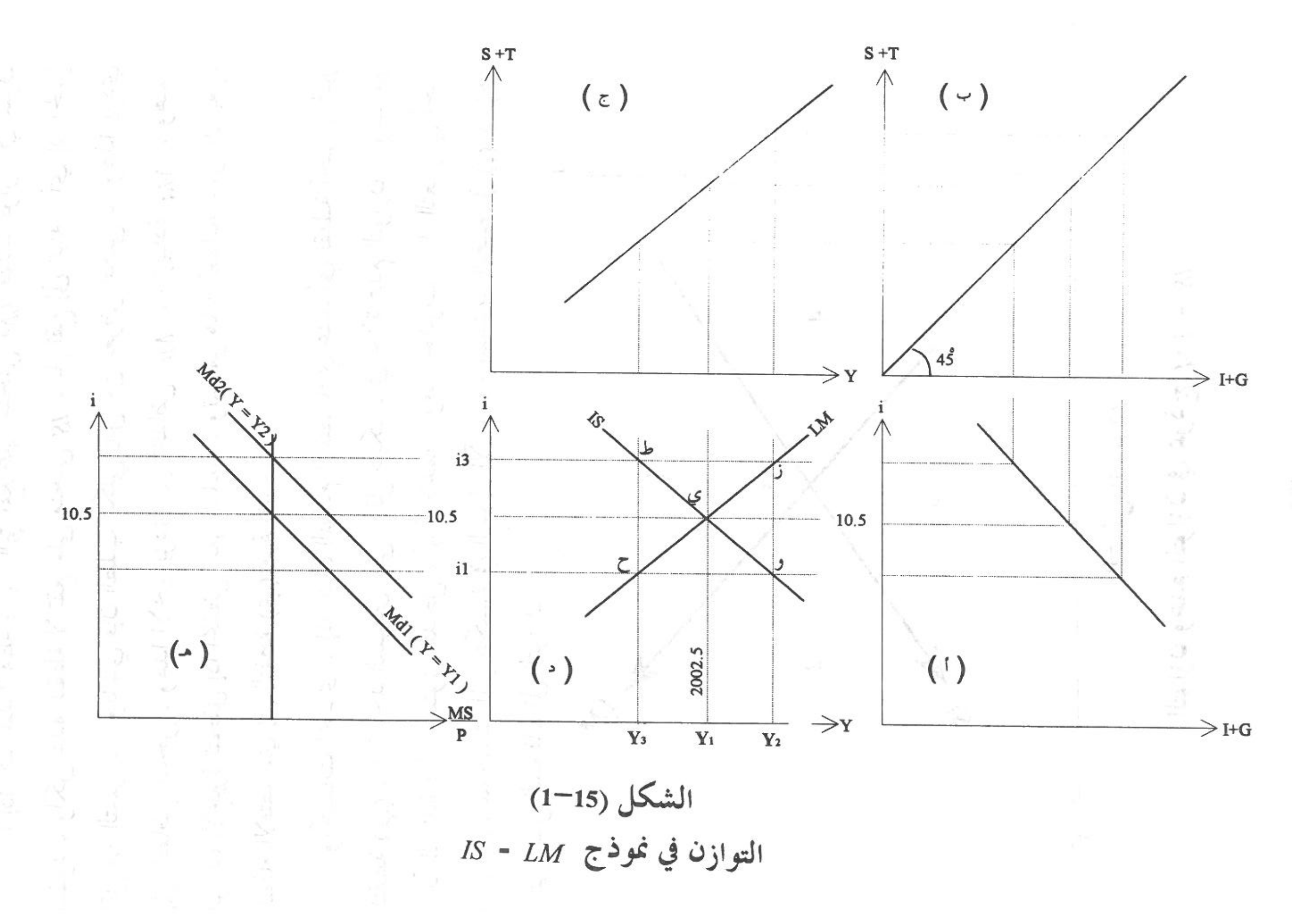
وبكلمات أخرى ، يتحقق التوازن في السوقين عند مستوى دخل قدره 2002.5 وسعر فائدة يساوي 10.5٪ . وستظل هذه القيم ثابتة ما لم تتغير قيم المعاملات أو قيم المعاملات الخارجية .

هذا ، ويوضح الشكل (15−1) نموذج $LM - IS$ بيانياً . ويتكون هذا الشكل من خمسة ربيّعات . الربيّعات (أ) ، (ب) ، (جـ) تخص سوق السلع والخدمات ، أما الربيّع (د) فهو يبين منحنى LM ومنحنى IS . ويتقاطع هذان المنحنيان عند سعر فائدة قدره 10.5٪ ، ومستوى الدخل 2002.5 $(Y1)$. وأخيراً يوضح الربيع (هـ) شرط التوازن في سوق النقود ، حيث إن منحنى MS يتقاطع مع منحنى Md عند سعر الفائدة 10.5٪ .

وعند التوليفة $(i = 10.5\%, Y = 2002.5)$ يتعادل الاستثمار مضافاً إليه الإنفاق العام مع الادخار مضافاً إليه الضرائب ، كما تتعادل أيضاً الكمية المعروضة من النقود مع الكمية المطلوبة من النقود .

ويجب أن ننوه ، مرة أخرى ، إلى أن المستوى العام للأسعار في ظل النموذج الحالي ثابتٌ ، وبالتالي فنحن لا نميز بين القيم الحقيقية والاسمية للمتغيرات التي يحتويها النموذج بسبب تساويهما .

وإذا نظرنا إلى النقطة (و) في الشكل (15−1) ، التي إحداثياتها (i_2, Y_2) ، نجدها تقع على منحنى IS ، وبالتالي يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات ، ولكن النقطة (و) لا تقع على منحنى LM ، بل تقع إلى يمين هذا المنحنى ، وهذا يعني أن الطلب على النقود أكبر من العرض منها ، وسيتخلص الأفراد من جزء من سنداتهم ، فتنخفض أسعارها ، ويزيد سعر الفائدة . وعندما ترتفع أسعار الفائدة ، ينخفض الاستثمار ، وبالتالي ينخفض الدخل . وتستمر هذه التغذية العكسية بين سوقي السلع والخدمات والنقود حتى تصل مرة أخرى إلى النقطة (ي) .

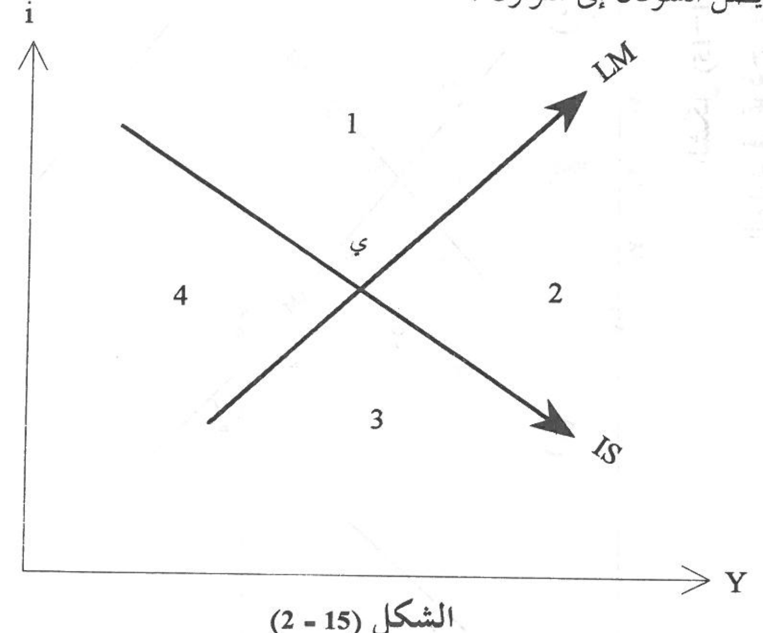


الشكل (15-1)

التوازن في نموذج *IS - LM*

أما إذا كنا عند النقطة (ز) ، التي تقع على منحنى *LM* فهناك توازن في سوق النقود ، ولكن هذه النقطة لا تقع على منحنى *IS* ، بل تقع إلى يمينه . أي إن الحقن أقل من التسرب ، وبالتالي فإن الطلب الكلي يقل عن العرض الكلي ، وهذا يؤدي إلى انخفاض الدخل . وهذا الأخير يؤدي إلى انخفاض *Mt* ، وزيادة *Ma* . وهذه الزيادة الأخيرة تتحقق إذا انخفض سعر الفائدة . وتستمر هذه العمليات إلى أن يعود النظام الاقتصادي إلى النقطة (ي) مرة أخرى .

وبكلمات أخرى ، إذا كان النظام الاقتصادي عند أي نقطة أخرى غير النقطة (ي) ، فإن أحد السوقين على الأقل سيكون في حالة عدم التوازن . وسيتغير سعر الفائدة ، أو مستوى الدخل ، أو كلاهما . وفور حدوث هذا التغيّر في أحد السوقين ، ستحدث آثار عكسية في السوق الآخر ، وسيستمر التغير في (i) و (Y) حتى يصل السوقان إلى التوازن .



الشكل (15 - 2)

التوازن وعدم التوازن في نموذج *IS - LM*

ويمكن إلقاء نظرة عامة على التوازن وعدم التوازن في نموذج $IS - LM$ وذلك بالاستعانة بالشكل (15 - 2) . يوضح هذا الشكل أن كل التوليفات الممكنة من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة ، باستثناء التي توضحها النقطة (ي) ، هي نقاط عدم توازن .

هذا ، وقد تم تقسيم الشكل (15 - 2) إلى أربعة أقسام وهي تحمل الأرقام من (1) إلى (4) . ونستطيع ، بناء على ماقدمناه في الفصلين العاشر والرابع عشر ، أن نحدد خصائص أي نقطة تقع في أي من الفراغات الأربعة ، كما هو موضح في الجدول (15-1) . وفي ضوء هذه الخصائص نستطيع تتبع المسارات الممكنة التي يأخذها النظام الاقتصادي للوصول إلى الوضع التوازني .

لنفترض أن النظام الاقتصادي كان عند النقطة (أ) في الشكل (15 – 3)، التي تقع في الفراغ (3) في الشكل (15 – 2) . وتتميز هذه النقطة بوجود فائض في الطلب على السلع والخدمات ، وفائض في الطلب على النقود ، الفائض في الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الدخل ، كما هو مشار إليها بالسهم الأفقي الذي تُعَدُّ النقطة (أ) هي نقطة الأصل بالنسبة له . أما الفائض في الطلب على النقود فينتج عنه ارتفاعٌ في سعر الفائدة ، كما يشير السهم العمودي المبتدىء من النقطة (أ) في الشكل (15 - 3) ، ارتفاع كل من (i و Y) يؤدي إلى انتقال النظام الاقتصادي إلى النقطة (ب) عبر الخط الواصل بين النقطتين (أ) و(ب) .

وعندما يكون النظام الاقتصادي عند النقطة (ب) ، فسيكون هناك توازنٌ في سوق السلع ، وعدم توازن في سوق النقود ، لأن النقطة (ب) تقع على يمين منحنى LM . وينتج عن ذلك زيادة في سعر الفائدة ، وانخفاض في مستوى الدخل ، وينتقل الاقتصاد إلى النقطة (جـ) في الفراغ (2) .

الجدول (15 - 1)

خصائص نقاط عدم التوازن

النقطة الواقعة في الفراغ	سوق السلع والخدمات	سوق النقود	اتجاه التغير في الدخل	اتجاه التغير في سعر الفائدة
1	$S\rangle I$ أو $Y\rangle C+I$	$Md\langle Ms$	انخفاض	انخفاض
2	$S\rangle I$ أو $Y\rangle C+I$	$Md\rangle Ms$	انخفاض	زيادة
3	$S\langle I$ أو $Y\langle C+I$	$Md\rangle Ms$	زيادة	زيادة
4	$S\langle I$ أو $Y\langle C+I$	$Md\langle Ms$	زيادة	انخفاض

وتتميز النقطة (جـ) بوجود فائض في كل من الطلب على النقود والعرض من السلع ، ويرتفع سعر الفائدة كما يشير السهم الرأسي من النقطة (جـ) ، وينخفض الدخل كما يشير السهم الأفقي المبتدىء من النقطة المذكورة . وقد تتوازن هذه القوى مسببة انتقال النظام الاقتصادي على السهم الذي يربط بين النقطة (جـ) بالنقطة (ز) , حتى يصل إلى الأخيرة ، التي تمثل التوازن في السوقين .

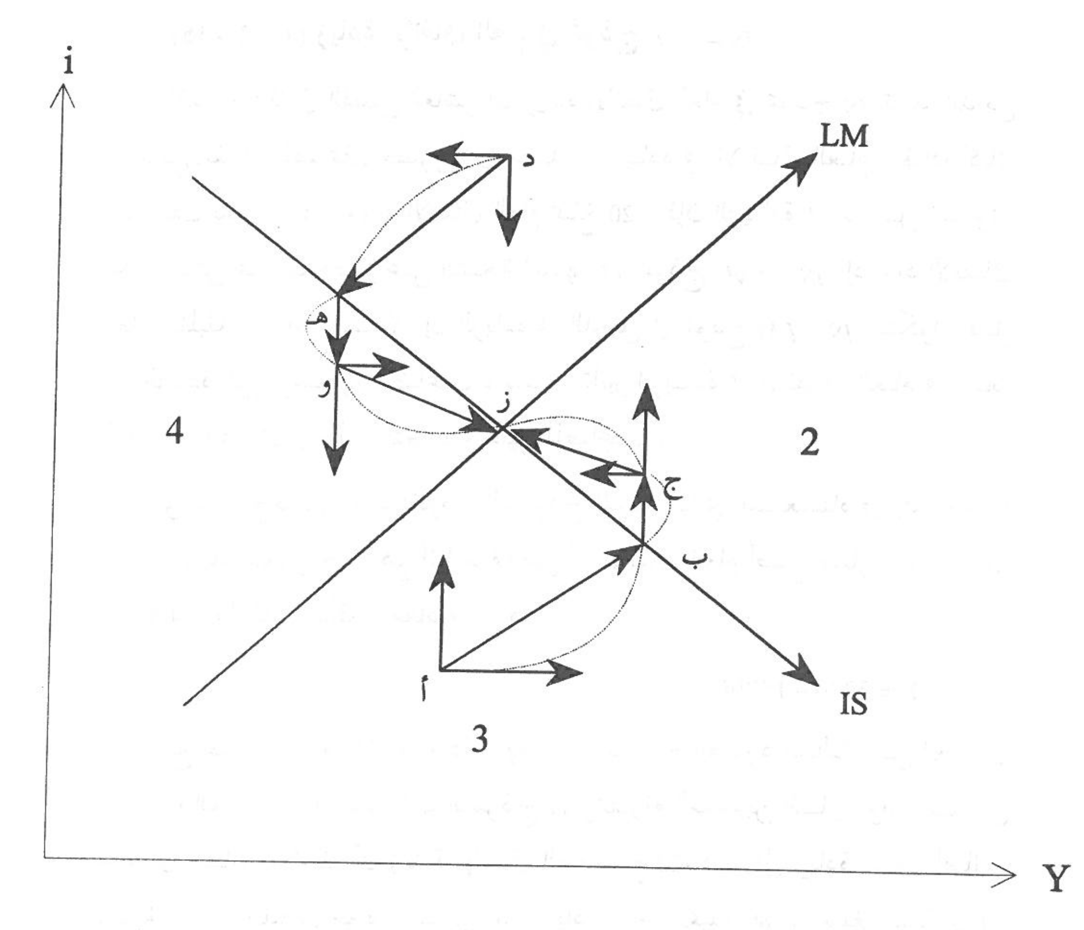
ويلاحظ أننا استعملنا في تحليلنا حركة انتقال غير متصلة أو غير مستمرة Discrete ، وذلك بهدف توضيح الكيفية التي يتم بها استعادة التوازن . غير أن عملية الانتقال الفعلية هي عملية متصلة أو مستمرة Continuous ، التي قد يتغير فيها كل من الدخل وسعر الفائدة على مسار مثل ذلك الذي يوضحه المنحنى (أ ب جـ ز) .

ومن جهة أخرى ، قد نفترض أن نقطة البداية هي النقطة (هـ) ، ونستطيع بالتحليل نفسه تتبع حركة كل من الدخل وسعر الفائدة في اتجاه قيمهما التوازنية عند النقطة (ز) . ومهما كانت نقطة التوازن التي نبدأ منها فإن كل ما نحتاج إليه هو ما يلي :

* معرفة مميزات الوضع غير التوازني على الفراغ الذي نبدأ منه .

* معرفة اتجاه التغيّر في قيم كل من الدخل وسعر الفائدة كما يوضحه الجدول (15 - 1) .

كما يجب أن نلاحظ أن عملية تتبع مسار قيم الدخل و سعر الفائدة من فترة زمنية إلى أخرى لا يمكن القيام بها إلا باستعمال النموذج الديناميكي Dynamic ، في حين أن نموذج $IS - LM$ هو نموذج ساكن بالكامل . ونستطيع باستخدام النموذج الأخير أن نحدد القيم التي يجب أن تأخذها المتغيرات الداخلية لكي يتحقق التوازن . لكن هذا النموذج لا يوضح لنا سلسلة التغيرات التي تتغير بها تلك القيم .



الشكل (15 - 3)

المسارات الممكنة لحركة توازن النظام الاقتصادي

(15 - 2) السياسات الاقتصادية ونموذج $IS - LM$

سنقوم في هذا الجزء بشرح تأثير زيادة الإنفاق العام وزيادة الكمية المعروضة من النقود في الوضع التوازني في نموذج $IS - LM$ كما سنتطرق أيضاً إلى فاعلية السياستين ؛ النقدية والمالية . وسنعود إلى موضع السياسات الاقتصادية مرة أخرى في الفصل العشرين .

(15 - 2 - 1) زيادة الإنفاق العام في نموذج $IS - LM$

لقد وجدنا في الفصل العاشر أن زيادة الإنفاق العام في نموذج IS تزيد الدخل التوازني بمقدار المضاعف مضروباً في مقدار الزيادة في الإنفاق العام . فإذا كان المضاعف يساوي 4 ، وزاد الإنفاق العام بمبلغ 20 ، فإن الزيادة في الدخل تساوي 80 ، ولكن هل سنحصل على النتيجة نفسها في نموذج $IS - LM$ إذا زاد الإنفاق العام بالمبلغ السابق نفسه ؟. إن الزيادة في الدخل في نموذج $IS - LM$ ستكون أقل من الزيادة التي يوضحها المضاعف ، بسبب تأثير الزيادة في الإنفاق العام في سعر الفائدة ، وهو الأمر الذي يتجاهله تحليل المضاعف .

ولتوضيح ذلك ، سنفترض النموذج نفسه الذي استعملناه في بداية هذا الفصل ، باستثناء واحد وهو أننا سنفترض أن الإنفاق العام أصبح يساوي 420 بدلاً من 400 ، ولذلك ستكون معادلة IS هي :

$$Y = 2240 - 1500i$$

مع عدم تغير معاملات معادلة LM . ويوضح العمود الثالث من الجدول (15 - 2) القيم التوازنية لمتغيرات النموذج .. وبمقارنة العمودين الثاني والثالث من الجدول السابق نلاحظ أن زيادة الإنفاق العام بمبلغ 20 أدت إلى زيادة سعر الفائدة بنسبة 4٪ . وهذه الأخيرة أدت إلى عدم زيادة الدخل بمبلغ 80 بل بمبلغ يساوي 20 فقط . وهذا يعود إلى أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض الاستثمار بمبلغ :

$$\Delta I = 375\Delta i$$

$$= 375(.04) = 15$$

وانخفاض الاستثمار بهذا المبلغ الأخير ، وعن طريق المضاعف ، يؤدي إلى انخفاض الدخل بمبلغ $(15 \times 4 =)60$. وتكون الزيادة الصافية في الدخل تساوي 20 فقط . كما أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض ارصدة المضاربات بمبلغ يساوي :

$$\Delta Ma = -200(.04)$$

$$= -8$$

ونظراً لزيادة الدخل بمبلغ 20 فإن أرصدة المعاملات تزداد بمبلغ يساوي :

$$\Delta Mt = k\Delta Y =$$

$$= .4(20) = +8$$

الجدول (15 - 2)

السياسات الاقتصادية وقيم متغيرات نموذج $IS - LM$

الزيادة الآنية المتساوية في كل من G و Ms بمبلغ 20	زيادة عرض النقود بمبلغ 20	زيادة الإنفاق العام بمبلغ 20	الوضع التوازني الأصلي	المتغير
2060.0	2040.0	2022.500	2002.500	Y
12.0	8.0	14.500	10.500	$(\%)i$
295.0	290.0	282.625	280.625	S
355.0	370.0	345.625	360.625	I
824.0	816.0	809.000	801.000	Mt
16.0	24.0	11.000	19.000	Ma
775.0	770.0	765.625	760.625	$S + T = I + G$

ويمكن الوصول إلى التحليل نفسه باستخدام الشكل (15 ـ 4) ، فالجزء (د) من الشكل يشير إلى أن الدخل التوازني سيصل إلى 2082.5 ، إذا ظل سعر الفائدة عند 10.5٪ (النقطة (و)) . لكن النقطة (و) تقع على يمين منحنى LM . وبالتالي فهي نقطة عدم توازن ، وستكون النتيجة هي الانتقال من النقطة (و) إلى النقطة (ز) . والنقطة (ز) بالطبع هي نقطة تقاطع منحنى IS_2 ، الذي انتقل إلى اليمين بعد أن كان IS_1 ، مع منحنى LM .

ويلاحظ من الجدول السابق أن الفرق بين حجم الحقن قبل وبعد الزيادة في الإنفاق المحلي يساوي 5 فقط . والإنفاق العام زاد بمبلغ 20 ، بينما انخفض الاستثمار بمبلغ 15 ، فتكون الزيادة الصافية تساوي 5 .

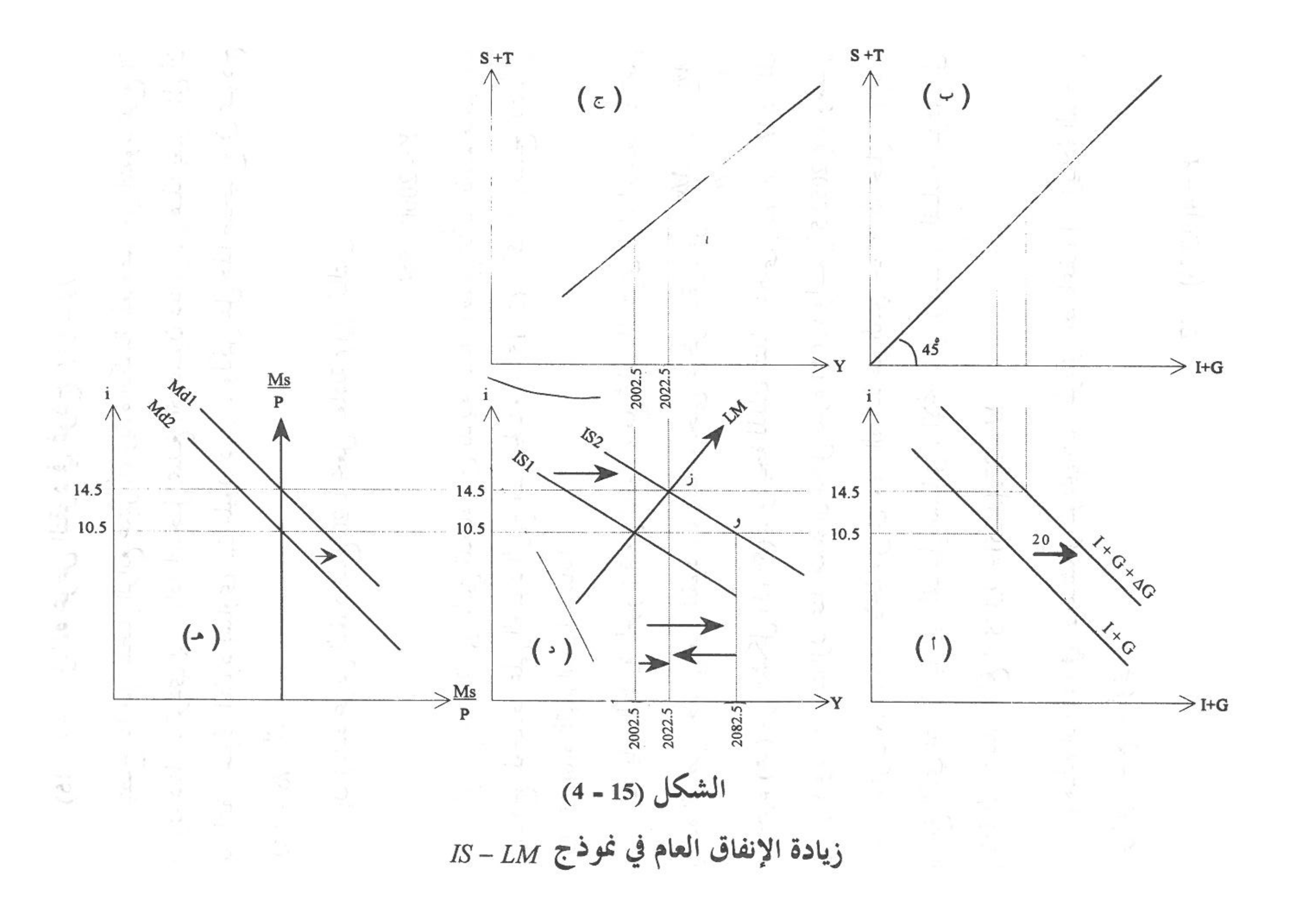
أما في الجزء (هـ) من الشكل (15 ـ 4) فإن سعر الفائدة 10.5٪ يتحقق عند تقاطع $\left(\frac{Ms}{p}\right)$ مع Md_1 ، ويتحدد موقع هذا الأخير بسعر الفائدة ومستوى الدخل . وبعد زيادة الإنفاق العام زاد كل من الدخل وسعر الفائدة , وانتقل منحنى Md من Md_1 إلى Md_2 ليتقاطع مع منحنى عرض النقود عند سعر فائدة أعلى من ذي قبل . فالزيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات هو الذي أدى إلى انتقال منحنى Md إلى اليمين ، في حين أن قيمة الطلب نفسه لم تتغير .

وقبل أن ننهي هذا الجزء مع الفصل نود أن نجيب عن السؤال التالي :

متى يمكن أن يزداد الدخل في هذا النموذج بمبلغ 80 عند زيادة الإنفاق العام بمبلغ 20 ؟. إن هذه الزيادة يمكن تحقيقها عند توافر الشرطين التالين :

1 ـ أن تكون دالة الطلب على النقود مرنة مرونة كاملة بالنسبة لسعر الفائدة .

2 ـ أن تكون دالة الاستثمار عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة .



الشكل (15 - 4)

زيادة الإنفاق العام في نموذج *IS – LM*

(15 - 2 - 2) زيادة عرض النقود في نموذج $IS - LM$

يتضح لنا من الفصل الرابع عشر أن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمبلغ 20 مليون دينار ، تؤدي إلى زيادة الدخل بمبلغ 50 مليون دينار . وهذا يعود إلى أن مضاعف سوق النقود يساوي 2,5 مليون دينار . ولكن هل هذا صحيح في نموذج $IS - LM$ ؟.

إن زيادة عرض النقود بمبلغ 20 ، يجعل معادلة LM كالتالي :

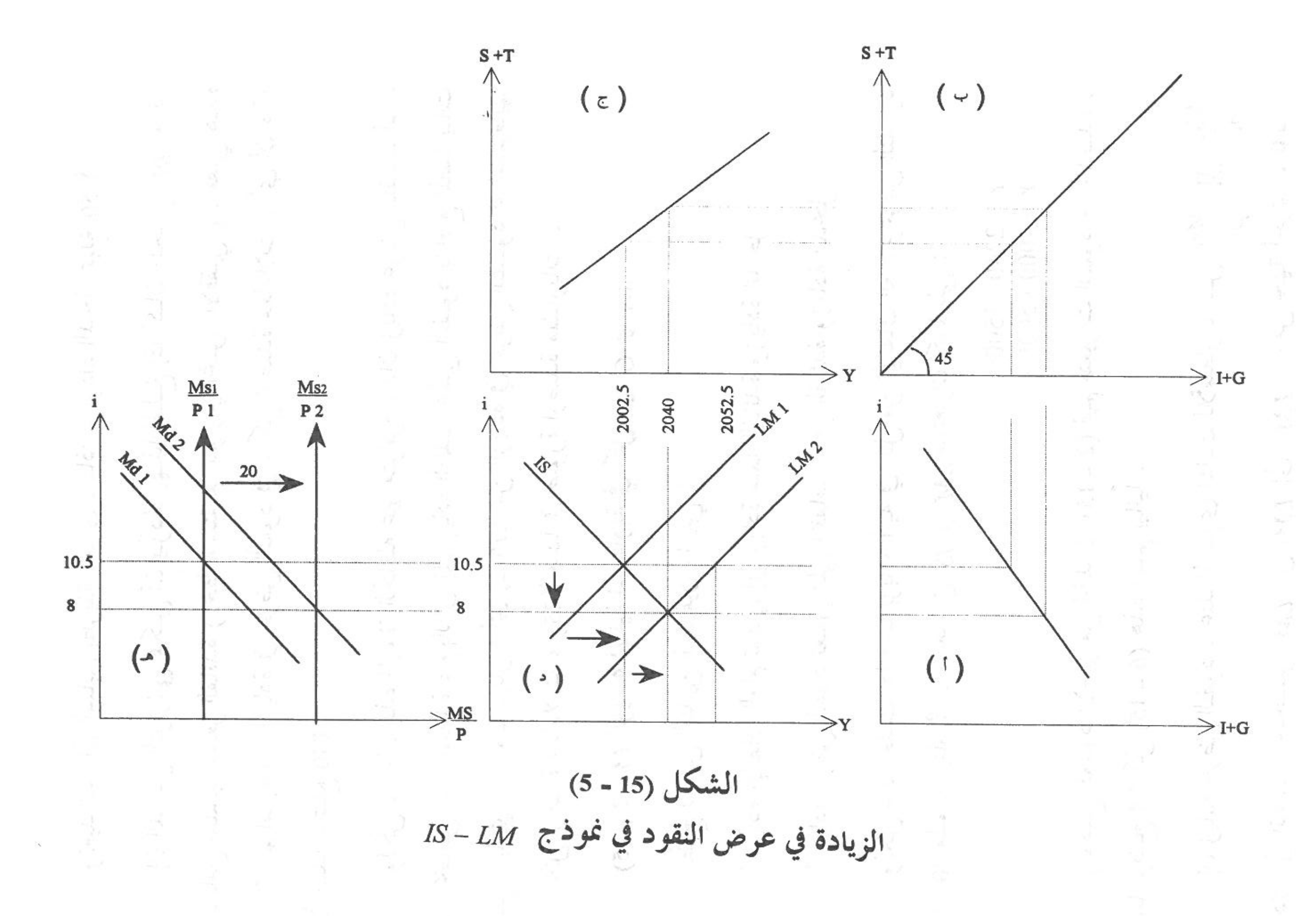
$$Y = 2000 + 55i$$

التي مع معادلة Is التي قدمناها في بداية هذا الفصل تمدُّنا بقيم متغيرات النموذج الموضحة على العمود الرابع من الجدول (15-2) . كما يوضح الشكل (15-5) هذه القيم التوازنية بيانياً .

إن زيادة الكمية المعروضة من النقود ، مع ثبات المستوى العام للأسعار ، تعني زيادة العرض الحقيقي من النقود . وينتقل منحنى عرض النقود من $\frac{Ms_1}{p_1}$ إلى $\frac{Ms_2}{p_2}$ في الجزء (هـ) من الشكل (15-5) . ونتيجة لذلك ينتقل منحنى LM من LM_1 إلى LM_2 ؛ ويتحقق التوازن عند مستوى دخل قدره 2040 (وليس 2052.5) ، وسعر فائدة يساوي 8٪ . هذا الانخفاض في سعر الفائدة هو الذي جعل الدخل لا يزداد بالمبلغ الذي أشرنا إليه في الفصل السابق . الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار بمبلغ : $\Delta I = 375(.025) = 9.375$

وهذه الزيادة في الاستثمار تؤدي عن طريق المضاعف إلى زيادة الدخل التوازني بمبلغ يساوي :

$$\Delta Y = 4(9.375) = 37.5$$



الشكل (15 - 5)

الزيادة في عرض النقود في نموذج $IS - LM$

ونعيد السؤال السابق بطريقة أخرى ، لماذا لم يزداد الدخل بمبلغ 50 ؟

إن الدخل التوازني يمكن أن يزداد بهذا المبلغ إذا كان منحنى IS مرناً بالكامل بالنسبة لسعر الفائدة (خط مستقيم يوازي المحور الأفقي) . ففي هذه الحالة يتم استيعاب الزيادة في عرض النقود في شكل أرصدة معاملات . أي أن هذه الأرصدة ستبلغ 840 .

ولكن ، ولأن هذه المرونة الكاملة غير متوافرة ، فإن زيادة عرض النقود أدت إلى انخفاض سعر الفائدة ، وبالتالي إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربات بمبلغ يساوي 5 مليون دينار ؛ أي إن 75٪ من الزيادة في عرض النقود تم استيعابها في شكل أرصدة معاملات ، و25٪ منها في صورة أرصدة مضاربات .

(15 - 2 - 3) الزيادة الآنية المتساوية في كل من G و Ms .

اتضح لنا من البندين السابقين ما يلي :

* زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة سعر الفائدة وزيادة الدخل .

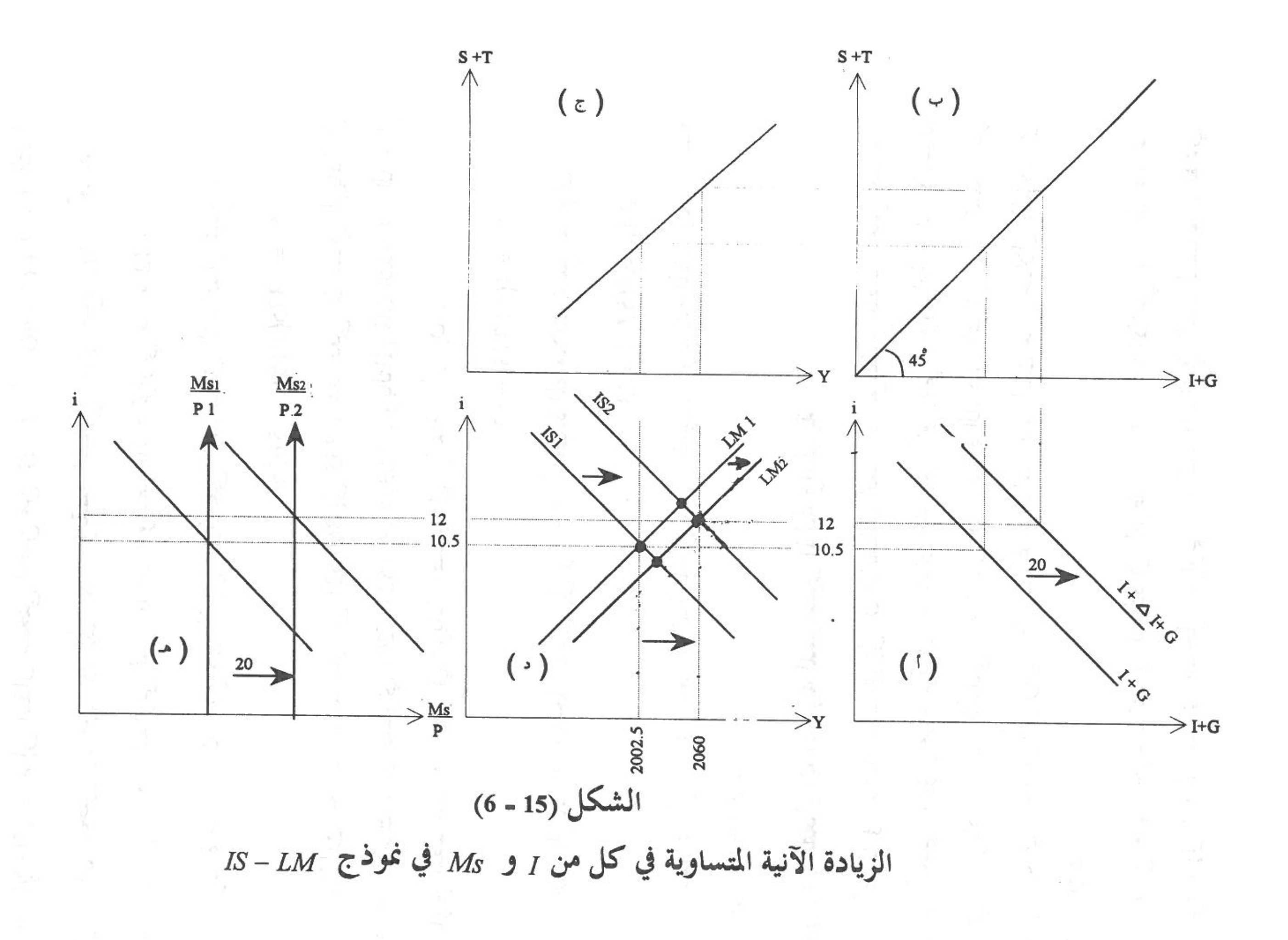
* زيادة عرض النقود تعمل على انخفاض سعر الفائدة وزيادة الدخل .

ولكن ماذا يحدث إذا قمنا بزيادة آنية في كل من الإنفاق العام وعرض النقود بمبلغ 20 مليون دينار ؟. إن معادلتي IS و LM ستتغيران كما يلي :

$$Y = 2240 - 1500i$$
$$Y = 2000 + 500i$$

ويوضح العمود الأخير من الجدول (15 - 2) قيم متغيرات النموذج الجديدة . كما يوضح الشكل (15 - 6) هذه القيم بيانياً .

إن زيادة عرض النقود ، عند المستوى الثابت للأسعار ، من $\frac{Ms_1}{p_1}$ إلى $\frac{Ms_2}{p_1}$ يؤدي إلى انتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_2 . ومن جهة أخرى ، تؤدي



الشكل (15 - 6)

الزيادة الآنية المتساوية في كل من I و Ms في نموذج $IS - LM$

زيادة الإنفاق العام إلى انتقال منحنى الحقن من $I+G$ إلى $I+G+\Delta G$ ، وبالتالي إلى انتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 . ونقطة تقاطع IS_2 مع LM_2 تحدد لنا مستوى من الدخل التوازني قدره 2060 ، وسعر فائدة توازني قدره 12 % .

زيادة سعر الفائدة من 10.5٪ إلى 12٪ يعني انخفاضاً في الاستثمار بمبلغ :

$$\Delta I = -375(.015) = -5.625$$

ولذلك انخفض الاستثمار من 360.625 إلى 355 . هذا يعني أن صافي الزيادة في الإنفاق الاستثماري تساوي (20 - 5.625=) 14.375 . وبالتالي فإن التغير في الدخل يساوي المضاعف مضروباً في الزيادة الصافية في الإنفاق أي إن :

$$\Delta Y = 4(14.375) = 57.5$$

هذه الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة في أرصدة المعاملات بمبلغ يساوي :

$$\Delta Mt = .4(57.5) = 23$$

كما أن الزيادة في سعر الفائدة تعمل على تخفيض أرصدة المضاربات بمبلغ 3 (=200×.015) .

(15 - 3) الفعاليات النسبية للسياستين المالية والنقدية

أشرنا في البند السابق إلى أن الإنفاق العام ، بوصفه عنصراً من عناصر الطلب الكلي ، يؤثر مباشرة في مستوى الدخل التوازني . وزيادة هذا الإنفاق تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ، وبالتالي إلى زيادة الدخل التوازني . كما تؤثر الضرائب في الدخل التوازني بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال تأثيرها في الاستهلاك .

ومن جهة أخرى، تؤدي الزيادة في العرض من النقود (الاسمي) ، بطريقة غير مباشرة ، إلى زيادة مستوى الدخل التوازني . وكما أشرنا في البند السابق ، تؤدي

الزيادة في عرض النقود إلى انخفاض سعر الفائدة ، فيزيد الاستثمار ، ويزيد كل من الطلب الكلي والدخل التوازني .

وإذا أدت الزيادة في عرض النقود إلى زيادة مستوى الدخل ، فيطلق على السياسة النقدية اسم السياسة النقدية التوسعية Expansionary Monetary Policy ، أما إذا أدت السياسة النقدية إلى نتائج عكسية فستكون سياسة انكماشية Contractionary. كما أن انخفاض سعر الفائدة يشير إلى اتباع سياسة توسعية ، وارتفاعه إلى سياسة انكماشية .

ويتم قياس فعالية السياسة الاقتصادية بقدرتها على توليد التغيرات في مستويات الدخل . فإذا كان التغير في الدخل الناتج عن تغير في عرض النقود بمبلغ معين يفوق مقدار التغير في الدخل بسبب تغير في الإنفاق العام بالمبلغ نفسه الذي تغير به عرض النقود فهذا يعني أن السياسة النقدية أكثر فاعلية بالنسبة للسياسة المالية ، والعكس صحيح .

وهناك على الأقل ثلاثة عوامل تؤثر في الفعالية النسبية للسياستين الاقتصاديتين ، وهي :

* الميل الحدي للاستهلاك . فهو يؤثر في قيمة المضاعف ، ويزيد التغير في الدخل كلما زادت قيمة الميل الحدي للاستهلاك .

* مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة .

* مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

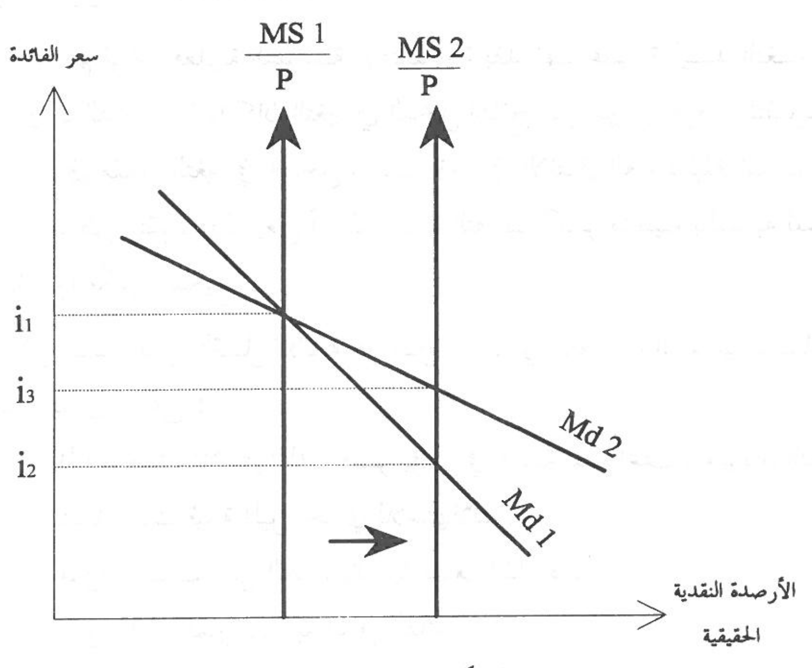
وسنتناول هنا أثر العاملين الأخيرين فقط ، كما سنعود لهذا الموضوع مرة أخرى في الفصل العشرين .

(15 - 3 - 1) مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة

إن فعالية السياسة النقدية تقل ، وفعالية السياسة المالية تزيد ، بزيادة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، ولقد وجدنا أن السياسة النقدية تؤثر في

النظام الاقتصادي من خلال سعر الفائدة ، وتأثير هذا الأخير في الاستثمار . وزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة . ويكون هذا الانخفاض قليلاً إذا كانت مرونة الطلب على النقود كبيرة ، وبكلمات أخرى ، تقل فاعلية السياسة النقدية كلما زادت مرونة الطلب على النقود بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة .

ويوضح الشكل (15 ـ 7) أن منحنى الطلب على النقود Md_2 أكثر مرونة من المنحنى Md_1 . فإذا بدأنا من سعر الفائدة التوازني i_1 ، وافترضنا قيام السلطات



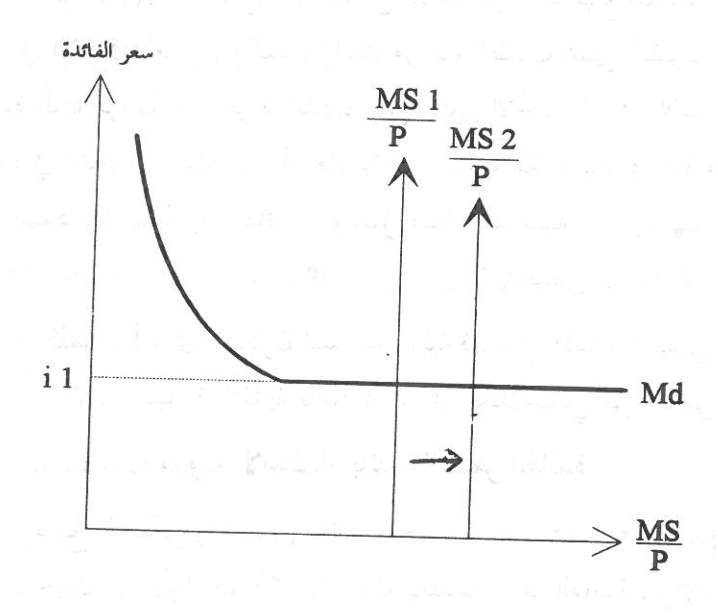
الشكل (15 ـ 7)

السياسة النقدية ومرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة

النقدية بزيادة العرض الاسمي من النقود ، مع ثبات المستوى العام للأسعار ، فإن هذا يعني زيادة العرض الحقيقي من النقود إلى $\left(\frac{Ms_2}{p}\right)$ ، وانخفاض سعر الفائدة .

ولكن يقل الانخفاض في سعر الفائدة بزيادة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة . وكما يشير الشكل (15-7) فإن Md_2 أكثر مرونة من Md_1 ، ولذلك فإن i_2 أقل من i_3 . وبكلمات أخرى إذا كان منحنى الطلب على النقود هو Md_2 ، فإن الزيادة في الاستثمار ستكون صغيرة ، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل التوازني ستكون صغيرة أيضاً . أما إذا قلّت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة (المنحنى Md_1) ، فسيكون الانخفاض في سعر الفائدة كبيراً ، ويزيد كل من الاستثمار والدخل بمبالغ كبيرة .

أما في الحالة المتطرفة والخاصة بفخ السيولة (كما في الشكل (15 - 8)) ،



الشكل (15 - 8)
السياسة النقدية وفخ السيولة

حيث يكون الطلب على النقود تام المرونة ، فإن السياسة النقدية ليست فعّالة على الإطلاق . وإذا زاد عرض النقود الحقيقي من $\frac{MS_1}{p}$ إلى $\frac{MS_2}{p}$ ، فسيبقى سعر الفائدة ثابتاً عند i_1 ، وبالتالي لن يتأثر الاستثمار أو الطلب الكلي . ولأن الأفراد يتوقعون ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل ، فسيحتفظون ، كما أشرنا في الفصل الثالث عشر ، بالنقود الإضافية في صورة أرصدة معطلة ، بدلاً من شراء السندات .

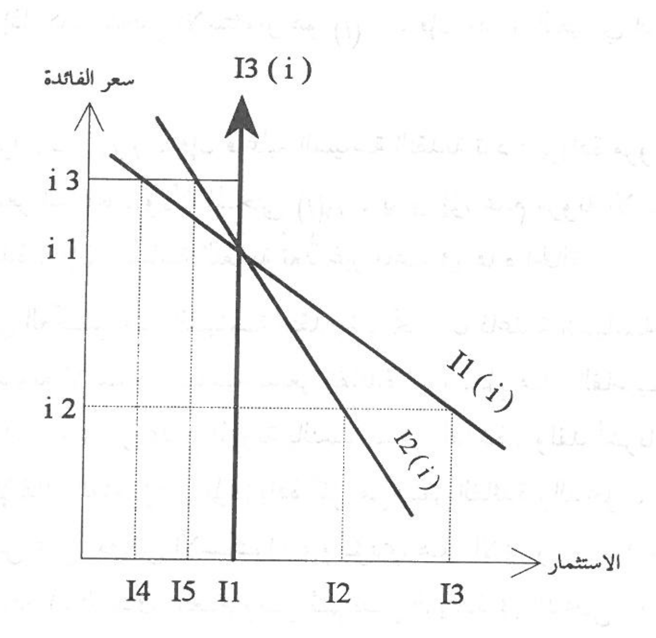
وعلى عكس السياسة النقدية ، نجد أن فعّالية السياسة المالية تزداد بزيادة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة . ولقد وجدنا في البند السابق أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة كل من الدخل وسعر الفائدة ولكن ، فور زيادة سعر الفائدة ينخفض الاستثمار ؛ مما يلغي جزءاً من الزيادة في الإنفاق العام (انظر البند (15 ـ 2 ـ 1)) ، وبالتالي فإن الدخل سوف لن يزيد بمبلغ المضاعف مضروباً في التغير في الإنفاق العام . وكلما زادت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة قلّت الزيادة في سعر الفائدة ، وقلّ بالتالي الانخفاض في الاستثمار وكبرت الزيادة في الدخل . وهذا يعني أن فاعلية السياسة المالية تزيد بزيادة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة . وتصل هذه الفاعلية إلى ذروتها في حالة فخ السيولة ، حيث لا يتغير سعر الفائدة ، وبالتالي لا ينخفض الاستثمار .

وبكلمات أخرى ، تكون السياسة المالية فعّالة في المدى الكينزي من منحنى LM ، وتكون السياسة النقدية فاعلة في المدى الكلاسيكي من منحنى LM .

(15 ـ 3 ـ 2) مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة

يوضح الشكل (15 ــ 9) ثلاثة منحنيات للاستثمار هي $I_1(i)$ ، $I_2(i)$ ، $I_3(i)$ ، حيث إن الأول هو أكبرها مرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، والأخير هو أقلها مرونة . وسبق وأن ذكرنا أن السياسة النقدية تؤثر في الدخل من خلال تأثيرها في سعر الفائدة ، وبالتالي في الاستثمار . وتزيد فاعلية السياسة النقدية بزيادة مرونة

الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ، أي بمقدار التغير في الاستثمار ، الناتج عن تغير معين في سعر الفائدة .



الشكل (15 - 9)

السياسة النقدية ومرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة

ويوضح الشكل السابق أن الاستثمار يساوي I_1 عند سعر فائدة قدره i_1 ، وعند قيام السلطات النقدية بزيادة عرض النقود ، وانخفاض سعر الفائدة إلى i_2 ، فكم ستبلغ الزيادة في الاستثمار ، والتي عن طريق المضاعف ستؤدي إلى زيادة الدخل ؟. وهنا سنجد ثلاثة احتمالات هي :

1 ـ إذا كان منحنى الاستثمار هو $I_1(i)$ ، فإن مقدار التغير في الدخل سيساوي المضاعف (I_3 ناقصاً I_1) .

2 ـ إذا كان منحنى الاستثمار هو $I_2(i)$ ، فإن مقدار التغير في الدخل يساوي المضاعف $(I_1 - I_2)$.

3 ـ إذا كان منحنى الاستثمار هو $I_3(i)$ ، فإن مقدار التغير في الدخل يساوي صفراً .

ونظراً لأن $I_2 \langle I_3$ ، فإن فاعلية السياسة النقدية تزداد بزيادة مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة . ولأن المنحنى $I_3(i)$ ، يشير إلى عدم مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ، فإن السياسة النقدية تُعَدُّ غير فاعلة في هذه الحالة .

وعلى العكس من السياسة النقدية ، نجد أن فاعلية السياسة المالية تزداد بانخفاض مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة . وتصل هذه الفاعلية إلى ذروتها عندما يكون الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . ولقد أشرنا من قبل إلى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة كل من سعر الفائدة والدخل ، وزيادة سعر الفائدة تعمل على تخفيض الاستثمار ، ويؤدي هذا الأخير إلى مزاحمة أو الالغاء الجزئي للزيادة في الإنفاق العام ومن ثم تقل الزيادة في الدخل . فإذا زاد سعر الفائدة من i_1 إلى i_3 في الشكل (15 ـ 9) فإننا نلاحظ ما يلي :

1 ـ إذا كان منحنى الاستثمار مرناً بالنسبة لسعر الفائدة ، مثل المنحنى $I_1(i)$ ، انخفض الاستثمار بمبلغ $(I_1 - I_4)$.

2 ـ إذا كان منحنى الاستثمار قليل المرونة نسبياً ، مثل المنحنى $I_2(i)$ ، فإن الاستثمار ينخفض بمقدار $(I_1 - I_5)$.

3 ـ إذا كان منحنى الاستثمار عديم المرونة ، مثل المنحنى $I_3(i)$ ، فلن تتغير قيمة الاستثمار . وفي الحالة الثالثة نجد أن الزيادة في الإنفاق العام لا تتم مزاحمتها أو إلغاؤها جزئياً عن طريق الانخفاض في الاستثمار ، وبالتالي لا يوجد شيء ينقص من فاعلية السياسة المالية . وكنا قد أوضحنا في الفصلين العاشر والرابع عشر أن كلاً من السياستين النقدية والمالية فاعلتان . ويزعم النقوديون Monetarists ، كما

ستتعرض لهم في الفصول القادمة ، بأن السياسة النقدية أقوى فاعلية من السياسة المالية ، في حين يرى اقتصاديون آخرون أن السياسة المالية هي الأقوى فاعلية .

(15 - 4) إعادة فحص آلية (ميكانيكية) انتقال السياسة النقدية

تعرضنا في البنود الثلاثة من هذا الفصل إلى آلية انتقال Transmission Mechanism السياسة النقدية ، وقلنا إن السياسة النقدية تؤثر في مستوى الدخل من خلال تأثيرها في سعر الفائدة والاستثمار . ويرى الكثير من الاقتصاديين أن هذه الآلية الضيقة أدت إلى تقدير فاعلية السياسة النقدية بأقل من مستواها الحقيقي . ويعود هذا إلى أن هناك قناتين أخريين تؤثر من خلالهما السياسة النقدية في الدخل ، وهما :

1 - قد يتغير الاستهلاك بتغير سعر الفائدة ، وزيادة عرض النقود - كما افترض الكلاسيك - يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي إلى زيادة الاستهلاك . وهذا يعني زيادة الطلب الكلي ، والدخل التوازني . وإذا زاد كل من الاستهلاك والاستثمار ، فسيزيد الدخل بمبلغ أكبر مما لو زاد الاستثمار فقط ، وبكلمات أخرى ، تزداد فاعلية السياسة النقدية إذا كان الاستهلاك يرتبط عكسياً مع سعر الفائدة . ويجب ألا ننسى هنا أنه إذا كان الطلب على النقود مرناً مرونة تامة بالنسبة لسعر الفائدة (فخ السيولة) ، فستكون السياسة النقدية غير فاعلة حتى لو كان الاستهلاك يرتبط عكسياً مع سعر الفائدة .

2 - قد تؤثر السياسة النقدية في الدخل عن طريق تأثيرها في صافي الثروة الخاصة Net private Wealth . ومع أن هناك اختلافاً حول التعريف المناسب لصافي الثروة الخاصة . فسوف نعرفها هنا أنها تساوي رصيد المجتمع من رأس المال مضافاً إليه عرض النقود مضافاً إليه ديون الخزانة العامة . أي أننا استبعدنا هنا ديون القطاع الخاص . وتقيّم صافي الثروة الخاصة بالأسعار الثابتة .

هذا ، وكنا قد أشرنا في الفصل السادس إلى ارتباط الاستهلاك طردياً مع صافي الثروة الخاصة ، وإذا زاد العرض (الاسمي) من النقود عند المستوى الثابت للأسعار ، يزيد العرض الحقيقي من النقود . ولأن هذا الأخير هو أحد بنود صافي الثروة الخاصة ، فسيزيد كل من الثروة والاستهلاك ، وزيادة الاستهلاك تؤدي إلى زيادة كل من الطلب الكلي والدخل التوازني حتى لو كان الطلب على النقود مرناً مرونة كاملة بالنسبة لسعر الفائدة . وبكلمات أخرى ، إذا كان الاستهلاك دالة للثروة فإن السياسة النقدية تصبح فاعلة حتى في منطقة فخ السيولة .

(15 - 5) عرض النقود ، وقيد الميزانية العامة ونموذج $IS-LM$.

ناقشنا في الفصل التاسع والعاشر ، وبداية هذا الفصل تأثير الزيادة في الإنفاق العام دون التعرض لكيفية تمويل هذا الإنفاق ، فإذا كانت للخزانة العامة إيرادات كافية لتمويل الإنفاق فلا توجد مشكلة ، أما إذا كان الإنفاق العام يفوق إيرادات الخزانة العامة ، فسيتحقق عجز في الميزانية العامة يتطلب وجود مصدر للتمويل ، وقد يمول هذا العجز بإحدى الطرق التالية :

1 - زيادة الضرائب (ΔPT)

وهذه لا يكون لها تأثير في عرض النقود . فعلى الرغم من أن عرض النقود سينخفض عند جباية الضرائب ، إلا أن عرض النقود يعود إلى مستواه الأول عندما تقوم الخزانة العامة بإنفاق عوائد هذه الضرائب.

2 - إصدار سندات وبيعها للقطاع الخاص (ΔPD)

وهذه أيضا لا يكون لها تأثير صافٍ في عرض النقود . صحيح أن عرض النقود ينخفض مباشرة بعد إتمام عملية البيع ، لكن كمية النقود تعود إلى مستواها الأول بعد أن تقوم الخزانة العامة بإنفاق إيرادات بيع سنداتها .

3 ـ إصدار سندات وبيعها للمصرف المركزي (ΔB)

وفي هذه الحالة نجد نتيجة مختلفة عن الحالتين السابقتين . وسيزيد عرض النقود ، فإذا اشترى المصرف المركزي السندات ، وانفقت الخزانة العامة عائدات البيع ، فإن عرض النقود يزيد بمبلغ يساوي مقدار التغير في القاعدة النقديةBase Money or High Powered Money مضروباً في مضاعف النقود ، حيث إن القاعدة النقدية تساوي النقود الورقية والمعدنية الموجودة في التداول مضافاً إليها احتياطي المصارف التجارية ، وكمثال توضيحي يشير الجدول (15 — 3) . إلى ميزانية نمطية لمصرف مركزي ، حيث تبلغ القاعدة النقدية في نهاية السنة المعنية (700+270=) 970 مليون دينار .

الجدول (15 - 3)

ميزانية نمطية لمصرف مركزي في نهاية السنة المالية

ملايين الوحدات النقدية

أصول (الاستعمالات)	خصوم (المصادر)
105 سبائك ذهبية	700 نقود ورقية ومعدنية مصدرة
44 حقوق السحب الخاصة	270 ودائع المصارف التجارية
621 سندات خزانة أجنبية	190 ودائع الخزانة العامة
150 سندات الخزانة المحلية	90 ودائع أجنبية
400 عملات قابلة للتحويل	70 خصوم أخرى
50 أصول أخرى	50 رأس المال
1370	1370

ولا نود الدخول في تفصيلات هذا الجدول الافتراضي ، وكل ما نود ذكره هنا هو أن القاعدة النقدية تشكل الأساس لعرض النقود وحجم الائتمان ، وهو ما سنوضحه فيما يلي ، مفترضين أن :

B = القاعد النقدية .

D = الودائع تحت الطلب بالمصارف التجارية .

R = احتياطي المصارف التجارية المودعة بالمصرف المركزي .

= معدل الاحتياطي القانوني × D .

= $D.r$.

C = العملة الورقية والمعدنية المصدرة (في التداول) .

هذا يعني ما يلي :

$$B = R + C$$

$$= rD + \frac{C}{D}D$$

$$= rD + CD$$

$$= D(r + C) \quad (1 - 15)$$

أو

$$D = \frac{B}{r + c} \quad (2 - 15)$$

أما عرض النقود فيساوي :

$$MS = D + C$$

$$= D + cD$$

$$= D(1 + c)$$

$$= \frac{B}{r + c} + (1 + C)$$

$$= B\left(\frac{1+c}{r+c}\right) \qquad (3 - 15)$$

أي أن عرض النقود يساوي القاعدة النقدية مضروباً في مضاعف القاعدة النقدية ، فإذا كانت r = 0.2 و C = 0.5 ، فإن قيمة المضاعف النقدي يساوي 2.142 .

هذا ، ويمكن صياغة المعادلة (15 ـ 3) على أساس التغير ، كما يلي :

$$\Delta Ms = \Delta B\left(\frac{1+r}{r+c}\right) \qquad (4 - 16)$$

فإذا زادت B بمبلغ 10 ملايين دينار ، فإن عرض النقود يزداد بمبلغ يساوي 21.42 مليون دينار .

لنفرض الآن أن الخزانة العامة باعت سنداتها إلى المصرف المركزي بمبلغ 10 ملايين دينار ، وذلك بهدف تمويل العجز في الميزانية العامة . ويتم تسجيل هذه العملية في حسابات المصرف المركزي كالتالي :

التغيرات في ميزانية المصرف المركزي

10 سندات الخزانة العامة	10 ودائع الخزانة العامة

وعند قيام الخزانة العامة بدفع قيمة المستحقات عليها إلى الشركة الدائنة ، التي تحتفظ بحساب جار لها في أحد المصارف التجارية ، وقيام الشركة بإيداع قيمة الصك في حسابها الجاري هذا ، يتم تسجيل هذه العملية في حسابات المصرف التجاري كالتالي :

التغيرات في ميزانية المصرف التجاري

10 احتياطي	10 وديعه تحت الطلب

وأخيراً يسجل هذا المبلغ وديعةً للمصرف التجاري لدى المصرف المركزي ليمثل احتياطياً للمصرف الأول . أي إن الاحتياطي زاد بمبلغ 10 ملايين دينار ، وهي تمثل زيادة في القاعدة النقدية ، التي وفقاً للمعادلة (15 ـ 4) تعني زيادة في عرض النقود بمبلغ 21.42 مليون دينار ، وليس بقيمة السندات التي اشتراها المصرف المركزي . وباختصار تستطيع الخزانة تمويل العجز بالطرق الثلاث التالية :

1 ـ زيادة الضرائب PT

2 ـ الاقتراض من القطاع الخاص (ΔPD)

3 ـ الاقتراض من المصرف المركزي (ΔB)

هذا يعني أن الإنفاق العام مقيد أو محدد بالإيراد الذي تستطيع الخزانة العامة أن تحصل عليه من المصادر الثلاثة . ويمكن صياغة قيد الميزانية كالتالي :

$$PG = PT + \Delta PD + \Delta B \qquad (5 - 15)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أن الإنفاق العام (الاسمي) ينبغي أن يمول من خلال حصيلة الضرائب ، أو بإصدار دين عام من الجمهور ، أو بالاقتراض من المصرف المركزي .

وسنقوم في نهاية هذا الفصل بإدخال هذا القيد في نموذج $IS - LM$ ، إلا أننا نود قبل ذلك أن نعدل هذا النموذج كالتالي :

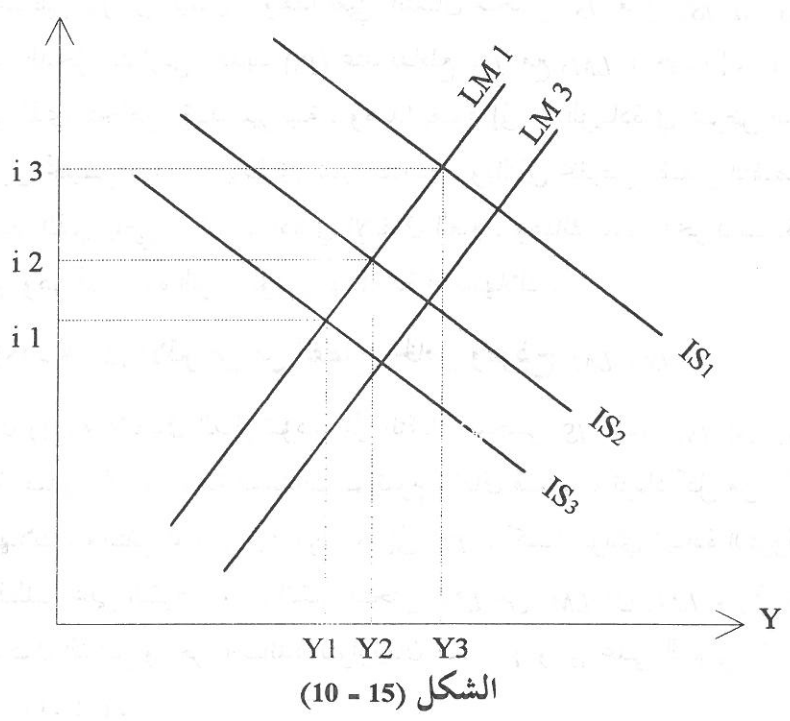
1 ـ سنفترض أن دالة الاستهلاك تعتمد جزئياً على الثروة ، حيث تربطهما علاقة طردية .

2 ـ سنفترض أيضاً أن الطلب على النقود يعتمد جزئياً على الثروة ، حيث تمثل النقود أحد أشكال الثروة . وأيضاً تربطهما علاقة طردية .

وبناء على هذين التعديلين ، سنقوم بإضافة قيد الميزانية إلى نموذج $IS - LM$ ، وسنقصر تحليلنا على المدى القصير فقط .

(15 ـ 5 ـ 1) الاقتراض من المصرف المركزي ونموذج $IS - LM$.

يؤدي قيام الدولة بزيادة إنفاقها إلى انتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 . ونقطة تقاطع IS_2 مع LM_1 تحدد لنا مستوى من الدخل التوازني قدره Y_2 ، وسعر فائدة يساوي i_2 ، كما هو موضح في الشكل (15−10) . وهذان المستويان التوازنيان يناظران ما توصلنا إليه في الجزء (د) من الشكل (15 ـ 4) .



الشكل (15 ـ 10)

أثر الزيادة في الإنفاق العام الممول عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي

وعندما تقوم الخزانة العامة بتمويل هذا الإنفاق عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي ، تزداد القاعدة النقدية ، ويزداد عرض النقود . وتؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة الثروة ، فيزيد الطلب على النقود وهذا يعمل على انتقال

منحنى LM إلى اليسار . ونظراً لأن الزيادة في الطلب على النقود تقل عن الزيادة في الثروة ، فإن الزيادة في عرض النقود والزيادة في الطلب على النقود ينتج عنهما انتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_3 .

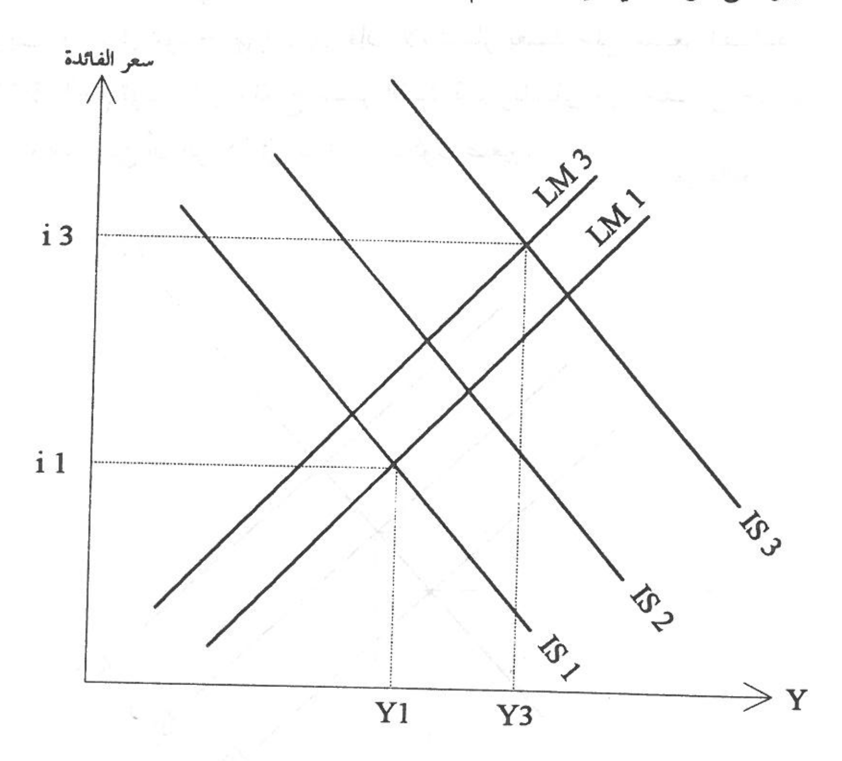
ومن جهة أخرى ، تؤدي الزيادة في الثروة إلى زيادة الاستهلاك . فزيادة الثروة تؤدي إلى انخفاض الادخار ، وينتقل المنحنى $S + T$ إلى اليمين ، وبالتالي ينتقل منحنى IS إلى اليمين . وهذا يعني انتقال منحنى IS من IS_2 إلى IS_3 . ويتحدد الدخل التوازني الجديد (Y_3) عند تقاطع IS_3 مع LM_3 ، حيث إن Y_3 يزيد عن Y_2 الذي يتجاهل قيد الميزانية . وهذا يعود إلى أن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى تخفيض مقدار الزيادة في سعر الفائدة ، وبالتالي تخفيض مقدار النقص في الاستثمار الذي يلغي جزئياً الزيادة في الإنفاق العام . وهناك سببٌ آخر لزيادة Y_3 عن Y_2 وهو أن زيادة الثروة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك .

(15 - 5 - 2) الاقتراض من القطاع الخاص ونموذج $IS - LM$

إن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 . وعندما تصدر الخزانة العامة السندات ثم تقوم بإنفاق قيمتها ، تزداد كل من الثروة والاستهلاك ، وينتقل المنحنى IS من IS_2 إلى IS_3 . كما تؤدي زيادة الثروة إلى زيادة الطلب على النقود ، وإلى انتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_3 ، وفي هذه الحالة يكون الدخل وسعر الفائدة التوازنيان هما Y_3 و i_3 على التوالي كما في الشكل (15 - 11) .

ويجب أن نلاحظ هنا أن Y_3 في الشكل (15 — 11) أقل من Y_3 في الشكل (15 - 10) . ففي الشكل (15 - 10) نجد أن منحنى LM انتقل إلى اليمين وبالتالي انخفضت الزيادة في سعر الفائدة ، وانخفضت أيضاً الزيادة في حجم الاستثمار . أما في الشكل (15 - 11) فإن الزيادة في الثروة والطلب على النقود لم تصاحبهما زيادة

في عرض النقود ، ولذلك يرتفع سعر الفائدة ، وينخفض الاستثمار ملغياً جزءاً كبيراً من الزيادة في الإنفاق العام .



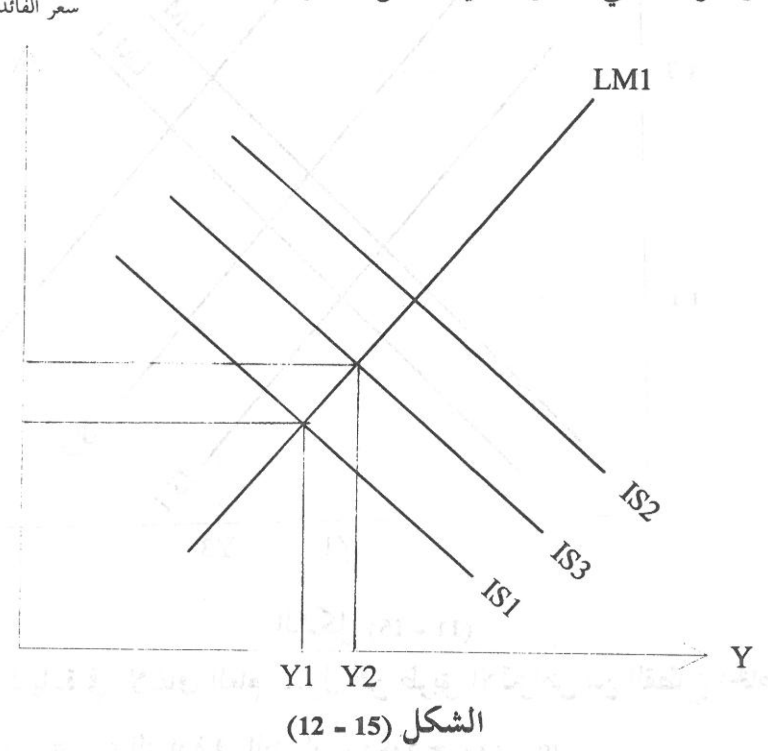
الشكل (15 - 11)

أثر الزيادة في الانفاق العام الممول عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص

(15 - 5 - 3) الزيادة في الضرائب ونموذج $IS - LM$

إذا قامت الخزانة العامة بتمويل إنفاقها من طريق زيادة الضرائب ، فسيزيد مستوى الدخل في الأجل القصير . فزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى انتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 في الشكل (15–12) . وإذا قامت الخزانة بفرض ضريبة بمقدار إنفاقها فسينتقل منحنى IS من IS_2 إلى IS_3 . ونحن هنا نتحدث عن الميزانية المتوازنة ، ولهذا فإن Y_3 أكبر من Y_1 .

غير أن النقطة المهمة هنا أن هي مضاعف الميزانية المتوازنة يقل عن الواحد الصحيح في هذه الحالة . ففي نقاشنا لمضاعف الميزانية المتوازنة افترضنا أن الاستثمار هو مبلغ ثابت ، أما في نموذج $IS - LM$ فإن الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة ، وزيادة الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة ، وبالتالي إلى انخفاض حجم الاستثمار ، وهذا يعني أن الزيادة في الدخل ستكون صغيرة .



الشكل (15 - 12)

أثر الزيادة في الإنفاق العام الممول عن طريق زيادة الضرائب

وعندما يزيد كل من الإنفاق العام والضرائب بالقدر نفسه ، فسيزيد الدخل . وفور زيادة الدخل يزيد الطلب على النقود ، فيزيد سعر الفائدة وينخفض الاستثمار . وهذا الانخفاض الأخير يلغي جزءاً من الزيادة في الإنفاق العام ويمنع مستوى الدخل من التزايد بمقدار يعادل الزيادة في الإنفاق العام .

أسئلة الفصل الخامس عشر

1 ـ يوضح الجدول التالي منحنى IS ومنحنى LM .

سعر الفائدة	مستوى الدخل	
	منحنى IS	منحنى LM
20	475	675
15	765	575
10	675	475
5	775	375

والمطلوب :

* تحديد نقطة التوازن في نموذج $IS - LM$.

* إذا كان النظام الاقتصادي عند نقطة إحداثياتها 10٪ سعر فائدة و675 مستوى دخل ، فهل هذه النقطة نقطة توازن في السوقين ؟ لماذا ؟ اشرح كيف ينتقل الاقتصاد إلى الوضع التوازني مرة أخرى ؟

* إذا كان النظام الاقتصادي عند نقطة إحداثياتها 10٪ سعر فائدة و475 مستوى دخل ، فهل هذه النقطة هي نقطة توازن ؟ لماذا ؟ . اشرح كيف سيعود الاقتصاد إلى وضع التوازن مرة أخرى ؟

2 ـ إذا كان لديك النموذج التالي :

$$C = 150 + .75Yd$$
$$I = 200 - 600i$$
$$G = 200$$
$$T = 160$$
$$Mt = 0.2Y$$
$$Ma = 100 - 320i$$
$$Ms = 380$$

والمطلوب :

* إيجاد القيم التوازنية لكل من الدخل وسعر الفائدة ، وتوضيح أن شروط التوازن محققة .

* ما هي الافتراضات الضمنية في هذا النموذج ؟

3 ـ باستخدام الأشكال البيانية ، اشرح تأثيرات زيادة المتغيرات التالية في نموذج $IS - LM$:

* الاستثمار * الادخار * الطلب على النقود

* عرض النقود * الانفاق العام * الضرائب

* الإنفاق العام وعرض الفقود .

4 ـ لماذا لا تتساوى المضاعفات في نموذج $IS - LM$ مع المضاعفات التي درستها في الفصل التاسع ؟ هل هناك حالات يمكن أن تتساوى فيها هذه الحالات ؟.

5 ـ ما تأثير مرونة الطلب في النقود بالنسبة لسعر الفائدة في فاعلية السياستين المالية والنقدية ؟.

6 ـ ما تأثير مرونة الطلب الاستثماري بالنسبة لسعر الفائدة في فاعلية السياستين المالية والنقدية ؟.

7 ـ ما تأثير إضافة مفهوم الثروة إلى تحليل نموذج $IS - LM$ ؟.

8 ـ ما تأثير زيادة الإنفاق العام الممول عن طريق الاقتراض من المصرف المركزي ؟.

9 ـ ما تأثير زيادة الإنفاق العام الممول عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص ؟.

10 ـ ما تأثير زيادة الإنفاق العام الممول عن طريق فرض ضرائب جديدة ؟.

11 ـ إذا كان النظام الاقتصادي يعاني من ركود ، فهل تنصح بتمويل الزيادة في الإنفاق العام بفرض ضرائب جديدة ، أو بالاقتراض من القطاع الخاص أو بالاقتراض من المصرف المركزي ؟ ولماذا ؟ وهل تعتقد إن إجابتك صحيحه في الأمد الطويل ؟ اشرح ذلك ؟.

قائمة المراجع

1 - A. Bliner and R. M. Solow, Analytical Foundation of The Fiscal Policy, in A. Blinder and Other, The Ecionomic of Public Finance (Washington, D. C., The Brookings Institute, 1974) PP. 3 - 115 .

2 - J. M. Culbertson, Money and Banking (Mc Grow - Hill Bock Comany, 1972) Chap. 9, PP. 182 - 216.

3 - T. F. Dernburg and D. M. Mc Dougall, Macreconamices (Mc Grow Book Company, 1972), chap. q PP. 185 - 200 .

4 - B. Hiller, Macrocomics: Models, Debales, and Development (Basil Blakwell, Inc., 1986).

ترجمة فتحي أبو سدرة وعبد الفتاح أبو حبيل ، منشورات جامعة قار يونس ، 1990 ، الفصل الخامس ، ص115 - 140 .

5 - J. Lindauer, Macnconomics, 2nd ed (John Wiley & Sons, Inc., 1971) Chap. 10, PP. 234 - 238 .

6 - Y. C. Park, Some Current Issues on The Transmission Process of Monetary Policy, International Monetary Fund, staff - Papers 19 (March 1972), PP 1-43.

7 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis 4th ed, (Harcourt. Brace Jovanovich, Inc., 1978) , chap, 16, PP. 284 - 308 .

8 - W. Smith, Macroecomics (Richard D. Irwin, Inc, 1970) . Chap. 12, 13, PP. 267.

الفصل السادس عشر

نظرية تحديد الدخل : نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي

ناقشنا في الفصل السابق نظرية بسيطة لتحديد الدخل التوازني ، تفترض أن الموارد الاقتصادية والتكنولوجيا لا تحددان مستوى الإنتاج لأنه يتحدد بالطلب الكلي . كما تفترض هذه النظرية ثبات المستوى العام للأسعار . وتُعَدُّ النظرية الكينزية هذه خالية من نظرية للأجور والأسعار .

ومن جهة أخرى ، تعرضنا للنظرية الكلاسيكية في الفصل الثاني عشر وأشرنا إلى أن جزءاً كبيراً مما كتبوه في الأجور والأسعار والتوظف يُعَدُّ صحيحاً في ظل فروضهم التي وضعوها . لكن النظرية الكلاسيكية تفتقد إلى نظرية واضحة في الطلب الكلي . وقد قام كينز بمدها بهذا النظرية .

ويهدف هذا الفصل إلى اشتقاق منحنيات العرض والطلب الكلي من النظريتين الكلاسيكية والكينزية ، وتوضح كيفية تحديد الدخل التوازني في نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي ، ولتبسيط العرض سنبدأ بعرض المنشأة الفردية ثم الصناعة ، ثم بمجموع الصناعات .

(16 - 1) منحنى عرض المنشأة والصناعة

إن منحنيات العرض التي نود اشتقاقها هي منحنيات تخص الأجل القصير ، وهو المدى الزمني الذي لا يسمح للمشروع بأن يغير كمية الآلات والمعدات التي يعمل بها ، ولا يسمح أيضاً بتغيير المستوى التقني (طريقة الإنتاج) . ولهذا ، فإن

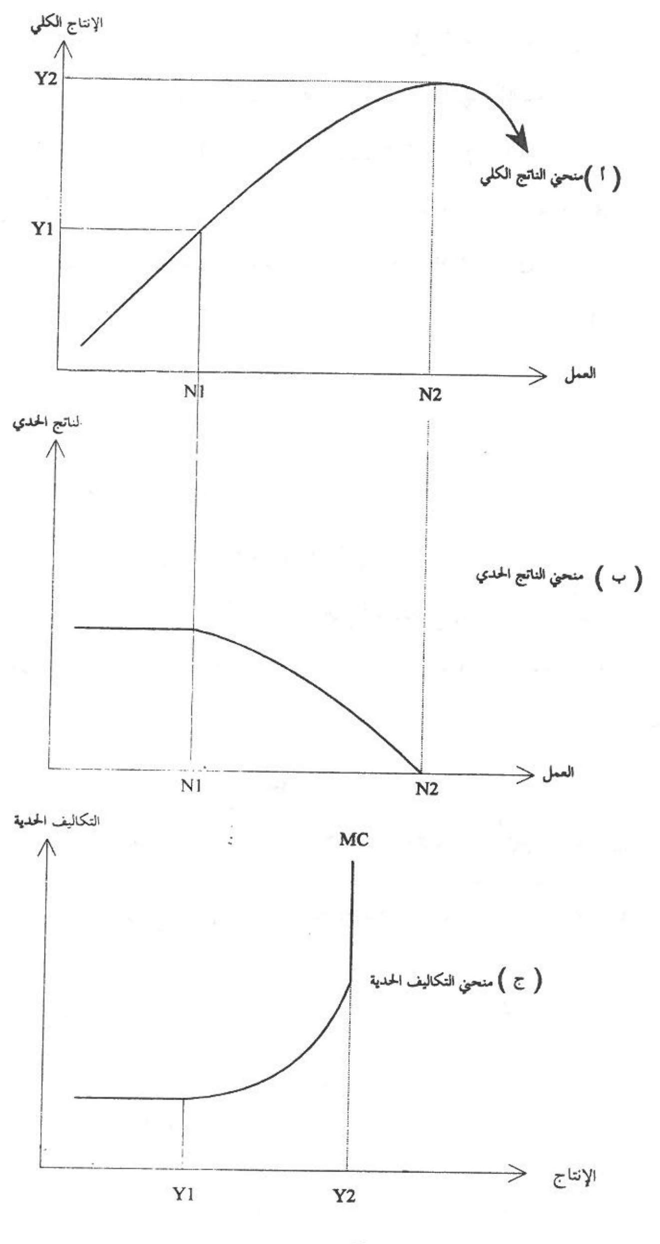
الطريقة الوحيده التي يمكن للمشروع أن يغيّر بها مستوى إنتاجه في هذا المدى الزمني تتمثل في تغيير حجم العمل الذي يستخدمه . أي أن ما يجب دراسته هو العلاقة بين كمية العمل المستخدم ، وكمية السلعة المنتجة .

العلاقة بين مدخلات العمل وكمية الإنتاج توضحها دالة الإنتاج Production Function، أو منحنى الإنتاج الكلي للمشروع ، الذي يوضحه الجزء (أ) من الشكل (16 - 1) . يشير الجزء الخطي المائل إلى أعلى من هذا المنحنى إلى ثبات الغلة أو العوائد النسبية Proportional Returns إلى أن يصل الإنتاج إلى y1 على المحور الرأسي ، أو إلى مستوى استخدام N_1 على المحور الأفقي .

ولو زاد مستوى الاستخدام عن N_1 ، فسيبدأ سريان قانون الغلة المتناقصة ، الذي يشير إلى تناقص الزيادة في الإنتاج عند زيادة كمية العمل المستخدمة ، إلى أن تصل هذه الأخيرة إلى N_2 ، وإذا زاد الاستخدام عن N_2 فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج .

ويمكن توضيح العلاقة بين كمية الإنتاج من السلعة وكمية العمل المستخدمة بمنحنى الناتج الحدي (المادي) للعامل Marginal product of Labor ، الذي سنشير إليه بالحروف MP . وهذه العلاقة الأخيرة يوضحها الجزء (ب) من الشكل (16 – 1) . فعندما يسري قانون الغلة الثابتة يتخذ شكل منحنى الناتج الحدي الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي ، مشيراً إلى ثبات الزيادة في الإنتاج عند إضافة عمال جدد في خطوط الإنتاج . ويستمر ثبات الناتج الحدي إلى أن يصل مستوى الاستخدام إلى N_1 . إلى يمين N_1 يدخل المشروع في مرحلة الغلة المتناقصة ، ويميل منحنى الناتج الحدي إلى أسفل وإلى جهة اليمين إلى أن يتقاطع مع المحور الأفقي عند مستوى الاستخدام N_2 وعند مستوى الاستخدام الأخير يصبح الناتج الحدي للعامل مساوياً للصفر .

ونظراً لأن الإنتاج في المدى القصير يتغير بتغير مستوى الاستخدام ، فإن التكلفة الوحيدة التي تتغير بتغير مستويات الإنتاج هي مقدار ما يدفعه المشروع نظير مساهمة العمال في العمليات الإنتاجية التي يقوم بها المشروع . أما التكلفة المصاحبة



الشكل (16–1)
اشتقاق منحنى عرض لمنشأة

للمعدات والآلات الثابتة ، فهي لا تتغير (ثابتة) في المدى القصير ، وهذا يعود إلى أن المنشآت ستتحملها سواء تم استخدام الآلات بطاقتها القصوى ، أو لم تستغلها على الإطلاق . ولأن التكلفة الحدية Marginal Cost (أو MC) هي تكلفة الوحدة الإضافية من الإنتاج ، فإن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من السلعة في هذا النموذج الذي نود بناءه هنا هي متوسط تكلفة الوحدة الإضافية ، أي إن :

$$MC = \frac{W}{MP} \qquad (1 - 16)$$

حيث إن :

W = معدل الأجر النقدي Money Wage Rate .

MP = الناتج الحدي (المادي) للعامل .

ويوضح الجدول (16 - 1) والجزء (جـ) من الشكل (16 – 1) ، أن منحنى التكاليف الحدية يكون خطاً مستقيماً خلال مرحلة الغلة الثابتة ، ثم يميل إلى اليمين وإلى أعلى خلال سريان قانون الغلة المتناقصة ، ثم يصبح عمودياً عندما يصل الناتج الحدي إلى الصفر .

الجدول (16 - 1)
الناتج الحدي والتكاليف الحدية ومعدل الأجر النقدي

عدد العمال	الإنتاج الكلي	الناتج الحدي	التكاليف الحدية	قيمة الناتج الحدي
10	100			
11	110	10	2	25
12	120	10	2	25
13	130	10	2	25
(N_1) 14	(y_1) 140	10	2	25
15	148	8	2.5	20
16	153	5	4	12.5
17	157	4	5	10
18	159	2	10	5
(N_2) 19	(y_2) 159	0	∞	0

ومن جهة أخرى ، تجد المنشأة الفردية في سوق المنافسة الكاملة أنها واحدة من عدد كبير من المنشآت التي تنتج سلعة متجانسة ، ولا تستطيع أي منشآت معينة التحكم في السعر الذي تباع به السلعة في السوق . وكل ما تستطيع المنشأة القيام به هو تعديل إنتاجها حتى تتمكن من بيعه بالسعر المحدد في السوق ، وتحقيق هدفها المتمثل في الحصول على أقصى ربح (أو أقل تكاليف) .

وتحقق المنشأة أقصى ربح في المدى القصير عند ذلك المستوى من الإنتاج الذي يتعادل عنده سعر السلعة (P) مع التكلفة الحدية لذلك الإنتاج .

أي إن :

$$MC = P \qquad (2 - 16)$$

أو

$$\frac{W}{MP} = P \qquad (3 - 16)$$

أو

$$W = MP.P \qquad (4 - 16)$$

أي أن قيمة الناتج الحدي (الإيراد الصافي من بيع الإنتاج الذي تحقق بتوظيف وحدة عمل إضافية) يساوي معدل الأجر النقدي لذلك العامل . ويوضح الجدول (16- 1) أنه عندما يكون سعر الوحدة الواحدة من السلعة 5 دنانير ، فإن مستوى الإنتاج الذي يحقق أقصى ربح هو 157 وحدة من وحدات السلعة . وهذا يرجع إلى أن أي مستوى إنتاج يزيد عن 157 سيخفض أرباحها ، كما أن اختيارها لمستوى إنتاج يقل عن 157 (153 مثلاً) يعني أنها لو زادت مستوى الإنتاج ، فستزيد أرباحها .

إن منحنى التكاليف الحدية للمنشأة ، الذي تم اشتقاقه بالكامل من منحنى MP للعامل ومعدل أجره النقدي ، هو أيضاً منحنى عرض المنشأة . فهو يوضح

مختلف كميات الإنتاج التي ستعرضها المنشأة ، التي تهدف لتحقيق الربح ، عند مختلف مستويات الأسعار . وعند تحديد مستويات الإنتاج هذه ، يمكن للمنشأة تحديد كمية العمل اللازمة ، وذلك من الجزء (أ) من الشكل (16 ـ 1) . وإذا فرضنا ثبات كل من W ، و P ، و MP ، فسيكون كل من الإنتاج والاستخدام ثابتين أيضاً ، أما إذا تغيرت W أو P ، فسيتغير كل من MC ومستوى الإنتاج .

وهذه العلاقة التي قدمناها للمنشأة الفردية يمكن تعميمها على كل المنشآت العاملة في ظروف المنافسة الكاملة ، وبالتالي تستطيع الانتقال من المنشأة الفردية إلى الصناعة ، ثم إلى الاقتصاد بكامله . وسيكون منحنى عرض الصناعة هو نفسه المنحنى الذي يوضحه الجزء (جـ) من الشكل (16 ـ 1) ، مع اختلاف واحد هو أن مقياس الرسم سيكون كبيراً جداً في حالة منحنى عرض الصناعة ، الذي هو حاصلة الجمع الأفقي لمنحنيات عرض كل المنشآت الفردية العاملة في هذه الصناعة .

أما على مستوى الاقتصاد الكلي ، فلن تكون لدينا سلع متجانسة ، ولذا فإن المحور الأفقي يقيس قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة . وعلى المحور الرأسي لن يكون لدينا سعر سلعة واحدة ، بل الرقم القياسي لأسعار كل السلع والخدمات المنتجة خلال فترة السنة . وبالتالي فإن مقاييس الرسم ستكون مختلفة عن تلك الخاصة بالصناعة .

وتوضح لنا النظرية الاقتصادية أن هناك ثلاثة أشكال لمنحنى العرض الكلي ، وهي المبينة في الشكل (16 ـ 2) . وفي كل من هذه الحالات يصبح منحنى العرض الكلي عمودياً عند مستوى الإنتاج الذي يتحقق عند التوظف الكامل . وسنلاحظ عند اشتقاقنا لهذه المنحنيات أن السبب في اختلاف أشكالها يعتمد على فروض كل نظرية فيما يخص مرونة الأجور النقدية وثبات أو تناقص الناتج الحدي للعامل .

ولكي نقوم ببناء نموذج من العرض الكلي ، يجب أن نتناول أولاً عدداً من العلاقات الخاصة بالإنتاج مثل , دالة الإنتاج ودالة الطلب على العمال ودالة العرض من العمال ، والعلاقة بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي .

(16 - 2) دالة الإنتاج الكلي

وهي كما أشرنا من قبل ، علاقة بين الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج والكمية المنتجة من السلع . ولزيادة تيار السلع والخدمات التي تشكل الناتج الوطني يجب زيادة الكمية المستخدمة من عنصر العمل ، أو رأس المال ، أو كليهما ، المستخدمة في العملية الإنتاجية ، أو استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة في الدولة بطريقة أكفأ ، وذلك عن طريق تحسين طرق الإنتاج . وفي ظل هذه الفرضية يمكننا صياغة دالة الإنتاج كالتالي :

$$Q = y = F(N , K) \qquad (5 - 16)$$

حيث إن :

$Q = y$ = الناتج الوطني الحقيقي .

N = الكمية الكلية المستخدمة من عنصر العمل .

K = رصيد الدولة من رأس المال .

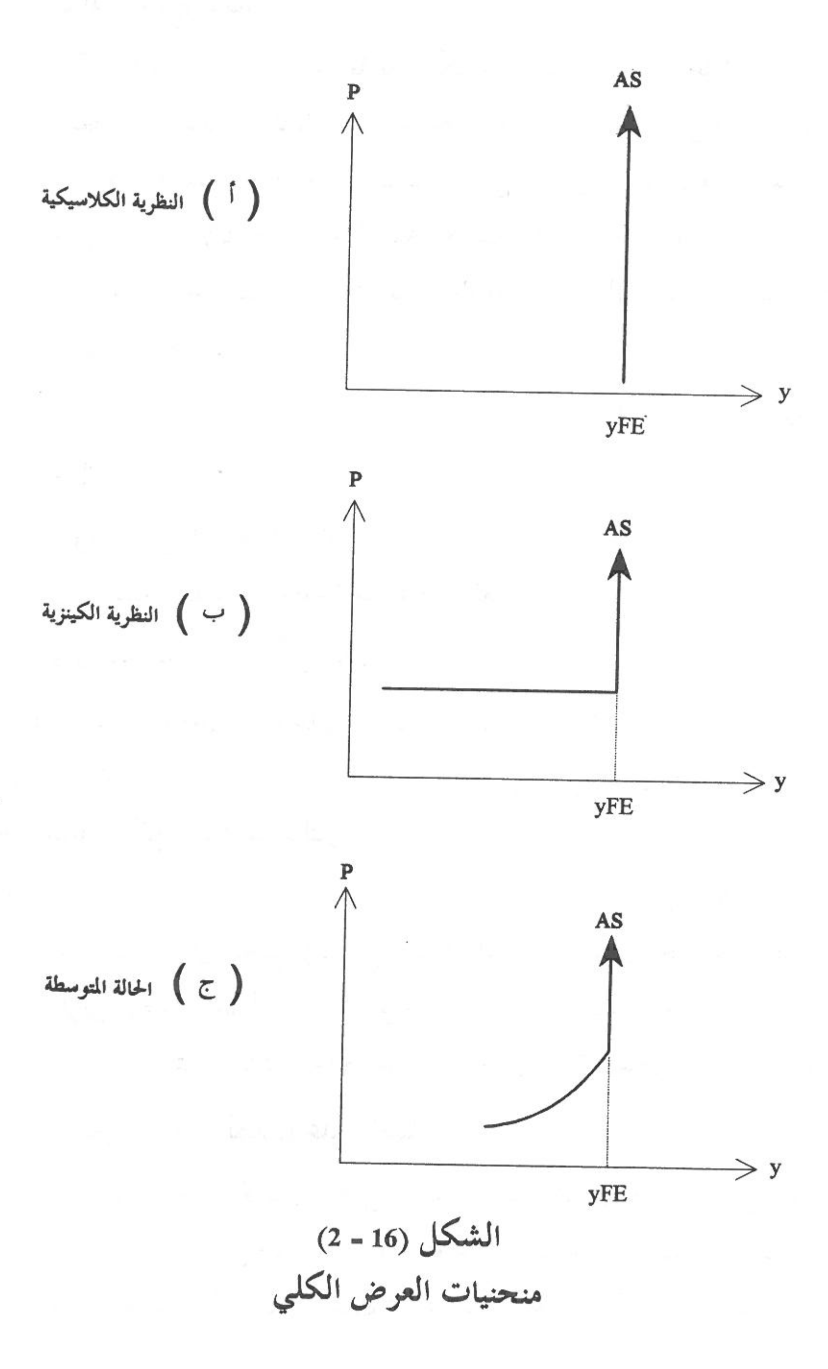
وتقوم المعادلة (16 ــ 5) على فرضية تجانس وحدات رأس المال وعنصر العمل ، وإمكانية قياس رأس المال . ولأن تحليلنا يركز على المدى القصير ، فإن دالة الإنتاج السابقة يمكن صياغتها كالتالي :

$$y = F(N) \qquad (6 - 16)$$

حيث إن الزيادة في حجم الإنتاج تعتمد على الزيادة في حجم التوظف ، سواء عن طريق توظيف عمال جدد ، أو زيادة عدد ساعات العمل للأشخاص العاملين أصلاً ، أو كلتا الحالتان ، والعكس صحيح في حالة تخفيض حجم الناتج .

(16 - 3) الناتج الحدي والطلب على العمال

يتحدد شكل منحنى الإنتاج الكلي بطبيعة الناتج الحدي لعنصر العمل . ومع أننا أشرنا إلى هذه النقطة من قبل ، إلا إننا سنعيد التركيز عليها نظراً لأهميتها في اشتقاق منحنى العرض الكلي ، وكذلك في إشتقاق منحنى الطلب على العمال .



الشكل (16 - 2)
منحنيات العرض الكلي

يوضح الشكل (16 - 3) منحنيات الناتج الكلي والناتج الحدي في حالـة الغلـة متناقصـة والثابتـة . ولقـد ذكرنـا مـن قبـل أن المنشـأة ، في ظـل ظـروف المنافسـة كاملة ، وتوافر رأس المال اللازم ، تقوم باستخدام كميـات متزايدة مـن عنصـر العمل إلى أن يتعادل متوسط الأجر النقدي مع المستوى العـام للأسعار مضروبـاً في الناتج الحدي للعـامل . وستفقد المنشـآت الحـافز لتوظيـف عمـال جـدد إذا زادت التكلفة الحدية لاستخدام العامل عن العـائد الإضـافي . وبكلمـات أخـرى ، يعتمـد طلب المنشأت على العمال في ظل الظروف السابقة على :

* سعر عنصر العمل أو معدل الأجر النقدي الذي يجب دفعه للعامل .

* الإضافة الحدية في شكل وحدات عينية تساهم بها وحـدة العمـل في النـاتج الكلي للمنشأة .

* سعر الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة .

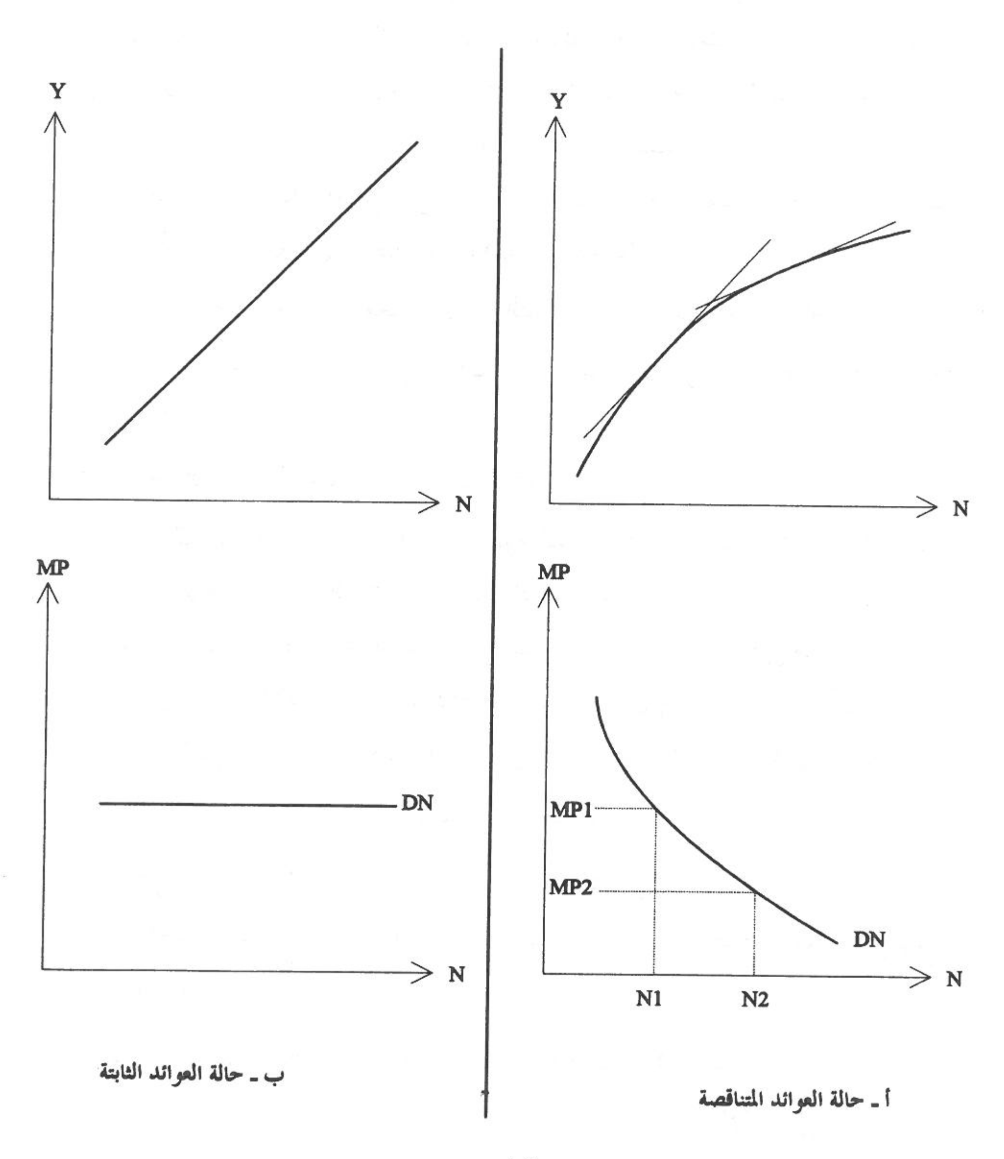
وإذا تحققت المعادلة (16 - 4) ، فلن تقوم المنشـآت باستخدام أي عمـال جـدد عند مستوى الأجر النقدي السائد ، إلا إذا زاد مستوى السعر . كمـا أنهـا لـن تقـوم باستخدام أي عمـال جـدد عنـد مستوى سعر معين إلا إذا انخفـض معـدل الأجـر النقدي . وفي كل الحالات ستقوم المنشأة باستخدام عمال إضـافيين طالمـا أن التكلفـة الحدية للعامل تقل عن قيمة إنتاجية الحدي ، وهنا نجد أنفسنا أمام السؤالين التاليين :

* هل الناتج الحدي للعامل ثابت أو متناقص ؟.

* وهل هناك إمكانية لانخفاض معدل الأجر النقدي ، أو يمكن زيادته فقـط ؟ وبكلمات أخرى هل الأجور النقدية مرنـه Flexible أو أنهـا جـامدة تنازليـاً ومرنـة تصاعدياً Rigid ؟

ويمكن صياغة المعادلة (16 - 4) أو المعادلة (16 - 3) في الصيغة التالية :

$$MP = \frac{W}{p} \qquad (7 - 16)$$



الشكل (16 - 3)

منحنيات الانتاج الكلي والناتج الحدي في حالتي الغلة المتناقصة والثابتة

التي توضح أن المنشأة (المنشآت) التي تسعى لتحقيق أقصى ربح يجب أن تتوقف عن استخدام أي عمال إضافيين إذا تعادل الناتج الحدي لعنصر العمل مع معدل الأجر الحقيقي .

وإذا كان معدل الأجر النقدي مرناً ، والناتج الحدي متناقصاً ، وهو ما تفترضه النظرية الكلاسيكية ، فإن المنشآت ستطلب عمالاً إضافيين إذا انخفض الأجر الحقيقي ، وسينخفض الطلب على العمال إذا زاد الأجر الحقيقي ، وينخفض الأجر الحقيقي إذا انخفض معدل الأجر النقدي ، أو إذا زاد مستوى السعر .ولأن الأجر الحقيقي يساوي الناتج الحدي ، فإن منحنى الناتج الحدي في الجزء (أ) من الشكل (16 ـ 3) يمثل العلاقة بين كمية الاستخدام والأجر الحقيقي (الناتج الحدي) ، أو منحنى الطلب على العمال Demand For Labor (أو DN) . حيث يمكن تحديد مقدار العمل المطلوب عند الأجر الحقيقي السائد في السوق في لحظة زمنية معينة . وعند انخفاض الأجر الحقيقي تجد المنشأت أن بإمكانها تحقيق أرباح أكبر إذا استخدمت عدداً أكبر من العمال . فإذا كان الأجر النقدي يساوي MP_1 في الشكل (16 - 3) ، فستطلب المنشآت عدداً من العمال يبلغ N_1 . ولو زاد المستوى العام للأسعار أو انخفض الأجر النقدي ، فسينخفض الأجر الحقيقي (الناتج الحدي) ، ويزيد الطلب على العمال إلى N_2 . أما إذا بدأنا من مستوى استخدام N_2 وأجر حقيقي MP_2 ، وافترضنا انخفاضاً في الأسعار أو زيادة في الأجر النقدي ، فسيزيد الأجر الحقيقي وينخفض الاستخدام إلى N_1 .

ومن جهة أخرى ، عندما يكون الناتج الحدي ثابتاً فإنه يمكن تمثيله ، كما يبينه الجزء (ب) من الشكل (16 - 3) ، بخط مستقيم يوازي المحور الأفقي ، ويبعد عنه بمسافة تساوي الناتج الحدي أو الأجر الحقيقي . وعند جميع مستويات التوظف نجد أن الناتج الحدي لأي عامل يساوي الناتج الحدي للعامل الذي سبقه في عملية التوظف . وهنا نجد أنه مع ثبات الأسعار والأجور النقدية تكون المنشآت مستعدة

لتوظيف أي عدد من العمال عند معدل الأجر الحقيقي الثابت ، أما حجم التوظف فيتحدد بالعرض من العمال ، الذي سنتطرق إليه بعد قليل .

ونظراً لأن منحنى الناتج الحدي لعنصر العمل يتم اشتقاقه من دالة الإنتاج الكلي ، حيث يمثّل الأول ميل الدالة عند نقطة معينة ، فإن منحنى الناتج الحدي يتغير بتغيّر موقع منحنى الإنتاج الكلي . وإذا زاد رصيد رأس المال مثلاً ، فإن منحنى الناتج الكلي ينتقل من مكانه ، وينتقل تبعاً لذلك منحنى الطلب على العمال إلى اليمين في حالة الغلة المتناقصة ، أو إلى أعلى في حالة ثبات الغلة .

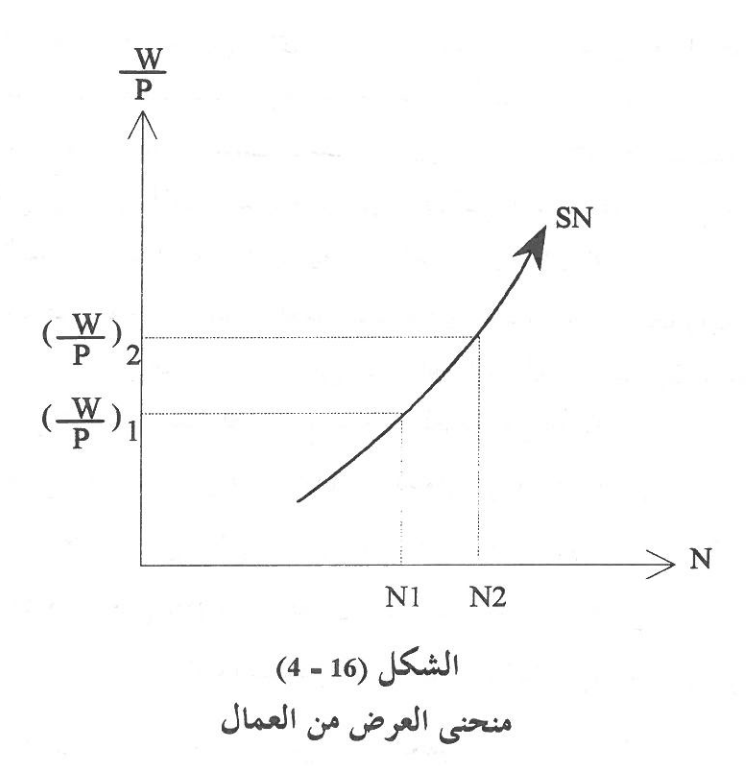
(16 - 4) العرض من العمال Supply of Labor (أو SN) .

يلعب الأجرالحقيقي دوراً مهما في دالة العرض من العمال . وسيكون هناك عمالٌ أكثر يبحثون عن عمل أو يرغبون في العمل لساعات أطول إذا تحصلوا على أجر حقيقي أعلى . ولن يزداد عرض العمل إذا زاد معدل الأجر الحقيقي بنسبة الزيادة في الأسعار نفسها على الرغم من زيادة الأجر النقدي ، كما أن انخفاض الأجر النقدي الذي يصاحبه انخفاضٌ في الأسعار بالنسبة نفسها لن يؤدي إلى انخفاض كمية العمل المعروضة .

وبكلمات أخرى ، سيقوم العمال بعرض كمية أكبر من خدماتهم العمالية إذا تحصلوا على مكافأة حقيقية أكبر . وبالتالي فإن الكمية المعروضة من العمل ترتبط بعلاقة طردية مع الأجر الحقيقي . ويمكن صياغة هذه العلاقة كالتالي :

$$SN = F\left(\frac{W}{p}\right) \qquad (8 - 16)$$

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانياً كما هو موضح في الشكل (16 – 4) .



الشكل (16 - 4)
منحنى العرض من العمال

وهذا لا يعني ، بالطبع ، أنه لا توجد عوامل أخرى لا تؤثر في عرض العمل ، فزيادة عدد السكان ، مثلاً ، لعدة سنوات يترتب عليها انتقال منحنى العرض من العمال إلى اليمين إذا رغب الأفراد في ذلك .

(16 - 5) التوازن في سوق العمل

توصلنا في البندين السابقين إلى أن كلاً من الطلب على العمال والعرض من العمال يعتمدان على الأجر الحقيقي ، فالعمال يحاولون الحصول على أقصى منفعة ، وتحاول المنشآت تحقيق أقصى ربح . ولن يعرض العمال أي خدمات عمالية أكبر عند معدلات أجور مرتفعة إذا كانت أسعار السلع التي يشترونها بأجورهم ترتفع بنسبة الارتفاع في معدل أجرهم النقدي نفسها . فالمهم بالنسبة للعامل هو الأجر النقدي الذي يتسلمه لكل وحدة عمل معروضة نسبة إلى أسعار السلع التي يستطيع

شراءها بذلك الأجر النقدي . أي أن الأجر الحقيقي هو المعيار . وبالتحليل نفسه يمكننا القول بأن المنشآت لن تقوم باستخدام عدد أكبر من العمال عند معدلات أجور نقدية منخفضة إذا كانت الأسعار التي تبيع بها منتجاتها تنخفض بنسبة الانخفاض في معدل الأجور النقدية نفسها . فالمهم بالنسبة للمشروع هو تكلفة وحدة العمل بالنسبة للسعر الذي يبيع به إنتاجه ، أي معدل الأجر الحقيقي .

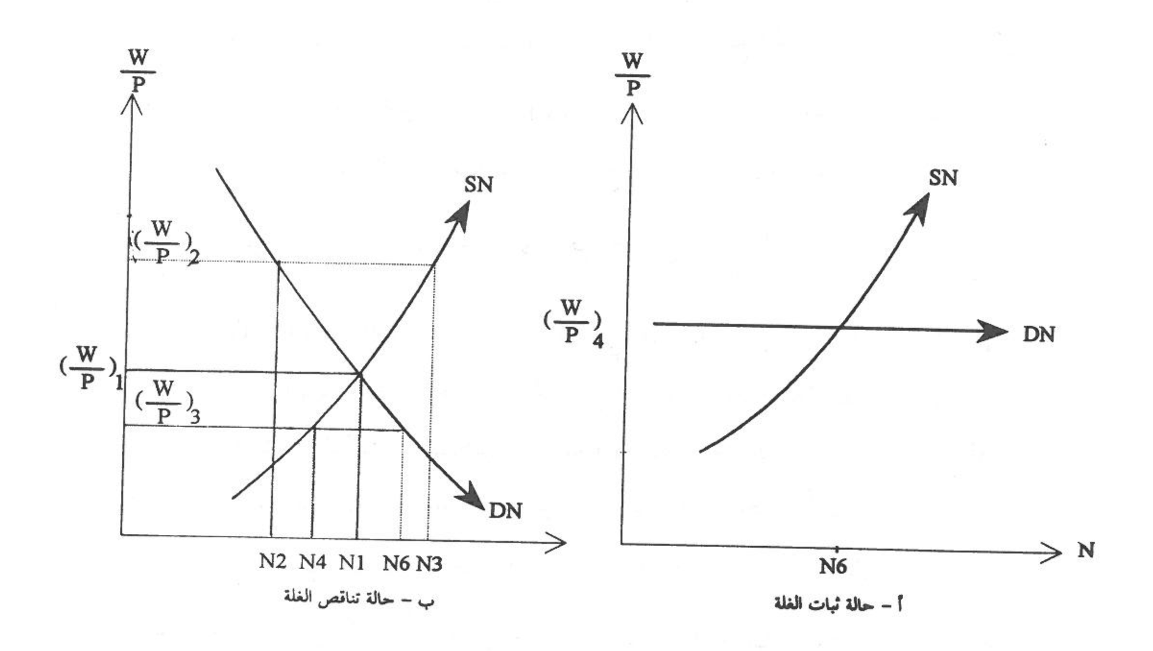
ويتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل مقدار العمل المطلوب من قبل المنشآت مع مقدار العمل المفروض من قبل العمال . أي أن التوازن يتحقق عند تقاطع منحنى الطلب على العمال مع منحنى العرض من العمال .

ويوضح الجزء (ب) من الشكل (16 ـ 5) التوازن في سوق العمل مفترضين تناقص الناتج الحدي لعنصر العمل ، الذي انعكس في شكل المنحنى DN . وتشير نقطة تقاطع المنحنى SN مع المنحنى DN إلى أن العمال مستعدون وراغبون في عرض كمية من العمل تساوي N_1 ، كما أن المنشآت مستعدة وراغبة في طلب الكمية المعروضة نفسها من العمل ، وأن هذا التعادل بين الطلب والعرض من العمال يتحقق عند أجر حقيقي قدره $\left(\frac{W}{p}\right)1$. أي أن التوازن في سوق العمل ينتج عنه مستوى توظف N_1 وأجر حقيقي $\left(\frac{W}{p}\right)1$.

أما عند مستوى أجر حقيقي قدره $\left(\frac{W}{p}\right)2$ ، فسنجد أن الطلب على العمال يبلغ N_2 ، بينما يصل العرض من العمل إلى N_3 . وهذا الفائض في عرض العمل يجعل العمال يتنافسون على العدد المحدود من الوظائف ، وإذا تناقصت الأجور النقدية ، مع ثبات المستوى العام للأسعار ، فسينخفض الأجر الحقيقي حتى يتساوى مع $\left(\frac{W}{p}\right)1$ ، ويتحقق التوازن مرة أخرى .

ولكن ، إذا لم يتغير الأجر الحقيقي ، فإن مستوى التوظف سيكون N_2 وستكون هناك بطالة قدرها المسافة N_2N_3 عند مستوى الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{p}\right)2$ ، حيث يطلق على هذ النوع من البطالة اسم : « البطالة الإجبارية Involuntary Unemployment » .

وعند مستوى أجر حقيقي قدره $\left(\frac{W}{p}\right)3$ سيكون هناك فائض في الطلب على العمال قدره المسافة $N4N5$. وستتنافس المنشآت في الحصول على أكبر عدد من العمال ، مما يؤدي إلى زيادة الأجور النقدية . وإذا زادت هذه الأخيرة ، مع ثبات الأسعار ، فستزيد الأجور الحقيقية حتى تصل إلى التوازن مرة أخرى عند أجر حقيقي $\left(\frac{W}{p}\right)1$.



الشكل (16 - 5)
التوازن في سوق العمل

وعند مستوى الأجر الحقيقي $1\left(\frac{W}{p}\right)$ يتعادل الطلب على العمال مع العرض منهم ؛ أي إن عدد الأفراد الباحثين عن عمل يساوي عدد الأفراد الذين ترغب المنشآت في استخدامهم . وهذا يعني أن N_1 يحتل مستوى التوظف الكامل Full Employment . وسنرمز لمستوى التوظف هذا بالرمز NFE . كما سنرمز لكل من مستوى الإنتاج ومعدل الأجر الحقيقي عند مستوى التوظف الكامل بالرمزين YFE و $\left(\frac{W}{p}\right)FE$ على التوالي .

هذا ، ولقد اعتمد تحليلنا السابق على فرضيتين اثنتين هما ، تناقص الغلة ، ومرونة الأجور النقدية . ولكن هل سنصل إلى النتائج نفسها إذا فرضنا ثبات الغلة وجمود الأجور النقدية تنازلياً ومرونتها تصاعدياً ؟ يوضح الجزء (أ) من الشكل (16 ـ 5) منحنى الطلب على العمال (DN) ، الذي يعكس ظاهرة ثبات الناتج الحدي للعامل . ونقطة تقاطع هذا المنحنى مع منحنى العرض من العمال (SN) تحدد لنا مستوى التوظف N_6 ومستوى أجر حقيقي $4\left(\frac{W}{p}\right)$.

وفي ظل هذه الحالة نجد أن الأجر الحقيقي يمكن أن يتغير فقط إذ تغير المستوى العام للأسعار ؛ فيزيد الأجر الحقيقي بانخفاض المستوى العام للأسعار ، وينخفض بزيادته . أما الأجر النقدي فيمكن زيادته ولا يمكن تخفيضه إما بسبب مطالبة النقابات العمالية بذلك ، أو بسبب التشريعات التي تحدد الحد الأدنى للأجور .

وعندما ينخفض المستوى العام للأسعار ، فتزيد الأجور الحقيقية . غير أن المنشآت لن تقوم باستخدام أي كمية من العمل على الإطلاق عند مستوى أجر حقيقي يزيد عن $4\left(\frac{W}{p}\right)$. وبكلمات أخرى إذا كان معدل الأجر النقدي جامداً ، فإن الانخفاض البسيط

في المستوى العام للأسعار سيعمل على تخفيض التوظف إلى الصفر ، وينخفض الإنتاج أيضاً إلى الصفر . أما إذا ارتفعت الأسعار فهذا يعني انخفاض الأجر الحقيقي ، وستقوم نقابات العمال بالمطالبة بزيادة الأجور النقدية بنسبة الارتفاع في الأسعار نفسها ، ويعود الأجر الحقيقي إلى مستوى التوازن $4\left(\frac{W}{p}\right)$. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، سيظل مستوى التوظف الكامل عند N_4 ، والأجر النقدي عند $4\left(\frac{W}{p}\right)$.

ويمكن أن يتغير مستوى التوظف إذا زاد العرض من العمل الذي يؤدي إلى انتقال المنحنى SN إلى اليمين ، حيث يتقاطع مع المنحنى DN عند مستوى توظف يزيد عن N_4 .

(16 - 6) العلاقة بين الأجر الحقيقي والنقدي والأسعار .

والنقطة الأخيرة التي نود التحدث عنها لكي نتمكن من اشتقاق منحنيات العرض الكلي هي العلاقة بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي من جهة ، وبينهما وبين المستوى العام للأسعار من جهة أخرى. وبالتحديد نود الآن اشتقاق منحنى للأجر النقدي المتوسط في الاقتصاد . وهذا الأخير يساوي الأجر الحقيقي مضروباً في المستوى العام للأسعار . ويمكن تمثيل الأجر النقدي بوساطة قطع زائد قائم Rectangular Hyperbola ، الذي هو علاقة رياضية تأخذ الصيغة التالية : « إن حاصل ضرب متغيرين تساوي مقداراً ثابتاً » . وفيما يخص موضوعنا تكون هذه العلاقة كالتالي :

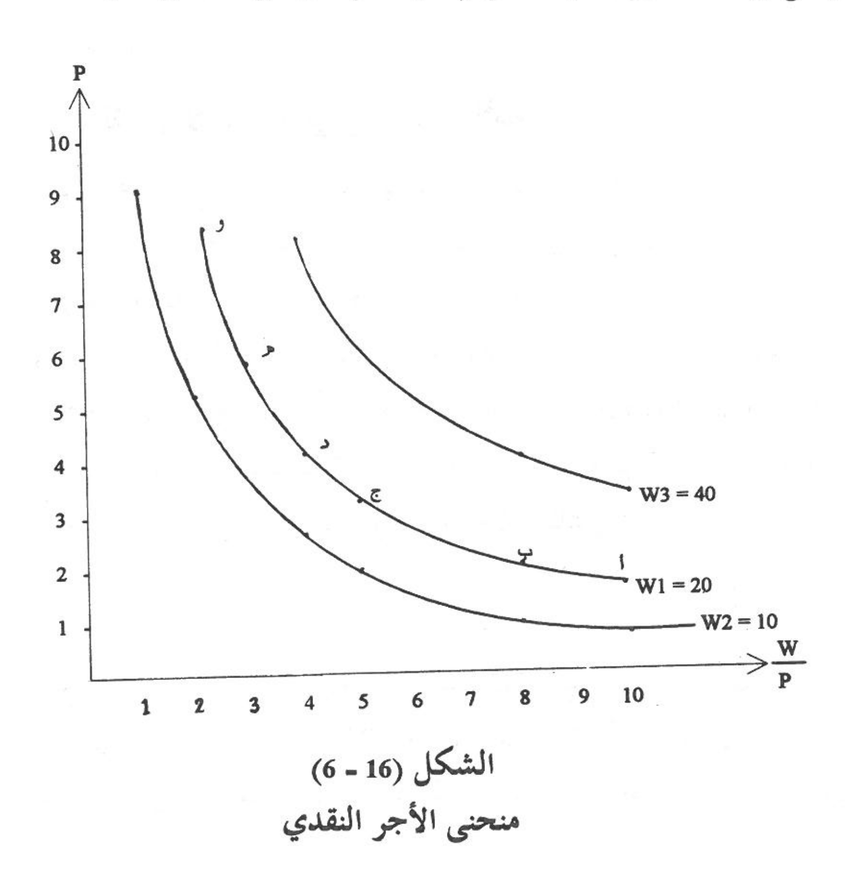
$$W = P \cdot \frac{W}{p} \qquad (4 - 16)$$

يوضح الشكل (16-6) ثلاثة منحنيات للأجر النقدي هي W_1 و $W2$ و $W3$.
وعلى أي منحنى من هذه المنحنيات الثلاثة نلاحظ ثبات قيمة الأجر النقدي . فإذا بدأنا من أجر نقدي (متوسط) قدره 20 ديناراً في اليوم مثلاً ، فسنجد أن الأجر النقدي

عند أي نقطة من النقاط الست التي تقع عليه تساوي 20 ، فانخفاض السعر يقابله زيادة في الأجر الحقيقي ، وزيادة السعر يقابلها انخفاض في الأجر الحقيقي .

وعند زيادة معدل الأجر النقدي (المتوسط) إلى 30 ديناراً ، فسينتقل منحنى القطع الزائد إلى اليمين (إلى أعلى) . وإذا كانت الأجور النقدية جامدة تنازلياً ، فلا يمكن أن ينتقل منحنى الأجر النقدي إلى أسفل $(W_2 = 10)$ ، بل سيظل ثابتاً عند W_1 أو يمكن أن ينتقل إلى أعلى (إلى W_3) إذا زاد متوسط الأجر النقدي إلى 30 ديناراً .

وبكلمات أخرى ، إذا كانت الأجور النقدية مرنة فيمكن للمنحنى W_1 أن ينتقل إلى اليمين وإلى اليسار . أما إذا كانت الأجور النقدية جامدة تنازلياً ومرنة تصاعدياً ، فيمكن للمنحنى W_1 أن ينتقل إلى اليمين فقط . وفي هذه الحالة الأخيرة يمكن زيادة معدل الأجر النقدي (المتوسط) ، ولكن لا يمكن تخفيضه .



الشكل (16 - 6)
منحنى الأجر النقدي

(16 - 7) منحنيات العرض الكلي

أشرنا في الشكل (16 — 2) إلى أن هناك ثلاثة أنواع من منحنيات العرض الكلي ؛ يخص الأول النظرية الكلاسيكية ، والثاني النظرية الكينزية ، أما الثالث فهو محاولة للتوفيق بين النظريتين ، ولذلك أشرنا إليه بالحالة المتوسطة . ويتمثل اشتقاق منحنى العرض الكلي في الحصول على التوليفات الممكنة من المستوى العام للأسعار ومستويات الدخل (الإنتاج) التي يتم ربطها بمنحنى واحد هو منحنى العرض الكلي . وتعتمد عمليات الاشتقاق على استعمال ما تم تقديمه في الأشكال (16 - 3) و (16 - 5) و (16 - 6) .

(16 - 7 - 1) منحنى العرض الكلي غير المرن بالكامل (الكلاسيكي)

يعتمد منحنى العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية على افتراضين هما :

1 - مرونة الأجور النقدية ، أي امكانية أرتفاعها وانخفاضها استجابة لظروف سوق العمل .

2 - تناقص الناتج الحدي للعامل .

وسنقوم باشتقاق منحنى العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية في الشكل (16 - 7) ، الذي يتكون من أربعة أجزاء هي :

1 - الجزء (جـ) ويمثل دالة أو منحنى الإنتاج الكلي والذي تم تقديمه في الجزء العلوي من الجزء (أ) من الشكل (16 - 3) .

2 - الجزء (ب) ويمثل سوق العمل ، الذي تم تقديمه في الجزء (ب) من الشكل (16 - 5) .

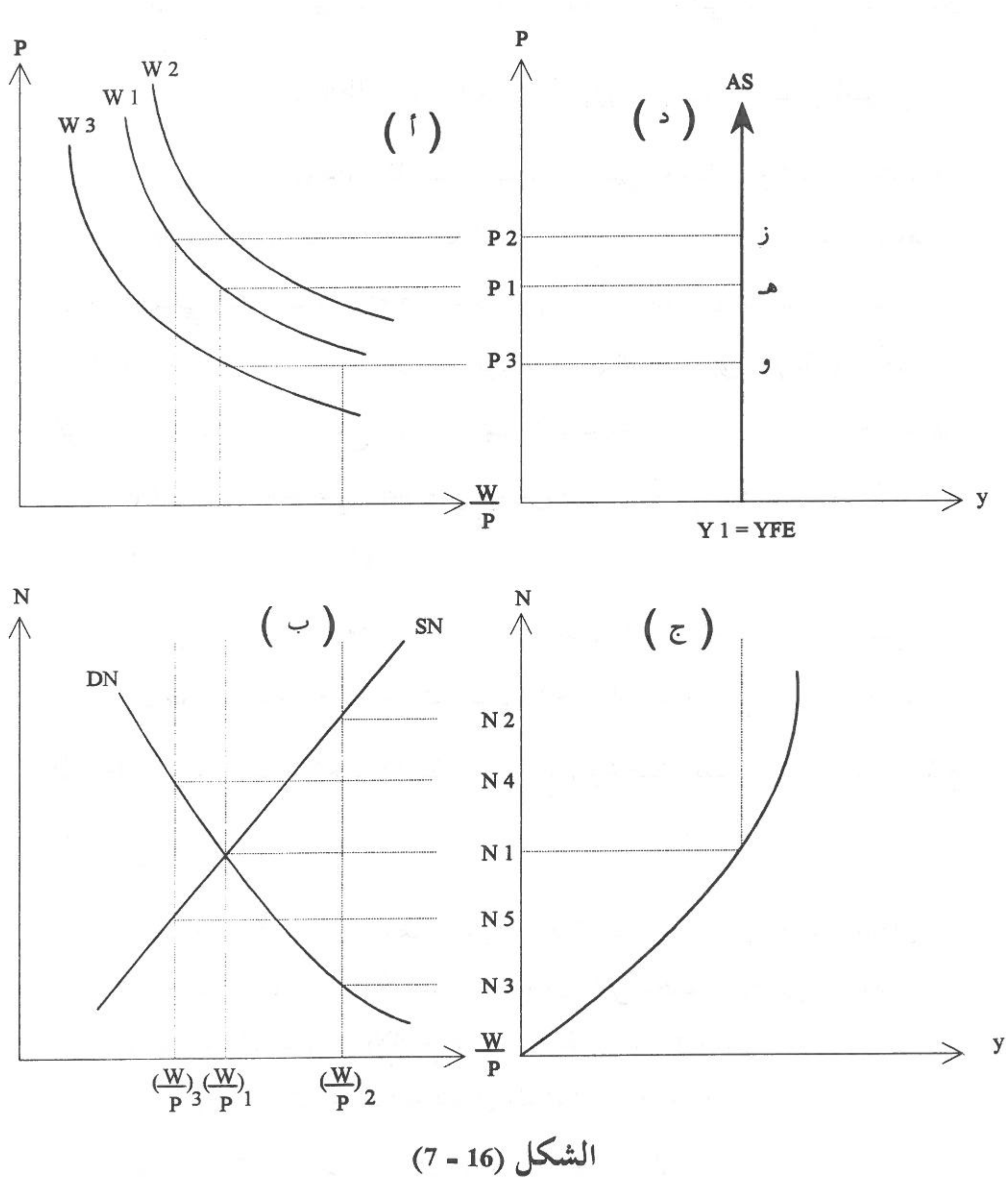
3 - الجزء (أ) ويمثل منحنى الأجر النقدي ، الذي تم تقديمه في الشكل (16-6) .

4 - الجزء (د) وهو ما نود اشتقاق منحنى العرض الكلي فيه .

لنبدأ من مستوى سعر قدره P_1 ، وأجر نقدي W_1 في الجزء (أ) ، هذا يعني أن الأجر الحقيقي يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ ، وعند هذا الأجر الحقيقي يبلغ عدد العمال المطلوبين من قبل المنشآت N_1 . ونظراً لأن الكمية المعروضة من العمال عند معدل الأجر الحقيقي المذكور أعلاه هي أيضاً N_1 ، فإن N_1 تمثل مستوى التوظف الكامل. وإذا تم توظيف N_1 من العمال فسيصل مستوى الإنتاج إلى Y_1 ، أو إلى مستوى إنتاج التوظف الكامل. وبما أن مستوى الإنتاج Y_1 سيتم الوصول إليه عند السعر P_1 ، فإن التوليفة (P_1, Y_1) هي إحدى النقاط التي تقع على منحنى العرض الكلي في الجزء (د) . ولقد أشرنا إلى هذه النقطة بالحرف (هـ) .

وللحصول على نقاط أخرى ، نفترض انخفاضاً في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 . وإذا لم يتغير معدل الأجر النقدي فإن P_3 مع W_1 يزيدان الأجر الحقيقي إلى $\left(=\frac{W_1}{p_3}\right)$ $\left(\frac{W}{p}\right)_3$ ، وهو يزيد من $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ ، وينخفض الطلب على العمال إلى N_3 ، بينما يزداد العرض من العمال إلى N_2 . ويكون هناك فائض في العرض من العمال ، ويتنافس العمال على الوظائف المحدودة ، وتتخفض الأجور النقدية إلى W_3 . ومستوى السعر P_3 ومعدل الأجر النقدي W_3 يشيران إلى أن الأجر الحقيقي أصبح $\left(\frac{W_3}{p_3}\right)$ ، الذي يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ ، وعند هذا الأخير يصل الاستخدام إلى مستوى التوظف الكامل ، والإنتاج إلى مستواه الذي يحقق التوظف الكامل Y_1 ، وبالتالي فإن النقطة التي إحداثياتها (P_3, Y_1) هي إحدى النقاط الواقعة على منحنى العرض الكلي ، وهي النقطة (و) في الجزء (د) من الشكل (16-7) .

ونستطيع أن نستمر في هذ التحليل ، ونفترض انخفاض أكبر في الأسعار ، وستكون النتيجة هي ثبات مستوى الإنتاج عند Y_1 ، عند كل الأسعار التي تقل عن P_3 ، مفترضين بالطبع مرونة الأجور النقدية ، ونحصل على نقاط تقع رأسياً إلى أسفل من النقطة (و) .



الشكل (16 - 7)

منحني العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية

ومن جهة أخرى ، لو أن مستوى الأسعار زاد من P_1 إلى P_2 ، فإن هذا يعني ـ عند ثبات الأجر النقدي عند W_1 ـ انخفاض الأجر الحقيقي إلى $\left(\frac{W_1}{p_2}\right)$ ، والذي يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_2$. ويزيد الطلب على العمال إلى N_4 ، بينما ينخفض العرض من العمال إلى N_5 . أي إن هناك فائضاً في الطلب على العمال . وتتنافس المنشآت على العدد المحدود من العمال ، فترتفع الأجور النقدية إلى W_3 بحيث يكون معدل الأجر الحقيقي عند المستوى العام للأسعار P_2 يساوي معدل الأجر الحقيقي عند المستوى العام للأسعار P_1 أو P_3 . ويعود مستوى التوظف إلى N_1 الذي يمكن من الوصول إلى مستوى الإنتاج Y_1 . وبهذا نحصل على نقطة جديدة إحداثياتها (P_2, Y_1) ، وهي نقطة تقع أيضاً على منحنى العرض الكلي . وهي النقطة (ز) في الجزء (د) من الشكل (16 ـ 7) .

ويمكن أن نستمر في افتراضنا بارتفاع المستوى العام للأسعار ، وفي كل مرة نجد أن الأجور النقدية تتعدل بحيث تكون الأجور الحقيقية عند مستويات الأسعار المرتفعة تساوي معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{p}\right)_1$. ونحصل على نقاط جديدة تقع رأسياً إلى أعلى من النقطة (ز) .

وبتوصيل النقاط (ز) ، و(هـ) ، و(و) نحصل على منحنى العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية ، وهو خط مستقيم عمودي على المحور الأفقي ، ويبعد عن المحور الرأسي بمسافة تساوي الإنتاج الذي يتحقق عند التوظف الكامل . وهذا المنحنى هو غير مرن بالكامل للتغيرات في المستوى العام للسعر .

وعند اشتقاقنا لهذا المنحنى فإن الافتراض الضمني الذي كنا نستعمله هو أن الأجور النقدية تتغير بنسبة التغير في المستوى العام للأسعار نفسها . وهذا يعتمد

على فرضية مرونـة كـل مـن الأجـور النقديـة والمستوى العـام للأسـعار . ونقصـد بالمرونة Flexibility هنا إمكانية الارتفاع والانخفاض فيهما .

(16 ـ 7 ـ 2) منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية

يعتمد اشتقاق منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية على الافتراضين التاليين :

1 ـ جمود الأجور النقدية تنازلياً ومرونتها تصاعديا .

2 ـ ثبات الناتج الحدي لعنصر العمل .

وسنقوم باشتقاق منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية في الشـكل (16 ـ 8) ، الذي يتكون من 4 أجزاء هي :

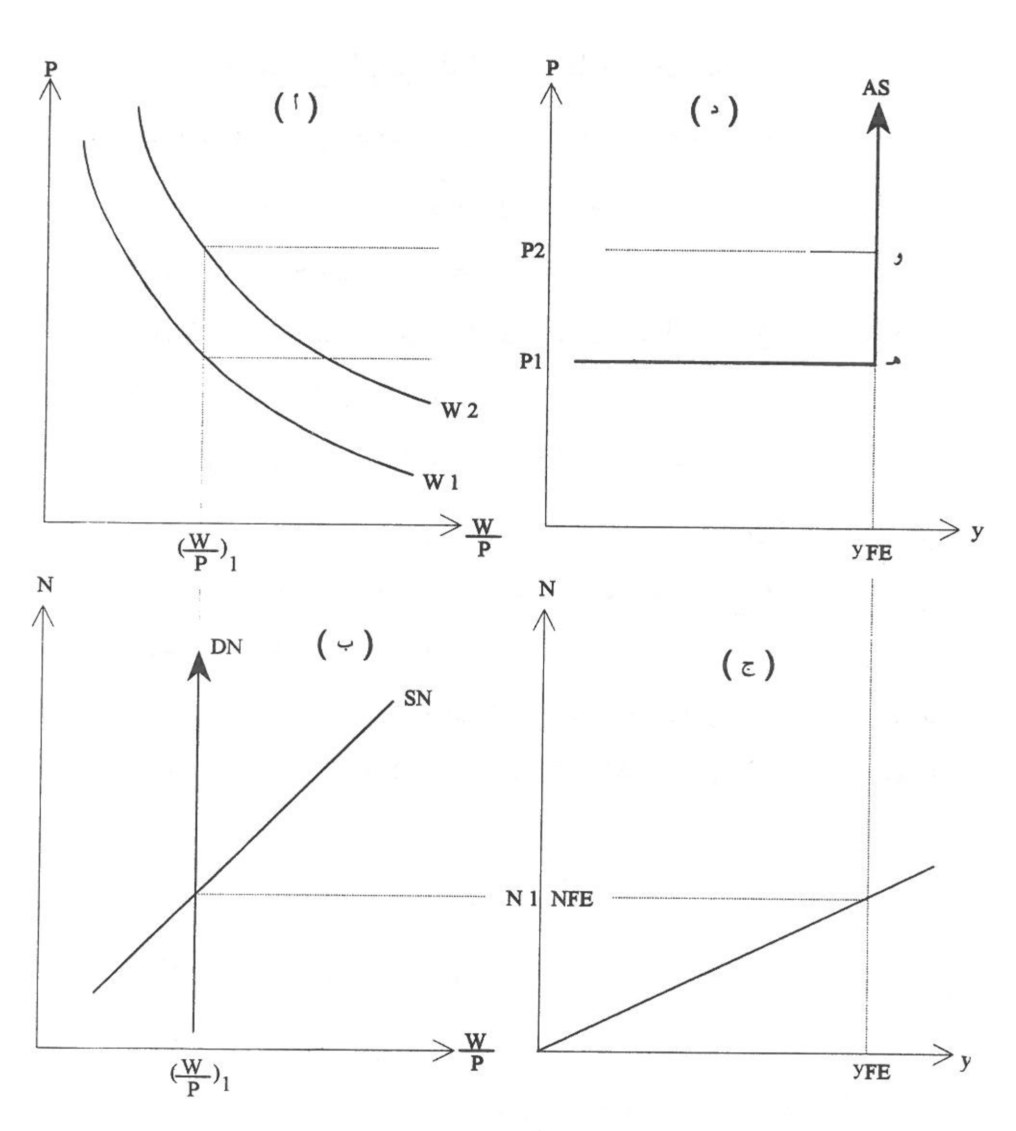
1 ـ الجزء (أ) ويمثل منحنى القطع الزائد القائم الذي تم تقديمه في الشكل (16ـ6) .

2 ـ الجزء (ب) ويمثل سوق العمل الذي تم تقديمه في الجزء (أ) من الشكل (16ـ5) .

3 ـ الجزء (جـ) ويمثل منحنى الإنتاج الكلي كما هو موضح في القسم العلوي من الجزء (ب) من الشكل (16 ـ 3) .

4 ـ الجزء (د) ويمثل منحنى العرض الكلي المنشود الـذي هـو كـل التوليفـات الممكنة من مستويات الإنتاج والأسعار الـتي يمكـن تحقيقهـا في الاقتصـاد الوطـني في ظل الفرضيتين السابقتين .

ولنبدأ من مستوى السعر P_1 ، ومعـدل الأجـر النقـدي (المتوسـط W_1) ، اللذَيْن عندهما يكون الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{p}\right)_1$. وعند هذا الأخير نجد أن الطلب على العمل هو N_1 ، وكذلك العرض من العمال ، أي إن N_1 يمثل NFE ، الذي يمكّـن من إنتاج YFE . النقطة الـتي إحداثياتهـا (P_1, YFE) تمثـل إحـدى نقـاط منحنـى AS ، وهي النقطة (هـ) في الجزء (د) من الشكل (16 ـ 8) .



الشكل (16 - 8)
منحنى العرض الكلي في النظرية الكينزية

هذا ، وقد أشرنا في البند (16 ـ 5) من هـذا الفصـل ، إلى أن المسـتوى العـام للأسعار لا يمكن تخفيضه إلى أقل من P_1 ، وإلا فـإن مسـتوى التوظـف والإنتـاج سيساويان الصفر . ولذا ، فلا يمكن في هذه الحالة أن نفترض انخفاضاً في المسـتوى العام للأسعار ، ويمكننا افتراض زيادتها فقط .

ولو ارتفع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 مع بقـاء متوسـط الأجـر النقدي ثابتاً عند W_1 ، فهـذا يعـني انخفـاض الأجـر الحقيقـي ، ووجـود فـائض في الطلب على العمال . وستتنافس المنشآت على العدد المحدود مـن العمـال ، ويرتفـع معدل الأجر النقـدي . هـذا مـن جهـة ، ومـن جهـة أخـرى ، ستطالب النقابـات والروابط العمالية بزيادة الأجور النقدية للعمال ، وتستمر الزيادة في الأجور النقدية إلى أن تصـل إلى W_2 . P_2 مع W_2 يشـيران إلى أن الأجـر الحقيقـي يسـاوي $\frac{W_2}{p_2} = \frac{W_1}{p_1} = \left(\frac{W}{p}\right)_1$ ، الذي عنده يتقاطع منحنـى SN مـع منحنـى DN . ويعـود مستوى التوظف إلى N_1 ، وبالتالي مستوى الإنتـاج إلى YFE . وبهـذا نكـون قـد حصلنا على نقطة جديدة علـى منحنـى العـرض الكلـي ، وهـي النقطـة (و) ، الـتي إحداثياتها (P_2, YFE) وهذه النقطة تقع عمودياً أعلى من النقطة (هـ) .

ويمكن أن نفترض مستويات أسـعار أخـرى تزيـد عـن P_2 ، وفي كـل مـرة نجـد أن الأجـور النقديـة تتعـدل بحيـث تكـون نسبة الارتفـاع في الأجـور النقديـة تسـاوي نسـبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار ويظل الأجر الحقيقي ثابتاً . وهذا يعـني حصولنـا علـى نقاط جديدة على منحنى العرض في الجزء (د) . التي تقع رأسياً إلى أعلى من النقطة (و) .

أما إلى يسار النقطة (هـ) في الجزء (د) من الشكل (16 ـ 8) ، فتشير النظريـة الكينزية إلى أن الرصيد مـن رأس المـال يعـدُّ كـبيراً بالنسـبة إلى مسـتوى التوظـف ، بحيث إن كل عامل إضافي يمكن أن يستخدم كميـة أكـبر مـن رأس المـال ، ويـزداد

إنتاجه عند المستويات المنخفضة من التوظف. ولهذا، فقد يكون هناك جزء من منحنى AS مرناً بالكامل بالنسبة للتغيرات في الأسعار.

وعندما يبدأ الاقتصاد في التحرك تجاه مستوى التوظف الكامل، يصبح رأس المال لكل عامل غير كاف حتى يستطيع أي عامل إضافي من أن ينتج الإنتاج الإضافي نفسه الذي ساهم به العامل الذي سبقه عندما كان مستوى التوظف منخفضاً. وتبدأ عندئذ مرحلة تناقص الغلة، ثم يبدأ منحنى AS في الميل إلى أعلى وإلى جهة اليمين، وهو الجزء العمودي الذي تم اشتقاقه أولاً.

ويمكن تطبيق هذه النظرية في حالات الكساد Depression الاقتصادي، الذي يتصف بانخفاض مستوى الإنتاج عن إنتاج التوظف الكامل. أما إذا لم توجد هذه الحالة، فتصبح هذه النظرة عقيمة.

(16 - 7 - 3) منحنى العرض الكلي المائل إلى أعلى: الحالة المتوسطة.

منحنى العرض الكلي المائل إلى أعلى هو حالة متوسطة تقع بين الحالة الكينزية (منحنى العرض كامل المرونة) والحالة الكلاسيكية (منحنى العرض غير المرن بالكامل). ويعتمد اشتقاق هذا المنحنى على الافتراضين التاليين:

1 ـ تناقص الناتج الحدي لعنصر العمل.

2 ـ جمود الأجور النقدية تنازلياً ومرونتها تصاعدياً.

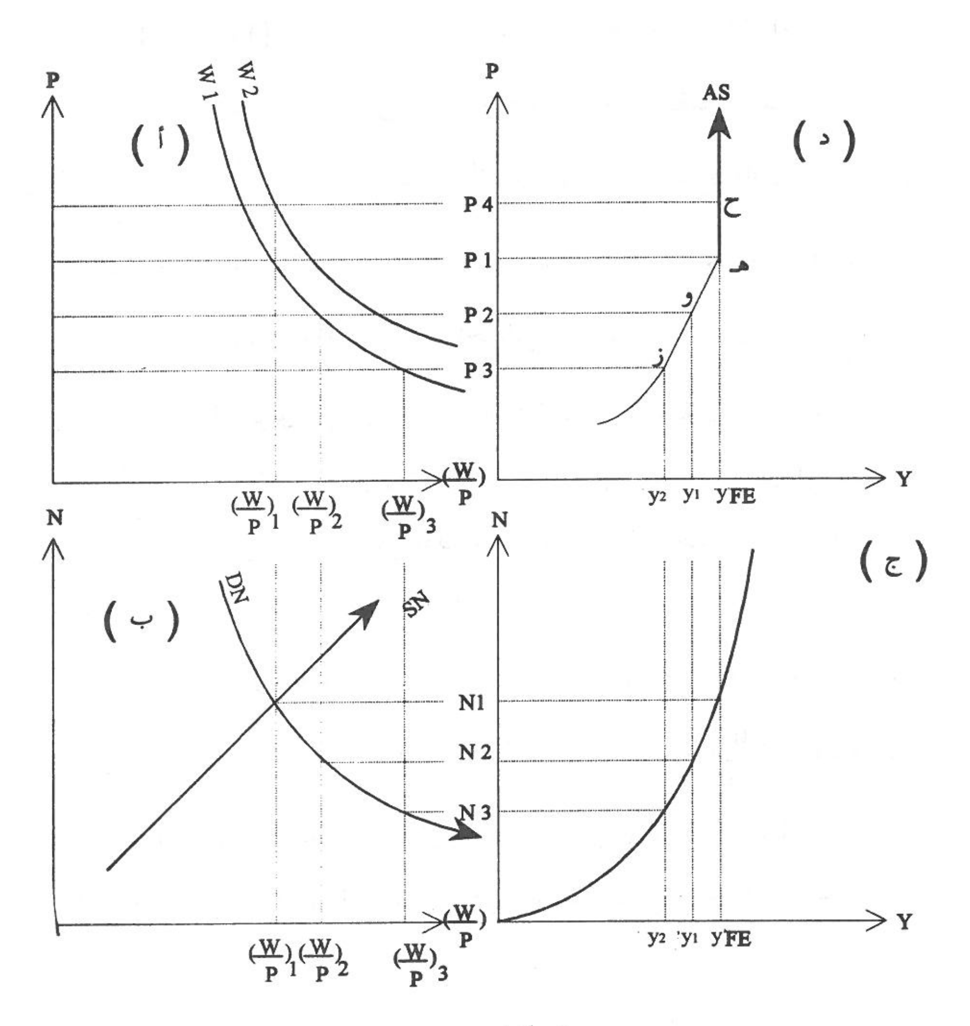
وسنقوم باشتقاق منحنى العرض الكلي في الحالة المتوسطة وذلك في الشكل (16 - 9)، الذي يتكون من أربعة أجزاء هي:

1 ـ الجزء (أ) ويمثل منحنى الأجر النقدي الذي تم تقديمه في الشكل (16 - 6).

2 ـ الجزء (ب) ويمثل سوق العمل كما تم تقديمه في الجزء (ب) من الشكل (16-5).

3 ـ الجزء (جـ) ويمثل منحنى الإنتاج الكلي كما يوضحه القسم العلوي من الجزء (أ) في الشكل (16 - 3).

4 ـ الجزء (د) ويبين منحنى العرض الكلي الذي نود اشتقاقه.



الشكل (16 - 9)

منحنى العرض الكلي في الحالة المتوسطة

وعند المستوى العام للأسعار P_1 ، ومتوسط الأجر النقدي W_1 ، نجد أن الأجر الحقيقي يساوي $\left(\frac{W}{P}\right)_1$. وهذا يشير إلى مستوى التوظف N_1 ، وإلى مستوى إنتاج قدره YFE . وبذلك يكون لدينا نقطة على منحنى العرض الكلي إحداثياتها (P_1, YFE) ، وهي النقطة (هـ) في الجزء (د) من الشكل (16 - 8) .

وإذا انخفض السعر من P_1 إلى P_2 ، مع جمود الأجور النقدية عند W_1 ، يزيد الأجر الحقيقي إلى $\frac{W_1}{p_2}$ الذي يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_2$. وهذا يعني وجود فائض في العرض من العمال . وانخفاض الطلب إلى N_2 ، ولو كانت الأجور النقدية مرنة تنازليّاً ، فسينخفض الأجر النقدي ويعود الأجر الحقيقي إلى مستواه الأول وهو $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ ، ويزيد التوظف مرة أخرى إلى N_1 . غير أن الأجور النقدية لا يمكن تخفيضها ، وإذا ظل السعر عند P_2 ، فسيبقى التوظف عند N_2 الذي يؤدي إلى مستوى الإنتاج Y_1 . وهذا يعني حصولنا على نقطة جديدة على منحنى العرض الكلي ، وهي النقطة (و) ، التي إحداثياتها (P_2, Y_1) .

وانخفاض المستوى العام للأسعار أكثر إلى P_3 ، وطالما أننا نفترض جمود الأجر النقدي عند W_1 ، يزيد الأجر الحقيقي إلى $\frac{W_1}{p_3}$ الذي يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_3$ ، وينخفض مستوى التوظف إلى N_3 الذي يشير إلى انخفاض مستوى الإنتاج الكلي إلى y_2 . وتعدُّ النقطة (ز) نقطة أخرى تقع على منحنى العرض الكلي ، حيث إن إحداثيات هذه النقطة هي (P_3, Y_2) .

ومن جهة أخرى ، إذا زاد المستوى العام للأسعار إلى P_4 ، وظل متوسط الأجر النقدي ثابتاً عند W_1 ، فسينخفض الأجر الحقيقي ، ويكون هناك فائض في

الطلب على العمال ، وهذا يؤدي إلى تنافس المنشآت في الحصول على عمال أكثر ، فترتفع الأجور النقدية . بالإضافة إلى أن النقابات العمالية ستطالب برفع معدلات الأجور النقدية ، وهو إجراء لا يعارضه العمال . وتكون النتيجية هي زيادة معدل الأجر النقدي (المتوسط) ، وتستمر هذه العملية إلى أن تكون نسبة الزيادة في الأجور النقدية مساوية لنسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار . ويترتب على هذه الحالة الأخيرة انتقال منحنى الأجر النقدي من W_1 إلى W_2 في الجزء (أ) من الشكل (16 - 8) ، ولكن مستوى الأجر الحقيقي الجديد $\left(\frac{W_2}{p_4}\right)$ يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ ، الذي يشير إلى أن مستوى الإنتاج والأسعار هما Y_1 و P_4 على التوالي . وبهذا نحصل على نقطة جديد على منحنى العرض الكلي ، هي النقطة (ح) ، التي إحداثياتها (P_4, Y_1) .

وعند توصيل النقاط الموجودة في الجزء (د) نحصل على منحنى العرض الكلي (ز و هـ ح) . ويلاحظ على هذا المنحنى أن له ميلاً موجباً في مدى الإنتاج الذي يقل عن مستوى إنتاج التوظف الكامل ، ثم يصبح عمودياً (غير مرن بالكامل) عند الوصول إلى مستوى الإنتاج الأخير .

(16 - 8) منحنى الطلب الكلي Aggreate Demand

النقطة الثانية الضرورية لبناء نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي هي اشتقاق منحنى الطلب الكلي . ولقد قمنا باشتقاق منحنى الطلب في النظرية الكلاسيكية في الفصل الثاني عشر . وسنقوم في هذا الجزء باشتقاق منحنيين للطلب الكلي هما :

* منحنى الطلب الكلي مفترضين ثبات الأسعار .
* منحنى الطلب الكلي مفترضين عدم ثبات المستوى العام للأسعار .

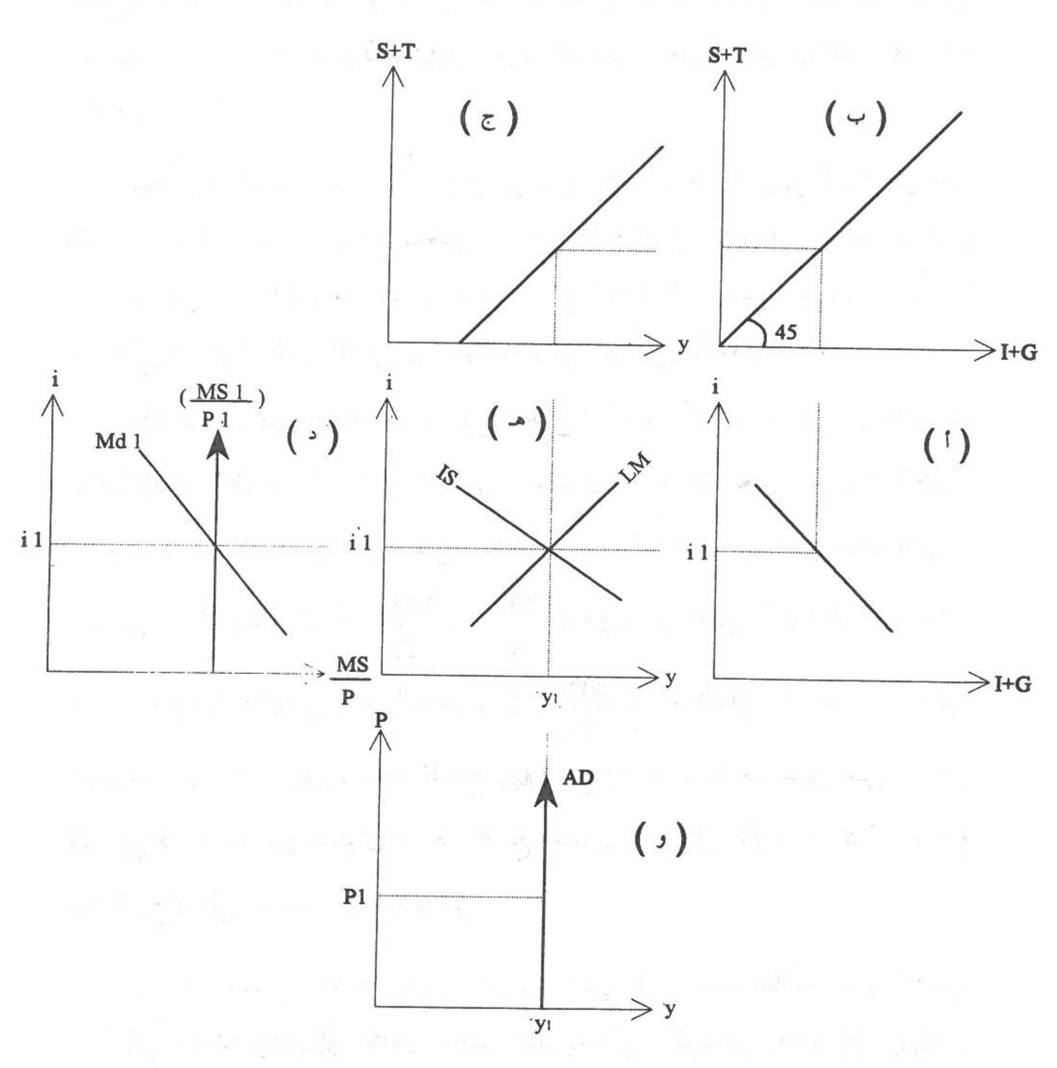
(16 - 8 - 1) منحنى الطلب الكلي عند ثبات الأسعار

إن اصطلاح الطلب في النظرية الاقتصادية الجزئية يشير إلى جدول الكميات من سلعة معينة يتم شراؤها عند مختلف مستويات أسعارها . ولكي نحافظ على التناسق بين النظريتين الجزئية والكلية فإن اصطلاح الطلب الكلي يوضح جدول الكميات الكلية من جميع السلع ، التي يتم شراؤها عند مختلف المستويات العامة لأسعار هذه السلع .

ولقد افترضنا في نموذج $IS - LM$ ثبات المستوى العام للأسعار ، الذي نفترض أنه يساوي P_1 في الشكل (16 ـ 10) ، كما نفترض أيضاً أن العرض من النقود (الاسمي) هو MS_1 . في ظل هذه الفروض يوضح الشكل (16 ـ 10) أن مستوى الدخل التوازني يتحدد بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM ، ويساوي y_1 . وعند هذين المستويين من الدخل والأسعار سيتم طلب مقدار كلي (محدد) من السلع والخدمات . وبالتالي فسيكون منحنى الطلب الكلي ممثلاً في خط مستقيم عمودي يتحدد موقعه عند مستوى الدخل التوازني ، كما هو موضح في الجزء (و) من الشكل (16 - 10) .

ويجب أن نتذكر من الأجزاء الأولى من الكتاب أن y_1 تساوي قيمة الإنفاق الكلي ، وأيضاً تساوي قيمة الإنتاج الكلي ، وأن قمية ما لم ينفق من الدخل المتاح يعادل قيمة الحقن (الإضافات) إلى الدخل الكلي .

وبكلمات أخرى ، قمنا بتحديد مستوى الدخل التوازني في نموذج $IS - LM$ ونظراً لثبات المستوى العام للأسعار ، فستقوم الوحدات الاقتصادية بإنفاق الدخل على السلع والخدمات (الاستهلاكية والاستثمارية) . وثبات المستوى العام للأسعار يعني أن العامل المحدد للطلب هو مستوى الدخل الكلي .



الشكل (16 - 10)

منحنى الطلب الكلي مع ثبات المستوى العام للأسعار

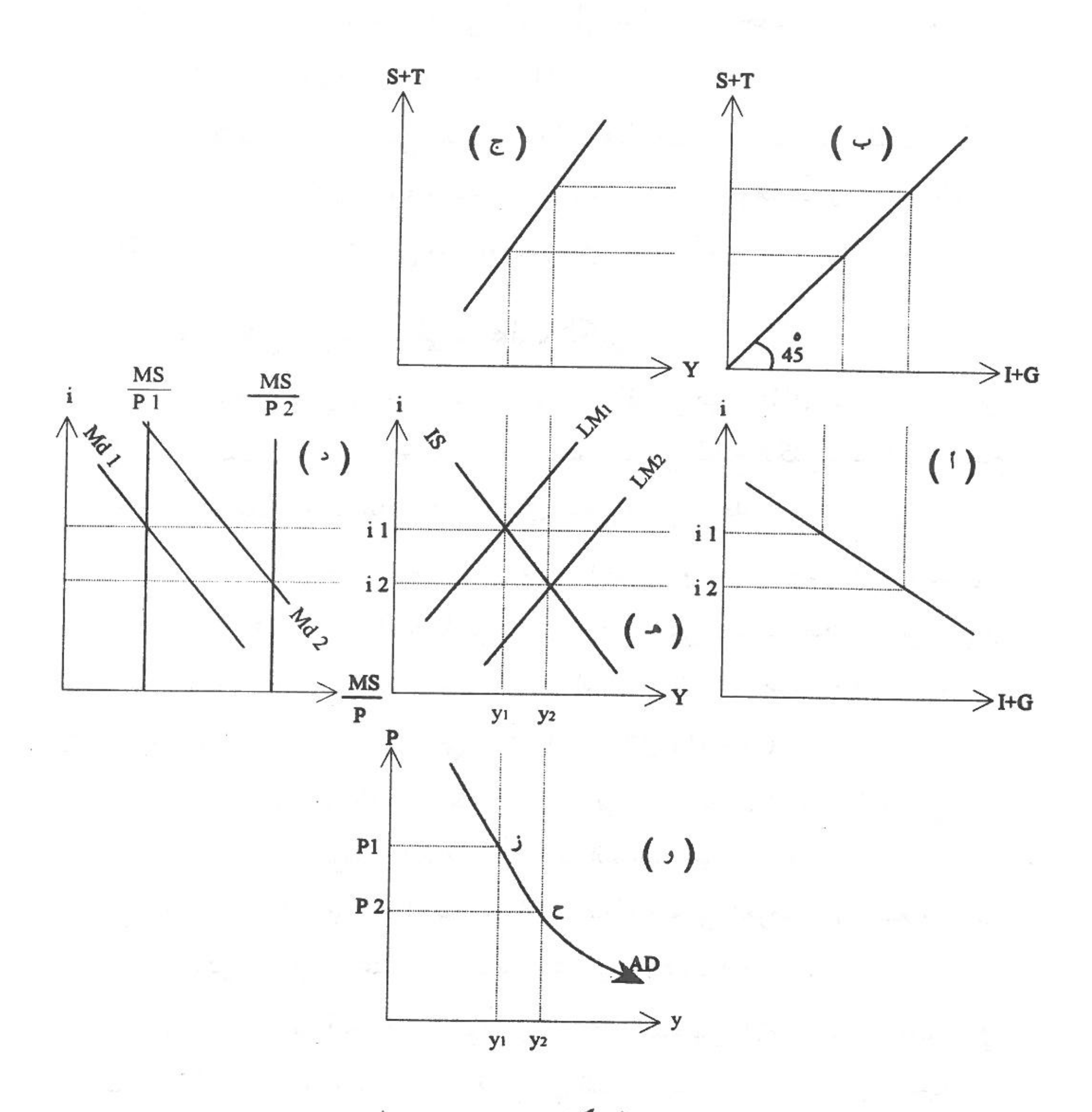
(16 - 8 - 2) منحنى الطلب الكلي مع عدم ثبات الأسعار :

إن منحنى الطلب الكلي ، مثله مثل منحنى العرض الكلـي ، يرتبط بأسواق السلع والخدمات والنقود . وسنقوم مثلما فعلنـا في البنـد السـابق باشتقاق منحنى الطلب الكلي باستخدام نموذج $IS - LM$ ، مفترضين حدوث تغير في المستوى العام للأسعار .

لنبدأ أولاً بمستوى سعر P_1 ، وعرض نقود MS_1 . عند هذين المستويين نجد أن نقطة تقاطع منحنى IS مع المنحنى LM_1 في الشكل (16 - 11) ، تحدد مستوى دخل توازني قدره Y_1 . ومستوى السعر P_1 مع الدخل التوازنـي $y1$ يمثلان النقطة (ز) على منحنى الطلب الكلي في الجزء (و) من الشكل المذكور أعلاه .

وللحصول على نقطة أخرى على منحنى الطلب الكلي ، نفترض أن المستوى العام للأسعار انخفض إلى P_2 . انخفاض المستوى العام للأسعار مع بقاء الكمية المعروضة (الاسمية) من النقود على حالها ، يعني وفقـاً لتأثير بيجو زيادة العرض الحقيقي من النقود (أي أن $\frac{MS_1}{P_2} \rangle \frac{MS_1}{P_1}$) . ويترتب على ذلك انتقـال منحنى عرض النقود (الحقيقـي) إلى اليمين (إلى $\frac{MS_1}{P_2}$) ، وبالتـالي إلى انتقـال منحنى LM من LM_1 إلى LM_2 . نقطة تقاطع LM_2 مع IS تحدد لنا مستوى من الدخل التوازني قدره y_2 . ومستوى السعر P_2 مع مستوى الدخـل Y_1 . تحـدد لنـا موقع النقطة (ح) على منحنى الطلب الكلي .

إن زيادة مستوى الدخل من y_1 إلى y_2 تؤدي إلى زيـادة الطلـب على النقـود (الحقيقي) ، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من MD_1 إلى MD_2 . ونقطة تقاطع منحنى العرض من النقود مع منحنى الطلب على النقود تحدد لنا سعر الفائدة التوازني i_2 .



الشكل (16 - 11)

منحنى الطلب الكلي عند تغير المستوى العام للأسعار

ويمكننا الحصول على نقاط أخرى على منحنى الطلب الكلي بافتراض مستويات مختلفة من الأسعار . وعند إيصال النقاط التي نحصل عليها بهذه الطريقة يتكون لدينا منحنى الطلب الكلي المائل إلى أسفل وإلى جهة اليمين ، كما هو موضح في الجزء (و) من الشكل (16 - 11) .

والملاحظ على منحنى الطلب الكلي هذا أنه ليس منحنى طلب بالمعنى المألوف . غير أن كل نقطة عليه تمثل مستوى الإنتاج ومستوى السعر اللذين يحققان التوازن الكلي في كل من سوق السلع وسوق النقود .

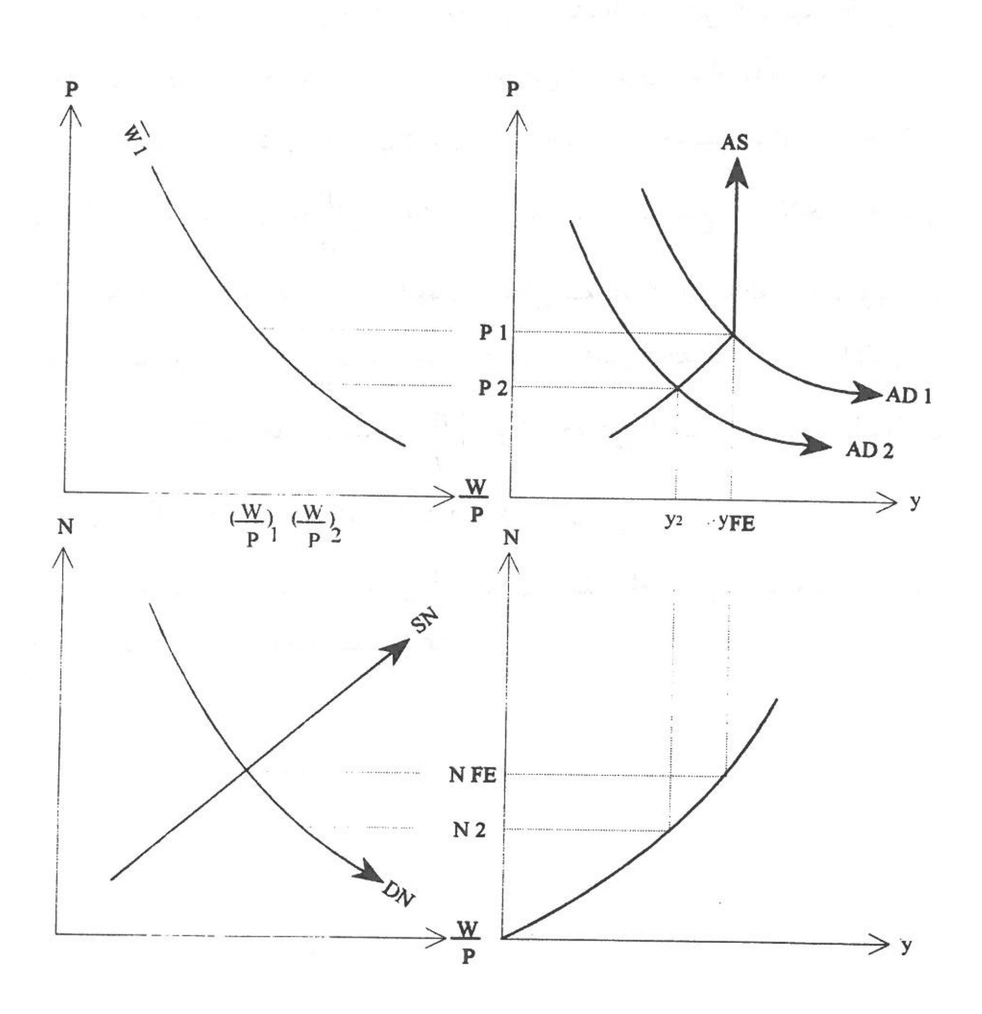
(16 - 9) نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي

إن ما قمنا به في الأجزاء السابقة من هذا الفصل هو اشتقاق منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي . ولتحديد التوليفة التوازنية من الناتج الكلي والمستوى العام للأسعار ، سنقوم بجمع هذه المنحنيات في شكل بياني واحد .

وسنفترض تناقص الناتج الحدي لعنصر العمل ، وجمود الأجور النقدية تنازلياً ومرونتها تصاعدياً . وهذا يمكننا من استخدام منحنى العرض الكلي الموضح في الشكل (16 - 9) ، ومنحنى الطلب الكلي الذي يوضحه الجزء (و) من الشكل (16 - 11) ، وذلك في شكل بياني واحد هو الشكل (16 - 12) .

وإذا كان منحنى الطلب الكلي هو AD_1 ، فسيكون الإنتاج التوازني هو YFE - وهو إنتاج التوظف الكامل - والسعر التوازني هو P_1 . وهذه التوليفة من الإنتاج والسعر التوازنيين تم الحصول عليها بتقاطع منحنى العرض AS مع منحنى الطلب الكلي AD_1 . وعند هذه التوليفة يتحقق التوظف الكامل .

وعند أي سعر آخر غير مستوى السعر P_1 ، سيشهد الاقتصاد إما فائضاً في الطلب على السلع والخدمات ، أو فائضاً في العرض من هذه السلع والخدمات . فإذا فرضنا أن صانعي السياسة الاقتصادية قاموا بأي من السياسات التالية :



الشكل (16 - 12)

نموذج العرض الكلي – الطلب الكلي لتحديد الدخل التوازني

* تخفيض الإنفاق العام .

* زيادة الضرائب .

* انخفاض عرض النقود .

مما أدى إلى ، انخفاض الطلب الكلي ، وانتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 . ويترتب على ذلك انخفاض المستوى العام للأسعار إلى p_2 . ونظراً لثبات معدل الأجر النقدي (المتوسط) عند W_1 ، فسيزداد الأجر الحقيقي إلى $\frac{W_1}{p_2}$ الذي يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_2$. وعند هذ المستوى المرتفع من الأجر الحقيقي يكون هناك فائض في العرض من العمال . لكن ضغوط النقابات العمالية ، وبسبب التشريعات التي تحدد الحد الأدنى من الأجور ، فلن تنخفض الأجور النقدية ، ويبقى معدل الأجر الحقيقي عند $\left(\frac{W}{p}\right)_2$. والنتيجة هي انخفاض مستوى التوظف من NFE إلى N_2 ، ومستوى الإنتاج من YFE إلى y_2 .

وهذا التحليل السابق يشير إلى أن الطلب الكلي يلعب دوراً مهما عند جمود الأجور النقدية تنازلياً ومرونتها تصاعدياً .

أسئلة الفصل السادس عشر

1 ـ اشرح العلاقة بين دالة الإنتاج ودالة الطلب على العمال ؟.

2 ـ لماذا توجد علاقة بين الطلب على العمال والأجور الحقيقية وليس الأجور النقدية ؟.

3 ـ اشرح العلاقة بين الأجر الحقيقي والطلب على العمال ؟.

4 ـ إذا فرضنا ما يلي :

* تناقص الناتج الحدي .

* مرونة الأجور النقدية .

اشتق منحنى العرض الكلي ؟.

5 ـ إذا أصبحت الأجور النقدية جامدة تنازلياً ومرنة تصاعدياً ، اشتق منحنى العرض الكلي ؟.

6 ـ إذا فرضنا :

* جمود الأجور النقدية .

* ثبات الناتج الحدي .

اشتق منحنى العرض الكلي .

7 ـ اشرح كيف يتم اشتقاق منحنى الطلب الكلي مفترضاً عدم ثبات المستوى العام للأسعار ؟.

8 ـ اشرح كيف يتحدد الدخل التوازني في نموذج الطلب الكلي ـ العرض الكلي ؟.

قائمة المراجع

1 - Brian Hiller, Macerconomics: Models, Debates, and Development (Basil Black well Inc. , 1986) .

ترجمة فتحي أبو سدرة وعبد الفتاح أبو حبيل ، منشورات جامعة قاريونس ، 1990 ، الفصل الأول ص15 ـ 38 ، والفصل السابع ، ص165 ـ 181 .

2 - H.G. Johnson, Macerconomics and Monetary Theory (Aldine Publishing Company, 1972) Appendix, PP. 187 - 97 .

3 - J. Lindauer, Macroeconomics , 2nd. ed. (John Wiley & Sons, Inc. , 1971), Chap. 11-13, PP. 241 - 284 .

4 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed.(Harcourt Brace Jovanouich, 1978) Chap. 13-14, PP. 213-250.

5 - W. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin, 1970) Chap. 15, PP. 325-337.

الفصل السابع عشر

نظرية تحديد الدخل في النموذج الكامل

تطرقنا في الفصل الخامس عشر إلى تحديد مستوى الدخل التوازني في نموذج $IS-LM$ ، واستطعنا في الفصل السابق بناء نموذج يحدد مستوى الدخل التوازني في نموذج العرض الكلي - الطلب الكلي . ونظراً لأن نظريات الاقتصاد الكلي المقبولة من معظم الاقتصاديين اليوم هي نوع من التزاوج بين النظريتين الكينزية والكلاسيكية ـ مع بعض التعديلات البسيطة ـ والتي تُعرف أحياناً باسم « التركيبة الكينزية ـ الكلاسيكية Keynesian-Classical Synthesis . وتقام هذه التركيبة بدمج نموذج $IS-LM$ الكينزي الخالي من أي نظرية للأسعار والأجور مع النموذج الكلاسيكي الذي يفتقر إلى نظرية واضحة للطلب الكلي ، وسنطلق على هذه التركيبة اسم « النموذج الكامل » . وبكلمات أخرى ، النموذج الكامل عبارة عن دمج نموذج $IS-LM$ مع نموذج $AD-AS$. ومن النموذج الكلاسيكي تبنينا فكرة تناقص الناتج الحدي ومرونة الأسعار ، بينما أخذنا من النموذج الكينزي فكرة جمود الأجور النقدية تنازلياً ومرونتها تصاعدياً .

وبعد أن نقوم بعرض النموذج الكامل ومعرفة التداخل بين سوق النقود وسوق السلع والخدمات من جهة ، وسوق العمل من جهة أخرى ، سنوضح تأثير السياستين المادية والنقدية على متغيرات النموذج . وسنركز في هذا الصدد على :

* السياسة المالية المتمثلة في :

*زيادة الإنفاق العام .

* تخفيض الضرائب .

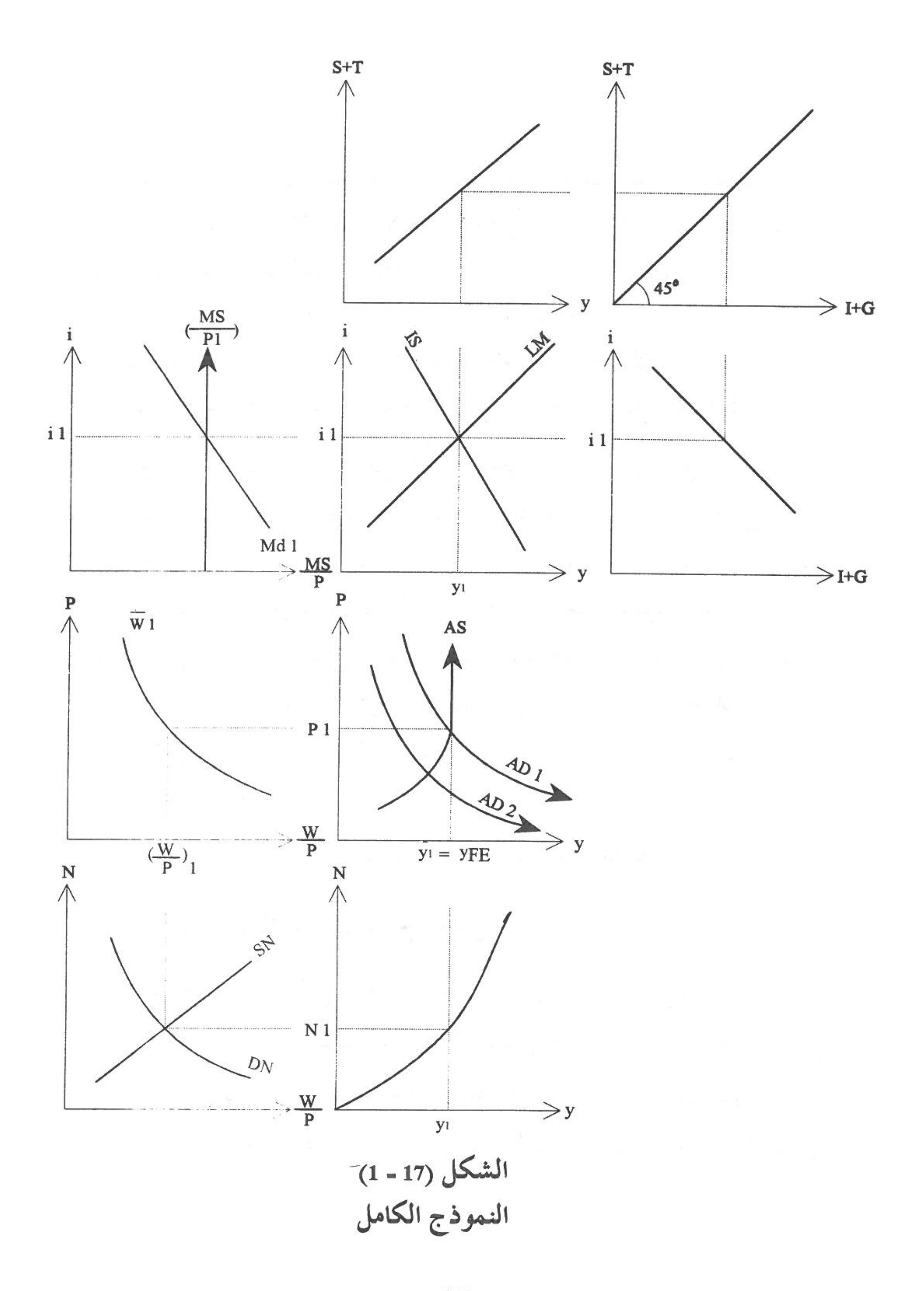
* السياسة النقدية المتمثلة في زيادة عرض النقود .

(17 - 1) النموذج الكامل لتحديد مستوى الدخل

يوضح الشكل (17 - 1) تركيبة النمـوذج بيانيـاً ، حيـث نلاحـظ في النصـف العلوي منه أن مسـتوى الدخـل التوازنـي (y_1) قـد تحـدد بتقـاطع منحنـى IS مـع منحنى LM .كما أن العرض من النقود (الحقيقي) يساوي الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية $\left(Md_1 = \frac{MS}{p_1}\right)$.

غـير أن هـذا الجـزء مـن الشـكل (17 ــ 1) لا يوضـح ولا يشـير إلى مسـتوى التوظف أو الأسعار أو الأجور التي يوضحها الجزء السفلي من الشكل البياني . y_1 في الجزء العلوي يناظر y_1 في الجزء السفلي ، الذي يتحقـق عنـد مستوى التوظـف N_1 . وعند مستوى التوظف هذا نلاحظ توازنـاً في سـوق العمـل $(DN = SN)$ ، وبالتالي فإن y_1 هو مستوى الإنتاج الـذي يحقـق التوظـف الكـامل . كمـا أن هـذا الإنتاج تم تحديده بتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_1 مـع منحنـى العـرض الكلـي AS ، وذلك عند المستوى العام للأسعار P_1 .

ومن جهة أخرى ، يتحقق التوازن في سوق العمـل عنـد معـدل أجـر حقيقـي قدره $\left(\frac{W}{P}\right)_1$ ، وهذا الأخير مع P_1 يحددان لنا متوسط الأجر النقدي $\overline{W}_1$.



الشكل (17 - 1)
النموذج الكامل

وبكلمات أخرى ، يمدنا الجزء السفلي من الشكل السابق بمعلومات عن مستويات التوظف والأسعار والأجور ، وهي البيانات التي يفتقدها نموذج $IS - LM$ ؛ ولذا فإن النموذج الكامل يمدنا بكل المعلومات الضروية عن الدخل (الإنتاج) ، وسعر الفائدة (سوق النقود) ، والاستثمار ، والادخار ، والضرائب ، والتوظف ، والمستوى العام للأسعار ، ومعدلات الأجور النقدية والحقيقية . وهذه المعلومات هي نتاج التزاوج بين النظريتين الكينزية والكلاسيكية .

ولقد تعمدنا رسم الشكل (17 – 1) بحيث يتحقق الإنتاج عند مستوى التوظف الكامل $(N_1 = NFE)$ ، ولهذا السبب يتقاطع منحنى الطلب الكلي ADI مع منحنى العرض الكلي عند المستوى العام للأسعار P_1 . ولكن إذا كان منحنى الطلب الكلي هو AD_2 ، وهو يتقاطع مع منحنى AS عند مستويات سعر وإنتاج تقل عن P_1 و y_1 على التوالي ، فهل يمكن إعادة التوازن مرة أخرى للاقتصاد الوطني والوصول إلى مستوى التوظف NFE ؟. وبكلمات أخرى ، ما العلاقة بين سياسة محاربة البطالة أو القضاء عليها وسياسة الاستقرار الاقتصادي Economic Stabilization Policy؟ .

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الأجزاء المتبقية من هذا الفصل .

(17 - 2) السياسة المالية في النموذج الكامل

لقد تطرقنا إلى القطاع العام والسياسة المالية في الفصل التاسع في إطار نظرية المضاعف ، ثم تطرقنا إلى الموضوع نفسه في الفصل الخامس عشر في إطار نموذج $IS - LM$ ، ونهدف هنا إلى دراسة آثار زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب في إطار النموذج الكامل ، أي ليس دراسة هذه التأثيرات على الدخل والاستثمار

وسعر الفائدة وسوق النقود فقط ، بل أيضاً على التوظف والأسعار والأجور الحقيقية أو النقدية .

لنفترض أن الاقتصاد كان ينتج y1 عند المستوى العام للأسعار P1 ، كما يوضحه الشكلان (17 - 2) و(17 - 3) . وأن منحنى AD_1 يتقاطع مع منحنى AS في الجزء المائل من المنحنى الأخير . وبسبب جمود الأجور النقدية تنازلياً ، فإن هناك نسبة عالية من البطالة بسبب قصور الطلب الكلي . والمطلوب هو معرفة تأثير السياسة المالية على الطلب الكلي ، وهل يمكن لهذه السياسة زيادة كل من الإنتاج والتوظف والأسعار ؟ . سنقوم بالإجابة عن هذه الأسئلة في البندين التاليين .

(17 - 2 - 1) زيادة الإنفاق العام في النموذج الكامل

يوضح الشكل (17 — 2) أن المستويات التوازنية المبدئية للإنتاج والتوظف والأسعار والأجور الحقيقية هي y_1 ، N_1 ، P_1 ، و $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ ، على التوالي . وأن منحنى الطلب الكلي AD_1 يتقاطع مع منحنى العرض الكلي ، مشيراً إلى مستوى من البطالة يساوي المسافة N_2N_1 . ولنفرض الآن أن السلطات العامة قررت زيادة الإنفاق العام لتنشيط الاقتصاد الوطني ، وبالتالي زيادة كل من التوظف والإنتاج .

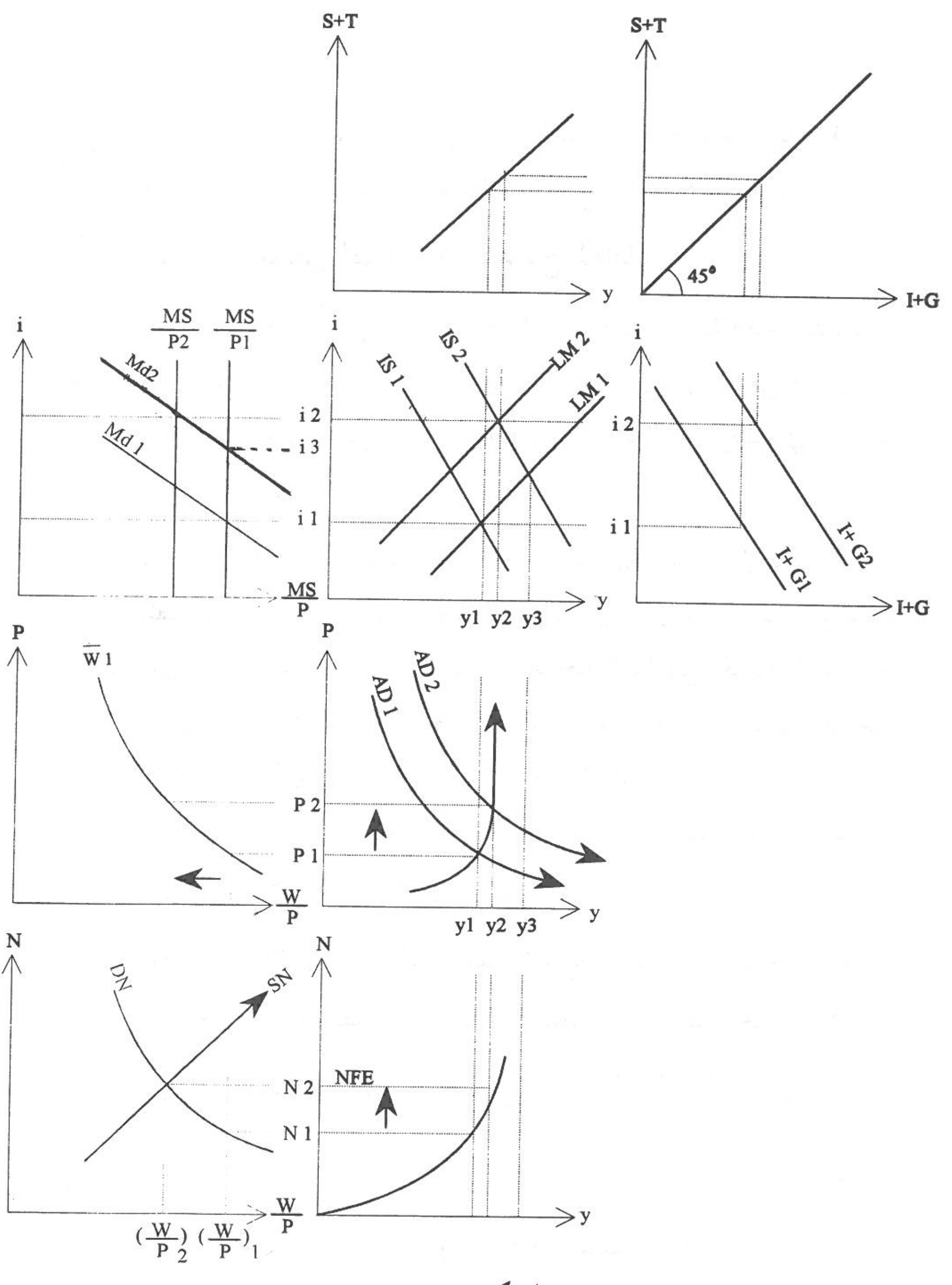
تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى انتقال المنحنى $I+G$ من $I+G_1$ إلى $I+G_2$ ، وينتقل تبعاً لذلك منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 . وإذا لم تتغير الأسعار ، فلن تتغير القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية المعروضة $\left(\frac{MS}{p_1}\right)$ ، ويبقى منحنى LM في مكانه الموضح بالمنحنى LM_1 . وهذا يعني أن مستوى التوازن الجديد للدخل في الجزء العلوي من الشكل (17 - 2) ، الذي يتحدد بتقاطع LM_1 مع IS_2 ، هو y_2 .

ونظراً لأن y_2 يفوق y_1 عند مستوى الأسعار p_1 في الجزء السفلي من الشكل (17 ـ 2) ، فسيكون هناك فائض في الطلب على السلع والخدمات بمقدار الفرق بين مستويي الإنتاج y_1 و y_2 . والنقطة التي إحداثياتها (p_1, y_2) هي نقطة تقع على منحنى الطلب الكلي الجديد AD_2 . ويمكننا الحصول على نقاط أخرى على منحنى الطلب الكلي الجديد عند الأسعار التي تزيد عن p_1 ، ونحصل بالتالي على المنحنى AD_2 ، الذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي عند مستوى الإنتاج y_3 ، والمستوى العام للسعر p_2 .

لقد أدت زيادة الإنفاق العام إلى زيادة المستوى العام للأسعار من p_1 إلى p_2 . ونظراً لجمود الأجور النقدية تنازلياً ، وعدم إمكان تخفيضها إلى أقل من $\overline{W}_1$ ، فإن زيادة الأسعار تعمل على تخفيض الأجور الحقيقية من $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ إلى $\left(\frac{W}{p_2}\right)$. ويزيد التوظف من N_1 إلى N_2 . ووصول التوظف إلى هذا المستوى الجديد يعني أن y_3 هو مستوى إنتاج التوظف الكامل .

ومن جهة أخرى ، ينخفض الرصيد الحقيقي لعرض النقود عند ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وينتقل منحنى عرض النقود بفعل تأثير بيجو ، من $\left(\frac{MS}{p_1}\right)$ إلى $\left(\frac{MS}{p_2}\right)$. وينتقل تبعاً لذلك منحنى LM من LM_1 إلى LM_2 . وعند تقاطع IS_2 مع LM_2 نلاحظ أن سعر الفائدة أصبح i_2 ، ووصل مستوى الدخل إلى y_2 . وانخفاض y وزيادة i يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود (الحقيقية) ، وينتقل منحنى الطلب على النقود من Md_1 إلى Md_2 .

وبكلمات أخرى ، أدت الزيادة في الإنفاق العام إلى تنشيط الاقتصاد الوطني خلال فترات الكساد . ولقد افترضنا هنا أن الإنفاق العام زاد بنسبة مناسبة قضت



الشكل (17 - 2)

زيادة الإنفاق العام في النموذج الكامل

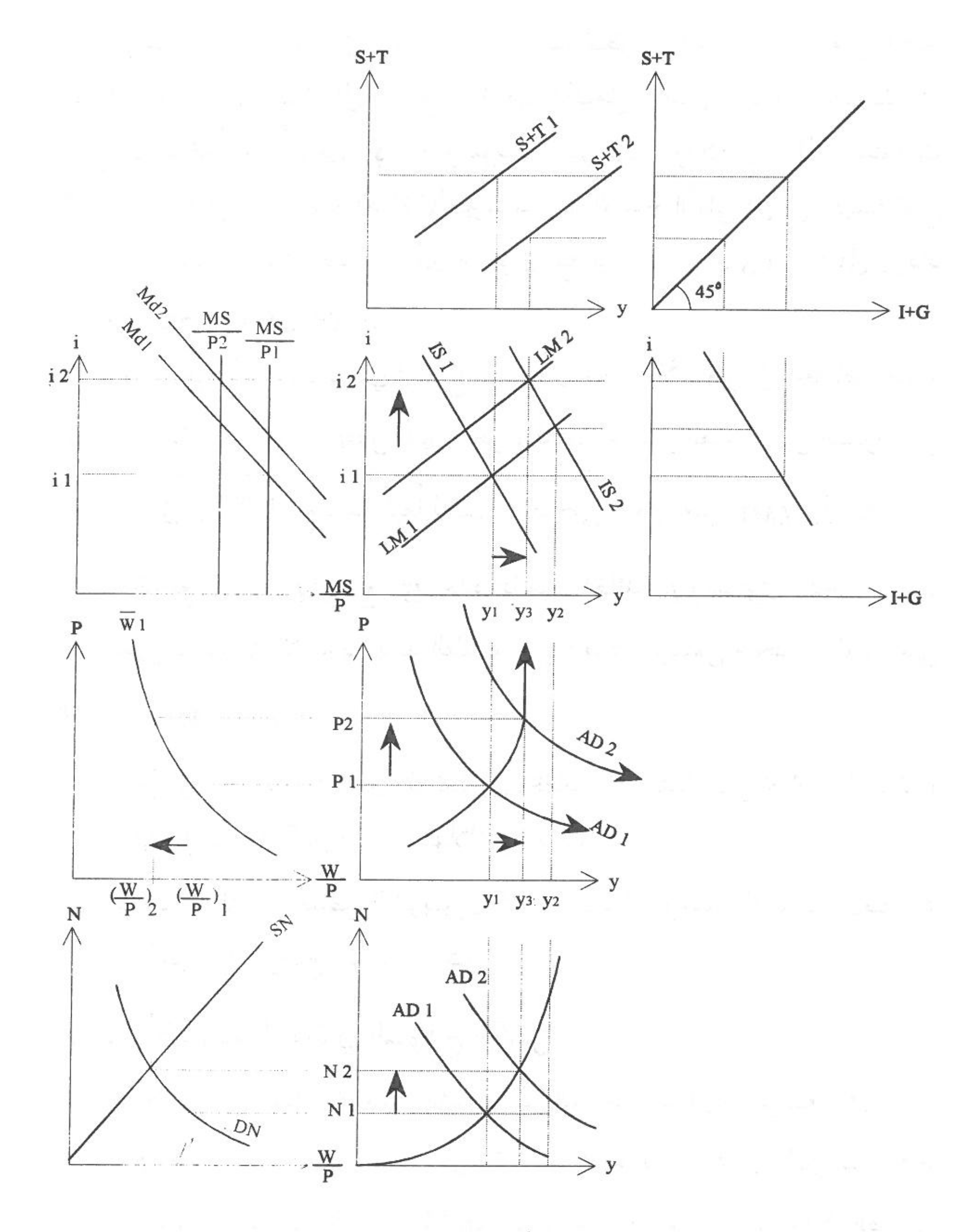
على البطالة بالكامل . أما إذا كانت الزيادة في الإنفاق العام صغيرة نسبياً ، فسيزيد الناتج والاستخدام ، دون أن يصل الاقتصاد إلى وضع التوظف الكامل .

(17 - 2 - 2) تخفيض الضرائب في النموذج الكامل .

لنفترض الآن أنه بدلاً من زيادة الإنفاق العام قامت الخزانة العامة بتخفيض الضرائب . إن النتيجة الأولى لهذه العملية هي انتقال المنحنى $S+T$ من $S+T_1$ إلى $S+T_2$ ، وبالتالي انتقال منحنى IS من IS_1 إلى IS_2 ، كما هو موضح في الشكل (17- 3) .

وإذا لم يتغير المستوى العام للأسعار وظل عند p_1 ، فإن الأرصدة النقدية الحقيقية المطلوبة والمعروضة لا تتغير ، ويبقى منحنى LM في مكانه كما يوضحه المنحنى LM_1 . وهذا يشير إلى أن مستوى الدخل التوازني الجديد في نموذج $IS-LM$ هو y_2 ، الذي تحدد بتقاطع IS_2 مع LM_1 . ومن الجزء السفلي من الشكل يتضح أن y_2 أكبر من y_1 عند مستوى الأسعار نفسه . وهذا يعني وجود فائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات بمقدار يساوي (y_1-y_2) . والنقطة (p_1,y_2) تقع على منحنى الطلب الكلي الجديد AD_2 .

ونتيجة لوجود الفائض في الطلب على السلع والخدمات ترتفع الأسعار ؛ وتستمر هذه العملية إلى أن تصل إلى مستوى السعر p_2 . ونظراً لجمود الأجور النقدية تنازلياً ، فسينخفض الأجر الحقيقي من $\left(\frac{W}{p}\right)_1$ إل $\frac{W_1}{p_2}$ الذي يساوي $\left(\frac{W}{p}\right)_2$. وهذا الانخفاض الأخيريؤدي إلى زيادة التوظف من N_1 إلى N_2 ، وبالتالي إلى زيادة الإنتاج من y_1 إلى y_2 ، وهو إنتاج التوظف الكامل ، حيث إن $NFE=N_2$.



الشكل (17 - 3)

الانخفاض الضريبي في النموذج الكامل

ولقد افترضنا ضمنياً في هذا التحليل أن التخفيض في الضرائب هو من الكبر بحيث أوصل الاقتصاد إلى وضع التوظف الكامل . أما إذا كان التخفيض في الضرائب صغيراً نسبياً ، فإن الإنتاج والتوظف سيزيدان ، ولكن ليس إلى مستويات التوظف الكامل . وفي هذه الحالة الأخيرة قد يزيد الإنتاج الكلي إلى أي قيمة تقع بين y_1 و y_2 ، ويزيد التوظف إلى أي مستوى يقع بين N_1 و N_2 ، وبالتالي يزداد السعر إلى مستوى يقل عن p_2 .

ومن جهة أخرى ، يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى انخفاض قيمة الأرصدة النقدية المعروضة بفعل تأثير بيجو ، فينتقل منحنى العرض من النقود من $\left(\frac{MS}{p_1}\right)$ إلى $\left(\frac{MS}{p_2}\right)$ ، وينتقل تبعاً لذلك ، منحنى LM من $LM1$ إلى LM_2 . ونقطة تقاطع منحنى LM_2 مع IS_2 تحدد لنا سعر الفائدة i_2 ومستوى الدخل y_2 . عند هذين المستويين الأخيرين يزيد الطلب على النقود ، وينتقل منحنى الطلب على النقود من Md_1 إلى Md_2 .

كما تؤدي الزيادة في سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار . وانخفاض الضرائب وزيادة الدخل يزيدان كلاً من الاستهلاك والادخار .

وهكذا ، فإن التخفيض الضريبي يمكن استخدامه وسيلةً لتنشيط الاقتصاد الوطني للوصول إلى وضع التوظف الكامل .

(17 ـ 3) السياسة النقدية في النموذج الكامل

تعرضنا في الفصل الخامس عشر لتأثير السياسة النقدية التوسعية في إطار نموذج $IS - LM$ ، وسنقوم هنا بدراسة تأثير هذه السياسة في إطار النموذج الكامل . وسنبدأ بالفروض السابقة نفسها ، وهي أن هناك قصوراً في الطلب الكلي ، حيث إن إنتاج التوظف الكامل يساوي y_2 في الشكل (17 ـ 4) ، بينما

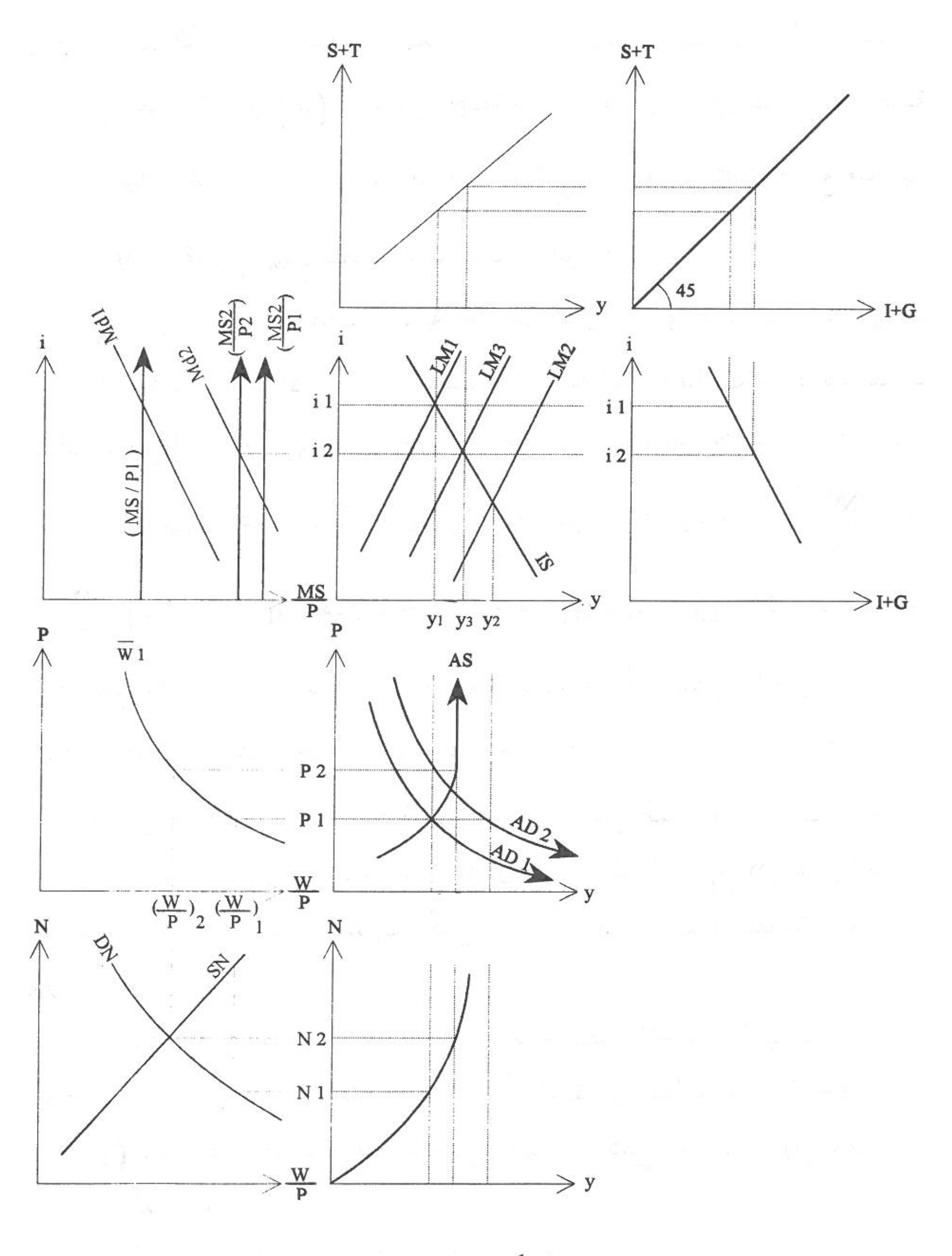
يبلغ الطلب الكلي y_1 فقط . وتتميز حالة الركود الاقتصادي هذه بانخفاض المستوى العام للأسعار (P_1) ، ووجود بطالة مرتفعة نسبياً . وفي ظل هذه الحالة يبلغ الرصيد الحقيقي من النقود المعروضة $\left(\frac{MS_1}{P_1}\right)$ ، وهو يتقاطع مع منحنى الطلب على النقود $[Md_1]$ ليحددا سعراً للفائدة هو i_1 .

لنفرض الآن أن السلطات النقدية اختارت السياسة النقدية ، المتمثلة في زيادة عرض النقود ، لتنشيط الاقتصاد والقضاء على البطالة . وقامت هذه السلطات بزيادة عرض النقود من MS_1 إلى MS_2 . وعند المستوى العام للأسعار P1 نفسه ، فإن هذا يعني زيادة الرصيد الحقيقي من عرض النقود من $\left(\frac{MS_1}{P_1}\right)$ إلى $\left(\frac{MS_2}{P_1}\right)$ ، مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM من LM_1 إلى LM_2 ، كما هو موضح في الشكل (17 ـ 4) . وعند مستوى الأسعار نفسه نجد أن المستوى الجديد للدخل التوازني هو y_2 ، وهو يتحدد بتقاطع IS_1 مع LM_2 .

ولكن عند P_1 نلاحظ وجود فائض في الطلب على السلع والخدمات ، حيث إن الإنتاج يساوي y_1 والطلب الكلي يساوي y_2 . والنقطة (P_1, y_2) هي إحدى النقاط التي تقع على منحنى الطلب الكلي الجديد AD_2 ، وهذه النقطة تقع على يمين النقطة (P_1, y_1) .

وتزداد الأسعار نتيجة لفائض الطلب ، فتنخفض الأجور الحقيقية ، ويزداد التوظف والإنتاج ، وتستمر هذه العملية إلى أن تصل إلى نقطة جديدة إحداثياتها (P_2, y_3) . وهذه النقطة تقع على منحنى الطلب الكلي الجديد AD_2 ومنحنى العرض الكلي AS .

والنتيجة هي زيادة P من P_1 إلى P_2 ، وزيادة y من y_1 إلى y_3 ، وزيادة التوظف من N_1 إلى N_2 ، حيث N_2 تمثل حالة التوظف الكامل .



الشكل (17 - 4)

زيادة عرض النقود في النموذج الكامل

ومع زيادة المستوى العام للأسعار إلى P_2 ، تنخفض القيمة الحقيقية لعرض النقود من $\left(\frac{MS_2}{P_1}\right)$ إلى $\left(\frac{MS_2}{P_2}\right)$ ، وينتقل منحنى LM من $LM2$ إلى LM_3 . ونقطة تقاطع الأخير مع IS_1 تحدد لنا سعر الفائدة i_2 ، ومستوى الدخل التوازني y_2 . ويعمل انخفاض سعر الفائدة على اتجاه الاستثمار للارتفاع ، كما تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة كل من الاستهلاك والادخار . وبالإضافة إلى ذلك تعمل الزيادة في الدخل والانخفاض في سعر الفائدة إلى زيادة الطلب على النقود ، وينتقل منحنى الطلب على النقود من Md_1 إلى Md_2 .

وهكذا ، يمكن استخدام السياسة النقدية التوسعية لزيادة كل من الإنتاج والتوظف .

(17 ـ 4) ملاحظات ختامية

هناك جملة من الملاحظات التي يجب أن يدركها القارىء قبل أن يكوّن صورة حول فاعلية السياسات الاقتصادية في تنشيط الاقتصاد الوطني ، وزيادة كل من الإنتاج والتوظف ، وسنورد هنا 4 ملاحظات فقط هي :

1 ـ الحالات الثلاث التي توضح كيفية تنشيط الاقتصاد الوطني ، تمت مناقشتها بصورة تفصيلية ، مفترضين بقاء الأشياء الأخرى على حالها . وكان الهدف هو تبسيط التقديم والتحليل . ومع أننا نعرف أن الأشياء الأخرى لا تبقى ثابتة ، بل إنها قد تتعارض مع بعضها البعض ، إلا أنه من المفيد أن نحلل أثر التغير في إحدى أدوات السياستين الاقتصاديتين بمفردها عند صياغة السياسة الاقتصادية .

2 ـ لقد أوضحنا في التحليل السابق اتجاه التغيرات في المتغيرات الاقتصادية التي يحتويها النموذج ، استجابة لتغير إحدى أدوات السياسة الاقتصادية ، فقط . إلا أن صانعي السياسة الاقتصادية قد يحتاجون إلى معلومات أكثر من ذلك ، مثل حجم

الزيادة في الإنفاق العـام أو في عـرض النقـود أو في حجـم الانخفـاض في الضرائـب وهذه المعلومات لا يمكن معرفتها إلا من خلال النماذج القياسية للاقتصاد .

3 ـ النموذج الكامل الذي استخدمناه في التحليـل هـو نمـوذج معقـد إلى حـد ما ، ولكنه يعدُّ بسيطاً نسبياً عند مقارنته بالنماذج القياسية للأنظمة الاقتصادية .

4 ـ ولأغراض تبسيط التحليل تجاهلنا الكثير مـن المتغـيرات الاقتصاديـة المهمـة مثل قيد الميزانية ، فمن جهة حافظنا على سهولة التحليل ، ومن جهة أخـرى ، قـد يكون لهذا تكلفة تتمثل في عدم دقة التنبؤات ، وربما عدم صحتها بالكامل .

وللمحافظة على تبسيط التحليل فلن نضيف أي شيء جديد للنمـوذج الـذي استخدمناه في الفصول السابقة ، وسنركز في الفصول القادمة على القضايـا المتعلقـة بالسياسة الاقتصادية .

أسئلة الفصل السابع عشر

1 ـ في ضوء النموذج الكامل ، اشرح تأثير التغير في كل من :

* الزيادة في الإنفاق العام .
* الانخفاض في الإنفاق العام .
* الزيادة في عرض النقود .
* الانخفاض في عرض النقود .
* الزيادة في الضرائب .
* الانخفاض في الضرائب .

2 ـ افترض وجود بطالة . اشرح باستخدام النموذج الكامل كيف يمكن تخفيف حدة هذه البطالة ؟.

الفصل الثامن عشر

التضخم Inflation

تناولنا في الفصل الأول الأهداف الاقتصادية العامة للمجتمع التي من أهمها استقرار الأسعار . وسنتناول في هذا الفصل التضخم ؛ أسبابه ، وآثاره ، والسياسات الاقتصادية التي يمكن أن تكبح جماحه .

ويعرّف التضحم على أنه « الارتفاع العام والمستمر في الأسعار » . وهذا التعريف البسيط يتضمن ما يلي :

* لن ترتفع كل الأسعار ، فقد ينخفض بعضها ، وهناك تفاوت في معدلات الزيادة في أسعار السلع .

* لا يقصد بالتضخم ارتفاع الأسعار لفترة زمنية واحدة ، أو أنه ارتفاع عارض ، وهذا يعني أن التضحم هو عملية ديناميكية وليس مجرد حالة من أحوال السكون .

ويمكن التعبير عن حدة التضحم بصورة كمية Quantitative بأنه معدل الزيادة في أحد الأرقام القياسية للأسعار خلال فترة زمنية محددة . ولكن ما الرقم القياسي للأسعار الذي يمكن استخدامه في الحكم على وجود التضخم ، وقياس حدته ؟. هناك عدة معايير لقياس المستويات العامة للأسعار منها :

1 ـ الرقم القياسي لأسعار المستهلك[1] Consumer Price Index .

2 ـ الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي[2] GDP Implicit Price deflator .

ويعتمد تشخيص التضخم على الرقم القياسي الذي يتم استخدامه معياراً للحكم ، ولا يوجد رقم قياسي بعينه يمكن استخدامه مقياساً للتضخم ، ويتطلب فهمنا للتغيرات والتطورات في مستوى الأسعار دراسة دقيقة للمكونات المختلفة لهذه الأرقام القياسية وفقاً لتصنيفات السلع والخدمات ، كالسلع الغذائية ، والسلع الصناعية وتصنيفاتها والخدمات ، والمواد الخام .

(18 ـ 1) آثار التضخم

قد يكون التضخم متوقعاً Anticipated أو غير متوقع Unanticipated . ويشير التضخم المتوقع إلى الزيادة المتوقعة في الأسعار ، كأن تتوقع الوحدات الاقتصادية تضخماً بمعدل 10٪ ، وترتفع الأسعار بالفعل بالنسبة نفسها . أما التضخم غير المتوقع فيشير إلى الزيادة غير المتوقعة في الأسعار ، فقد لا تتوقع الوحدات الاقتصادية حدوث تضخم ، ويحدث التضخم . كما يتحقق التضخم غير المتوقع عند حدوث زيادة في الأسعار تفوق ما توقعته الوحدات الاقتصادية ، كأن تتوقع هذه الوحدات تضخماً بمعدل 5٪ ، ويتحقق تضخم فعلي بنسبة تزيد عن ذلك .

---

(1) يصدر مصرف ليبيا المركزي صيغة مبسطة من هذا الرقم تتمثل في الرقم القياسي لنفقة المعيشة في مدينة طرابلس . ويرتكز هذا الرقم على عينة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك . ويمكن للقارىء الرجوع إلى النشرة الاقتصادية التي يصدرها المصرف .

(2) أصدرت مصلحة الإحصاء والتعداد ـ أمانة التخطيط ـ سلسلة عن الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي وبنوده سواء من جانب الطلب (الاستهلاك ، الاستثمار) أو جانب العرض (القيمة المضافة في 14 قطاعاً اقتصادياً) خلال الفترة 1962 ـ 1978 . كما تم نشر أرقام لبنود الطلب الكلي خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات . ويمكن للقارئ الرجوع إلى حسابات الدخل الوطني التي نشرتها المصلحة خلال العقدين الماضيين .

وسنناقش الآن الآثار الناجمة عن هذين النوعين من التضخم ، ثم النتائج العامة للتضخم .

(18 - 1 - 1) آثار التضخم غير المتوقع على توزيع الدخل والثروة

إن أهم تأثير للتضخم غير المتوقع هو حدوث إعادة في توزيع الدخل الحقيقي . فبعض الأفراد تزيد دخولهم النقدية بمعدلات تفوق معدل التضخم (الرابحون) ، وأفراد آخرون تزداد دخولهم بمعدلات تقل عن معدل التضخم الفعلي (الخاسرون) .

ومن جهة أخرى ، ووفقاً لتعريف التضخم ، لا تزيد أسعار الأصول بالمعدل نفسه . فهناك أصول ترتفع أسعارها أثناء التضخم بمعدلات تفوق أسعار الأصول الأخرى . بل إن أسعار بعض الأصول قد تزداد بمعدل أكبر من المستوى العام للأسعار ، وسيستفيد أصحاب هذه الأصول من التضخم . ويخسر ملاك الأصول التي ترتفع أسعارها بمعدل يقل عن المستوى العام للأسعار . وهذا يعني زيادة ثروة الفئة الأولى ، وانفخاض ثروة الفئة الأخيرة .

وبالإضافة إلى ذلك ، يؤدي التضخم غير المتوقع إلى إعادة توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين . فالدين يجب الوفاء بقيمته الاسمية فقط عند تاريخ أو تواريخ معينة في المستقبل .

(18 - 1 - 2) آثار التضخم المتوقع على توزيع الدخل والثروة

يؤثر التضخم المتوقع في توزيع الدخل والثروة ولكن بدرجة أقل من تلك الخاصة بالتضخم غير المتوقع . وهذا يعود إلى أن الوحدات الاقتصادية تقوم بتعديل توقعاتها عن الأسعار عند حدوث التضخم فوراً ، وذلك كوسيلة لحماية أنفسهم من الآثار السيئة للتضخم . فالأفراد سيحاولون إبرام اتفاقيات تضمن زيادة دخولهم وتعويضهم عن التضخم المتوقع ، كما أن الشركات ستوافق على هذه الاتفاقيات إذا توقعت زيادة في أسعار منتجاتها .

وفي ظل التضخم المتوقع يرتفع سعر الفائدة الاسمي[1] Nominal Rate of Interest فإذا كان سعر الفائدة الاسمي قبل حدوث التضخم يساوي 10٪ ، ثم توقعت الوحدات الاقتصادية تضخماً بمعدل 4٪ ، وارتفعت الأسعار بالفعل بنسبة 4٪ ، فيرتفع سعر الفائدة الاسمي إلى 14٪ . وسيرغب الأفراد في الإقراض عند هذا السعر الأخير على الرغم من أنهم يتوقعون التضخم ، لأن سعر الفائدة الأخير يعوضهم عن الخسارة في القوة الشرائية لنقودهم . كما أن الأفراد مستعدون للاقتراض عند هذا السعر لأنهم يتوقعون أن دخلهم الاسمي سيرتفع بنسبة التضخم ، وبالتالي لا يتحملون أي أعباء إضافية بسبب التضخم .

(18 - 1 - 3) الآثار الأخرى للتضخم

يمكننا أن نشير إلى آثار أخرى لعملية التضخم ، نورد بعضها فيما يلي :

1 - تستفيد الخزانة العامة من التضخم من ناحيتين :

* أنها مدين صاف ، وكما ذكرنا من قبل يؤدي التضخم إلى توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين .

* أن قانون الضرائب مبني على الدخول الاسمية ، وليس على الدخول الحقيقية ، وكلما زادت الدخول النقدية ، زادت الضرائب .

2 - للتضخم تأثيرات سيئة على الدخول الحقيقية (المتاحة) حتى إذا كان الدخل النقدي يزيد بنسبة التضخم نفسها ؛ وذلك لأن الدخول النقدية المرتفعة تخضع لشرائح ضريبية مرتفعة .

وللتوضيح سنفترض أن الدخل الشخصي للفرد سنة 1990 ، مثلاً ، يبلغ 4800 دينار ، وهو خاضع لضريبة قدرها 720 دينار (15٪ من قيمة الدخل النقدي) ، ولذا ، فإن دخله المتاح يساوي 4080 دينار . وإذا كان الرقم القياسي للأسعار في

---

(1) سعر الفائدة الاسمي يساوي سعر الفائدة الحقيقي مضافاً إليه معدل التضخم المتوقع .

تلك السنة لم يتغير عن الرقم الخاص في السنة السابقة ، ويساوي 100 ، فـإن دخلـه المتاح يساوي 4080 دينار .

لنفرض الآن أن الدخل الشـخصي النقـدي السـنوي زاد في عـام 1992 بنسـبة 50٪ ، وزادت الأسعار أيضاً بالنسبة نفسها بالمقارنة بمستويات سـنة 1990 . زيـادة الدخل النقدي تجعله يخضع لشريحة ضرائب أعلى ، ولتكن 25٪ مثلاً . هذا يعني أن دخله المتاح (النقدي) يساوي 5400 دينار . ونظراً لأن الرقـم القياسـي أصبـح الآن 150 ، فإن الدخل المتاح الحقيقي يساوي 3600 دينار فقط . وهو يقـل عـن الدخـل الحقيقي لعام 1990 . وهذا الانخفاض في الدخل المتاح الحقيقي تم تحويلـه مـن الفـرد إلى الخزانة العامة . والتحليل نفسه ينطبق على أرباح الشركات ، مما قد يعمل علـى تخفيض الميل للاستثمار لديها .

3 ـ التضخم وعدم التأكدUncertainty .

أشرنا إلى أن التضخم لا يحدث بمعدلات ثابتة ، بل بمعدلات متفاوتـة . وفـور زيـادة معـدلات التضخـم تزيـد درجـة عـدم التـأكد حـول المعـاملات والحسـابات الاقتصادية التي يقوم بها قطـاع الأعمـال . وتتـم إعـادة تخصيـص المـوارد . ونظـراً لانخفاض الدخـول الحقيقيـة ، فسـينخفض الميـل للادخـار . وسـتخصص المنشـآت أوقاتاً أطول للبحث عن سبل لحماية نفسها من التضخم ، بدلاً من التفكير في القيام بالنشاط الاقتصادي المربح .

4 ـ التضخم والميزان التجاري

تقل القدرة التنافسية للدولة بزيادة معدلات التضخم فيهـا ؛ فتكـون أسـعارها مرتفعة بالنسبة للأجانب ، كما أن أسعار المنتجات الأجنبية تكون رخيصة بالمقارنة بالأسعار المحلية . فـتزيد الـواردات وتقـل الصـادرات . ويتدهـور المـيزان التجـاري بسبب ارتفاع معدلات التضخم .

(18 - 2) نظريات التضخم

نلاحظ من العرض السابق أن كلمة التضخم تشير إلى نتيجة الظاهرة التي نود تفسيرها : « الارتفاع المستمر في الأسعار » . لكن هذه الكملة لا تبين أسباب هذه الظاهرة ، التي يمكن تصنيفها إلى سببين أو نظريتين رئيستين هما :

* التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demand-Pull Inflation ، أو تضخم الطلب Demand Inflation ، أو تضخم المشترين Buyers Inflatin . ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي الممكن تحقيقه عند مستوى التوظف الكامل.

* التضخم الناشيء عن دفع التكاليف Cost-Push Inflation ، أو تضخم النفقة Cost Inflation، أو تضخم البائعين Sellers Inflation . ويسود هذا النوع من التضخم إذا استطاعت نقابات العمال أو المنشآت الضغط ، لتحقيق زيادة مستمرة في الأجور والأسعار مستفيدة من المراكز الاحتكارية التي تتمتع بها . وهنا أيضاً نلاحظ تناقص العرض الكلي ؛ مما يسبب ارتفاعاً مستمراً في مستوى الأسعار .

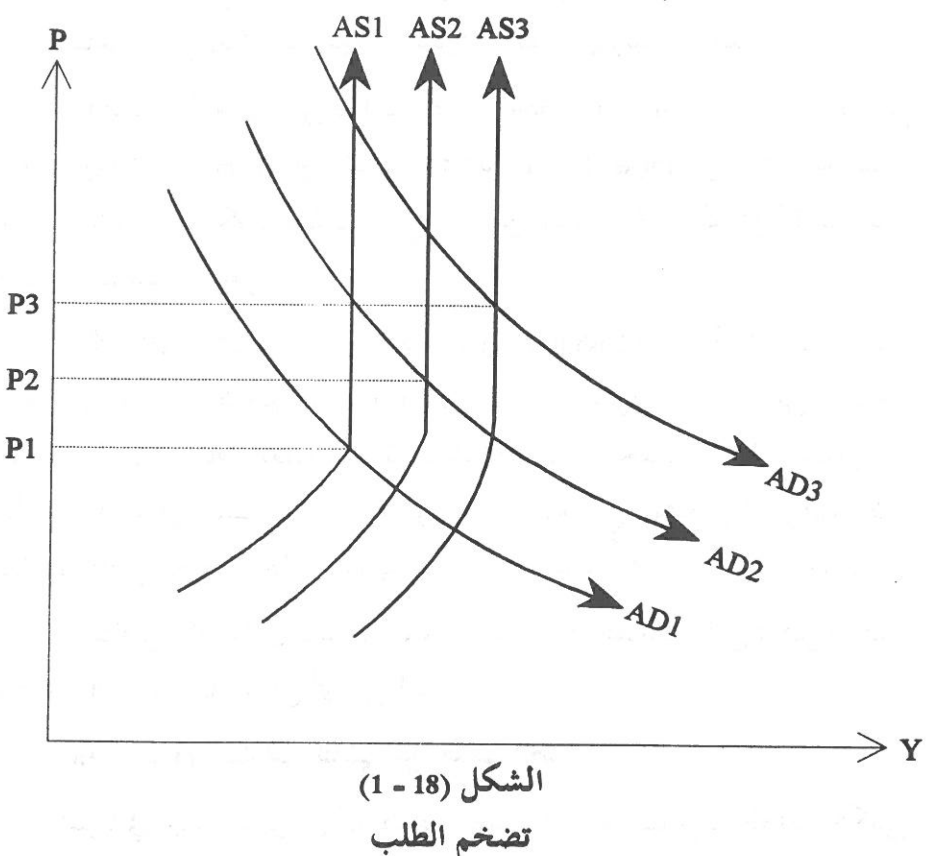
وسنناقش الآن هاتين النظريتين ، والسياسات الاقتصادية التي يمكن اتباعها لمكافحة التضخم الناجم عن أي من النظريتين .

(18 - 2 - 1) التضخم الناشئ من جذب الطلب

أشرنا في البند السابق إلى أن تضخم الطلب ينشأ عندما يزيد الطلب الكلي عن العرض الكلي . كما أشرنا أيضاً إلى أن التضخم يمثل عملية ديناميكية ، وهو الأمر الذي يعني إمكانية انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليمين نتيجة لزيادة عرض العمل أو رصيد رأس المال ، أو كليهما .

يوضح الشكل (18 - 1) ، أنه إذا كان الطلب الكلي هو AD_1 ، والعرض الكلي AS_1 ، فإن السعر التوازني يساوي P_1 ولو زاد الطلب الكلي إلى AD_2 ،

وزاد العرض الكلي إلى AS_2 ، فسيزيد المستوى العام للأسعار إلى P_2 . وبالمثل فـإن زيادة كل من الطلب الكلي والعرض الكلي إلى AD_3 و AS_3 على التوالي ، تـؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار إلى P_3 .



الشكل (18 - 1)

تضخم الطلب

ونظراً لأن منحنى الطلب الكلي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي عند مستوى إنتاج التوظف الكامل ، فسيترتب عن الزيادة في الطلب زيادة في الأجور النقدية . وبكلمات أخرى ، ينشأ تضخم الطلب بسبب زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي أولاً ، والتي تتبعها زيادة في الأجور والأسعار ، وليس العكس .

وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تضخم الطلب ، حيث يؤثر بعضها في حدة التضخم ، وبضعها الآخر في تقوية العملية التضخمية ، في حين تؤدي مجموعة أخرى إلى إضعاف هذه العملية . وسنتطرق الآن لعدد من هذه العوامل .

إن استمرار تضخم الطلب يعتمد - كما تشير النظرية الكلاسيكية - على الزيادة المستمرة في عرض النقود . فهذه الأخيرة تعمل على زيادة المستوى العام للأسعار بمقدار نسبة الزيادة فيها . وثبات عرض النقود يلغي أي زيادة في المستوى العام للأسعار . ويؤدي التضخم ، وفقاً لتأثير بيجو Pigou إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية ، وبالتالي ينخفض الإنفاق ، وتقل هذه العملية التضخمية .

وكنا قد أوضحنا أثر زيادة عرض النقود في نموذج $AD-AS$ في الفصل السادس عشر ، ووجدنا أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحنى AD إلى اليمين ، وإلى أرتفاع الأسعار والإنتاج ، وهذا يعني أن عدم زيادة عرض النقود - مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها - سيؤدي إلى عدم زيادة الطلب الكلي .

أما الزيادة في العرض الكلي فتتحكم فيها عوامل تخص العملية الإنتاجية نفسها مثل مقدار الزيادة في رأس المال ، أو عدد العمال ، أو الإنتاجية ، أو التقدم التقني . ولهذا فإن زيادة AD عن AS تسبب التضخم .

ومن جهة أخرى ، يؤدي التضخم إلى زيادة الطلب على النقود بدافع المعاملات ، وارتفاع سعر الفائدة . وتستمر هذه العملية إلى أن تتلاشى أرصدة المضاربات بالكامل . غير أن ارتفاع سعر الفائدة يعمل على انخفاض الاستثمار وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ، وبالتالي التخفيف من حدة التضخم أو اضعاف العملية التضخمية .

بالإضافة إلى ذلك ، قد ينشأ تضخم الطلب بسب عوامل أخرى مثل الزيادة في الإنفاق العام أو الانخفاض في الضرائب . وقد أشرنا في الفصل السابق إلى أن

هاتين العمليتين الأخيرتين تؤديان إلى زيادة الطلب الكلي . ولو كانت هناك زيادة مستمرة في الإنفاق العام أو تخفيضات ضريبية متعاقبة ، فسيزيد الطلب الكلي ، ويزيد التضخم .

ومع أن تضخم الطلب قد ينشأ لأي من الأسباب السابقة ، إلا أن الاقتصاديين يتفقون على أن التضخم لا يمكن أن يستمر دون زيادة الإنفاق النقدي (عرض النقود) .

(18 - 2 - 1 - 1) السياسات الملائمة لمكافحة تضخم الطلب

تستطيع السلطات العامة استخدام السياسات الاقتصادية التالية لتخفيض معدل نمو الطلب الكلي ، والذي هو سبب تضخم الطلب :

* السياسة النقدية المتمثلة في تخفيض عرض النقود الاسمي .

* السياسة المالية المتمثلة في :

* تخفيض معدل الزيادة في الإنفاق العام .

* زيادة معدلات الضرائب .

ولكن تبني مثل هذه السياسات قد يؤدي إلى زيادة البطالة ، وخاصة إذا عانى الاقتصاد الوطني طويلاً من التضخم . فانخفاض العرض الاسمي من النقود يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الطلب الكلي ، وبالتالي ثبات كل من الإنتاج ومستوى الأسعار دون زيادة . لكن هذا يعني أن المجتمع تحمل تكلفة عالية للمحافظة على الأسعار تتمثل في عدم انخفاض البطالة . لكن ارتفاع سعر الفائدة يخلق مشكلة للخزانة العامة فيما يتعلق بقروضها من الجمهور ، والخسائر الرأسمالية التي سيتكبدها حاملو السندات . كما سيؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري ، وبالتالي عرقلة عملية النمو الاقتصادي . وهذه النتائج تضع حدوداً على استخدام السياسة النقدية لمعالجة تضخم الطلب . ولذا تحتل السياسة

المالية أهمية خاصة في هذا المجال . غير أن السياسة المالية تواجه أيضاً صعاباً تتمثل في البطالة التي ستزيد من جراء استخدام هذه السياسة . بالإضافة إلى مشكلات أخرى سنتطرق إليها في الفصلين الأخيرين من الكتاب .

ولا يقتصر استعمال السياسة الاقتصادية لتؤثر في الطلب الكلي فقط ، بل يمكن زيادة معدل نمو العرض الكلي بإحدى السياسات التي يقترحها اقتصاديو جانب العرض[1] Supply-Side Economist والتي منها التخفيض الحاد في معدلات الضرائب لاعتقادهم أنها تقدم حافزاً كبيراً للعمل والادخار والاستثمار . ونظراً لأن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي ، وكما أشرنا من قبل ، يزداد الحافز للعمل لدى الأفراد ، ويزداد العرض من العمل . وتؤدي معدلات الضرائب المنخفضة أيضاً إلى زيادة الادخار . وإذا لاقت المنشآت معاملة ضريبية تفضيلية فلا بد أن يكون لديها أيضاً حافز أكبر على الاستثمار . وإذا تزايد الادخار تنخفض أسعار الفائدة ، ويزيد الاستثمار . وهذا يتضمن زيادة في عرض العمل وزيادة في رأس المال وبالتالي إلى زيادة في العرض الكلي ، لأن الزيادة في رصيد رأس المال ستقابلها زيادة في الطلب على العمال .

وتتوقف النتيجة النهائية للمستوى العام للأسعار على مقدار الزيادة في كل من العرض الكلي والطلب الكلي . فإذا ظل الطلب الكلي ثابتاً أو زاد بمقدار يقل عن الزيادة في العرض الكلي ، فستكون النتيجة هي انخفاض المستوى العام للأسعار . ولكن إذا زاد الطلب الكلي بمقدار يفوق الزيادة في العرض الكلي ، فسيرتفع المستوى العام للأسعار .

---

(1) يمكن للقارئ الرجوع إلى هذه الآراء في :

Jerry A. Hausman, " Labor Supply ", in Henry J. Aaron and Joseph A. Pechman (eds.), How Taxes Affect Economic Behavior, Wash, D. C., The Bnokings Institution, 1981, PP27-72.

ويوافق اقتصاديو جانب العرض على أن الزيادة في الطلب الكلي ستفوق الزيادة في العرض الكلي في الأمد القصير ، ولذا يرون ضرورة تخفيض الإنفاق العام ، واتباع سياسة نقدية أقل توسعية لتقييد الطلب الكلي .

لكن النتائج ليست بهذه السهولة . فحتى لو حدث انخفاض كبير نسبياً في معدلات الضريبة ، فإن الزيادة في عرض العمل والادخار والاستثمار ستكون متواضعة جداً ، وخاصة في الفترة القصيرة . ولو سلمنا بأن العرض الكلي سيتزايد ، فسنجد أن الطلب الكلي سيزيد بمعدل أسرع ، وستكون النتيجة ارتفاع معدلات التضخم وليس انخفاضها . كما أن السياسة النقدية ستعمل على ارتفاع سعر الفائدة , وانخفاض الاستثمار .

وهذا بالطبع لا يعني أن سياسات جانب العرض غير مرغوب فيها ، فهي تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدل نمو الاقتصاد الوطني . غير أنه لا يحتمل نجاحها في تخفيض معدلات التضخم بشكل ملموس بدون استخدام السياسات النقدية والمالية . وهذا الاستخدام الأخير لا يخلو من الصعاب كما أشرنا من قبل ، وكما سنشير في الفصل الأخير من هذا الكتاب .

(18 - 2 - 2) تضخم النفقة

ترتبط نظرية تضخم النفقة بالكينزيين . وهي عكس نظرية تضخم الطلب التي تقول بأن فائض الطلب يؤدي إلى زيادة الأسعار ، وهذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الأجور . فنظرية تضخم النفقة تزعم بأن سبب التضخم هو مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور النقدية من جهة ، ووجود ممارسات احتكارية من قبل الشركات ، تمكنها من رفع أسعار منتجاتها حتى في غياب الزيادة في الطلب ، أو ارتفاع في تكاليف الإنتاج . وهذه الممارسات من النقابات والمحتكرين تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع النهائية .

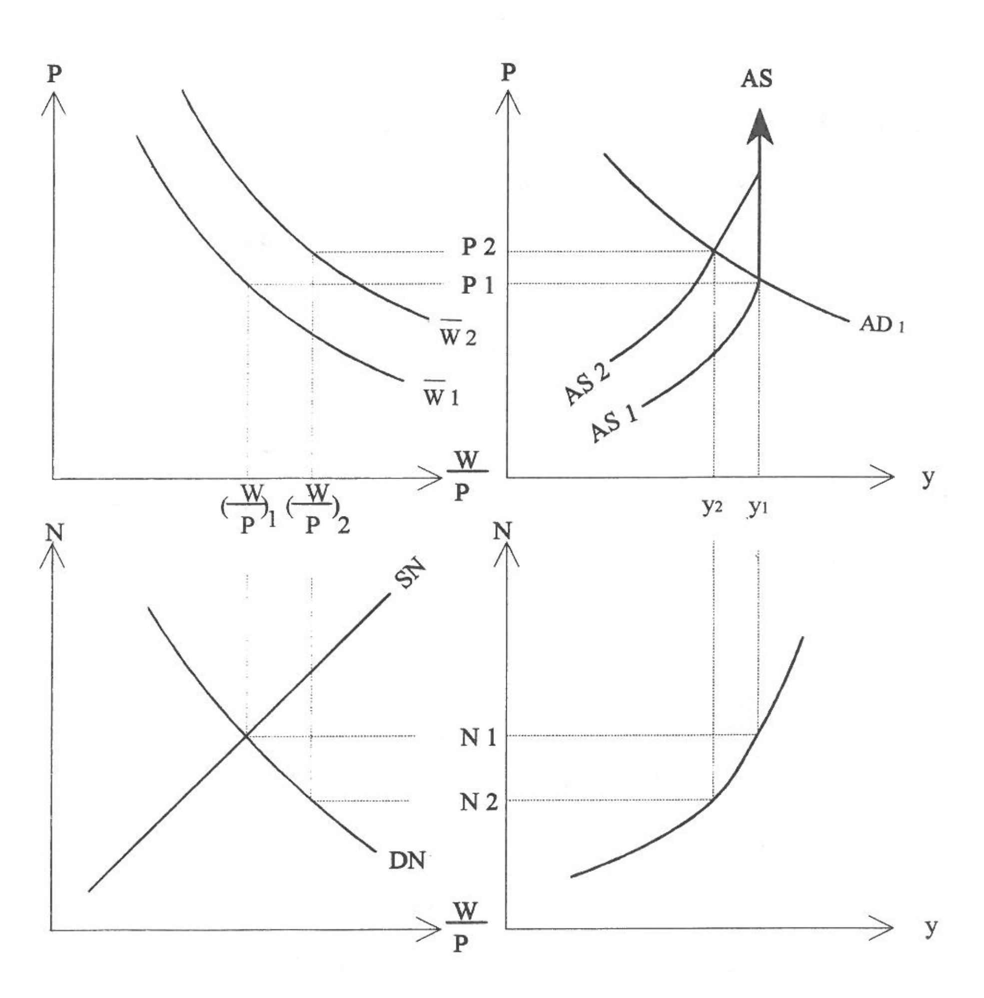
ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض الأجور الحقيقية أو الأرباح الحقيقية ، وتعود القوى السابقة نفسها برفع الأجور والأسعار ، وتنخفض الأجور والأرباح الحقيقية ، وتزيد الأجور والأسعار .. وهكذا . ويمكن ملاحظة هذا النوع من التضخم ولو كان حجم الطلب الكلي يقل عن حجم إنتاج التوظف الكامل .

ويطلق على تضخم النفقة بسبب مطالبة النقابات بزيادة معدلات الأجور النقدية ، اسم « التضخم الناشيء عن ارتفاع الأجور Wage-Push Inflation » . كما يطلق على تضخم النفقة الناشيء عن مزاولة المنشآت لقواها الاحتكارية اسم « التضخم الناشيء عن دفع الأرباح Profit-Push Inflation » . وسنتطرق الآن إلى هذين النوعين من التضخم .

(18 ـ 2 ـ 2 ـ 1) التضخم الناشيء عن زيادة الأجور

سنوضح الآن دور النقابات في صنع تضخم النفقة ، ونستخدم في ذلك نموذج العرض الكلي ـ الطلب الكلي ، كما هو موضح في الشكل (18 ـ 2) . لنفترض أ ن الاقتصاد الوطني كان مبدئياً ينتج y_1 ، مستخدماً عدداً من العمال يساوي N_1 ، يحصل كل واحد منهم على أجر نقدي يبلغ في المتوسط W_1 عند المستوى العام للأسعار P_1 . ولا زلنا نستخدم فرضية مرونة الأجور النقدية تصاعدياً ، وجمودها تنازلياً .

لنفترض الآن أن النقابات العمالية من خلال المساومة الجماعية Collective Bargaining نجحت في تحقيق زيادة في الأجور النقدية بشكل يزيد عما تقرره قوى السوق . وأن هذه الزيادة هي من الكبر بحيث أدت إلى زيادة متوسط الأجر النقدي على مستوى الدولة ، مما أدى إلى انتقال منحنى الأجر النقدي من $\overline{W}_1$ إلى $\overline{W}_2$. ويؤدي هذا الأخير إلى انتقال منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 . وإذا ظل الطلب الكلي ثابتاً عند AD_1 ، فسيكون المستوى العام للأسعار الجديد هو P_2 . ونحن نتجاهل ، ولغرض التبسيط ، إمكانية زيادة متساوية في إنتاجية العامل .



الشكل (18 - 2)
النقابات العمالية وتضخم النفقة

غير أن انخفاض العرض الكلي يعني انخفاض الإنتاج والتوظـف إلى y_2 و N_2 على التوالي . وإذا نجحـت النقابـات في تحقيـق زيـادة أخـرى في الأجـور النقديـة ، فسينخفض كل من العرض الكلي والإنتاج والتوظف بالطريقة السابقة نفسها .

أما إذا كانت الزيادة في الأجور النقدية تعادل الزيادة في إنتاجية العمل ، فلـن يترتب علـى ذلـك زيـادة في تكلفـة العَمالَـة بالنسبة للوحـدة الواحـدة مـن السـلعة المنتجة . ومن جهة أخرى ، إذا زادت معدلات الأجور بنسبة أكـبر مـن الزيـادة في إنتاجية العامل ، فستزيد تكلفـة العمـل بكـل وحـدة مـن الإنتـاج ، وبالتـالي يرتفـع المستوى العام للأسعار . وستعمل النقابات القوية على تحقيـق زيـادات مسـتمرة في الأجور الحقيقية ، وهي بداية ظهور الاتجاه الحلزوني في الأجور والأسعار .

ولكن ، هل النقابات العماليـة لهـا القـدرة علـى زيـادة الأجـور النقديـة علـى مستوى الاقتصاد الوطني ؟. إن الأدب الاقتصادي يوضح لنا أن النقابـات سـاعدت في رفع أجور العمال غير النقابيين ، ولكن من غير المحتمل أن نستطيع التأثير بطريقة جوهرية في اتجاه متوسط الأجر النقدي في الاقتصاد الوطني إلى الزيادة .

(18 - 2 - 2 - 2) التضخم الناشئ عن زيادة الأرباح

عندما تكون الزيادة في الأجور أقـل مـن الزيـادة في الإنتاجيـة ، فقـد يتحقـق التضخم الحلزوني ، إذا قامت الشركات في سـوق الاحتكـار بزيـادة أرباحـها عـن طريق زيادة أسعار السلع التي تبيعها . وتقوم هذه الشركات بتحديـد تكلفـة إنتـاج الوحدة الواحدة من السلعة ، ثم تضيف إليها هامش ربح مناسب يمكنها من تحقيـق أرباح عالية . وزيادة نسبة هذا الهامش تؤدي إلى ظهور ارتفاع الأسعار الحلزوني ، وخاصة إذ طالبت النقابات العمالية برفع معدلات الأجور النقدية حتى لا ينخفـض مستوى معيشة العمال .

وبكلمات أخرى ، عندما يتسم الاقتصاد بسيادة المنافسة التامة فلا يمكـن أن يحدث هذا النوع من التضخم ، حيث لا يمكن للمنشأة الفردية تحديد سعر السلعة .

ولا تملك النقابات أيضاً أي قوة لزيادة الأجور النقدية . ولكن ما نلاحظه اليوم أن الكثير من الصناعات ، إن لم يكن الجزء الأكبر منها ، وفي معظم دول العالم ، يعمل في ظروف المنافسة غير الكاملة ، وهذا يعني إمكانية حدوث مثل هذا التضخم .

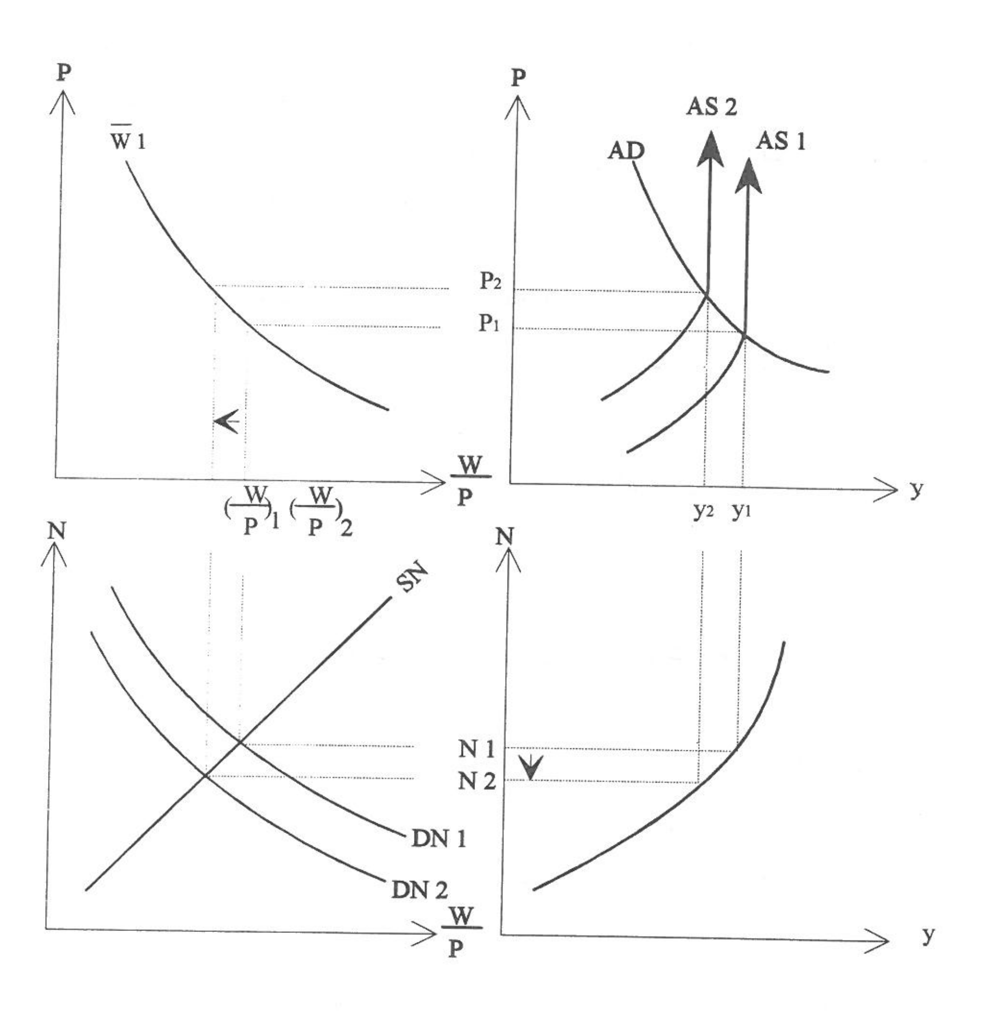
وكما ذكرنا من قبل ، تقرر المنشأة ، في ظروف الاحتكار ، السعر الذي يحقق لها أقصى الأرباح ، وهو سعر يزيد عن سعر المنافسة الكاملة ، فإذا فرضنا أن الإنتاج الكلي ، والتوظف الكامل ، ومعدل الأجر النقدي والمستوى العام للأسعار كانت y_1 ، N_2 ، $\overline{W}_1$ ، و P_1 على التوالي ، كما هو موضح في الشكل (18 - 3) . ويوضح منحنى الطلب على العمال أنه تم اشتقاقه في سوق المنافسة التامة . لنفرض الآن أن الاقتصاد تميّز فجأة بخصائص الاحتكار ، فسينخفض الطلب على العمال ، وينتقل منحنى الطلب على العمال من DN_1 إلى DN_2 ، وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 . وإذا لم يتغير الطلب الكلي ، فسيزيد المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 .

وكلما بَعُد الاقتصاد عن ظروف المنافسة الكاملة ، قلّ الطلب على العمال ، وانخفض الإنتاج ، وزاد المستوى العام للأسعار أكثر فأكثر .

وتزداد حدة التضخم بزيادة أسعار المواد الأولية المحلية أو المستوردة ، وسيترتب على ذلك زيادة الأسعار ، فالأجور ، فالأرباح ، فالأسعار ، فالأجور .... الخ .

(18 - 2 - 2 - 3) السياسات الاقتصادية وتضخم النفقة

هل يمكن استخدام السياستين المالية والنقدية لمكافحة تضخم النفقة ؟ قد تنجح السياسة المالية أو النقدية التوسعية في زيادة الإنتاج والتوظف ، كما أشرنا من قبل ، إلا أنهما ستزيدان معدلات التضخم . ومن جهة أخرى ، قد تنجح السياسة المالية أو النقدية الانكماشية في كبح جماح التضخم ، لكن استخدام أي



الشكل (18 - 3)
الاحتكار وتضخم النفقة

منهما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ، وبالتالي إلى انخفاض كل من الإنتاج والتوظف . وبالتالي فإن السياسة المالية والنقدية تؤديان إلى نتائج غير مقبولة .

إن السياسة البديلة في مثل هذه الحالة هي جعل الاقتصاد أكثر تنافسية ، حيث لا يمكن للمنشأة الفردية أن تحدد سعر السلعة في السوق ، ولا يكون للنقابات العمالية دور رئيس في تحديد الأجور النقدية . وهذا البديل يمكن تحقيقه بتبني الدولة لسياسة مضادة للاحتكار Untitrust ، وإضعاف النقابات العمالية ، وتشجيع المبادرة الفردية بما يخدم المصلحة الوطنية والاستقرار الاقتصادي ، وعدم انخفاض المستويات المعيشية للأفراد .

(18 - 3) العملية التضخمية The Inflationary Process

لقد تحدثنا عن تضخم النفقة وتضخم الطلب وأسبابهما . ولكن السؤال المهم هنا هو « إذا عانى الاقتصاد الوطني من معدلات تضخم مرتفعة ، ولمدة طويلة ، فهل يمكن الحكم بأنه ناشىء بسبب جذب الطلب أو دفع النفقة ؟ » إن الإجابة عن السؤال ليس بالبساطة التي قد تبدو للوهلة الأولى ، لأن التصنيف يعتمد على نقطة البداية .

لنفترض أن الأجور النقدية زادت في بداية الثمانينيات ، وفي نهاية الثمانينيات زادت الأسعار . فقد يتبادر لأذهاننا أن التضخم هو بسبب دفع النفقة . ولكن ألا يمكن أن تكون الزيادة في الأجور هي عملية رد فعل متأخرة لتضخم الطلب ، وأن التضخم الأخير نشأ بسبب ضغط التكاليف . وبالتالي لا يجب النظر إلى نظريتي التضخم على أنهما منفصلتان ، بل يجب تناولهما على أنهما جزءان متكاملان لعملية تضخمية واحدة .

ويعتمد وصفنا للعملية التضخمية على تقسيمنا لفترة التضخم إلى عدة فترات زمنية ، سنرمز لها بالأرقام 1 ، 2 ، 3 ، .... الخ .

ولنفرض مبدئياً أننا بدأنا بوضع توازني يتحدد بتقاطع منحنى AS_1 مع المنحنى AD_1 ، وبمستوى عام للأسعار قدره P_1 ، كما هو موضح في الجزء (أ) من الشكل (18 ـ 4) . وعند هذا الوضع التوازني يتعادل كل من معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المتوقع . ولنقل إن هذا الوضع التوازني تحقق في الفترة الزمنية (1) .

وفي الفترة (2) زاد الطلب الكلي إلى AD_2 ، ونظراً لزيادة رصيد رأس المال وعرض العمل والمستوى التقني ، فقد انتقل منحنى العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 . ونقطة تقاطع AD_2 مع AS_2 تحدد لنا المستوى العام للأسعار P_1 . أي أن الاقتصاد حقق توازناً للمرة الثانية ، حيث إن معدل التضخم المتوقع يساوي معدل التضخم الفعلي .

أما في الفترة (3) فقد زاد الإنفاق العام ، مثلاً ، عما كان عليه في السابق ، وأدى إلى انتقال منحنى الطلب الكي من AD_2 إلى AD_3 . ونظراً لأن العمال عجزوا عن توقع الزيادة في الأسعار ، واعتقدوا أن الأجور الحقيقة قد زادت بينما هي في واقع الأمر تناقصت ، وهذا سبب زيادة في التوظف وبالتالي في الإنتاج ، وانتقال منحنى العرض الكلي من AS_2 إلى AS_3 . وتحدد نقطة تقاطع AD_3 مع AS_3 المستوى العام للأسعار P_3 . وفي هذه الفترة والفترات التي تماثلها نجد أن زيادة الأسعار واكبتها زيادة في كل من التوظف والإنتاج ، ويدخل الاقتصاد في مرحلة التوسع Expansion Phase ، التي تتميز بزيادة معدل التضخم الفعلي عن معدل التضخم المتوقع من قبل العمال . وهذه المرحلة تناظر مرحلة تضخم الطلب .

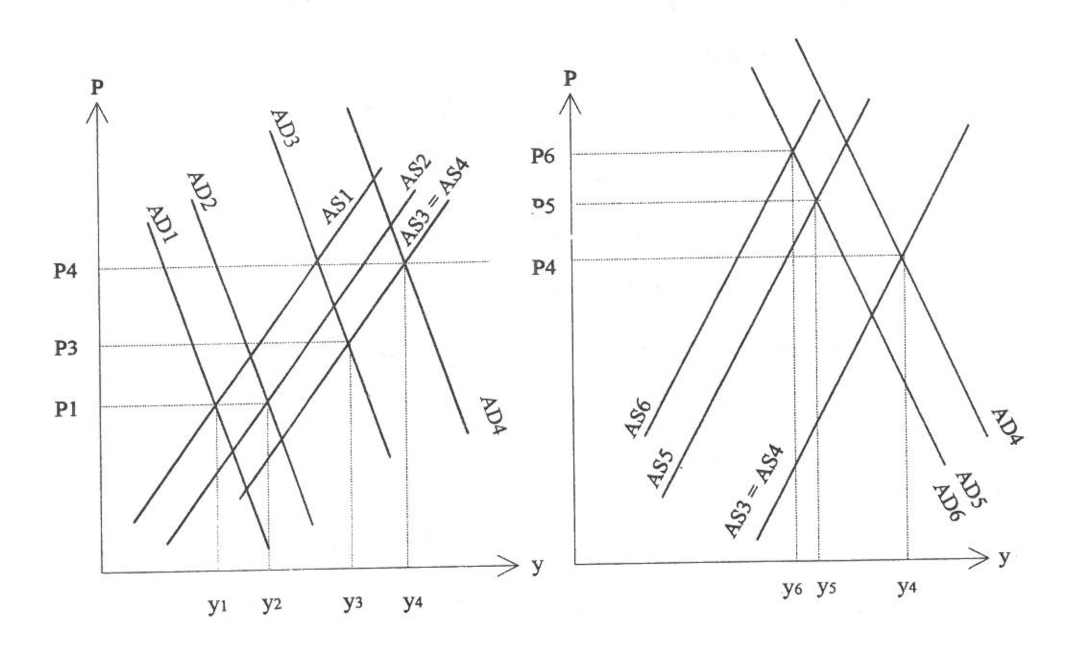
لنفترض أن الطلب الكلي استمر في الزيادة بمعدل مرتفع في المرحلة (4) كما يمثله منحنى الطلب الكلي AD_4 ، ونظراً لأن العمال أدركوا أو استطاعوا توقع معدل التضخم ، وطالبوا بزيادة أجورهم النقدية لتعويضهم عن الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم . فإذا فرضنا أن العرض الكلي زاد بسبب زيادة كل من رأس

المال وعرض العمل والمستوى التقني ، فإن الإنتاج الكلي سينخفض بسبب زيادة الأجور النقدية . وهذا يعني وجود قوتين متضادتين ؛ تعمل إحداهما على زيادة العرض الكلي ، بينما تعمل الأخرى على تخفيضه . ولتسهيل العرض سنفترض تعادل هاتين القوتين ، وهذا يعني أن العرض الكلي في المرحلة (4) لم يتغير ، وبالتالي يمكن تمثيله بالمنحنى AS_3 . إحداثيات نقطة تقاطع AD_4 مع AS_3 هي (P_4, y_4) ، أي زيادة كل من المستوى العام للأسعار والإنتاج والتوظف . لكن الزيادة الأخيرة في الإنتاج تقل عن مثيلتها في المرحلة السابقة .

وخلال هذه المراحل نلاحظ زيادة كل من الأسعار والتوظف والإنتاج ، وهي ، كما أشرنا ، تشير إلى مرحلة التوسع ، حيث ينشأ التضخم بسبب جذب الطلب .

لنفترض الآن أن هذه الزيادات في المستوى العام للسعر دفعت السلطات العامة إلى تبني السياستين المالية والنقدية بهدف تخفيض الطلب الكلي . ويوضح الجزء (ب) من الشكل (18 ـ 4) نتائج هذه السياسات ، حيث انتقل منحنى الطلب الكي من AD_4 إلى AD_5 . لكن هذا لا يضمن انخفاض المستوى العام للأسعار . فعندما يقوم العمال بتعديل توقعاتهم ، ويتوقعون استمرار التضخم ، ويطالبون بزيادة أجورهم النقدية لتعويضهم عن كل من التضخم السابق والقادم ، ويتم تحقيق مطلبهم ، سينتقل منحنى العرض الكلي إلى AS_5 . فإذا كان الانخفاض كبيراً نسبياً ، فستنخفض الأسعار .

ونظراً لأن برامج الاستقرار توصف بالتدرّج ، فلا نتوقع أن يكون هناك انخفاض كبير في الإنفاق العام أو فى عرض النقود ، أو زيادة كبيرة في الضرائب ، ولهذا فسيكون الانخفاض في الإنفاق العام صغيراً نسبياً . وبالتالي يستمر ارتفاع المستوى العام للأسعار . ومهما كان الانخفاض في الطلب الكلي ، فسينخفض كل من التوظف والإنتاج ، ويصبح المخططون أمام معضلة جديدة تتمثل في :



ب ـ مرحلة الاستقرار   أ ـ مرحلة التوسع

الشكل (18 ـ 4)

العملية التضخمية : مرحلتا التوسع والاستقرار

* إذا استمر برنامج الاستقرار ، فسينخفض كل من التوظف والإنتاج .

* إذا ظل الطلب الكلي على ما هو عليه ، فستزيد حدة التضخم .

لنفترض أن السلطات العامة رأت أن يبقى الطلب الكلي على ما هو عليه عند AD_5 . ونظراً لأن العمال يطالبون الآن بأجور نقدية أعلى لتعويضهم عن التضخم السابق ، والمتوقع حدوثه في المستقبل ، فسينخفض العرض الكلي إلى AS_6 . AD_5 مع AS_6 تعني ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض كل من التوظف والإنتاج . وإذا استمرت السلطات العامة في الإبقاء على مستوى الطلب الكلي كما هو عليه ، فسيتحقق التوازن في المدى الطويل . وهذا يعود لاستمرار الارتفاع في الأسعار في الفترات الزمنية القادمة ، ولكن بمعدلات تقل عما توقعه العمال . وخلال هذه الفترة ينخفض الإنتاج والتوظف إلى مستويات تقل عن تلك الخاصة بالأجل الطويل ، وذلك لزيادة معدل التضخم المتوقع عن معدل التضخم الفعلي .

غير أن ثبات الطلب الكلي عند AD_5 سيجبر العمال على تعديل توقعاتهم الخاصة بالتضخم تدريجياً إلى أسفل ، ويتساوي معدل التضخم الفعلي مع ذلك المتوقع في الأمد الطويل ، وهنا يصل الاقتصاد إلى مرحلة الاستقرار Stabilization Phase . ولا تمثل هذه المرحلة تضخم النفقة ، بل إنها تعود إلى عجز العمال عن التنبؤ بالمعدل الفعلي للتضخم ، وليس للممارسات الاحتكارية . وتُعَدُّ هذه المرحلة نتيجة مباشرة لمرحلة التوسع .

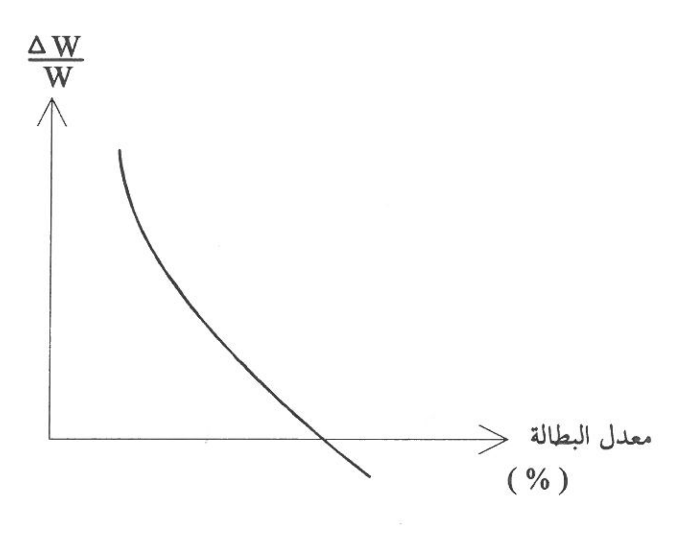
(18 - 4) منحنى فيليبس : العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة .

تضمن تحليلنا السابق العلاقة بين مختلف مستويات الإنتاج والأسعار ، والأجور ، والتوظف ، التي يمكن النظر إليها على أنها علاقة بين معدل الأجور النقدية ومعدلات البطالة . وهذه العلاقة هي التي قدمها فيليبس Phillips ، في مقالته التي نشرها في 1958 ، ووضح فيها العلاقة بين معدل التغير النسبي في الأجور النقدية ، ومعدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة 1861 – 1957[1] .

(1) معدل البطالة يساوي عدد العاطلين عن العمل مقسوماً على القوى العاملة . وهذه الأخيرة تساوي حاصل جمع العاملين وزائداً العاطلين عن العمل .

ووجد فيليبس أن معدلات الأجور تـتزايد بسـرعة عندمـا تنخفـض معـدلات البطالة ، وتنخفض عند زيادة معدلات البطالة ، وستظل معـدلات الأجـور النقديـة ثابتة إذا كانت نسبة البطالة تساوي 5.5٪ . وهذا يعـني أن منحنـى فيليبـس يوضـح العلاقة التبادلية Trade off بين معدل البطالة ومعدلات التغير في الأجور النقدية .

ويوضح الشكل (18 - 5) العلاقة السابقة ، حيث يقـاس معـدل البطالـة علـى المحور الأفقي ، ومعدل نمو الأجر النقدي على المحور الرأسي .

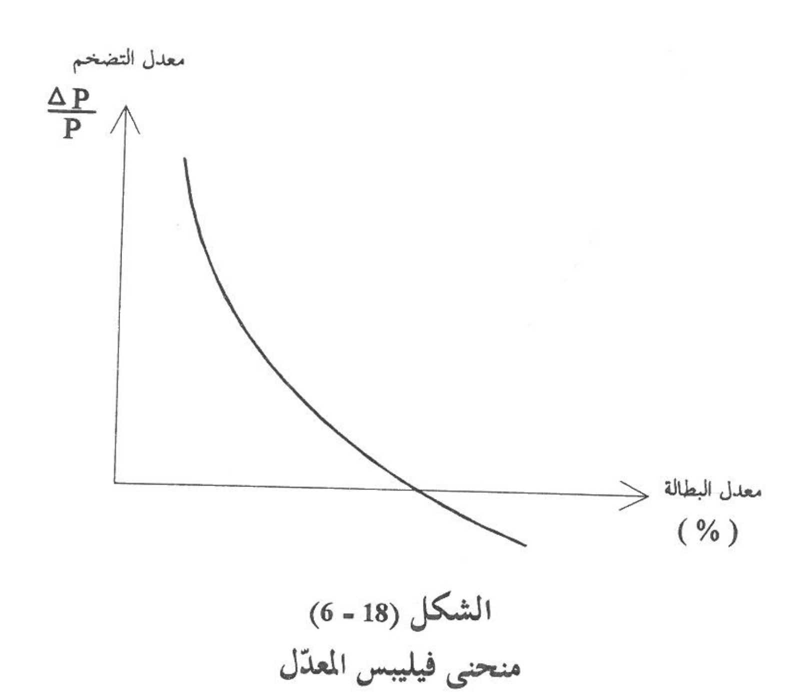


الشكل (18 - 5)
منحنى فيليبس

ويتضح من هذا الشكل أن العلاقة غير خطية لأن زيادة الطلب على العمال ، وبالتالي انخفاض معدل البطالة ، سيجعل المنشآت تتنـافس علـى العـدد المحـدود مـن العمال ، فيزداد معدل الأجر النقدي . وعندما ينخفض الطلب على العمال وتنتشـر البطالة ، فسيرفض العمال العمل عند معدل أجر يقـل عـن معـدل الأجـر السـائد .

وهذا يعني أن الانخفاض في معدلات الأجور بطيء جداً . ولهذا السبب فإن العلاقة بين معدل نمو الأجور النقدية ومعدل البطالة هي علاقة غير خطية على الأرجح .

وإذا فرضنا أن الطلب على العمال هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ، وأن التغيرات في الأجور النقدية ستؤدي إلى حدوث تغيرات في المستوى العام للأسعار ، فإن منحنى فيليبس تم تطويره أو تعديله ليوضح العلاقة التبادلية بين معدل البطالة ومعدل التضخم ، كما هو موضح في الشكل (18 - 6) .



الشكل (18 - 6)
منحنى فيليبس المعدّل

ولقد أصبح منحنى فيليبس أداة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي ، وقبله أنصار كل من نظرية تضخم الطلب وتضخم النفقة . فعند وجود فائض في الطلب على العمال ، وتزايد معدلات الأجور النقدية ، فقد يعود السبب في ذلك إلى المستويات المرتفعة من الطلب على السلع ، ومن ثم على العمل ، كما يرى أنصار

نظرية تضخم الطلب . أو قد يعود السبب في ذلك إلى تحديد النقابات لعرض العمال وفقاً لأنصار نظرية تضخم النفقة .

ويقدم منحنى فيليبس العلاقة بن معدل البطالة ومعدل التضخم في المدى القصير ، وبهذا فهو ينتقل من مكانه في الأمد الطويل . ومن جهة أخرى ، إذا استمر توقع التضخم ، فسينتقل منحنى فيليبس إلى اليمين ، مما قد يؤدي إلى ما يسمى بالتضخم ، الركودي Stagflation ، الذي شهدته الدول الصناعية الغربية في عقد الثمانينيات . وجوهر هذه الظاهرة أن هذه الدول عانت من ركود في التوظف والنمو ، في نفس الوقت الذي زادت فيه المستويات العامة للأسعار . أي أن هذه الدول لم تتمكن من تحقيق التوظف الكامل ، ولم تستطع المحافظة على استقرار الأسعار . فإذا استخدمت السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي فستواجه مزيداً من الركود والبطالة . وإذا ظل مستوى الطلب الكلي على حاله فإن التضخم قد يصل إلى مرحلة التضخم الجامح Hyperinflation .

وبالإضافة إلى ذلك ، تؤدي زيادة المنافسة في سوق العمل ، وبالتالي زيادة كفاءته ، إلى نقل منحنى فيليبس إلى اليسار ، وبالتالي إلى انخفاض التكلفة التي سيتحملها المجتمع المتمثلة في معدل البطالة .

ولقد هوجم منحنى فيليبس من ناحية الإطار النظري من قِبَل كل من M.Freidman (1968)و E.S.Phelps (1967) . ومع أن هذا الهجوم يمس المدى الطويل وليس القصير ، إلا أنه يزيد من أدراك القارئ للعلاقة بين التضخم والبطالة . يزعم منتقدوا منحنى فيليبس ، أن الأجور الحقيقية ، وليس الأجور النقدية ، هي العامل المهم في سوق العمل ، ولذلك يختفي منحنى فيليبس في الأجل الطويل . فالأجر الحقيقي سيتغير ليحقق توازن سوق العمل عند معدل البطالة الطبيعي ، الذي يعني - على وجه التقريب - الوصول إلى مستوى التوظف الكامل . أي إن معدل البطالة الطبيعي هو ذلك المعدل الذي يساوي البطالة الاحتكاكية في سوق العمل ، والتي لا تعود إلى نقص الطلب الكلي .

ولعل خير ما نختتم به هذا الفصل هو الإجابة عن السؤال التالي :

هل يمكن تخفيض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعي ؟ وإذا كان هذا ممكناً فما هي السياسات المناسبة ، وما آثار تطبيق هذه السياسات ؟. وهذا ما سنتناوله في الجزء القادم .

(18 ـ 5) السياسات الاقتصادية الملائمة لتخفيض التضخم

يتفق الاقتصاديون على أن السياستين المالية والنقدية الانكماشيتين يمكن استخدامهما لتخفيض معدل التضخم في الأجل الطويل ؛ ونظراً لأهمية الموضوع سنقوم بمقارنة آراء ثلاث مدارس اقتصادية حول هذا الموضوع . وهذه المدارس هي الكينزية ، والنقودية Monetarism واقتصاديو جانب العرض .

(18 ـ 5 ـ 1) المدرسة الكينزية

يعتقد الكينزيون أن السياستين المالية والنقدية الانكماشية يمكن أن تعملا على تخفيض معدل التضخم ، ولكنهما ستأخذان وقتاً طويلاً لتحقيق ذلك . وخلال هذه الفترة سيكون الإنتاج والتوظف عند مستويات تقل عن مستويات التوازن في الأجل الطويل . وهذا يعني أن تخفيض التضخم ينطوي على تكاليف عالية .

ويقول أنصار هذه المدرسة أن أسعار معظم السلع ترتبط بنفقات إنتاجها . وتمثل تكلفة العمل أهم بند من بنود التكاليف . ولهذا فإن التغيرات في الأسعار تعكس التغيرات في الأجور النقدية ، لكن التغيرات في الأجور النقدية تعتمد على :

* مستوى نشاط الاقتصاد الوطني ، ولذلك فهي ترتفع بسرعة أقل أو تنخفض في حالة الركود الاقتصادي . وترتفع بسرعة أكبر في حالة الرواج الاقتصادي .

* الاتجاهات السابقة في كل من الأسعار والأجور :

وهذا يعني صعوبة تغيير اتجاه الأجور النقدية والأسعار من خلال التأثير في الطلب الكلي ، لأن العمال سيكونون بطيئين في تعديل توقعاتهم الخاصة بالتضخم ، ومن ثم مطالبتهم بأجور نقدية أعلى . وهذا يتضمن انقضاء فترة طويلة قبل أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة الاستقرار التي تحدثنا عنها في السابق ، وأن الإنتاج والتوظف سيقلان عن مستوياتهما التوازنية في الأجل الطويل ، ولمدة ليست بالقصيرة . وبالتالي ستزيد تكاليف الاستقرار (تخفيض التضخم) .

ولهذه الأسباب يؤيد معظم الكينزيين استخدام سياسات أخرى يجب تطبيقها مع السياستين المالية والنقدية السابقتين ، ومن هذه السياسات :

* برامج ترشيد الأسعار والأجور ومراقبتها .

* السياسات الضريبية التي تهدف إلى استقرار الأسعار والأجور .

وتهدف هذه السياسة لتشجيع أو إجبار العمال والمنشآت على قبول معدلات أقل للزيادة في الأجور النقدية ، التي ستؤدي إلى قصر مرحلة استقرار وانخفاض تكاليف الاستقرار .

(18 - 5 - 2) المدرسة النقودية

تختلف آراء هذه المدرسة عن آراء المدرسة السابقة في ثلاث قضايا فيما يخص التضخم هي :

* فاعلية السياسة المالية .

* تكاليف تخفيض التضخم .

* كفاءة برامج ترشيد الأجور والأسعار .

إن جوهر نظرية النقوديين يتمثل في أن عرض النقود هو المحدد الأساس لمستويات الإنتاج والتوظف في الأجل القصير ، وكذلك لمستوى الأسعار في الأجل

الطويل . وتعتمد النظرية على مفهومي الطلب على النقود وآلية انتقال الآثار النقدية Tranmission Mechanism . فالنقود هي أحد الأشكال التي يمكن الاحتفاظ بالثروة فيها ، ولذلك فإن الطلب على النقود يعتمد على الأذواق وتفضيلات أصحاب الثروة ، وحجم الأصول غير النقدية ، وتكلفة الاحتفاظ بالثروة في شكل معين (نقود ، سندات ، وأصول عينية) ، والعائد على كل شكل من الثروة . أما المقدار الحقيقي من النقود المطلوبة فيعتمد على سعر الفائدة ، والمعدل المتوقع للتضخم ، وعلى حجم الثروة ، ونسبة الثروة غير البشرية إلى الثروة البشرية .

ونظراً لأن حجم الثروة ، وتقسيماتها ، وكذلك المتغيرات التي تؤثر في الأذواق والتفضيلات ، هي ثابتة في المدى القصير ، فإن الطلب على النقود يزداد إذا انخفض سعر الفائدة أو انخفض معدل التضخم .

ومن جهة أخرى ، يرى النقوديون أن نموذج $IS - LM$ هو من الضيق بحيث لا يستوعب عملية التعديل ، ولذا فإنهم يقدمون آلية نقل مختلفة عن الكينزيين . فزيادة عرض النقود ، من خلال عمليات السوق المفتوحة ، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية فينخفض عائدها ، وتتغير تركيبة الحافظة المالية لدى الأفراد . وسيحاولون التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق شراء السندات الرائجة أولاً ، التي تزداد أسعارها وينخفض العائد عليها . وينتقل الأفراد إلى الأصول العينية ، وتزداد أسعارها هي الأخرى ، ويزيد الإنتاج من هذه الأصول ، ويزداد أيضاً الطلب على المواد المستخدمة في إنتاجها .

وباختصار تؤدي زيادة عرض النقود إلى زيادة الإنفاق على الأصول العينية والمالية ، وتشمل الزيادة في الإنفاق زيادة في كل من الاستثمار والاستهلاك . وهذا يعني زيادة كبيرة في الطلب الكلي ، وبالتالي في الإنتاج والأسعار في المدى القصير . ويدعي النقوديون أن السياسة المالية ستكون غير فاعلة إذا لم تكن مصحوبة بزيادة

في عرض النقود . أو أن السياسة المالية هي سياسة غير فاعلة في معالجة التضخم إن لم يصاحبها انخفاض في عرض النقود .

أما فيما يتعلق بالتكاليف المصاحبة لتخفيض التضخم ، فيرى النقوديون أنها ليست بالكبر الذي افترضته النظرية الكينزية . ويعتقد النقوديون أن الانخفاض المنتظم في معدل نمو عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ، وإلى انخفاض توقعات العمال تجاه هذا الأخير . وسيقوم العمال بتعديل مطالبهم في أجور مرتفعة ، ويعود معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي . ويفضل النقوديون تخفيضاً تدريجياً في معدل نمو عرض النقود حتى يمكن حل المشكلة بأقل تكاليف ممكنة ، لأن التخفيض الحاد له آثار سيئة وربما عكسية على الاقتصاد .

والنقطة الأخيرة في هذه المجادلات هي رفض النقوديين لبرامج ترشيد الأجور والأسعار التي اقترحها الكينزيون ، لاعتقادهم أنها غير فاعلة في تقييد الأجور والأسعار ، وهذا يعود إلى أن هذه البرامج تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد ، بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي يتطلبها تنفيذ هذه البرامج .

(18 - 5 - 3) اقتصاديو جانب العرض

يعتقد أصحاب هذه المدرسة بعدم وجود أي علاقة تبادلية بين البطالة والتضخم في المدى القصير ، وأنه من الممكن تخفيض كل منهما باتباع السياسات التي يوصون بها ، وهي التخفيضات الحادة في المعدلات الضريبية التي تؤدي إلى زيادة حوافز الناس للعمل والادخار والاستثمار ، وتكون النتيجة زيادة العرض الكلي والتوظف ، وانخفاض المستوى العام للأسعار . وفي تحليلنا السابق ، فإن هذا يعني أنه خلال فترة الاستقرار سيزيد العرض الكلي عن الطلب الكلي . ويتحقق هذا كله إذا انخفضت معدلات التضخم المتوقعة من قبل العمال . بل إن توقعات الأفراد ستتغير بسرعة عندما يتحقق برنامج جانب العرض ، وعندئذ ستزيد الأجور والأسعار بسرعة أقل ، وتنخفض أسعار الفائدة .

أسئلة الفصل الثامن عشر

1 ـ علق على العبارة التالية :

« تحدث إعادة توزيع الدخل والثروة عندما يكون التضخم غير متوقع ، بينما لا يحدث إعادة توزيع للدخل عندما يكون التضخم متوقعاً » .

2 ـ ما هي آثار التضخم المتوقع ، والتضخم غير المتوقع ؟

3 ـ ما أسباب التضخم ؟

4 ـ ما السياسات التي يمكن استخدامها لمعالجة تضخم الطلب ؟ اشرح عمل كل سياسة ؟

5 ـ ما السياسات التي يمكن استخدامها لمعالجة تضخم النفقة ؟ اشرح آلية كل سياسة ؟

6 ـ كيف يتم الوصول لتوازن الأمد الطويل في العملية التضخمية ؟ ميّز بين مرحلة التوسع ومرحلة الاستقرار ؟

7 ـ ما معنى معدل البطالة الطبيعي ؟ وهل يمكن تغييره باستخدام السياسات المالية والنقدية المرنة ؟

8 ـ ما السياسات التي يمكن تبنيها لمعالجة التضخم ؟

9 ـ قارن بين وجهات نظر كل من الكينزيين ، والنقوديين ، وانصار جانب العرض فيما يتعلق بالتكاليف المصاحبة لتحقيق معدل التضخم ؟

قائمة المراجع

1 - F. Brooman and H. Jacoby, Macroeconomies, (Aldine Puslishiny, 1970) Chap. 13, PP. 311 -349.

2- T. F. Dernburg and D. M. McDoungall, Marcoeconomies, 4th ed. (McGraw - Hill Bock Company, 1972), Chp. 16, PP, 331-357.

3 - H. Frisch, Theories of InFlation, (Cambndy , Cambndy Universty Press, 1983), Chaps 1, 3, and 4, PP 9-19, 30-152.

4 - J. Lindauer, Macroeconomics, 2nd ed. (John Wiley & Sons, Inc. , 1911), Chap. 16,PP. 329-359.

5 - E. Shapiro, Macroeconomic Analysis, 4th ed. (Harcourt Brace Jouanovich, 1978), Chap. 22, 23, PP. 424-47.

6 - W. Smith, Macroeconomics (Richard D. Irwin, Inc. , 1970), Chap.16, PP. 338-371.

الفصل التاسع عشر

النمو الاقتصادي Economic Growth

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المضطردة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن . ويُقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي ، ويميل الاقتصاديون ، غالباً ، إلى قياسه بمعدل التغيّر في الدخل الفردي الحقيقي . وهذا الأخير يساوي معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي مطروحاً منه معدل النمو في السكان . ولهذا فإن النمو الاقتصادي يعني أن معدل النمو في الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي يجب أن يكون أكبر من معدل نمو السكان .

ويرتبط النمو الاقتصادي بدراسة العوامل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي ، أو إلى زيادة الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بصورة معقولة . وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :

* الزيادة الفعلية في رصيد المجتمع من رأس المال الذي يتحقق عن طريق الاستثمار الصافي .

* زيادة حجم القوة العاملة .

* التحسن المستمر في طرق الإنتاج وأساليبه (التحسن التقني) ، سواء عن طريق التحسن في الآلات أو في نوعية القوى العاملة .

وهذه العوامل الأخيرة عرضة للتغير في الأمد الطويل ، وستتغير بنسب متفاوته . وبالتالي يجب معرفة الكيفية التي يعمل بها الاقتصاد أثناء عملية التغيّر ،

ودراسة العوامل التي تعمل على زيادة أو تخفيض ، أو إبطاء عملية النمو . كما يجب دراسة الكيفية التي يمكن بها استغلال الطاقة الإنتاجية استغلالاً أمثل في ظل نمو مستقر .

ولكن ، وقبل دراسة هذه النقاط سنبين الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية .

(19 - 1) النمو الاقتصادي والتنمية

يقصد بالتنمية التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع ، بأبعاده المختلفة الاقتصادية والسياسية ، والاجتماعية ، والتنظيمية ، من أجل حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع . وهذا يتضمن أن التنمية لا تقتصر على البعد الاقتصادي فقط ، بل إنها تشمل كلاًّ من :

* البعد الاجتماعي ، ويتمثل في التغيرات اللازمة في العلاقات والتقاليد الاجتماعية التي تتمشى مع ظروف المراحل المختلفة للتطور .

* البعد السياسي وما يتطلبه من مرونة كافية وفاعلية من المؤسسات السياسية التي تتمشى مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية ، بحيث توفر الاستقرار السياسي الذي يساعد على تحقيق أهداف التنمية .

* البعد الإداري ، وخاصة أن القطاع العام يضطلع بمسؤولية تحقيق التنمية . وهذا يتطلب ضرورة توافر جهاز إداري مرن يتفاعل مع مراحل التنمية المختلفة .

* ونظراً لأن التنمية تهدف إلى توفير حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع ، فإن هذا الهدف يتطلب أكثر من زيادة دخل الفرد أو الدخل الوطني الحقيقي . فالحياة الكريمة تعني توافر السكن الصحي الملائم ، والخدمات المناسبة مثل الخدمات الصحية والتعليمية ، والثقافية ، والأمن والعدالة ... الخ ، إلى جانب توافر الحاجات الضرورية بالكمية والنوعية المناسبة .

ومن جهة أخرى ، نلاحظ أن الفرد هو هدف التنمية ، وهو أيضاً وسيلة تحقيقها . ولا يمكن أن تتحق التنمية إن لم يتفاعل الفرد ويسهم في تحقيقها ، ويشعر أنه جزء من عملية التنمية ذاتها .

ويتضح من السرد السابق أن هناك اختلافاً بين تعريفي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . فالنمو الاقتصادي ، كما أشرنا ، يعني زيادة الدخل الفردي الحقيقي ، بينما تعني التنمية الاقتصادية التغير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وفي كل الأبعاد الأخرى للمجتمع . ويتعامل هذا الفصل مع النمو الاقتصادي وليس مع التنمية الاقتصادية .

وعلى الرغم من وجود الكثير من نظريات النمو الاقتصادي أو نماذج النمو الاقتصادي ، إلا أننا سنتناول نموذجين اثنين هما ؛ النموذج الكلاسيكي للنمو The Classical Theory of Economic، والنموذج النيوكلاسيكي للنمو The Neoclassical Growth Theory .

(19 - 2) النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك (مثل آدم سميث ، وروبرت مالتس ، وديفيد ريكاردو ، وجون ستيورت ميل) ، منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، بمفهوم النمو الاقتصادي . واعتقدوا أن النمو الاقتصادي سيتوقف في النهاية ، عندما يصل الاقتصاد إلى حالة من الركود . فالأرض في نظرهم ، عنصر إنتاجي غير قابل للزيادة ، والمساحة المتاحة منها التي يمكن استزراعها ثابتة . وزيادة التراكم الرأسمالي مع الزيادة في عدد السكان سيؤديان بعد فترة إلى سريان قانون العملة المتناقصة . وهذا يعود إلى تناقص الناتج الحدي للعامل كما أشرنا في الفصل السادس عشر . والنتيجة هي تناقص معدلات الإنتاج والأجور الحقيقية ، وارتفاع دخل الأرض . وستستمر هذه العملية حتى تصل الأجور الحقيقية إلى مستوى ثابت ومنخفض جداً (حد الكفاف) ، ويصل معدل نمو السكان إلى الصفر ، كما يصل الاستثمار الصافي إلى

القيمة نفسها . أما التقدم الفني ، في رأيهم ، فسيؤجل الوصول إلى حالة الركود فقط ، ولكن ليس إلى ما لا نهاية . وسيصل النظام الاقتصادي إلى الحالة الساكنة ، التي يظل فيها الدخل ثابتاً عبر الفترات الزمنية المتعاقبة .

ولهذه الأسباب كانت نظرة الكلاسيك للأمد الطويل نظرة متشائمة . وأطلق على علم الاقتصاد في القرن التاسع عشر اسم العلم الكئيب Dismal Science .

ولقد حاول بعض الاقتصاديين الكلاسيك ، وخاصة ريكاردو ، الاهتمام بالتعميق الرأسمالي Capital Deepening ، أي زيادة تراكم رأس المال بمعدل أكبر من معدل النمو السكاني وساعات العمل . وجادل بأن زيادة رصيد رأس المال المستخدم بالنسبة للعمل ، في غياب التقدم الفني ، تؤدي إلى زيادة الإنتاج بالنسبة نفسها (سريان قانون الغلة الثابتة) . وهذا يعني أن التعميق الرأسمالي يؤدي إلى أرتفاع للأجور الحقيقية ، وإلى ارتفاع معامل رأس المال إلى الإنتاج . وستستمر هذه العملية إلى أن يصل النظام الاقتصادي ، مرة أخرى ، إلى الحالة الساكنة ، التي فيها يكون الاستثمار لغرض الإحلال فقط (الاستثمار الصافي يساوي صفراً) .

لكن هذه التكهنات الكلاسيكية حول وصول النظام الاقتصادي إلى الحالة الساكنة لم تتحقق ، فقد أسهم التقدم التقني في الدول المتقدمة إلى زيادة معدلات النمو ، والتغلب على قانون الغلة المتناقصة ، وتعرضت النظرة التشاؤمية إلى انتقادات كبيرة من قبل الاقتصاديين الذين قللوا من دور الأرض بوصفها عاملاً من عوامل الإنتاج . وسنتناول هذه النظرة عند دراستنا للنظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي .

ومع الكساد الكبير في الثلاثينيات ، وظهور النظرية العامة لكينز في عام 1936 ، التي انصب التحليل فيها على الأمد القصير ، الذي لا يسمح بتغير رصيد رأس المال أو المستوى التقني ، عاد الاقتصاديون مرة أخرى للاهتمام بالمشكلات الناتجة عن الوصول إلى الحالة الساكنة . وعلى الرغم من أن الكلاسيك لم يفترضوا ثبات كل من معامل الأرض للإنتاج ، ومعامل رأس المال إلى الإنتاج ، إلا أن هناك

العديد من الاقتصاديين المعاصرين الذين يعتقدون ثبات معامل رأس المال إلى الإنتاج . وهذا يعني ، بالطبع ، أن التعميق الرأسمالي لا يمكن تحقيقه باستخدام السياسة النقدية ، وستنخفض معدلات الأرباح ، وينخفض الاستثمار ، وظهور الطاقات الإنتاجية المعطلة .

هذا ، ولقد حاول كل من هارود R.F.Harrod ودومار E. Domar في أواخر الأربعينيات ، دراسة العلاقة بين التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي في الأمد الطويل ، وذلك في دراستين مستقلتين . واعتمدا على فرضية ثبات معامل رأس المال إلى الإنتاج ، وتوصلا إلى صورة متشائمة ، حيث يصعب المحافظة على النمو المستمر مع التوظف الكامل في الأمد الطويل .

وفي الخمسينيات تعرضت آراء هارود ودومار لانتقادات شديدة ، وخاصة فيما يتعلق بثبات معامل رأس المال إلى الإنتاج ، وظهرت النظرية النيوكلاسيكية ، ردّاً على الانتقادات ، التي تنظر إلى النمو من ثلاث جهات هي معدلات النمو في كل من رأس المال ، وعنصر العمل ، وفي التقدم التقني . وسنقوم الآن بتناول نموذج هارود ـ دومار أولاً ، ثم نناقش النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي .

(19 ـ 2 ـ 1) نظرية هارود ـ دومار للنمو الاقتصادي[1]

يهدف نموذج هارود ـ دومار إلى تحديد مستوى الدخل التوازني في الأمد الطويل . وهذا النموذج هو امتداد لنظرية كينز لتحديد الدخل التوازني في الأمد القصير ، التي حاول بها كينز تحليل أسباب البطالة التي وقعت في الثلاثينيات .

---

(1) على الرغم من أن كلا من هارود ودمار وضع نموذجا للنمو في دراسة مستقلة ، ونظرا لطبيعتهما الكينزية ، فسنقوم هنا بدمج النظريتين في نموذج واحد . ولمقارنة النموذجين ، مع بعض التوسعات ، يمكن للقارئ الرجوع إلى :

R. F. Harrod, " Domar and Dynamic Economics, " The Economic Journal, Sep. 1959, PP. 451-64.

ويهتم هذا النموذج بالتكوين الرأسمالي على اعتبار أنه العامل المهم للنمو ، فالاستثمار الصافي يؤدي إلى زيادة الرصيد الرأسمالي المتاح للقوة العاملة . وبالتحديد يهتم النموذج بالدور المزدوج للاستثمار في الاقتصاد الوطني ، فالاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي ، ولذا فإن زيادته تعمل على زيادة الطلب الكلي بطريق مباشر ، وبطريق غير مباشر عن طريق المضاعف . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن زيادة الاستثمار تعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني . ونظراً لهذه الأهمية للاستثمار ، فإن السؤال المهم هنا هو : ما معدل النمو التوازني الذي يؤدي إلى تعادل الزيادة في الطلب الكلي مع الزيادة في العرض الكلي (الإنتاج الممكن)؟. ويجيب النموذج عن هذا السؤال مفترضاً ما يلي :

1 ـ لا يوجد قطاع نقدي في النظام الاقتصادي ، مع ثبات المستوى العام للأسعار .

2 ـ عرض القوة العاملة مرن بالكامل عند معدل الأجور الحقيقية الثابتة .

3 ـ نسبة الدخل التي يتم ادخارها ثابتة ، ولا تتغير بتغير الدخل . أي أن الميل الحدي للادخار يساوي الميل المتوسط للادخار .

4 ـ يتحدد الاستثمار الصافي وفقاً لنظرية المعجل .

5 ـ نسبة رأس المال إلى العمل المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة هي نسبة ثابتة . وهذا يعني عدم إمكانية إحلال أحد العناصر محل العنصر الآخر في العمليات الإنتاجية .

6 ـ عدم وجود فترات إبطاء أو تأخير Lags سواء في الإنفاق ، أو في الإنتاج ، أو في المبيعات .

7 ـ عدم وجود قطاع عام أو قطاع خارجي .

وفي ظل هذه الفروض ، يتحدد معدل النمو التوازني بتعادل الزيادة في كل من الطلب الكلي والعرض الكلي ، أي بجانبي الطلب والعرض الكليين .

(19 - 2 - 1 - 1) جانب الطلب

وفي هذا الجانب ، يعالج النموذج أثر الاستثمار في الطلب الكلي كما يلي :

* يهتم النموذج بالأمد الطويل ، الذي يمكن صياغة دالة الاستهلاك فيه كالآتي :

$$C_t = bY_t \qquad (1 - 19)$$

وهي معادلة الاستهلاك في نظرية الدخل النسبي نفسها مع إضافة الحرف t الذي يشير إلى الزمن .

* يتحدد الاستثمار الصافي بالتغيرات في الدخل (الإنتاج) وفقاً لنظرية المعجل كالتالي :

$$I_t = v(Y_t - Y_{t-1}) \qquad (6 - 10)$$

* أما معادلة الادخار ، فهي :

$$S_t = Y_t - C_t = Y_t - bY_t$$

$$= (1 - b)Y_t \qquad (2 - 19)$$

ويتطلب التوازن الديناميكي (أي التوازن عبر الزمن) تساوي الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط . $(I_t = S_t)$.

* يتحدد الدخل التوازني في هذا النموذج وفقاً للمعادلة التالية :

$$Y_t = \frac{1}{1 - b} I_t \qquad (3 - 19)$$

كما أن :

$$\Delta Y_t = dY = \frac{1}{1 - b} \Delta I_t \qquad (4 - 19)$$

وإذا كانت كل الزيادة في رأس المال تُستخدم بكفاءة في العمليات الإنتاجية المختلفة ، فإن كل الإنتاج الذي يستطيع رأس المال تحقيقه ، يتم تحقيقه بالفعل . وهذا يعني أن الطلب الكلي يجب أن يزداد لامتصاص الزيادة الممكنة في الإنتاج . ونظراً لأن $Y = Py$ ، حيث y ، تساوي الناتج الحقيقي أو الإنتاج المادي ، p هو المستوى العام للأسعار ، وهو ثابت وفقاً للفرضية الأولى ، وإذا فرضنا أن p يساوي الواحد الصحيح ، فإن :

$$Y = y \qquad (5 - 19)$$

وبالتالي فإن $dY = dy$. وهذا يتضمن أن المعادلة (19 ـ 4) يمكن كتابتها كالتالي :

$$dY_t = \frac{1}{1-b}\Delta I_t = dy_t \qquad (6 - 19)$$

ونظراً لعدم وجود فترات إبطاء ، فستتحقق آثار المضاعف خلال سنة واحدة .

(19 ـ 2 ـ 1 ـ 2) جانب العرض

إن المتغير المهم في هذا النموذج هو متوسط إنتاجية رأس المال $\left(\frac{y}{K}\right)$ ، أو أقصى مقدار من الإنتاج يمكن أن تنتجه الوحدة الواحدة من رأس المال ، أو مقلوب قيمة المعجل التي تعرضنا لها في الفصل السادس . ويفترض النموذج ثبات هذه النسبة .

وإذا وضعنا الآن التعريفات التالية :

y_t = الناتج الوطني الصافي عند مستوى التوظف الكامل في الزمن t .

K_t = الرصيد من رأس المال في بداية الفترة الزمنية t .

$$B = \frac{\qquad}{\text{المعجل}} = \frac{y_t}{K_t}$$

وهذا التعريف يوصلنا إلى المعادلة التالية :

$$y_t = BK_t \qquad (7 - 19)$$

ونظراً لأن هذه المعادلة صحيحة في الزمن $(t - 1)$ والزمن $(t + 1)$ فإن :

$$y_{t-1} = BK_{t-1} \qquad (8 - 19)$$

وبطرح المعادلة (19 - 8) من المعادلة (19 - 7) نحصل على ما يلي :

$$y_t - y_{t-1} = \Delta y_t = B(K_t - K_{t-1})$$

أو

$$\Delta y_t = \Delta Y_t = B\Delta K_t = BI_t \qquad (9 - 19)$$

أو أن :

$$I_t = \frac{\Delta y_t}{B} \qquad (10 - 19)$$

والآن ، يتضمن تحقق التوظف الكامل تساوي y_t مع Y_t . وهذا يتطلب استثماراً بمبلغ معين تحدده المعادلة (19 - 10) . وبالتعويض عن قيمة I_t من المعادلة (19 - 10) في المعادلة (19 - 3) نجد أن :

$$y_t = \frac{1}{1-b} \cdot \frac{\Delta y_t}{B}$$

أو :

$$\frac{\Delta y_t}{y_t} = \frac{\Delta Y_t}{Yt} = B(1 - b) \qquad (11 - 19)$$

ونظراً لأن النموذج يهدف إلى الوصول إلى معدل نمو الاستثمار الذي يحقق التعادل بين الزيادة في العرض الكلي والزيادة في الطلب الكلي ، أي تساوي المعادلتين (19 ـ 4) و(19 ـ 9) كالتالي :

$$\frac{1}{1-b} \cdot \Delta I_t = BI_t$$

أو :

$$\frac{\Delta I_t}{I_t} = B(1-b) \qquad (12 - 19)$$

بمعنى أن معدل النمو في الاستثمار يساوي حاصل قسمة الميل الحدي للادخار على المعجل . وقد أطلق هارود على هذا المعدل اسم « معدل النمو المرغوب فيه Warranted Growth Rate » .

ويتضح من المعادلتين (19 ـ 11) و (19 ـ 12) أن المحافظة على معدل النمو المرغوب فيه يتطلب أن تنمو كل المتغيرات التي يحتويها النموذج (K,Y,y , و S) بنفس هذا المعدل . وبكلمات أخرى ، لكي يتم استخدام رأس المال بالكامل ، وبدون حدوث عجز أو فائض في الطلب الكلي ، فيجب أن ينمو الاستثمار الصافي بنسبة ثابتة تساوي معدل النمو المرغوب فيه . ولقد عبر هارود عن هذا المعدل بالرمز Gw لتمييزه عن معدل النمو الفعل G ، حيث إن هذا الأخير قد يساوي أو يزيد أو يقل عن Gw .

ومعدل النمو المرغوب فيه هو معدل نمو توازني ، وعندما تنمو المتغيرات كلها بهذا المعدل فسنجد ما يلي :

* الادخار الفعلي والادخار المخطط يتحددان بمستوى الدخل .

* الادخار المخطط يساوي الاستثمار المخطط .

* الاستثمار المخطط (المبلغ الذي ترغب أو تنوي المنشآت استثماره) يتحدد بالتغيرات في مستوى الدخل .

وعندما ينمو الاستثمار (والدخل) بمعدل النمو المرغوب فيه ، فلن يكون للمنشآت حافز لتعديل سلوكها ، وكل زيادة في الإنتاج ستقابلها زيادة مماثلة في الطلب الكلي . وتظل الأسعار ثابتة ، ويمر النظام الاقتصادي بفترة استقرار .

وبناء على افتراضات النموذج ، لن يتحقق التعادل بين Gw و G إلا بالمصادفة ، وهذا يعود إلى أن المتغيرات التي تحدد قيمة كل من الميل الحدي للادخار والمعجل هي متغيرات مستقلة بعضها عن بعض . وإن أي انحراف بين المعدلين[1] يؤدي إلى أوضاع اقتصادية غير توازنية . فإذا كان معدل النمو الفعلي (G) أكبر من معدل النمو المرغوب فيه ، فستكون النتيجة هي زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ، وترتفع الأسعار ، وستعتقد المنشآت أنها لم تزد إنتاجها بالقدر اللازم ، وستعمل على زيادة الإنتاج للاستفادة من الارتفاع في الأسعار ، فيزيد الاستثمار ، والدخل ، والطلب الكلي ، وتزداد الفجوة بين الاستثمار المخطط والاستثمار الفعلي ، وبين معدل النمو المرغوب فيه ومعدل النمو الفعلي ، وبالتالي يوجد فائض في الطلب أكبر من قبل . وترتفع الأسعار بطريقة تؤدي إلى تضخم حلزوني .

ومن جهة أخرى ، إذا كان معدل النمو الفعلي أقل من معدل النمو المرغوب فيه ، فسيتحقق فائض في العرض الكلي ، وانخفاض المستوى العام للأسعار . وسينمو الاستثمار (والدخل) بمعدل يقل عن معدل النمو المرغوب فيه ، فينخفض الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط ، وينشأ عن ذلك زيادة غير مخطط لها في المخزون (استثمار غير مخطط) . وهذا يعني عدم قدرة المنشآت على تصريف منتجاتها في الأسواق ، وستعتقد أنها تزيد إنتاجها بسرعة . وستقوم المنشآت إما بزيادة إنتاجها بمعدل أقل أو تخفيضه في الفترة القادمة . ولكن انخفاض الإنتاج يعني انخفاض الدخل ، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي . وسيزيد الفرق بين G و Gw،

(1) اقترح هارود معدلا آخر للنمو أطلق عليه اسم « معدل النمو الطبيعي Natural Rate of Growth ، وهو يُعَدُّ أقصى معدل نمو تسمح به الزيادة في القوى العاملة ، والتراكم الرأسمالي والتقدم التقني عند مستوى التوظف الكامل . ويرمز له بالرمز Gn . ولن نميز في شرحنا لنموذج هارود . دومار بين Gw و Gn .

وكذلك بين الاستثمار المخطط والاستثمار الفعلي ، وتنخفض الأسعار مرة أخرى ، ويزيد فائض العرض الكلي . وتستمر هذه السلسلة من الانخفاض في الأسعار ، والبطالة ، ثم الانكماش الاقتصادي .

وسنقوم في الجزء التالي بتوضيح هذه المعضلة Paradox في نموذج هارود ـ دومار مستخدمين مثالاً عددياً .

(19 ـ 2 ـ 2) نموذج هارود ـ دومار : توضيح عددي

لنفترض أننا بدأنا من سنة معينة أو فترة زمنية معينة ، تحقق فيها تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي . ويقصد بالعرض (الإنتاج) الكلي هنا الإنتاج الممكن Potential Output ، الذي يمكن تحقيقه باستخدام الرصيد الموجود من رأس المال في بداية تلك الفترة الزمنية . أي إنه خلال هذه السنة يتساوى الإنتاج الممكن مع الإنتاج الفعلي ، حيث يتم حساب الناتج الممكن باستخدام المعادلة (19 ـ 7) .

هذا ، ويوضح الجدول (19 ـ 1) ثلاث معدلات للنمو المرغوب فيه ، وضعت في ثلاثة نماذج هي النموذج (أ) ، و(ب) ، و(جـ) . وفي كل من هذه النماذج نلاحظ أن G يساوي Gw ، حيث تم حساب الأخير عن طريق المعادلة (19 ـ 12) .

لنركز على النموذج (أ) أولاً ، الذي يبلغ فيه كل من الميل الحدي للادخار ومتوسط إنتاجية رأس المال 0,20 ، ويصل رصيد رأس المال في بداية الفترة (1) ما قيمته 500 ، وبالتالي يكون مستوى الإنتاج الممكن (الفعلي) 100 ، كما هو واضح من السطر الأول من الجدول (19 ـ 1) . أما الاستهلاك (العمود السادس) فقد تم احتسابه وفقاً للمعادلة (19 ـ 1) باستخدام قيمة الإنتاج الفعلي . وبالتالي فإن الادخار يساوي 20 . كما أن الاستثمار يبلغ أيضاً 20 ، وبالتالي فإن الإنفاق الكلي $(I_t + C_t)$ يساوي 100 ، وهو المبلغ الضروري لمساواة كل من الإنتاج الممكن والإنتاج الفعلي . فالسطر الأول من الجدول (19 ـ 1) يمثل النظام الكينيزي .

الجدول (19 - 1)

تحليل عملية النمو : الأوضاع التوازنية

1 النموذج	2 الفترة الزمنية	3 رصيد رأس المال K_t	4 الانتاج الممكن $yp = BK_t$	5 الانتاج الفعلي = الانفاق الكلي $Y_t = C_t + I_t$	6 الاستهلاك C_t	7 الاستثمار I_t
النموذج (أ)	1	500.000	100.000	100.000	80.000	20.000
B = . 2	2	520.000	104.000	104.000	83.200	20.800
b = . 8	3	540.800	118.160	118.160	86.528	21.632
Gw = ٪4	4	562.432	112.486	112.486	89.989	22.496
G = ٪4	5	584.930	116.989	116.986	93.588	23.396
النموذج (ب)	1	500.000	100.000	100.000	90.000	10.000
B = . 2	2	510.000	102.000	102.000	91.800	10.200
b = . 9	3	520.200	104.040	104.040	93.636	10.404
Gw = ٪2	4	530.604	106.121	106.121	95.508	10.612
G = ٪2	5	541.216	108.240	108.240	97.419	10.820
النموذج (جـ)	1	250.000	100.000	100.000	80.000	20.000
B = . 4	2	270.000	108.000	108.000	86.400	21.600
b = . 8	3	291.600	116.640	116.640	93.312	23.328
Gw = ٪8	4	314.928	125.970	123.970	100.780	25.193
G = ٪8	5	340.120	136.050	136.050	108.840	27.210

ولكن زيادة الاستثمار بمبلغ 20 في السنة الأولى سيزيد رصيد رأس المال بالمبلغ نفسه $(\Delta K = I)$ ، ليصبح الأخير يساوي 520 في بداية السنة الثانية . وتزيد الطاقة الإنتاجية بمبلغ 4 $(= B\Delta K)$ ، ويزداد الإنفاق الكلي بقدر المبلغ الأخير إذا كان هناك توازن . لكن الإنفاق الكلي سيزداد بمبلغ 4 إذا زاد الاستثمار من 20 إلى 20.8 (ΔY_t = المضاعف × التغير في الاستثمار) . وسيزداد الاستهلاك بمبلغ 3.2 .

وبكلمات أخرى ، إذا زاد الاستثمار في الفترة (2) بمعدل نمو قدره 4٪ (الميل الحدي للادخار مقسوماً على المعجل) ، فإن الإنفاق الفعلي سيتساوى مع الإنتاج الممكن . وطالما زاد الاستثمار بهذه النسبة ، فسيزيد الإنفاق الكلي بنفس معدل نمو الإنتاج الممكن . وسيزيد الإنتاج الفعلي بمعدل نمو الطاقة الإنتاجية ، والذي يساوي في النموذج (أ) 4 % .

ونلاحظ في هذا النموذج أن الاستثمار والاستهلاك يشكلان نسب ثابتة من الإنتاج المتزايد (80٪ للاستهلاك ، 20٪ للاستثمار) . ولكن الزيادة المطلقة فيهما تتزايد عبر الفترات المتعاقبة ، بمعنى أن حجم الاستثمار في فترة زمنية ـ وعند تعادل الإنفاق الكلي مع الإنتاج الممكن ـ يفوق دائماً ادخار الفترة السابقة .

أما النموذجان (ب) و(جـ) فيوضحان الكيفية التي تؤثر بها القيم المختلفة لكل من B و $(1-b)$ في معدل النمو التوازني . ويمكن تطبيق التحليل السابق نفسه على هذين النموذجين الأخيرين ، حيث يمثلان وضعين توازنيين آخرين .

ويمكن أن نستنتج من هذه النماذج الثلاثة ما يلي :

* أن معدل النمو في النموذج (جـ) يبلغ ضعف معدل النمو في النموذج (أ) . وهذا يعود إلى زيادة إنتاجية رأس المال إلى الضعف مع ثبات الميل الحدي للادخار في النموذجين . وهذا يعني أنه إذا كان في الإمكان مضاعفة إنتاجية رأس

المال ، فسيتمكن النظام الاقتصادي من مضاعفة معدل النمو دون تغيير قيمة الميل الحدي للادخار .

* أن معدل النمو في النموذج (أ) يعادل ضعف معدل النمو في النموذج (ب) مع ثبات متوسط إنتاجية رأس المال على ما هي عليه (0.2) إلا أن الميل الحدي للادخار في (أ) هو ضعف نظيره في النموذج (ب) . والمجتمع الذي يستطيع أن يضاعف نسبة الموارد التي يمكن إبعادها عن إنتاج السلع الاستهلاكية قادر على مضاعفة نسبة الموارد المخصصة للتراكم الرأسمالي .

* إن معدل النمو في النموذج (جـ) يساوي 4 أمثال ذلك الخاص بالنموذج (ب) . وهذا يعود إلى أن قيمة كل من الميل الحدي للادخار ومتوسط إنتاجية رأس المال في النموذج (جـ) تبلغ ضعف قيمتهما في النموذج (ب) .

أما الجدول (19 ـ 2) ، فهو أيضاً ينقسم إلى ثلاثة نماذج هي (أ) ، و(ب) ، و(جـ) . النموذج (أ) في هذا الجدول هو إعادة للنموذج (أ) في الجدول (19 - 1) ، الذي يوضح أن الاستثمار ينمو وفقاً لمعدل النمو المرغوب فيه (4٪) .

أما النموذج (د) ، والنموذج (هـ) فيوضحان ما يحدث للنظام الاقتصادي إذا لم يستطيع الاستثمار أن ينمو بمعدل النمو المرغوب فيه . ففي النموذج (ب) نلاحظ أن معدل النمو الفعلي يقل عن معدل النمو المرغوب فيه ، بينما نلاحظ أن معدل النمو الفعلي يفوق معدل النمو المرغوب فيه في النموذج (هـ) . وهما يمثلان حالتين من عدم التوازن . ففي النموذج (د) نجد أن الاستثمار ينمو بمعدل لا يسمح باستيعاب ذلك الجزء من الإنتاج الذي لم يخصص للاستهلاك ، وهذا يخلق طاقة معطلة تتزايد سنة بعد سنة ، ويتضح هذا في فائض العرض المتزايد الذي يوضحه العمود الأخير من الجدول .

الجدول (19 - 2)

تحليل عملية النمو : الأوضاع غير التوازنية

النموذج	الفترة الزمنية	الرصيد من رأس المال K_t	الإنتاج الممكن $Yp = BK_t$	الإنتاج الفعلي = الإنفاق الكلي $Y_t = C_t + I_t$	الاستهلاك C_t	الاستثمار I_t	الفجوة بين Yp ، Y $Y - Yp =$
النموذج (أ)	1	500.000	100.000	100.000	80.000	20.000	0.0
b = . 8	2	520.000	104.000	104.000	83.200	20.800	0.0
v = 5	3	540.800	108.160	108.160	86.528	21.632	0.0
Gw = ٪4	4	562.432	112.486	112.486	89.989	22.496	0.0
G = ٪4	5	584.930	116.985	116.985	93.588	23.396	0.0
النموذج (د)	1	500.000	100.000	100.000	80.000	20.000	–
Gw = ٪4	2	520.000	104.000	103.000	82.400	20.600	1.000
G = ٪3	3	540.600	108.160	106.090	84.870	21.218	2.070
	4	561.818	112.486	109.273	87.417	21.854	3.213
	5	583.672	116.734	112.550	90.040	22.510	4.184
النموذج (هـ)	1	500.000	100.000	100.000	80.000	20.000	–
Gw = ٪4	2	520.000	104.000	105.000	84.000	21.000	1.000 -
G = ٪5	3	541.000	108.200	110.250	88.200	22.050	2.050 -
	4	562.050	112.410	115.760	92.610	23.150	3.350 -
	5	585.240	117.050	121.548	97.241	24.307	4.498 -

وأخيراً ، يلاحظ من النموذج (هـ) وجود فائض في الطلب ، يتزايد سنة بعد أخرى ، كما هو موضح في العمود الأخير من الجدول ، وزيادة المستوى العام للأسعار بصورة حلزونية .

(19 ـ 2 ـ 3) الانتقادات الموجهة لنموذج هارود ـ دومار

انتقد الاقتصاديون النموذج السابق من عدة جوانب ، نورد منها ما يلي :

1 ـ أن دالة الادخار والاستثمار المستعملتين في النموذج هما من البساطة بحيث لا يمثلان الحياة العملية . ولقد كان هارود مدركاً لذلك ، وهو يرى أن استخدام دوال أكثر تعقيداً لا يغير نتائج التحليل .

2 ـ وعند اختلاف G عن Gw ، فإن وليام بومل W.Bomal يرى أن المنشآت قد تنظر إلى أن عدم التساوي هي ظاهرة مؤقته ، وتستمر في الإنتاج بالمعدل السابق نفسه . وإذا استمر التباين بين G و Gw لعدة فترات زمنية ، فستضطر المنشآت إلى تعديل إنتاجها ، ومع ذلك فسيكون هناك قدر أقل من عدم الاستقرار الذي يفترضه النموذج .

3 ـ على الرغم من أن النموذج السابق يُعَدُّ متشائماً حول إمكانية الجمع بين النمو المستقر والتوظف الكامل في المدى الطويل ، إلا أن الاستفادة من مبادىء النظرية الكينيزية ساعد السلطات العامة في الدول المتقدمة على تصميم العديد من السياسات الاقتصادية لمواجهة صعوبة تحقيق التوظف الكامل في المدى القصير . هذا يعني إمكانية تعديل نموذج هارود ـ دومار ، لكي يعطي النتائج المرغوب فيها ، وذلك باستخدام السياسات المالية والنقدية التي أهملها النموذج . فزيادة عرض النقود ، مثلاً ، تؤدي إلى تغيير قيمة كل من متوسط إنتاجية رأس المال والميل الحدي للادخار ، وهما العاملان المحددان لمعدل النمو المرغوب فيه .

4 ـ إن نموذج هارود ـ دومار لا يسمح بإحلال عناصر الإنتاج بعضها محل بعض . فهو يفترض ثبات نسبة مزج عناصر الإنتاج ، وأن ارتفاع متوسط إنتاجية رأس المال إنما يعود إلى التقدم التقني ، وليس إلى زيادة كثافة رأس المال في العملية الإنتاجية . ويرى روبرت سولو R.Solow أنه إذا كانت أسعار عناصر الإنتاج مرنة وصاحبتها عملية إحلال عناصر الإنتاج بعضها محل بعض ، فسيتحقق التوظف الكامل . ونظراً لأن هذه النقطة تمثل جوهر النظرية النيوكلاسيكية فسنقوم بمناقشتها في البند التالي .

(19 ـ 3) النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

ذكرنا أن نموذج هارود ـ دومار يفترض عدم إمكانية إحلال عناصر الإنتاج بعضها محل بعض . ولقد انتقدت هذه النقطة من قبل الاقتصاديين النيوكلاسيك مثل سولو وسوان T.W.Swan وجيمس ميد J.E.Meade ، ونادوا بأن نسبة مزج عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية هي متغيرة وليست ثابتة . وتقوم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي على الفروض التالية :

* أن العمل ورأس المال هما عنصرا الإنتاج الوحيدان .

* استخدمت النظرية اصطلاح « دالة الإنتاج » لتحدد بها حجم الإنتاج الكلي خلال الفترات الزمنية المتعاقبة . غير أن استعمال هذا المفهوم ليس سهلاً . فالإنتاج الكلي يتكون من الكثير من السلع غير المتجانسة ، التي تجمع قيمها باستخدام الرقم القياسي للأسعار . وهذا يعني أن التغيير في تركيبة الإنتاج الكلي أو في الأسعار النسبية قد يؤدي إلى تغيير الإنتاج الكلي ، دون تغيير كمية عناصر الإنتاج المستخدمة ، ولهذا السبب تفترض النظرية ما يلي :

* يتكون الإنتاج الكلي من سلعة واحدة يمكن استهلاكها أو استثمارها .

* أن كلاً من عنصري الإنتاج متجانسان ، ويمكن تقسيم عنصر رأس المال إلى وحدات صغيرة ، واستخدامها مع أي كمية من العمل ، وبالتالي تكون هناك إمكانية لإحلال أحدهما محل الآخر على منحنى الإنتاج المتساوي Isoquant .

* سيادة المنافسة الكاملة بالشكل الذي يحقق مرونة في أسعار عناصر الإنتاج وبالدرجة التي تكفل تحقيق التوظف الكامل .

* يعدُّ الادخار جزءاً ثابتاً من الدخل (الإنتاج) الكلي . وهذه هي نظرة نموذج هارود ـ دومار نفسها .

* ينمو كل من القوى العاملة والسكان بمعدل نمو ثابت $(n=)$ ، ولا يتأثر هذا المعدل بالأجر الحقيقي أو بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

ويوضح الشكل (19 ـ 1) دوال الإنتاج التي تفي بالفروض السابقة ، حيث يتم قياس الكميات المستخدمة من عنصر العمل على المحور الأفقي ، بينما يقيس المحور الرأسي الكميات المستخدمة من رأس المال . أما المنحنيات Y_1 ، و Y_2 ، و Y_3 ، و Y_4 فهي منحنيات الإنتاج المتساوي ، حيث يوضح أي منها طريقة مزج عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاج كمية محددة من السلعة ، وهذا يعني أن $Y_1 < Y_2 < Y_3 < Y_4$.

ويعني النمو الاقتصادي تزايد الكميات المتاحة من كل من رأس المال والقوى العاملة ، وبالتالي الوصول إلى منحنيات إنتاج متساوٍ أعلى . وتشكل النقاط التي يتم التوصل إليها على هذه المنحنيات ما يطلق عليه اسم « مسارات النمو Growth Path، الذي يتجه إلى أعلى وإلى جهة اليمين[1] » وعندما تزيد كمية العنصرين بالمعدل نفسه ، فسيكون مسار النمو خطاً مستقيماً (أو أشعاعاً Ray) يبدأ من نقطة الأصل ويمر بالنقاط التي تم الوصول إليها .

---

(1) يناظر هذا الخط على مستوى الاقتصاد الجزئي ما يطلق عليه « الخط التوسعي للمنشأة » . انظر د . عبد الفتاح أبو حبيل ود. علي محمد الهوني ، ص 124 ـ 125 .

وعند النقطة Q يتم استخدام N_1 مـن العمـال و K_1 مـن رأس المـال ، وذلـك لتحقيق كمية من الإنتاج قدرها Y_1 . وفي ظل الفروض السابقة نجد أن معـدل نمـو رأس المـال $\left(\frac{I}{K}=\frac{\Delta K}{K}\right)$ سيسـاوي $\frac{(1-b)Y}{K}$. ويتحقـق هـذا إذا قـام المجتمـع بادخار نسبة ثابتة من دخله .

ونظراً لأن $\frac{K}{Y}$ تساوي المعجل ، فإن معدل نمو رأس المـال يسـاوي الميـل الحـدي للادخار مقسوماً على المعجل $\left(\frac{1-b}{V}\right)$. وإذا تحقق التعادل بين معدل نمـو رأس المـال و n ، فسيكون مسار النمو على خط مستقيم مثل OZ أو OW في الشكل (19 - 1) .

وبكلمات أخرى ، يتحقق قانون الغلة الثابتة إذا كان :

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{1-b}{V}=n \qquad (13 - 19)$$

وإذا بقيت قيم كل من n ، و $(1-b)$ ، و V ، ثابتة علـى مـا هـي عليـه ، فسيستمر نمو الإنتاج بالمعدل نفسه ، ولذلـك فـإن المعادلـة (19 ـ 13) تحـدد شـرط التوازن المستقر .

ونظراً لأن n تساوي معدل النمو الطبيعي في نمـوذج هـارود ـ دومـار ، فـإن المعادلة الأخيرة تمثل حالة التعادل بـين معـدل النمـو المرغـوب فيـه ، ومعـدل النمـو الطبيعي في نموذج هارود ـ دومار .

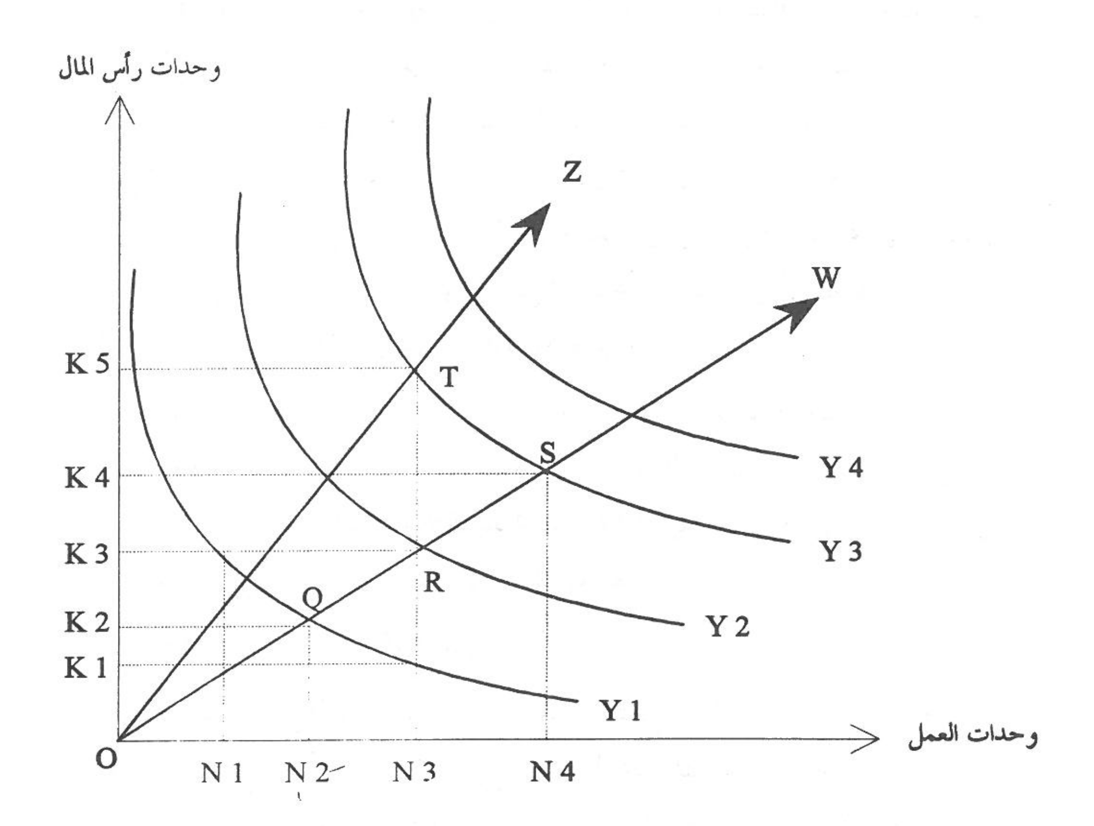
لكن الاختلاف بين النموذجين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يتركز في إمكانية تغيير قيمة V إلى المستوى الذي يحقـق شـرط التـوازن المسـتقر. ونظـراً لأن المعادلـة الأخيرة يمكن صياغتها كالتالي :

$$V=\frac{1-b}{n} \qquad (14 - 19)$$

فهذا يعني إمكانية زيادة V ، إما بزيادة الميل الحدي للادخار أو بتخفيض قيمة n .

لكن ما سنقدمه الآن يوضح أن زيادة الميل الحدي للادخار لن يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل بصورة دائمة . فإذا كان النظام الاقتصادي بمرحلة من النمو المستقر على الشعاع OW ، حتى وصل إلى النقطة Q . وفَوْر وصوله إلى هذه النقطة حدثت زيادة مفاجئة في الميل الحدي للادخار مما جعل $n < \frac{1-b}{V}$. بمعنى أن رصيد رأس المال يزيد بمعدل يفوق معدل نمو القوى العاملة ، وكانت النتيجة هي أنه ، وبدلاً من نمو رأس المال إلى K_3 ، زاد إلى K_5 ، في حين زاد عرض العمل إلى N_3 فقط . وانتقل الاقتصاد من النقطة Q إلى النقطة T ، وأصبحت العملية الإنتاجية ذات كثافة رأسمالية أعلى من ذي قبل ، حيث زادت V وانخفض $\left(\frac{1-b}{V}\right)$. وبقاء هذه النتيجة يعني استمرار الزيادة في الكثافة الرأسمالية ، إلى أن ينخفض $\left(\frac{1-b}{V}\right)$ ، ويتساوى مع n ، ويعود الاقتصاد مرة أخرى للتوازن على الخط المستقيم OZ . لكن هذا المستقيم يشير إلى كثافة رأسمالية أعلى من تلك التي يوضحها الخط OW . ويعود السبب في ذلك إلى أن نسبة مزج العناصر تغيرت ، بحيث أصبح يمزج ، مثلاً ، OK_5 من رأس المال مع ON_3 من عنصر العمل ، بدلاً من OK_4 مع ON_4 ، لإنتاج قدره Y_3 . وهذا ، بالطبع ، يرجع إلى فرضية إمكانية إحلال عناصر الإنتاج بعضها محل الآخر .

وعلى العكس عندما تنخفض قيمة الميل الحدي للادخار، فستنخفض قيمة المعجل ، وينتقل الاقتصاد إلى مسار جديد للنمو يقع إلى يمين المسار OW في الشكل السابق .



الشكل (19 - 1)
مسارات النمو في النظرية النيوكلاسيكية

أما إذا انخفض n مع بقاء $(1-b)$ ثابته ، فستزيد V ، وتزيد الكثافة الرأسمالية في العمليات الإنتاجية . ولكن ثبات الميل الحدي للادخار يعني أن زيادة V ستعمل على تخفيض معدل النمو في رصيد رأس المال حتى يتساوى مع معدل النمو الجديد المنخفض .

وفي هاتين الحالتين الأخيرتين نجد أن النظام الاقتصادي يستجيب لأي خلل عن طريق تغيير قيمة n حتى يصل إلى النمو المستقر n . وعندئذ يبقى دخل الفرد ثابتاً على ما هو عليه ، ثم يتغير أثناء مرحلة التعديل بالزيادة أو بالانخفاض ، ليبقى ثابتاً في مرحلة الاستقرار . فعندما يصل الاقتصاد إلى النقطة Q ، مثلاً ، ثم يزيد الميل الحدي للادخار عندها (زيادة رأس المال بمعدل أكبر من معدل نمو القوة العاملة) ، فإن الدخل يزيد من Y_1 إلى Y_3 وليس إلى Y_2 . وفي أثناء عملية الانتقال من النقطة Q إلى النقطة T ، يكون دخل الفرد غير ثابت إلى أن نصل إلى النقطة الأخيرة . وسيظل ثابتاً ما بقيت العوامل الأخرى على حالها .

ومما لا شك فيه أن الانتقال من النقطة Q إلى النقطة T يستغرق وقتاً طويلاً . وقد تحدث اضطرابات جديدة خلال هذه الفترة ، ويقل احتمال الوصول إلى النمو المستقر مرة أخرى . وهنا يأتي دور السياسة الاقتصادية السليمة التي تهدف إلى تحقيق زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد ، وذلك عن طريق تشجيع معدل تراكم رأس المال .

(19 - 3 - 1) تأثير التقدم الفني

افترضنا في التحليل السابق غياب التقدم التقني . ولكن لا توجد أي طريقة لاستمرار الزيادة في الإنتاج بمعدل أسرع من معدل نمو عناصر الإنتاج ، حتى خلال فترة النمو المستقر ، بدون وجود تقدم تقني . ويتمثل التقدم الفني في ما توفره أساليب الإنتاج الجديدة أو المحسنة من ظروف أفضل للعناصر الإنتاجية بالشكل الذي يزيد من قدرتها الإنتاجية . ويجب التمييز بين هذا المفهوم ، ومفهوم التغيّر في طرق الإنتاج Change in Methods of Production، الذي يعني تغيّر نسب مزج العناصر في العمليات الإنتاجية . ويتمثل هذا الأخير في الانتقال من النقطة T إلى النقطة S ، في الشكل السابق ، على منحنى الإنتاج المتساوي نفسه . أما التقدم الفني فيتمثل في انتقال منحنى الناتج المتساوي إلى أسفل في اتجاه نقطة الأصل ، مشيراً إلى أن الكميات نفسها من العمل ورأس المال قادرة على تحقيق إنتاج أكبر من ذي قبل .

وحتى إذا كانت قيمة كل من n ، و $(1-b)$ تساوي الصفر ، فسينتقل الاقتصاد الوطني إلى منحنى إنتاج متساو أعلى ، إذا كان هناك تقدم تقني . فالتقدم الفني يشير إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج ، وإذا كانت إنتاجية العناصر تزيد بمعدل واحدٍ ، فسيتجه الإنتاج إلى الزيادة بالمعدل نفسه . وينتقل النظام الاقتصادي على مسار مستقر للتوازن يشبه المسار OW أو OZ . وبكلمات أخرى ، إذا زادت كميات عناصر الإنتاج بطريقة تحقق النمو المستقر ، وصاحب ذلك تقدم تقني ، فستزيد سرعة حدوث التوازن المستقر على مسار النمو نفسه . وفي هذه الحالة يمكن صياغة شرط التوازن كالتالي :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{rK + \Delta K(1 + r)}{K} = \frac{rN + \Delta N(1 + r)}{N} \qquad (15 - 19)$$

حيث إن r = معدل التقدم الفني .

ونظراً لأن :

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{\Delta K}{Y} \cdot \frac{Y}{K} = \frac{(1 - b)}{V}$$

و

$$\frac{\Delta N}{N} = n$$

فإن المعادلة (19 ـ 15) يمكن الآن وضعها في الصورة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{Y} = r + \frac{(1 - b)}{V}(1 + r) = r + n(1 + r) \qquad (16 - 19)$$

لكن معدل النمو في أحد العناصر الإنتاجية قد يفوق معدل النمو في عنصر إنتاجي آخر . فإذا كان النمو متحيزاً لرأس المال Capital Biased ، ورمز لمعدل النمو في إنتاجية رأس المال بالرمز a ، بينما ذلك الخاص بإنتاجية العمل بالحرف b ، وافترضنا أن الكميات من العنصرين ثابتة $(n = (1 - b) = 0)$ ، وتساوي K_2 و N_2 من رأس المال والعمل على التوالي ، كما هو موضح في الشكل السابق . فإن

غياب التقدم التقني يعني أن الإنتاج سيظل ثابتاً عند Y_1 . وسينقل التقدم الفني النظام الاقتصادي من النقطة Q إلى نقطة أخرى تقع على خط مستقيم آخر له ميل يفوق ميل الخط OW . وهذا يعود إلى أن التقدم الفني يؤدي إلى تحرك كل من رأس المال والعمل (K_2 و N_2) إلى اليمين . ونظراً لأن $b\langle a$ ، فإن مقياس الرسم على المحور الأفقي . الرأسي سيزيد بدرجة أكبر من مقياس الرسم على المحور الأفقي ، وهذا يعني أن مسار النمو الجديد سيتقاطع مع منحنيات الإنتاج المتساوي المتتالية على مسافات متباعدة . وهذا يشير إلى أن الإنتاج يزيد بمعدل يقل عن a ويزيد عن b ، ولكنه يتجه إلى التناقص بالتدريج ليقترب من b .

(19 - 3 - 2) معدل الادخار الأمثل

لا يوجد إتفاق بين الاقتصاديين حول الموضوعات الخاصة بسياسة النمو الاقتصادي ، حيث إن هذه القضايا تتضمن قدراً من الحكم الشخصي والأيديولوجي ، أكثر مما تتضمنه من التحليل الاقتصادي . ومع ذلك ، يمكننا القول بأن هناك الكثير من الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تقضي بضرورة إهتمام السلطات العامة بمعدل النمو الاقتصادي . ولقد حاول بعض الاقتصاديين مناقشة الكيفية التي يتم من خلالها تحديد معدل الادخار الأمثل ، ومسار النمو الأمثل للنظام الاقتصادي .

وعلى الرغم من أن زيادة الادخار بمعدل أكبرمن زيادة القوة العاملة $\left(\frac{1-b}{V}\rangle n\right)$ ستؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد ، إلا أن مستوى دخل الفرد لا يشكّل المقياس الأمثل لمستوى الرفاه الاجتماعي . فالمعيار المهم الذي يجب النظر إليه هو ما يتبقى من الدخل بعد الادخار ؛ أي إلى الاستهلاك . وزيادة دخل الفرد لن تكون لها أهمية ، إن لم تؤدي إلى زيادة الاستهلاك . وهذا يتضمن عدم السماح

لدخل الفرد بالزيادة إلى مستوى أكبر من ذلك المستوى الذي يصل عنده استهلاك الفرد إلى أقصى قيمة له .

ولتوضيح ذلك ، نعود إلى المعادلة (19 ــ 13) ، التي تحدد شرط التوازن المستقر ، والتي يمكن كتابتها كالتالي[1] :

$$\frac{C}{N} = (\sigma - n)\frac{K}{N} \qquad (17 - 19)$$

حيث إن :

$\frac{C}{N}$ = استهلاك الفرد .

σ = متوسط إنتاجية رأس المال $\left(\frac{Y}{K}\right)$.

$\frac{K}{N}$ = كمية رأس المال المتاحة للفرد .

$n\frac{K}{N}$ = حجم الإنتاج الذي لا بد من احتجازه لتوفير رأس المال للعمال الجدد .

= حجم الادخار اللازم للمحافظة على نسبة رأس المال إلى العمل .

(1) بضرب طرفي المعادلة (19 ـ 13) في V نحصل على :

$$\frac{(1-b)}{V} - V = nv$$

$$\therefore (1-b) = nv$$

$$b = 1 - nv = 1 - n \cdot \frac{K}{Y}$$

$$\therefore bY = Y - nK$$

$$C = \sigma K - nK = (\sigma - n)K$$

وبقسمة طرفي المعادلة الأخيرة على N نحصل على المعادلة (19 ـ 17) .

$\sigma \frac{K}{N}$ = دخل الفرد .

ولو أمكن الاحتفاظ بالنمو المستقر فسيتجه كل من رأس المال والعمل للنمو بالمعدل نفسه ، وستبقى $\frac{K}{N}$ ثابتة عبر الزمن . ولكن زيادة الميل الحدي للادخار ستزيد قيمة $\frac{K}{N}$ ، ومن ثم إلى زيادة الاستهلاك الفردي . غير أن زيادة $\frac{K}{N}$ ستؤدي إلى سريان ظاهرة تناقص الغلة ، وبالتالي إلى انخفاض قيمة $\sigma \frac{K}{N}$ ، وإلى انخفاض أثر الزيادة في $\frac{K}{N}$ على $\frac{C}{N}$ باستمرار . وستستمر هذه العملية إلى النقطة التي يتعادل عندها أثر الانخفاض في σ مع أثر الزيادة في $\frac{K}{N}$ بحيث يتوقف الاستهلاك الفردي عن النمو . وبعد هذه النقطة نجد أن أثر الانخفاض في σ ، يزيد عن أثر الزيادة في $\frac{K}{N}$ ، وينخفض الاستهلاك الفردي .

وعندما يتحرك النظام الاقتصادي على مسار للنمو يتحقق عليه أقصى قيمة للاستهلاك الفردي ، فإن هذا يتبع ما أسماه إدموند فيلبس E.S.Phelps ، بالقاعدة الذهبية للتراكم ، Golden Rule of Accumulation ، ويطلق على معدل الادخار المتفق مع القاعدة الذهبية للتراكم اسم « معدل الادخار الأمثل »[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض التحفظات حول القاعدة الذهبية للتراكم نورد منها ما يلي :

* أن التقدم التقني قد لا يكون حيادياً ، بل قد يؤدي إلى تقليل أو تخفيض أثر ظاهرة سريان الغلة المتناقصة ، بل قد تختفي هذه الظاهرة بالكامل . وهنا نجد أن أي زيادة في $\frac{K}{N}$ ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك الفردي .

---

[1] E.S.Phelps, « The Golden Rule of Accumulation: A Table For Growthmen, »American Economic Review Vol. 51, Sep. 1961, PP. 638-643.

* على الرغم من أن القاعدة الذهبية تشير إلى الهدف النهائي لسياسة النمو إلا أنها لا تقدم أي دليل حول أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف . صحيح أن معدل الادخار الأمثل سيزيد بالتدريج قيمة كل من $\frac{C}{N}$ و $\frac{K}{N}$ ، وسيقترب النظام الاقتصادي من مسار النمو المستقر الذي يتحقق عنده أقصى استهلاك فردي . لكن الوصول إلى معدل الادخار الأمثل في المجتمعات التي تتميز بانخفاض دخل الفرد (الفقيرة) ، قد يتضمن قدراً من التضحية من قبل السكان ، خاصة أن الاقتراب من مسار النمو المستقر قد يستغرق وقتاً طويلاً ، ويمتد إلى الأجيال القادمة .

* هناك الكثير من التحفظات التي تتعلق بافتراضات النموذج ، الخاصة بثبات النسب ، وثبات الغلة ، ووجود سلعة واحدة فقط ، وعنصرين اثنين للإنتاج .

ولهذه الأسباب ، فإنه يصعب استخدام معدل الادخار الأمثل كقاعدة لاختيار سياسة النمو المثلى . وعلى الرغم من ضرورة قيام السلطات العامة بتحديد السياسة الاقتصادية الخاصة بالنمو ، إلا أن تحديد معدل النمو المستهدف يتم بطريقة تحكمية ، ولا يمكن الدفاع عنه بالاستناد إلى التحليل الاقتصادي بمفرده .

أما السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتخذها السلطات العامة للوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى المعدل المستهدف ، فيمكن التحدث عنها باختصار في النقاط التالية :

* استخدام السياسة النقدية لتخفيض سعرالفائدة وبالتالي تشجيع الاستثمار .

* استخدام السياسة المالية المتمثلة في :

الإعفاءات الضريبية .

زيادة الإنفاق العام على التعليم ، والصحة ، والتدريب ، والأنواع الأخرى من الاستثمارات البشرية ، وعلى برامج البحوث و التنمية .

* زيادة الإنفاق العام في مشاريع البنية التحتية Infrastructure وفي مجالات الإنتاج مباشرة متى تحققت الربحية الاجتماعية لهذه الاستثمارات ، وخاصة في المجالات التي لا يستطيع أن يقوم بها رأس المال الخاص .

(19 - 4) هل النمو الاقتصادي أمر مرغوب فيه ؟.

إن النمو الاقتصادي يصاحبه العديد من النفقات الاجتماعية ، فقد يزيد نصيب الفرد من الناتج أو من الاستهلاك عبر الزمن ، ولكن هل هذا يعني أن إنسان اليوم هو أكثر سعادة من أولئك الذين عاشوا من قبل ؟. وتتمثل التكاليف المصاحبة للنمو الاقتصادي في القضاء على عوامل الحياة الطبيعية مثل : الاستنزاف السريع للموارد الناضبة ، وتلوث الهواء والماء ، ومشكلات المناطق الحضرية مثل الازدحام والضوضاء ، والجريمة ، وانجراف التربة ، وقطع الأشجار .

ومع أن هناك تكاليف تصاحب عملية النمو الاقتصادي ، وهي تكاليف لا توضحها الإحصائيات التي تنشرها الدول ، ومع ضرورة اتخاذ البرامج الكفيلة بمعالجتها ، إلا أنها ليست بالكبيرة ، كما سيتضح من النقاط التالية :

* عند زيادة الطلب على مورد طبيعي بمعدل يزيد عن معدل زيادة العرض ، فسيرتفع سعره ، وستحاول المنشآت إحلال مورد آخر محله ، وبالتالي التقليل من استخدامه . وعندما تزداد أسعار السلع التي تستخدم الموارد الطبيعية التي زاد سعرها ، فسيقوم الأفراد بشراء كميات أقل من هذه السلع ، وكميات أكبر من السلع الأخرى . وهذا يعني عدم وضوح الفكرة التي تقول بأنه يجب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي من أجل الأجيال القادمة .

* يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة تلوث الهواء والماء . لكن هذه النتيجة ليست حتمية ، وتتوقف على طبيعة عملية النمو ، وستتفاقم هذه الظاهرة إذا أخفق نظام الأسعار (السوق) في منع المنشآت الخاصة والعامة ، وسائقي السيارات من

تلويث الهواء . أي بدون دفع تكاليف ما أقترفوه . فالمنشآت تتخلص من العادم عن طريق قذفه في البحار والأنهار والصحراء ، أو من خلال المداخن . كما يقود الأفراد السيارات التي تقذف العادم ، وتطول القائمة . ويمكن تصحيح نظام الأسعار عن طريق تنظيم التخلص من الفاقد بإلقائه في البيئة سواء بالرقابة المباشرة ، أو بفرض ضريبة على أولئك الذين يتسببون في التلوث . وبالتالي يمكن أن ينمو الاقتصاد دون أن تتفاقم مشكلة التلوث .

* أما الأمتداد العمراني والازدحام والضوضاء والجريمة . فمن الملاحظ أن الجريمة قد تحدث سواء تحقق النمو الاقتصادي أم لم يتحقق . ومع أن النمو الاقتصادي السريع قد يزيد حدة هذه المشكلات ، إلا أنه يمكن تخفيض حجمها دون تخفيض معدل النمو الاقتصادي . وإذا ما أوقف المجتمع عملية النمو ، فقد لا يستطيع دفع النفقات الضرورية لتخفيض حدة المشكلات المصاحبة لهذه العملية .

* وأخيراً ، يزيد النمو الاقتصادي كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع ، لكن هذا لا يعني ، بالضرورة ، زيادة العدالة في توزيع الدخل . ومع أن البعض قد يرى أن توزيع الدخل هو أكثر إلحاحاً من الاستمرار في النمو الاقتصادي ، إلا أن عملية إعادة توزيع الدخل ستصبح سهلة في ظل النمو الاقتصادي .

أسئلة الفصل التاسع عشر

1 ـ ما الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ؟

2 ـ ما معنى معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب فيه ، ومعدل النمو الطبيعي ؟ هل من السهل أن ينمو الاقتصاد بمعدل النمو الطبيعي ؟ .

3 ـ أ . ملأ النموذج (أ) في الجدول (19 ـ 2) مفترضاً أن :

* الميل الحدي للاستهلاك = 0.8 .

* المعجل = 4 .

3 ـ ب . لنفترض الآن أنه في النموذج (ب) أصبح معدل النمو الفعلي 10٪ . والمطلوب إعادة كتابة بيانات النموذج (ب) .

3 ـ جـ . لنفترض أن معدل النمو في النموذج (جـ) أصبح 2٪ المطلوب إعادة تصحيح أرقام النموذج (جـ) .

3 ـ د . ما ملاحظاتك حول الفقرتين السابقتين ؟

4 ـ ما الأختلاف في فروض النموذجين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي .

5 ـ هل يمكن أن يزيد نصيب الفرد من الناتج في النموذج النيوكلاسيكي بدون تقدم تقني ؟

6 ـ قارن بين معدل الادخار في النموذجين الكلاسيكي والنيوكلاسيكي ؟ .

قائمة المراجع

1 - F. Brooman and H. D. Jacoby, Macroeconomics, (Aldine Publishing Campany,Inc. , 1970), Chap. 15, PP. 369-406.

2 - T. F. Dernburg and D. M. Mc Dougal, Macroeconomics, 4th ed. (Mc Graw-Hill Bock Company,1972), chap. 15, PP. 309-330.

3 - John Lindauer, Macroconomics, 2nd. ed. , (John Wiley & Sons, Inc. , 1971), Chap. 14, PP. 288-308.

4 - E. Shapiro, Macroeconomic Activiry, 4th ed., (Harcouert Brace Jouanovich, 1978), Chap. 21, PP, PP. 400-423.

5 - W. Smith, Macroecomics (Richard D. Irwin, 1970), Chap.18-20, PP. 391-439.

الفصل العشرون

السياسات الاقتصادية الكلية Macroeconomic Policies

تناولنا في الفصول السابقة كلاً من الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، والإطار النظري للاقتصاد الكلي ، وألقينا بعض الضوء على السياسات الاقتصادية ؛ سواء في إطار نموذج $IS-LM$ أو في إطار $IS-LM$ ، $AD-AS$.

وسنركز في هذا الفصل على السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع . وسنتطرق إلى أربعة أنواع من هذه السياسات ؛ هي السياسة المالية ، والنقدية والدخلية ، والسياسات التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة . ومع تعدد الآراء حول هذه السياسات ، إلا أننا سنحاول تبسيط التحليل في إطار النموذج الذي تم تقديمه في الفصل السابع عشر . وسنسلط الضوء على الآراء المتفق عليها ، التي تم دعمها بالأدلة العملية[1] .

(20 - 1) السياسة المالية Fiscal Policy

أشرنا من قبل إلى أن القطاع العام يقوم بالوظائف التالية :

* وظيفة التخصيص Allocation Function ، التي تتمثل في توفير السلع التي تختلف منافعها الاجتماعية الصافية عن المنافع الاجتماعية الصافية للسلع الخاصة . ومن أمثلة هذه السلع التعليم الإلزامي ، والدفاع ، والأمن ، والعدالة والصحة .

---

(1) نلفت انتباه القارئ إلى ما جاء في مقدمة الفصل الثالث .

* وظيفة التوزيع Distribution Function ، وهي تتعلق بتوزيع الدخل والثروة ، التي فشل نظام السوق في تحقيقها .

* وظيفة الاستقرار Stabilization Fuction ، التي ترتبط باستخدام سياسة الموازنة budget Policy لتحقيق التوظف الكامل ، واستقرار الأسعار ، والوصول إلى معدل معقول من النمو الاقتصادي ، وتحسين وضع ميزان المدفوعات .

وسنركز في هذا الفصل على سياسة الاستقرار ، والتوظف الكامل فقط .

ومن جهة أخرى ، تطرقنا إلى مفهوم الميزانية العامة في الفصل التاسع ، وذكرنا أن العجز في هذه الميزانية يشير إلى أن الخزانة العامة تتبع سياسة مالية توسعية ، أما الفائض فيشير إلى سياسة مالية انكماشية . كما قد ينشأ العجز أيضاً بسبب الركود الاقتصادي ، حيث تتناقص إيرادات الضرائب وتزيد المدفوعات التحويلية . ولهذا لا يمكن النظر إلى العجز بأنه دليل على انتهاج الخزانة العامة لسياسة مالية توسعية .

(20 - 1 - 1) فاعلية السياسة المالية The Effectiveness of Fiscal Policy

أشرنا من قبل إلى أن الكينزيين يعتقدون بفاعلية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، بينما يرى النقوديون أنها غير فاعلة ، فأي الرأيين أصح ؟ . تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على الأدلة العملية التي توضحها الدراسات القياسية . ولكن ، قبل أن نقدم بعضاً من هذه الدراسات ، سنتعرض للصيغة العامة للدراسات العملية .

لنفترض أن متغيرات السياسة المالية والنقدية قد تم قياسها بدقة ، وأن هذه المتغيرات هي الوحيدة التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي (الناتج الوطني الإجمالي) ، حيث يمكن كتابة معادلة هذا الأخير كالآتي :

$$Y = a + bF + cM + u \qquad (1 - 20)$$

حيث إن :

Y = الناتج الوطني الإجمالي .

F = الميزانية العامة (الرصيد أي العجز أو الفائض) .

M = عرض النقود (الاسمي) ، أو القاعدة النقدية .

u = معامل الإزعاج Disturbance term .

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة كالتالي :

$$\Delta Y = b\Delta F + c\Delta M + v \qquad (2 - 20)$$

لنفترض الآن أن السلطات النقدية لم تحاول تحقيق الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي ، أو أنها حاولت و لم تنجح في ذلك . وأن السلطات المالية نجحت في تحقيق الاستقرار بالقدر الذي يلغي تأثير القوى العشوائية (v) ، (بمعنى أن : $b\Delta F = V$) ، وتصبح المعادلة الأخيرة كالتالي :

$$\Delta Y = c\Delta M \qquad (3 - 20)$$

وتتضمن هذه المعادلة أنه ليس للمتغير المالي أثر في مستوى النشاط الاقتصادي ، بينما يشرح المتغير النقدي التغيرات التي تحدث في مستوى النشاط الاقتصادي على وجه أفضل . وبكلمات أخرى ، توضح المعادلة (20 – 2) أن المتغيرات المالية هي الأكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار ، إلاّ أن هذه المتغيرات تبدو أقل فاعلية في المعادلة (20 – 3) . وبالمثل فإن السياسة النقدية التي تبدو أقل فاعلية في تحقيق الاستقرار في المعادلة (20 ـ 2) ، تبدو أنها الأكثر فاعلية في المعادلة (20 ـ 3) .

وفي نموذج قياسي يحتوي على معادلة واحدة Single - Equation Model ، قام أندرسون وجوردون[1] بتقدير نموذج الانحدار (20 ـ 1) ، حيث استعملا عينة من

---

[1]Leonall C. Anderen and Jerry L. Jordan , « Monetary and Fiscal Actions: ATest of Their Relative Importance in Economic Stabilization, » Fed. Res. Bank of St.Louis Review, 50, Nov. 1968, PP. 11-24.

62 إحصائية ربع سنوية ، تبدأ من الربع الأول من عام 1952 .

ووفقاً للإطار النظري ، تكون السياسة المالية فاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا كانت إشارة المعامل b سالبة ، ويكون لهذا المعامل دلالة إحصائية عالية . غير أن جوردن وأندرسون وجدا أنه ليس للمعامل b دلالة إحصائية مقبولة . وبالتالي ، فإن نتائجهما دعمت الرأي القائل بأن السياسة المالية تُعَدُّ غير فاعلة في غياب التغيّر في عرض النقود .

كما اختبر الباحثان المعادلة (20 ـ 3) ، ووجدا أن لعرض النقود أثراً كبيراً في تحديد قيمة Y ، حيث إن إشارة المعامل c كانت موجبة ، وذات دلالة إحصائية مرتفعة . وهذه النتيجة تمثل الرأي القائل بأن النشاط الاقتصادي يستجيب للسياسة النقدية بصورة أكبر من استجابته للسياسة المالية .

وفي دراسة أخرى قام بها كل من دي ليوى وكالتشبرنر[1] ، حيث افترضا أن F و M في الطرف الأيمن من المعادلة (20 ـ 1) ، متغيرات خارجية Exogenous ، وتوصلا إلى نتائج تدعم وجهة النظر القائلة بفاعلية السياسة النقدية . لكننا يمكن أن نستنتج من المعادلات (20 – 2) ، (20 – 3) ، أن دراسة إندرسون وجوردن . يمكن تفسيرها على أنها تدعم الرأي القائل بفعالية السياسة المالية .

ومن جهة أخرى ، نجد أن الأدلة التي تم الحصول عليها من النماذج القياسية الموسعة Large-Scale Econometric models تختلف عن نتائج اندرسون وجوردن . فنموذج الأستاذين كلين وفروم[2] ، وكذلك معظم النماذج القياسية الكبيرة في الدولة الصناعية المتقدمة ، يشير إلى فاعلية السياسة المالية .

---

[1]Frank de Leeuw and John Kalchbrenner, « Monetary and Fisical Actions, A Test of Their Importaance in Economic Stahilization - Comment, » Fed. Res. Bank of St. Louis, 51, Apr. 1969, PP.6 - 11.

[2]Gary Fromm and Lawrence R. Klein, « A Comparison of Eleven Econometric Models of the United States, » American Economic Review, 63, May, 1973, PP. 385 - 393 .

ولكن السؤال المطروح الآن هو : وإن كانت السياسة المالية فاعلة ، فهل يمكن أن تحقق الاستقرار ؟ إن وجود فترات تأخير أو فجوات Lags زمنية في السياسة المالية ، التي قد تكون طويلة أو متغيرة ، قد لا تجعل السياسة المالية قادرة على تحقيق الاستقرار .

(20 - 1 - 2) الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة المالية Fiscal Policy Lags :

يوجد ثلاث فجوات زمنية ترتبط بالسياسة المالية هي :

1 - فجوة الإدراك Recognition Lag .

وهي الفترة الزمنية التي تنقضي بين الوقت الذي تظهر عنده الحاجة إلى العمل ، والوقت الذي تُدرك عنده الحاجة إلى العمل .

2 - فجوز الإنجاز Implementation Lag .

وهي الفترة بين الوقت الذي تدرك عنده الحاجة إلى العمل ، ووقت التغير الفعلي في السياسة .

3 - فترة الاستجابة Response Lag .

وهي الفترة الزمنية التي تنقضي بين التغير الفعلي في السياسة ، والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة في الاقتصاد تأثيراً فعلياً .

ونظراً لأن مشكلة الفجوات الزمنية مشتركة في السياستين المالية والنقدية ، فسنتطرق إليها أيضاً عندما نتحدث عن السياسة النقدية ، وسنركز هنا على ما يخص السياسة المالية فقط .

وتظهر مشكلة الادراك بسبب الفترة اللازمة للقيام بجمع البيانات عن الاقتصاد الوطني ، والقيام بتحليلها . فإذا انخفض الناتج الوطني الإجمالي ، فهل هذا يعني أن الاقتصاد سيدخل مرحلة من الركود ؟ . وإذا ارتفع الرقم القياسي لنفقة المعيشة في أحد الشهور ، فهل هذا يعني أن الاقتصاد سيعاني من التضخم ؟. هل

يمكن الحكم على ما سيحدث بناء على الاحصائيات السابقة ؟. لا شك أنه لا بد من فترة زمنية معينة ، تختلف من اقتصاد إلى آخر ، تجمع فيها الإحصائيات ، ويتم تحليلها . وهذا يعني أنه قد تنقضي عدة فترات زمنية حتى تدرك السلطات العامة الظاهرة الاقتصادية ، وضرورة القيام بفعل معين لمواجهة هذه الظاهرة . ومن المفترض أن تكون فجوة الإدراك واحدة في كل من السياستين المالية والنقدية .

أما فجوة الإنجار فتظهر عند الحاجة لتغيير السياسة ، فكم تبلغ الفترة اللازمة لتغيير معدل أو معدلات ضريبية معينة ؟ أو لتغيير الإنفاق العام ؟. إنها بلا شك فترة طويلة . لكن هذا يقلل من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الاستقرار . فمن المعروف أن التغيرات في الإنفاق العام تُستخدم في كثير من الأحيان لتلطيف التقلبات قصيرة الأجل في الإنتاج الكلي وفي التوظف أو التخلص منها وطول فترة الإنجاز يعني صعوبة التخلص من الركود أو الكساد الاقتصادي .

وأخيراً ، تختلف فجوة الاستجابة وفقاً لنوع أو لأداة السياسة المالية ؛ فهي أطول بالنسبة للتغيرات في الإنفاق العام ، مقارنة بتلك الخاصة بالتغيرات الضريبية .

والمشكلة الصعبة المرتبطة بفجوات السياسة المالية تتمثل في أن تأثير السياسة الجديدة قد يتحقق في وقت لا يكون لهذا التأثير أية ضرورة . والأسوأ من ذلك ، أن يتم تطبيق السياسة الجديدة في الوقت الذي تكون فيه هذه السياسة غير ملائمة بالكامل . فإذا فرضنا مثلاً أن الاقتصاد يعاني من بطالة ، حيث يتعين على السلطات المالية تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق العام ، أو الاثنان معاً .

ونظراً لوجود الفجوات الزمنية اللازمة لإجراء الدراسات حول قيمة الإنفاق العام الجديد ، أو معدل الضرائب الجديد ، ولسن قوانين الضرائب الجديدة . وإذا تم تنفيذ السياسة المالية الجديدة لمعالجة البطالة ، في الوقت الذي كان النظام الاقتصادي يتعرض فيه لتضخم ، فستكون النتيجة هي زيادة معدلات التضخم ، وتسوء المشكلة أكثر .

وعند وجود الفجوات الزمنية الطويلة ، ينبغي على صانعي السياسة المالية ألاّ يدركوا الوضع الاقتصادي الحالي فقط ، بل أن تكون لديهم فكرة عما سوف يحدث في السنوات القليلة القادمة . وهذا يتحقق بتصميم النماذج القياسية الكبيرة للاقتصاد الوطني ، واستخدامها في التنبؤ بالوضع الاقتصادي في المستقبل ، وكلما زادت دقة هذه النماذج ، زاد استعمال السياسات الاقتصادية الملائمة ، ونجحت هذه السياسات في معالجة الظواهر الاقتصادية المراد علاجها .

ومن جهة أخرى ، فإن زيادة دقة النماذج القياسية الواسعة النطاق ، واستخدام السياسات الاقتصادية المناسبة ، يعني انخفاض خطورة الفجوات الزمنية . أما عدم دقة النماذج القياسية ، فسيزيد من حدة المشكلة ، إذ قد تعمل السياسات الاقتصادية المقترحة على ضوء تقديرات هذه النماذج إلى عدم الاستقرار .

(20 - 1 - 3) اختيار أدوات السياسة المالية

أشرنا في الفصل التاسع إلى أن مضاعف الإنفاق العام يزيد عن قيمة مضاعف الضرائب . ولكن إذا كان التخفيض في الضرائب على الدخول الشخصية كبيراً ، فقد يعوض صغر قيمة مضاعف الضرائب . أي إن اختلاف قيم المضاعف ليس له تأثير على اختيار أداة السياسة المالية .

ومن جهة أخرى إذا كانت الفجوة الزمنية المرتبطة بالتغيّر في الإنفاق العام أطول من تلك المرتبطة بالتغيرات في الضرائب ، فقد تكون التغيرات في الضرائب هي الأنسب . غير أنه يجب أن ننوه هنا إلى نقطة أثارها جون كينث جالبريث[1] ، وهي أن زيادة الضرائب على الدخول الشخصية قد تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار ، وهذا يعني أن مطالبة العمال بأجور أعلى تعتمد على دخلهم الذي يستطيعون التصرف فيه . وزيادة الضرائب على الدخول الشخصية تخفض الدخل

---

[1] John Kenneth Galbraith « The Affluent Society (Boston, Houghton Miffin Company) . 1958 .

المتاح (أو تزيد بمعدل أقل) ، وسيطالب العمال بأجور أعلى لتعويض الزيادة في الضرائب . وكما أشرنا من قبل ، تؤدي زيادة الأجور النقدية إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار . كما تؤدي زيادة الضرائب إلى تخفيض الطلب الكلي ، وانتقال منحنى AD إلى اليسار ، وهذا يعني انخفاضاً في المستوى العام للأسعار . أما الأثر الصافي في الأسعار فهو غير محدد ، إذ قد تزيد أو قد تنخفض .

وبكلمات أخرى ، إن احتمال نجاح الخزانة العامة في معالجة التضخم عن طريق زيادة الضرائب ، هو احتمال ضئيل . بينما نجد أن تخفيض الضرائب لمعالجة الكساد ستكون سياسة ناجحه ، حيث ستزيد الدخول المتاحة ، وبالتالي الطلب الكلي . وهذه النتيجة الأخيرة تقوي الحجة التي تنادي بتخفيض الإنفاق العام عند التضخم ، وتخفيض معدلات الضرائب لمعالجة الركود الاقتصادي .

(20 - 1 - 4) الضرائب والاستثمار

تستطيع السلطات العامة في المجتمع تغيير الهيكل الضريبي ، كأن تزيد معدل الضرائب على الدخول الشخصية ، وتخفض معدلات الضرائب على أرباح الشركاء، وذلك بهدف تخفيض الاستهلاك وتشجيع أو تحفيز الاستثمار .

ومن المعروف أن إحدى خصائص النظام الضريبي في معظم الدول هي أن الأرباح الخاضعة للضريبة تساوي مجموع الأرباح مطروحاً منه مخصصات استهلاك رأس المال . وتمثل هذه المخصصات التكاليف الأصلية ، وليس تكاليف إحلال أو استبدال . وعند ارتفاع المستوى العام للأسعار تصبح التكاليف الأصلية أقل من تكاليف الإحلال الحقيقية ، وتصبح المنشآت غير قادرة على استقطاع استهلاكاتها الحقيقية : وسيكون الربح الخاضع للضريبة مبالغاً فيه ، وتؤدي هذه الأرباح المرتفعة إلى التزامات ضريبية مرتفعة على المنشآت .

وتؤثر زيادة الضرائب في الاستثمار بطريقتين :

1 ـ تخفيض الأرباح الحقيقية بعد الضرائب . وهذا لا يشجع الاستثمار .

2 ـ نظراً لأن التكاليف الأصلية تقترب من تكاليف الإحلال في الأمد القصير ، فستزيد الاستثمارات في المشروعات قصيرة الأمد . وهذا يتضمن تشويهاً لعملية تخصيص الموارد الاقتصادية .

وتزيد حدة الطريقتين بالمعدلات المرتفعة للتضخم التي تؤدي إلى أرباح أعلى ، والتزامات ضريبية أكبر .

ولقد اقترح الاقتصاديون تغيرات مختلفة في النظام الضريبي لعزل تأثير التضخم عن الاستثمار ، ومن هذه الاقتراحات ما يلي :

أ ـ اقتراح بليندر ربط مخصصات استهلاك رأس المال بالرقم القياسي للأسعار[1] . وبالتالي تتعدل المخصصات سنوياً مع التضخم الذي يحدث خلال السنة ، وتبقى القيمة الحقيقية ثابتة ، ولا ينخفض معدل الأرباح الحقيقية بعد خصم الضرائب بسبب التضخم .

ب ـ السماح للمنشآت بخصم القيمة الحالية للاستهلاك من الدخل الخاضع للضريبة في السنة التي يتم فيها شراء هذه الأصول[2] .

جـ ـ السماح بتعجيل الاستهلاك ، كأن يُسمح للمنشآت بأن تخفض قيمة المصنع خلال فترة أقصر من الزمن . وبالتالي تقترب التكاليف الأصلية (تكاليف شراء المصنع) من تكاليف الإحلال ، ويقل تأثير التضخم المتمثل في تخفيض الأرباح الحقيقية بعد خصم الضرائب[3] .

---

[1] Alan S. Blinder, « Can Income tax Increases Be Inflationary ? An Expositiony Note, » National Tax Journal, 26 (June, 1973) , 295 - 301.

[2] Martin Feldstein , « Adjusting Deprecition In An Inflationary Economy , Indexing versus Acceleration, » National Tax Journal, 34 (March 1981) 29 - 43.

[3] Alian J. Auerbach and Dale W. Jorgenson , « Inflation - Proof Depreciation of Assets, » Harvard Business Review, 58 (Sep - Oct - 1980) 113 - 18 .

ويلاحظ أن الاقتراحين (أ) و (ب) يحولان دون تآكل القيمة الحقيقية لمخصصات استهلاك رأس المال . أما الاقتراح (جـ) ، ومع أن له بعض المزايا بوصفه أداة لتنشيط الاستثمار ، إلا أنها طريقة غير مرضية لحماية النظام الضريبي من آثار التضخم.

وإذا استطعنا عزل تأثير التضخم عن الاستثمار ، فكيف يستطيع صانعوا السياسة تصميم السياسة الضريبية لتنشيط الاستثمار؟! لقد اقترح الاقتصاديون العديد من هذه السياسات ، منها :

1 ـ تخفيض معدلات الضرائب على الشركات .

وتهدف هذه السياسة إلى زيادة الأرباح الحقيقية ، بعد دفع الضرائب ، وبالتالي إلى زيادة الحافز لدى المنشآت للاستثمار في مجالات جديدة .

2 ـ تقديم اعفاءات ضريبية للاستثمار Investment Tax Credit .

وهنا تقوم المنشآت بخصم نسبة من قيمة مشترياتها من المواد الخام أو من مصاريف التشغيل ، من الالتزامات الضريبية . فإذا كانت المواد الخام مليون دينار ، وكانت نسبة الإعفاء الضريبي 30٪ ، فستكون قيمة الإعفاء 300 ألف دينار . وهذا يعني أن الإعفاء الضريبي يخفض أسعار شراء المواد الخام ، ومن ثم يحفز الاستثمار .

3 ـ السماح للمنشآت بتعجيل استهلاك الأصول .

وهذه السياسة تتضمن تغيير المدى الزمني الذي يتم فيه تخفيض قيمة المصنع . بمعنى نقل الخصم الضريبي من السنوات الأخيرة إلى السنوات الأولى ، وبالتالي لا تنخفض الالتزامات الضريبية كما هي الحال في السياسة السابقة . وتتمثل الفائدة التي تعود على المنشآت في دفع الخصومات مبكراً ، وانخفاض قيمة المصنع بسرعة أكبر ، فتزداد القيمة الحالية للأرباح من تلك الاستثمارات ، ويزيد الحافز لزيادة الاستثمارات .

غير أن السياسة الأولى (تخفيض معدلات الضرائب) تُعَدُّ مكلفة للخزانة العامة ؛ فهي تمثل انخفاضاً في الإيرادات الضريبية على الدخل المتولد من رأس المال . ولهذا يعد كل من الإعفاء الضريبي وتعجيل الاستهلاك أكثر كفاءة مقارنة بالسياسة الأولى . ومع ذلك فإن عيب السياستين الثانية والثالثة هو أنهما غير حياديتين في عملية تخصيص الموارد . فالإعفاء الضريبي سيكون في صالح الأصول قصيرة الأجل ، بينما سيكون تعجيل الاستهلاك في صالح الأصول المعمرة . وقد يُعاد تجديد الأصول قصيرة الأجل لعدة مرات لتسمح بمزيد من الاستفادة من الإعفاء الضريبي . أما تعجيل الاستهلاك فيؤدي إلى انخفاض قيمة المصنع بسرعة كبيرة . ونظراً لكبر الالتزامات الضريبية في السنوات الأولى ، فقد تطلب المنشآت تأجيل دفع هذه الالتزامات لسنوات عديدة ، وهذا بالطبع سيكون في صالح المنشآت .

(20 - 1 - 5) عجز الميزانية والدَّين العام

عندما تتبع الخزانة العامة سياسة توسعية ، حيث تقل إيراداتها عن إنفاقها ، فستحقق عجزاً في ميزانيتها . وإذا أرادت الاستمرار في ذلك فستمول هذا العجز عن طريق الاقتراض من الجمهور أو من المصرف المركزي . أي إنها ستستدين من الجمهور أو من المصرف المركزي ، وذلك بإصدار سندات (أو أذونات) بقيمة العجز (أو قيمة الدين العام) ، وبيعها لأي من الطرفين السابقين . وقد يكون لهذه السندات عائد ثابت يرتبط بتاريخ الاستحقاق ، مكتوباً على السند ، أو أن يكون معدل « الكوبون » ثابتاً ، بينما تتحدد قيمة السند وفقاً لظروف السوق .

وهناك اختلاف جوهري بين الدين العام والدين الخاص . فقد تفلس الوحدة الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص ، ولا يمكنها بالتالي اقتراض أي أموال إضافية لدفع ما عليها من التزامات . غير أنه لا يمكن إعلان إفلاس الدولة . وإذا سلمنا بذلك ، فما هو المبلغ الذي يستطيع أن يقترضه القطاع العام ؟. وهل هناك مستوى معين يجب أن تتوقف الخزانة عنده عن الاقتراض بسبب رفض الجمهور لإقراضها ؟. إن

الإجابة عن هذه الأسئلة ليست بالسهلة ، وتتطلب فهماً كبيراً لأسس الائتمان الممنوح للقطاع العام . إن للقطاع العام سلطة فرض الضرائب التي تمكنه من دفع الدين وفوائده . وطالما أن الخزانة العامة لم تسيء استعمال قدرتها في فرض الضرائب ، فستتمكن من الاقتراض .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإنّ للقطاع العام القدرة على طبع النقود بدلاً من فرض الضرائب . وتمكنها هذه القدرة من زيادة حجم القروض (الديون) العامة .

ويتفق الاقتصاديون على أن عجز الميزانية العامة يجب أن يتم تخفيضه ، أو القضاء عليه ، لما له من آثار سيئة في الاقتصاد تتمثل في زيادة حدة التضخم ، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمارات . كما يتفق الاقتصاديون أيضاً على أن طريقة تمويل الدين العام لها أهميتها في تحديد أثر العجز في الاقتصاد الوطني . فإذا تم بيع السندات العامة للجمهور ، فستقوم الخزانة بفرض الضرائب اللازمة لدفع الدين وفوائده . أما إذا تم بيع السندات إلى المصرف المركزي ، فستزيد القاعدة النقدية ، وبالتالي يزداد عرض النقود ، ومن ثم يزداد الطلب الكلي .

ولكن ، ما هو معدل الضرائب اللازم لدفع الفوائد على الدين العام ؟ . اشتق دومار[1] Domar معدل الضريبة الكافي لدفع الفوائد على الدين كالتالي : لنفترض أن :

$D =$ قيمة الدين (بالدينار) .

$i =$ سعر الفائدة على كل دينار من هذا المبلغ .

$iD =$ قيمة الفوائد على الدين العام .

$Y =$ الناتج الوطني الصافي .

$Y + iD =$ الدخل الخاضع للضريبة .

---

[1] E. D. Domar , « The Burden of The Debt and The National In Come, « American Economic Review, 34 (1944) , 397 - 427 .

ومعدل الضريبة يساوي حاصل قسمة قيمة الفوائد علـى الديـن على الدخـل الخاضع للضريبة ، أي :

$$\delta = \frac{iD}{iD+Y} = \frac{i}{i+\frac{Y}{D}} \qquad (4 - 20)$$

حيث δ تمثل معدل الضريبة ، أو عبء الديـن ، أو عـبء الضريبـة . وهـي لا تعتمد على الحجم المطلق للدين ، بل على نسبة الدخل إلى الديـن العـام . ونظـراً لأن iD هو أيضاً خاضع للضريبة ، فلا يمكـن أن تكـون D كبيرة جـداً بحيـث لا يكون دخلاً متاحاً يدفع منه فوائد الدين .

وإذا كان الدين العام التزاماً على دافعي الضرائب ، فـإن iD تعـني أن الدخـل يعاد توزيعه من ممولي الضرائب إلى حملـة الديـن العـام (حملـة السـندات) . وعلـى الرغم من أن هـذه العمليـة قـد لا تكـون عادلـة إلا أنهـا لا تخفـض مباشـرة الطاقـة الإنتاجية في المجتمع . وإذا كانت δ مرتفعة ، فسـتضعف الحـافز للعمـل وللادخـار والاسـتثمار ، وللتجديـد والإبـداع ، وتنخفـض بالتـالي كـل مـن الطاقـة الإنتاجيـة والإنتاج الوطني ، وهذه الأخيرة تمثل عبئاً على الأجيال القادمة والحاضرة .

أما إذا قام المصرف المركزي بشـراء سـندات الديـن العـام ، فسـتزيد القـاعدة النقديـة ، ومـن ثـم يزيـد عـرض النقـود . وطالمـا وجـد العجـز ، وتم تمويلـه بهـذه الطريقة ، فسيزيد عرض النقود ، ويزداد الطلب الكلي . ويمكن التفكير في الوضعين التاليين :

* إذا كان الطلب الكلي الخاص ضعيفـاً ، ويحتـاج للتحفـيز أو للتنشـيط عـن طريق تخفيض الضرائـب أو زيـادة الإنفـاق العـام ، فسيكون الديـن العـام مفيـداً ، فالهدف هنا هو محاربة الكساد الاقتصادي والوصول بمستوى التوظـف إلى مسـتوى التوظف الكامل .

* إذا نما الدين العام في فترة زمنية وصل فيها الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل ، وكان الطلب الكلي الخاص قوياً ، وهناك ارتفاع في الأسعار ، فإن الدين العام سيزيد من حجم الفجوة التضخمية ، وسيؤدي الدين العام إلى نتائج سيئة على الاقتصاد الوطني .

وبكلمات أخرى ، للدين العام آثار مرغوب فيها إذا كان الاقتصاد يعمل عند مستويات توظف تقل عن مستويات التوظف الكامل . كما أن له تأثيره في سعر الفائدة الذي قد ينخفض مؤقتاً حتى يصل الاقتصاد إلى وضع التوظف الكامل ، وعندئذ ترتفع معدلات التضخم ، وتزداد أسعار الفائدة الاسمية .

وباختصار ، يُعدُّ العجز في الميزانية العامة أمراً غير مرغوب فيه . وفي ظروف أخرى قد نجد أن السياسات التي تستهدف تخفيض العجز أو التخلص منه هي سياسات غير مرغوب فيها ، ففي ظل الركود الاقتصادي تؤدي محاولات التخلص من العجز عن طريق تخفيض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب ، أو كليهما ، إلى زيادة العجز . وهذا يعني أن توازن الميزانية العامة لا يُعَدُّ في هذه الفترة من الحلول المفضلة . وحتى إذا أمكن ، التخلص من عجز الميزانية الحالية ، فسيبقى هناك دين كبير ، وهو ما يمثل عبئاً على الأجيال الحاضرة والمستقبلة .

(20 - 2) السياسة النقدية Monetary Policy

وسنتناول الآن بعض القضايا الخاصة بالسياسة النقدية مثل الفجوات الزمنية ، ومرونة أو ثبات نمو عرض النقود ، والسياسة النقدية والدين العام ، كما سنتطرق أيضاً إلى إمكانية تعارض السياستين النقدية والمالية .

(20 - 2 - 1) الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية .

على الرغم من فاعلية السياسة النقدية ، إلا إنها قد لا تحقق الاستقرار بسبب وجود الفجوات (أو فترات الإبطاء) الزمنية . إن معالجة الركود الاقتصادي (التضخم) يتطلب تبني سياسة نقدية توسعية (أو انكماشية) . غير أن وجود الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية لا تمكن هذه الأخيرة من تحقيق هدف

الاستقرار . ويوضح الشكل (20 ـ 1) الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية ، حيث يمكن تمييز 3 فترات إبطاء هي[1] .

1 ـ فترة الإبطاء الداخلية :

وهي الفترة التي يحتاجها المصرف المركزي لتعرف الحاجة لاتخاذ القرار المناسب . ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين فرعيتين هما :

أ ـ فترة التعرّف أو الإدراك ، وتغطي المدى الزمني اللازم انقضاؤه بين الحاجة إلى القرار والتعرّف على هذه الحاجة من قبل المصرف المركزي . ويعتمد طول هذه الفترة على كفاءة المصرف المذكور في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية .

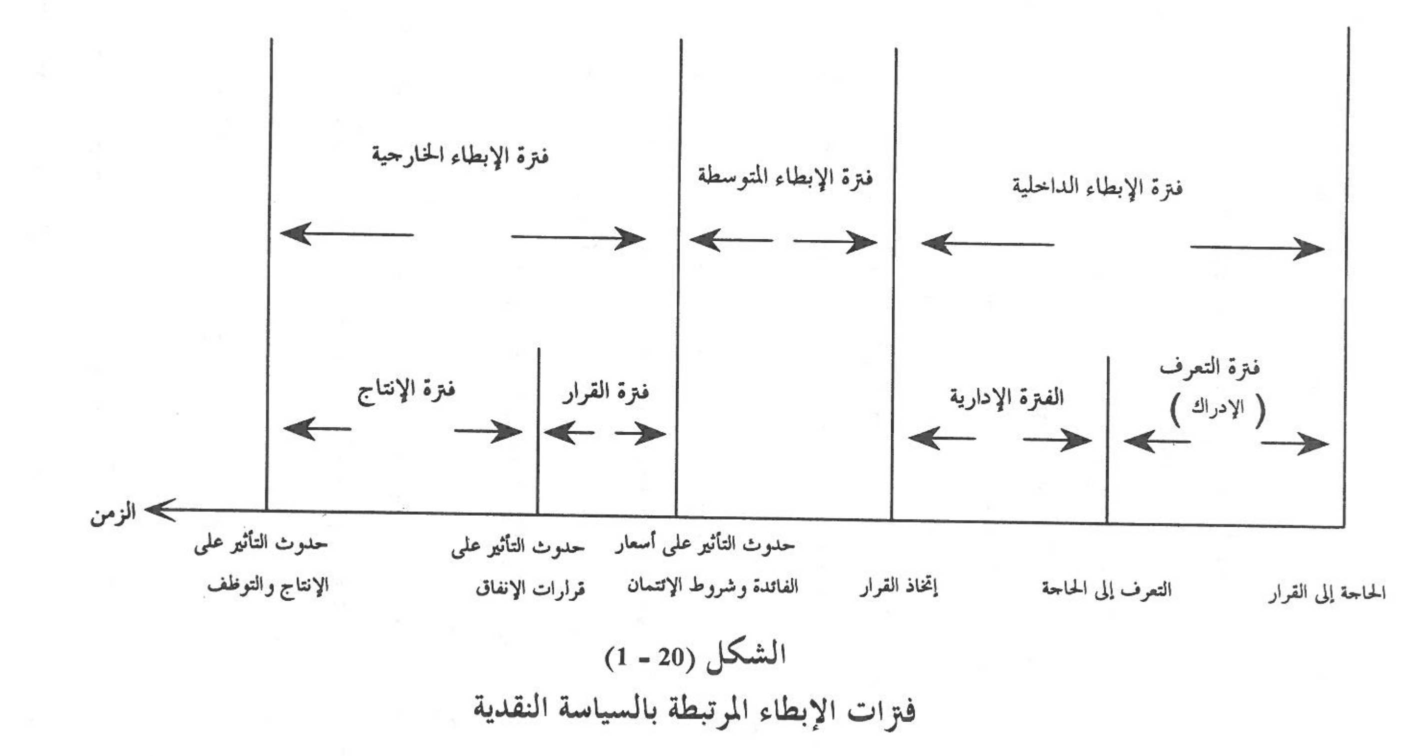
ب ـ فترة الإبطاء الإدارية Adminstrative Lag ، التي لابد من انقضائها بين التعرّف على الحاجة واتخاذ القرار عن طريق المصرف المركزي . (كأن يدخل المصرف المذكور في عمليات السوق المفتوحة) . ويعتمد طول هذه الفترة على الصلاحيات الممنوحة للمصرف المركزي ، ودرجة استقلاله في اتخاذ القرار . ولا يوجد ما يدعو لأن نفترض هنا أي اختلاف في درجة كفاءة أجهزة البحوث والتنبؤ في كل من الخزانة العامة والمصرف المركزي ، ولذلك فإن فترة الإدراك (أو الفترة الداخلية) واحدة في السياستين المالية والنقدية .

2 ـ فجوة الإنجاز أو فترة التأخير المتوسطة . وهي تشير إلى الفترة الزمنية اللازم مرورها بين اتخاذ القرار عن طريق المصرف المركزي ، وبين تحقيق الآثار الكافية في كل من أسعار الفائدة وشروط الائتمان للتأثير في قرارات الإنفاق . ويعتمد طول هذه الفترة على سلوك المصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى .

3 ـ فترة الاستجابة أو الفترة الخارجية Outside lag

---

(1) W: L. Smith and R. L. Teigen , « Reading in Money , National In come, and Stahilisation palicy, » (Richard D. Irwin, Inc., 1970) 2nd ed., PP 40.45 .



الشكل (20 - 1)

فترات الإبطاء المرتبطة بالسياسة النقدية

وهي الفترة الزمنية اللازم انقضاؤها بين التغيّر في أسعار الفائدة وشروط الائتمان وبين الأثر المبدئي في الإنتاج والتوظف . ويمكن تقسيم فترة الاستجابة إلى فترتين فرعيتين هما :

أ ـ فترة إبطاء القرار ، وهي الفترة التي تنقضي بين التغير في أسعار الفائدة والتغير في قرارات الإنفاق .

ب ـ فترة إبطاء الإنتاج اللازم مرورها بين تغير قرارات الإنتاج وبين التغيرات المبدئية في الإنتاج والتوظف المرتبطة بها . وهي فترة تأخير الإنتاج نفسها التي تحدثنا عنها في الفصل الخامس .

(20 ـ 2 ـ 2) السياسة النقدية بين المرونة والثبات

إذا كانت السياسة النقدية فاعلة في تحقيق الاستقرار ، غير أن وجود فترات الإبطاء المرتبطة بها تجعلها عكس ذلك ، فهل يجب أن يكون التغيّر في عرض النقود مرناً ويتغير وفقاً للحاجة إلى ذلك ، أو أن عرض النقود يجب أن يتغير بمعدل ثابت في كل الأوقات ؟.

يقترح فريدمان[1] (M.Friedman) أن يزداد عرض النقود بمعدل ثابت (من 3٪ إلى 4٪ سنوياً) ، ويكون متسقاً مع مستويات أسعار ثابتة ومعقولة في الأجل الطويل . ويعلل ذلك بأن التغيرات النقدية غيرالثابتة تؤدي إلى تحقيق آثار غير استقرارية في الاقتصاد . أي أن عدم الاستقرار الاقتصادي يعود إلى عدم الاستقرار النقدي . كما أن ثبات معدل عرض النقود يمكّن السياسة النقدية من أن تجعل الاضطرابات الناجمة عن المصادر الأخرى عند حدها الأدنى .

وإذا زاد الإنفاق العام بمعدل سريع ، وقامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل أسرع حتى تجعل أسعار الفائدة عند حدها الأدنى ، فستكون النتيجة

---

[1] M. Friedman, « The Role of Monetary Policy, » American Economic Review 58 (March 1968) , PP. 1- 17 .

هي تحقيق معدلات تضخم مرتفعة ، أما إذا قامت السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت ، فسيزيد العرض من النقود بمعدل منخفض ، وينتج عن ذلك تحقق معدل منخفض من التضخم . وسيرتفع سعر الفائدة في المدى القصير . إلا أن معدل التضخم المنخفض سيعمل على تخفيض سعر الفائدة الاسمي في الأجل الطويل .

كما أن زيادة عرض النقود بمعدل ثابت ستؤدي إلى ثبات (أو شبه ثبات) مستوى الأسعار في الأمد الطويل ، ويكون في الإمكان التنبؤ بها . وطالما أن معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل يعتمد على عوامل كثيرة منها معدل نمو عرض العمال ، ومعدل نمو التراكم الرأسمالي ، فإن النمو الاقتصادي السريع يمكن أن يحدث سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت ، بشرط أن تكون التغيرات في مستوى الأسعار معتدلة ، ويمكن التنبؤ بها إلى درجة معقولة .

وهذه الآراء بالطبع تعكس وجهة نظر النقوديين ، الذين يرون أنه ليس هناك حاجة ماسة للاستقرار الاقتصادي . وإن وجدت هذه الحاجة ، فإن السياسة النقدية المرنة تجعل الأمور أكثر سوءاً ، لأنها تزيد من حدة عدم الاستقرار .

ولكن متى تكون سياسة الاستقرار غير ضرورية ؟.

إن سياسة الاستقرار تكون غير ضرورية إذا كانت الأسعار والأجور النقدية مرنة في الاتجاهين الصعودي والتنازلي . فعند انخفاض الطلب الكلي ، ستنخفض الأجور والأسعار ، ويزيد عرض النقود الحقيقي ، وتنخفض أسعار الفائدة . وهذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي إلى زيادة الطلب الكلي ، وإلى استعادة مستوى الإنتاج الذي يتحقق عند التوظف الكامل . ويعتمد طول الفترة اللازمة لاستكمال عملية التعديل هذه على عدة عوامل منها :

* مرونة الأجور والأسعار .

* مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة .

* مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة .

وكلما زادت درجة مرونة الأجور والأسعار ، قصرت الفترة الزمنية اللازمة لاستعادة التوظف الكامل . ولكن ، وإن كانت الأسعار والأجور النقدية جامدة تنازلياً ، فسيستمر الانخفاض في سعر الفائدة طالما تناقص الإنتاج .

ومن جهة أخرى ، كلما قلت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، أو كلما زادت مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة ، قصرت المدة اللازمة لاستعادة التوظف الكامل ، وإن كانت الأسعار والأجور النقدية جامدة تنازلياً ، فسيستمر الانخفاض في سعر الفائدة طالما تناقص الإنتاج ، وبالتالي ينخفض الطلب على النقود . ولكن في هذه الحالة نجد أن الانخفاض في أسعار الفائدة ، وما يتبعها من زيادة في الاستثمار لن تكون كافية لاستعادة التوظف الكامل .

إن فريدمان وغيره من النقوديين يعتقدون أن آلية التعديل تعمل بسرعة أكبر لاستعادة الناتج والتوظف إلى مستويات التوظف الكامل ، بشرط أن لا يصبح عرض النقود نفسه مصدراً لعدم الاستقرار . ولهذا ، إذا زاد عرض النقود بمعدل ثابت ، فإن أي انحراف عن التوظف الكامل سيكون صغيراً ومتوقعاً ، ولهذا فليس هناك حاجة لسياسة الاستقرار .

أما الكينزيون الأولون فيعتقدون أن الطلب على النقود ذو مرونة مرتفعة بالنسبة لسعر الفائدة ، وأن الاستثمار ضعيف المرونة بالنسبة لسعر الفائدة . ولهذا اعتقدوا أنه حتى إذا كانت الأجور النقدية والأسعار مرنة ، فإن البطالة قد توجد لفترات طويلة جداً . ومن هنا تأتي الحاجة إلى سياسة الاستقرار لاستعادة التوظف الكامل .

ومن جهة أخرى ، لا ينظر الاقتصاديون المعاصرون إلى الطلب على النقود على أن له مرونة مرتفعة بالنسبة لسعر الفائدة ، ولا إلى الاستثمار على أن له مرونة منخفضة بدرجة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة ، ولكنهم لا زالوا يعتقدون أن البطالة يمكن أن توجد لفترات ممتدة .

هذا ، ولقد انتقد اقتراح النقوديين بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت على نطاق واسع . ولعل أهم نقد هو الذي قدمه فرانكو مودلياني[1] F.Modigliani ، الذي يرى أن الرسالة التطبيقية الأساسية لنظرية كينز العامة هي حاجة الاقتصاد إلى الاستقرار ، وبما أن السياسة النقدية المرنة هي سياسة للاستقرار ، فهي التي ينبغي استخدامها . ويرى موديلياني أن الاقتصاديين غير النقوديين قد قبلوا هذه الرسالة . ولذلك ، فإن آلية التعديل Transmission Mechanism تعمل ببطء ، وهذا يعني أن الاقتصاد يتكيف أو يتعدل ببطء للصدمات . ونظراً لأن الاقتصاد يمكن أن يتعرض للصدمات في المستقبل ، فإن سياسة تحقيق الاستقرار (السياسة النقدية المرنة) هي سياسة مرغوب فيها .

(20 - 2 - 3) السياسة النقدية والدَّين العام

أن وجود الدين العام قد يعرقل سياسات استقرار الدخل لسببين هما :

* أن الدين العام يساعد على عدم استقرار الاقتصاد .

* قد تتعارض السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات التضخم مع محاولات الخزانة العامة في إدارة الدين العام .

ويمكن تحويل السندات إلى نقود سائلة ، لأنها تُعَدُّ من الأصول السائلة . وزيادة نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول تؤثر كثيراً في الطلب الاستهلاكي . أما إذا قام الأفراد بتحويل الأصول السائلة إلى أصول مادية أخرى (غير سائلة) ، فسترتفع أسعار هذه الأخيرة ، ويرتفع المستوى العام للأسعار . وهذا يعود إلى استعمال الأرصدة النقدية في الإنفاق الاستهلاكي ، مفترضين بالطبع كبر حجم الدين العام .

---

(1) Franco Modigliani, « Monetarist Controversy or, Should We Forsake Stabilization Policies, » American Economic Review, 67 (March 1977) .

وهنا نواجه أحد الوضعين التاليين :

* في أوقات الركود .

عند وجود دين عام ، وقام الأفراد بتحويل جزء من الدين إلى سيولة ، فسيزيد الإنفاق الاستهلاكي ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظف . وفي هذه الحالة نجد أن الدين العام يساعد على الاستقرار .

* في أوقات التضخم :

إن قيام الأفراد بتحويل جزء من الدين العام إلى سيولة ، يزيد القيمة النقدية للإنفاق الاستهلاكي ، وتزداد معدلات التضخم ، ويدخل الاقتصاد مرحلة جديدة من عدم الاستقرار .

ويُعَدُّ التضخم هو النتيجة السيئة لوجود واستمرار الدين العام ، ويوضح لنا الأدب الاقتصادي العديد من السياسات التي تم تطبيقها في الدول الصناعية المتقدمة ، التي منها :

1 ـ أن يقوم المصرف المركزي بتخفيض سعر الفائدة السائد في السوق ، وذلك عن طريق شراء السندات . وينتج عن هذه العملية نتيجتان هما : التضخم ، وانخفاض القيمة الحقيقية للدين العام .

ومن المعروف أنه ، وفي أي وقت ، يوجد سعر فائدة عادي يتعادل عنده الطلب على السلع والخدمات مع عرض التوظف الكامل . وعندما يتحقق هذا الأخير ، فإن أي محاولة لتخفيض سعر الفائدة السائد في السوق إلى أقل من المعدل الطبيعي ، باستخدام السياسة النقدية التوسعية ، سينتج عنها زيادة في مستويات الأسعار . ولتصحيح هذا الوضع يمكن استخدام أحد البديلين التاليين :

أ ـ أن تسمح السلطات النقدية بزيادة سعر الفائدة إلى أن يصل إلى السعر العادي . وتكون النتيجة هي تكبد المحتفظين بالسندات لخسائر رأسمالية فورية .

ب ـ أن تقوم السلطات النقدية بتثبت أسعار السندات ، وتكون النتيجة هي تكبد المحتفظين بالسندات لخسائر رأسمالية تتمثل في انخفاض القيمة الحقيقية لسنداتهم .

وعادة ما يتم اختيار البديل (ب) ، لأنه يخلق نوعاً من الوهم حول تسهيل مشاكلات تمويل الخزانة العامة . كما أن مالكي الثروة يدركون الخسائر الرأسمالية السريعة والحادة ، أكثر من إدراكهم للخسائر في الأمد الطويل ، التي تنشأ من ارتفاع الأسعار .

2 ـ أن يقوم المصرف المركزي بشراء السندات ، ويقوم في الوقت نفسه بتخفيض الاحتياطيات القانونية الخاصة بالمصارف التجارية . وعند تخفيض هذه الأخيرة قد تلجأ المصارف التجارية إلى استبدال جزء من الدين العام محل الاحتياطيات المطلوبة . وهذا يمكّن المصارف التجارية في الوقت ذاته من الحصول على الفوائد التي تدرها هذه الأصول .

إلا أن المشكلة هي أن تخفيض الاحتياطيات في أوقات التوظف الكامل يؤدي إلى التضخم ، وبالتالي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ، ويعني هذا النقاش أن هناك تعارضاً بين مصالح الدائنين ومصالح المدينين ، وتصبح المشكلة هي كيفية التوفيق بين هذه المصالح .

ويوضح لنا الأدب الاقتصادي مرة أخرى أن هناك سياستين يمكن اتخاذ إحداهما للتخلص من هذه المشكلة ، وهما :

أ ـ إجبار المصارف التجارية بالاحتفاظ بجزء معين من احتياطياتها القانونية في شكل سندات دين عام قصير الأجل ، بحيث يكون ذلك الجزء غير قابل للبيع أو للشراء في الأسواق ، ويمكن بيعها للخزانة العامة فقط .

ب ـ زيادة طول متوسط فترة أو استحقاق الدين حتى ينخفض عدد مرات استرداد الأموال .

لكننا قدمنا السياسة الأولى على أساس أن المصارف تستطيع تحويل بعض سنداتها إلى استخدامات بديلة ، إذا ما أتيحت لها الفرصة . ومن جهة أخرى ، إذا أدى هذا التجميد إلى زيادة الاحتياطات القانونية بدلاً من الاقتصار على إحلال الدين العام محل الأحتياطات القانونية المطلوبة ، فستكون لهذه السياسة آثار انكماشية .

وبالإضافة إلى ذلك ، إذا زاد سعر الفائدة زيادة كبيرة في ظل السياسة النقدية الانكماشية ، فسيتم بيع هذه السندات للخزانة . وهذا يعني استنزاف السيولة من الخزانة ، وستكون السياسة النقدية الانكماشية غير مجدية .

ولا يمكن إقناع كبار المستثمرين في الدين العام بالاحتفاظ بسندات غير قابلة للبيع ، دون أن يكون عليها معدل مرتفع من الفائدة ، وطالما أن الدين العام يمكن تسويقه للخزانة ، فإن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى استرداد الدين ، واستنزاف السيولة لدى الخزانة العامة . في الوقت الذي تكون فيه الخزانة في أشد الحاجة إلى الاقتراض من الجمهور . ويمكن للخزانة عندئذٍ أن تلجأ إلى الاقتراض من المصرف المركزي ، وهي لهذا تلغي محاولات هذا المصرف في تنفيذ سياسة ائتمان انكماشية .

أما السياسة الثانية فإنها تهدف إلى زيادة طول فترة استحقاق الدين العام ، وبالتالي إلى تخفيض عدد مرات إعادة تمويل الدين ، وسيكون هناك وقتٌ بين عمليات التمويل يمكن خلاله تطبيق سياسة تقييد الائتمان . والوضع المثالي لهذا الاقتراح يتمثل في سندات الأمد الطويل Consols ، الذي يلغي بالكامل الحاجة إلى تمويل الدين نفسه .

وهناك بعض المزايا من اختلاف فترات الاستحقاق ، فالدين العام الطويل الأجل يتنافس مع استخدام الموارد طويلة الأجل . أما الدين العام قصير الأجل فيتنافس مع الاستخدامات الأخرى قصيرة الأجل . ولهذا ، فإن بعض الاقتصاديين

يرون ضرورة تحويل الدين العام ــ خلال فترات الكساد الاقتصادي ــ إلى ديون قصيرة الأجل ، على أمل أن تتجه الأموال طويلة الأجل الحرة إلى زيادة رأس المال . أما خلال فترات التضخم ، فينبغي تمويل الدين العام إلى ديون طويلة الأجل ، على أساس أن المحتفظين بالدين العام طويل الأجل تغريهم الاستخدامات البديلة لتكوين رأس المال .

(20 ـ 3) هل يمكن أن تتعارض السياسة النقدية مع السياسة المالية ؟

إذا قامت الخزانة العامة بزيادة الإنفاق العام أو بتخفيض الضرائب بصورة كبيرة ، فإنها قد تسبب تنمية العملية التضخمية . وتكون السياسة النقدية في مثل هذه الظروف هي تقييد عرض النقود والائتمان التي تعوض التأثيرات التوسعية للسياسة المالية .

كما قد تسبب السياسة المالية وجود عجز في الميزانية العامة ، وتقوم بتمويله بإصدار السندات العامة . وقد تلجأ الخزانة العامة للمصرف المركزي لمساعدتها في تمويل العجز سواء عن طريق زيادة القاعدة النقدية أو زيادة الاحتياطي الزائد لدى المؤسسات المالية . وتقوم هذه المؤسسات بشراء الدين وتمويل العجز . وإذا لم تقم السلطات النقدية بمساعدة الخزانة ، فسوف يتنافس الدين العام مع النشاطات الاقتصادية الخاصة للحصول على الأموال المتاحة في سوق النقود ، وتنخفض أسعار السندات ، ويرتفع سعر الفائدة . ولكن ، ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الائتمان سيعملان على تخفيض الاستثمار ، والاستهلاك ، وتزيد تكاليف الفوائد التي تدفعها الخزانة العامة على الدين العام .

أما إذا تعاونت السلطات النقدية مع الخزانة العامة في تمويل العجز ، فإن الزيادة في عرض النقود ستزيد حدة التضخم ، إلا إذا قامت السلطات النقدية بتغيير معدل الاحتياطي القانوني ، كما ذكرنا في الحالة السابقة . ولكن هل نجاح السلطات المالية

وتعاونها مع السلطات النقدية يتطلب أن يكون المصرف المركزي مستقلاً أم تابعاً للخزنة العامة ؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال ليست بالسهلة ، وينقسم الاقتصاديون إلى مجموعتين ؛ تنادى الأولى بالاستقلالية ، بينما ترى الأخرى عدم الحاجة إلى الاستقلالية . وتقوم حجة المجموعة الأولى على الآراء التالية :

* تُعَدُّ استقلالية المصرف المركزي أمراً مهماً لتخفيض معدلات التضخم . وسيزيد الإنفاق العام بمعدلات مرتفعة إذا كانت الخزانة تمارس رقابة على عرض النقود[1] .

* عدم الاستقلالية يعني فقدان المصرف المركزي لبعض من مرونته بالنسبة للسياسة النقدية . وأهم ميزة للسياسة النقدية المرنة هي قصر فجوة الإنجاز . أما إذا كان المصرف جزءاً من السلطات المالية ، فستطول فجوة الإنجاز هذه ، مما يزيد من إخفاق السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار .

ومن جهة أخرى ، نجد أن من ينادي بعدم استقلالية المصرف المركزي يعتمد على الرأيين التاليين :

* أن المصرف المركزي تم إنشاؤه بقانون من السلطات العامة في الدولة ليكون مصرفاً لهذه الأخيرة ، ومسؤولاً عن تطبيق السياسة النقدية .

* أنَّ السياسة النقدية يجب أن تتسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى التي تسعى لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع . وإذا كان المصرف المركزي مستقلاً فسيميل إلى السياسات التي تم تصميمها للمحافظة على قيمة النقود (المحافظة على

---

(1) Arhur F. Burns, « The Independence of The Fedral Reserve System, » Federal Reserve Bulletin, 62 (June 1976) , PP. 493 - 96 .

استقرار الأسعار) بدل من أن يميل إلى السياسات المصممة لتحقيق التوظف الكامل[1] .

وإزاء هذين الرأيين يمكن أن نصل إلى ما يلي :

* يجب أن يكون المصرف المركزي مستقلاً عن الخزانة العامة ، بشرط ألاّ يكون هذا الاستقلال مبالغاً فيه .

* أنَّ المهم ليس هو الاستقلال أو عدمه ، بل إن الأهم هو التعاون والتنسيق بين السلطتين لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع .

* يجب أن تكون هذه الأهداف معروفة ومتفقاً عليها من قبل جميع السلطات في المجتمع .

(20 ـ 4) السياسة الدخلية (سياسة الدخول)

السياسة الدخلية Income هي إجراءات تقوم بها السلطات العامة ، لا ترتبط بالسياستين المالية والنقدية ، و تهدف إلى مكافحة التضخم . وتتضمن هذه الإجراءات قيام السلطات العامة بوضع قواعد اختيارية أو شبه اختيارية للاسترشاد بها في تحديد الزيادة في كل من الأسعار والأجور النقدية ، أو قيام السلطات العامة بالرقابة عليهما ، أو تحديد الأسس العامة للمساومة الجماعية بين العمال والشركات ، أو زيادة درجة المنافسة ... الخ . وتهدف السياسة الدخلية ـ بهذه الإجراءات ـ إلى منع أرتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بمعدلات لا تتفق مع استقرار الأسعار .

وتقوم سياسة الدخول على الاعتقاد القائل بأن جانباً كبيراً من الاقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة . هذا يعني أن الأجور النقدية والأسعار تتحدد بفعل الممارسات الاحتكارية للنقابات والمنشآت ؛ ولهذا ، فقد تزيد الأسعار والأجور

---

[1] Harry G. Johnson, « Should there he an Independent Moneterry Policy, » in W. I. Smith and R. I. Teigen (eds) PP. 303 - 306 .

النقدية مع وجود بطالة وطاقة إنتاجية غير مستغلة بالكامل (التضخم الركودي) . وهو ما يتناقض مع تحليلنا السابق الذي يفترض أن المستوى العام من البطالة يخفف من زيادة الأسعار والأجور النقدية . ولهذا يجب أن تبنى السياسات الدخلية لإبطاء معدل الزيادة في الأسعار والأجور النقدية ، في الوقت الذي تحاول فيه السياستان التوسعيتان المالية والنقدية التخفيض من معدلات البطالة .

وإذا كان هناك من يؤيد السياسة الدخلية ، فهناك أيضاً من يعارضها . وسنقدم في الجزئين التاليين الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه السياسة ، لاعتقادنا بأن هذه الآراء ستزيد من فهم القارئ لهذه السياسة .

(20 - 4 - 1) حجج المؤيدين لسياسة الدخول

تعتمد حجة المؤيدين للتحكم في الأسعار والأجور النقدية على نظرية التضخم بدافع النفقة . وكنا قد أشرنا من قبل إلى أن للمنشآت الاحتكارية والنقابات العمالية القدرة على تغيير كل من الأسعار والأجور النقدية ، وإمكانية زيادتهما في فترات الركود . وإذا تم تطبيق السياستين المالية والنقدية لتحقيق التوظف الكامل ، فسيكون هناك تضخم .

إن السياستين المالية والنقدية يمكن أن يحققا استقرار الأسعار إذا كان هناك قدر من الطاقة الإنتاجية غير المستخدمة ، مع وجود معدل للبطالة غير مرغوب فيه اجتماعياً . ومن هنا يأتي دور سياسة الدخول لتقييد الأسعار والأجور النقدية ، بينما تعمل السياستان التوسعيتان المالية والنقدية لزيادة الدخل والتوظف . ومن جهة أخرى ، يعني غياب سياسة الدخول أن هناك أداة واحدة ، وهي التغير في الطلب ، لتحقيق هدفين اثنين هما : التوظف الكامل واستقرار الأسعار . ولا يمكن تحقيق الهدفين معاً إلا بوجود أداة أخرى هي السياسة الدخلية[1] .

---

(1) Henry C. Wallich, « Alternative Starategies for Price and Wage Controls, » Journal of Economic Issues, 6,(Dec. 1972) PP. 89 - 104

ويرى آكلي[1] G.Ackley أن عملية التضخم هي نتيجة للصراع حول توزيع الدخل في اقتصاد يتميز بالمنافسة غير الكاملة . فالمنشآت والنقابات تستخدم قوتها السوقية للحصول على زيادات في الدخل الحقيقي ، وأيضاً للمحافظة على دخولهم الحقيقية في مواجهة التضخم . ومتى بدأ التضخم ، فإن معظم الزيادات في الأسعار والدخول النقدية تسعى للحفاظ على الدخول الحقيقية . ونظراً لأن هذه الزيادات تهدد الدخول الحقيقية للآخرين ، فسيشجعون الزيادة الإضافية في الأسعار والأجور النقدية . وتكون النتيجة هي ارتفاع الأسعار والأجور النقدية بمعدلات أكبر . ولا يمكن التحكم في هذه العملية إلا باستخدام سياسة الدخول .

وبالإضافة إلى ذلك ، أصبح المجتمع أقل رغبة في التسامح مع البطالة ، وليس للسلطتين المالية والنقدية الخيار ، وينبغي أن تكون هاتان السياستان توسعيتين لتحقيق التوظف . وبدون وجود السياسة الدخلية ، سيصبح التضخم أكبر مما كان عليه في الماضي .

وإذا كانت المشكلة هي تعارض تحقيق التوظف الكامل واستقرار الأسعار ، وذلك بسبب القوة الاحتكارية للمنشآت والاتحادات العمالية ، فإنه يمكن علاج هذه المشكلة باتباع سياسات تهدف لجعل الاقتصاد أكثر تنافسية ، ومن هذه السياسات :

* إضعاف الاتحادات العمالية .

* إزالة عوائق التجارة الدولية من أجل تشجيع المنافسة الدولية .

---

(1) Gardner Ackley, « An Income Policy for The 1970's, » Review of Economic and Statisties, 54 (August 1972) .

(20 ـ 4 ـ 2) حجج المعارضين لسياسة الدخول .

نظراً لأن سياسة الدخـول تعتمـد علـى نظريـة التضخـم بدافـع النفقـة ، فـإن خصوم نظرية سياسة الدخول وجهوا هجومهم إلى هذه النظريـة ، كمـا قدمنـا مـن قبل ، ثم أوردوا النقاط الثلاث التالية :

* عدم فاعلية الرقابـة علـى الأسـعار والأجـور النقديـة طالمـا كـان للمنشـآت والاتحادات العمالية العديد من الوسائل للتهرب من هذه الرقابة ، مثـل التقليـل مـن وزن السلعة ، أو تخفيض جودتها .

* أن سياسة الدخول تشوه عملية تخصيص الموارد . وتقوم هـذه الحجـة علـى أن إحدى وظائف نظام الأسعار هي تخصيص المـوارد . وعنـد زيـادة الطلـب علـى المنتجات ترتفع أسعارها ، مما يحفز على زيادة الإنتاج منها ، وتوظيف عمال أكثر ، وشراء مواد خام بكميات أكبر ، وربما التوسـع في خطـوط الإنتـاج . وعنـد زيـادة إنتاج الصناعة ، وزيادة أرباحها ، تدخل منشآت أخرى في هـذه الصناعـة . وإذا لم تكن الرقابة على الأجور والأسعار مرنة بحيث تسمح بزيـادة الأسـعار والأجـور في هذه الصناعة ، فسيكون هناك سوء تخصيص في الموارد الإنتاجية . فـإذا زاد الإنتـاج و لم تزدد الأسعار فسينخفض أو ينعدم الحافز للإنتاج ، ويتوقف تخصيص أي موارد جديدة في هـذه الصناعـة . وإذا استـمر ثبـات السـعر ، فسيكـون هنـاك فـائض في الطلب ، والنتيجة هي قيام نظام آخر ، كالسـوق السـوداء ، يعمـل علـى تخصيـص السلع النادرة .

وكلما زادت درجة التحكم في الأسعار والأجور النقدية ، زاد احتمـال سـوء تخصيص الموارد . وهذا يعني أنه من الأفضل السـماح للأسـعار بـأن ترتفـع قبـل أن تظهر آثار التضخم المكبوت .

* أن تكاليف وإدارة وتنفيـذ سياسـة الدخـول مرتفعـة ، نظـراً لأنهـا تتطلـب تخصيص الآلاف من العمال لمراقبة الزيادات في الأسعار والأجور .

هذا ، ولقد تم تطبيق الكثير من برامج السياسة الدخلية في معظم الدول الصناعية المتقدمة . غير أن هذه البرامج لم تكن فاعلة في تقييد الأسعار والأجور النقدية ، وبالتالي لم تتمكن من معالجة التضخم الركودي(1) .

(20 - 5) السياسات التي تستهدف تخفيض معدل البطالة .

يُعَدُّ معدل البطالة أحد المعايير الإحصائية التي يتكرر استخدامها في علم الاقتصاد . وهو يمثل نسبة عدد الأشخاص غير العاملين إلى مجموع القوة العاملة الموجودة في المجتمع .

ولا يمكن أن يكون معدل البطالة صفراً ، لأنه لابد أن يكون هناك عدد من العمال الذين يبحثون عن عمل في لحظة زمنية معينة . ومعدل البطالة المصاحب لمستوى التوظف الكامل هو أدنى معدل بطالة يتسق مع مستوى الأسعار المستقرة ، أو التضخم الثابت . وهذا المعدل الأخير يسمى بمعدل البطالة الطبيعي ، أو معدل البطالة التوازني في الأجل الطويل ، وتسمى البطالة في هذه الحالة بالبطالة الاحتكاكية .

وعند محاولة تخفيض معدل البطالة إلى مستوى يقل عن معدل البطالة الطبيعي باستخدام السياسات المالية والنقدية ، فستكون النتيجة هي ارتفاع سريع في المستوى العام للأسعار أو زيادة حدة التضخم . ولهذا ، لا بد من وجود سياسات أخرى لتخفيض معدل البطالة الطبيعي ، وهي سياسات جزئية بطبيعتها وليست كلية . ومن هذه السياسات ما يلي :

1 - برامج تدريب القوة العاملة

---

(1) يمكن للقارئ الرجوع إلى :

J. Sheahan, « The Wage - Price Guidepost, » Washington, D. C. The Brookings Institute, 1967 and Lioyd Ulman and Robert J. Flanagan, « Wage Restraint: A Study of Income Policies in Western Europe, » Brekeley, Calif., Univ. of California Press, 1971 .

عندما تتغير التكنولوجيا ، وتتغير تركيبة الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية ، فإن هذا يعني أن الاقتصاد يتعرض لتغيّر هيكلي ، مما يسبب في حدوث بطالة . فتتلاشى الوظائف القديمة ، وتستحدث وظائف جديدة .

وإذا كان العمال المستبعدون قادرين على مواجهة متطلبات التعليم وتنمية المهارات اللازمة للوظائف الجديدة ، وكانت لديهم الرغبة في التوظف في أماكن جديدة ، إذا لزم الأمر ، فستكون المشكلة الوحيدة هي تلك المتعلقة بفترة التدريب والتكيُّف . أما إذا كان العمال المستبعدون غير قادرين على التعليم والتدريب ، ولا يرغبون في الانتقال إلى أماكن أخرى ، فسيبقون عاطلين لفترة طويلة من الزمن . ويسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة الهيكلية Structural Unemployment .

وفي ظل فرضية البطالة الهيكلية تكون المشكلة هي عدم التناسب بين المتطلبات التعليمية والمهارة (الفرص الوظيفية) ، وبين مستويات المهارة والتعليم للعمال العاطلين . وإذا فرضنا أن السياسات المالية والنقدية المستخدمة هي سياسات توسعية ، وكانت البطالة هي بسبب العجز في الطلب ، فإنه يمكن تخفيض البطالة إذا زادت الأسعار بنسبة صغيرة . أما إذا كانت البطالة هيكلية ، فإنها قد لا تنخفض إطلاقاً ، أو قد تنخفض بنسبة صغيرة جداً ، بينما ترتفع الأسعار بنسبة كبيرة . وستتنافس المنشآت في الحصول على العدد المحدود من العمال المؤهلين لشغل الوظائف الجديدة . وتزداد تبعاً لذلك الأجور النقدية والأسعار ، وهنا ينبغي وضع برامج التدريب الواسعة لتمد العاطلين عن العمل بالمهارات اللازمة للوظائف الجديدة . كما يُعَدُّ التعليم الجامعي ضرورياً لمواجهة المتطلبات الوظيفية للمجتمع الذي يتقدم تكنولوجياً .

2 ـ الحد الأدنى (القانوني) للأجور Legal Minimum Wage .

وهذه هي إحدى أدوات سياسة الدخول السابقة ، التي لا تشجع المنشآت على توظيف العمال ذوي المهارات المنخفضة . ولهذه السياسة التأثيرات المختلفة التالية :

* إذا كان الحد الأدنى للأجور أقل من الأجر المتوسط ، فسيكون تأثير الأول ضعيفاً أو منعدماً في معظم العمال .

* إذا كان الحد الأدنى للأجور أكبر من متوسط الأجر ، فلن يكون هناك حافز لدى المنشآت لتوظيف العمال ذوي المهارات المنخفضة .

وفي غياب الحد الأدنى للأجور ستقوم المنشآت بتوظيف من ليس لديهم الخبرة أو المهارة ، على الرغم من انخفاض إنتاجيتهم . ولهذا فإن كثيراً من الاقتصاديين يعتقدون بضرورة إلغاء الحد الأدنى للأجور أو استبعاد من ليس لديهم خبرة أو مهارة من قانون الحد الأدنى للأجور.

3 ـ مكاتب التوظيف العامة .

نظراً لأن العمال والمنشآت تفتقر إلى المعلومات ، فإن مكاتب التوظيف العامة يمكن أن تقدم هذه المعلومات للطرفين . وهذا يعني سرعة تجديد العمل ، وتقليل أو تخفيض فترة البحث عن عمل . وتختلف الأعمال من حيث المهارات المطلوبة ، والأجور المقدمة ، والشروط الأخرى للعمل . وعندما يريد العمال الحصول على وظيفة أخرى ، فسوف ينقطعون عن العمل الحالي ، ويكرسون وقتهم للبحث عن تلك الوظيفة . وفي أثناء فترة البحث ، يُعَدُّ هؤلاء العمال في حالة بطالة .

صحيح أن هذا النوع من البطالة (أو البحث عن عمل) لن يستمر إلى مالانهاية ، ولا يمكن التخلص منها عن طريق زيادة الطلب الكلي . لأن هذه الزيادة الأخيرة ستؤدي إلى ارتفاع الأجور النقدية والأسعار ، وخفض البطالة . ولكن ، ما إنْ يتحقق العمال من انخفاض أجورهم الحقيقية حتى تعود البطالة إلى المعدل الطبيعي مرة أخرى . ولهذا ينبغي أن تكون هناك طريقة لتخفيض معدل البطالة . وطالما أن المشكلة تنحصر في الافتقار إلى المعلومات ، وليس في الافتقار إلى المهارات الوظيفية أو المستويات التعليمية ، فإن السياسة المناسبة هي فتح مكاتب التوظيف العامة في المدن . وتقدم هذه المكاتب المعلومات الضرورية عن الفرص الوظيفية للباحثين عن الوظائف ، وإجراء المقابلات معهم .

أسئلة الفصل العشرين

1 ـ اشرح وعلق على الجملة التالية :

« قد تكون السياسة المالية (أو النقدية) فاعلة ، ولكنها لا تحقق الاستقرار » .

2 ـ قارن بين الفجوات الزمنية (فترات التأخير) المرتبطة بالسياستين المالية والنقدية .

3 ـ ناقش دور التنبؤ بالنسبة لتصميم السياسة الاقتصادية ؟

4 ـ هل توافق على استخدام التغير في الضرائب على الدخول الشخصية أداةً للاستقرار ؟ أذكر مزايا وعيوب هذه السياسة ؟

5 ـ ناقش كيف يمكن تعديل النظام الضريبي بالطريقة التي تشجع الاستثمار ؟

6 ـ ما رأيك في قيام الخزانة العامة بالتمويل بالعجز ؟

7 ـ يدعىّ النقوديون أن السياسة النقدية فاعلة جداً ، ومع ذلك لا يوصون باستخدام سياسة نقدية مرنة . لماذا ؟

8 ـ لو طلب إليك دراسة الوضع الحالي للاقتصاد الليبي ، فما هي السياسات الاقتصادية التي توصي بها ؟ ولماذا ؟

9 ـ ما رأيك في سياسة الدخول ؟ هل توافق على تطبيقها في الاقتصاد الليبي ؟ لماذا ؟

10 ـ ما هي أسباب وجود بطالة عند مستوى التوظف الكامل ؟

11 ـ إذا فرضنا أن جزءاً من البطالة يعود إلى عدم التناسب بين مستويات مهارة العاطلين ، ومستويات المهارة المطلوبة للوظيفة ، فهل يمكن استخدام السياستين المالية والنقدية لتخفيض هذا النوع من البطالة ؟ ما هي السياسات التي توصي بها لتخفيض هذه البطالة ، أو القضاء عليها ؟

قائمة المراجع

1 - T. F. Dernburg and D. M. McDougal, Macroeconomics, 4th ed. (Mc Graw Hill Book Company Inc, 1972), Chap. 16-20, PP. 379-464.
2 - J. Lindouer, Macroeconomics, 2nd. ed (John Wiley & Sons, Inc., 1971), Chap. 19, PP. 392-418.
3 - E. Shapiro, Macroeconomic Activity, 4th ed. (Harcouert Brace Jovanovich, 1979), Chap. 24-25, PP. 474-524.
4 - G. Sirkin, Introduction to Macroecononmic Theory, 3rd ed. (Richard D. Irwin, 1970) Chap. 12, PP. 263-286.

فهرس الأشكال الواردة في الكتاب

فهرس الجداول الواردة في الكتاب

الفهرس